ترجمان

تاريخ الدولة العثمانية وتركيا الحديثة

الجزء الأول

إمبراطورية الغازي
صعود الدولة العثمانية وانحدارها
(1280-1808)

ستانفورد ج. شو

ترجمة: أحمد سالم سالم

المركز العربي

تاريخ الدولة العثمانية
وتركيا الحديثة

الجزء الأول

إمبراطورية الغازي

صعود الدولة العثمانية وانحدارها

(1808-1280)

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى "سلسلة ترجمان" بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس "سلسلة ترجمان" وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

تاريخ الدولة العثمانية وتركيا الحديثة

الجزء الأول

إمبراطورية الغازي

صعود الدولة العثمانية وانحدارها

(1808-1280)

ستانفورد ج. شو

ترجمة

أحمد سالم سالم

مراجعة

باسم سرحان



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شو، ستانفورد ج.

تاريخ الدولة العثمانية وتركيا الحديثة/ ستانفورد ج. شو، إيزيل كورال شو؛ ترجمة أحمد سالم سالم؛ مراجعة باسم سرحان.

2 جزء؛ 24 سم. - (سلسلة ترجمان)

محتويات: الجزء الأول. إمبراطورية الغازي: صعود الدولة العثمانية وانحدارها (1280-1808)، الجزء الثاني. الإصلاح والثورة والجمهورية: قيام تركيا الحديثة (1808-1975).

يشتمل على ببليوغرافية (الجزء الأول، صفحات 531-584) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-663-7

1. العثمانيون. 2. الإمبراطورية العثمانية - تاريخ. 3. الإمبراطورية العثمانية - عصر الازدهار. 4. الإمبراطورية العثمانية - عصر الضعف. 5. الإمبراطورية العثمانية - سقوط، 1923. 6. تركيا - تاريخ - العصر العثماني، 1288-1918. 7. تركيا - تاريخ - القرن، 20. أ. شو، إيزيل كورال (مؤلف مشارك). ب. سالم، أحمد سالم (مترجم). ج. سرحان، باسم (مراجع). د. العنوان. هـ. السلسلة.

956.1015

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

History of the Ottoman Empire and Modern Turkey
Volume 1: Empire of the Gazis:
The Rise and Decline of the Ottoman Empire, 1280-1808

by Stanford J. Shaw

عن دار النشر

Syndicate of the Press of the University Cambridge

الناشر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 1991837 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute. org
الموقع الإلكتروني: www. dohainstitute. org

الطبعة الأولى
بيروت، شباط/ فبراير 2025

المحتويات

كلمة للقاريء

الجزء الثاني من هذا الكتاب، على ضخامته التي تبلغ نحو 850 صفحة، لا يتناول سوى القرن الأخير من عُمر الدولة العثمانية، ثم ينتقل إلى بحث ملابسات قيام الجمهورية التركية وتطورها حتى زمن تأليف الكتاب في سبعينيات القرن المنصرم.. أي أن الإطار الزمني الذي يغطيه نحو قرن ونصف تقريبًا، في حين أن الجزء الأول الذي يعالج ما يقرب من خمسة قرون من تاريخ الدولة، جاء في نحو 650 صفحة فقط.

وهذه مفارقة عددية لا يمكن أن تمر دون توقف.. كما أنها تكشف عن تفاوت صارخ يصعب تفسيره.. إذ توحي للوهلة الأولى عن اختلال واضح في تركيز وتوزيع المعالجة التاريخية.. حتى وإن عكس ذلك في الوقت نفسه اهتمام المؤلف وتَمكُّنه فضلاً عن قربه الزمني والمعرفي من الفترة المتأخرة محل البحث، فإن النتيجة العملية هي تضخيم المرحلة الأخيرة من عُمر الدولة، سواء في طورها السلطاني أو الجمهوري، على حساب المدى الإمبراطوري الطويل الذي يُعَد الأساس لتَشكُّل البنية السياسية والاجتماعية للدولة في مختلف أطوارها.

وعلى هذا الأساس، يُمكِن للقارئ المتمعن أن يلحظ توجيهًا ضمنيًّا تفرضه بِنية السَّرد نفسها؛ وكأنها محاولة من المؤلف لتأطير الحقبة العثمانية برمتها من زاوية النهايات والأزمات، فلا يولي اهتمامًا لتفاصيل الارتقاء والنهضة ما أولاه لمظاهر الانحدار والتراجع، حتى إذا جاءت لحظة النهاية والأفول وبزوغ الجمهورية، نرى تحولاً ملحوظًا في سرديته، وكأن الجزء الثاني بأكمله كان يمهد لتلك اللحظة الحاسمة، لتبدو للقارئ وكأنها لحظة الخلاص والخاتمة المنطقية الصحيحة للمسار.

وربما تُقربنا هذه القراءة أكثر من بعض وجهات النظر النقدية التي أبداها عدد من المؤرخين، سواء من الأتراك أو الغربيين.. فعلى الرغم من أن الجزء الثاني يمتاز باستفاضته اللافتة في عرض التفاصيل، بما في ذلك النِّسب والإحصاءات والأرقام، وهو ما يَشي بجهد بحثي عظيم في التعامل مع الوثائق والأرشيفات، حتى وصفه بعض المؤرخين بأنه بمثابة منجم للمعلومات، فقد رأى آخرون في هذا التكثيف ذاته دليلاً على تركيز انتقائي يَمنح لحظة التحول القومي مركز الثقل التفسيري في تاريخ الدولة العثمانية بأسره؛ أي أن سرديته برمتها متأثرة بإطار قومي تركي حديث، يميل إلى تقديم الجمهورية باعتبارها قطيعة ضرورية مع ماض مأزوم، لا باعتبارها امتدادًا تاريخيًّا معقّدًا لذلك الماضي.

هذه شهادة نقدية لابد منها على كتاب لايزال من الأهمية بمكان.. جاءت ترجمته العربية في الأصل إثراء للمكتبة العربية الفقيرة أساسًا في هذا المجال من الناحيتين البحثية والمعلوماتية.

تمهيد

سيرة التاريخ العثماني من السير المعقدة المتشابكة؛ فهي لا تقتصر على تاريخ السلالة العثمانية نفسها، بل تشمل كذلك العديد من الشعوب التي أدارت الدولة وحَكَمتها أو حُكِمت من خلالها: الأتراك والعرب والصرب واليونانيين والأرمن واليهود والبلغار والمجريين والألبان، وغيرهم الكثير. وتُشكِّل السيرة تاريخ الجماعات الدينية الرئيسية بين الرعِيّة: المسلمين، واليهود، والمسيحيين؛ مع أخذ العلاقات بين العثمانيين وجيرانهم في أوروبا وآسيا في الاعتبار، إضافة إلى الوقائع المعقدة التي تنسجها الحروب والفتوحات والدبلوماسية والخسائر الإقليمية التي نُعِتَت في ما بعد بالمسألة الشرقية؛ وتشمل كذلك تاريخ المؤسسات السياسية والإدارية والاجتماعية المندمجة في هذه الإمبراطورية المتعددة الجنسيات والثقافات، ما يتطلب مناقشة الصعود والانحطاط، والولادة والازدهار والأفول لتلك الإمبراطورية.

للقيام بهذه المهمة تطلب الأمر خيارات واختيارات كثيرة. لقد جرى تقسيم العمل إلى مجلدين: هذا، الذي هو الأول منهما، يتناول الدولة العثمانية منذ تأسيسها مرورًا بأوجها في القرن السادس عشر، وما لحقها من انحطاط تدريجي بعد ذلك حتى بداية القرن التاسع عشر. أما المجلد الثاني، وهو بعنوان **الإصلاح والثورة والجمهورية: قيام تركيا الحديثة (1808-1975)**، فيواصل سرد الوقائع التي تتضمن جهود الإصلاح الرئيسية التي بُذلت خلال القرن التاسع عشر لإنقاذ الدولة، ثم انهيارها نتيجةً للحرب العالمية الأولى، وولادة جمهورية تركيا في نصف القرن اللاحق. وقد جرى التركيز على الموضوعات الرئيسية للتاريخ العثماني، مثل تطور القيادة والمؤسسات المركزية، والعلاقات الخارجية، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، بينما جرى تضمين التطورات الإقليمية بشكل أساسي لتوضيح قضايا أو مشكلات محددة واجهتها الدولة. بالطبع، جرت مناقشة التاريخ العثماني مرات عدة من قبل، وبتفصيل كبير، لكن دائمًا ما يكون ذلك من المنظور الأوروبي، في ضوء التحيز الأوروبي، وعلى أساس المصادر الأوروبية إلى حد بعيد. أما هذا العمل

فيحاول، استنادًا إلى كل من المصادر العثمانية والأوروبية، موازنة الصورة من دون أن يقدم تلك التشويهات التي كثيرًا ما وسمت الرؤية الغربية للعثمانيين في ما مضى.

يواجه كتابٌ عن التاريخ العثماني صعوبات غير عادية تتعلق بالترجمة الصوتية للحروف (transliteration) وأسماء الأماكن. ونظرًا إلى أن اللغة العثمانية كانت تكتب بالخط العربي، فقد اضطر الباحثون إلى تكييف طرائق مختلفة تعتمد عادةً على لغتهم الأم، من أجل ترجمتها إلى لغات غربية. وقد عقّدت تركيا الحديثة الأمور من خلال تطوير طريقة الهجاء الخاصة بها، التي تكون، في بعض الحالات، مختلفة تمامًا عن تلك المستخدمة في الغرب. إضافة إلى ذلك، تميل أوروبا إلى الاحتفاظ بأسماء الأماكن الكلاسيكية القديمة بدلًا من تلك المستخدمة من العثمانيين، في حين أن الجنسيات المختلفة التي انبثقت من الإمبراطورية في العصر الحديث، قد حددت أيضًا أسماء خاصة بها للمدن والأقاليم العثمانية السابقة. لذلك فإن أي محاولة لتقديم الأسماء المختلفة ستعمل على تعقيد نص هو أصلًا معقد بالفعل؛ فمن شأن قِراءة جميع الأسماء اليونانية واللاتينية وحدها أن تشوّه نصف ألفية من التاريخ. ثم، لتبسيط الأمور قدر الإمكان، قام هذا النص بملاءمة الهجاء القياسي للتركية الحديثة وأسماء الأماكن، إلا إذا كانت على غير العادة مألوفةً بشكلها الأوروبي للقارئ الناطق باللغة الإنكليزية. يمكن العثور على الأشكال المختلفة لهذه الأسماء في الفهرس بجانب قائمة المصطلحات التخصصية والأشخاص المهمين المذكورين في الكتاب. وقد جرت ترجمة المصطلحات وفقًا لأهميتها الأصلية في الإطار الإداري العثماني، وجرى تجنب المعاني الأدبية الحديثة المضللة المذكورة أحيانًا في بعض القواميس[1].

هذا العمل هو نتاج ما يقرب من عشرين عامًا من البحث في الأرشيف العثماني، إضافة إلى مجموعات وثائق أخرى في أوروبا والولايات المتحدة. وأودّ أن أعرب عن خالص امتناني للمديرين والموظفين في الأرشيفات والمكتبات التالية: أرشيف رئاسة الوزراء في اسطنبول (Baş Vekâlet Arşivi)، وخصوصًا مدحت سرت أوغلو، ورؤوف تونجاي، ودرغوث إشيقسال، وضياء أشرف أوغلو؛ وأرشيف متحف قصر طوبقابي ومكتبته، وخصوصًا: خلوق شاه سوار أوغلو، وخير الله أورس، وكمال چيغ، وإسماعيل حقي أوزونچارشيلي، ومكتبة بلدية اسطنبول، ومكتبة جامعة

(1) يُشار إلى أن الفهرس العام في الترجمة العربية هو من إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (الناشر)

اسطنبول، ومكتبة متحف اسطنبول الأثري، ومكتبة السليمانية، ومكتبة بايزيد العامة، ومكتبة حقي طارق أوس؛ وفي أنقرة: المكتبة الوطنية التركية (Milli Kütüphane)، ومكتبة الجمعية التاريخية التركية؛ والمتحف البريطاني، ومكتب السجلات العامة، ومكتب علاقات الكومنولث في لندن؛ و Haus- Hof- und Staats-Archiv والمكتبة الوطنية النمساوية في فيينا، والمكتبة الوطنية والأرشيف الوطني، و Archives du Ministère de la Guerre (Chateau de Vincennes)، و Archives du Ministère des Affaires Étrangères (Quai d'Orsay) في باريس، ومكتبة هاري إلكنز وايدنر (Harry Elkins Widener) في جامعة هارفرد، ومكتبة البحوث الجامعية (University Research Library) في جامعة كاليفورنيا-لوس أنجلوس.

أود أن أحيّي أساتذتي وزملائي وأصدقائي الذين ساهموا في هذا الكتاب بشكل أو بآخر: عمر لطفي برقان (جامعة اسطنبول)، وهاملتون أ. ر. جيب (جامعة أكسفورد وجامعة هارفرد)، وتيبور خلاصي كن (جامعة كولومبيا)، وخليل إينالچيك (جامعة أنقرة وجامعة شيكاغو)، وبرنارد لويس (جامعة لندن وجامعة برنستون)، وغوستاف إ. فون غرونباوم (جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس)، وت. كويلر يونغ (برنستون)، وباول فيتيك (جامعة لندن). ولم يكن من الممكن إجراء بحثي من دون مساعدة سخية من مؤسسة فورد (Ford Foundation)، ومؤسسة روكفلر (Rockefeller Foundation)، ومؤسسة غوغنهايم (Guggenheim Foundation)، ومجلس أبحاث العلوم الاجتماعية (Social Sciences Research Council)، والوقف الوطني للعلوم الإنسانية (National Endowment for the Humanities)، والمعهد الأميركي للبحوث في تركيا (American Research Institute in Turkey)، ولجنة الأبحاث التابعة لمجلس الشيوخ الأكاديمي، جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس.

وأود أن أعرب عن امتناني الخاص لزوجتي، إزيل كورال شو، التي قامت بتنقيح العديد من مباحث هذا العمل بشكل نقدي، ولا سيما تلك التي تتناول المؤسسات والمجتمع والثقافة العثمانية، حيث أسهمت مساهمة جليلة في إعدادها بمعرفتها وتحليلها البارع للتاريخ العثماني.

ستانفورد ج. شو

لوس أنجلوس، كاليفورنيا

آب/ أغسطس 1976

توسع الدولة العثمانية (1280-1683)



10 °E
15 °E
20 °E
25 °E
50 °N
45 °N
40 °N
35 °N

غاليسيا
لفيف
(ليمبرغ)
كولوميا
كاميناك
خوتين
سوتشافا
مولدافيا
1504
بروت
ترانسيلفانيا
1541
غروسفارداين
الدانوب
فيينا
1683
الإمبراطورية الرومانية المقدسة
ستيريا
نوفي زامكي
إرلاو
غران
كاماروم
جيور
بودا
بست
فيلاخ
سانت غوتهارد
1664
درافا
تريسته
المجر
1664
غيولا
سكدين
سيغتفار
موهاج
1526
تمسفار
بانات
بيترفاردين
سافا
سابانتش
بلغراد
ميلان
البندقية
بو
كارنيولا
كرواتيا
بايتشه
1521
سيمندريا
البوسنة
1463
ترافنيك
بلاد الصرب
1459
دلماشيا
سيبينيكو
سبالاتو
بوسنة سراي
1389
نيش
الهرسك
كوسوفا
راغوصة
تابعة للعثمانيين 1526
الجبل الأسود
كاتارو
كرويا
فاردار
إيطاليا
روما
نابولي
أوترانتو
احتلال عثماني
1481-1480
دورانتزو
الباسان
ألبانيا
1748
بيرات
إبيروس
بريفيزة
البحر الأيوني
فيدين
أورسوفا
والاشيا
1393
هرشوفا
الدانوب
بوخارست
نيقوبوليس
سيستوفا
سلستريا
دوبروجة
كيليا
غالاتسيا
فارنا
ميسيفري
صوفيا
1364
فلبه
أسكوب
أدرنة
1361
ماريتسا
تراقيا
الروملي
مقدونيا
سالانيك
غاليبولي
1453
إسطنبول
أسكودار
بحر مرمرة
1356
جنق قلعة
بورصة
قره سي
ليمنوس
ليسبوس
1462
تساليا
1499
ليبانتو
أثينا
خيوس
1566
صاروخان
مانيسا
إزمير
آيدين
ساموس
1550
منتشه
المورة
1460-1458
نابوليا
ناكسوس
1566
1540
نافارين
مونمفاسيا
كيثيرا
رودس
1522
كريت
1669
بنزرت
حلق الوادي
بونة
تونس
قسنطينة
تونس
1574
جربة
البحر المتوسط
طرابلس
طرابلس
1551
بنغازي
ليبيا
برقة
1521
مصر

الأراضي العثمانية 1359	فتوحات سليمان العظيم (1520-1566)
الأراضي العثمانية 1451	فتوحات 1566-1683
فتوحات محمد الثاني (1451-1481)	1521 سنة الفتح
فتوحات سليم الأول (1512-1520)	X معركة
(متضمنة الفتوحات القليلة لبايزيد الثاني)	— — حدود الدولة العثمانية 1683

10 °E
15 °E
20 °E
25 °E

القسم الأول

صعود الدولة العثمانية

(1566-1280)[1]

إن صعود السلالة العثمانية لتحكم أجزاءً واسعة من أوروبا وآسيا، هو أحد أبرز القصص التاريخية. لقد كان حُكم العثمانيين في القرن الثالث عشر يقتصر على عدد من الإمارات التركمانية المحيطة بأراضي الإمبراطورية البيزنطية التي كانت في طور التراجع غربَ الأناضول. وفي غضون قرنين من الزمان أنشأوا إمبراطورية لم تقتصر فقط على الأراضي البيزنطية سالفة الذكر في جنوب شرق أوروبا والأناضول، بل شملت كذلك المجر والعالم العربي، لتستمر تلك الإمبراطورية حتى العصر الحديث. مَن هم العثمانيون؟ من أين أتوا؟ وكيف أسسوا حكمهم؟ وما كانت المُحَصّلَة، سواء بالنسبة إليهم أو إلى هؤلاء الذين خضعوا لسيطرتهم؟

---

(1) جميع التواريخ الواردة في هذا الكتاب هي تواريخ التقويم الميلادي المسيحي. (الناشر)

الفصل الأول

الأتراك في التاريخ

قبل دراسة قيام الدولة العثمانية، يجب أن نحاول معرفة مَن هم العثمانيون، وكيف جاؤوا إلى غرب الأناضول في المقام الأول.

أولًا: أصول الأتراك

يتحدر العثمانيون من جماعة البدو الذين كانوا يتجولون في منطقة جبال ألتاي شرقَ السهوب الأوراسية وجنوبَ نهر ينيسي وبحيرة بايكال، في الأراضي التي تشكل اليوم جزءًا من منغوليا الخارجية. كان لهؤلاء البدو من جبال ألتاي حضارة بدائية متنقلة تقوم على التنظيم القبَلي والعادات والروادع الاجتماعية، من دون الأجهزة الرسمية للحكومة والقوانين المُمَيِّزة للمجتمعات الأكثر تقدمًا. وكان مصدر رزقهم، بشكل أساسي، من تربية قطعان الماشية، وأخذ ما يمكن أخذه عنوة من جيرانهم الأضعف. كانت قيادتهم المؤقتة منوطة بالخانات [جمع خان]، لكن نطاق سلطتهم كان مقتصرًا على البحث عن المراعي والأنشطة العسكرية، ولم يمتد ليشمل العلاقات بين الأفراد داخل القبائل أو بين القبائل نفسها. تضمنت معتقداتهم الشامانية عبادة عناصر الطبيعة من خلال مجموعة من الطواطم والأرواح التي يرون أن لها قوًى خاصةً يمكن أن تؤثر في الإنسان في ما يتعلق بالخير والشر على السواء؛ فالإنسان نفسه عاجزٌ في مواجهة قوتهم، لكن يمكنه أن يُؤَمِّن الحماية من خلال وساطة الشامانات، وهم الكهنة من ذوي القوة الخاصة للسيطرة على الأرواح واستخدامها. لقد كان دينًا بسيطًا يطغى عليه الخوف، حيث

العناصر المظلمة للطبيعة كما يفسّرها الشامان، بدلًا من أن تكون الاعتبارات الأخلاقية للأديان الأسمى هي المحددات المقبولة للصواب والخطأ، وكانت طريقة الحياة البدوية تعتبر المثل الأعلى للوجود الإنساني.

بدءًا من القرن الثاني قبل الميلاد، أدت الظروف السياسية والعسكرية والمناخية المتغيرة في المنطقة الألتية إلى إرسال موجات متعاقبة من البدو لغزو الحضارات المستقرة الواقعة على حدود السهوب. أولئك الذين انتقلوا إلى الجنوب والغرب باتجاه أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أصبحوا يعرفون باسم الأوغوز [أو الغزّ] (Oğuz) في ما بينهم، وبصفة عامة باسم التركمان أو الأتراك لدى من قاموا بمهاجمتهم. لقد اجتاحوا الشعوب المستقرة في طريقهم ودمروا البلدات والحقول في عملية البحث عن العلف والمأوى لأنفسهم ولقطعانهم، ثم تجاوزوهم، وذلك ما سمح للشعوب المستقرة التي نجت باستعادة مواطنها وأنشطتها السابقة. وهكذا، لم تترك تلك الغزوات في معظم الأماكن أي تغييرات دائمة في الأنماط العرقية أو الاقتصادية. أما في تلك الأراضي التي اختار التركمان أن يوطدوا فيها مراعيهم وأن يبقوا مستقرين أكثر فيها، فقد جرى استبدال أنظمة الزراعة والتجارة القديمة، التي استمرت قرونًا، باقتصادات رعوية، وحل الأتراك محل العناصر العرقية المستقرة التي سبقتهم.

عملت السلاسل الجبلية العظيمة في هندوكوش وألبرز والقوقاز، على حماية الشرق الأوسط بخط دفاع طبيعي وقف أمام معظم هذه الغزوات. لكن جرى كسر هذا الخط من الشمال الشرقي في الأراضي الواقعة بين هندوكوش وبحر آرال، والتي يحدها من الشمال نهر سيحون ومن الجنوب نهر جيحون، وتعرف عمومًا باسم بلاد ما وراء النهر (Transoxania). وهناك توجد طريق طبيعية تقود مباشرة من السهوب إلى إيران. كانت منطقة ما وراء النهر منطقة انطلاق الغزوات البدوية الكبرى إلى الشرق الأوسط، فمن ذلك المكان تتابعت موجات البدو، وكان على الدول والإمبراطوريات التي حكمت الشرق الأوسط أن تُنظّم دفاعاتها لحماية الحضارة من الاضطراب والدمار.

كانت إمبراطوريات الشرق الأوسط الكبيرة حتى القرن الحادي عشر ناجحة إلى حد بعيد في هذا المسعى. فقد ارتد البدو الأوغوز من خط الدفاع الشمالي

الشرقي الخاص بالأماكن الحضارية للشرق الأوسط، وانتقلوا شمالًا وغربًا إلى مناطق أقل مقاومة في ما يعرف اليوم باسم روسيا وأوروبا الشرقية. مَثّل الهون موجات الهجرة المختلفة في القرن الخامس، ثم لاحقًا كان الآفار والمجَريون والبلغار والخزر، الذين حكموا إمبراطورية امتدت عبر القوقاز والقرْم بين القرنين السابع والعاشر؛ والبجناك [البشناق]، الذين حكموا شرق القوقاز وكذلك في بيسارابيا ومولدافيا وصولًا إلى منطقة الكاربات الشرقية في القرن التاسع.

ثانيًا: إمبراطورية غوكتورك

انتقل معظم البدو إلى الغرب حين لم يتمكنوا من اختراق خط دفاع جيحون، لكن بعضهم استقر على طول حدود الشرق الأوسط، فتحضروا وجرى استيعابهم في ثقافته السابقة، وأصبحوا في النهاية نشطاء مدافعين أمام الهجمات المتواصلة من إخوانهم غير المتحضرين. وقد استمرت هذه المرحلة من الاستيعاب طيلة صمود خط دفاع الشرق الأوسط تحت قيادة الدولة العباسية في بغداد، من القرن السابع إلى بداية القرن الحادي عشر. كان أول ظهور لكيان سياسي تركي معروف متمثلًا في إمبراطورية غوكتورك (Göktürk) التي استمرت بين عامي 552 و744، وامتدت من البحر الأسود عبر آسيا على طول الحدود الشمالية لمنغوليا والصين إلى المحيط الهادئ تقريبًا. في الواقع، لم تكن هذه الإمبراطورية سوى اتحاد من القبائل البدوية بمستوى حضاري يعكس مكوناتها في الأساس. وكان الفارق الجوهري بينها وبين ما سبق هو خضوع القبائل وزعمائها لنوع من السلطة المركزية التي استقرت في أيدي سلالة من زعماء القبائل. لم يكن للدولة عاصمة حقيقية أو حدود أو قوانين غير ما تقرّه فرمانات زعماء غوكتورك. ولم يكن للحُكام إقامة دائمة، بل مآوٍ صيفية وشتوية فقط، حيث كانوا يُخَيّمُون أثناء البحث عن أراضٍ لرعي قطعانهم. واستمر الناس في ممارسة شعائر الشامانية كما فعلوا في الماضي، وتقدمت ثقافتهم في ما بعد استخدام الهراوات الحجرية والسهام إلى مرحلة بدأوا فيها باستخدام المعادن في طرف سلاحهم. تكمن أهمية هذه الإمبراطورية في أنها تُعد أول دليلٍ على وجود نوع من الاتصال بين البدو والحضارات المستقرة في الجنوب، أي الخطوط العريضة لنظام الدولة وفكرة السلالة الحاكمة.

بعد وقت قصير من إنشائها، قُسّمت إمبراطورية غوكتورك إلى شطرين: الإمبراطورية الشرقية والإمبراطورية الغربية، وقد قَبِلَ كلاهما السيادة الاسمية لحكام شمال الصين في القرن السابع. وفي عام 682، استعادت المجموعة الغربية المتمركزة في سميرشيا (Semirechye) استقلالها، وحافظت عليه حتى عام 744، تاركة أول النقوش باللغة التركية، لتظل باقية إلى العصر الحديث، حيث عُثر عليها عند نهري أورهون وينيسي في آسيا الوسطى. وقد دخلت في أنشطة تجارية مع جيرانها المتحضرين، ودخلت لبعض الوقت في تحالف عسكري مع بيزنطة ضد الساسانيين في إيران.

بعد ثلاثة قرون من الانهيار النهائي لإمبراطورية غوكتورك الغربية في منتصف القرن الثامن، جرى تقسيم مناطق هيمنتها في ما وراء النهر بين قبائلها الأصلية وغيرهم من البدو الألتيين الذين وصلوا حديثًا، بمن فيهم الأوغوز المقيمون في ما وراء النهر، والقارلوق الذين سيطروا على المنطقة الواقعة إلى الشمال الشرقي من سيحون، وكانوا جيرانًا للعرب مباشرة. عاش الأويغور في الحوض العلوي من ينيسي، بين عامي 745 و840، وبعد ذلك جرى تهجيرهم على يد القِرغيز، بينما استولى القبجاق على المنطقة الممتدة من إرتيش إلى سيحون، من أواخر القرن التاسع حتى القرن الثاني عشر. لم ينجح أي من هؤلاء في تحقيق الامتداد نفسه أو الاستمرارية نفسها لإمبراطورية غوكتورك. لكنها جميعًا برهنت على نتائج الاتصال مع الحضارة الإسلامية المتقدمة في الجنوب. هكذا لثلاثة قرون تواصلت ثقافتان على طول نهر جيحون: الحضارة التقليدية المستقرة في الشرق الأوسط المتجسدة في الإمبراطوريات الإسلامية في إيران والعراق، والحضارة البدوية للغوكتورك وخلفائهم. فما هي وسائل الاتصال الرئيسية، وما هي النتائج؟

كانت الوسيلة الأولى والأكثر وضوحًا هي الصراع العسكري، حيث واصل البدو جهودهم لعبور جنوب نهر جيحون والإغارة على المناطق المستوطَنة؛ وقد طَوّر المسلمون سياسة دفاعية نشطة من طريق اختراق ما وراء النهر، وإنشاء الحصون والأسوار التي يجري الحفاظ عليها بواسطة نظام الحماية العسكرية. على طول هذه الحدود، أنشأ كلا الجانبين مستعمرات من الحرس الدائمين الذين أطلق عليه في الجانب المسلم اسم "الغازي"[1]، أي المقاتلين في سبيل العقيدة

---

(1) المصطلح في الأساس عربي دخل الى التركية بمعنى "المجاهد" والمقصود هنا "إمبراطورية =

أمام الكفار. وعلى جانبي الحدود، جاءت هذه المجموعات لتعيش طبيعة الوجود الحدودي نفسها، وتتخذ الأسلحة والتكتيكات وأساليب الحياة المتبادلة نفسها، وتُشَكّل مجتمعًا حدوديًا عسكريًا مشتركًا بشكل تدريجي، متشابهًا بعضه مع بعض أكثر من تشابهه مع المجتمعات التي ينتمي إليها أفراده ويدافعون عنها.

كانت هناك وسيلة اتصال ثانية من طريق التجارة والتبادل التجاري، إذ كانت إمبراطورية غوكتورك وما خلفها تقع على طرق القوافل الدولية بين المراكز الحضارية القديمة في أوروبا والشرق. وفي حين قامت الفتوحات البدوية الأولى بتعطيل هذه الطرق، وجد الغوكتورك وخلفاؤهم في ما بعد أن بإمكانهم الاستفادة بشكل أكبر من طريق السماح بمرور القوافل، بل وتشجيع مرورها عبر أراضيهم والحصول منها في المقابل على الملابس والأواني والأسلحة المتطورة الموجودة في البلدان المتحضرة. دفع هذا بدوره الغوكتورك إلى الاقتراب أكثر من حضارة جيرانهم المستقرة.

أما الوسيلة الثالثة للاتصال والانتقال فكانت تلك التي يوفرها النشاط الدعَوي الذي تقوم به الدول المستقرة لتغيير معتقد البدو الوثنيين وتهذيبهم. فجاء الزرادشتيون من إيران الساسانية، والمانَويون من بلاد الصغد، والبوذيون من الصين، والمسلمون من إيران والعراق. وهؤلاء الأواخر لم ترسلهم الدول الإسلامية السُنّية، حيث لم تكن ثمة سياسة رسمية ترمي إلى إجبار جماعات كبيرة من غير المسلمين على التحول إلى الإسلام، أو حتى تشجيعهم. لقد كان متصوفة إيران، الأكثرُ حماسةً وحيوية، هم من أرسل دعاة نشطين عبر جيحون؛ لذلك كان البدو الرحل الأكثر عرضة في الأغلب لأشكال ابتداعِية من الإسلام فاعتنقوها، ولهذه الحقيقة أهمية كبرى في ما بعد عندما تولى قادتهم السيطرة على الدول الإسلامية السُنّية. كان الدعاة يسافرون أحيانًا مع البدو الرحل. لكنهم في كثير من الأحيان كانوا ينشئون مستعمرات لنشر معتقداتهم. إن التحَوّل يعني أكثر من مجرد تغيير في معتقدات الفرد الدينية؛ فقد أدى إلى قبول جلّ الحضارات التي تمثلها الديانات الجديدة، ولا سيما قواعدها الأخلاقية، وخصوصًا

= المجاهدين"، أي التي تعتمد على الجهاد أساسًا استراتيجيًا لها. أما جمعه باللغة التركية فهو "غازي لار" أي غزاة. لذلك استخدمت مصلح "غزاة" أي مجاهدين، أما اللقب "غازي" فهو لقب مفرد كان يُلقب به من يغزو في سبيل الله خصوصًا من الأمراء والسلاطين، فإذا قلنا "إمبراطورية الغازي" فمعناها هنا "إمبراطورية المجاهد". (المترجم)

التخلي عن الممارسات العنيفة المرتبطة بالشامانية، واعتماد حياة أكثر استقرارًا بدل الحياة البدوية وحياة المحاربين. وقد اعتمد الأتراك استعمال حروف الهجاء الخاصة التي يكتب بها هؤلاء الدعاة في لغتهم، وتخلوا عن الكتابة التركية. ونظرًا إلى أن الدعاة كانوا على استعداد للتوفيق بين تعاليمهم والمعتقدات والممارسات البدوية القديمة، فإن الأديان والأعراف، التي كان هؤلاء البدو يمارسونها باسم المسيحية أو الإسلام أو البوذية كانت، في الأغلب، جد بعيدة عن تلك الموجودة في المناطق المستقرة.

جاء البدو الرُّحّل كذلك إلى المراكز الحضرية لبيع المنتجات الحيوانية وشراء النتاج الصناعي الحضري. وجاء كثير منهم عمالًا في خدمة القوافل وعبيدًا أو حَرَسًا أو أعضاءً في جيوش الخلفاء العباسيين اللاحقين، ثم ترقوا في ما بعد إلى مواقع قوية في الحكومة والجيش العباسي في القرن العاشر. وقد أنشأ بعضهم في نهاية المطاف سلالات حاكمة في المناطق الحدودية للدولة العباسية المتدهورة، كما فعل القراخانيون، الذين سيطروا على ما وراء النهر منذ منتصف القرن العاشر حتى بداية القرن الثالث عشر؛ والغزنويون، الذين بنوا إمبراطورية في خراسان وجنوب العراق وأفغانستان في الوقت نفسه تقريبًا؛ والسلاجقة العظام، الذين استولوا على قلب الحضارة الإسلامية بوصفهم أوصياء على الخلفاء من القرن الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر. كل سلالة من هذه السلالات التركية أنعشت الإسلام وأعادت إليه النشاط، ودافعت عنه أمام إخوانهم غير المتحضرين الذين ما انفكوا يتدفقون من السهوب. لكن كلًا منها استمرت لمدة قصيرة فقط قبل أن تنهار تاركةً الشرق الأوسط في حالة متزايدة من الفوضى، إضافة إلى خطر غزوات بدوية جديدة وأكثر تدميرًا من الشمال والشرق.

ثالثًا: السلاجقة العظام وخلفاؤهم

كان السلاجقة هم الأهم من حيث التأثير على العثمانيين، وهم مجموعة من محاربي الأوغوز الذين دخلوا منطقة الشرق الأوسط في القرن العاشر. وقد برز السلاجقة في الأصل بوصفهم حراسًا مرتزقة في خدمة القراخانيين، وفي ما بعد كان لهم دور في الدفاع عن المدن في خُراسان وما وراء النهر ضد البدو والمغامرين العسكريين، وأخيرًا، قاموا بدور الحُماة للخلفاء العباسيين اللاحقين

في بغداد أمام التهديدات التي يتعرضون لها. ففي عام 1055 قام المؤسس الحقيقي للسلالة الحاكمة السلجوقية، طغرل بك، بإجبار الخليفة العباسي على جعله حاميًا للإسلام السُنّي والاعتراف به سلطانًا أو حاكمًا زمنيًا. لم يكن السلاجقة أول حماة عسكريين للخلفاء الضعفاء اللاحقين، لكنهم كانوا أول من أكمل عملية تنظيم العلاقة معهم ومأسستها.

مع وقوع شمال إيران بالكامل تحت سيطرة السلاجقة وإعلان العراق خضوعه، واجه هؤلاء مشكلة توطيد حكمهم واستعادة النظام والازدهار في الشرق الأوسط مع تزويد رعاياهم من البدو بأراضي الرعي والغنائم التي طلبوها. هل كان السلاجقة لا يزالون قادة للتركمان البدو، أم إنهم صاروا الآن حكامًا وحماةً للحضارة التي قاموا بغزوها؟ كان الدور الأخير هو الذي طغى، ما أدى إلى نزاعات بين حُكام السلاجقة وقادتهم وأتباعهم مِن الرُحّل، الذين كانوا غير راضين عن القيود المفروضة عليهم للحفاظ على السكان المستقرين في المنطقة. لقد تولّى الزعيم السلجوقي، بوصفه سلطانًا، معظمَ سلطة الخليفة في التشريع والحُكم في الأمور المتعلقة بالمسائل الإدارية والعسكرية والزمنية التي لا تُنَظّمها الشريعة الإسلامية بشكل مباشر. وقد استمر الخليفة في الأغلب زعيمًا روحيًا لديه السلطة التي تخوّله تنظيم الأمور المتعلقة بالسلوك الشخصي والعلاقات الإنسانية. قام السلاجقة، بوصفهم حكامًا زمنيين للدولة الإسلامية، بوضع أيديهم على الجهاز الإداري الفارسي التقليدي الذي تطوّر في أواخر العصر العباسي، معتمدًا إلى حد بعيد على الوزراء الفُرس الذين حرصوا على إبراز ثقافتهم الخاصة وعلى إحياء اللغة الفارسية والقضاء إلى حد بعيد على اللغة العربية في الحكومة وأوجه الثقافة على حد سواء، مستخدمين الفُرس في معظم مناصب الدولة الإدارية، حتى تلك الموجودة في المناطق المأهولة في الأساس بالعرب.

في مقابل اعتراف الخليفة، أصبح السلاجقة أبطالًا للإسلام السُنّي في العالم الإسلامي وقادة للحركة التي تستهدف استئصال التأثيرات السياسية والعسكرية والدينية للشيعة. لقد جرى طرد الشيعة من المناصب الإدارية واستبدالهم بمسؤولين من السنّة. وللوصول بهؤلاء إلى ما يكفي من الجودة والعدد، أعيد تنظيم الجهاز التعليمي الإسلامي وتركيزه في مدارس المساجد والمدارس العليا،

ما عزّز المؤسسة الدينية السُنّية. وقد جرى التوفيق بين الحركة الصوفية، التي كانت تلبي الحاجة الشعبية إلى دين أكثر خصوصية، وتفسيرات المؤسسة السُنّية، فأصبحت التعاليم الصوفية معروفة آنذاك على أنها سُنّية، وانتشرت في جميع أنحاء الإمبراطورية للتصدي لجهود الشيعة الابتداعيين للسيطرة على الجماهير.

ما الذي كان يجب فعله مع البدو التركمان الذين كانوا يَطردون السكان المستقرين في شرق إيران وأذربيجان إلى الشمال الغربي ويؤسسون اقتصادهم الرعوي؟ ما دام البدو هم من يشكل العنصر الرئيسي في الجيش السلجوقي، فلا يمكن تجاهل مطالبهم من الغنائم والأعلاف. لكن السيطرة عليهم كانت صعبة للغاية. لقد وَفّر الحل السلجوقي مفتاح نجاح السلاطين في الحفاظ على سلطتهم وتنظيم إدارتهم؛ فقد استخدموا أولًا موقعهم - بوصفهم سلاطين - لإنشاء جيش نظامي جديد مأجور من العبيد المماليك الذين جيء بهم من مرتفعات القوقاز ومن أسرى الفتوحات، وبمجرد أن قَدّم الجيشُ الجديد للسلاجقة بديلًا عسكريًا كافيًا يحلّ محل التركمان، قاموا بحل ما تبقى من مشكلتهم وذلك باستخدام الجيش لطرد هؤلاء التركمان من إيران والعراق إلى أراضي أعدائهم.

لكن هذه الحلول خلقت مشكلة مالية جديدة، إذ كيف ستُدفع رواتب البيروقراطيين والجند؟ كان من الواضح أن الغنائم التي كانت تُستخدم لإرضاء البدو لم يعد بالإمكان الاعتماد عليها، ولم تكن الدولة قوية بما يكفي لإقامة حُكم مباشر وفرض ضرائب كافية للوفاء بالتزاماتها. كان الحل في نظام لجباية الإيرادات بشكل غير مباشرة (إقطاع) جرى تطويره أصلًا في إيران على يد البويهيين بوصفه وسيلة لتحصيل الضرائب، ثم استُخدم آنذاك أيضًا بوصفه وحدة إدارية أساسية. كان الافتراض الأساسي للنظام هو فكرة أن الثروة بكاملها (وليس مجرد الممتلكات وحسب) هي ملْكٌ للحاكم؛ ومن أجل استغلالها، فإنه لم يكن يعتمد على موظفي الدولة الذين يتقاضون رواتب، بل على توزيع وحدات إقطاعية، تَمنح كل واحدة منها الحق لمالكها في إدارة مصدر للثروة وتحصيل إيراداته. وقد مُنح ضباط الجيش الجديد ومسؤولو الإدارة هذه الإقطاعيات مقابل قيامهم بواجبهم، أي ما يعادل الراتب. كان هذا يعفي الخزانة من مشكلة توفير المال لدفع رواتب الجنود وموظفي الخدمة المدنية، وكذلك جعل من مصلحة الإقطاعيين الحفاظ

على ازدهار الزراعة والتجارة، فلم يعد بإمكانهم تخريب الأرض والمضي قدمًا كما كان البدو الرحل يفعلون في الماضي.

مع الجيش الجديد والبيروقراطية المنظَّمة والمموَّلة، صار بالإمكان طرد التركمان من المناطق المستقرة في إيران والعراق بأسرع ما يمكن. وفي نهاية القرن الحادي عشر، بدا في الواقع أن السلاجقة أرادوا أن يتحرك البدو ضد الفاطميين في مصر بوصف ذلك وسيلة أخرى لإنهاء التهديد البدعي للإسلام السنّي. لكن الطريق الطبيعية الأكثر ملاءمة للتركمان كانت إلى الشمال والغرب. ويبدو أن هضاب إيران والعراق، التي تصل إلى المرتفعات في شرق الأناضول، كانت أكثر ملاءمة للمراعي مما كانت عليه الجبال في جنوب غرب إيران والصحاري في الشام وسيناء. إضافة إلى ذلك، فقد بدا أن الدولتين البيزنطية والأرمنية في الأناضول كانتا أضعف بكثير من الدولة الفاطمية، وأنهما مثّلتا إمكانية للحصول منهما على مكاسب أكبر بكثير من الفاطميين. لقد عارض السلاجقة الهجمات التركمانية داخل الأناضول بسبب جهودهم للتحالف مع الصليبيين الأوائل وحتى مع البيزنطيين ضد الفاطميين، ولم يبذلوا جهدًا يُذكر لمتابعة الهجمة التركمانية المبكرة والاحتلال الرسمي. لكن نشاط التركمان في النهاية دفع بالسلاجقة إلى الأمام.

كان الوقت مؤاتيًا في الواقع لانتقال السلاجقة إلى الأناضول، حيث كانت الدفاعات المسيحية ضعيفة للغاية. أما الجيش البيزنطي النظامي فقد ضعف بسبب الاضطرابات السياسية الداخلية والثورات العسكرية، وكان كبار التابعين الأرمن الذين دافعوا عن جزء كبير من الحدود الجنوبية الشرقية يتقاتلون في ما بينهم، وكانوا بشكل عام غير مستعدين لقبول التوجيه البيزنطي. فضلًا عن ذلك، كان نظام الدفاع البيزنطي يتألف من عدد قليل من الحاميات الكبيرة المتمركزة في حصون تفصل بعضَها عن بعضٍ مسافاتٌ كبيرة، ولم يكن من الصعب قط على البدو تجاوزها. اعتمد المسيحيون بشكل أساسي على الدروع الثقيلة والرماح والفؤوس، ووجدوا أن من المستحيل تقريبًا النجاح في المنافسة مع فرسان البدو الرحل الذين يستخدمون القوس والسهام بفعالية قاتلة. وأخيرًا، تَركت السياسة الاقتصادية البيزنطية والصراع الديني الجماهيرَ غير راغبة - إلى حد بعيد - في دعم جهود أسيادهم أمام الغزاة أيًّا كانوا.

بدأت الغارات التركمانية في عام 1048، حيث نُهبت أرمينية وأرضروم وطرابزون شمالًا ووادي مراد سو جنوبًا. وقاد السلطان السلجوقي طغرل بك حملة في المناطق نفسها في عام 1054، بينما كان التركمان يغيرون غربًا أبعد فأبعد في كل عام. وقد تسبّبت السياسات ذات النزعة المركزية للسلطان ألب أرسلان (1063-1072) في فرار المزيد من التركمان من الحُكم السلجوقي في إيران. ومنذ أن دخل معظمهم الأناضول فرارًا، كانوا على استعداد للعمل مرتزقةً، ولمساعدة النبلاء والأمراء الأرمن والبيزنطيين بعضهم ضد بعض، وكذلك ضد الغارات التركمانية، إلا أن هذا الوضع جعل المسيحيين أكثر عرضة للخطر.

بمجرّد أن وَطّد ألب أرسلان مركزه في العراق، قام بحملة جديدة في عام 1065 في شرق الأناضول لتعزيز سيطرته على الحدود التركمانية وكذلك على الأمراء المسيحيين في المنطقة. أما الجهود البيزنطية لوقف الغزو من خلال الإغارة على طول نهر الفرات العلوي في الشام، فقد باءت بالفشل (1068-1069) بينما أغار البدو أبعد فأبعد غربَ الأناضول. كان ألب أرسلان لا يزال يأمل في عقد هدنة مع البيزنطيين حتى يتمكن من التركيز على الفاطميين. لكن عندما عَلِمَ أن الإمبراطور رومانوس ديوجينوس (Romanus Diogenus) كان يقود هجومًا جديدًا ناحية الشرق، انتقل شمالًا لمواجهة مباشرة مع الجيش البيزنطي، وهي أول مرة يخاطر فيها الأتراك بالدخول في معركة كهذه. التقى الجيشان في مانزكرت (ملاذكرد)، شمال بحيرة فان (19 آب/ أغسطس 1071)، حيث وقعت واحدة من المعارك الكبرى الفاصلة في التاريخ. تسببت قدرة الأتراك على المناورة وتفوقهم في استخدام القوس والنبال، إضافة إلى الانشقاق الذي حدث في الجيش البيزنطي، في فرار البيزنطيين عندما أُسر الإمبراطور. ونظرًا إلى أن ألب أرسلان كان لا يزال يَعتبر الفاطميين هدفه الأساسي، فإنه لم يتذرع بالنصر لشن مزيد من الهجمات المنظَّمة داخل الأناضول. لكن سواء أراد ذلك أم لا، فقد أدى النصر إلى تدمير النظام القديم للدفاع عن الحدود البيزنطية والمقاومة المنظَّمة ضد التركمان، ما فتح الأبواب أمام هؤلاء للدخول بأعداد متزايدة مع سعيهم لتجنب الضوابط النظامية للحُكم التي يفرضها السلاجقة. وبذلك صَعّد التركمان من هجومهم، ودمروا الزراعة والتجارة وشلّوا الإدارة البيزنطية. وفي غضون بضع سنوات، احتل البدو كامل أرض الأناضول البيزنطية شرق قبادوقيا [كبادوكيا] باستثناء عدد قليل

من الحصون في جبال طوروس وطرابزون على البحر الأسود، التي صمدت بعد ذلك قرونًا. ثم عملت النزاعات الداخلية البيزنطية والفوضى الإقطاعية على تمكين التركمان من الغزو غربًا وصولًا إلى إزنيق (نيقية) والبوسفور، على الرغم من أنهم هنا لم يتمكنوا من الاستقرار إلى الحد الذي بلغوه في الشرق.

كان يقود بعض التركمان في تلك المرحلة خاناتُهم، في حين خضع الآخرون لسلطة أفراد من الأمراء والقادة العسكريين السلاجقة وغيرهم ممن سعوا إلى كسب ثرواتهم على الحدود الغربية بدلًا من قبول سلطة السلطان في العراق. وقد أنشأ بعض هؤلاء دولهم الصغيرة وتركوها للورثة، وهكذا أسسوا سلالاتهم الحاكمة. وفي قيليقية [كيليكيا]، قاد سليمان بن قُتلمش - ابن عم طغرل - مجموعة من التركمان الذين ساعدوا العديد من الأباطرة والأمراء البيزنطيين، في المقابل جرى الاعتراف بهم حكامًا لأجزاء كبيرة من جنوب الأناضول ووسطه، ما شَكّل قاعدة لدولة سلاجقة الروم، التي ارتقت في وقت لاحق لتسيطر على معظم الأناضول التركماني.

وبينما تحوّلت الأناضول تدريجيًا إلى السيادة التركية، وصلت الدولة السلجوقية العظمى، التي تمركزت آنذاك في أصفهان، إلى ذروتها. قُتِل ألب أرسلان بعد عام من معركة مانزكرت أثناء حملة على القراخانيين، فخلفه ابنه ملكشاه (1072-1092) الذي بدأ التراجع في عهده. وبسبب صغر سنّه، اعتمد السلطان الجديد إلى حد بعيد على رئيس وزراء والده الموثوق به، نظام المُلْك. كان إنشاء دولة سلاجقة الروم قد شَكّل تهديدًا لملكشاه، الذي رد على ذلك ببسط سيادته على شمال الشام وصولًا إلى البحر المتوسط. وبمساعدة البيزنطيين، وسّع سلطته كذلك إلى داخل الأناضول، واكتسب ولاء معظم التركمان ضد سلاجقة الروم، الذين تُركت لهم السيطرة على مناطق قليلة فقط في وسط الأناضول وشرقه من عاصمتهم قونية.

حالت هذه النشاطات دون قيام نظام المُلْك بتوحيد الدولة السلجوقية كما كان يأمل، وبقي الفاطميون في مصر وجنوب الشام، ومدّوا نشاطهم الدعوي الشيعي إلى جميع أنحاء الأراضي التابعة للسلطان؛ ثم تدهورت سلطة السلاجقة بسبب أنشطة حركة شيعية جديدة نشأت داخل حدودهم، هي حركة الحشاشين الإسماعيليين، التي أسّسها حسن الصبّاح من مركزه المُحَصَّن في

ألموت، جنوب بحر قزوين. لقد بدأ حملة ناجحة من الاغتيالات والإرهاب ضد الزعماء السياسيين والدينيين لدولة السلاجقة. إضافة إلى ذلك، فقد ضعف السلاجقة بسبب الفكرة البدوية القديمة القائلة بأنه يجب تقاسم الحُكم بين جميع أعضاء السلالة الحاكمة. هكذا أعطى السلطان أقاليم كبيرة لأفراد عائلته، فبدأوا بإنشاء جيوشهم وخزائنهم الخاصة. ثم عوّض ملكشاه ضباطه من المماليك بممتلكات إقطاعية مماثلة حيث أقاموا سلطة حكم ذاتي، وأعدّوا بذلك لليوم الذي سيمكّنهم فيه إضعاف السلطة المركزية من إقامة دول مستقلة. وفي النهاية صارت الانقسامات بين مؤسسة السلاطين السُنّية والقبائل التركمانية غير السنّية ذات خطورة متنامية. وقد حلّ ألب أرسلان هذه المشكلة بدفع القبائل إلى داخل الأناضول. لكن هذا المنفذ قطع عندما ظهر سلاجقة الروم في قيليقية إلى جانب الدول الأرمنية الصغيرة والصليبيين في شمال سوريا. وبذلك ظل التركمان آنذاك في الأراضي التابعة للسلاجقة العظام، حيث واصلوا هجماتهم على السكان المستقرين، ومقاومتهم لجهود نظام المُلْك في تعزيز الإسلام السُنّي بوصفه أساسًا لدولة السلاجقة. وطوال بقاء ملكشاه ونظام المُلْك على قيد الحياة، جرت السيطرة على هذه التوترات الهدامة. لكن عقب وفاتهما عام 1092 سرعان ما حلت الفوضى والانحلال. لقد دخل الشرق الأوسط في حقبة جديدة من الفوضى والغزو الأجنبي استمرت خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر، ففي الشرق حل محل السلاجقة العظام عددٌ من الدول التركمانية الصغيرة، بعضُها حَكَمَه زعماء القبائل مع الجيوش البدوية، وبعضُها الآخر حكمه أمراء سلاجقة تحت هيمنة قادة عسكريين مُعَيّنين أوصياء (أتابك) من جانب السلطنة المضمحلة. وفي الأناضول، تمكّن سلاجقة الروم من تمديد حكمهم على الرغم من أنهم كانوا معزولين عن موطنهم في العراق بوصول الصليبيين في عام 1099، الذين أنشأوا ممالكهم الخاصة في قيليقية وأنطاكية والرّها. كان آخر حاكم سلجوقي كبير هو السلطان سنجر بن ملكشاه، الذي سيطر (عام 1096) على ولاية خُراسان، في الشمال الشرقي، بعد وفاة والده بمدة قصيرة. لقد وقعت عليه مهمة الدفاع عن الشرق الأوسط أمام جحافل المغول الذين هددوه آنذاك من منطقة ما وراء النهر. لكن بعد وفاته في عام 1157، لم يقف في طريقهم شيء. وفي الوقت نفسه، أقام الخليفة الناصر القوي (1180-1225) حكمه في بغداد. وفي إطار قطع آخر الروابط بالسلاجقة، قمع الناصر العديد من التركمان المستقلين في العراق

وثبّت حكم الخليفة المباشر مرة أخرى، حتى أنه جعل حشّاشي ألموت يمتنعون عن سياساتهم الإرهابية في مقابل الاعتراف باستقلالهم الذاتي. ثم واصل عمل السلاجقة في إحياء الإسلام السُنّي بواسطة الطرق الصوفية، مستخدمًا عصبات الفتوّة التي تَشكلت في الأساس على أيدي حرفيين من الطبقة الدنيا في المدن الكبرى بوصفها نقابات ومنظمات للمساعَدة المتبادَلة في ما بينهم، ولاستيعابهم في النظام الصوفي، ومنحهم المثل الدينية العليا التي يمكن من طريقها توجيه طاقاتهم، وإدخالهم في نوع من المجتمع المثالي، وجعلهم أداة يمكن بواسطتها بعث المجتمع الإسلامي مجددًا في عصر الاضطراب السياسي.

مع وفاة الناصر وانقراض سلالة السلاجقة العظام، سقط الشرق الأوسط عمومًا في براثن اجتياحين جديدين شنّهما المغول من الشرق. وفي منتصف القرن الثاني عشر وأواخره جرى طرد معظم المغول من شمال الصين، فشكّل هؤلاء المغول، الذين فروا غربًا، إمبراطورية قره خيتاي، التي استولت على جزء كبير من منطقة ما وراء النهر أواخر القرن الثاني عشر في أعقاب السلاجقة. وبقي المغول الآخرون في الصين، وشكلوا اتحادات وتحالفات أمام الهجمات المستمرة لأعدائهم من الشمال والجنوب. وفي عام 1205، قام الاتحاد المغولي تحت قيادة تيموجين، الذي حصل على لقب جنكيز خان (الخان الأعظم)، لإبداء دعواه وطموحه في توحيد كل المغول، وربما جميع الشعوب الألتية تحت قيادته. وبين عامي 1206 و1215، قام بدمج معظم السهوب الآسيوية بين شمال الصين ومنطقة ما وراء النهر ضمن إمبراطوريته، في عملية أضافت أعدادًا كبيرة من التركمان إلى جيشه في خضم بناء مجتمع جرى تكريسه بالكامل تقريبًا للحرب. كان يهدف بعد ذلك للعودة إلى الصين، لكن عندما لم يتمكن من إقامة علاقات سلمية مع الخوارزميين، الذين حلوا محل كل من السلاجقة العظام والقره خيتاي في منطقة ما وراء النهر، قام بالرد عليهم بهجوم اجتاح فيه الشرق الأوسط في وقت قصير نسبيًا. وفي النهاية، لم يتوقف الغزو بسبب دفاعات الشرق الأوسط العسكرية، بل بسبب الأزمات المتكررة داخل الإمبراطورية المغولية، التي سبّبتها وفاة جنكيز خان وخلفائه. وفي عام 1242، هزم المغول سلاجقة الروم وأجبروهم على الاعتراف بالخان الأعظم المغولي سيدًا أعلى؛ وبعد تراجع مؤقت في عام 1252، عاد الأمير المغولي هولاكو للاستيلاء على العراق، فاجتاح بغداد

وقتل الخليفة العباسي الأخير [المستعصم بالله] في عام 1258 قبل أن يتوجّه إلى سوريا. وردًا على التهديد المغولي، خضعت مصر لحكم المماليك (1250-1517)، تلك السلالة الحاكمة التي هَزمت قوات هولاكو في عين جالوت عام 1260 وفي سوريا وفلسطين، حيث أقصى نقطة للتوسع المغولي. لكنها تركتهم يسيطرون على بقية الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وشمال الصين، في واحدة من أعظم الإمبراطوريات التي عرفها العالم على الإطلاق. وبعد ذلك بمدة وجيزة، انقسمت الإمبراطورية المغولية العظمى نفسها إلى أقسام بين أقارب ذلك الخان الأعظم الأخير[2]. أما التي أسّسها هولاكو في إيران والعراق والأناضول، فقد حملت اسم إيلخانات، واستمرت من منتصف القرن الثالث عشر حتى بداية القرن الرابع عشر. استعاد الإيلخانيون النظام والأمن نسبيًا في المنطقة، وواصلوا التغييرات العرقية والاقتصادية التي بدأها السلاجقة وتوسعوا فيها، فطردوا السكان الأصليين المستقرين في الأجزاء الشمالية من الشرق الأوسط واستبدلوهم بالبدو الرعاة، وكان معظمهم من التركمان وليس المغول. وفي حين تضمنت الدولة أساسًا عناصر مسيحية وإسلامية، إلا أنها كانت بوذية في المقام الأول وسمحت بالحرية النسبية لكل المجموعات الدينية الرئيسية. مع ذلك، اعتنق المغول في النهاية الإسلام الشيعي وتولوا بعد ذلك دور السلاجقة في إحياء الإسلام ونشره. وعسكريًا، استخدم الإيلخانيون إيران والعراق قواعد لشن هجمات جديدة على المماليك (1250-1517) في مصر والشام، ودافعوا عن حضارة الشرق الأوسط أمام جحافل مغول الجغتاي غير المسلمين، التي حاولت ملاحقتهم من الشمال. ومن الناحية السياسية، انضم الإيلخانيون إلى المماليك في استعادة الوحدة الداخلية للشرق الأوسط. لكن المفهوم البدوي ذاته للسلالة والحُكم، الذي كان السبب في تفكك الإمبراطوريات التركية السابقة، كان السبب كذلك في ضعف المغول وانهيارهم بعد أقل من قرن من الحُكم، تاركين الشرق الأوسط مرة أخرى في حالة من الفوضى؛ والسؤال هنا هو: هل سيتعرض مرة أخرى لغزو مدمر من الخارج؟ لم يحدث ذلك في نهاية الأمر، بسبب نشوء إمبراطورية جديدة من داخل الشرق الأوسط، وهذه المرة لم تكن من قلب أراضي الخلافة الإسلامية القديمة،

(2) شمل ذلك الإمبراطورية المغولية في الصين، والقبيلة الذهبية الواقعة اليوم في روسيا، وسلالة جغتاي (Çağatay) في تركستان، والإمبراطورية المغولية في الشرق الأوسط: الإيلخانية.

بل من الحدود غرب الأناضول التي استوطنها العثمانيون أواخر القرن الثالث عشر؛ فكيف أسهم مجتمع أناضول القرن الثالث عشر ومؤسساته في تطور الدولة العثمانية وما قامت به من إنقاذ للشرق الأوسط؟

رابعًا: الأناضول في القرنين الثاني عشر والثالث عشر

في المرحلة الانتقالية من السيطرة البيزنطية إلى التركية، جمعت الأناضول ما بين عنصري الحضارة الإسلامية الرفيعة للخلفاء العظام، والثقافة الهجينة المختلفة جذريًا المتعلقة بالولايات الحدودية (أوج)[3]. كانت سلطة السلطان تتمثل في أمير أو قائد للولاية الحدودية، يجمع ما بين كونه إداريًا وكونه قائدًا عسكريًا، وكان في كثير من الأحيان ينتمي إلى واحدة من العائلات القيادية في قونية. وعلى عكس هذا التنظيم الرسمي على المستوى المحلي، كانت مراكز القوة الحقيقية في المناطق الحدودية هي القبائل التركمانية. كان القادة - ويدعون بكوات - يقودون الصراع ضد الكفار، ولذا كان كلٌّ منهم يُلقَّب بـ"الغازي"، أو المقاتل في سبيل دين الإسلام. وعلى الرغم من ادعاءات السلاجقة بعكس ذلك، فإن بكوات الحدود هؤلاء كانوا مستقلين عن أمراء الحدود السلاجقة إلا في ما يتعلق بروابط الولاء الشخصي التي قد تكون موجودة.

كانت ولايات الحدود مختلطة عِرقيًا ودينيًا، فهنا لم يكن ثمة بدو رحّل فحسب، بل كان ثمة أيضًا سكان مدن من أعراق وديانات متعددة، نزحوا بسبب الاضطرابات في الشرق، رجالًا ونساءً جاؤوا للبحث عن حياة جديدة على حدود بلاد الإسلام. وبينما عاش المحاربون البدو في المناطق الحدودية، فإن مدن المنطقة قد تأثرت بكلتا الحضارتين البيزنطية والإسلامية الراقية، وأصبحت مراكز ثقافية، وكانت بمنزلة عواصم للقادة الذين حاولوا فرض نوع من السيطرة الثابتة على القبائل. وهكذا تطور ضمن هذه المناطق الصراع ذاته ما بين الحضارة الإسلامية الراقية المستقرة والمجتمع البدوي الفوضوي الذي كان موجودًا

---

(3) كان من أهمها تلك التي تقع على طول الحدود البيزنطية في الغرب، من خليج ماكري إلى قسطموني. وكان هناك أيضًا "إمارة ملك السواحل" في قيليقية، الموجهة أساسًا ضد مملكة أرمينية الصغرى (1080-1375)، التي أسسها اللاجئون الذين فرّوا جنوبًا بعد مانزكرت، وأيضًا ضد الإمارات اللاتينية في أنطاكية وقبرص. وأخيرًا، واجهت الولاية الحدودية الثالثة حدود الإمارة البيزنطية في طرابزون، وشملت سامسون وبافرا في الشرق، وقسطموني وسينوب في الغرب.

في أراضي الإسلام القديمة. وقد أصبحت الأنماط الابتداعية من الإسلام، التي شاعت بين البدو - وخصوصًا الصوفية - هي الديانة الشعبية الأكثر أهمية وانتشارًا في الأناضول التركية. أحضر التركمان معهم قادة صوفيين كان السلاجقة العظام يفضلون التخلص منهم بسبب تأثيرهم على الناس. كان هؤلاء القادة، في جميع أنحاء الأناضول، قادرين على تأسيس أنظمتهم وتوسيع نطاقها إلى اتحادات جاءت مع الطوائف الحرفية ذات الصلة لتشكل بنية أساسية قوية وحيوية للمجتمع، كانت سندًا لعامة الناس ضد الاضطرابات السياسية والعسكرية آنذاك. وقد هيمنت الأناضول التركية على الثقافة والتقاليد المسيحية القائمة وعكستها إلى حد ما. وفي حين أنه جرى تشريد بعض المسيحيين أو قتلهم في غضون الاحتلال التركي للأناضول، فقد بقي معظمهم في أماكنهم، محتفظين بتقاليدهم ودياناتهم القديمة، واعتنق بعضهم الإسلام واختلطوا عرقيًا وثقافيًا بالغزاة. وقد تبنى البدو أساليب عيشهم وحكمهم بوصف ذلك جزءًا من عملية الاستقرار؛ حتى أن بعض الجماعات الصوفية التركمانية احتل أماكن مسيحية مقدسة، فخلق بذلك مشهدًا يتعبد فيه المسيحيون والمسلمون في المقام نفسه جنبًا إلى جنب.

مع ذلك لم تكن الأناضول التركية مجرد بيزنطة بقشرة إسلامية وتركية، بل كانت المؤسسات الأساسية للحكومة والمجتمع في عهد سلاجقة الروم هي تلك التي طُوّرت في ظل الخلافة الإسلامية القديمة مثلما نقلها السلاجقة العظام وقاموا بإعادة إحيائها. وقد احتفظ التركمان كذلك بممارسات الحُكم والحرب وتقاليدهما التي تطوّرت منذ زمن إمبراطورية غوكتورك في آسيا الوسطى. وعلى الأمد البعيد، أصبحت هذه العناصر الإسلامية والتركية هي السائدة في المزيج الحضاري الجديد الذي نشأ في الأناضول التركية[4].

1-الإمارات التركمانية

إن كثيرًا من البكوات التركمان وأتباعهم لم يحاربوا الكفار فحسب، بل انخرطوا كذلك في الصراعات المزمنة آنذاك داخل دولة سلاجقة الروم، حيث استخدموا غنائم الفتح أحيانًا لبناء إماراتهم المستقلة مع ضعف السلاجقة ومن

(4) للحصول على وصف تفصيلي لحضارة الأناضول ما قبل العثمانية، يُنظر:
Claude Cahen, *Pre-Ottoman Turkey* (London: 1968).

بعدهم المغول. ومن أوائل القادة التركمان في غرب الأناضول كان منتشي بك، وهو قائدٌ (غازي) في مناطق الحدود الساحلية الجنوبية الغربية كان يُغير على السواحل البيزنطية. وفي الشمال الشرقي، أُسست سلالة كرمايان [أو جرميان] (Germiyan) الحاكمة القوية قرب مدينة كوتاهية في عام 1286، واجتذبت أعدادًا كبيرة من التركمان بتوليها قيادة مقاومتهم للحُكم المغولي. وقد كان القادة الكرمايان الذين أرسلوا إلى أودية نهر مندريس (أو ميندر)، ونهر غِديز (أو حرمون) وحتى إلى ساحل بحر إيجة، ناجحين للغاية ضد البيزنطيين، حتى أنهم تمكنوا من تأسيس إماراتهم المستقلة. وهكذا قامت سلالة آيدين، التي نشأت أصلًا قرب سميرنا (إزمير)، والتي أصبحت تحت قيادة أومور بك - الابن الثاني للمؤسس - قوةً بحرية رئيسية وذلك ببنائها أسطولًا داهم ساحل تراقيا البيزنطية، وتدخل في بعض الأحيان مرتزقًا في النزاعات البيزنطية على العرش. ونحو عام 1313، قام قادة آخرون من كرمايان بتأسيس سلالة ساروخان الحاكمة في شمال ليديا، وعاصمتها مغنيسيا (مانيسا). وقد أصبحت لهذه السلالة كذلك قوة بحرية في بحر إيجة، وشاركت بانتظام في قتال دوقات جزر ناكسوس وجنوة في هذه المنطقة. وكانت الإمارة الأخيرة التي أنشأها قادة كرمايان هي قارص، التي أقامت دولة كبيرة في ميسيا، وعاصمتها باليوكاسترو (بالق أسير (Balıkesir))، بما في ذلك برغاموم (برغاما)، والمناطق الساحلية في إدرميت وجنق قلعة (Çanakkale)، وكذلك منطقة مرمرة الساحلية بأكملها وصولًا إلى الدردنيل، على الرغم من أنها لم تُطوّر وجودًا بحريًا كهذا في بحر إيجة مثلما فعلت آيدين وساروخان[5].

---

(5) على طول الساحل الجنوبي للأناضول شرق منتشه، كانت تقع إمارة حميد، وعاصمتها أغرِدر، متضمنة أنطاليا. وتمركزت إمارة أشرف في بيشهر، وتضمنت فيلادلفيا (آق شهر) وسيدي شهير، حتى ضمّتها إمارة حميد في عام 1325. وكانت أقوى هذه الإمارات إمارة قرمان، التي بعد أن نشأت تدريجيًا في لارنده في جبال طوروس السفلى أوائل القرن الثالث عشر، صارت تحكم كل جنوب شرق الأناضول، بما في ذلك مناطق إرميناك ومنطقة أنطاليا الشرقية حتى نهر قارغى [كارغي]. ثم امتدت في أواخر القرن الثالث عشر إلى وسط الأناضول وهُزمت مرتين على يد الإيلخانيين قبل الاستيلاء على قونية وجعلها عاصمة لدولتها في أعقاب السلاجقة.

أخيرًا، على طول شواطئ البحر الأسود الجنوبية من طرابزون، التي كانت لا تزال تحت السيطرة البيزنطية، غربًا إلى مضيق البوسفور وبحر مرمرة، كانت هناك إمارات عدة أصغر. كانت هناك إمارة جانق في منطقة سامسون، وبنو أمير (Emir oğulları) في كوتيورا (أوردو) وقره سوس (غيرسون)، وبنو تافشان =

مقارنةً بإمارات آيدين وساروخان وكرمايان، بدا، في بادئ الأمر، أن الإمارة العثمانية (عثمانلى) التي أنشأها عثمان وذريته، ليس لها أي أفضلية على مختلف الإمارات الأخرى اللواتي بحجمها. لقد رسخوا أقدامهم في شمال فريجيا على طول حدود بثينيا بين دوريلايم (إسكي شهر) ونيقية (إزنيق)، في المراعي الممتدة من سفوح جبل دومانيچ إلى سكود [سوغوت] في الشمال الشرقي، ثم عبر الممرات المؤدية إلى الغرب من وسط هضبة الأناضول إلى سهول بثينيا. من هناك دخل العثمانيون التاريخ بهدوء.

2-المقاومة البيزنطية

في الوقت الذي زاد فيه التهديد التركماني، لم تستطع الإمبراطورية البيزنطية المقاومة، بعد أن أضعفتها المشكلات الداخلية الطويلة الأمد. كانت هناك صراعات مزمنة من أجل السلطة بين البيروقراطيين وطبقة النبلاء التي هيمنت على الجيش، وبين هذه الأخيرة والفلاحين الأحرار. وكانت هناك صعوبات اقتصادية تشمل تدهور قيمة العملة، والإفراط في الضرائب، والهدر في النفقات من جانب الحكام والولاة. وقد كان الانهيار البيزنطي في معركة مانزكرت عام 1071، والاحتلال التركماني لمعظم الأناضول في العقد التالي، من الأعراض المبكرة للاضمحلال. وعلى الرغم من تمكّن البيزنطيين من دحر التركمان مرة أخرى من غرب الأناضول (1081-1143)، فإن السيطرة اللاتينية على القسطنطينية (1204-1261) والجهود البيزنطية لاستعادة عاصمتهم عملت على عرقلة دفاعهم أمام التركمان. ومع استعادة الحُكم البيزنطي للقسطنطينية، قلّ اهتمام الإمبراطورية بالأناضول، ما جعل من الصعب على أصحاب الإقطاعات البيزنطية تنسيق مقاومتهم ضد التركمان المتقدمين.

=(Tavşan oğulları) في فازيمون (مرزفون) وحوزة؛ وبنو تاج الدين (Tacuddin oğulları) في تميسيرا (ترمة) وچرشمبة؛ وبنو جاندار، وعاصمتهم قسطموني، التي أسسها أحد أفراد سلالة قرمان، والتي امتدت لاحقًا على طول ساحل البحر الأسود لتشمل سينوب، وفي الداخل إلى غانغرا (چانقري)؛ وأومور خان، ومقرّها غوينوك وتمتد إلى تراقلي ومُدرني.

الفصل الثاني

الدولة العثمانية الأولى

(1413-1280)

كان القرن الأول من الوجود العثماني هو عصرهم البطولي. لقد قضوا معظم حياتهم آنذاك على صهوات الخيل غزاةً [قادةً للغزوات/ الفتوحات]، ولم يكن مؤسسو السلالة أكثر من قادةٍ لقبائل تركية جرى تنظيمها في المقام الأول لغزو أراضي الكفار من حولهم وفتحها. ومع انهيار المقاومة البيزنطية، وجد العثمانيون أن من الأسهل كثيرًا التوسع غرب الأناضول وعبر الدردنيل إلى جنوب شرق أوروبا بدلًا من التحرك ضد جيرانهم الأقوى من المسلمين والأتراك. هكذا، تقدم العثمانيون بسرعة خلال تراقيا ومقدونيا، واستولوا على جزء كبير من بلغاريا وشمال اليونان والبوسنة وبلاد الصرب وصولًا إلى نهر الدانوب، حيث أرسوا نظام حُكم احتفظ خلاله الأمراء المسيحيون الأصليون بمواقعهم وأراضيهم مقابل اعترافهم بالسيادة العثمانية وتوفير الجند والمال. لقد حالف النجاحُ العثمانيين في هذا الوقت لأنهم، بوصفهم قادةً بلقب غازي يحاربون الكفار، اجتذبوا إلى خدمتهم آلاف البدو الذين فرّوا من المغول إلى الأناضول. وكان القادة العثمانيون الأوائل كذلك أعضاءً وأحيانًا قادة في الجماعات الآخية الحضرية، التي جرى تشكيلها لتقديم المساعدة والإغاثة إلى عامة الناس عندما سقطت دفاعات الدولة المركزية. وبينما كان هناك قادة بلقب غازي آخرون من التركمان في الأناضول، كان العثمانيون في تماس مباشر مع البيزنطيين، وكان بإمكانهم استغلال ضعف

هؤلاء بشكل جيد، ثم جذب القوى البشرية التي مكّنتهم من غزو الأراضي المسيحية والاستيلاء عليها عبر المضائق الأوروبية.

كانت الدولة العثمانية الأولى، آنذاك، تعتمد على الدوافع الدينية والاقتصادية. فقد سعى القائمون عليها إلى توسيع أراضي الإسلام والحصول على الغنائم. لكن عندما حاول آخر حكام تلك الفترة استخدام الثروة والقوة، التي جرى اكتسابها من الفتوحات الأوروبية، في سبيل الاستيلاء على الشرق التركي والإسلامي، عرّض نفسه ودولته لهجوم دُفعة بدوية جديدة بقيادة تيمورلنك، الذي هزم الجيش العثماني، ما أدى إلى تفكيك الدولة، ورجوع العثمانيين إلى وضع مساوٍ لغيرهم من الإمارات التركمانية التي جرت استعادتها. هكذا انتهت الحقبة الأولى من التاريخ العثماني، وانتهت في الواقع الدولة العثمانية الأولى في الفترة الانتقالية (1402-1413) التي تصارع فيها مختلف عناصر المجتمع العثماني من أجل السلطة، مع عودة الفوضى التي عمّت المنطقة بأكملها مرة أخرى.

أولًا: أصول العثمانيين وعصر الغازي (1250-1389)

ارتبط صعود العثمانيين ارتباطًا وثيقًا بأحداث إمارة الحدود الغربية التي واجهت بيزنطة من عاصمتها في قسطموني. فابتداءً من عام 1284، كان يحكمها ياولاك أرسلان، نجل الوزير السلجوقي حسام الدين چوبان، الذي سُمّيت الإمارة باسمه "بني چوبان" أو "چوبان أوغلاری" (Çobanoğulları). وقد أدت الخلافات في الدولة الإيلخانية، بعد وفاة أرغون خان وانتخاب غيخاتو في 22 تموز/ يوليو 1291، إلى تمرد القائد العسكري السلجوقي في منطقة الحدود قِلِج أرسلان (Kılıç Arslan)، شقيق السلطان السلجوقي مسعود، على شقيقه. تعاون ياولاك أرسلان وابنه علي مع الجيوش المغولية والسلجوقية المشتركة، وهزما قِلِج أرسلان، واستخدما التأثير المكتسب من هذه الانتصارات ليصيرا مستقلَّين. وقد اخترق علي الأراضي البيزنطية إلى الغرب حتى نهر صقاريا، وحافظ حينذاك على سلطته بالتعاون مع البيزنطيين حيث أصبح، بشكل أو بآخر، قائدًا لمرتزقتهم على الحدود أمام المغول والقادة المحاربين التركمان الملقبين بالغازي الآخرين. وقد أدى تخلي علي عن دوره زعيمًا للمحاربين الملقبين بالغازي في الحدود الغربية

إلى أن يَشغله عثمان بك مؤسس السلالة العثمانية. فمن كان عثمان هذا؟ وكيف برزت سلالته في هذا الوقت، ولماذا؟

لقد شغلت مشكلة أصول العثمانيين دارسي التاريخ. لكن بسبب غياب المصادر المعاصرة، وتضارب السير المكتوبة بعد الأحداث، فإنه لا يوجد، في ما يبدو، أساس يمكن أن يُبنى عليه قول فصل. تحكي الرواية التقليدية أن جد السلالة هو سليمان شاه، زعيم قبيلة كايي التركمانية، الذي حكم منطقة ماهان الصغيرة في شمال شرق إيران أواخر القرن الثاني عشر. ويقال إنه فرّ من الغزو المغولي في أوائل القرن الثالث عشر مع آلاف التركمان الآخرين الذين حاولوا تجنب الموت أو الاستعباد على أيدي الغزاة الجدد القادمين من آسيا الوسطى. ويُعتقد أنه غرق أثناء عبوره نهر الفرات إلى سوريا، وبعد ذلك انقسمت أسرته؛ حيث عاد اثنان من أبنائه بمعظم العائلة إلى خُراسان للعمل في خدمة المغول، بينما قاد ابن آخر، هو أرطغرل، قسمًا من العائلة غربًا إلى الأناضول.

يعتبر أرطغرل مؤسس السلالة العثمانية في الأناضول. ومن المفترض أنه جلب نحو 400 من أتباعه لخدمة سلاجقة الروم، عونًا ضد كل من البيزنطيين والمغول الذين بدأوا بالضغط عبر العراق على شرق الأناضول. ومقابل هذه الخدمة، وفقًا للأسطورة، منح السلطان السلجوقي لأرطغرل أراضيَ في الولايات الحدودية غربَ الأناضول، هما منطقتان صغيرتان: سكود ودومانيچ، شمال فريجيا على حدود إقليم بثينيا البيزنطي. وعندما توفي أرطغرل نحو عام 1280، انتقلت هذه السيادة، إضافة إلى زعامته على جزء من قبيلة كايي، إلى ابنه عثمان.

هناك كثير من الاختلافات في هذه الرواية، أهمها المستمدة من مصادر القرن الثالث عشر المكتشفة حديثًا، والتي تشير إلى أن أسلاف العثمانيين لم يدخلوا الأناضول في القرن الثالث عشر هربًا من المغول، بل دخلوا في القرن الحادي عشر ضمن التركمان الذين انتشروا في آسيا الصغرى بعد معركة مانزكرت (ملاذكرد). ووفقًا لهذه المعلومات، لم يكن أسلاف العثمانيين على مدى قرنين من الزمان أكثر من بدو لا جذور لهم يبيعون خدماتهم لمن يدفع أكثر، ما يجعل ارتباطهم المزعوم بالسلاجقة موضع تساؤل كبير. فضلًا عن ذلك، نشر العثمانيون، بعد أن قاموا لاحقًا ببناء إمبراطورية، فكرة أن أسلافهم دخلوا الأناضول قادةً عسكريين في

خدمة السلاجقة لا مجرد بدو عاديين، وذلك لتعزيز ادعاءاتهم في الحكم. ومهما تكن صدقية هذه الروايات، تبقى الحقيقة أن عثمان مؤسس السلالة العثمانية قد ولد في سكود شمال غرب الأناضول نحو عام 1258، وانتقل إليه الإرث على حدود بثينيا في وقت ما قبل عام 1280، تمامًا حين تخلى أمير الحدود عن صراعه مع البيزنطيين.

1-عثمان الأول (1280-1324)

يبدو أن إسهامات عثمان اقتصرت على تأسيس السلالة الحاكمة، والبدء في سياسة التوسع على حساب البيزنطيين في المقام الأول، مع تجنّب الصراع مع الجيران التركمان الأقوى، حتى تصير الدولة قوية بما يكفي للتعامل معهم. كان تَقَدّمه الأول عبر الممرات المؤدية من المناطق القاحلة في شمال فريجيا بالقرب من دوريلايوم [أو ضورليم] إلى السهول الأكثر خصوبة في بثينيا، وعلى حساب الإقطاعات المسيحية ناحية الشمال. ومحاكاة لسياسة السلاجقة، قَسّم عثمان مناطقه الحدودية إلى ثلاث ولايات، على رأس كل منها أوج بك، تواجه على التوالي البحر الأسود من الشمال، ونيقوميديا (إزميد)، ونيقية (إزنيق). وقد أحرز معظم توسعاته الأولى من خلال قادة هذه الإقطاعات على حساب النبلاء البيزنطيين الإقطاعيين، الذين هُزم بعضهم في المعارك، فيما جرى استيعاب آخرين بسلام من خلال عقود الشراء وتحالفات الزواج وما شابه. لقد بدأت غزواته الحقيقية نحو عام 1300، عندما مكّنه الانهيار النهائي للسلاجقة من احتلال الحصنَين الرئيسيين إسكي شهر وقره جه حصار (Karacahisar)، اللذين سيطرا على الممرات المؤدية من هضبة الأناضول الوسطى إلى سهول بثينيا. وقد استولى على أول مدينة مهمة لديه، وهي يني شهر، التي أصبحت العاصمة العثمانية، حيث بدأ في تحويل رعاياه من حياة البداوة إلى حياة أكثر استقرارًا. ثم اجتاح عثمان ومحاربوه السهول الممتدة من إنِغول شرقًا إلى نهر صقاريا، بما في ذلك حصنا بيله جك ويار حصار، ما أدى إلى قطع الاتصالات البرية بين بورصة، عاصمة بثينيا البيزنطية، ونيقية؛ وترك البيزنطيين في المنطقة غير قادرين على التواصل مع القسطنطينية إلا من طريق البحر عبر مودانيا وغيرها من الموانئ الصغيرة على طول ساحل بحر مرمرة. ومع تراجع سلالة السلاجقة واختفائها،

يبدو أن العثمانيين، مثلهم مثل السلالات التركمانية الأخرى في الأناضول، قبلوا بسلطة الإيلخانيين، وأرسلوا مدفوعاتهم الاعتيادية من الإتاوات وكذلك من المقاتلين أحيانًا، على الرغم من أن تركيز المغول على الشرق ترك عثمان وأتباعه متحررين من أي سيطرة أو إخضاع مباشر.

بعد توطيد الإمارة العثمانية في يني شهر، أمضى عثمان ما تبقى من عهده في التوسع باتجاهين: باتجاه الشمال أعلى نهر صقاريا صوب البحر الأسود، وباتجاه الجنوب الغربي صوب بحر مرمرة، محققًا أهدافه في كلا المنطقتين بحلول عام 1308. لقد استطاع بالتالي عزل آخر مدينة بيزنطية مهمة في المنطقة، هي بورصة، التي تقع عند سفح جبل أولوداغ (أولمبوس)، وكانت لا تزال محصنة بشكل جيد. وقد استمر البيزنطيون في تلقي الإمدادات اللازمة من القسطنطينية طالما استطاعوا آنذاك المحافظة على خطوط اتصالهم مع البحر، ما مكّنهم من الصمود طويلًا بعد سقوط المناطق المحيطة ببورصة في يد العثمانيين. لكن عندما استولى عثمان على ميناء مودانيا، انقطع اتصال بورصة الأخير بالعالم الخارجي في عام 1321. وكانت قدرتها على الصمود لمدة خمس سنوات أخرى أمام الصعوبات الكبيرة بمنزلة تكريم للمدافعين عنها. لكنها سقطت في النهاية في 6 نيسان/ أبريل 1326 على يد جيش بقيادة أورخان نجل عثمان، الذي كان في ذلك الوقت المسؤول الأول لدى أبيه عن كلٍّ من الدولة والجيش.

كان الاستيلاء على بورصة خطوة مهمة إلى الأمام بالنسبة إلى العثمانيين، فقد تحولت سلطتهم من إمارة حدودية بدوية إلى دولة حقيقية لها عاصمة وحدود وسكان مستقرون، ووسائل لتطوير جيش نظامي للدفاع عنها وتوسعتها، وكذلك لديها جهاز إداري يحكمها. وبدأت آنذاك الفصائل السياسية البيزنطية في القسطنطينية باللجوء إلى العثمانيين طلبًا للمساعدة، وأصبح القادة العثمانيون داعمين للأباطرة البيزنطيين والنبلاء المتنافسين، فأرسلوا قواتٍ مرتزقة بانتظام إلى القسطنطينية وتراقيا؛ وكانت عيونهم مفتوحة لملاحظة مدى الضعف البيزنطي وتَحَيُّن الفرص المناسبة للقيام بالفتوحات على حساب البيزنطيين. كان العثمانيون قد استقلوا بالفعل عن الإيلخانيين في كل شيء ما عدا الاسم. لكن مع استحواذهم على بورصة انتهت حتى هذه الروابط الاسمية الأخيرة، حيث بدأ أورخان بإبراز

مظاهر السيادة التقليدية في الشرق الأوسط، من سك العملات والدعاء باسمه منفردًا في خطبة الجمعة.

2-الغازي أورخان (1324-1359)

إن سياسة الغزو العثمانية الأساسية كما طوّرها عثمان - حيث يقوم العثمانيون بوظيفة أمراء للحدود ويقودون المحاربين التركمان الملقبين بالغازي ضد الكفار، ويعملون ممثلين للجماعات الآخية[1] في آن بغية استعادة النظام والوحدة السياسية للأناضول - قد بقيت بلا تغيير في عهد خلفائه في القرن الرابع عشر. بعد وفاة عثمان جرى الإقرار بخلافة أورخان من جانب الجماعات الآخية، فيما أكد استمرار الهجمات على الكفار دعم المحاربين الملقبين بالغازي. وفي المناطق التي جرى فتحها حديثًا، أنشأ أورخان بدوره أوقافًا لتمويل أنشطة الجماعات الآخية وتقديم الدعم لها وللطرق الصوفية، شجعت البدو على قبول الزعامة العثمانية. وقام أورخان بإضفاء الطابع المؤسسي على سياسات الفتح التي بدأها والده، مشددًا على التمدد باتجاه الكفار، متجنبًا الأعمال العدوانية ضد جيرانه التركمان المسلمين الأقوياء، وقَصْر التوسع في أراضيهم على ما يمكن كسبه بالوسائل السلمية. وفي هذا الوقت قاد جيشَ أورخان وحكومتَه بشكل أساسي أفرادٌ من الأسر التركمانية الأناضولية البارزة ممن خدموا العثمانيين مثل أتباعهم من المحاربين الملقبين بالغازي، ليضمنوا الشهرة والغنائم من طريق الفتوحات في أراضي الكفار. وعلى الرغم من دخول عدد قليل من المسيحيين والمسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام في الخدمة العثمانية آنذاك، فإن أعدادهم لم تصبح كبيرة بما يكفي للتأثير على التطور العثماني إلا في وقت متأخر، بعد الفتوحات الكبرى في أوروبا.

بعد وقت قصير من تولّيه السلطة، تحرك أورخان نحو بحر مرمرة. وقد أدى ذلك إلى قيام حملة بيزنطية كبرى قادها الإمبراطور أندرونيقوس الثالث (1328-1341) بنفسه، لكنها هُزمت في مالتبه (بليكانون) في عام 1328. وقد فرّ الإمبراطور عائدًا إلى القسطنطينية، وكفّ البيزنطيون عن بذل المزيد من الجهود

---

(1) هي أخويات دينية واجتماعية تهدف إلى تقديم المساعدة للمحتاجين. (الناشر)

لتنظيم المقاومة العسكرية في الأناضول، أو حتى لدعم باقي المدن البيزنطية هناك. بعد ذلك، استولى أورخان على معظم شبه جزيرة نيقية وسواحل خليج نيقوميديا حتى يالوفا [يلوا] في الجنوب، بما في ذلك مدينتا غبزه وإسكي حصار، ما أدى إلى عَزْل نيقية نفسها والاستيلاء عليها بلا مقاومة في 2 آذار/ مارس 1331.

خلال السنوات الست التالية، احتل أورخان معظم الأراضي البيزنطية المتبقية في شمال غرب الأناضول دون صعوبة تذكر، وبلغت جهوده ذروتها باستيلائه عام 1337 على إزميد (نيقوميديا)، ذلك المركز التجاري، بعد حصار دام ست سنوات، وشقودرة (سكوتاري) بعد ذلك بعام. وهذا ما جعل الدولة العثمانية واحدة من أقوى الإمارات التركمانية في المنطقة، وعزز مكانتها بوصفها زعيمةً للجهاد أمام الكفار. وكانت طرابزون، في شمال الأناضول، لا تزال بيزنطية على الرغم من أنها كانت مستقلة عن القسطنطينية منذ الحملة الصليبية الرابعة. واحتفظ البيزنطيون بالسيطرة المباشرة على الشريط الساحلي في غرب الأناضول، من سيلا على البحر الأسود إلى أسكودار ومدينة أمسترس في بافلاغونيا. لكن كانت هذه الأماكن معزولة ومتناثرة بحيث لا يمكنها تقديم أي مقاومة جادة أمام العثمانيين.

عزّز أورخان كذلك مركزه من خلال الحصول على أرض أومور خان حول غوينوك (Göynük)، على بحر مرمرة، وكذلك على إمارة قره سي بأكملها ناحية الغرب. لقد استفاد من الانقسامات الداخلية، فتحالف مع فصيل يليه فصيل آخر، وتلقى أراضي من كل طرف مكافأةً له (عام 1345). كان لاستحواذه على قره سي أهمية خاصة، ربما أكثر من الانتصارات على البيزنطيين، إذ إنه أتى بالعثمانيين عبر الدردنيل على طول الطريق من شبه جزيرة غاليبولي إلى جنق قلعة، فأكملوا سيطرتهم على الساحل الجنوبي لبحر مرمرة، ومكّنهم من الانتقال عبر الدردنيل إلى أوروبا كلما سنحت الفرصة. وهكذا كان أورخان في وضع يمكّنه من التدخل في النزاعات البيزنطية وشن الغارات فعليًا على الأراضي البيزنطية أو احتلالها. والنتيجة المهمة الأخرى كانت دخول بعض الرجال إلى خدمة أورخان ممن سيصبحون في السنوات اللاحقة شخصيات عسكرية وإدارية قيادية في السلالة الحاكمة، ومن ضمنهم عدد من القادة الأتراك، والبيزنطي الذي

اعتنق الإسلام إفرينوس بك. صارت الدولة العثمانية تضم آنذاك أربع ولايات: (1) الإمارة الأصلية التي تضمّنت سكود وإسكي شهر؛ (2) ولاية خداوندكار (ولاية السلطان)، التي ضمّت بورصة وإزنيق، وحُكمت بوصفها مُلكية خاصة بأورخان؛ (3) قوجه إيلي، التي شملت إزميد؛ (4) قره سي، التي كانت إمارة في السابق، وتضمّنت بالق أسير (باليوكاسترو) وبرغاما (برغامو).

الآن فقط حَوّل أورخان انتباهه الأساسي شطر أوروبا. بعد وفاة الإمبراطور أندرونيقوس الثالث في عام 1341، حاول يوحنا السادس قنتاقوزن انتزاع العرش البيزنطي بالكامل من الإمبراطور الشريك يوحنا الخامس باليولوغوس [أو باليولوغ]، وذلك بالاستعانة بمرتزقة من الصرب والأتراك، وكان الأتراك في الأساس من آيدين، الذين سمح لهم، في المقابل، بنهب مقدونيا والاستيلاء على غنائم عظيمة. وبعد وفاة أومور بك في عام 1344، سرعان ما تفككت آيدين، وانقلب قنتاقوزن إلى أورخان طلبًا للعون بمجرد استحواذ أورخان على چنق قلعة، ما جعله في وضع يسمح له بالاستجابة. وفي عام 1346 قاد أورخان 5500 جندي إلى تراقيا، وانتزع المنطقة الساحلية على البحر الأسود شمال اسطنبول من آنا سافويا (Anne of Savoy)، والدة يوحنا الخامس، ما مكّن قنتاقوزن من الاستيلاء على العرش. في المقابل، قدّم الإمبراطور الجديد ابنته ثيودورا عروسًا لأورخان، وسمح لرجال أورخان بنهب غاليبولي وتراقيا والإغارة عليهما من دون معارضة. وقد جرى ذلك في الأساس بين عامي 1345 و1348 وقام به سليمان، نجل أورخان، الذي تم بذلك تعيينه أول حاكم للولايات الحدودية العثمانية، كما كان عثمان بالنسبة إلى السلاجقة قبل نصف قرن.

حتى هذه المرحلة، لم يفعل أورخان أكثر مما فعله أومور بك أمير آيدين، حيث ساعد قنتاقوزن وقام بالإغارة على الأراضي البيزنطية في المقابل. لكنه الآن تقدم خطوة إلى الأمام: لقد استخدم السماح له بدخول الأراضي البيزنطية إسفينًا، ليس فقط من أجل الإغارة بل من أجل القيام بفتوحات دائمة. وفي عام 1349، عندما استولى الصربي ستيفان دوشان (1331-1355) على سالونيك من البيزنطيين، أرسل أورخان بناء على طلب قنتاقوزن، سليمان باشا بـ 20,000 رجل لاستعادتها. وبمساعدة الأسطول البيزنطي، أجبر سليمانُ الصربَ على

العودة، واستعاد سالونيك إلى البيزنطيين. مع ذلك، بدأ قنتاقوزن بعد مدة وجيزة بمهاجمة يوحنا الخامس مرة أخرى، وبمساعدة أورخان مرة أخرى تمت هزيمة القوات الصربية-البلغارية المتحالفة التي استدعاها يوحنا الخامس في ديموطيقة عام 1352. في المقابل، منح قنتاقوزن العثمانيين حصن جِمبي (Çimpe) (تسيمبه باليونانية) على الدردنيل ليكون قاعدة للحملات المستقبلية من هذا النوع. وقد حركت هذه الهدية مرحلة جديدة من فتوحات أورخان. وابتداءً من عام 1353 تقدم سليمان باشا شمالًا من جِمبي، ليس فقط للإغارة على تراقيا، وإنما كذلك لتأسيس حكم عثماني دائم في عدد من المدن وصولًا إلى تكيرداغ (رودوستو)، باستخدام تحالفه في عام 1354 مع جنوة، التي كانت تأمل في استخدام العثمانيين لكسر المكانة التجارية المهيمنة للبندقية داخل الإمبراطورية البيزنطية.

احتج قنتاقوزن بقوة على فتوحات سليمان، بحجة أن العثمانيين قد سُمح لهم فقط بالنهب وأن جِمبي قد سُلّمت لهم بوصفها قاعدة مؤقتة. وقد أجاب أورخان بأنه، على الرغم من استعداده لإخبار ابنه بمغادرة جِمبي، فإنه لا يستطيع أن يُسَلّم غاليبولي أو الأراضي التي جرى فتحها في تراقيا، لأنه بموجب الشريعة الإسلامية لا يمكن التنازل عن أراضي الكفار التي فتحتها القوات الإسلامية. ويُروى كذلك في التراث العثماني أن الحصون البيزنطية في غاليبولي، بما في ذلك جِمبي، قد دُمّرت آنذاك بفعل زلزال في 2 آذار/ مارس 1354، ما دفع سليمان إلى الرد على احتجاجات الإمبراطور بأنه لم يستطع المغادرة لأن الزلزال كان علامة على أن مشيئة الله تقضي بوجوب بقاء الأتراك. هكذا أصبحت غاليبولي أول قاعدة عثمانية دائمة في أوروبا، بدأت منها الغارات العثمانية الأُوَل والفتوحات في بلاد البلقان في السنوات اللاحقة.

شنّ سليمان سلسلة من الغارات الجديدة على تراقيا، حيث وصلت إلى چورلو ولوله برغاز ومَعَلقَره وتكيرداغ [تكرطاغ]، التي تم تدميرها جميعًا ثم تحويلها إلى قواعد متقدمة دائمة لغارات تركية أبعد مدى. حاول قنتاقوزن الحصول على مساعدة الصرب والبلغار ضد حلفائه العثمانيين المتمردين. لكن دوره في جلب هؤلاء إلى أوروبا مكّن خصومه في القسطنطينية من إجباره على التنازل عن العرش في عام 1355، تاركًا الحكم كله ليوحنا الخامس باليولوغوس. مع ذلك،

لم يتمكن هذا الأخير من فعل شيء أفضل، وأُجبر في عام 1356 على الاعتراف بجميع الفتوحات الأوروبية التي قام بها أورخان مقابل الوعد بالسماح له بنقل الأغذية وغيرها من الإمدادات إلى القسطنطينية. وقد بدأ أورخان في إرسال أعداد كبيرة من البدو التركمان إلى تراقيا من أجل "تتريكها" ومنع أي مسعى مسيحي لطرد الأتراك من أوروبا. هنا فقط بدأت أوروبا بإدراك مدى الخطر التركي، وكان أول بوادر الحديث عن حملة صليبية مسيحية ضد الأتراك، لكن لم يجرِ اتخاذ أي إجراء فوري. وقد تُوفي سليمان في حادث عام 1358، وتوفي أورخان بعد ذلك بعامين، بحيث لم يكن ثمة متسع من الوقت للاستفادة من الوضع القائم بشكل أكبر؛ مع ذلك فإن أورخان قد هيّأ الأرضية في أوروبا ووفر الوسائل والطرق لمزيد من الفتوحات. لقد ضاعف مساحة الدولة التي ورثها ووضعها في مركز يمكنها من خلاله أن تصبح في عهد خليفته إمبراطورية.

3-مراد الأول (1360-1389)

بوفاة ابن أورخان الأكبر سليمان، الذي سبقه إلى الموت، انتقلت الخلافة إلى ابنه الثاني مراد، الذي حلّ في وقت سابق محل أخيه في قيادة القوات العثمانية في أوروبا. وقد استخدم مراد القاعدة التي تركها والده في غاليبولي لفتح تراقيا ومقدونيا وبلغاريا وبلاد الصرب؛ وهكذا كان هو، في الواقع، البانيَ الحقيقي لأول إمبراطورية عثمانية في أوروبا.

كان الوضع آنذاك ملائمًا تمامًا لمزيد من التوسع العثماني. فقد بلغت بلغاريا وبيزنطة مراحل متقدمة من الانحطاط، وكانت الإمبراطورية الصربية التي بناها ستيفان دوشان قد انهارت منذ وفاته في عام 1355، وأصاب الضعفُ الإمارات اللاتينية في اليونان والمورة بسبب الانقسامات الداخلية، أما جزر بحر إيجة فكانت محكومة بالسلالات اليونانية والبندقانية والجنوية، فضلًا عن فرسان رودس، الذين وجدوا أن من المستحيل العمل سويًا ضد العثمانيين.

في أوروبا، تجنّب مراد وخلفاؤه القسطنطينية كما فعل أورخان، وتركوها لتبقى تحت الحكم البيزنطي ما يقارب قرنًا آخر من الزمن، بينما تخطاها العثمانيون إلى أوروبا. كان هذا لأن البيزنطيين مهما بلغوا من الضعف، ومهما هزل جيشهم

ودفاعاتهم، فإن أسوارهم البرية والبحرية الضخمة قد جعلت من الصعب على العثمانيين التغلب عليهم. في هذا الوقت كان لدى الجيش العثماني بعض المشاة. لكن أساسه كان لا يزال قوة الفرسان التركمان، التي لم تكن مستعدة لاقتحام مدينة قوية محصنة مثل القسطنطينية.

كانت الخطوة الأولى التي قام بها مراد هي توسيع نطاق القوة العثمانية في وسط الأناضول. لقد أقنع قادة الآخية المستقلين في أنقرة بنقل ولائهم من الكرمايان إلى العثمانيين (عام 1362)، وفي الوقت نفسه تجاهل مطالبة شقيقه خليل بالعرش، وهو الذي كان مقرّه بالقرب من أنقرة. ثم توّج مراد توسعه في الأناضول بالاستيلاء على غرده (Gerede) والأراضي الشرقية حتى توقاد، إلى جانب أحد مينائي البحر الأسود اللذين بقيا تحت الحكم البيزنطي، وهو هيراكليا بونتيكا (قرادنيز إرغليسى)، تاركًا للبيزنطيين طرابزون فقط؛ ثم استأنف اندفاع والده داخل أوروبا، محققًا التوازن بين الأناضول وأوروبا خلال بقية عهده.

أظهرت استراتيجية مراد في أوروبا معرفة كبيرة بجغرافيتها الاستراتيجية؛ فقد كان هدفه الأول أدرنة، التي تسيطر على الفجوة بين جبال البلقان ورودوبي، التي شَكّلها نهر ماريتسا، وخطّط لأن يكون هدفه التالي صوفيا، التي تسيطر على ملتقى المياه بين وادي ماريتسا ووادي نيشافا؛ ثم الممرات فوق جبال البلقان إلى نيش التي كانت تحمي مفترق الطرق، حيث تنعطف من سالونيك باتجاه بلغراد في الشمال؛ ثم سكوبي (Skopje) التي تتحكم بحوض مورافا-فاردار، والطريق الشرقي-الغربي من اسطنبول إلى ألبانيا؛ ثم أخيرًا، سعى في شرق بلغاريا إلى الاستيلاء على سليفن وكارينوفا وأيدوس، التي كانت تسيطر على الممرات الواقعة على سلاسل جبال شرق البلقان. وفي مواجهته احتل البلغار وادي ماريتسا الأوسط والأعلى والنطاق الشمالي الشرقي من البلقان، بما في ذلك جزء من تراقيا الشرقية. وسيطر الصرب على مناطق سيروز (سيريز) ودراما، في حين جرى تقسيم ألبانيا وشمالي إبيروس بين الدول الألبانية والألبانية-الصربية والإمارات اللاتينية التي تعترف بسيادة نابولي أو البندقية. وكانت البوسنة شبه مستقلة تحت السيطرة المجرية، فيما سيطرت راغوصة (Ragusa) على معظم الساحل الدلماشي. وكانت بلاد الصرب في طريقها إلى التفكك فلم تستطع أن تسهم

بمقاومة عسكرية مهمة. وهذا ما جعل المجر، التي حققت حجمًا وقوة كبيرين في وسط أوروبا في عهد سلالة أنجو، ولا سيما في عهد لويس الكبير (1342-1382)، تحكم من جبال بوهيميا إلى المجر نفسها عبر مورافيا، بما في ذلك ترانسيلفانيا وصولًا إلى والاشيا ومولدافيا وبلغاريا وكرواتيا. لقد تعززت فرصها على ما يبدو بضعف بلاد الصرب بعد وفاة دوشان؛ ثم جرى تعزيز قوتها في المنطقة من طريق سلطتها على النبلاء الإقطاعيين في كرواتيا، الذين بدورهم كان لهم تأثير كبير في البوسنة وسلوفينيا وأجزاء من دلماشيا [دلماطية]. غير أن المجر واجهت مشاكل داخلية؛ فقد استاء رعاياها الأرثوذكس اليونانيون بشدة من حكم سلالة كاثوليكية. وكان النبلاء الإقطاعيون يستخدمون كل سلاح ممكن لاستغلال الفلاحين وزيادة قوتهم على حساب المَلِك، وذلك ما أدى إلى نزاعات استنزفت الكثير من قدرة الأمة على تنظيم مقاومة مسيحية ضد الغزو الإسلامي.

لقد بدأ مراد بالفعل الانتقال إلى تراقيا عندما خَلَفَ سليمان قائدًا للقوات العثمانية في أوروبا خلال السنوات الأخيرة من حُكم أورخان. لكن بينما اضطر هو إلى الذهاب إلى الأناضول لأخذ العرش واستعادة أنقرة من قَرَمان، استعاد البيزنطيون معظم مدن تراقيا التي استولى عليها أورخان في وقت سابق، وبذلوا بعض الجهود لتوحيد مسيحيي المنطقة ضد العثمانيين. عاد مراد إلى أوروبا بمجرد أن رسّخ موقعه في الأناضول، حيث استعاد المكانة العثمانية في عام 1361 بالاستيلاء على أدرنة (أدريانوبل)، عاصمة تراقيا البيزنطية والمدينة المهمة الثانية المتبقية للإمبراطورية. لقد جعلها مراد عاصمته الجديدة، ما يعبّر عن عزمه على التركيز على دور الغازي في التوسع داخل أوروبا. وقد سهل استيلاؤه على أدرنة هذا الأمر إلى حد بعيد، إذ كانت تعتبر أقوى الحصون بين القسطنطينية والدانوب، وكانت تسيطر على الطريق المؤدية من العاصمة البيزنطية إلى جبال البلقان، وكانت مركزًا للأنظمة الإدارية والعسكرية البيزنطية في البلقان. وكان يمكن أن يستخدمها العثمانيون قاعدة للتقدم إلى الأمام ولمقاومة أي محاولة لطردهم من أوروبا.

باستخدام ميزته الاستراتيجية الجديدة، استحوذ مراد على فِلِيبه (فيليبوبوليس/بلوفديف) في عام 1363، وبالتالي سيطر على وادي ماريتسا، الذي كان يزوّد القسطنطينية بالكثير من الحبوب والأرز إضافة إلى عائدات الضرائب. ومكّنه ذلك

أيضًا من عزل البلغار عن اليونانيين الذين يقاومون قواته على طول ساحل بحر إيجة. وقد اضطرت بيزنطة إلى قبول نوع من التبعية للعثمانيين وتوقيع معاهدة مع مراد (عام 1363) تقرّ بجميع الفتوحات العثمانية في أوروبا، وتَعِد بالامتناع عن المؤامرات مع أمراء البلقان، مقابل تعهد مراد بعدم مهاجمة القسطنطينية وتوفير الغذاء اللازم لها. وبناء على ذلك كان لدى مراد الحرية في التقدم دون الحاجة إلى القلق كثيرًا بشأن تأمين ظهره.

حفّز استيلاء العثمانيين على أدرنة كذلك كلاًّ من بلاد الصرب والبوسنة والمجر على الاتحاد ضد السلطان، فقاموا في عام 1364 بتشكيل جيش متحالف زحفوا به نحو ماريتسا على أمل طرد الأتراك من أوروبا قبل فوات الأوان. مع ذلك، هاجم مراد معسكرهم عند ماريتسا بالقرب من أدرنة بشكل مفاجئ في معركة معروفة في التاريخ التركي باسم "دمار الصرب" (صرب صنديغى/ Sırp Sındığı)، حيث غرق كثير من الجنود والأمراء أثناء محاولتهم السباحة عبر النهر إلى بر الأمان، ولم يتمكن مَلِك المجر لويس الكبير من الهرب إلا بصعوبة. كانت هذه أولى المحاولات المسيحية العديدة للتحرك الموحد ضد العثمانيين، وقد شجّع مرادًا نجاحه السهل على محاولة تحقيق مزيد من التقدم. تفاعلت أوروبا كذلك مع الجهود المبذولة على نطاق أكثر اتساعًا لتنظيم المقاومة التي قادها البابا آنذاك، الذي حاول تأمين التعاون بين الإمبراطور البيزنطي وملك المجر وحُكّام عدد من المدن-الدول الإيطالية. أصدر البابا منشورًا رسميًا أعلن فيه شن حملة صليبية ضد الأتراك في 25 كانون الأول/ ديسمبر 1366، لكن الرد الجاد الوحيد جاء من كونت سافويا، أماديوس الثاني، الذي قاد أسطولًا استعاد به غاليبولي ثم سلّمها إلى البيزنطيين في 24 آب/ أغسطس 1366. لكن العثمانيين في ذلك الوقت كانوا قد رسّخوا أقدامهم في تراقيا بحيث لم يكن من الممكن لهذه النكسة أن تؤثر بشدة على مركزهم. تمثّل ردّ مراد في وضع مخطط هجرة جماعيةٍ وتوطين للتركمان في أراضي البلقان التي جرى فتحها حديثًا، لتأمين سيطرته عليها وتخليص الأناضول من مصادر الاضطراب، واستخدام هؤلاء بوصفهم قوات صدم في المناطق التي تكون فيها المقاومة المحلية قوية بشكل استثنائي. وبدأ كذلك سياسة لتوطين كثير من الفلاحين المسيحيين في الأناضول وضواحي مدينة أدرنة بعد نقلهم من البلقان، لضمان خضوع نظرائهم في الوطن.

اتبع العثمانيون سياسة التسامح الإسلامي التقليدية تجاه الذميين أو "أهل الكتاب"، من المسيحيين واليهود وغيرهم ممن آمنوا بالإله الواحد ذاته، وبذلك كان لهم الحق في حماية حياتهم وممتلكاتهم ودياناتهم طالما أنهم قبِلوا بالحُكم الإسلامي ودفعوا ضريبة الرأس الخاصة (الجزية) بدلًا من أداء الخدمة العسكرية. اعتنق الإسلام عدد قليل من المسيحيين في البلقان لضمان فوائد الانتماء إلى دين الدولة، أو لأنهم كانوا من الأقليات الدينية، مثل البوغوميل في البوسنة، الذين تعرضوا للاضطهاد في ظل الحُكم المسيحي، ووجدوا أن الفتح العثماني هو بمنزلة خلاص لهم من الطغيان. لكن لم يكن هناك سعي حثيث لفرض تحولٍ جماعي إلى الإسلام، لا لشيءٍ سوى الرغبة في الإبقاء على ضريبة الرأس التي هي المصدر الرئيسي لإيرادات الخزينة. فقط عندما قاومت المدن أو البلدات الفتح أو رَفَضَ حُكّامُها قبول السيادة العثمانية، عانى السكان من الاستعباد وفقدان الممتلكات والمنازل لمصلحة الفاتحين أو المسلمين الذين أعيد توطينهم من الأناضول وأماكن أخرى.

لقد أنهى انتصار "صرب صنديغي" المرحلة الأولى من الفتح العثماني في بلغاريا، وجرى تأمين أدرنة وتراقيا الغربية، وسَحْق تحالف المقاومة، وصار نهر ماريتسا بالكامل تحت السيطرة العثمانية، وتحولت بيزنطة إلى التبعية. وفتح أسر فِلِيبه الطريق نحو بلاد الصرب، وتعرض النفوذ المجري في البلقان لضربة جدية.

بدأت المرحلة الثانية من فتوحات مراد في البلقان في عام 1366، واستمرت حتى نهاية حكمه. لقد طوّر آنذاك خطة حقيقية للفتح، حيث قام - مثل عثمان وأورخان - بتنظيم المناطق الحدودية التي تواجه الكفار في ولايات، لكنه قَسّمها إلى جناح أيمن ومركز وجناح أيسر. كانت إدارة الولاية [الإيالة] الحدودية الشرقية، أو الجناح الأيمن، في يد مراد شخصيًا، وقد كسب السيطرة على ساحل تراقيا على البحر الأسود، وهي التي كان الأمير البلغاري إيفان [جون] ألكسندر (1355-1365) قد سيطر عليها بعد وفاة دوشان. وهكذا جرى عزل البيزنطيين عن آخر اتصال بري لهم بأوروبا، ولم يبق لهم سوى الاتصال من طريق البحر، إما عبر البحر الأسود إلى الإمارات أو عبر الدردنيل، وكلاهما كان يخضع في بعض الأحيان إلى الضغط والسيطرة العثمانيين. وإزاء هذا الوضع اليائس، ذهب

يوحنا الخامس إلى روما (تشرين الأول/ أكتوبر 1369) على أمل الحصول على المساعدة البابوية من طريق اعتناق مذهب الكنيسة الرومانية. وقد استنكر قادة الكنيسة الأرثوذكسية هذا "التحول"، معتبرين أنه مجرد عمل فردي للإمبراطور لا يمثل أهمية حقيقية. وبمنأى عن الحصول على المساعدة اللازمة ضد الأتراك، قام الإمبراطور فقط بشق صف رعاياه أكثر، ما صَعّب عليهم مقاومة الأتراك.

أُسست الجبهة الغربية، أو الجناح الأيسر، من المقاطعات الحدودية الواقعة على طول ساحل بحر إيجة، بهدف احتلال مقدونيا وعاصمتها سالونيك. كان آمرها هو إفرينوس بك، الذي كان في الأصل أميرًا إقطاعيًا بيزنطيًا في الأناضول دخل في الخدمة العثمانية بعد الاستيلاء على بورصة، واعتنق الإسلام، وأصبح قائدًا عسكريًا بارزًا تحت إمرة كل من أورخان ومراد. كان خصومه الأساسيون على الجهة اليسرى هم البلغار، الذين قاوموا جيدًا إلى أن تفككت المملكة، بعد وفاة ألكسندر في عام 1371، بسبب النزاع على الخلافة بين أبنائه. تحرك إفرينوس أولًا إلى أعلى ماريتسا فاستولى على إيبسالا وديموطيقة، ثم ناحية الجنوب الغربي عبر جبال رودوبي، مستوليًا على كوموتيني (غومولجيني) على بحر إيجة في عام 1371. وذهب إلى تراقيا الغربية والأراضي المنخفضة المقدونية (1371-1375)، حيث فصل الصرب عن البلغار، واستولى على كافالا ودراما وسيريز وسالونيك، وأرسل غزاة إلى ألبانيا في عام 1385، حيث قدم المساعدة لبعض النبلاء المحليين ضد بعضهم الآخر، وكذلك ضد البوسنيين والبنادقة الذين كانوا يحاولون أخذ الموانئ الساحلية. ثم غزا مراد وسط بلغاريا، واستولى على صوفيا، وأجبر شيشمان على قبول السيادة العثمانية (عام 1376)، وعزز هذا الأمر بالزواج من ابنة الأخير تمارا. وأخيرًا أُجبر الإمبراطور البيزنطي الجديد أندرونيقوس الرابع باليولوغوس على معاودة الخضوع، فسَلّم لمراد قلعة غاليبولي، التي كان قد أعادها إليه الصليبيون اللاتين بقيادة أماديوس سافويا قبل أقل من عقد من الزمن.

فتحت هذه النجاحات في وسط بلغاريا وسهول مقدونيا وتراقيا، الطريق أمام قره تيمور طاش، قائد جيش الحدود المركزي، للقيام بحملة عبر وادي فاردار عبر سلاسل جبال البلقان إلى الشمال والغرب بين عامي (1385 و1389). وبدءًا من ساماكوف، استولى تيمور طاش على الحصون الرئيسية في مناسطر وبرلبّه

في غرب بلغاريا، حيث هَزم جيشًا صربيًا-بلغاريًا متحالفًا في چيرمن، على نهر ماريتسا بين أدرنة وسفيلنغراد (مصطفى باشا). ثم تقدم إلى جنوب بلاد الصرب، واستولى على نيش في عام 1386، وأجبر الأمير الصربي لازار على قبول السيادة العثمانية ودفع الجزية، ثم تابع للسيطرة على معظم جنوب بلاد الصرب وقام بالإغارة على البوسنة (1386-1388).

لكن كان كل تقدم يقوم به العثمانيون يأخذهم بعيدًا عن مركز قوتهم ويقرّبهم أكثر من أعدائهم. وعلى الرغم من قبول الأمير لازار بالسيادة العثمانية في البداية، فإن النجاحات المستمرة التي حققها تيمور طاش قد أثارت مخاوفه من احتمال أن يحاول العثمانيون القضاء عليه تمامًا؛ لذلك تحالف مع ورثة دوشان الآخرين في بلاد الصرب، إضافة إلى مَلِك البوسنة. ومستفيدين من التحول العثماني لمواجهة قرمان في الأناضول، هزم الحلفاء تيمور طاش في بلوشنيك، على نهر مورافا (عام 1388)، مرغمين إياه على التخلي عن جنوب بلاد الصرب والعودة إلى نيش. كان هذا هو أول انتصار مسيحي كبير على الأتراك. لقد اكتسب لازار مكانة كبيرة مكّنته من تشكيل اتحاد البلقان الذي ضمّ الصرب والبلغار والبوسنيين والوالاشيين وحتى بعض الألبان، الذين قِبَل كثير منهم في السابق السيادة العثمانية عندما اعتقدوا أنه لا يمكن إيقاف الأتراك.

مع ذلك، تمكّن مراد من تحطيم البلغار بعد ذلك بوقت قصير، وإجبار شيشمان على قبول سلطته مرة أخرى، ما أدى إلى انفصال أكبر فِرَق البلقان في جيش لازار. وعلى الرغم من هذه الانتكاسة، تقدم لازار إلى الأمام وشكّل جيشه، وضمّ إليه بعض الجنود من مناطق بعيدة مثل البوسنة والمجر وبولندا، وهي بلدان بدأت للتو في إدراك الخطر الذي يمثله الأتراك. ولمواجهة هذا التهديد حاول مراد إحضار قواته المختلفة، بما في ذلك وحدات تابعة له من بلغاريا وبيزنطة، لتشكيل جيش موحد. لكن بينما كان يستعد للقاء اتحاد البلقان، اضطر إلى إرسال الجزء الأكبر من جيشه إلى الأناضول لمواجهة عدد من المنافسين الذين تزداد خطورتهم.

كان الوضع في الأناضول معقدًا للغاية. أولًا، كان من بين أعداء مراد تلك الإمارة التي أنشأها في سيواس، وسط الهضبة، القاضي برهان الدين، الذي استخدم منصبه وزيرًا أول في إمارة إِرِتنا التركمانية ليحوزها لنفسه. وإلى الجنوب

الشرقي كانت هناك الدولة التي أقامها تركمان الخرفان البيض (آق قويونلو/ Ak Koyunlu)، الذين بسطوا سلطتهم من أرزنجان وديار بكر شرق الأناضول، إلى أذربيجان شمال غرب إيران. وإلى الجنوب كانت قرمان، أقوى الإمارات التركمانية في وسط الأناضول، والتي امتدت منذ نشأتها في لارنده بطرسوس إلى قيليقية، فهزمت المماليك واتخذت من حكام أرمينية الصغرى تابعين لها، قبل أن تتقدم إلى وسط الأناضول وتنقل عاصمتها إلى قونية، مركز إمبراطورية سلاجقة الروم القديمة. وفي ردة فعلٍ على هذه التهديدات، واصل مراد في البداية سياسة والده التي اقتصرت على الوسائل السلمية للمضي قُدُمًا في الأناضول؛ فزوّج ابنه بايزيد من ابنة حاكم إمارة كرمايان التركمانية، وأخذ نصف الإمارة الأقرب لقرمان بما في ذلك كوتاهية، مهرًا لها. ثم أقنع حكام حميد ببيع معظم أراضيها المتاخمة لقرمان، بما في ذلك منطقة بحيرة بيشهر وآق شهر والعاصمة إغردير، بحيث اقتصرت كل من حميد وكرمايان على الأجزاء الغربية من أراضيهما، بعيدًا عن قرمان قدر الإمكان.

أوصلت هذه الأمور العثمانيين إلى جبال طوروس. وكانت قرمان قلقة بدورها، خصوصًا منذ تقدم الفاتح الجديد من آسيا الوسطى، تيمورلنك، عبر إيران إلى الأناضول، التي غُمِرَت بموجة كبرى ثالثة من البدو التركمان، الذين انضم معظمهم إلى جيش مراد بسبب فرص الغنائم في أوروبا. ثم يبدو أن انشغال مراد باتحاد البلقان والبندقية وبلاد الصرب والبابا، قد شجع قرمان على مهاجمة العثمانيين، إذ قامت قرمان باحتلال معظم الأراضي التي اشتراها مراد من حميد. وللحفاظ على مكانته في الأناضول وتأمين ظهره، اضطر مراد إلى الابتعاد سريعًا عن الخطر الذي يمثله لازار. وخوفًا من احتمال أن لا يدعمه التركمان، الذين شكلوا الجزء الأكبر من جيشه، ضد أي إمارة تركمانية أخرى، أحضر قوة تتألف في معظمها من قوات تابعة أرسلها الأمراء البلغار، أي إنه استخدم إمدادات مسيحية لمهاجمة دولة تركمانية مسلمة. وفي النهاية فاز مراد واستعاد أراضيه في حميد، ورسخ نفوذه في معظم أنحاء الأناضول. ويقال إن العثمانيين استخدموا آنذاك، لأول مرة، المدافع والبنادق أمام قرمان، وبنجاح مماثل جلبها مراد معه إلى أوروبا واستخدمها بفاعلية كبيرة ضد جيوش لازار المسيحية. وعندما عاد مراد إلى غرب الأناضول، استولى على وادي كوبرو سو ووادي مانغات چاي من إمارة

تِكه (Teke)؛ فأتاح له ذلك ربط ممتلكاته الجديدة بالبحر المتوسط والوصول إليها بالتالي من البحر. هكذا عادت الجبهة الشرقية تحت السيطرة مرة أخرى، وصار مراد قادرًا على إعادة جيشه إلى أوروبا في الوقت الملائم لمواجهة اتحاد البلقان.

خيضت المعركة الحاسمة في عام 1389 في قوصوة (كوسوفا) غرب بريشتينا، وبين ميتروفيچه وسكوبي في جنوب بلاد الصرب. كان من بين أمراء البلقان الذين رافقوا لازار، ملك البوسنة تفرتكو (Tvrtko)، وفوك برانكوفيتش صهر لازار، وميرتشا الكبير أمير والاشيا، وجورج كاستريوتيس أحد أمراء ألبانيا. أما الإمبراطور البيزنطي يوحنا الخامس، فلم يشارك ليس بسبب خضوعه الرسمي لمراد، بل غالبًا بسبب افتقاره إلى التواصل المباشر مع قوات البلقان وعدم قدرته على الوصول إليها حتى لو كان يمتلك جيشًا قادرًا على المساعدة. تولى مراد شخصيًا قيادة الجيش العثماني، وكان برفقته قسطنطين، الأمير البلغاري على كيوستنديل، وعدد من الأمراء الصرب الصغار الذين كانوا منافسين للازار، والعديد من الأمراء التركمان من الأناضول وأتباعهم، وخصوصًا من ساروخان وآيدين ومنتشه وحميد وتِكه. تختلف المصادر اختلافًا كبيرًا في ما يتعلق بعدد الجنود المشتركين، لكن يبدو أن اتحاد البلقان تمكّن من جمع حوالى 100 ألف رجل، في حين لم يكن لدى مراد أكثر من 60 ألفًا وفقًا لأعلى التقديرات. وفي المعركة نفسها كانت للازار وقواته اليد العليا في البداية، لكن يبدو أن حدوث انشقاق في القوات التي يقودها فوك برانكوفيتش في اللحظة الأخيرة قلب الوضع. وقد قُتل مراد، لكن نجله الأمير بايزيد تولى القيادة وقاد العثمانيين إلى النصر النهائي. وتزعم بعض المصادر أن النصر كان في الحقيقة بقيادة مراد وأنه اغتيل بعد ذلك بمدة قصيرة. لكن في جميع الأحوال، كانت معركة قوصوة أول نجاح عثماني أمام قوة تحالف عسكرية أوروبية كبرى. لقد دَمرت آخر مقاومة منظمة في البلقان جنوب نهر الدانوب، وأشرعت شمال بلاد الصرب للفتح العثماني، وتركت المجر هي الخصم الوحيد المهم في جنوب شرق أوروبا. كان هذا يعني أن بلاد الصرب، مثل بلغاريا، قد أصبحت آنذاك تحت السيطرة العثمانية بشكل حاسم، على الرغم من استمرار العثمانيين في ترسيخ حكمهم من خلال الأمراء التابعين. هكذا وبعد أقل من عقدين من وصول مراد إلى العرش، ومرور أكثر من 30 عامًا بقليل على عبور أورخان إلى أوروبا، رَسّخ العثمانيون

حكمهم في جنوب شرق أوروبا بالكامل، مع بقاء إمارتي البوسنة وألبانيا وجزءٍ من اليونان فقط خارج سيطرتهم.

ثانيًا: المجتمع والمؤسسات العثمانية في القرن الرابع عشر

كان تسلم بايزيد الأول مقاليد السلطة بمنزلة خرق لجوهر السياسات والتقاليد الخاصة بأسلوب الحُكم العثماني الذي تمت صياغته في عهد عثمان، وحافظ عليه كل من أورخان ومراد. ولشرح هذا التغيير بشكل كامل، بأصوله وتداعياته ونتائجه، يجب علينا أولًا أن ندرس تطور المؤسسات العثمانية خلال القرن الرابع عشر تحت سلطة الحُكام الثلاثة الأوائل.

1- بنية الحُكم العثماني وإدارته

أدى تحول إمارة عثمان الحدودية إلى دولة ثم إمبراطورية إلى تغير علاقة الحاكم برعيته. لقد قام القائد العثماني، بوصفه زعيمًا قبليًا وبك حدود ثم بك مستقلًا، بحمل مسؤولية الحُكم والقيادة العسكرية بشكل أو بآخر معه على صهوة جواده. فقد كانت الإدارة والجيش يتألفان من الأشخاص أنفسهم، ومعظمهم من أفراد الأسر التركمانية الأميرية ومن أتباعهم الرحّل، إلى جانب بعض المتحولين إلى الإسلام من المسيحيين. ففي أوقات السلم، كانوا يقومون بجمع الضرائب من المناطق التي تم فتحها، وفي أوقات الحرب كانوا يقودون المعارك ضد العدو ويأخذون الغنائم؛ وأينما يوجد البك وقادته تكون العاصمة. طوال تلك الفترة، لم يكن القائد العثماني أكثر من زعيم قبلي، وكان قادرًا على المطالبة بولاء العشائر والقبائل التابعة له طالما أنه قادهم إلى الغنيمة والمرعى الجيد. وفي المجالس، كان جميع القادة متساوين، ولم يكن هو أكثر من كونه مُقدّمًا في ما بينهم. لقد كان بإمكان القادة الأفراد وأتباعهم التخلي عنه عندما يفشل في الحصول على قدر ما يرغبون من الغنائم أو لأي سبب آخر يرونه مناسبًا. وكان يمكن أي شخص يرغب في الاقتراب من القائد العثماني القيام بذلك في المخيم أو أثناء المسير من دون أداء أي مراسم أو علامات طاعة خاصة. امتدت سلطة البك فقط إلى تلك المهمات التي ينطوي عليها دوره بوصفه قائدًا عسكريًا للعشائر المتحالفة. أما في الأمور الداخلية فكانت كل قبيلة أو عشيرة تتمتع بالاستقلال، وفي مسائل العدالة،

كانت القبائل تقوم بتسويتها وفقًا لتقاليدها الخاصة وعبر قادتها من دون أي تدخل من العثمانيين. وكان يمكن الزعيم العثماني أن يتدخل في النزاعات داخل العشائر وفي ما بينها، وبوصفه وسيطًا فحسب. وقد جرت تسوية معظم النزاعات من خلال الأعراف والقوانين القبلية، حيث كان تأثير الشريعة الإسلامية والفقهاء ضئيلًا بصرف النظر عن حقيقة زعم العثمانيين وأتباعهم بأنهم غازي.

في ظل مثل هذه السلطة الحاكمة، ماذا يمكن أن يعني الحُكم الإقليمي؟ مهما تكن الإدارة الموجودة في المناطق العثمانية الأولى ضخمة التمويل ضمن إمكاناتها، فإن كل عشيرة أو قبيلة أو عائلة كانت تجمع كل ما تستطيع من الغنائم من الأراضي التي فتحتها بوصفها جزءًا من الجيش العثماني. وكان لها الحق في جمع الضرائب بعد ذلك من المنطقة نفسها بانتظام كيفما أمكن، ولم يكن لديها الوقت ولا الرغبة في التصادم مع منتجي الثروة في ممتلكاتهم أو زراعتهم أو تجارتهم ما داموا يدفعون ضرائبهم. كانت الأفضلية الخاصة الوحيدة التي امتاز بها البكوات العثمانيون عن ضباطهم، مقابل عملهم ضباطًا، هي الحق في أخذ خُمس الغنائم المكتسبة في المعركة بوصفها إيرادات إضافية، والتي كان يُطلق عليها اسم بنچك (pençik). في ذلك الوقت، كانت خزينة الدولة هي نفسها خزينة الحاكم، ولم تكن هناك إيرادات تدخل إلى خزينة القائد أكثر من تلك الخاصة بأتباعه سوى البنچك. وكان على البك أن يتحمل أي نفقات عامة من خارج هذه الخزينة. وأيًا كانت السياسات العامة التي يجب إقرارها، فقد كان يجري النظر فيها في مجلس الشيوخ القبلي، حيث كان للبك صوت قوي. لكنه بالتأكيد ليس الصوت الوحيد؛ يمكننا أن نقول إنه كان الأول بين نظرائه في الديمقراطية القبلية الخشنة.

لكن مع تعاظم النجاحات العثمانية وتوسع الأراضي الخاضعة لحكمها، ولا سيما في أوروبا، سعى البكوات للحصول على لقب سلطان، ما يُمَكّنهم من ممارسة صلاحيات السلطة الزمنية بشكل كامل، فضلًا عن التشريع في جميع المجالات التي لا تغطيها الشريعة الإسلامية بشكل واضح[2]. كانت المنظومة

---

(2) بينما يُزْعَم أن هذا اللقب كان يمنحه الخليفة العباسي الذي يقبع في ظل المماليك في القاهرة بعد الاستيلاء المغولي على بغداد عام 1258، فإن هذا أمر غير مُرَجَّح، لأن المماليك أنفسهم استحوذوا على اللقب وكانوا منافسين لدودين للعثمانيين من أجل التفوق في العالم الاسلامي. وعلى الأرجح، فقد جاء اللقب ببساطة نظرًا إلى المكانة الهائلة التي اكتسبها العثمانيون نتيجة غزواتهم وحكمهم الأراضي المسيحية.

القبلية البسيطة غير ملائمة بعد أن توسعت الإمارة لتصبح إمبراطورية. وكان العدو بعيدًا عن الأراضي التي فتحها العثمانيون وأتباعهم وحكموها بالفعل. وكانت هناك جبهات مختلفة. وكما رأينا، كان يجب تنظيم العديد من الجيوش للتعامل معها؛ وكان لا بد من فصل الوظائف الإدارية والمالية والقانونية في الداخل عن الوظائف العسكرية. وكان يجب جمع الضرائب لدعم القادة والجنود أثناء غيابهم، وفَصْل خزينة السلطان عن خزينة الدولة لكي يحصل على دخل منتظم ومضمون من دون إجباره على دعم الإدارة من جيبه الخاص. وعندما صارت الدولة كبيرة، فإن تعقيد مهمات الحُكم والقتال في الوقت نفسه جعل من الضروري تطوير البنية القبلية البسيطة المستقلة عن المؤسسات المُميِّزة للدولة النظامية. وفي عهد أورخان، وعهد مراد الأول بشكل خاص، جرى تدشين مؤسسات جديدة لتلبية احتياجات العصر.

مع تطور المؤسسات الحكومية والعسكرية العثمانية، كان هناك عدد من التأثيرات التي حَدّدت بنيتها. كان للتقاليد التي خَلّفتها السلالات التركية القديمة في آسيا الوسطى تأثير واسع النطاق، وإن لم يكن بالضرورة مهيمنًا؛ إذ كانت هذه التقاليد قد امتزجت إلى حد بعيد في العراق والأناضول بالحضارة الإسلامية الراقية للعباسيين والسلاجقة. مع ذلك، دخل الآلاف من البدو الرحل إلى الأناضول فرارًا من المغول وتيمورلنك، آخذين معهم بالتحديد أشكال التنظيم العسكري التركي والبنية البيروقراطية والضرائب، التي أصبحت جميعها جزءًا أساسيًا لا يتجزأ من النظام العثماني. وكان الإسلام السنّي مصدرًا آخر مهمًا للتقاليد طوّرته الإمبراطوريات الإسلامية الكلاسيكية، وخلّده السلاجقة ووسّعوه. لقد أصبح الإسلام السنّي دين الدولة على الرغم من هيمنة تقاليد البدع الصوفية عند الأتراك، وجرى الإبقاء على كل المؤسسات القانونية والمساجد والمدارس وكذلك الشريعة ودعمها بتسلسل رتب هَرَمي لعلماء الدين وُضِع لتطويرهم وقيادتهم. وكما سنرى في الحال، فإن العناصر الأكثر أهمية في بنية الحكم، والوزارة، ونظام جبي الضريبة الإقطاعي، والضرائب الشخصية أيضًا قد جرى تبنّيها من الإسلام السُنّي التقليدي. مع ذلك، ظلت الصوفية حركة فكرية ودينية مؤثرة، خصوصًا في القرون الأولى.

أخيرًا، كانت هناك التقاليد البيزنطية؛ فمن خلال استيعاب المجتمع البيزنطي الفعّال في كل من الأناضول وأوروبا، ورث العثمانيون حتمًا الأساليب البيزنطية في الإقطاعات والضرائب والطقوس والمسؤولين والإداريين. وفي كثير من الحالات، جرى إضفاء قشرة الحضارة الإسلامية الراقية على هذه المؤسسات من خلال منحها أسماءً إسلامية. لكن جوهرها ظلّ بيزنطيًا، على الأقل خلال قرنين قبل فتح العالم العربي، الذي أدى إلى منح الحضارة الإسلامية الراقية دورًا مهيمنًا في جميع أنحاء السلطنة العثمانية. لقد تأثرت المراسيم الاحتفالية والإدارية المركزية في البلاط بالأنماط البيزنطية. وبدءًا من العصر السلجوقي، استمر خلال القرن الرابع عشر إدخال البيزنطيات وغيرهن من النساء المسيحيات إلى حريم السلاجقة والتركمان والحُكام العثمانيين الأوائل، فكانت والدة الحاكم السلجوقي عز الدين الثاني ابنة أمير يوناني، ويقال إن عز الدين الثاني عُمِّد سِرًّا وسَمح بوجود نفوذ يوناني قوي في بلاطه. ويقال إن ثيودورا، زوجة أورخان، وابنة قنتاقوزن، ظلّت مسيحية وقَدمت المساعدة إلى مسيحيي بثينيا أثناء وجودها في البلاط العثماني. وكانت والدتا مراد الأول وبايزيد، يونانيتَين مسيحيتَين. وتزوج مراد من الأميرة البلغارية تمارا والأميرة البيزنطية هيلانة. وتزوج بايزيد من دسبينا (Maria Olivera Despina Lazarević)، ابنة الأمير الصربي لازار. كل هذه النساء جئن بمستشارين مسيحيين إلى البلاط العثماني، وأثّرن في الممارسات والطقوس في البلاط على نحو ما تطورت في هذا القرن المفصلي، وسنرى لاحقًا كيف كان تأثيرهن على بايزيد الأول، فحَوّله من قائدٍ غازٍ إلى فاتحٍ للإمارات التركمانية الإسلامية في الأناضول(3).

أرسل الأمراء المسيحيون التابعون في البلقان وحداتٍ عسكرية إلى الجيش العثماني وكذلك مستشارين ساعدوا في تطوير المؤسسات الإدارية العثمانية المركزية والإقليمية. وبما أن اعتناق الإسلام لم يكن شرطًا أساسيًا لدخول الخدمة العثمانية، فإن كثيرًا من المسيحيين قد خدموا لدى السلاطين ضباطًا وجنودًا وإداريين.

من الصعب للغاية تحديد مدى التأثيرات التركية والإسلامية والبيزنطية بشكل دقيق في تطوير مؤسسات الدولة العثمانية، إذ إن هذه المشكلة قد تفاقمت بسبب

(3) يُنظر ص 65-70 من هذا الكتاب.

محدودية المصادر، وكذلك بسبب حقيقة أن الإمبراطوريتين الإسلامية والبيزنطية كانتا متشابهتين من نواحٍ عديدة، وأنهما تفاعلتا لقرون قبل وصول العثمانيين، مثلما حدث بين الثقافتين الهلّنستية والفارسية في زمن مبكر. لقد اشتركتا في الخصائص التقليدية للشرق الأوسط المتمثلة في عدم التجانس المفرط للسكان والدين، ولذا واجهتا مشكلات متماثلة كان لا بد من حلها بطرائق متماثلة.

مع ذلك، كانت ثمة مجالات معينة من الحياة العثمانية يمكن فيها استشفاف تأثيرات محددة. لقد أوضحنا كيف كان التأثير البيزنطي واسع الانتشار، حيث تخلى مراد الأول وبايزيد الأول عن المجلس القَبَلي البسيط الذي اتخذه عثمان واتخذا أبّهة الحكم الإمبراطوري. ومثل السلاطين بدأ الحكام العثمانيون بعزل أنفسهم، ولم يعد من الممكن الوصول إليهم إلا من خلال مراسم بلاط معقدة مستعارة من البيزنطيين والفُرس. ويبدو أن عددًا من ألقاب البلاط جاء من البيزنطيين إلى جانب الميل العثماني الفريد - من بين الإمبراطوريات التركية التاريخية - إلى تجميع السلطة في مؤسسات الحُكم المركزية، بدلًا من توزيع الحكم بين أفراد الأسرة الحاكمة والمسؤولين العسكريين الكبار. وقد مكّن هذا العثمانيين، أكثر من أي شيء آخر، من تجنّب الانهيار السريع الذي اتصفت به الإمبراطوريات التركية السابقة وإنشاء حكم طويل الأمد لسلالتهم.

ونتيجة تعاظم التعقيد في أعمال الدولة والعسكر، وانفصالها عن الشؤون اليومية للدولة، لم يعد السلاطين قادرين على متابعة تفاصيل الدولة. ولكي يحصلوا على المساعدة المطلوبة، كان عليهم تفويض مهماتهم المدنية والعسكرية إلى نواب تنفيذيين، أطلق عليهم السلاجقة لقب وزير. كان أورخان الذي تولى مهمات والده المُسنّ، لأول مرة نحو عام 1320، يعمل نائبًا له. وبما أن أورخان كان عضوًا في الأسرة الحاكمة وجرى تعيينه فعليًا ووريثًا لوالده، فقد أسس لسابقة حقيقية عندما قام بتعيين رجل من خارج عائلته، هو علاء الدين باشا، وزيرًا يتمتع بسلطة كبيرة كرئيس للوزراء. وإلى جانب الوزراء المُعَيّنين قادةً وحكامًا مدنيين في الأقاليم التي جرى فتحها، عُيِّن وزراء آخرون في وقت لاحق لتَحَمُّل المهمات المالية والإدارية. ولتفويض السلطة إليهم، مُنحوا جميعًا رتبة بك، مع رمز السلطة التركي القديم، ذيل الحصان [طوغ]، الذي خصص بأعداد مختلفة للإشارة إلى

رتبة كل واحد وسلطته[4]. وقد قام كل وزير ببناء بلاطه أو مديريته الخاصة لإظهار سلطته وتمكينه من أداء مهماته؛ وكان أهمها خزينة الدولة (الخزينة الأميرية)، التي صارت آنذاك منفصلة عن خزينة الحاكم. ويرجع تنظيم كل قسم ومدى اعتماده على التقاليد الإسلامية أو البيزنطية أو التركية، إلى خلفية وزيره ومن معه من المستشارين وميولهم في مرحلة التكوين هذه.

جرت مناقشة سياسة الدولة وتقريرها من جانب هؤلاء الوزراء في اجتماعات أشيرَ إليها بالمصطلح الفارسي: الديوان الهمايوني (Divan-ı Hümayun) [الديوان السلطاني]. في البداية كان الديوان برئاسة السلطان، الذي يتخذ معظم القرارات النهائية. لكن عندما أصبحت وظائف الدولة أكثر تعقيدًا وعَزَل السلاطين أنفسهم حتى عن الوزراء، اختير أحدهم لتمثيل السلطان رئيسًا للمجلس ومنسقًا للوزراء الآخرين. أصبح هذا هو الوزير الأول، الذي أطلق عليه العثمانيون الصدر الأعظم (sadr-ı azam)، وسُمّي في الغرب بالوزير الأعظم (grand vezir)، الذي غدا بمنزلة الرئيس التنفيذي للدولة ابتداءً من عام 1360 على وجه التقريب.

كانت إدارة الولايات العثمانية، تحت الديوان السلطاني، مُتداخلة مع الإدارة العسكرية إلى حد أنه ينبغي مناقشتهما معًا. في الأصل كان جميع الجنود في الجيش العثماني من الفرسان التركمان، وجرى تنظيمهم في عشائر وقبائل تحت قيادة زعماء القبائل وأصحاب البدع من أئمة الدين. لقد كانوا فُرسانًا بالكامل، مسلحين بالأقواس والسهام والرماح. أما المُكَلّفون بحراسة المناطق الحدودية أو فتح الأراضي المسيحية والإغارة عليها، فكانوا يُكافَأون أساسًا بالغنائم؛ مع ذلك، سرعان ما وجد أورخان أن الجنود غير النظاميين كانوا قليلي الفائدة في محاصرة المدن المحصنة والاستيلاء عليها. وبينما كان هؤلاء البدو نافعين أمام الأعداء القاهرين، فإن رغبتهم في استمرار الحصول على الغنائم كانت تتعارض مع محاولة إنشاء مؤسسات مستقرة في المناطق التي جرى فتحها. لقد تخلص السلاجقة من البدو الرحل بإرسالهم إلى الحدود، وبدأ العثمانيون الآن بفعل

(4) في ذلك الوقت، مُنح البكوات العاديون ذيلاً واحدًا، وهي الرتبة التي حازها الحكام العثمانيون أنفسهم عندما كانوا مجرد بكوات وليس سلاطين؛ أما البكلربكوات فقد منحوا ذيلَين؛ والصدر الأعظم ثلاثة؛ والسلطان أربعة.

الشيء نفسه. لكن كان على أورخان، قبل الاستغناء عن خدماتهم العسكرية بالكامل، أن يستبدلهم بجيش جديد. لذلك قام بتنظيم جيش منفصل من جنود دخلوا في خدمته مقابل رواتب منتظمة بدلًا من الغنائم أو تحقيق الأهداف الدينية. أولئك الذين جرى تنظيمهم في قوات مشاة أُطلق عليها "يايا" (yaya)، بينما كان يُطلق على سلاح الفرسان "مُسَلّمين" (müsellems). وتضمّن الجيش الجديد كلًا من المسيحيين والأتراك المسلمين. لكن مع انتقال العثمانيين إلى البلقان تحت حُكم مراد، تصدّر الجيش السالف الذكر المشهد إلى حد بعيد. ومع ازدياد حجمه وقوته، تمكّن القادة العثمانيون من دفع التركمان إلى الحدود واستخدامهم أساسًا بوصفهم قوات صد، حيث أطلق عليهم مصطلح "آقنجي" (akıncı) (المغوار) و"ديلي" (deli) (المتحمس دينيًا)، بدلًا من الغازي. كان هؤلاء يسبقون الجيش العثماني النظامي إلى سحق المقاومة، ويغيرون في عمق أراضي العدو في اليونان والمجر وحتى النمسا في خضم بحثهم عن الغنائم. وفي البلقان أيضًا جرى تكليفهم بالاستيلاء على المناطق التي يتعذر الوصول إليها، حيث لا يتمكن الجيش النظامي من الذهاب أو المرابطة لفترات طويلة من الزمن، خصوصًا في المناطق الجبلية في البوسنة وألبانيا والجبل الأسود. لذا، في مثل هذه المناطق فقط، حيث كانت تستمر المقاومة المسيحية آمادًا طويلة، أُحضرت مجموعات كبيرة من التركمان للاستيطان، ما أضاف عناصر إثنية جديدة إلى السكان. وفي الأماكن الأخرى التي خضع فيها حُكّام البلقان للحُكم العثماني بقدر ضئيل أو معدوم من المقاومة، كان هناك القليل من استيطان العناصر التركية والقليل من الإزعاج للسكان المسيحيين. وبمرور الوقت، صارت القوة العثمانية قوة الغازي من الناحية النظرية أكثر مما هي من الناحية العملية.

ظل اليايا والمسَلّمين في عهد مراد الأول بمنزلة جيش عثماني دائم، مع أنهم صاروا آنذاك عمومًا يُمنحون إقطاعات بدلًا من الرواتب. مع ذلك فقد بدأ مراد يَستاء من نوعية الرجال الذين كانوا يخدمون الدولة من أجل المال وحده، وكانوا في أي حال تحت سيطرة قادتهم. هكذا بدأ بتنظيم قوة عسكرية جديدة مؤلفة من "عبيد الباب العالي" [قابي قوللري] (Kapıkulları، ومفردها Kapıkulu). جاء هؤلاء الرجال إلى الحاكم بوصفهم بنچك، أو الخُمْس، أي حِصّته من الغنائم التي جرى الاستيلاء عليها من لدى العدو. وقد كان مراد في السابق يتقاضى حصته نقدًا،

لكنه صار الآن يستخدمها لبناء جيش يخضع مباشرة لسيطرته وقيادته. وعندما كان هؤلاء الشباب يأتون إلى السلطان، كان يجري تعليمهم اللغة التركية والإسلام والعربية وغيرها من الخصائص المميزة للنهج العثماني، ثم يتلقون تدريبًا عسكريًا ويُنظَّمون بوصفهم قوات مشاة أُطلق عليها "ينى چرى" (Yeni çeri، أو الجيش الجديد)، أو فيلق الإنكشارية. أما الفرسان فأُطلق عليهم "سباهية" (Sipahi). لقد جرى تكليف اليايا والمُسَلِّمين بمهمات الخطوط الخلفية، بحيث صار القابي قوللري بديلًا عن البدو أو القوات التي تتقاضى رواتب، والتي قادت الفتوحات وكانت تكافأ بالأراضي مقابل جهودها. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في أواخر القرن الرابع عشر، وبينما كانت هذه العملية تجري وكانت القوات العسكرية الجديدة تحل محل القديمة، كان الجيش العثماني قادرًا على الاعتماد بقدر كبير من الفعالية على دور القوات التي يرسلها الأتباع في البلقان وأدائها.

في المناطق التي أقيم فيها الحُكم العثماني المباشر، جرى تطبيق نظام الإقطاع القديم الخاص بالسلاجقة، والمعروف حديثًا بشكل عام بالمقاطعة[5]. لقد قُسّمت الأراضي التي جرى فتحها إلى ولايات أطلق عليها اسم "تيمار"؛ وجرى الحفاظ على الهيكل الضريبي القائم والممارسات الإقطاعية التي طُوِّرت في ظل الحُكم البيزنطي بلا تغيير يذكر. جرى بعد ذلك تخصيص التيمارات للقادة العسكريين العثمانيين مكافأةً لهم على خدمتهم، وجعلُهم كذلك حكامًا للولايات والأقاليم الجديدة. وبصرف النظر عن واجباتهم الإدارية، كان على أصحاب التيمارات إطعام الجنود وتدريبهم وتجهيزهم للجيش عند الحاجة، وبذلك تُعفى خزينة الدولة من هذا الالتزام أيضًا. كان جنود اليايا والمُسَلّمين يتقاضون في البداية مرتبات من الخزينة، لكن بمجرد أن حصل قادتهم على التيمارات تحمّلوا هم هذه المدفوعات، وجرى تطبيق النظام نفسه على فروع سلاح الفرسان في القابي قوللري أثناء تنظيمهم.

وكان يجري آنذاك، وللأغراض العسكرية والإدارية على حد سواء، تجميع أصحاب التيمارات في وحدات تسمى "آلاي" (alay) (فوج) يقود كلًا منها بك آلاي، ثم في وحدات أكبر تسمى سَنْجَق (sancak) أو لِواء (liva) يقود كلًا

(5) يُنظر ص 23-26، 219-220 من هذا الكتاب.

منها السنجق بكي [أمير اللواء]. يعلوهم في المرتبة حُكّام يطلق على الواحد منهم لقب بكلربك (beylerbeyi) (بك البكوات)، وهم الذين يحكمون الولايات (إيالات أو eyalet). ضمن هذا الهيكل كان كل فرد من أصحاب التيمارات يقوم بجميع واجبات الإدارة المحلية، ويتأكد من زراعة الأرض ومن قيام التجار بعملهم في التجارة ليكون ثمة إنتاج أرباح تخضع للضريبة، ثم يقوم بتقدير الضرائب وجمعها والحفاظ على النظام والأمن. وفي كل سنجق، كان القضاة المسلمون يهتمون بأمور الإدارة البلدية والمحلية وأمور العدالة بمساعدة قادة الشرطة (صوباشية أو subaşıs) المُعَيَّنين من بكوات السناجق. وهكذا تعاونت العناصر العسكرية والدينية في الطبقة العثمانية الحاكمة في الحُكم وتطبيق العدالة.

كان السنجق العثماني الأكثر أهمية في القرن الرابع عشر هو خداوندغار، بعاصمته الأولى بورصة، التي وُضعت تحت الإدارة الشخصية للحاكم. وبذلك، كان قاضي بورصة أهم مسؤول قضائي في الدولة، وله مكان في المجلس الملكي، وكان يُعَيِّن جميع القضاة الآخرين. وقد ظل الهيكل الإداري للسلطة سليمًا عندما كان الحاكمُ يقود التيماريوت إلى الحرب، مكملًا الجمع بين الدورَين الإداري والعسكري في النظام العثماني.

ومنذ أن جرى تنظيم الأقاليم الأوروبية التي تم فتحها في نظام التيمار، ومنحها للأعيان الأتراك الذين قادوا الجيوش العثمانية، كان من المحتم عليهم أن يطوّروا ممتلكات واسعة بعائدات تفوق تلك المتبقية للحكام. كان من المحتم كذلك أن يقوم الرجال في الجيش بإطاعة أولئك الذين يدفعون رواتبهم، أي أصحاب التيمارات، بدلًا من الحُكام؛ ما أدى أثناء القرن الرابع عشر إلى ازدياد قوة النبلاء الأتراك ونفوذهم إلى حد بعيد مقارنة بسلطة هؤلاء الحُكام. وقد بلغت هذه العملية ذروتها في أواخر هذا القرن عندما حصلت عائلة تركمانية بارزة، هي عائلة چاندرلي (Çandarlı)، على منصب الصدر الأعظم، ما يدل على قوة الأوليغارشية التي قادتها ومثّلتها.

بصرف النظر عن التيمارات، كان هناك بعض الأراضي التي تم فتحها ومنحها ممتلكاتٍ خاصة (mülk)، أو تم إلحاقها بالمؤسسات الدينية أو الهبات المعروفة باسم الأوقاف (evkaf). وقد جرى منح الأولى غالبًا في المناطق الحدودية لتوفير

الدعم للزعماء الملقبين بالغازي، وتشجيع استيطان التركمان الذين أتوا من الشرق لمحاربة الكفار. أما الأخيرة فكانت لتعزيز تطوير المؤسسات الدينية الإسلامية في الأراضي التي جرى فتحها، ولتوفير الخدمات العامة مثل الحمامات والأسبلة والخانات، وصيانة الشوارع وإمدادات المياه. وظل معظم العائدات في الأراضي التي جرى فتحها في أيدي أعيان الأتراك الذين احتكروا السلطة في كل من الدولة والجيش على مدار هذا القرن.

سعى مراد الأول للحد من سلطة الأعيان بتطوير الجنود المسيحيين التابعين، وتحويل القابي قوللري إلى قوات شخصية تابعة له، ومستقلة عن الجيش النظامي. إضافة إلى ذلك، اعتمد النظام السلجوقي في تدريب العبيد الفتيان على أنهم غِلْمَان (gulâms) (فتيان أجانب)، وأسّس نظام الدقشرمة [الدوشيرمه] (devşirme) (تعني حرفيًا "تجمع" الفتيان)، وهو التجنيد الدوري للفتيان المسيحيين في البلقان، مع إدخال الأفضلين منهم في الجيش والقصر[6]. مع ذلك، استمر الأعيان الأتراك في قيادة جيوش الفتح وجني معظم الثمار؛ وهكذا أيّدوا القيام بمزيد من الفتوحات، بينما حاولت قوات العبيد والمستشارين المسيحيين في الديوان إقناع الحُكام بتحويل الفتوحات نحو الأناضول التركية المسلمة، التي لن تقوى على مجاراتهم بالقدر نفسه. هنا يمكننا أن نرى خلفية التوترات التي كان من شأنها أن تمزق الدولة العثمانية في نهاية المطاف، وتؤدي إلى نهاية مأساوية ومُفاجِئة لعهد بايزيد الأول في أوائل القرن الخامس عشر.

2-المجتمع العثماني في القرن الرابع عشر

ماذا كان تأثير التوسع العثماني على جماهير الناس التي شكلت المجتمع العثماني؟ في أثناء الفتوحات، أدت الحركة السريعة للجيوش والبدو في المناطق المستقرة إلى تقليص حجم السكان الأصليين، ليس فقط بسبب الموت في المعارك، بل كذلك بسبب المجاعات والأوبئة والنزوح الجماعي بعيدًا عن مناطق القتال. أما الجزء الأكبر من الشعوب المغلوبة فقد بقي حيث كان. وقد استقر

(6) للمزيد من التوسع في مسألة نظام الدقشرمة والطبقة التي تنتمي إليها، يُنظر: ص 207-209 من هذا الكتاب.

التركمان في مناطق البلقان الأكثر مقاومة، وكذلك في المراكز العسكرية الرئيسية مثل أدرنة (أدريانوبل) وفِلِيبه (فيليبوبوليس) وصوفيا وسالونيك وترهالا ولاريسا وسكوبي. كان هناك نفوذ تركي، لكن هذه بقيت مستعمراتٍ بين كتلة من الناس ظلوا في غالبيتهم مسيحيين.

نتيجة لذلك، شهدت الأقاليم التي جرى فتحها استمرارًا ملحوظًا للتقاليد المسيحية؛ وقد حدث ذلك غالبًا في معظم المجالات التي لم يشغلها الأتراك الرحّل، مثل الزراعة والتجارة والحياة البحرية. لقد كانت التقاليد البيزنطية مؤثرة في البداية، لكن لاحقًا دُمجت هذه المجالات وغيرها من مجالات الحُكم والحياة بإرث الإمبراطوريات الإسلامية القديمة. ونظرًا إلى أن الشريعة الإسلامية كانت متطورة على نحو جيد وإلى أن المسيحيين واليهود كان مسموحًا لهم في أي حال الاحتفاظ بتقاليدهم التشريعية في ظل الحكم العثماني، فإنه لم يكن هناك إلا القليل من الاقتباس. أما في مجالي الفنون والحرف، فقد كان لدى كل من الشعوب المسيحية المستقرة والإسلامية التي كانت تأتي من الشرق الأوسط، تقاليد متطورة وعريقة بقيت جنبًا إلى جنب تحت الحكم العثماني، في تمازج كبير وإثراء متبادل(7).

في المجال الديني، لم تكن المؤسسات الإسلامية الرسمية بحاجة إلى قبول التأثير البيزنطي، إلا أن الإسلام الصوفي البدعي وجد دائمًا المجال لاستيعاب مبادئ من الديانات الأخرى التي جرى الصدام معها. وكما نقل الأتراك الوثنيون في آسيا الوسطى المبادئ الشامانية إلى الإسلام، دخلت الممارسات والمعتقدات الدينية المسيحية في الأناضول العثمانية إلى الإسلام باعتناقه من جانب المسيحيين، وكذلك بالمشاهدة والاستيعاب الاجتماعي. فقد تبنى المسلمون الصوفيون تقديس عددٍ من القديسين المسيحيين، سواء بسواء مع الأولياء المسلمين، مثل: القديس جرجس والقديس ثيودوروس مع خضر إلياس، والقديس نيقولاوس مع صاري صالتق (Sarı Saltuk)، والقديس خرالامبوس (St. Charalampos) مع الحاج بكتاش (Haccı Bektaş)، وهكذا دواليك. ومن الواضح أن المسلمين تأثروا كذلك

---

(7) S. Vryonis, "The Byzantine Legacy and Ottoman Forms," *Dumbarton Oaks Papers*, no. 23-24, Washington, D.C., 1969-1970, p. 280.

بالممارسات المسيحية المتمثلة في المعمودية والتضحية بالحيوان، بينما يبدو أن التقاليد التركية قد سادت على كل من التقاليد البيزنطية وتقاليد الإسلام السُنّي في مجالات الطعام والترفيه وأشكال الترفيه الشعبي[8].

ثالثًا: انهيار الدولة العثمانية الأولى: بايزيد الأول (1389-1402) والفترة الانتقالية (1402-1413)

استمرت التوترات السياسية بين السلطة والمجتمع وفي داخل الطبقة الحاكمة بلا حل، على الرغم من عناصر الاندماج الاجتماعي والثقافي في القرن الرابع عشر. وقد أفضت الأزمة التي تعرضت لها الأسرة الحاكمة عقب حُكم بايزيد الأول، إلى انهيار وارتباك لم يصعد فيه أي زعيم إلى سُدّة حُكم الإمبراطورية، في ما سمي بالفترة (فترت أو Fetret). فما هي أسبابها الرئيسية؟ وكيف كانت حال أراضي الإمبراطورية في غضون ذلك؟ وكيف جرى وضع حد لهذا الأمر؟ وكيف أثر هذا بدوره على التطور العثماني في القرن الخامس عشر؟

1-نزاعات البيت العثماني

حددت الطريقة التي وصل بها بايزيد إلى السلطة ما حدث لاحقًا. فقد بقي في قيد الحياة من بين أبناء مراد الأول كل من بايزيد ويعقوب؛ فكان هذا الأخير، وهو الأكبر، يميل إلى تمثيل أعيان التركمان في الصراع من أجل السلطة داخل البلاط العثماني؛ في حين كان بايزيد، وهو ابن امرأة يونانية، مرشح العناصر المسيحية الجديدة والعناصر المتحولة إلى الإسلام، التي عمل مراد على إبرازها. وفي النهاية، تمكن بايزيد من تبوؤ العرش في قوصوة (كوسوفا)، ليس بسبب قوة أنصاره في حد ذاتهم (كان معظم الجيش في ذلك الوقت يسيطر عليه الأعيان التركمان من خلال عائلة چاندرلي)، بل ببساطة لأنه كان موجودًا في قوصوة بينما كان يعقوب في الأناضول يُجَنّد التركمان. وقد قرر أنصار بايزيد بين الأتباع المسيحيين في معسكر مراد أنه هو الحاكم قبل أن يعلم الأعيان التركمان أن مرادًا

(8) S. Vryonis, *The Decline of Medieval Hellenism in Asia Minor and the Process of Islamization from the Eleventh Through the Fifteenth Century* (Berkeley, Calif.: 1971).

قد مات، وجرى إخفاء هذه الحقيقة حتى يتمكنوا من اغتيال يعقوب، وبذلك وضعوا مؤيدي هذا الأخير أمام الأمر الواقع. قبلت عائلة چاندرلي وغيرها من الأعيان تولي بايزيد لأنه كان آخر ذَكَر في قيد الحياة من السلالة العثمانية، في حين قَبِلَ زعماء الإمارات التركمانية في الأناضول صدارة مراد بسبب نجاحاته في أوروبا، لكنهم احتفظوا بسلطة مستقلة كبيرة، وصاروا الآن يقاومون بايزيد بسبب تعاطفه مع العناصر المسيحية في الحياة العثمانية مقابل تقاليد الغازي القديمة.

وبينما كان بايزيد مشغولًا في أوروبا، انضمت الإمارات التركمانية الباقية في جنوب غرب الأناضول إلى قرمان والقاضي برهان الدين، اللذين كانا يسيطران على جزء كبير من وسط الأناضول وكان لهما تأثير قوي بين البدو التركمان في الشرق، في تحالف ضد العثمانيين، واستعادوا كثيرًا من الأراضي التي حصل عليها مراد من طريق حُكّام كرمايان وحميد، بما في ذلك بيشهر [بي شهر] وقِرشهر، وقد كانت رَدة فعل بايزيد على هذا التهديد وعلى نفوذ العناصر المسيحية في بلاطه، أنه صرف معظم اهتمامه تجاه الشرق طوال ما تبقى من عهده، وتخلى إلى حد بعيد عن تقاليد الغازي التي رسّخها أسلافه.

2-الحُكم العثماني في أوروبا

لكن كيف استطاع بايزيد الحصول على القوة اللازمة للتغلب على بكوات الأناضول الأقوياء؟ فلقد تجنبهم أسلافه، ليس بسبب تقاليد الغازي فحسب، بل كذلك لأنهم كانوا أكثر قوة. لكن بايزيد قام بعكس هذه السياسة، وقرر تأمين ظهره من خلال مهاجمة البكوات وإبادتهم بدلًا من محاولة كسب الوقت معهم، ولتحقيق هذا اتجه إلى أوروبا، وبدلًا من استخدام قوصوة أداةً لانتزاع بلاد الصرب من لازار نجل دوشان، فإنه وافق على السماح للازار بالبقاء في السلطة مقابل دفع جزية رمزية وتقديم مساعدة عسكرية في الأناضول. وقد أحكم الترتيب الجديد بزواج بايزيد من ابنة لازار ماريا دسبينا، ما أدى إلى تدفق المستشارين المسيحيين من جديد إلى البلاط العثماني، وما رافقه من تأثير بيزنطي مسيحي في السنوات القليلة التالية. وحتى لا يستخدم الأمراء الأوروبيون المتبقون حملته الممتدة في الأناضول لمهاجمة ممتلكاته الأوروبية، أحيا بايزيد تنظيم الزحف القديم، ثم أرسل قادة الحدود عنده في غزوات واسعة النطاق داخل البوسنة التي

كانت تتعرض للانقسام الإقطاعي والضعف عقب وفاة تفرتكو الأول (1353-1391)، وفي والاشيا، فأمّن الإقطاعيّتين كلتيهما لأول مرة في عام 1391. وقد أدت الغارات التي شُنّت على ما تبقى من الدول المسيحية في شمال نهر الدانوب إلى جعلها في حالة دائمة من الاضطراب، وبذلك مهدت الطريق لغزوات لاحقة عندما صار العثمانيون على أهبة الاستعداد.

أكمل بايزيد غزو المرتفعات المقدونية عبر الاستيلاء على سكوبي، وتوطين آلاف التركمان في وادي فاردار لتشكيل قاعدة حدودية جديدة للغزو باتجاه الغرب والشمال، وأيضًا للحماية من أي مسعًى محتمل من جانب لازار أو الأمراء الآخرين في أثناء انشغال الجيش العثماني في الأناضول. وقد حمى بايزيد نفسَه أيضًا من إمكان الخيانة الصربية وذلك بالاعتراف بالأمير الصربي المنافس، فوك برانكوفيتش، حاكمًا لبريشتينا، سامحًا لابن الأخير وخليفته جورج برانكوفيتش (1398-1457) بالصراع مع لازار في سبيل السيطرة على كامل البلد. وقد احتلّ سكوبي آنذاك تركمان ساروخان، وقادهم زعيمهم باشا يغيت بك إلى ألبانيا، حيث استولوا على شقودرة [سكوتاري] وأولسيني وكرويا (1393-1395)، بينما حصلت البندقية على أليسيو ودُراس (Durazzo) ودريشته (Drivasto) من عائلة بالسا (Balsa) في مقابل الدعم والمساعدة ضد العثمانيين. وهكذا بدأ التنافس بين العثمانيين والبندقية في ألبانيا ومنطقة البحر الأدرياتيكي، وأفضى إلى حروب عدة قبل أن يتغلب العثمانيون. وفي الأجزاء التي جرى فتحها في ألبانيا، اتخذ بايزيد أتباعًا من الحكام المحليين مقابل المساعدة ضد البنادقة وفي الأناضول. وقد جرى تأسيس الحُكم المباشر فقط حيث قاوم الأمراء المحليون هذا النوع من الاستيطان، بدءًا بمنطقتي بريميدي وكورتشي، اللتين زودتا جيش السلطان بقوات كبيرة في حينه.

بالعودة إلى تراقيا، بدأ بايزيد كذلك عملية "تتريك" أدرنة، وبناء المساجد والمدارس والمنازل، وتوطين التركمان في المناطق المحيطة، وإنشاء إدارة نظامية. وطَوّق القسطنطينية كذلك بسلسلة من الحصون، وأنهى الحكم البيزنطي خارج أسوار المدينة. كانت آخر خطوة قام بها بايزيد قبل مغادرته إلى الأناضول هي استقبال ممثلي راغوزة وجنوة، وقبول إعلانهم الخضوع ودفع الجزية مقابل

حصولهم على إذن بمواصلة التجارة في المناطق التابعة له. كانت هذه المنح تعتبر، في جوهرها، الامتيازات الأولى[9]، لأن التجار الأجانب المعنيين وُضِعُوا تحت الولاية القضائية المباشرة لممثليهم القنصليين، وبذلك بدأ نظام إعفاء الأجانب من اختصاص القانون المحلي، الذي كان له تأثير مهم على التطور اللاحق للاقتصاد العثماني.

3-تطور نظام الرقيق العثماني

حاول بايزيد، على غرار مراد الأول، أن يجعل نفسه مستقلًا عن الطبقة الأرستقراطية التركية القديمة والجيش العثماني الأقدم، وذلك بتطوير قوات العبيد الجديدة بوصفها حرسه الشخصي، ثم بعد ذلك بوصفها جيشه. كان مراد قد بدأ تجنيد الشباب المسيحيين بواسطة نظام الدڤشرمة[10]؛ وقام بايزيد بالتوسع في استخدام هذا النظام على نطاق أكبر بكثير، حيث طوّر كذلك العديد من المؤسسات لتدريبهم بوصفهم عثمانيين وبوصفهم جنودًا. إضافة إلى ذلك، لم يوظفهم في الجيش فحسب، بل استخدمهم لأول مرة في الإدارة، ما أثار استياء كبار السن من الشخصيات التركية، وكذلك القادة الملقبين بالغازي في الحدود، الذين رأوا بوضوح أن هذا العنصر الجديد منافس رئيسي لسلطتهم[11].

4-حملات بايزيد الأولى في الأناضول

صار بايزيد جاهزًا إذاك لاستخدام القوة، التي اكتسبها من طريق الفتوحات الأوروبية، من أجل إخضاع العالم الإسلامي-التركي. ظلت الأناضول في ذلك الوقت تحت سلطة الإيلخانيين، الذين لم تكن لديهم، مع ذلك، أي قوة تقريبًا لفرض حكمهم. وأيًا كانت السلطة المركزية الموجودة، فقد سقطت في يد القاضي برهان الدين، الذي خَلَفَ آخر الإيلخانيين عام 1365 في الشمال وفي الهضبة الوسطى، مع العاصمة في سيواس، بينما استغلت قرمان، التي نشأت في

(9) ينظر ص 179-181 من هذا الكتاب.

(10) ينظر ص 208-209 من هذا الكتاب.

(11) Halil Inalcık, "Ghulam," in: *Encyclopaedia of Islam: New Edition*, H.A.R. Gibb & B. Lewis et al. (eds.) (Leiden: 1960 to date), II, pp. 1085-1086.

عشرينيات القرن الرابع عشر، التراجع الإيلخاني للاستيلاء على قونية ومعظم الجنوب الشرقي. لقد عدّت قرمان نفسها الوريث الشرعي للسلاجقة، بوصفها دولة مهيمنة على الإمارات التركمانية الأخرى، حتى أنها عارضت بشدة الدعاوى العثمانية في الحُكم، التي تستند في الأساس إلى نجاح تقدم قادة الغازي خاصتهم في أوروبا. غير أن التوسع القسري في المناطق الإسلامية كان من الممكن أن يسيء إلى سمعة العثمانيين بوصفهم ملقبين بالغازي، وهذا في الواقع اعتبار مهم، لأن معظم الجنود العثمانيين كانوا حيث المسلمون والأتراك ينجذبون إلى خدمتهم. وهكذا قام العثمانيون بعمليات الضم باستخدام جميع أنواع الضغوط والتهديدات باعتبارها شرعية وشريفة، في حين انتقدت قرمان حتى عمليات الاستحواذ السلمية باعتبارها تعديًا مباشرًا على الإسلام. كان العثمانيون، بدءًا من بايزيد، كلما شَنّوا حربًا على قرمان أو أي دولة إسلامية أخرى، يحصلون على أحكام شرعية (فتاوى) من العلماء مسوّغًا لأعمالهم، معتبرين أن مثل هذه الحروب لم تكن شرعية فحسب، بل هي إلزامية كذلك ضد من يهاجم ظهرهم في أثناء قتالهم الكفار وضمّهم أراضيَهم.

تقدم بايزيد باتجاه قرمان بجيش يتألف في الأساس من القوات الصربية والبيزنطية التابعة، لأنه كان يخشى أن يستاء التركمان المسلمون التابعون له من الهجوم على إخوانهم. وقد تغلب أولًا على حلفاء قرمان الأصغر، ساروخان وآيدين ومنتشه، في حملة واحدة خلال صيف وخريف عام 1390، فردّت قرمان بالتحالف مع القاضي برهان الدين والإمارات التركمانية المتبقية. وعلى الرغم من هذه المقاومة، تمكن بايزيد من الدخول إلى وسط الأناضول في خريف وشتاء عام 1390، حيث تغلب على معظم الإمارات الأخرى، بما في ذلك حميد وتِكه وكرمايان، واستولى على آق شهر ونيغده، وانتزع قونية وبيشهر من قرمان. لكنه في هذه المرحلة قَبِلَ بمقترحات السلام التي قدمتها قرمان في عام 1391 بسبب تخوّفه من أن يؤدي المزيد من التقدم إلى استعداء أتباعه التركمان بشكل أكبر، ما قد يدفعهم إلى التحالف مع القاضي برهان الدين. وقبلت قرمان بالفتوحات العثمانية في غرب الأناضول، حيث أصبح نهر چرشمبه (Çarşanba Suyu) الواقع في سهل قونية، الحدود الجديدة بين الدولتين. أطلق ذلك يد بايزيد للتحرك شمالًا تجاه إمارة إسفنديار في قسطموني، التي كانت ملجأً للعديد من الأمراء

التركمان المعزولين. وبالفعل قام بإخضاع كل من سينوب وقسطموني ووضع إسفنديار تحت سيادته. وهكذا فتح بايزيد معظم غرب الأناضول ووسطه، وسحق المقاومة بقيادة قرمان والقاضي برهان الدين. لكن ما دام لم يستطع القضاء على هؤلاء المنافسين، فإن احتمال حدوث مشكلات جديدة منعه من أن ينشط بشكل كبير في أوروبا.

5- حملات جديدة في أوروبا

كانت هناك فترة قصيرة فقط تتخلل حملتي بايزيد الأولى والثانية في الأناضول. وقد جاءت عودته إلى أوروبا في شتاء عام 1390 بعد تقارير تفيد بأن الإمبراطور يوحنا الخامس قد استفاد من غيابه في إصلاح أسوار القسطنطينية وأبراجها، فأجبَر بايزيدُ الإمبراطورَ على هدم هذه الإضافات. لكن يوحنا الخامس توفي بعد ذلك بوقت قصير، وبدأ ابنه مانويل بمقاومة السيادة العثمانية، رافضًا مطالب بايزيد بزيادة الجزية وإنشاء حي إسلامي في القسطنطينية. تلا ذلك سلسلة من الحِصارات العثمانية الصغيرة للقسطنطينية بشكل متتابع كل عام تقريبًا حتى قَبِلَ مانويل بالمطالب الجديدة، ووافق على تحويل عدة مئات من المنازل لإقامة حي تركي في عاصمته، إضافة إلى إقامة محكمة شرعية إسلامية ومسجد في ذلك القسم من المدينة، الذي صار يُعرف لاحقًا باسم سيركجي (Sirkeci)؛ ثم سَمح بمرابطة 6 آلاف جندي من قوات الحامية التركية على طول شواطئ القرن الذهبي الشمالية، في الأراضي التي كان يسيطر عليها الجنويون في السابق، وزاد مقدار الجزية التي يدفعها للسلطان، بما في ذلك ضريبة مقدارها العُشر على جميع إيراداته من الحقول الواقعة خارج المدينة مباشرة.

أدى فتح مقدونيا إلى تمهيد الطريق للدخول إلى سهول تِساليا التي احتلها إفرينوس ابتداءً من عام 1392. وكانت لاريسا قد احتُلت وحولت عاصمةً لولاية يني شهر، إضافة إلى أن الولاية بأكملها نُظّمت بوصفها تيمارًا واحدًا ومنحت إلى إفرينوس مقابل قيادته القوات العثمانية وتوغله قُدُمًا إلى وسط اليونان والمورة. ضغط إفرينوس عندئذ على الإمارات اللاتينية داخل اليونان في أثينا وآخايا وسالونا، ومستعمرات البندقية في مودون وكورون داخل المورة، وذلك، جزئيًا، بطلب من حاكم المورة البيزنطي ثيودوروس، الابن الأصغر ليوحنا الخامس.

وباستخدام هذه النجاحات، احتل إفرينوس المورة بشكل جزئي، ثم شن غارات واسعة النطاق ناحية الشمال، داخل البوسنة والمجر، لكسب الغنائم وإبقاء التركمان سعداء.

مع قبول بيزنطة وبلغاريا والصرب بالسيادة العثمانية، فإن أقوى دولة أوروبية مستقلة قادرة في الواقع على مقاومة التقدم كانت هي المجر، التي امتدّ حكمها المباشر جنوبًا إلى دلماشيا وبلغراد، والتي كانت لا تزال سيادتها مقبولة من أمراء والاشيا ومولدافيا. في عهد الملك سيغيسموند (1387-1437)، بُذلت جهود لتحريض العالم المسيحي ضد الأتراك، إلا أن زعماء أوروبا الغربية كانوا منشغلين بمشكلاتهم الخاصة. وقد ضَعُفَت المجر كذلك بسبب الانقسامات الداخلية بين البارونات الإقطاعيين والحكومة المركزية وبين الفلاحين الأرثوذكس والنبلاء والحكام الكاثوليك. مع ذلك، عمل سيغيسموند ما في وسعه، وفي الواقع فإن استيلاءه على نيقوبوليس وتحركه داخل بلغاريا قد دفعا بايزيد إلى العودة من حملته الأولى في الأناضول، حيث استعاد نيقوبوليس أخيرًا في عام 1392، وتخلص من تابعه البلغاري شيشمان، الذي كان قد وافق للتو على الانضمام إلى المجريين، وقام بالاستيلاء على العاصمة البلغارية ترنوفو (17 تموز/يوليو 1393) وعلى معظم ما تبقى من البلاد، باستثناء دبروجه وفيدين، اللتين ظلتا تحت حكم أمراء بلغاريين ثانويين. وهكذا فإن الحكم المباشر لبلغاريا قد جعل العثمانيين في تماس مباشر مع المجر. وفي الوقت نفسه، بدأ بايزيد سياسة جديدة بالتخلي عن النظام العثماني القديم في الحكم بواسطة أمراء تابعين، وإبداله بأسلوب جديد للغزو والحكم المباشر. بعد ذلك حال انشغاله الشديد في الأناضول دون تعزيز هذه السياسة الجديدة. لكنها انتقلت إلى أيدي خلفائه لتُستكمَل في القرن الخامس عشر.

6-تقدم عثماني جديد في الأناضول وصعود تيمورلنك

أدت التهديدات المستمرة لممتلكات بايزيد إلى تحركه جيئة وذهابًا بين الأناضول وأوروبا، وهو ما أضفى عليه لقب يلدرم (Yıldırım) (الصاعقة) بسبب سرعة زحفه. وفي عام 1393-1394 تقدم إلى الأناضول بسبب القوة المتصاعدة للقاضي برهان الدين، والخوف من أن يقوم مجتاحُ إيران التتري القوي، تيمورلنك، بغزوه

من الشرق. في الواقع، بعد عودة بايزيد إلى أوروبا، قام الأمراء التركمان، الذين ظلوا خارج سيطرته، بتنظيم حركة مقاومة جديدة ضد العثمانيين وطلبوا مساعدة تيمورلنك، فما كان من بايزيد إلا أن عاد إلى بورصة ليحشد قواته. وقد قام القاضي برهان الدين بالتوسع والاستيلاء على أماسيا ونيدا وقيصرية، ووصل إلى ساحل البحر الأسود في عام 1393. كان يتعيّن على بايزيد الرد للحفاظ على مكانته؛ لذلك تقدم نحو أماسيا، فتراجع القاضي برهان الدين إلى سيواس لأنه أدرك عدم قدرته على هزيمة العثمانيين في معركة مفتوحة، وعاد معظم التركمان الذين انضموا إليه آنئذ إلى خضوعهم السابق للعثمانيين. ولتعزيز هيمنته المستعادة، نَظّم بايزيد إقليم أناضولي (الأناضول) الجديد، وأحدث منصب بكلربك آخر من أجل أن يديره ويقود جيشه على شاكلة بكلربكية روملي، التي سبق أن أنشأها أورخان، مع المناطق التي جرى فتحها وتنظيمها مرة أخرى في تيمارات تحت سيطرته. وكما حدث على طول نهر الدانوب، فقد أزال هذا الانتصار الحواجز التي كانت تحمي العثمانيين من الأعداء الأكثر قوة في الشرق، معرضًا إياهم لتهديد تيمورلنك.

عُرف تيمورلنك في الشرق بتيمور الأعرج. وقد ولد في نيسان/ أبريل 1336 في مدينة كش (Keş) (تُعرف اليوم باسم شهرِسبز) جنوب سمرقند في بلاد ما وراء النهر، لأبٍ من سلالة چغتاي (Çagatay) الحاكمة، التي كانت قد سيطرت على المنطقة بواسطة جنكيز خان. تبوّأ تيمورلنك السلطة في ستينيات القرن الرابع عشر باعتباره المنتصر الأخير في الصراع على السلطة بين مختلف أعضاء سلالة چغتاي المنهارة. تمّ له حُكم بلاد ما وراء النهر بغزوه إمبراطورية خوارزم وعاصمتها خيوة في عام 1379، وبعد ذلك قضى على آخر چغتاي في منغوليا (1381-1389) جنوب جبال ألتاي. وبدأ بالانتقال إلى شرق إيران في عام 1381، ما أضعف من شأن الأسر الحاكمة التي نشأت بعد تراجع الإيلخانيين، وعبر جبال طوروس إلى الأناضول والقوقاز في عام 1386، وقام بتدمير قارص، ومهاجمة العاصمة الجورجية تفليس، وإخضاع الجزء الغربي من أرمينية. ثم عاد إلى غرب إيران في عام 1387، واستولى على شيراز وأصفهان وكرمان، حيث ذبح الآلاف وأخذ كميات هائلة من الغنائم. كان عليه بعد ذلك أن يعود إلى بلاد ما وراء النهر لمواجهة تهديد جديد من قبائل القبچاق، وبينما

كان غائبًا، استعاد عدد من الأسر الإيرانية الحاكمة ممتلكاته. لكنه عاد للقضاء عليهم جميعًا مرة أخرى في ربيع 1393، ثم تابع إلى بغداد وما تبقى من غرب العراق في العام التالي.

في شتاء عام 1394، عبر تيمورلنك نهر دجلة إلى بلاد ما بين النهرين، مشكلًا بذلك تهديدًا للمماليك في الشام وكذلك للعثمانيين. في هذا الوقت، تلقى مناشدات للعون من الأمراء التركمان الذين عزلهم بايزيد، حيث سألوه المساعدة ضد ذلك الحاكم العثماني "المتأثر بالمسيحية". ولعل تيمورلنك ما كان ليستجيب لهذه المناشدات لو لم يكن يخشى في أي حال من ظهور إمبراطورية عثمانية قوية من خلفه، في وقت كان يخطط فيه لتحقيق طموحه الأساسي في غزو الهند وتدميرها. في أي حال، بينما كان تيمورلنك في العراق، جمع السلطان المملوكي برقوق جيشًا في الشام للدفاع عن إمبراطوريته ضد أي غزو محتمل، وطلب تعاون بايزيد والقاضي برهان الدين ضد الغزاة. لكن مع تهديد العثمانيين الأكثر إلحاحًا، فإن مساعدة تيمورلنك هي التي جرى قبولها من طرف قرمان والإمارات الأخرى، وهكذا بدأ الغزو. بعد عبوره نهر دجلة، استولى تيمورلنك على أورفه وماردين والموصل وديار بكر من آخر حكام قبائل الخرفان السود (قره قويونلو) والأراتقة التركمان في ربيع 1394. في المقابل تبادل بايزيد وبرقوق والقاضي برهان الدين رسائل الدعم المتبادل. مع ذلك، لم تكن ثمة أي نتيجة عملية لذلك بما أن تيمورلنك قد تورّط في آسيا الوسطى والقوقاز، إضافة إلى اجتياحه الأول للهند في عام 1398، ما أعطى فرصة لالتقاط الأنفاس للأناضول كما للعراق.

7-الحملة الصليبية على نيقوبوليس

مع ابتعاد تيمورلنك والصراع بين قرمان والقاضي برهان الدين للاستحواذ على المناطق، بدا أن الهيمنة العثمانية في الأناضول مضمونة. وبذلك، تمكّن بايزيد من العودة إلى أوروبا لمواجهة المخاطر الجديدة الناجمة عن المطالبات البيزنطية المتجددة للغرب بالمساعدة، وعن تقدم البندقية إلى مقدونيا (حيث باعت بيزنطة سالونيك إلى البندقية). وفي ألبانيا، واجه التقدمَ العثماني في البر البنادقةُ الذين تقدموا من طريق البحر. وفي عام 1393، عقدت البندقية والمجر اتفاقية جديدة ضد الأتراك، وطلب مانويل الثاني المساعدة من أوروبا. وردًّا على ذلك، دعم

بايزيد يوحنا السابع ضد مانويل، وبدأ الحصار العثماني الثاني للعاصمة البيزنطية في عام 1395.

كان التهديد المباشر للعثمانيين في أوروبا هو وصول جيش أوروبي صليبي جديد يشمل الدول الغربية الكبرى في الغرب، مثلما يشمل الدول الأكثر عرضةً للتهديد المباشر من التقدم العثماني. واستجابة للنداءات، دعا البابا بونيفاس التاسع إلى حملة صليبية. جاء الصليبيون إلى بودا من إنكلترا واسكتلندا وبولندا وبوهيميا والنمسا وإيطاليا وسويسرا، مثلما جاؤوا من أراضي جنوب شرق أوروبا التي كانت أكثر عرضة للتهديد العثماني المباشر. وفي ربيع عام 1396، قاد سيغيسموند قوة صليبية كبيرة عبر بلاد الصرب، وعبَر نهر الدانوب عند نيقوبوليس، ثم استولى على مدينتي فيدين وأورشوفا الدانوبيتين، حيث قام بذبح كل من عثر عليه من المسلمين. وعندما خضعت نيقوبوليس للحصار، وهي آخر نقطة دفاعية كبيرة على نهر الدانوب كانت لا تزال تحت السيطرة العثمانية، بدا الأمل ضعيفًا للحامية العثمانية الصغيرة المدافعة عنها. لكن بايزيد جمع فِرقًا من الأناضول هزم بها المهاجمين (25 أيلول/سبتمبر 1396)، مخلفًا آلاف الضحايا من الفرسان وقادتهم، الذين إما قُتلوا في ساحة المعركة، وإما غرقوا أثناء محاولتهم عبور نهر الدانوب. وآلافًا آخرين أسروا، ومن ضمنهم نبلاء من جميع أنحاء أوروبا، لم يُطلق سراحهم إلا بعد دفع فدية ضخمة.

أدى الانتصار العثماني على الصليبيين في نيقوبوليس إلى زيادة الخوف الأوروبي من العثمانيين، بينما أعلى مكانتهم في أنحاء العالم الإسلامي. وفي حدث مُعَبِّر، سُمّي بايزيد سلطانًا أو زعيمًا زمنيًا للإسلام. وبنتيجة ذلك بدأ الآلاف من المسلمين يتدفقون إلى الأناضول ويدخلون في خدمة بايزيد، ومن ضمنهم، فضلًا عن البدو التركمان الرحّل، العديد من أولئك الذين شكلوا العمود الفقري للحياة الحكومية والاقتصادية في إيران والعراق وبلاد ما وراء النهر، والذين فرّوا من الفوضى التي أعقبت انهيار الإيلخانيين واجتياح تيمورلنك. أعطت هذه العناصر لبايزيد وخلفائه مصدرًا جديدًا للقوة البشرية التي يمكنهم بواسطتها الحُكم مثلما يمكنهم غزو إمبراطورية.

كان على بايزيد الآن اتخاذ القرار المصيري لفترة حكمه: هل كان عليه الاستفادة من الانتصار في نيقوبوليس للتقدم أبعد في أوروبا؟ كان من المنطقي أن

يفعل ذلك إذا ما استمر في اتباع تقاليد الغازي، وقد حضّه على اتخاذ هذا المسار أعيان التركمان وعلى رأسهم عائلة چاندرلي، في حين حثّه مستشاروه المسيحيون على أن يدع أوروبا وشأنها لكي لا يتزود الأعيان الأتراك بفتوحات وثروات جديدة، وعلى أن يعود، بدلًا من ذلك، إلى الأناضول للقضاء على الإمارات التركمانية التي يمثل بقاؤها تهديدًا من الخلف.

اعتكف بايزيد في أدرنة لاتخاذ قراره. وفي هذه الأثناء، قامت القوات العثمانية بهجمات في والاشيا والمجر والبوسنة وستيريا [شتايرمارك]، واحتلت آخر دولة بلغارية مستقلة في فيدين. بعد ذلك جرى ضم تلك الأخيرة مع سلسترا ونيقوبوليس في ولاية حدودية جديدة لتركيز أنشطة الفتوحات الموجهة ضد المجر ووالاشيا في عام 1396. وجرى غزو ألبانيا مرة أخرى، فسقطت شقودرة [سكوتاري] وكرويا وبيرات وكاستوريا تحت سيطرة السلطان المباشرة، بينما قبلت عائلة بوشاتلي، التي حكمت الشمال، بسلطته. وحوصرت القسطنطينية للمرة الثالثة (1396-1397)، وبُنيت قلعة الأناضول (Anadolu Hisarı) على مضيق البوسفور للتحكم بدخول البيزنطيين إلى البحر الأسود. لكن الحصار لم يكن جديًّا تمامًا، ربما لأن العثمانيين كانوا لا يزالون يفتقرون إلى التجهيزات الكافية للحصار، لكن الأرجح هو أن ذلك كان بسبب ادعاء مستشاري السلطان المسيحيين بأن الغزو الفعلي للمدينة قد يستحث محاولة حملة صليبية أوروبية أقوى مما يمكن مقاومته. في النهاية، وافق بايزيد على التخلي عن الحصار مقابل زيادة مقدار الجزية المدفوعة، وموافقة الإمبراطور على أن كل من سيخلفونه ينبغي أن يؤيدهم السلطان. وبعد ذلك انتقل بايزيد إلى حملته الأخيرة المصيرية في الأناضول.

8- حملات بايزيد الأخيرة في الأناضول

بينما كان بايزيد مشغولًا في أوروبا، استولى علاء الدين بك، أمير قرمان، على أنقرة عاصمة البكلربكية العثمانية في الأناضول، في محاولة منه لاستعادة ما خسره من العثمانيين، ثم تقدم عبر كرمايان نحو العاصمة العثمانية القديمة بورصة. جمع بايزيد جيوش الروملي والأناضول في بورصة، وانتقل نحو قونية بقوة كبيرة حيث قام علاء الدين بتسليم جميع السجناء والغنائم التي أخذها عارضًا السلام؛ بيد أن بايزيد رفض العرض وهاجم الحاكم القرماني وهزمه في سهل أقچاى (عام 1397)، ثم

أعدمه بعد وقت قصير من المعركة. وعقد العزم على القضاء على قرمان تمامًا، فاحتل المناطق الشرقية من الإمارة حول لارنده/ قرمان، وكذلك قونية وضواحيها. وفي عام 1398، تقدم على طول ساحل البحر الأسود، ووصل إلى حدود طرابزون البيزنطية، والمستعمرة الجنوية الوحيدة في أميسوس (قره سامسون)، شرق سامسون، هي وحدها التي ظلت خارج سيطرته. وضعت هذه الفتوحات بايزيد في موقع السيطرة على جميع الأراضي في الشمال والغرب وجنوب غرب إمارة القاضي برهان الدين، التي كانت لا تزال كبيرة جدًا، وتشمل سيواس وقيصرية وتوقاد ونيكسار وقِرشهر، وجزءًا كبيرًا من وسط الأناضول. لكن بوفاة القاضي برهان الدين في عام 1398، حدثت انقسامات داخلية أجبرت أعيان الدولة على قبول سلطة بايزيد في مقابل الحصول على مساعدة أمام الهجمات التي شنّها تركمان الخرفان البيض من الشرق. لم يقم بايزيد بالمساعدة ضد هؤلاء فحسب، بل احتل ولاية القاضي برهان الدين بأكملها، مؤسسًا بذلك ولاية حدودية جديدة. وهكذا صار العثمانيون على اتصال مباشر بأراضي المماليك من ملاطية إلى قيليقية.

يبدو أن بايزيد قد عاد إلى أوروبا لمدة قصيرة من عام 1399، من أجل مباشرة بناء الحي التركي الجديد في القسطنطينية، الذي استوطنه أتراك من غوينوك وتراقلي. لكن بعد وفاة السلطان المملوكي برقوق (حزيران/ يونيو 1399) واستبدال شاب غير متمرس به هو ناصر الدين فرج، وكذلك ورود أخبار عن تورط تيمورلنك في غزو كبير للهند، استأنف بايزيد فتوحاته في الشرق. كان هدفه المباشر هو إمارة دُلغادر التابعة للمماليك، التي حكمت المنطقة المحيطة بمرعش والبستان منذ أوائل القرن الرابع عشر، واستخدمت المساعدة المملوكية للتوسع ضد أرمن قيليقية. ومن الواضح أن الخوف من تأثير تقدم إضافي في مواجهة المسلمين والتركمان على قوات بايزيد التركمانية، جعل جيشه يتألف في المقام الأول من قوات تابعة، وخصوصًا تلك التي أُرسلت من بلاد الصرب. ومع حالة الفوضى التي دخل فيها المماليك بعد وفاة برقوق، لم يجد بايزيد صعوبة كبيرة في ضم الإمارة (آب/ أغسطس-أيلول/ سبتمبر 1399)؛ ثم أخذ معظم قيليقية من المماليك وانتقل إلى شرق الفرات، معيدًا بذلك وحدة الأناضول التركية.

في ربيع عام 1400، استعاد تيمورلنك حكمه في أذربيجان وشرق العراق، وأجبر مَلِك جورجيا المسيحي على قبول سيادته. في هذا الوقت تمامًا، استولى بايزيد على أرزنجان وكِماخ من مُطهِّر الدين بك، الذي قَبِلَ سابقًا بالخضوع لسيادة تيمورلنك وحمايته، ما جعل الصدام حتميًا. وعندما جاء تيمورلنك إلى باسينلر، بالقرب من أرضروم، انضم إليه عدد من الأمراء التركمان الذين طردهم العثمانيون من أراضيهم، وطلبوا جميعًا مساعدته لاستعادة سلطتهم. تجدر الإشارة إلى أنهم قد جاؤوا إلى تيمورلنك بعد دخوله الأناضول، لذلك يبدو من المرجح أنه اتخذ قراره بسبب خوفه من القوة العثمانية أكثر من اعتماده على مناشداتهم.

انتقل تيمورلنك إلى سيواس، عاصمة القاضي برهان الدين القديمة التي أخذها بايزيد قبل وقت قصير، واستولى عليها (27 آب/ أغسطس 1400) وذبح جميع المدافعين، المسلم منهم وغير المسلم على حد سواء. وانتقل بعد ذلك إلى تعزيز مركزه في الجنوب، فتقدم داخل سوريا المملوكية، واستولى على ملاطية وعنتاب وحلب (تشرين الأول/ أكتوبر 1400) ودمشق (كانون الأول/ ديسمبر 1400)، وهزم الجيش المملوكي مرات عدة، وقتل الآلاف أينما ذهب. وبينما كان تيمورلنك في الجنوب، عاد بايزيد إلى شرق الأناضول واستعاد سيواس وأرزنجان، سعيًا لاكتساب أفضلية استراتيجية قبل عودة المنتصر. وفي ربيع 1402، ناور الجيشان لإحراز تقدم. جمع تيمورلنك جيشًا جديدًا كبيرًا في جورجيا، ثم دخل الأناضول عبر أرضروم وكِماخ، وانتقل إلى قيصرية ثم أنقرة، التي فرض عليها الحصار محاولًا جذب بايزيد للدخول في معركة، بينما حصل، في الوقت نفسه، على دعم معظم التركمان بإعادة أراضي بكواتهم التي استعادها من العثمانيين. يبدو أن تيمورلنك قد أحرز كذلك أفضلية استراتيجية من خلال التقدم من سيواس إلى أنقرة عبر الطريق الشمالي المتميز بوفرة المياه، ما اضطر بايزيد إلى البحث قدر الإمكان عن الماء وغيره من المؤن في الجنوب الأقل وفرة. أخيرًا وقعت المعركة الحاسمة في سهل چوبوك، خارج أنقرة، في 27 تموز/ يوليو 1402. وتختلف المصادر اختلافًا كبيرًا حول حجم الجيشين، لكنها تتفق جميعًا على أن قوة تيمورلنك كانت أكبر. وقد استمرت المعركة نحو 24 ساعة. ويبدو أن أداء بايزيد كان جيدًا في البداية. لكن خيانة بعض مساعديه التركمان، ووفقًا لبعض المصادر، خيانة قواته الصربية التابعة، أدت إلى قلب المشهد في النهاية،

حيث هُزم الجيش العثماني، وسقط بايزيد في الأسر، وأحرز تيمورلنك النصر في ذلك اليوم.

9-فترة خلو العرش (1402-1413)

كان غزو تيمورلنك في غاية النجاح لأن الدولة العثمانية التي بنيت خلال القرن الرابع عشر كانت تحوي بذور عدم الاستقرار، وبالتحديد نظام التبعية، الذي ترك الأمراء المسيحيين في وضع يسمح لهم بفرض استقلالهم كلما شهدت السلطة المركزية اضطرابًا أو ضعفًا. وقد انهار جيش بايزيد بهذه السهولة، لأنه نفّر الضباط والجنود الذين قادوا الفتوحات السابقة بتخليه عن تقليد الغازي الذي حقق النجاح لأسلافه، خصوصًا أن الفتوحات الشرقية لم توفر نوع الغنائم والمقاطعات الموجودة في أوروبا. كان هذا مثالًا للمشكلات التي كان على ورثة بايزيد أن يقوموا بمواجهتها وحلّها خلال المرحلة الانتقالية، إذا كُتب للدولة أن تستعاد.

في أعقاب معركة أنقرة، بقي تيمورلنك في الأناضول حوالى ثمانية أشهر (تموز/يوليو 1402 - آذار/مارس 1403)، متنقلًا هنا وهناك لتوطيد سلطته العامة واستعادة الإمارات التركمانية القديمة، ومجتاحًا الأراضي العثمانية بحثًا عن الغنائم التي يطلبها رجاله. وخلال هذه العملية قتل الآلاف، ودمّر المساجد والمدارس، وأحرق المدن والحقول سواءٌ بسواء، واستعبد آلافًا آخرين. بقي بايزيد نفسه، وعلى الأرجح ولداه موسى ومصطفى، أسرى في مكان إقامة المنتصر، حتى توفي السلطان السابق في آق شهر، في آذار/مارس 1403. وعاد تيمورلنك نفسه إلى الشرق وتوفي في فاراب [أترار]، في 18 شباط/فبراير 1405، بينما كان يخطط لحملة جديدة على الصين.

لم تكن البنية السياسية للأناضول كما تركها تيمورلنك مختلفة إلى حد بعيد عن مثيلتها في نهاية عهد مراد الأول. ففي الواقع، لم يقم الغازي بأكثر من إزالة الإضافات التي صنعها بايزيد، باستثناء أن الممر العثماني الذي فتحه مراد الأول من أنقرة إلى البحر المتوسط قد استُبدل آنذاك بممر آخر من أنقرة باتجاه الشمال الشرقي إلى البحر الأسود بالقرب من طرابزون، مع إحلال تيمورلنك سلطته بدلًا

من سلطة الإيلخانيين، إذ وضع الأمير المحمد القرماني على رأس دولة موسعة تشمل ثلث الأناضول، بما في ذلك الأجزاء الشرقية من حميد وكرمايان، ومدن مثل قيصرية وإسبرطة وأنطاليا وعلائية، فضلًا عن ممتلكات قرمان السابقة. ويبدو أن تيمورلنك قد فعل ذلك من أجل منح قرمان القوة التي تحتاج إليها لمقاومة أي محاولة لاستعادة القوة العثمانية في المنطقة، معلنًا أنها "أميرة التخوم"، وقائدة كل الإمارات الأخرى، بما فيها الإمارات العثمانية، ضد الكفار. وفي ما عدا قرمان، لم يستعد تيمورلنك إلا تلك الإمارات التي غزاها بايزيد، مع ذلك حتى هذا كان صعبًا، لأن العديد من الأسر الحاكمة السابقة كان قد جرى استيعابها في النظام العثماني.

حتى العثمانيين كان لهم مكان في النظام الجديد؛ إذ جرى الاعتراف بالأمير سليمان بوصفه حاكمًا عثمانيًا في أوروبا من عاصمته أدرنة. ومن أبناء بايزيد الآخرين، حكم عيسى چلبي في بالق أسير وبورصة، ومحمد چلبي في أماسيا، وكلاهما اعترف بسيادة تيمورلنك. وهكذا احتفظ العثمانيون بالسيطرة على جميع أراضي الإمبراطورية كما كانت قبل بايزيد، لكن هيبتها تراجعت بحدة، ولم يكن واضحًا على الإطلاق ما إذا كان ممكنًا الاحتفاظ بالإمبراطورية كما كانت. وقد ظنّ بعض الأوروبيين أنهم لو اتحدوا لتشكيل قوة صليبية جديدة، لربما استطاعوا طرد العثمانيين من أوروبا. لكن الوضع لم يكن بهذه البساطة. فقوات بايزيد العسكرية الخارجية فقط هي التي دُمِّرَت مع العديد من قوات القابي قوللري المُشَكَّلة حديثًا. أما الجيش الإقطاعي في أوروبا والقادة الملقبون بالغازي فقد ظلوا على حالهم عمومًا تحت قيادة سليمان، إلى جانب معظم كبار الوزراء والقادة. ولم تكن أوروبا في وضع يسمح لها بالاستفادة من وضع العثمانيين؛ فقد ظلت بلاد الصرب تعتمد على سليمان، وكان سيغيسموند المجري منشغلًا بالجهود المبذولة للتقدم إلى وسط أوروبا، وقد قوّى غيابه بدوره النبلاء الإقطاعيين المجريين. ومن دون دعم مجري موحد، فإن أي هجوم صليبي قد يلقى مصير نيقوبوليس ذاته.

لم تكن المشكلة العثمانية مشكلة إعادة بناء الدفاعات ضد الهجوم الأوروبي المضاد، بل كانت استعادة القيادة الموحدة وإعادة فرض الحُكم في جميع أنحاء الأناضول؛ والأهم من ذلك، تأسيس نظام الدولة والمجتمع على أسس أكثر

ثباتًا من تلك التي سمحت لإمبراطورية بايزيد الأناضولية وجيشه بالانهيار بهذه السهولة في وجه تيمورلنك.

كانت السياسات الداخلية في فترة خلو العرش معقدة للغاية، وهنا يمكننا فقط مناقشة الأسباب التي أدت إلى النتيجة النهائية. لقد تركز معظم الأحداث في الصراع على السلطة بين الأعيان الأتراك وذريّتهم، الذين أرادوا استعادة تقاليد الغازي وتَصَدُّر المؤسسات الإسلامية العليا للسلاجقة، والمتبقين من القابي قوللري والمستشارين المسيحيين الذين اقترحوا سياسات معاكسة من أجل الاحتفاظ بمركزهم الجديد. وعندما تَقَاتل أبناء بايزيد من أجل السلطة، حصلوا على دعم حزب أو آخر من هذه الأحزاب، مع تَغَيُّر التحالفات بسرعة، حيث غيرت الأحزاب تقديراتها بشأن الأمير الذي يمتلك الفرصة الأرجح لقيادتهم إلى النصر. ارتقى سليمان العرش أولًا في أدرنة على يد أعيان الأتراك الذين تقودهم عائلة چاندرلي. لكنه بدأ يبني دعمه على القابي قولو والعناصر المسيحية في الدولة، وأقام اتصالات وثيقة بالإمبراطور مانويل الثاني وبالأتباع المسيحيين الذين وعدهم في المقابل بالحكم الذاتي. وقد اعترف به تيمورلنك حاكمًا عثمانيًا، لأنه كان المنافس الوحيد الذي لا يحاول استعادة الإرث في الأناضول. أما الإخوة الآخرون، موسى وعيسى ومحمد، فكانوا يبنون قوّتهم بالكامل في الأناضول، ويحاولون إنشاء جيوش تركمانية جديدة من خلال تعزيز تقاليد الغازي القديمة تجاه الكفار. ونظرًا إلى أن سياساتهم كانت تتوافق مع رغبات أعيان الأتراك أكثر مما تفعله سياسات سليمان، فلم يكد يمضي وقت طويل حتى تخلت عنه عائلة چاندرلي وأصدقاؤها لمصلحة الأبناء الأصغر، على الرغم من أنه كان من الصعب عليهم الاتفاق على مرشح واحد. وطوال تلك المدة بقيت الحدود العثمانية على حالها تقريبًا، باستثناء المناطق التي سيطر عليها تيمورلنك وتلك التي تنازل عنها سليمان مقابل الدعم المسيحي. ولم يبذل أعداء العثمانيين في أوروبا أو آسيا أي جهد حقيقي للتعاون في ما بينهم، بهدف الاستفادة من الانقسام العثماني.

ظهرت التنافسات على السلطة بين الأمراء العثمانيين في الأناضول ابتداءً من شتاء 1403، بينما كان تيمورلنك لا يزال على الساحة. وكان أول من تحرك هو محمد چلبي، الذي حاول المطالبة بإرث الأسرة من بورصة، لكن تم ثنيه عن ذلك

بسبب دعم تيمورلنك لأخيه موسى. قَبِلَ محمد بدلًا من ذلك دعوة عدد من أعيان سنجقه القديم في أماسيا، أرادوا من قيادته طرد قره دولت شاه، أحد مساعدي تيمورلنك، الذي جرى تثبيته هناك. وبالفعل أنجز محمد ذلك، واستولى على أماسيا مكان هذا الأخير (عام 1403). وسرعان ما مدّ نفوذه إلى مدن سيواس وتوقاد ونيكسار المجاورة التي دمّرها تيمورلنك. وقد انتقل من نجاح إلى نجاح، ومكّنه النصر تلو النصر من اجتذاب أعداد كبيرة من المؤيدين السابقين لوالده. وهكذا بعد مرور عام على معركة أنقرة، كان لديه جيش تركماني كبير مستعد وقادر على مواجهة الأعداء كافة.

كان موسى الوحيد من أبناء بايزيد الذي ظل مع والده في الأسر. وقد منحه هذا الفرصة لكسب تأييد المحتل، بينما أقام عيسى سلطته في بالق أسير. حدث الصدام الأول بين الأمراء العثمانيين بالقرب من قره سي، حيث انتصر موسى بوصفه حاكمًا للمنطقة بين بورصة وقره سي. بعد ذلك بمدة وجيزة، قلب عيسى الطاولة واستولى على أراضي موسى، الذي فر لاجئًا إلى كرمايان.

في غضون ذلك كان سليمان، الابن الأكبر، آمنًا تمامًا في أدرنة بدعم من العناصر المسيحية. وكان حاكم بلاد الصرب آنذاك هو ستيفان ابن لازار (1389-1427)، لكن خليفته جورج برانكوفيتش، في نهاية المطاف، كان قد بدأ للتو مد سلطته في جنوب بلاد الصرب. كان سليمان سعيدًا برؤية الأميرين الصربيين يقتتلان، مستغلًا هذا الوضع لزيادة نفوذه على كليهما. في الوقت نفسه، كانت لديه طموحات في استعادة ممتلكات والده في الأناضول واسترجاع الدولة العثمانية بالقضاء على إخوته. وقد حصل على مساعدة مالية وعسكرية من بيزنطة مقابل عدد من التنازلات الإقليمية، ومن ضمنها سالونيك، والكثير من جنوب مقدونيا والمورة، وجزء من تراقيا الساحلية، والمدن الأقرب إلى القسطنطينية على طول بحر مرمرة والبحر الأسود. ثم أنهيت الجزية التي يدفعها البيزنطيون، وكان ذلك ثمنًا باهظًا للمساعدة المسيحية ضد إخوته. وأبرمت اتفاقيات مماثلة مع ستيفان حاكم بلاد الصرب، ومع الدول البحرية الإيطالية (3 حزيران/ يونيو 1403)، مع حصول كل منها على امتيازات تجارية متزايدة من سليمان لقاء مساعدتها له. وردًا على ذلك، قَبِلَ محمد وموسى وعيسى بسلطة تيمورلنك،

وتعهدوا بدفع الجزية له وتقديم المساعدات العسكرية مقابل أن يدعمهم ضد "عميل الكفار" في أدرنة.

بالعودة إلى الأناضول، سرعان ما انتقل محمد چلبي إلى الواجهة؛ فبعد أن أخذ جزءًا كبيرًا مِن وسط الهضبة مِن التركمان الذين تركهم تيمورلنك هناك، هزم عيسى، وضم بورصة وبالق أسير إلى دولته المتمددة سريعًا، ثم اجتاح ساروخان. وبمجرد استعادته مدينة بورصة، أعلن محمد نفسه سلطانًا من طريق القادة الروحيين المحليين، وبدأ بسك العملة باسمه، وباسم تيمورلنك بوصفه سيدًا أعلى. أما عيسى فقد هرب أولًا إلى القسطنطينية ثم إلى سليمان لطلب اللجوء. وقد بدا ذلك للإمبراطور البيزنطي سلاحًا مثاليًا لإبقاء العثمانيين منقسمين، أما بالنسبة إلى سليمان فكان أداة مناسبة ضد محمد. لذلك قام سليمان، مع الدعم البيزنطي، بإرسال عيسى إلى الأناضول على رأس جيش كبير لاستنهاض المعارضة الشعبية ضد محمد واستعادة بورصة (عام 1404). وقد هرب عيسى إلى الشرق ولم يُسمع عنه مرة أخرى، بينما أُرغم حلفاؤه، في إمارات بحر إيجة الصغريات، على القبول بسيادة محمد. وبذلك حَكَمَ محمد وسليمان بسلطة عليا في الأجزاء الأناضولية والأوروبية من الإمبراطورية، وبدا هذا الانقسام دائمًا (عام 1405).

مع ذلك، كان سليمان لا يزال يريد أن يحكم الإمبراطورية بأكملها؛ هكذا قاد جيشه إلى داخل الأناضول ضد شقيقه وذهب ليأخذ أنقرة، وبهذه الطريقة قَسّم ممتلكات محمد واقترب من النصر التام. اتحد زعماء التركمان في ربيع 1406 خشية أن يؤدي الانتصار الذي حققه سليمان إلى إنهاء استقلالهم. لكنهم لم يكونوا قادرين على التغلب على غَيرتهم وطموحاتهم الفردية من أجل القضية المشتركة، فانهار التحالف، وتُرك سليمان في وضع يُمَكّنُه من هزيمة منافسيه واحدًا بعد الآخر. وعندما حاول محمد أخذ بورصة لمفاجأة سليمان من الخلف، فاجأه الأخير وهزمه في يني شهر وأجبره على العودة إلى أماسيا (عام 1406). وفي محاولة يائسة أخيرة لوقف سليمان، شَكّل محمد تحالفًا مع قرمان. وفي عام 1409 حاول محمد أيضًا تجريب تكتيك جديد، إذ أرسل موسى چلبي إلى أوروبا في محاولة للاستيلاء على ممتلكات سليمان هناك أثناء غيابه. وقد تمكّن محمد، على ما يبدو، من الحصول على دعم لموسى من والاشيا وستيفان حاكم بلاد

الصرب، اللذين خشيا من أن يصبح سليمان قويًا بما يكفي لتهديد استقلالهما. وفي والاشيا تزوج موسى ابنة الأمير، وكوّن جيشًا من الأتراك والوالاش والصرب والبلغار، وانتقل إلى أدرنة. عاد سليمان فورًا إلى أوروبا، ما مكّن محمد چلبي من إعادة احتلال ما تبقى من غرب الأناضول. وقد انقلبت انتصارات سليمان المبكرة رأسًا على عقب عندما فاز موسى بدعم الزعماء الملقبين بالغازي، الذين كانوا يخشون من أن يؤدي انتصار سليمان إلى إنهاء قدرتهم على التقدم في أوروبا، فهزموا سليمان وقتلوه (17 شباط/ فبراير 1411).

أصبحت إمبراطورية سليمان الأوروبية إذّاك تحت حكم شقيقه موسى الأكثر نشاطًا وقوة، والذي تخلّص من ولائه لمحمد وأصبح مهددًا من كل ناحية مثلما كان سليمان. أعلن موسى نفسه سلطانًا وسكّ العملة باسمه. ومع إبراهيم باشا چاندرلي، وزيره الأعظم، جرت إعادة البلاط والمؤسسات العثمانية القديمة، وأُعيد إحياء غارات الغازي الحدودية تحت إشراف أحد قادتهم، وهو ميخائيل أوغلي، الذي أصبح بكلربك الروملي. وهكذا انتصر عُنصر الحدود القديم في المناطق الخاضعة لحكم موسى، وقُمع القابي قوللري، وذهبت المقاطعات مرة أخرى إلى الأعيان الأتراك وبكوات الحدود، وبُذلت الجهود لجذب الجماهير من خلال تعيين أحد كبار فقهاء المسلمين وفلاسفة المتصوفة في ذلك الوقت، بدر الدين السيماونلي، شيخًا للإسلام، وهو شخص مثير للجدل اعتُبرت تعاليمه زندقة في نظر المسلمين المحافظين[12]. لقد اجتذب أعدادًا كبيرة من الأتباع له من عامة الناس، مسلمين ومسيحيين على حد سواء، بتعاليم تطالب بتقسيم جميع الثروة بين الناس بشكل متساوٍ، ووضع حد لجميع الاختلافات بين الشعوب مختلفة الأديان في المنطقة. وقد أصبحت هذه العقيدة الرسمية لنظام موسى.

---

(12) دخل بدر الدين السيماونلي إلى الأناضول من إيران في بطانة غزو تيمورلنك. وبينما تجنّب جهود تيمورلنك لِحَمْلِه على كسب تأييد شعبي للنظام الجديد، اضطلع بعمله الدعوي في جميع أنحاء الأناضول والروملي، وبناء طريقة صوفية خاصة به، على الأقل جزئيًا بمساعدة من بكوات كرمايان وقرمان، الذين كانوا يأملون في استخدامه ضد العثمانيين. كان في الأصل صوفيًا، وطوّر تدريجيًا أفكارًا مهرطقة جعلته منبوذًا من العلماء التقليديين، إذ رفض الأفكار الإسلامية الأساسية المتعلقة بيوم القيامة والآخرة، ومال أكثر نحو أشكال متطرفة من وحدة الوجود.

عاقب موسى بلاد الصرب وبيزنطة على دعمهما لسليمان، لإرضاء قادة الحدود الذين ساندوه. ودان بشدة تخليه عن الأراضي التي حكمها المسلمون في السابق، وانطلق لاستردادها باسم الإسلام، فاستولى على مناطق واسعة في جنوب بلاد الصرب، بما في ذلك نوفو بردو التي تعدّ مركزًا لاستخراج الفضة، فضلًا عن حصنَي برافادي وكوبرو، بينما قام ميخائيل أوغلي وغزاته باجتياح أجزاء من مقدونيا. وعندما رفض مانويل مطالب موسى بتسليم المناطق التي سُلّمت إليه ودفع الجزية المتأخرة، بدأ الحصار العثماني الخامس للقسطنطينية (1411-1412)، واستردّ موسى جميع الأراضي التي استعادها البيزنطيون في وقت سابق، باستثناء سالونيك.

رغم ذلك، أخفت سياسات موسى النشطة المشكلات الداخلية التي سرعان ما أخَلّت بقواعد دعمه. لقد بدأ يستاء من الثروة والسلطة اللتين اكتسبهما القادة الملقبون بالغازي من طريق الغنائم والتيمار، فتوجّه إلى القابي قوللري ناقلًا المراكز والتيمارات إليهم، بينما أمر القادة الملقبين بالغازي بوقف هجماتهم على الأراضي المسيحية. في الوقت نفسه، كانت تعاليم بدر الدين، رغم جاذبيتها للجماهير الفقيرة، مقيتة للقادة الروحيين المحافظين والأعيان الأتراك على حد سواء، لذلك بدأ هؤلاء بالتخطيط للقضاء على النظام في أسرع وقت ممكن. لقد أفلس ميخائيل أوغلي، ما أدى إلى قيامه بغارات على مقدونيا من تلقاء نفسه، وأخذ جميع الغنائم والتيمارات الناتجة من ذلك لنفسه ولأتباعه. وانتقد القادة الروحيون المحافظون صراحةً بدر الدين ونعتوه بالزندقة وطالبوا موسى مرة أخرى بإزاحته. ودخل وزراء عائلة چاندرلي في مفاوضات سرية مع الإمبراطور مانويل ومع محمد چلبي بهدف وضع الأخير على العرش (آذار/ مارس 1412)، واعدين مانويل بأن تعاد الأراضي التي فتحت حديثًا إذا فاز محمد.

بعد الحصول على موافقة مانويل، نزل محمد إلى الروملي بجيشه. لكنه هُزم في مواجهة موسى، ولم يتمكن من الفرار إلا بواسطة السفن التي قدمتها له بيزنطة. عاد محمد إلى الأناضول، لكنه استمر في التآمر على موسى، وتوسيع قاعدة دعمه من طريق وعوده بإرجاع المزيد من الأراضي إلى كل من بلاد الصرب وبيزنطة. هذه المرة كان أكثر نجاحًا، حيث نزل على ساحل البحر

الأسود شمال القسطنطينية وتقدم نحو أدرنة، وحَطّم جيش موسى في فيزه بالقرب من فِلِيبه. ومع فرار معظم مؤيدي موسى في اللحظة الأخيرة بسبب مؤامرات عائلة چاندرلي، لاذ موسى بالهرب. لكن أُلقي القبض عليه، وقُتل في ساماكوف جنوب صوفيا (10 تموز/ يوليو 1413).

هكذا انتهى الانقسام الكبير في بيت آل عثمان. وبدعم من الشخصيات التركية البارزة والعناصر البيزنطية في المجتمع العثماني، فضلًا عن جميع الجيران المباشرين، استطاع محمد توحيد ممتلكات والده كافة. وبذلك فإن من المثير للاهتمام في النهاية أن الدول التي كانت أكثر عرضةً لتهديدات العثمانيين - بعيدًا عن الاستفادة من الانقسام العثماني بعد معركة أنقرة - قد عملت فعليًا على إنهاء فترة خلو العرش من أجل مصلحتها الفورية. وخرجت الدولة العثمانية من ذلك العقد الطويل الذي شهد الأزمة بالسيطرة الكاملة على جميع النقاط الاستراتيجية المهمة في جنوب شرق أوروبا: أدرنة وصوفيا وسكوبي في الغرب، وسليفن وكانوفا وأيتوس في شرق جبال البلقان، مع رجوع نيش فقط إلى بلاد الصرب مقابل مساعدتها لمحمد.

الفصل الثالث

إحياء الدولة العثمانية

(1451-1413)

مع انتصار محمد على إخوته، بدأت مرحلة جديدة من الإمبريالية العثمانية. لقد استُعيدت حدود إمبراطورية بايزيد، بل وجرى توسعتها، وأُعيد تنظيم القواعد الداخلية للدولة لمنع ذلك الضعف الذي جعل هزيمة أنقرة وعقابيلها أمرًا ممكنًا.

أولًا: محمد الأول (1413-1420)

فاز محمد الأول في النهاية لأنه حظي بالدعم ليس من بيزنطة فحسب، بل أيضًا من أكثر قادة الثغور الحائزين لقب غازي أهمية، ومن أعيان التركمان. ومن أجل استرضاء القادة الروحيين الذين مكّنه دعمهم من الانتصار، طُرد الشيخ بدر الدين وأرسل إلى المنفى مع أسرته، بينما عيّن العلماء المحافظون بديلًا له. كما نُفي أنصاره من بين القادة الحائزين لقب غازي، بمن فيهم محمد بك ميخائيل أوغلي، إلى الأناضول، رغم أنهم تبرأوا منه في اللحظة الأخيرة. ووفقًا للاتفاق مع مانويل، أعيدت جميع المناطق البيزنطية حول القسطنطينية وسالونيك التي استعادها موسى، على الرغم من اعتراضات الأعيان التركمان وغيرهم، وأبرمت اتفاقيات سلام مع دول البلقان المسيحية وكذلك مع البندقية وجنوة، لكسب الوقت اللازم لاستعادة القوة العثمانية.

لم يمنع ذلك محمدًا من التخلص من التأثيرات البيزنطية والمسيحية في البلاط العثماني، تلك التي دفعت بايزيد إلى التخلي عن تقاليد الغازي؛ إذ جرى طرد النساء والمستشارين البيزنطيين من القصر، وإحلال التركية والفارسية محل اليونانية لتكونا لغتين للإدارة. وجرى التركيز على ماضي السلالة الحاكمة التركية، ودعم المؤرخين لتأكيد ذلك في عملية كتابة تاريخها. واستُعيدت روابط السلالة الحاكمة مع طوائف الآخية، وجرى قمع القابي قوللري وتجريدهم من التيمارات التي بحوزتهم، وطردهم من مراكزهم. وعلى الرغم من استبعاد القابي قوللري من نهج الفرسان الإقطاعيين، فقد ظلوا الذراع العسكرية للأعيان، واستأنفوا دورهم السابق في قلب الجيش العثماني. ومع القضاء على العناصر المسيحية قضاءً مبرمًا وخفوت الزعماء الملقبين بالغازي، وقع محمد تحت سيطرة الأعيان الأتراك بقيادة عائلة چاندرلي، التي رتّبت لانتصاره على موسى. كانت السياسة الأساسية التي تبنتها هذه العائلة في ذلك الوقت هي التخلي عن طموحات بايزيد الشرقية، واستئناف هجمات الغازي، مع إرسال الآلاف من البدو الرحل، الذين تركوا في الأناضول بعد انهيار إمبراطورية تيمورلنك، إلى الحدود الغربية لتوفير القوة البشرية اللازمة. واستعادة تقاليد الغازي كذلك هي عودة ضمنية إلى سياسة تجنب النزاعات مع إمارات الأناضول، لكن كان من الصعب القيام بذلك بسبب السياسات العدوانية لقرمان وآيدين وجاندار، التي كانت الأقوى من بينهم إلى حد بعيد.

1-الحملات الأولية في الأناضول

كان الحكم العثماني في الأناضول، في ذلك الوقت، مقصورًا على قطاع كبير من الأراضي تمتد من الغرب إلى الشرق، عبر الجزء الشمالي من الهضبة، من بحر إيجة إلى أرزنجان، بما في ذلك بورصة وإزميد وإسكي شهر وأنقرة وسيواس. سيطر بنو جاندار على جزء كبير من الساحل الجنوبي الشرقي للبحر الأسود، بما في ذلك قسطموني وسامسون. وجرى تقسيم ما تبقى من شرق الأناضول بين تركمان الخرفان البيض الذين كان مركزهم في أذربيجان، وتركمان الخرفان السود (الذين وصل حكمهم إلى أقصى الغرب حتى شبين قره حصار وقويول حصار) الذين أحضرهم تيمورلنك، بينما احتفظ بنو دُلغادر بدولتهم المتمركزة في مرعش والبستان، وامتدت أراضيها غربًا لتشمل الأجزاء الجنوبية من قيصرية وسيواس.

وظلت طرابزون تحت السيطرة البيزنطية. وكانت ملاطية تحت حكم المماليك، بينما كانت قبيلتا الخرفان السود والخرفان البيض تتنازعان على الأراضي الواقعة بينها وبين دفريغي وأرزنجان. وقام بنو كل من ساروخان وكرمايان وآيدين ومنتشه بتقسيم الجنوب الغربي؛ وحكم بنو كلٍ من حميد وأشرف وقرمان بقية جنوب وسط الأناضول وشرقه. وواصل بنو قرمان الضغط مطالبين بإرث السلاجقة بأكمله، بما في ذلك مناطق واسعة تقع تحت الحكم العثماني. ثم حاول جُنَيد بك أمير آيدين، الذي كان حليفًا لموسى سابقًا، الاستيلاء على عاصمته القديمة إزمير، إضافة إلى المناطق الساحلية على بحر إيجة.

بدأ محمد سلسلة من الحملات السريعة عبر الأناضول في بداية حكمه لتعزيز مركزه. ففي عام 1414، أجبر منتشه على قبول سلطته، وقام باستعادة إزمير، نوعًا ما بمساعدة أساطيل جنوة المتمركزة في جزر بحر إيجة. وقد أعقب ذلك بحملتين سريعتين ضد قرمان بين عامي 1414 و1415، حيث فتح معظم المناطق التي استولى عليها بايزيد قبل عام 1402 وأعادها تيمورلنك، بما في ذلك مناطق آق شهر وبيشهر وحميد، كل ذلك باسم إنقاذ الدول الإسلامية من الغزو القرماني.

2-حملات في أوروبا

انشغل محمد لمدة من الوقت بالمشكلات في أوروبا. فقد استغل أعيان الألبان فترة خلو العرش لقتل معظم الحاميات العثمانية المتبقية في البلاد. وقد استعاد محمد وضعه هنا من خلال الاستيلاء على كرويا (آقجه حصار) الواقعة في الجبال الوسطى، وفالونا (أفلونيا) على الساحل، فأصبحت هذه مراكز رئيسية لمزيد من التوسع والحُكم في المنطقة. وداهم كذلك المورة واستعاد سلطته على ميرتشا، أمير والاشيا (1386-1418) الذي ساعد موسى؛ ثم قام محمد باحتلال جورجيو (يرغوغو)، وهو حصن رئيسي يقع على نهر الدانوب ويسيطر على الطريق المؤدية إلى السهل الرئيسي في المجر. وقام أيضًا بسلسلة من الغارات على ترانسيلفانيا والمجر، التي قام ملكها سيغيسموند كذلك بتغذية الطموحات في المنطقة، وأتم غزو دبروجه. وأدت الغارات المنتظمة على البوسنة إلى إخضاع العديد من النبلاء الإقطاعيين للنفوذ العثماني، الأمر الذي قاد تفرتكو الثاني (1420-1423) إلى قبول السيادة العثمانية بشكل رسمي. أخيرًا، خاض

العثمانيون حربًا بحرية مع البندقية بسبب غارات القراصنة المتمركزين في جزر بحر إيجة. لكن محمدًا كان للتو قد بدأ ببناء أسطول، وبذلك هُزمت سفنه بالقرب من غاليبولي (29 أيار/ مايو 1416). وفي النهاية تم ترتيب السلام بوساطة من مانويل الثاني، الذي جعل البندقية تكبح جماح قراصنتها مقابل امتيازات تجارية إضافية لدى الدولة العثمانية.

3-العودة إلى الأناضول

اقتصرت أنشطة محمد العسكرية المتبقية على الأناضول، وكانت بمنزلة ردة فعل على التهديدات المستمرة للسيادة العثمانية هناك أكثر من كونها تخطيطًا. استولت سلالة إسفنديار في جاندار على معظم الإمارات المجاورة التي خَلّفَها تيمورلنك، بما في ذلك قسطموني وزعفران بول، ثم تحالفوا مع قرمان في محاولة لإنهاء النفوذ العثماني في الأناضول. وتعرّض حكم محمد في الشرق للخطر كذلك بسبب تقدم تركمان الخرفان السود، الذين استولوا على مناطق أرضروم وأرزنجان ثم شبين قره حصار. ردّ محمد أولًا على هذا التهديد المزدوج بالقضاء على بني جاندار، ووضع أراضيها تحت سيطرته المباشرة. وقد استقر معظم جنودها التركمان في بلغاريا، بالقرب من فِليبه (بلوفديف)، في مكان أصبح يطلق عليه تتار بازاري (سوق التتار) (عام 1418). كان هذا بداية سياسة جديدة لتوطين البدو التركمان على نطاق واسع في البلقان، لإنهاء تهديداتهم في الأناضول، وإبقائهم كحاميات دائمة للحفاظ على الحُكم العثماني في المنطقة.

4-ثورات بدر الدين، ودده سلطان، ومصطفى المُزيَّف

توقف التوسع العثماني في الشرق بسبب سلسلة من الثورات الكبرى الجديدة في الغرب، ما أفضى إلى نهاية مشوشة لعهد محمد. جاء الإيحاء بالانتفاضات من الشيخ بدر الدين، القاضي الرئيس لدى موسى ومستشاره الديني، الذي كان محمد قد نفاه إلى إزنيق. لقد اتبع بدرَ الدين بالفعل عددٌ كبير من المريدين، ثم إن الآثار الاقتصادية لسلسلة طويلة من الأعمال العسكرية قد زادت من شعبيته بين الفقراء. عمل بدر الدين آنذاك على إعادة بناء تنظيمه في جميع أنحاء السلطنة، وأرسل دعاة لنشر رسالته وتنظيم خلايا سرية من المؤيدين. وقد هرب من إزنيق خوفًا من

حمد الأول وذهب إلى سامسون على أمل الحصول على دعم من بني جاندار؛ بير أن الأخير تراجع عن عقائده الراديكالية وأرسله إلى الروملي على أمل أن زعزع الاستقرار العثماني هناك. وسرعان ما وجد راعيًا له في والاشيا، التي كان يحكمها آنذاك ابن ميرتشا، ميخائيل، الذي قَدّم له الدعم المادي اللازم لإثارة تمرد بين الجماهير الساخطة في كامل الجزء الأوروبي من الإمبراطورية. وقد حقق نجاحًا واسعًا، ولا سيما بين التركمان الرحّل الذين استقروا هناك مؤخرًا، إذ كانت معتقداتهم البدعية مماثلة لمعتقداته، ولعل الأهم من ذلك أنهم كانوا غير راضين عن النقص النسبي في الفرص المتاحة للحصول على الغنائم من الغارات على الأراضي المسيحية.

بينما قام بدر الدين بالدعوة في الروملي، أثار أنصاره العديد من الثورات في الأناضول. وكان يبدو من المحتمل جدًا أن تؤدي الاحتجاجات الشعبية إلى دفع العثمانيين من الأناضول تمامًا؛ لكن الحملة العسكرية واسعة النطاق، التي نظّمها وقادها الصدر الأعظم بايزيد باشا ومراد ابن السلطان (ما بعد مراد الثاني)، أسفرت عن قمع الثورات في النهاية. وأُعدم القادة، لكن السخط ظل حاضرًا. في غضون ذلك، جمع بدر الدين الآلاف من أتباعه في دلي أورمان الواقعة بدبروجه، واجتذب كل أولئك الذين فقدوا مناصبهم نتيجة هزيمة موسى، فضلًا عن كثير من الغاضبين من إعادة محمد چلبي الأراضي التي وعد بها إلى بيزنطة، وتمييزه الأتباع المسيحيين الذين ساعدوه في استعادة السلطة. إضافة إلى مشكلاته، ابتُلي محمد كذلك بثورة موازية يقودها رجل يدعى مصطفى چلبي، ادعى أنه ابن بايزيد الأول المفقود منذ مدة طويلة، والذي سجنه تيمورلنك مع والده. ذهب مصطفى إلى تراقيا ثم تِساليا، حيث قام بتنظيم ثورته الخاصة، مستفيدًا من انشغال محمد في الأناضول وأيضًا أمام بدر الدين، فاستولى على أدرنة وأعلن نفسه سلطانًا في عام 1418. وبينما قاد محمد چلبي جيشًا واحدًا لمحاربة "دوزمه مصطفى" [مصطفى المُزَيَّف] هذا، قاد الصدر الأعظم قوة أخرى إلى دلي أورمان لمواجهة بدر الدين (ربيع 1419)؛ حيث تبدد أتباع ذلك الأخير بعد أن علموا بهزيمة أنصارهم في الأناضول، وهكذا جرى أسره وإعدامه بالقليل من الصعوبة؛ ثم تمكّن محمد من توحيد قواته لطرد دوزمه مصطفى، الذي فرّ ولجأ إلى البيزنطيين في أثناء قمع حركته (عام 1420).

5-الفتوحات الأخيرة لمحمد الأول

لم يستطع محمد إنجاز فتوحاته النهائية إلا بعد قمع الثورات. وقد قام بضم آيدين (عام 1415)، ومنتشه (عام 1416)، وبذلك سيطر على غرب الأناضول؛ ثم انتقل إلى الجنوب، فأخذ تِكه وأنطاليا، مخضعًا ساحل الأناضول الغربي بكامله للسيطرة العثمانية. وبما أن كرمايان كانت قد ساعدته خلال فترة خلو العرش، قام بتركها لفترة ولم يأخذ منها سوى مراكز الاتصال الرئيسية، كوتاهية وأفيون قره حصار. لكن حاكمها قام أخيرًا بتسليم الإمارة للعثمانيين، فاكتملت السيطرة العثمانية على جنوب غرب الأناضول (عام 1428). وعندما توفي محمد فجأة في عام 1421، نجح ابنه مراد الثاني في تولي العرش.

ثانيًا: مراد الثاني (1421-1451)

صار مراد الثاني أحد كبار السلاطين العثمانيين، ومؤسسًا للقوة العثمانية في أوروبا وآسيا. وبناءً على أعمال محمد چلبي، طَوّر مراد مؤسسات الدولة والجيش بطريقة جعلت ابنه وخليفته محمد الثاني يتمكن من القيام بفتوحات جديدة وينشئ إمبراطورية أعظم بكثير، في الشرق والغرب على حد سواء.

1-السياسة الداخلية والثورات

قبل أن يبدأ مراد بإعادة بناء الدولة، كان عليه أولًا أن يقضي ثلاث سنوات (1421-1423) في القتال من أجل ضمان حقه في الحُكم. كان عمره 17 عامًا فقط عندما ارتقى العرش، وأدى وجود أربعة من إخوته الأصغر منه سنًّا إلى إتاحة فرصة لأعدائه لإثارة الانقسام داخل البيت العثماني. وكان العثمانيون قد بدأوا بالفعل في سياسة قتل إخوة الحاكم للحد من النزاع على خلافته. لكن يبدو أن محمد چلبي قد اتخذ إجراءات فعالة قبل وفاته لتجنب ذلك، إذ أرسل الأمير مصطفى إلى حميد لحُكم الأناضول، والأميرين الأصغر سنًّا يوسف ومحمود إلى كنف البيزنطيين من أجل ضمان بقائهما في قيد الحياة بعد تولّي شقيقهما السلطة.

كان مراد يأمل في الحفاظ على السلام لكسب الوقت من أجل إعادة بناء الدولة داخليًا، لكن البيزنطيين لم يتمكنوا من مقاومة إغراء استخدام مصطفى

المُزَيَّف، الذي كان لا يزال في أيديهم، لإضعاف السلطنة قدر الإمكان. قام الإمبراطور مانويل بإعادة الأميرين إلى مراد، لكن نجل مانويل الذي نُصِّب إمبراطورًا شريكًا باسم يوحنا الثامن (عام 1421)، أَطلق كذلك سراح مصطفى المزيّف وحليفه جُنيد، وأرسلهما إلى غاليبولي (أيلول/ سبتمبر 1421) مقابل وعود باستعادة السيادة البيزنطية عليها وعلى تِساليا. سقطت غاليبولي أمام مصطفى من دون مقاومة تذكر؛ واستغل بنو قرمان هذه الفرصة لاحتلال أراضي حميد القديمة مرة أخرى، في حين قامت كل من منتشه وآيدين وساروخان بقطع روابط التبعية.

ذهب مراد في البداية إلى بورصة لبناء جيش يستعيد به مركزه في الأناضول. وقام مصطفى المزيف بعد ذلك بالعبور إلى أوروبا وسار نحو أدرنة، فجاء كثيرون لدعمه، أولًا: بكوات الحدود وأتباعهم الذين كانوا يأملون في غزوات جديدة في أوروبا ويخشون أن يواصل مراد سياسة سلفه في التركيز على الفتوحات الأناضولية، وثانيًا: الجماهير الساخطة ذاتها التي اجتذبها بدر الدين. وعندما حاول الصدر الأعظم بايزيد باشا حشد قوات مراد الإقطاعية بالقرب من أدرنة، انضم العديد منهم كذلك إلى المتمردين، بسبب بغضهم للصدر الأعظم الذي كان من القابي قوللري. ومع وجود مراد في الأناضول ومصطفى في أوروبا، كان يبدو أن انقسام الإمبراطورية الذي طرأ خلال الفترة الانتقالية، ربما صار دائمًا. مع ذلك، لم يكن الانقسام الأساسي في هذه المرحلة بين مؤيدي تقليد الغازي ومعارضيه؛ إذ إن هذا التقليد كان مقبولًا به من جميع العناصر في أثناء الصراع على السلطة؛ وإنما بات الصراع بين أعيان الأتراك الذين يدعمون السلطان، والذين أرادوا إقامة حُكم مركزي في جميع أنحاء السلطنة، وبين قادة الحدود الملقبين بالغازي وقادة الروملي العسكريين، المدعومين من الأتباع التركمان في الأناضول، الذين أرادوا أن يكونوا مستقلين قدر الإمكان وقاموا بتأييد مصطفى لهذا السبب. بالطبع كان مصطفى أيضًا يحظى بدعم البيزنطيين والأتباع المسيحيين بسبب وعوده بالاستقلال وخفض مدفوعات الجزية، وقد شعروا أيضًا بأنهم سيستفيدون إلى أبعد حد من النهج اللامركزي الذي انتهجه في الإدارة، وليس من الدولة المركزية القوية التي تبناها مراد ووزراء عائلة چاندرلي والأعيان الأتراك.

ارتكب مصطفى الخطأ المميت نفسه، الذي كَلّف بايزيد الأول عرشه، عندما قرر الدخول إلى الأناضول لتوحيد السلطنة تحت حكمه. كان ذلك، على ما يبدو، بناءً على تحريض من البيزنطيين، الذين كان يبهجهم أن يجدوه بعيدًا أكبر قدر ممكن، هو وحليفه جُنَيد بك، الذي أراد المساعدة لاستعادة أراضي أسرته القديمة حول إزمير. ومن ناحية أخرى، مَكّنت نجاحات مصطفى في أوروبا مرادًا من الحصول على بعض المساعدة من بلاد الصرب وأمراء البلقان الآخرين الذين كانوا يخشون إعادة تأسيس السلطة العثمانية تحت زعامة مصطفى. سار مصطفى نحو بورصة، حيث كان مراد يُجَهّز جيشه. لكن القادة من ذوي لقب الغازي وغيرهم ممن ساندوا مصطفى بسبب وعوده باستئناف الحملات في أوروبا، انقلبوا عليه إثر مغامرته في الأناضول وتوجهوا إلى مراد. وعندما التقى الجيشان في أولوباد، فاز مراد بسهولة، وفرّ مصطفى إلى أوروبا، حيث تعقّبه مراد، بعد أن حصل من الجنويين في فوچه على القوارب اللازمة لنقل رجاله. أما مصطفى فقام بأخذ خزنته وحريمه من أدرنة وهرب باتجاه والاشيا. لكنه أُسر وقتل على الطريق، وبذلك انتهى تمرّده على نحو مفاجئ.

ضرب مراد الحصار العثماني السادس على القسطنطينية، لمعاقبة الإمبراطور على دعمه للمتمردين (حزيران/ يونيو 1422). لكن البيزنطيين قاوموا مقاومة شديدة، ثم شَجّعوا قرمان وكرمايان على التقدم من جديد في الأناضول، فضلًا عن شقيق مراد، الأمير مصطفى، الذي لا يزال حاكمًا لحميد. شكّل هؤلاء الأطراف الثلاثة جيشًا متحالفًا استولى على نيقية ووضع بورصة تحت الحصار (آب/ أغسطس 1422)، مهددًا إمبراطورية مراد مرة أخرى؛ لذلك تخلى الأخير عن حصار القسطنطينية وعاد إلى الشرق. انضم إلى مصطفى عدد كبير من أعيان التركمان، الذين حبّذوا سياساته اللامركزية. لكن جماعات الآخية، التي كانت شبكتها الأناضولية عاملًا رئيسًا في نجاحات العثمانيين الأولى، استمرت في دعم مراد، ما ساعد قواته في بورصة على الصمود حتى وصل السلطان من اسطنبول، وأعدم شقيقه، وأخضع أتباعه للطاعة (شباط/ فبراير 1423). وأدى موت الحاكم المحمد القرماني بك، خلال حصار أنطاليا، إلى إنهاء التهديد الآخر.

استخدم مراد المنافسات داخل الأسرة الحاكمة في قرمان لوضع من اختاره على العرش، وهو محمد بك (1423-1426). وعاد بنو حميد مرة أخرى إلى العثمانيين، وقبل بنو قرمان بسيادة السلطان مع المصاهرات التي جرى ترتيبها لتعزيز العلاقات بين البيتين الحاكمين. بعد ذلك اختتم مراد رحلته الأناضولية بضم الإمارات التركمانية الغربية، آيدين ومنتشه وتِكه. وبقيت قرمان وجاندار على حالهما في الشرق، لأن أي محاولة لضمهما كان يمكن أن تتسبب في غزو جديد من جانب خليفة تيمورلنك في المشرق، شاه رخ، الذي ادعى السيادة على جميع الأراضي التي كان يحكمها السلاجقة والإيلخانيون من قبل.

2- السلطة السياسية في الدولة العثمانية

بعد أن حُلَّت مشاكله في الأناضول، تفرّغ مراد لتوطيد سلطته وسلالته الحاكمة في أدرنة، وصياغة خطط جديدة للغزو. كان عليه أولًا أن يعزز سلطته ويقضي على من يحكم بالتبعية لصالحه، ويحقق السيطرة المركزية على السلطنة. لقد أعطى المزيد من المال والتيمارات لوزراء عائلة چاندرلي الذين أيّدوا هذه السياسة، وكَسَرَ سلطة القادة ذوي لقب الغازي على الحدود، وأعاد عَبِيد القابي قوللري للحصول على بعض الاستقلال من القوات الإقطاعية في الروملي، الذين أثبت دعمهم له أنهم غير جديرين بالثقة في الآونة الأخيرة. ولبناء قوة السلطنة وجَعْلها أكثر استقلالية عن عائلة چاندرلي وعن الأعيان الأتراك كذلك، بدأ أيضًا في ترقية عبيده ليصيروا طبقة رئيسية في الدولة العثمانية، لكن تحت سيطرته، ليستخدمهم باعتبارهم صنيعته أمام من يمكن أن ينازعه السلطة. واستخدم البنچك للحصول على الشباب الأقوياء من بين أولئك الذين أُسروا في الحرب ضد الكفار. واشترى مراد أيضًا عبيدًا من القوقاز وأماكن أخرى، واستأنف العمل بنظام الدفشرمة الذي أنشأه بايزيد الأول، مستعيدًا نظامه في التدريب لتحويل عَبِيده إلى الإسلام وجعلهم عثمانيين حتى يتمكنوا من المشاركة على قدم المساواة مع النبلاء الأتراك في النظام العثماني. ومتى تمكّن، بنى قوتهم المالية والسياسية من طريق منحهم أراضي البلقان التي جرى فتحها حديثًا بوصفها إقطاعيات، وتعيينهم في مناصب عسكرية مهمة، على الرغم من أن عائلة چاندرلي كانت من قبل قادرة على

إبعادهم عن الإدارة المركزية. وهكذا أصبح الفتح وسيلة لبناء أسرة العبيد الذين يمتلكهم مراد مقابل الأعيان الأتراك، الذين تحولوا أخيرًا نحو سياسة السلام، داعين إلى إنهاء الفتوحات الأوروبية التي كانت تقوي منافسيهم، بينما أصبح العبيد ذوو النفوذ المتزايد هم فصيل الحرب. وبعد أن أصبح الفريقان متماثلَين إلى حد بعيد في القوة، تمكّن مراد من تحقيق التوازن بينهما، مُلبّيًا مطالب أحد الفريقين ثم مطالب الآخر، مبقيًا إياهما يتنافسان لصالحه، وبذلك استطاع السيطرة عليهما معًا في نظام بات تقليديًا في السياسة العثمانية خلال القرون الثلاثة التالية.

وضع مراد عوامل الانتقال التي كانت في محصلتها ضمانًا لغلبة العبيد بعد مرور قرن من الزمان. لقد أصبح رجال القابي قوللري آنذاك أساس الجيش العثماني، وجرى تقسيمهم إلى قسمين، أولًا: الفرسان السباهية، المعتمدين بشكل رئيسي على التيمارات الإقطاعية، والذين يخضعون لسيطرة طبقة أعيان الأتراك القديمة؛ ثانيًا: المشاة الإنكشارية، المعتمدين على رواتب الخزينة، والذين يخضعون مباشرة بشكل أكبر لسيطرة الحكومة المركزية. إضافة إلى ذلك، جرى تطوير قوة القابي قولو الجديدة - فيلق المدفعية (Topçu Ocağı) - عن سلاح مشاة اليايا القديم، من أجل استخدام ذلك السلاح الجديد الفائق الأهمية في الحرب. وكان قرار مراد كذلك باستخدام البنادق النارية ثم إيجاد مكان له في صناعة السلاح العالمية، قد أثبت تفوّق الجيش العثماني في أوروبا وآسيا في القرن التالي. كان الانتصار النهائي لفيلق الإنكشارية في نزاعات السياسة العثمانية مضمونًا بسبب تسليحه بأحدث الأسلحة في ذلك الوقت، بينما تُرك فرسان الأعداء بالقوس والسهم والرمح، وهو سرعان ما جعلها بائدة عسكريًا، رغم أنها ظلت مهمة سياسيًا وإداريًا لبعض الوقت لسيطرتها على نظام التيمار.

3-التوسع والاستيطان في أوروبا

حصر مراد أنشطته الأوروبية على وجه العموم في اتخاذ تدابير دفاعية إلى أن صار في مركز يستطيع فيه جيشه من العبيد أن يشارك في الفتوحات الأوروبية، وبذلك يشارك في الغنائم. وردًّا على غارات الوالاشيين عبر نهر الدانوب - بتشجيع على ما يبدو من سيغيسموند ملك المجر - أرسل مراد غزاته إلى

والاشيا (1422-1423) مع استمراره في حصار القسطنطينية. وبعد أن حازت البندقية سالونيك من بيزنطة في عام 1423، حاصرها مراد حتى وافق مدافعوها الجدد على دفع جزية كبيرة (عام 1424)، بينما أعاد البيزنطيون كلًّا من تِساليا ومقدونيا؛ ثم استقرت علاقات مراد الأوروبية في إطار سلسلة من معاهدات السلام التي قَبِلَت من خلالها كلٌّ من بيزنطة وبلاد الصرب ووالاشيا والمجر بالسيادة العثمانية، ووافقت جميعها على دفع الجزية مقابل تجنّب الهجمات العثمانية (عام 1424).

4-حملات جديدة في الأناضول

قدمت الأناضول آنذاك المرحلة الأولية لطموحات مراد العسكرية. في البداية تغلّب على جُنَيد بك، الذي قام في مقابل خذلانه من دوزمه مصطفى [مصطفى المزيَّف] بتوسيع المنطقة الممنوحة له حول إزمير لتشمل أراضي واسعة من آيدين. حصل مراد على أساطيل جنوة من جزيرتي مِدللي (متليني) وصاقز (خيوس) لقطع الاتصالات البحرية عن جُنَيد، وحرمانه بذلك من الإمدادات التي أرسلتها منتشه وقرمان، في مقابل إعادة المستعمرات الجنوية على طول ساحل البحر الأسود حول سامسون. وما إن ألقيَ القبض على جُنَيد وعائلته وأعدموا في عام 1426، حتى تمكّن العثمانيون من احتلال منتشه وتِكه، وبذلك ضمنوا السيطرة على الشواطئ الأناضولية على بحر إيجة، وتوفير قاعدة راسخة لتطوير مؤسسة بحرية حقيقية.

في هذه الأثناء، امتد نفوذ المماليك في مصر والشام إلى أقصى الحدود في قيليقية، إذ أجبروا محمدًا الثاني القرماني على دفع الجزية واستخدموه لتقويض النفوذ العثماني في الشمال والغرب، من طريق دعم حركات استقلال الزعماء التركمان من أمثال جُنَيد. لكن بمجرد إبعاد ذلك الأخير، شجع مراد الخلاف بين أمراء قرمان، وأخيرًا وضع الابن الأكبر إبراهيم بك على العرش (عام 1426)، في مقابل موافقته على نقل ولائه من المماليك إلى العثمانيين. وجرى اتباع السياسة نفسها لتمكين مراد من ضم أراضي كرمايان بعد وفاة حاكمها المُسِنّ يعقوب الثاني (عام 1429)، ما أدى إلى توحيد الأناضول بكاملها مرة أخرى تحت السيطرة

العثمانية؛ وبذلك تمكّن مراد في النهاية من العودة إلى أوروبا لمواجهة خصمَين من خصومه الرئيسيين، هما البندقية والمجر.

5-الحرب الأولى بين الدولة العثمانية والبندقية: مشاركة بلاد الصرب وولاشيا والمجر

ظل العثمانيون والبنادقة حتى ذلك الوقت على وفاق غالبًا، إذ كانت البندقية ترغب في حماية مصالحها التجارية في الممتلكات العثمانية ومنطقة البحر الأسود، وذلك بالحفاظ على علاقات جيدة مع السلطان، خصوصًا وأن منافسيها الجنويين كانوا يسعون لاستخدام صداقتهم مع مراد للضغط عليها. وَقّعَت البندقية اتفاقية تجارية مع بايزيد في عام 1388، وبقيت خارج إطار حملة قوصوَة الصليبية. لكن التوسع العثماني عبر مقدونيا نحو البحر الأدرياتيكي وداخل اليونان نحو بحر إيجة، جعلها متوترة وخائفة من المنافسة في منطقة كانت تحت نفوذها لمدة من الزمن. وكان الأمر بالنسبة إلى العثمانيين أنه ما دامت البندقية تهيمن على الممرات في بحر إيجة، فإنها تهدد الاتصال بين الأناضول والروملي بشكل دائم، وتمنع الوحدة الكاملة لجناحي السلطنة الرئيسيين.

سعت البندقية إلى تقويض السلطة العثمانية في مقدونيا من طريق الاعتراف بأمير عثماني آخر يَدّعي أنه مصطفى، وإرسال سفن لمساعدته في الاستيلاء على كاساندرا وكافالا، وكسب تأييد كبير له بين التركمان في المنطقة (عام 1425). أراد مراد أن يفتح الأجزاء المتبقية من مقدونيا بما في ذلك سالونيك، وجاء احتلال البندقية للمدينة ودعمها مصطفى، فقط لتعميق قناعته بوجوب عدم التساهل إزاء السيطرة عليها مِن طرف دولة أقوى من بيزنطة. وكان توغّل مراد في داخل ألبانيا ناحية الشمال قد زاد من التوتر كذلك، وكانت النتيجة هي أول حرب بين العثمانيين والبندقية، استمرت على فترات حتى عام 1430. كان السببُ الرئيسي في طولها المواقفَ الاستراتيجية المتباينة جذريًا للخصمين. لقد حافظت البندقية، التي كان ثقل قوتها في البحر، على قواعدها الساحلية بقوات برية صغيرة نسبيًا. وبدأ العثمانيون الذين كانت قوتهم الرئيسية في البر، بإنشاء أسطولهم الخاص فقط بعد التطورات الأخيرة غرب الأناضول؛ وبذلك لم يكن لديهم أي وسيلة لمنافسة قوة البندقية وقدرتها تبعًا لذلك على تزويد قواعدها. زيادة عن ذلك، كانت البندقية

مشغولة بالحرب ضد خصومها في إيطاليا، بقيادة ميلانو، بحيث لم يكن في إمكانها سوى استخدام جزء صغير من أسطولها أمام الأتراك. وعلى البر، حصلت البندقية على دعم المجر، حيث صارت بلاد الصرب ووالاشيا المسرح الرئيسي لنزاعها مع جيوش السلطان.

أدى غزو العثمانيين لبلاد الصرب صعودًا حتى نهر الدانوب وبلغاريا جنوب جبال البلقان، إلى وضعهم فعليًا في صراع مباشر مع المجر. وكان الصدام مع والاشيا نابعًا من مواطن ضعفها الداخلي. فقد بُنيت ضمن إمارة قوية وموحدة في عهد ميرتشا الكبير (1386-1418)، لكن النزاع على وراثة العرش بعد وفاته أضعف بشدة قدرة الوالاشيين على المقاومة، مع محاولة كل من المجريين والعثمانيين استغلال الوضع لمصلحتهم. وفي مقابل المساعدة العثمانية، وكذلك ردًّا على الغارات العثمانية، سمح ستيفان نجل لازار الملك الصربي، للجنود والغزاة العثمانيين بعبور الأراضي الصربية في طريقهم إلى حملة مداهمة في البوسنة (عام 1426)، مسهّلًا بذلك الفتوحات العثمانية في ذلك الاتجاه كذلك. وبوفاة ستيفان (19 تموز/ يوليو 1427)، غرقت بلاد الصرب طوال نصف قرن في نزاعات أسرتها الحاكمة، بشكل يشبه إلى حد بعيد الوضع في والاشيا. ونظرًا إلى أن ستيفان كان بلا ذرية، فقد رتّب لتَرك العرش لابن أخيه جورج برانكوفيتش، معترفًا بسلطة سيغيسموند مقابل الدعم المجري. وكان رد مراد عليه بالادعاء بأن بلاد الصرب له على أساس زواج بايزيد الأول من شقيقة ستيفان، أوليفيرا. قام برانكوفيتش بتسليم قلعة بلغراد العظيمة على الدانوب إلى المجر مقابل مساعدتها، ما جعلها الركيزة الأساسية لمقاومة العثمانيين. وقد غزا مراد بلاد الصرب مرة أخرى (عام 1428) لفرض مزاعمه بالقوة، واستولى على العاصمة الصربية كروسيفاتش (ألاجه حصار)، وأجبر برانكوفيتش على إعادة روابط التبعية القديمة، وتزوج من أميرة صربية أخرى لتعزيز المركز العثماني في البلاد.

مع ذلك، واصل المجريون المقاومة في الشمال وكذلك في والاشيا. فقد نظّم سيغيسموند هجومًا مشتركًا للمجر ووالاشيا وقرمان على العثمانيين في الأناضول وأوروبا في الوقت نفسه. ونَسّقت البندقية مع اللاتين في قبرص لمساعدة قرمان، وقام أيضًا الأمراء التركمان الباقون في الأناضول وكذلك حاكم إيران التيموري شاه رخ، الذي كان لا يزال اسميًا السيد الأعلى على العثمانيين، بالحضّ على

الانضمام إلى هذا المسعى. تمكّن مراد بامتناعه عن ممارسة ضغط كبير على قرمان، من إقناع شاه رخ بولائه المستمر له. وساعدت عودة شاه رخ إلى أفغانستان في إطلاق سراح مراد للرجوع إلى أوروبا، حيث بنى أسطولًا جديدًا واستولى أخيرًا على سالونيك من البنادقة (1 آذار/ مارس 1430)، وبذلك أكمل سيطرته على موانئ بحر إيجة الرئيسية. أُجبرت البندقية على قبول سلام لابسكي (تموز/ يوليو 1430)، والاعتراف بالسيطرة العثمانية على مقدونيا، ودفع الجزية لمراد، في مقابل قبوله باستمرار احتلال البندقية لليبانتو وقواعدها الأدرياتيكية الأخرى، واستعادة حقوق البندقية في الإبحار عبر المضائق إلى البحر الأسود. تمكّن مراد إذاك أيضًا من إقامة علاقة إخضاع مماثلة مع جمهورية راغوصة (دوبروفنيك) التجارية، التي أفلتت من سيطرة البندقية في عام 1358.

وبعد أن أصبحت البندقية محايدة في ألبانيا، وانشغلت في الواقع بحرب جديدة مع جنوة، تمكّن مراد من التقدم هناك بحرية، حيث أخذ يانينه (عام 1431) وسيريز (عام 1433)، وأقام الحكم العثماني المباشر في وسط ألبانيا وجنوبها. لكن ابتداءً من عام 1443، بدأ الأمراء الألبان المحليون في المناطق الجبلية مقاومة موحدة حقيقية، بمساعدة سرية من البندقية، وبقيادة جرجي كاستريوتي (إسكندر بك) الذي كان قادرًا على مواصلة المقاومة نصفَ قرن آخر. مع ذلك، كان العثمانيون لا يزالون هم المتفوقين في البلقان، حيث كانوا يحكمون بشكل مباشر في أجزاء من ألبانيا وإبيروس، ويتلقون الجزية والمساعدة العسكرية من حكام بلاد الصرب والبوسنة ووالاشيا وراغوصة والبندقية وبلغاريا، وكذلك من المورة وآرتا.

في ظل التحفيز المجري، استعاد جورج برانكوفيتش استقلال الصرب، حيث بنى حصنًا جديدًا في سمندريا ليحل محل حصن بلغراد. وعندما واصل أمير والاشيا قبول التبعية للعثمانيين، رتّب سيغيسموند إحلال فلاد الأول دراكولا محله (1432-1446)، وكان قد انفصل عن سلطة مراد وانضم إلى التحالف المناهض للعثمانيين (عام 1434) مع برانكوفيتش والملك البوسني تفرتكو. لم يكن مراد قادرًا على الرد لأن شاه رخ قام، في عام 1435، بغزو الأناضول، وتحرك بشدة ضد مواقع المماليك والقرمانيين في قيليقية. لم يفعل مراد شيئًا في بادئ الأمر، لأنه كان يقبل اسميًا بسيادة تيمور. لكنه انتقل في الواقع للاستفادة من

التهديد بالتحالف مع تركمان إمارة دُلغادر ومهاجمة قرمان من الشمال والغرب (1435-1437)، واحتلال مقاطعة بني حميد وإزاحة الحاكم القرماني إبراهيم، الذي كان يتعاون مع المماليك. وتجنبًا لاستفزاز التيموريين، أعاد مراد إمارة قرمان ولم يحتفظ للسلطنة العثمانية إلا بالجزء الغربي من إمارة حميد. لم تُرضِ هذه التسوية التيموريين وحسب، بل والمماليك أيضًا، الذين كانوا يخشون من أن الفتح العثماني الكامل لقرمان سيهدد مصالحهم الخاصة في سوريا.

6-التطورات السياسية الداخلية

شكّل استمرار هيمنة الأعيان الأتراك في قصر مراد السبب الرئيسي لهذه السياسة السلبية نسبيًا، التي جرى اتباعها في أوروبا والأناضول. وقد شدّدت عائلة چاندرلي على سياسة السلام والإدماج خوفًا من أن الفتوحات الواسعة النطاق سواء في الشرق أو في الغرب من شأنها أن تزيد من قوة الدڤشرمة. وفي الواقع أن الثقل الحقيقي الوحيد، الذي صنع توازنًا مع سلطة الأعيان الأتراك في هذا الوقت، لم يأت من القابي قوللري، بل من قادة الحدود. وكما في زمن عثمان، شغل بكوات الحدود آنذاك مراكزهم بالوراثة، ولم يقودوا الآقنجي والقادة ذوي لقب الغازي وحسب، بل وفرسان التيمار النظاميين أيضًا. وإضافة إلى قيامهم بالغارات وإرباك دفاعات العدو، كانوا يستكشفون أراضي العدو لتوفير المعلومات اللازمة للحملات العثمانية المستقبلية، وفي أثناء الحملات كانوا يتقدمون الجيش النظامي لتأمين ممرات استراتيجية، ويداهمون أراضي الكفار بشكل مستمر تقريبًا، حتى أثناء سريان اتفاقيات السلام الرسمية. كان أفراد قوات الآقنجي يتقاضون رواتبهم في بعض الأحيان من بكواتهم، وأحيانًا تُخصَّص لهم تيمارات ضمن سناجق هؤلاء البكوات. لكن امتيازهم الرئيسي كان إعفاءهم من جميع الضرائب المحلية، ومنحهم الحق في الاحتفاظ بالغنائم التي يغنمونها أثناء الغارات. وقد أقرّوا بالقيادة العامة لبكلربك الروملي، الذي كان في العادة عضوًا في القابي قولو وتحت إمرة السلطان مباشرة؛ لذلك تعاونت قوات الآقنجي والقابي قولو في الدعوة إلى سياسة الفتوحات النشطة في أوروبا. ومع الثروة التي حصلوا عليها بذلك، شكّلوا المعارضة الرئيسية للأعيان الأتراك في البلاط. وفي بعض الأحيان كانوا يشجعون معارضة المنشقين للسلطان ويدعمونها من أجل أن يضمنوا حاكمًا يُطلِق أيديهم للقيام بالفتوحات التي يرغبون

فيها. ولذلك، عندما شارف عهد مراد على الانتهاء، انضم بكوات الحدود إلى العديد من أعضاء القابي قولو في الدعوة إلى خلافة ابنه الصغير محمد (لاحقًا محمد الثاني)، الذي عكست روحه القتالية رغباتهم ومصالحهم.

ركّزت عائلة چاندرلي على تطوير مؤسسات الحُكم التي شعرت أنها ضرورية لدمج الفتوحات السابقة. وقد أقامت نظامًا دائمًا لتدريب جميع أبناء السلطان الحاكم، بحيث يتمكن أي واحد منهم حصل على السلطة من الاستمرار في عمل والده، سواء في الشؤون الحُكومية أو العسكرية. وجرى إحضار علماء الإسلام إلى البلاط لتفقيه الأمراء في أمور الدين وتقاليد الإسلام. وكان كل أمير - وقد مُنح مذّاك رسميًا لقب چلبي (Çelebi) - يُعيَّن منذ سن مبكرة ليكون حاكمًا أو سنجق بكي في إقليم كبير أو ولاية. وكان إعداده للمنصب يجري على يد وزير متمرس عُيّن بصفة معلم له، وقد أطلق عليه السلاجقة لقب أتابك والعثمانيون لقب لاله (lala). وكان يقيم بلاطه الإقليمي، محاكيًا اسطنبول مصغَّرة، وأحيانًا كان يقوم بسكّ النقود باسمه، وعادة ما كان يُرسل ابنًا واحدًا على الأقل ليعيش مع السلطان كرهينة لضمان سلوكه الجيد. وفي الحملات، كان الأمراء ينضمّون إلى والدهم ليصبحوا قادة الأجنحة الرئيسية في الجيش، ويكتسبوا المعرفة والخبرة العسكرية والإدارية.

7-صراعات جديدة مع أوروبا

كان قلق مراد الرئيسي في ذلك الوقت متعلقًا بإمكانية قيام جهد أوروبي صليبي جديد. فقد حاول يوحنا الثامن باليولوغوس لمدة طويلة التفاوض حول اتحاد كنيستي القسطنطينية وروما، للحصول على المساعدة الغربية ضد الكافر، على الرغم من أن شعبه وقادته الدينيين قابلوا هذا بشعور مناهض للرومان بحدة. وقد غادر القسطنطينية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1437، متوجهًا إلى روما ليحضر في الكنيسة الرومانية المقدسة، على أمل أن يجلب ذلك مساعدة أوروبية شاملة. في الواقع، عُقد مجمع كنسي في فلورنسا أعلن اتحاد الكنيستين (6 تموز/ يوليو 1439)، لكن المعارضة المستمرة في القسطنطينية جعلت هذا الاتحاد غير فعال، بل إن كثيرين فضلوا السيطرة الإسلامية والتسامح على التعصب الذي بدا أن روما تمثله.

في بعض الأحيان، أمر مراد بشن هجمات جديدة على أوروبا لإرضاء البكوات وأتباعه بغنائم جديدة، وليستخدمهم بذلك لتحقيق توازن قوي أمام عائلة چاندرلي، وأيضًا للاستفادة من أي ضعف داخل دول أعدائه في حال ظهوره. أدّت وفاة سيغيسموند (9 كانون الأول/ ديسمبر 1437) إلى نزاع داخلي كبير في المجر، وهو ما استخدمه مراد لشن حملة كبيرة دمرت الحصن الدانوبي في سيفيرين، ووضعت سيبيو تحت الحصار (عام 1438). ثم قام بغزو بلاد الصرب والاستيلاء على قلعة برانكوفيتش في سمندريا (عام 1439)، من أجل إضعاف الروابط المجرية-الصربية. وبالطريقة نفسها استخدم الفوضى الداخلية التي حدثت في البوسنة عقب وفاة تفرتكو الثاني (عام 1423)، لإخضاع كل من ورثة العرش البوسنيين وكذلك حكام الجزء الجنوبي المستقل من البلاد آنذاك (الذي صار يُطلق عليه الآن اسم الهرسك). مع ذلك، قام الملك المجري الجديد لاديسلاس [لاديسلاوس] بتعيين حاكم لترانسيلفانيا، هو يوحنا هونياد، الذي طرد العثمانيين من سمندريا (عام 1441)، ثم هزمهم مرات عدة في ترانسيلفانيا، وهو ما منح أوروبا تشجيعًا جديدًا على المقاومة. ليس ذلك فحسب، بل أضفى على [يوحنا] كذلك سمعة من شأنها أن تُمكّنه قريبًا من إثبات مهاراته العسكرية الكبيرة على رأس حركة صليبية جديدة.

في إطار كل هذه التطورات داخل أوروبا، استفاد مراد من الضغوط الاجتماعية والدينية والاقتصادية التي مزّقت المجتمعات في أراضي أعدائه؛ فقد كان قادرًا على أن يقدم لفلاحي البلقان المسحوقين ما يرقى إلى مرتبة ثورة اجتماعية، وهو تحررهم من طغيان أسيادهم الإقطاعيين. لقد أدّت صراعات دول البلقان على السلطة المركزية إلى القضاء على أي حُكم مركزي حقيقي، ما سمح لزعماء الإقطاع بزيادة قوتهم وإخضاع المزارعين لأوضاع استبدادية متزايدة من دفع الضرائب والعمل القسري. في المقابل، كان العثمانيون كلما أسسوا إدارة مباشرة وصارت الأراضي بأكملها ملكًا للسلطان، قامت الدولة بالسيطرة والإشراف الدقيق على أصحاب الإقطاع، وبإلغاء الرسوم الإلزامية والعمل القسري، والاستعاضة عنها بضريبة سهلة الدفع تُعرف بضريبة الحرث (Çift resmi). لذلك كانت لدى جماهير البلقان، في أحسن الأحوال، فتورٌ تجاه دعم جيوش حكامها، وكذلك جيوش الصليبيين ضد المسلمين.

8-الحملة الصليبية على فارنا وآثارها (1444)

تزعّم التحريض على حملة صليبية جديدة ضد العثمانيين في مجلس فلورنسا وبعده ياناكي تورزيلو، الذي سافر عبر أوروبا برسالة مفادها أنه لو تمكّن أسطول مسيحي من سد المضائق، فلن يكون العثمانيون قادرين على إرسال تعزيزات من الأناضول، ولن تكون هناك حاجة إلى أكثر من 80 ألف رجل لطرد الأتراك من أوروبا واستعادة الأراضي المقدسة. بعد المجلس طلب مراد من الإمبراطور، وتلقى منه تأكيدات (عام 1442) بأن لا تنضم بيزنطة إلى أي مسعى كهذا. لكن الإمبراطور، في الوقت نفسه، شجّع هجومًا جديدًا قام به إبراهيم والي قرمان، مرغمًا مرادًا على مغادرة الروملي عندما احتيجَ إليه لمواجهة آثار انتصارات هونياد. وقد قام مراد بدحر إبراهيم إلى الخلف، لكن خبر مساعي هونياد اللاحقة أجبره مرة أخرى على إعادة قرمان وتركها في سلام رغم تيقّنه من الخيانة.

بزغ نجم هونياد فجأة كبطل وطني مجري كبير نتيجة انتصاراته على الأتراك في عام 1442. وانتشرت شهرته في جميع أنحاء أوروبا، واعتقد الناس أنهم وجدوا أخيرًا القائد الذي يمكنه قيادة حملة صليبية ناجحة. وبتحفيز من البابا جرى تنظيم مجموعات من الصليبيين في جميع الدول الأوروبية الكبرى؛ وبانضمام قوة صربية إليه بقيادة جورج برانكوفيتش وجيش مجري بقيادة الملك لاديسلاس، نظم هونياد الحملة الصليبية في بودا ثم انحدر إلى مورافا، واثقًا من أن العثمانيين، بغياب السلطان في الأناضول، سيُبدون مقاومة أقل (عام 1443). استولى هونياد على نيش ومعظم جنوب بلاد الصرب، ما حفز إسكندر بك والألبان على توسيع مقاومتهم. بعد ذلك اجتاز الصليبيون جبال البلقان إلى بلغاريا، وأخذوا صوفيا على أمل عبور الجبال والوصول إلى الأراضي المنبسطة على طول نهر ماريتسا قبل حلول فصل الشتاء.

عاد مراد بسرعة من الأناضول على وقع خبر التقدم الصليبي. وكان جيشه في الروملي مشتتًا بالفعل. وكان بكوات الحدود والعديد من القادة الإقطاعيين يستغلون الهزائم للدعوة إلى ارتقاء ابنه الصغير محمد العرش بشكل فوري. وكل ما كان مع مراد هو قوة من مشاة القابي قولو الجديدة وفيلق الإنكشارية الذي عاد معه من قرمان. ولعدم قدرته على مجاراة الصليبيين في الأعداد، قرر محاولة وقفهم من خلال التمسك بأحد ممرات البلقان الرئيسية، وهو كابولو دربندي (أو

بوابة ترايان)، الذي يتعيّن على العدو المرور عبره للوصول إلى الأرض المنبسطة. انتصر الصليبيون في بداية هجومهم (24 كانون الأول/ ديسمبر 1443)، لكن اقتراب فصل الشتاء أفضى في نهاية المطاف إلى تخلي هونياد عن الحملة بعد ذبح الآلاف من الأسرى المسلمين والعودة إلى المجر مع حلول الشتاء.

كان العثمانيون في وضع حرج. وبعد أن تنسّم الصليبيون إذّاك إمكان النصر، تدفق الآلاف منهم على المجر وجرى إعداد حملة جديدة. وفي الأناضول استجابت قرمان للأخبار بالمهاجمة مرة أخرى. وبينما انتشر التمرد الألباني، عاد حاكم المورة البيزنطي قسطنطين إلى وسط اليونان واحتل أثينا وطيبة. وفي أدرنة، أدى استمرار الحرب طوال عامين من دون وصول غنيمة جديدة إلى استنزاف الخزينة إلى حدٍّ تعذر معه دفع الرواتب، ما خلق استياءً كبيرًا من جانب الجنود ورجال الإدارة على حد سواء. وأخيرًا، أدت وفاة ابن مراد المفضل، علاء الدين بك، إلى إحباط السلطان وجعله غير قادر على التصرف بحزم لمواجهة الأزمة، فقام الصدر الأعظم وزوجة مراد الصربية، مارا، بإقناعه بأن السلام ضروري. ومن خلال وساطة برانكوفيتش جرى التوصل إلى اتفاق في أدرنة (12 حزيران/ يونيو 1444). وقد اشترط هونياد الممانع وأنصاره عودة مراد ومعظم جيشه إلى الأناضول، ذلك الشرط الذي كان من شأنه أن يجعل انتهاك الاتفاقية لاحقًا وتجديد الحملة الصليبية أسهل بكثير. وقد حقق برانكوفيتش أكبر المكاسب؛ إذ استعاد جميع الأراضي الصربية في المقابل، وبذلك استعاد المملكة بشكل أساسي كما كانت في عام 1427 عند وفاة ستيفان دوشان. اعترف مراد كذلك بالحكم الذاتي لبلاد الصرب ووالاشيا، وإن كان ذلك تحت سيادته، في المقابل جرى قبول الحكم العثماني في بلغاريا وإقرار هدنة لمدة 10 سنوات. وبعد مدة وجيزة جرى التوصل إلى سلام مماثل مع قرمان. وبعد أن حقق الأمن لدولته في الشرق والغرب على السواء، تخلى مراد عن عرشه لمصلحة الأمير محمد (آب/ أغسطس 1444)، واعتزل في بورصة، حيث كان يعتزم العيش متنسكًا بقية حياته. ويبدو أن اعتزاله لم يكن فقط نتيجة اكتئابه الطويل بعد وفاة ابنه علاء الدين، بل كان أيضًا بسبب معارضته وتخلي القادة الغزاة وإقطاع الروملي إلى حد ما عن قضيته، وما ترتب على ذلك من هزائم أمام هونياد. ولأن محمدًا، على الرغم من حداثة سنّه، بدا كأنه سببٌ للتأييد العام، فإن تولّيه الأمر ربما كان سيُنقذ

الممتلكات العثمانية في أوروبا من تكرار الهجوم الصليبي. وكذلك، باعتلاء محمد العرش بشكل آمن، لن يكون للمُدّعين المدعومين من البيزنطيين وغيرهم فرصة للطعن في خلافته.

غير أن اعتزال مراد وتولّي محمد أطلق العنان لقوى جديدة هددت الدولة العثمانية؛ فحاول أنصار محمد الذين يمثلون الدڤشرمة، وكذلك القادة الغزاة في الروملي، القضاء على عائلة چاندرلي والأعيان الأتراك. وفي الوقت نفسه، كان يبدو أن الممتلكات الأوروبية المتبقية للسلطنة يمكن أن تُفقَد حتى من دون حملة صليبية. فقد انتشر المتمردون الألبان في الجنوب، بينما كان الحاكمان اليونانيان الجديدان للمورة، قسطنطين إراغاسيس وتوماس باليولوغوس، أخوَا الإمبراطور يوحنا الثامن، قد عبرا برزخ كورنثوس وبدءا احتلال تِساليا. والأكثر تهديدًا على الإطلاق، كان حشد جيش صليبي جديد تحت رعاية البابا، الذي أعفى الموقعين المسيحيين على سلام أدرنة من التزاماتهم تجاه العثمانيين، على أساس أن العهد الذي يُمنح للكفار ليس مُلزِمًا. في أي حال، كان توقيع لاديسلاس على الاتفاقية فقط بسبب حاجته العاجلة للعودة إلى بولندا، وبمجرد أن حل مشكلاته هناك، كان حريصًا على استئناف القتال والاستمتاع بثمار النصر. وتحت الافتراض نفسه، انضمت البندقية، التي كانت قد تجنبت في السابق الصراع مع العثمانيين، إلى المجر والبابا في تنظيم الهجوم، الذي كانت تأمل أن يمكّنها من استعادة سالونيك وغاليبولي وبالتالي تعزيز سيطرتها على بحر إيجة والبحر الأدرياتيكي. لكن لكي تكون في مأمن، أبحرت سفنها وهي ترفع رايتي البابوية وبُرغونية بدلًا من راياتها.

جرى حشد جيش صليبي جديد كبير في بودا تحت قيادة الملك لاديسلاس، بجنود قادمين من جميع أنحاء أوروبا. لكن برانكوفيتش رفض تقديم الدعم الصربي، لأنه كان راضيًا عن مكاسبه في أدرنة؛ ثم أَخطر السلطان سرًّا بالحملة الصليبية الجديدة على أمل السماح له بالاحتفاظ بممتلكاته حتى لو فاز العثمانيون. غادر الجيش الصليبي سكدين في الأول من أيلول/ سبتمبر 1444، وانضم إليه هونياد في أورسوفا على نهر الدانوب بقوة فرسان مِن ترانسيلفانيا، ثم سار غربًا على طول نهر الدانوب نحو فارنا. رأى قادة الروملي الذين دعموا محمدًا الثاني لأسباب سياسية، أنه لا يمكن الاعتماد على هذا الصبي في

تنظيم جيش لإنقاذ أراضيهم وقيادته؛ لذا وافق خليل باشا چاندرلي وأنصاره على أن يطالبوا مرادًا بالعودة إلى عرشه وقيادة المقاومة. وبالفعل قَبِل مراد عرضهم، وبمساعدة العديد من السفن الجنوية أعاد جيش الأناضول إلى أوروبا (تشرين الأول/ أكتوبر 1444). تجمعت القوات المعادية في النهاية معًا بالقرب من فارنا في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر. ومع أن سلاح الفرسان المجري قام في البداية بخرق الصفوف العثمانية، إلا أن السلطان تمكّن من استجماع قواته. وعندما قام الإنكشارية بأسر لاديسلاس وقطع رأسه، بدأت الهزيمة التي انتهت بفوز عثماني شامل. أما هونياد فلم يتمكن من الهرب إلا بصعوبة بالغة، بينما قُتل الآلاف من الفرسان. وهكذا تحطمت الآمال الأوروبية في النصر الصليبي، وتقرر مصير بيزنطة. وقد تعززت المكانة العثمانية إلى حد بعيد في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وجرى تعزيز الحكم العثماني مرة أخرى في جنوب شرق أوروبا.

كان مراد لا يزال يأمل أن يعتزل في الأناضول ويترك العرش لمحمد. لكن الضغوط التي مارستها عائلة چاندرلي والأعيان الأتراك أقنعته أخيرًا بأن استمرار حُكم محمد في هذه المرحلة لن يؤدي إلا إلى انتصار الدڤشرمة. ومرة أخرى استخدم خليل باشا چاندرلي انتفاضة الإنكشارية في أدرنة الداعمة لعثمان چلبي المُطالب بالعرش العثماني، من أجل إعادة مراد إلى الحُكم، على أساس أن محمدًا يفتقر إلى السلطة والقوة اللازمتين للدفاع عن الدولة. لذلك عاد مراد إلى العرش في آب/ أغسطس 1446 بدعم كامل من الأعيان الأتراك والإنكشارية. وعلى ما يبدو كان محمد لا يزال يحتفظ بلقب السلطان، فعُيِّن زغانوس باشا وشهاب الدين شاهين باشا [الخادم] معلمين له لإعداده لليوم الذي يستأنف فيه الحُكم.

9-حملات في أوروبا

قضى مراد سنواته المتبقية في سلسلة من الحملات الرامية إلى تحقيق استقرار الحُكم العثماني في الروملي، من طريق سحق أتباعه الذين ثاروا على حكمه خلال الحملة السابقة. وفي عام 1446 دمّر المورة وأجبر حكامها البيزنطيين على قبول سيادته، وقام بإقرار الحُكم العثماني المباشر في معظم البرّ اليوناني الرئيس، مع أن البندقية وجنوة وبيزنطة واصلت السيطرة على سلسلة من الموانئ والجزر على طول الطريق من كورفو إلى نغروبونتي. ونظرًا إلى أن عددًا كبيرًا من البلغار قد تخلوا عنه قبل

معركة زلاتيتسا، وضع مراد بلغاريا تحت السيطرة العثمانية المباشرة، ما أدى إلى القضاء على الأمراء الأصليين الباقين و"تتريكها" و"عثمنتها" أكثر من أي إقليم آخر في البلقان. وجرى توطين أعداد كبيرة من رجال القبائل الأتراك في الشمال والشرق، بحيث شكلوا غالبية السكان في أقل من قرن. كما جرى تطبيق نظام التيمار آنذاك بشكل كامل، واستيعاب معظم أعضاء الطبقات الإقطاعية البلغارية القديمة بوصفهم عثمانيين. وقام مراد كذلك بحملة كبرى ضد المتمردين في شمال ألبانيا (عام 1447)، لكن الأخبار بأن هونياد كان يتقدم جنوبًا بجيش صليبي جديد، أجبرته على التخلي عن هذا المسعى من دون تحقيق أي نجاح.

10-الحملة الصليبية على قوصوَة (1448)

كان هونياد في الواقع يعمل على إنشاء جيش صليبي جديد منذ عودته إلى بودا. وفضلًا عن ذلك، عيّن هونياد، مع اقتراب وفاة لاديسلاس، وصيًّا على ابنه الرضيع، ما عزز قدرته على تولي زمام المبادرة في تنظيم جهد جديد ضد العثمانيين. بعد ذلك استدعى هونياد فرسانًا صليبيين من جميع أنحاء أوروبا، وعبر نهر الدانوب بحوالى 50 ألف رجل إلى شمال بلاد الصرب، على الرغم من رفض برانكوفيتش التعاون أو المساعدة. وبينما كان يتوجه جنوبًا، انضم إليه جنود أرسلهم إسكندر بك، وكذلك جنود من والاشيا. لكن مرادًا عاد بسرعة من ألبانيا واعترض الصليبيين بينما كانوا متجهين إلى مقدونيا، وهزمهم في قوصوة (17-20 تشرين الأول/ أكتوبر 1448)، حيث سقط الصرب أمام بايزيد الأول قبل نحو قرن من الزمان. وتم تثبيت الحكم العثماني جنوب نهر الدانوب مرة أخرى؛ ثم أرسل مراد غزاة إلى والاشيا واستعاد تبعيتها.

تُوفي مراد بالسَكتة، في 5 شباط/ فبراير 1451. ولتجنب حدوث نزاعات داخلية جديدة، ترك وصية مكتوبة سَمّى فيها محمدًا وريثًا للعرش؛ وبموافقة جميع الأطراف الرئيسية والوزراء، جرى تعيين خليل باشا چاندرلي وصيًّا عليه. هكذا رتّب مراد لخلافته بلا نزاع، على الرغم من أن المشاحنات الحزبية القوية التي دارت حول ترشيح محمد كانت قد حدثت قبل مدة قصيرة. لقد أنهى التهديد الصليبي، لكنه ترك لوريثه مهمة وضع اللبنة الأخيرة في الوحدة العثمانية بالفتح النهائي للقسطنطينية.

الفصل الرابع

العثمانيون في أوج قوّتهم

(1566-1451)

مع تولي محمد الثاني، المسمى بـ"الفاتح"، بدأ العثمانيون حقبة جديدة من الفتوحات أتاحت حكم السلطنة عبر نهر الدانوب وإلى أوروبا الوسطى، مثلما أتاحته على أراضي الخلافة الإسلامية في الشرق الأوسط وعبر الكثير من شمال أفريقيا.

أولاً: فتح إمبراطورية جديدة:
عهد محمد الثاني (1451-1481)

عند توليه العرش في 18 شباط/ فبراير 1451، ورث محمد إمبراطورية حالتها أفضل بكثير من تلك التي كانت عليها لدى تولي والده قبل ثلاثة عقود، وكان حُرًّا في أخذ زمام المبادرة دونما حاجة إلى الاستجابة للضغوط الداخلية أو الخارجية. مع ذلك، فبعد مدة وجيزة من توليه، يبدو أنه قرر هو ومستشاراه الرئيسيان، شهاب الدين شاهين باشا وزغانوس باشا، أنهم يحتاجون إلى نصر مذهل لتحصين موقفهم السياسي أمام الأعيان الأتراك، الذين كانوا لا يزالون يريدون السلام من أجل منع القابي قولو والدڤشرمة من استخدام الفتوحات الجديدة لبناء قوتهم. ولا شيء يمكن أن يكون أكثر إبهارًا من فتح القسطنطينية. مجادلًا بشيء من العدل بأن بيزنطة قد آوت المسلمين المطالبين بالعرش العثماني لإثارة الفتن في

أنحاء السلطنة، فإن محمدًا شعر بأنه ما دامت بيزنطة صامدةً، فستكون هناك دائمًا إمكانية قيام محاولاتٍ صليبية جديدة لإنقاذها، وأن إكمال وحدة السلطنة سيكون مستحيلًا. إلى جانب هذه الاعتبارات العملية، كان هناك حلم بتأسيس إمبراطورية عالمية، تكون القسطنطينية هي مركزها الطبيعي. ولقرون عدة، كانت آمال المسلمين في السيطرة على العالم مرتبطة بالسيطرة على العاصمة البيزنطية. وقد عَبّر الفيلسوف الكِندي في القرن التاسع عن هذا الشعور في نبوءته بأن المهدي سيعود لـ"يجدد الإسلام ويظهر العدل، ويفتح جزيرة الأندلس، ويصل إلى رومة فيفتحها. كذلك سوف يسير إلى المشرق فيفتحه، ويفتح القسطنطينية، ويصير له ملك الأرض"[1]. وروى المؤرخ المسلم العظيم ابن خلدون حديثًا للنبي نفسه يقول: "والذي يهلك قيصرَ، وينفق كنوزه في سبيل الله هو هذا المنتظَر [المهدي] حين تُفتح القسطنطينية"[2]. وفي الواقع، كانت القسطنطينية في التقليد الإسلامي هي "التفاحة الحمراء" (Kızıl Elma)[3]. ومغذيًا مثل هذه الأحلام، شغل محمد نفسه بخطط لغزوها، تقريبًا منذ اللحظة الأولى لتوليه العرش. وكانت هناك مشكلات تجب معالجتها قبل البدء بالفتح. فعلى الرغم من الاعتراف بسلطة محمد، فإن أتباعه في القسطنطينية ومنطقة البلقان بدأوا بالاستفادة من قلة خبرته المفترضة. وفعلت قرمان الشيء نفسه في الأناضول، فحرّضوا على إثارة المطالبين بالسلطة المناهضين للعثمانيين في الإمارات التركمانية التابعة. كان محمد يعرف جيدًا أن الأعيان الأتراك بزعامة خليل باشا چاندرلي يعارضون خططه بشأن القسطنطينية. ولم يكن محمد حتى ذلك الوقت قد تمكن من تحرير نفسه من ذلك الصدر الأعظم المؤثر. لكنه استطاع فعلًا نزع فتيل أي تخطيط يمكن أن تقوم به المعارضة لخلعه، وذلك بقتل شقيقه الأمير الشاب كچك أحمد. ذلك الفعل، الذي جرى التغاضي عنه لأسباب تتعلق بالدولة - أي بوصفه وسيلة لتجنب النزاعات التي قد

---

(1) مقتبس في:

Ibn Khaldun, *The Muqaddimah: An Introduction to History*, Franz Rosenthal (trad.), 3 vols. (New York: 1958), vol. II, p. 191.

(2) Ibid., p. 193.

(3) M. Canard, "Les Expéditions des Arabes contre Constantinople dans l'histoire et dans la légende," *Journal asiatique*, 208 (1926), p. 105; L. Massignon, "Textes relatifs à la prise de Constantinople," *Oriens*, 6 (1953), pp. 10-17.

تمزق الإمبراطورية الإسلامية - أسس سابقة اتبعها خلفاء محمد الثاني لأكثر من قرن. فقام محمد بنفي زوجة والده مارا إلى بلاد الصرب مع معظم مستشاريها، واستبدلهم بمستشاريه في المقام الأول، ووضعهم في مناصب رئيسية ليكونوا منافسين لعائلة چاندرلي.

انتقل محمد بعد ذلك لطمأنة جيرانه حتى يتمكن من التركيز على القسطنطينية، فجدد معاهدات السلام التي أبرمها مراد مع بلاد الصرب ووالاشيا. وكان الوضع مع قرمان أكثر صعوبة، لأنها كانت لا تزال تحكم قطاعًا كبيرًا من وسط الأناضول وشرقه ومعظم مناطق قيليقية، ولأنها استخدمت نفوذها لبث عدم الثقة بالعثمانيين. حاول محمد القضاء على تهديد قرمان بعد وقت قصير من توليه. لكن عندما وصل جيشه إلى آق شهر، وافق إبراهيم والي قرمان على إعادة الحدود القديمة وعدم الإغارة في ما وراءها، ومنح إحدى بناته إلى محمد لتعزيز العلاقة الجديدة. وأُسندت إلى إسحاق باشا، بصفته بكلربك الأناضول، مهمة قمع أي ثورات قد تنشأ في أثناء تركيز السلطان على القسطنطينية.

وفي خطوة أخيرة لترسيخ سلطته، بعد مدة وجيزة من عودته إلى أدرنة، تحرك محمد بجرأة للسيطرة على فيلق الإنكشارية من خليل باشا چاندرلي. لقد استغل محمد ذريعة انتفاضة الإنكشارية ومطالبتهم بدفع مكافآت جديدة في أثناء عودته من الأناضول، فأحلّ محل رجال خليل كآغوات (قادة) الإنكشارية وقادة المشاة، رجال الدڤشرمة، وبذلك بدأ العملية التي بواسطتها أحكم قبضته على فيلق الإنكشارية؛ ثم أعاد تنظيمه لضمان أدائه - مرة أخرى - الوظيفة التي أُنشئ أساسًا من أجلها، وهي العمل حرسًا شخصيًا للسلطان وأداة في يده ضد كل من نازعه سلطته.

1-فتح القسطنطينية

واصل خليل باشا چاندرلي معارضته خطط السلطان للهجوم على القسطنطينية، لكن محمدًا استمر قدمًا في مسعاه. وعند عودته من قرمان، بنى حصن [قلعة] روملي (Rumeli Hisarı) على بُعد 10 أميال شمال المدينة في الجانب الأوروبي من مضيق البوسفور، للسيطرة على الممر المائي وقطع اتصالات بيزنطة مع البحر

الأسود، وكذلك لتأمين عبور القوات العثمانية من الأناضول إلى أوروبا (وذلك بين كانون الثاني/ يناير وآب/ أغسطس 1452). وبمجرد اكتمال الحصن الجديد، طالب محمد القسطنطينية بالاستسلام، مُهَدِدًا إياها بحصار واسع النطاق.

أخفقت الجهود البيزنطية لتأمين المساعدة الأوروبية بسبب خليل باشا چاندرلي، الذي جدد المعاهدة التجارية القديمة مع البندقية، وعقد اتفاقية جديدة مع المجر (20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1451)، وأبدى عمومًا استعداد العثمانيين للتعامل بإنصاف مع الدول التي لم تعارض الهجوم بشكل فعلي. وفي بلاط السلطان، استمر خليل باشا چاندرلي وزملاؤه في معارضة خطط فتح القسطنطينية. لكن السلطان تغلب بالحجج التي تؤكد تقاليد الغازي والتهديد البيزنطي لسلامة الدولة العثمانية (أيلول/ سبتمبر 1452).

بدأ الحصار الفعلي في شباط/ فبراير 1453، عندما قامت أولى القوات العثمانية المرسلة من أدرنة باحتلال الموانئ البحرية البيزنطية على طول بحر مرمرة، وسُحبت مدافع ضخمة عبر تراقيا لتتقدم الهجوم على أسوار المدينة العظيمة. وفي آذار/ مارس، عبرت جيوش الأناضول العثمانية مضيق البوسفور إلى حصن روملي الجديد، بينما أبحر أسطول بُنِيَ في غاليبولي عبر الدردنيل إلى بحر مرمرة وبدأ بمهاجمة المدينة من طريق البحر. وفي داخل المدينة، قوبلت استعدادات محمد باليأس؛ حيث استمر الانقسام الديني والسياسي في تقويض الجهد الدفاعي، ولم يأتِ سوى القليل من المساعدات الجديدة من الخارج. وكانت القوات البيزنطية قد تقلصت كثيرًا إلى حد أنه لم يكن هناك ما يكفي من الرجال لتغطية نظام الدفاع عن الأسوار الممتدة. أما قطاعات المدينة فكانت غير مأهولة تقريبًا. ولم يكن لدى البيزنطيين للدفاع عن أنفسهم سوى القليل في ما عدا الأسوار و"النار اليونانية" وسلسلة ممدودة عبر مدخل القرن الذهبي لمنع دخول الأسطول التركي. وعلى الرغم من هذا، استمر الحصار لمدة 54 يومًا، من 6 نيسان/ أبريل إلى 29 أيار/ مايو 1453. وفي 18 نيسان/ أبريل، احتل العثمانيون جميع الجزر الموجودة في بحر مرمرة خارج العاصمة، والتي تُركت من دون حماية. وبعد يومين تمكنت أربع سفن لاتينية وسفينة يونانية من الإفلات من الحصار العثماني وإحضار كميات كبيرة من الإمدادات إلى المدافعين، ما رفع

معنوياتهم. وخلال ليلة 21-22 نيسان/أبريل، تمكن الأسطول العثماني، الذي سئم من دوره السلبي في مضيق البوسفور، من سحب عدد من القوارب فوق تلة غَلَطة (Galata) [أو غَلَطه] إلى القرن الذهبي، ووضعها في موقع لإطلاق النار على الأسوار البحرية من الجانب الآخر، وبذلك صار انتشار المدافعين البيزنطيين أكثر محدودية. وقد أعيق المسعى العثماني نفسه بالمعارضة المستمرة من خليل باشا چاندرلي.

بدأ الهجوم النهائي في ليلة 28 من أيار/مايو. وفي النهاية كان المدافعون ببساطة منهكين ومعزولين في مكانهم بعيدًا عن أي مساعدة خارجية فعالة. وبعد ساعتين، أحدث المدفع العثماني الضخم فجوات كبيرة في الأسوار بين طوبقابي وياليقابي الحاليَّين، حيث تدفق المهاجمون إلى المدينة. وقام الأسطول العثماني بكسر السلسلة البيزنطية والدخول إلى القرن الذهبي، حيث التحق بالقوات البرية. ويبدو أن الإمبراطور قُتل في أثناء القتال على أسوار المدينة. وبمجرد دخولهم إلى المدينة، تقدم العثمانيون ببطء وبطريقة ممنهجة، ما أدى إلى تطهير الطرقات من باقي المدافعين. وعلى الرغم من أن الشريعة الإسلامية كانت لتُسَوِّغ إعمال السلب والقتل على نطاق واسع في المدينة إذا قاومت، فإن محمدًا أخضع قواته لضبط حازم، ما أسفر عن مقتل البيزنطيين الذين قاوموا مقاومة فعالة فقط، في حين بذل قصارى جهده للحفاظ على المدينة سليمة من أي أذى بحيث يمكن أن تكون مركزًا لإمبراطوريته العالمية. لجأ كثير من السكان والجنود، عبر القرن الذهبي، إلى المستعمرة الجنوية في غَلَطة، التي ظلت محايدة أثناء الحصار، ما أدى إلى انتهاك حيادها. لكن زغانوس توصل إلى اتفاق انضمت بموجبه غَلَطة إلى السلطنة العثمانية ودُمّرت دفاعاتها، في مقابل السماح لسكانها بالاحتفاظ بممتلكاتهم ومنحهم حرية الدين والتجارة داخل أراضي السلطان. وسمح لسكان غَلَطة بالاحتفاظ بممتلكاتهم. لكن لم يكن لديهم الحق في أي امتيازات ضريبية أو جمركية، غير إعفاء أطفالهم من ضريبة الدڤشرمة التي فُرضت في البلقان.

لم يكن فتح محمد القسطنطينية ذا أهمية استراتيجية كبيرة، لأن العثمانيين كانوا قادرين على تجاوزها خلال تقدمهم إلى أوروبا. مع ذلك، جرّد الاستيلاء عليها أوروبا من قاعدة لو كانت في أيدي قوة إغاثة فعّالة، لقوّضت ربما نظام الدفاع

العثماني. وقد سهّل امتلاك ذلك المركز التجاري والإداري والعسكري الكبير استيعاب فتوحات السلطان والتحكم بها والدفاع عنها، بينما أدت السيطرة على الممرات المائية بين البحرين الأسود والمتوسط إلى تضييق الخناق على التجارة الأوروبية مع المناطق النائية إلى الشمال والشرق، ووفرت إيرادات جديدة كبيرة. وقد أدى هذا الفتح إلى وراثة العثمانيين للتقليد الإمبراطوري، حيث أصبحت المدينة التي فُتحت عاصمة مرة أخرى لإمبراطورية واسعة النطاق.

2-تنظيم الإمبراطورية

مع المكانة التي أضفاها فتح القسطنطينية، التي أطلق عليها الأتراك منذ ذلك الحين اسطنبول [إستانبول]، ارتقى محمد الثاني ليصبح الحاكم المطلق لإمبراطورية مركزية، وعلى وجه الخصوص إمبراطورًا لإمبراطورية رومانية شرقية مستعادة ولإمبراطورية الخلافة، ورافق ذلك تداعيات عالمية. كانت الخطوة الأولى التي اتخذها محمد هي إزاحة الأعيان الأتراك بوصفهم قوة سياسية مهيمنة، والقضاء على جميع أفراد الأسرة العثمانية الذين كانت لديهم أي تطلعات إلى العرش. وفي أي حال، كان التحرك ضد الأعيان، وخصوصًا عائلة چاندرلي، قد رغب فيه محمد منذ مدة طويلة، حيث ألقى باللائمة على خليل باشا چاندرلي (مع بعض الإنصاف) لقيامه بعزله في عام 1446، ومعارضته المستمرة لفتح القسطنطينية. وفي الأول من حزيران/ يونيو 1453، أي بعد يومين فقط من الفتح، أقيل خليل باشا چاندرلي من منصب الصدر الأعظم بتهمة زائفة هي تلقي رُشًى من البيزنطيين من أجل معارضته الهجوم، وجرت مصادرة ممتلكاته وسجنه مع معظم أفراد عائلته، واستبداله بمستشار محمد المُقَرَّب زغانوس باشا، وهو عضو الدڤشرمة، الذي بدأ تقليدًا جديدًا قام بموجبه بتخصيص أهم وظائف الحكومة المركزية لعبيد السلطان. وسرعان ما أدت المصادرات الواسعة النطاق للتيمارات والممتلكات الخاصة إلى تقليص قوة العائلات التركية الرئيسية؛ وقد كوفئ بها أعضاء الدڤشرمة، الذين سَرّعوا إذّاك صعودهم إلى السلطة. أصبح الصدر الأعظم آنذاك ممثل السلطان المطلق في إجراءات الحُكم، والعضو الآخر الوحيد في الطبقة الحاكمة الذي كان على الجميع أن يمتثلوا لكلمته دون سؤال أو مراجعة. وقد عُهد إليه بالختم السلطاني، الذي يجب أن تُمهَر به جميع مراسيم الدولة،

ليس فقط تلك الصادرة عن السلطان نفسه بل وتلك الأدنى الصادرة عن مسؤولين رئيسيين آخرين. ثم جرى وضع المسؤولين الرئيسيين في الولايات تحت الإدارة المباشرة للصدر الأعظم، الذي منح في الوقت ذاته إقطاعات وعائدات جعلته أغنى عثماني بعد السلطان.

زادت قوة زغانوس بوصفه صدرًا أعظم عند تعيينه حاكمًا للروملي، وهو ما منحه السيطرة على الجيش في كل من العاصمة وأوروبا. وقد بذل جهودًا لزيادة جيش القابي قولو وتقويته، ولا سيما مشاة الإنكشارية وفيلق المدفعية، أو طوبجو، حيث جرى تزويدهم بأحدث الأسلحة النارية في ذلك الوقت - البنادق والمدفعية - ما جعلهم أكثر القوات العسكرية فعالية لدى السلطان. ولضمان ولاء الإنكشارية، قام محمد بتنصيب عبيده قادة، وأنشأ فرقًا جديدة من العبيد غير المتورطين في النزاعات السياسية السابقة، وهو ما وسع نطاق نظام الدڤشرمة الخاص بتجنيد الشباب المسيحيين من أجل توفير الرجال المطلوبين. وهكذا، بدعم من الصدر الأعظم القوي المطيع وفيلق الإنكشارية، تمكن محمد من الإمساك بمقاليد سلطة استبدادية شملت جميع رعاياه.

هذا لا يعني أن السلطان ترك أنصاره بلا رادع. فقد كان هدفه خلق توازن بين القوى، حتى لا تتمتع أي مجموعة بالقوة الكافية للسيطرة عليه؛ لذلك جرى نزع بعض الوظائف الإدارية المهمة من الصدر الأعظم، وإعطاؤها لثلاثة من كبار المسؤولين الآخرين، هم قاضي العسكر (رئيس القضاة)، والدفتردار (كبير أمناء الخزينة)، والنيشانجي (رئيس الكُتّاب)، الذين سيطروا على الرتب الإدارية الدينية والمالية والكتابية على التوالي. ثم لم يرغب محمد في استبدال هيمنة الدڤشرمة بهيمنة الأعيان الأتراك؛ لذلك فإنه لم يقض على هؤلاء الأعيان، بل احتفظ العديد من العائلات التركية البارزة بممتلكاتها وظل أفرادها في مناصبهم، حيث تُرك لهم تقريبًا ما تُرك للدڤشرمة. وبتحقيق التوازن بين الأرستقراطية التركية والدڤشرمة، أمكن محمدًا التلاعب بهم، ثم طمأنة نفسه بولاء كلا الفريقين ودعمه. وقد أضعف من قوة بكوات الحدود، من طريق زيادة عددهم وتقليل أعداد الجنود الذين يمكن أن يأتمروا بأمر كل منهم في الحرب، وكذلك وضعهم بشكل مباشر تحت قيادة بكلربك الروملي أكثر من السابق.

كذلك طلب السلطان دعم القادة الروحيين المسيحيين، وأكد لرجال الدين الأرثوذكس اليونانيين أنهم سيحتفظون بحريتهم الدينية، داخليًا ولمواجهة إمكان الاتحاد مع روما على حد سواء؛ فقام بتعيين المناوئ الرئيسي للاتحاد، جناديوس سكولاريوس، بطريركًا، ومنحه سلطة مدنية ودينية على المسيحيين الأرثوذكس في السلطنة، لضمان دعمه للنظام الجديد. وهكذا جرى إنشاء النظام الملّي (millet) للحكم الذاتي المستقل في ظل القادة الروحيين، ثم امتد لاحقًا ليشمل الأرمن واليهود والأقليات الرئيسية الأخرى غير المسلمة. في المقابل، وجد زعماء الملل أن مصالحهم الشخصية قد وافقت مصلحة السلطان، إذ إنهم، بناءً على أمره، مُنحوا سلطة أوسع على أتباعهم مقارنة بما كانت عليه الحال في الدول المسيحية التي كانت تسيطر سابقًا على المنطقة. وقد أدى الفتح العثماني الكامل لجنوب شرق أوروبا إلى توحيد معظم المسيحيين في المنطقة، اليونانيين والسلاف على حد سواء، مرة أخرى تحت سلطة البطريركية اليونانية، ما جعل الكنيسة تستفيد بشكل خاص من التوسع العثماني، ومصالح البطريرك تتفق أكثر ومصالح السلطان.

3- إعادة بناء اسطنبول

كانت خطوة محمد التالية هي إعادة اسطنبول إلى عظمتها السابقة. فقد خسرت الكثير من تعداد سكانها وازدهارها الاقتصادي قبل مدة طويلة من الفتح، وتُركت مدينةً فقيرة يقطنها عمومًا ما بين 60 و70 ألف نسمة. لقد حاول محمد تجنب أكبر قدر من النهب بُعَيد عملية الفتح. لكن كثيرين فروا خوفًا، ولم يعد هناك أكثر من 10,000 ساكن حينما اتجه إلى إعادة إعمار المدينة. بناءً عليه، كانت مهمة محمد الأولى هي إعادة توطين السكان في اسطنبول، فصدرت مراسيم تضمن حماية أرواح جميع السكان الذين يعترفون بالسلطان ويدفعون له الضرائب وحماية ممتلكاتهم، بغض النظر عن دينهم. وقد سعى إلى جعل عاصمته نموذجًا مصغرًا لجميع الأعراق والعناصر الدينية في السلطنة. وعندما لم يكن هذا التشجيع في حد ذاته كافيًا لإعادة إسكان المدينة بالكامل، جرى تطبيق سياسة الإعمار الجبري بجلب المهاجرين من الأناضول والبلقان، مع تقديم هبات من الممتلكات تضاف إلى الامتيازات الضريبية لتَمْكِينهم من استئناف مِهَنهم واستعادة الحياة الاقتصادية للمدينة. هكذا جاء المسلمون والأرمن واليهود واليونانيون والسلاف وغيرهم من

جميع أنحاء السلطنة. وجرى اجتذاب كثير من اليهود من أماكن بعيدة مثل أوروبا الغربية، حيث كانوا قد تعرضوا في ذلك الوقت لموجة جديدة من الاضطهاد. وأُرسلت نداءات في جنبات العالم الإسلامي تناشد من يرغب من المؤمنين في النهوض بعاصمة الإسلام الجديدة. وسُمح لأسرى الحرب بنيل حريتهم إذا عملوا في إنشاء الطرق، بينما وُضع فلاحو البلقان في العاصمة وحولها لرعاية البساتين وحدائق الفاكهة وقطعان الماشية التي من شأنها أن تُوفّر الغذاء للعاصمة. نتيجة لذلك، وفي غضون مدة زمنية قصيرة، امتلأت اسطنبول مجددًا بالناس.

رافقت جهود إعادة التوطين في المدينة أعمال البناء، إذ كانت آلاف المنازل والجسور والأسواق والشوارع والأسوار والمصانع قد تداعت خلال القرون الأخيرة من الحُكم البيزنطي. ولم تعد هناك تلك الخدمات العامة الأساسية، بعد أن تعطلت قنوات المياه، وصارت الطرقات في حالة سيئة، ولم يكن هناك نظام صرف صحي منتظم. وقد قام محمد على الفور بالعمل على علاج هذه المشكلات بحيوية كبيرة، فجرى تكليف العديد من الذين شاركوا في الفتح ببناء المنازل والأسواق وقنوات المياه والطرق أو إصلاحها. وفي عام 1455 بدأ محمد ببناء البازار الكبير، أو السوق المسقوفة، التي ستصبح مركز الحياة التجارية في اسطنبول طوال 500 عام. وبُني أول قصر للفاتح في وسط المدينة القديمة (حيث يقع ميدان بايزيد وجامعة اسطنبول اليوم)، والذي سرعان ما أُطلق عليه اسم القصر القديم. كان هذا المقر السلطاني الجديد، الذي صار تحت حُكم خلفائه مركز السلطنة والطبقة الحاكمة حتى القرن التاسع عشر، هو قصر طوبقابي (Topkapı)، الذي بني على أعلى نقطة في المدينة تشرف على مضيق البوسفور وبحر مرمرة والقرن الذهبي. وقد حدد جامع الفاتح الضخم، الذي سُمّي باسم السلطان، نمط المباني الدينية والمدنية الأصغر التي بُنيت بعد ذلك. وكما كانت الحال في جميع إمبراطوريات الإسلام العظيمة، أدّت المؤسسات الدينية دورًا حيويًا في نمو المدن الكبرى، حيث قدمت الخدمات العامة التي لا تدخل ضمن المجال الحكومي. وجرى إنشاء المباني العامة مثل المدارس وأماكن العبادة والأسبلة والمشافي والحمامات العامة والخانات، وصيانتها من أموال الوقف الديني المقدمة من السلطان أو أسرته أو الطبقة الحاكمة أو الأغنياء من الرعية.

كانت نتيجة جميع هذه الأنشطة، أنه بحلول نهاية عهد محمد، صارت اسطنبول وضواحيها مسكونة بـ 16,324 أسرة على وجه الإجمال، أي حوالى 100 ألف شخص (إذا افترضنا أن كل أسرة تتكون من 4 إلى 5 أشخاص)، نصفهم تقريبًا من المسلمين، وربعهم من اليونانيين الأرثوذكس، والباقي من الأوروبيين واليهود والأرمن والغجر[4].

4- التنمية الاقتصادية

طوّر محمد الحياة الاقتصادية في سلطنته لتوفير قدر من الثروة تُمكّنه من فرض الضرائب لتمويل أنشطته العسكرية والسياسية. وقد جرى التشجيع على التوسع في الصناعات المحلية من خلال الأتراك المسلمين وكذلك رعايا السلطان من اليونانيين والأرمن، فضلًا عن النهوض بصناعة القطن في غرب الأناضول، وأثواب الموهير في أنقرة وقسطموني، والحرير في بورصة واسطنبول، والأثواب الصوفية في سالونيك واسطنبول، والأحذية في أدرنة. وعمل محمد كذلك على التوسع في التجارة الدولية عبر ممتلكاته وإليها، وأنهى الامتيازات الاقتصادية التي مُنحت للأوروبيين تحت الحُكم البيزنطي، كي يتمكن التجار العثمانيون المحليون من الحصول على حصة في هذه التجارة. وخلال فترة حُكم محمد، استأنفت كل من اسطنبول وبورصة وأدرنة دورها السابق بوصفها مراكز صناعية وتجارية، وساهمت جميعها في الازدهار العام.

غير أن التنمية الاقتصادية وحدها لم تكن كافية لتزويد محمد بكل الأموال اللازمة لدفع تكاليف الجيش والمباني، والهيكل الحكومي الجديد الذي كان ينشئه. لذلك لجأ إلى تدابير اقتصادية راديكالية على نحو متزايد لتوفير الموارد المالية وتحقيق أهدافه الفورية، لكن في عملية أربكت النمو الاقتصادي الذي سعى لتنشيطه؛ إذ قام بخفض قيمة العملة بسحب جميع القطع النقدية الجيدة

---

(4) Census of Kadi Muhyi al-Din, Topkapi Saray Museum and Archives, Istanbul, D9524; Ekrem Hakki Ayverdi, *Fatih Devri Sonlartnda Istanbul Mahalleleri, şehrin Iskâm ve Nüfusu* (Ankara: 1968); Ekrem Hakki Ayverdi, *Osmanli Mimarisinde Fâtih Devri 855-886 (1451-1481)*, 2 vols. (Istanbul: 1973-1974).

في خمس مناسبات مختلفة، وإعادة إصدارها في سبائك تزيد فيها نسب المعادن البخسة. وحُوّلت صناعة السلع الأساسية مثل الملح والصابون والشمع إلى احتكارات، وبيعت بأسعار مرتفعة لتجار القطاع الخاص، الذين زادوا من سعر التجزئة لتعويض تكاليفهم وتأمين أرباح عالية على حساب الناس. ثم أنفذ محمد حقّه في ملكية جميع الممتلكات المنتجة للثروة في السلطنة بوصف ذلك جزءًا من امتيازاته السيادية؛ فصودرت الأراضي والممتلكات الأخرى التي كانت في الأصل تابعة للدولة، ثم نقلت في ما بعد إلى ملكية خاصة أو إلى مؤسسات؛ وجرى التحقق من سندات الملكية للتأكد من أن القانونية منها فقط هي التي تُركت خارج سيطرة الدولة. وجرى تقسيم معظم الأراضي التابعة للدولة بهذه الطريقة إلى إقطاعات تيمار، وإسنادها إلى أفراد من الفرسان السباهية لاحقًا في عهد محمد لاستعادة جزء من قوة الأرستقراطية التركية بشكل جزئي على الأقل، وتحقيق التوازن، بذلك، مع القوة المتزايدة للدقشرمة[5].

5-غايات محمد الثاني من الهيمنة على العالم وسياسات الفتح

اعترف العالم الإسلامي بعد فتح القسطنطينية بمحمد قائدًا للجهاد ضد المسيحية. وقد ادعى حينذاك تفوقه على جميع الحكام المسلمين الآخرين، بمن في ذلك سلاطين المماليك المجاورين، وطالب بإعفائهم من مسؤوليتهم عن أمور الحج إلى الديار المقدسة. ثم عزّز العلاقات العثمانية مع السلطنات التركية القديمة في آسيا الوسطى، مشجعًا على تدوين التراث الذي يُبيّن أن عائلته سليلة أوغوز خان، والوقوف بذلك في وجه طموحات منافسه الرئيسي الآخر في الشرق، أوزون حسن [حسن الطويل]، حاكم تركمان الخرفان البيض في إيران، الذين سرعان ما بدأوا بتحدي حكمه في شرق الأناضول، كما سنرى.

بدأ محمد كذلك يرى نفسه وريثًا، ليس لإمبراطورية رومانية شرقية وحسب، بل لإمبراطورية عالمية. وقد قام العلماء البيزنطيون والإيطاليون المحيطون به بتشجيع أفكاره العظيمة المتعلقة بالهيمنة على العالم. وبعد القضاء على المنافسين

---

(5) Bistra Cvetkova, "Sur certaines réformes du régime foncier au temps de Mehmet II," *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 6 (1963), pp. 104-120.

المحتملين على العرش البيزنطي، انتقل لاستعادة جميع الأراضي التي كان يحكمها في السابق أسلافه البيزنطيون بين الفرات والدانوب. ولمزيد من المركزية، تخلى عن سياسة التبعية التي انتهجها السلاطين العثمانيون الأوائل، فعمل على ضم معظم الأراضي التي تُقِر له بالتبعية، وفاز بإذعان الأسر الحاكمة المسيحية المعنية، من خلال منحهم فرصة الصعود كعثمانيين في الإمبراطورية الجديدة. كان المطلوب منهم فقط اعتناق الإسلام رسميًا، وقبول العادات العثمانية ثمنًا للتمتع بعضوية فئة الدقشرمة. وقَدّم لجماهير العامة نهاية للاضطهاد الإقطاعي الذي كان يمارسه أسيادهم المسيحيون السابقون، فأمّن الحياة والممتلكات، والصلات التي تربطهم بالإدارة المركزية من خلال نظام التيمار، وأتاح لهم فرصة الحفاظ على عاداتهم وتقاليدهم القديمة وكذلك على دينهم عبر نظام الملة.

في إطار تطويره لسياسات الفتح، اتبع محمد قواعد الشريعة الإسلامية بشكل أساسي؛ فقد تَرك الشعوب المغلوبة تحتفظ بالأرواح والممتلكات تحت حماية الدولة في مقابل دفع ضريبة الرأس (الجزية)، إضافة إلى الضرائب الاعتيادية المفروضة على المتربحين من المسلمين والمسيحيين على السواء. وعندما كان يواجه مقاومة، كان محمد يستخدم الإرهاب لإحراز الفتوحات، ليس فقط للتغلب على عدو معين في النزاع، لكن كذلك لكسر شوكة المقاومة في أي مكان آخر، وإقناع جماهير العامة بأنه لا يمكن تحقيق السلم والأمن وتجنب الحرب إلا من خلال قبول دعوة السلطان للالتحاق بالسلطنة والاعتراف بحكمه.

عندما قام محمد بالقضاء على حكام جنوب شرق أوروبا بالقوة أو الإقناع، فرض الحُكم العثماني المباشر، وأضفى عليه الطابع الرسمي من طريق إجراء التعداد السكاني، ووضع سجلات للضرائب، وتقسيم الأراضي إلى تيمارات من أجل تنظيم الضرائب. وكلما كانت التضاريس الجبلية تتيح الفرصة لصمود المسيحيين في وجه الفتح العثماني، كان يجري جلب التركمان من الأناضول وتوطينهم هناك ليكونوا بمنزلة قوات حصار دائمة، وليصبحوا في نهاية المطاف جزءًا لا يتجزأ من السكان المقيمين في تلك المناطق. وقبل الانسحاب من المناطق التي جرى فتحها حديثًا، نظم محمد الحاميات والإدارات اللازمة لحمايتها في ما بات إذّاك نظام الولايات العثماني القائم، حيث جرى تقسيم

الأراضي إلى سناجق، وتحديد مصادر الدخل كالتيمارات، وتقسيم المهمات المحلية بين القضاة الشرعيين وقادة الشرطة. وفي البلقان، تُرك الفلاحون المسيحيون في أراضيهم. وفي الواقع، كان أسيادهم الإقطاعيون هم الذين تأثروا في الأغلب بالفتح، حيث جرى استيعابهم هم وممتلكاتهم في النظام العثماني. وقد قلّلت هذه العملية من معارضة الطبقات العسكرية للحكم العثماني، حيث كان يُسمح لهم في كثير من الأحيان بالاحتفاظ بأراضيهم السابقة مقابل الخدمة العسكرية، بوصفهم باتوا أصحاب تيمارات فقط، من دون حتى شرط اعتناقهم الإسلام خلال القرن الخامس عشر. وبالمثل في الأناضول، جرى استيعاب قادة الإمارات التركمانية وجنودهم عمومًا في الجيش العثماني، واحتفظوا بأراضيهم القديمة بوصفها تيمارات. أخيرًا، جرى كذلك تطوير سياسة إعادة التوطين التي استُخدمت أولًا لإعادة إعمار اسطنبول، من أجل وضع المسلمين الموالين في البلقان لمراقبة السكان المسيحيين الخاضعين، ولتفكيك المقاومة المحلية للحكم العثماني في الأناضول من جانب الأسر التركمانية والمجموعات البدوية.

6-التشريع والنظام القانوني

كان التشريع أحد المجالات المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتراث الروماني-البيزنطي. وكان محمد الثاني أول حاكم عثماني يحاول تنظيم النظُم الاجتماعية والقانونية المختلفة الموجودة في الأراضي التي فُتحت في جميع أنحاء السلطنة، وتدوينها، ودمج ممارسات معينة في الأنماط الحكومية والمجتمعية العامة. وفي إطار تطوير دولته المركزية، قام محمد بتعديل كل ما يتعارض مع شغفه بالسيطرة، ثم قام بتدوين المحصلة في سلسلة من ثلاثة تشريعات قانونية (قانون نامه): الأول، الصادر بين عامي 1453 و1456، يتعلق بأوضاع رعاياه والتزاماتهم؛ والثاني، الصادر بين عامي 1477 و1478، يتعلق بتنظيم الدولة العثمانية والطبقة الحاكمة؛ أما الثالث، الذي أُدخِل في أواخر عهده، فيتعلق بالتنظيم الاقتصادي وحيازة الأراضي والضرائب. وهكذا جرى الجمع بين القوانين والممارسات والأعراف التي تطورت خلال القرون السابقة، وجرى إضفاء الطابع المؤسسي عليها، وهو ما مَثل المراحل الأولية من العملية التي بلغت ذروتها بعد نصف قرن في عهد سليمان العظيم (1520-1566).

بينما وفّرت التشريعات القانونية للأباطرة البيزنطيين، مثل ثيودوسيوس الثاني (408-450) وجستينيان (527-565)، نماذج لوضع القوانين، استند النشاط التشريعي لمحمد كذلك إلى تقاليد الإمبراطوريات التركية والمغولية العظيمة في آسيا الوسطى كما أدخلها السلاجقة إلى الشرق الأوسط؛ فالسلاجقة هم من طوّر بالكامل مؤسسة السلطان بوصفه حاكمًا مدنيًا في الإسلام يقوم إلى جانب الخليفة، الذي يمتلك السلطة في الأمور الدينية والشخصية فقط. وكانت النتيجة نظامًا قانونيًا مزدوجًا، حيث يقوم السلطان بسن القوانين الدنيوية (kanun) في جميع المجالات التي لا يغطيها التشريع الديني الإسلامي بشكل تفصيلي. وكان محمد الثاني أول سلطان عثماني يقوم بتطوير هذا الحق في سن قوانين كاملة تغطي جميع جوانب الحُكم والمجتمع بطريقة لم يحاول تطبيقها أو لم يحققها الحكام المسلمون السابقون[6].

7-فتوحات محمد الثاني

ماذا عن الفتوحات نفسها؟ إن الضغط الأساسي للتقدم العسكري طوال فترة حُكم محمد كان ضد الكفار في عُرف الغازي لمنع أي معارضة موحدة من العالم الغربي، وكذلك لاكتساب أراضٍ جديدة. لقد تمكن محمد من فصل الجمهوريات التجارية الإيطالية من طريق منحهم امتيازات تجارية جديدة في سلطنته. ففي عام 1454، مُنحت البندقية حقًا خاصًا يسمح لها بدفع رسوم جمركية بقيمة 2 في المئة فقط على البضائع التي تدخل أو تخرج من السلطنة، إضافة إلى وجود ممثل تجاري (يُدعى baile/balyos) لها يعيش في اسطنبول مقابل دفع جزية سنوية قدرها مئتا ألف دوقة ذهبية. ولم تُمنح جنوة - منافستها الرئيسية - حقوقًا مماثلة إلا في شبه جزيرة القرم وبعض جزر بحر إيجة، ومرة أخرى في مقابل دفع الجزية.

وخلال تفكيره في مناطق التوسع المستقبلية، أدرك محمد المكاسب المحتملة المتاحة في الشمال والغرب. لقد شهدت المناطق الشمالية للبحر الأسود فراغًا سياسيًا في أعقاب تفكك إمبراطورية القبيلة الذهبية، التي كانت قد حكمت

(6) Mustafa A. Mehmet, "De certains aspects de la société Ottomane à la lumière de la législation (Kanunname) de Sultan Mahomet II (1451-1481)," *Studia et Acta Orientalia*, 2 (1960), pp. 127-160.

الأراضي الممتدة من السهوب الأوكرانية إلى وادي نهر الدون ووادي نهر الفولغا، لقرنين من الزمان. وفي القرن الرابع عشر، استولت على أوكرانيا الإمبراطورية اللتوانية-البولندية الخاضعة لسلالة ياغيلون الحاكمة. وبحلول منتصف القرن الخامس عشر، اختفت القبيلة الذهبية تقريبًا، مع سقوط السهوب الواقعة جنوبًا تحت حكم تتار خانات قازان بعد عام 1445، بينما كانت القرم تخضع لسيطرة سلالة من خانات التتار نَصّبها آل ياغيلون أنفسهم في محاولة لتقسيم بقايا المغول. وسرعان ما أصبح التتار مستقلين عن البولنديين واتصلوا بمحمد الثاني. وقد أدى ذلك إلى تحالف بين العثمانيين وتتار القرم، وهو ما أثبت أنه مفيد لكليهما.

قام محمد في عام 1454 ببعض المساعي لغزو ساحل البحر الأسود الواقع في مولدافيا، من أجل توطيد العلاقات مع التتار. لكن في هذا الوقت، كانت اهتماماته الأساسية موجهة إلى غرب البلقان، حيث قامت بلاد الصرب المستقلة مع ضعفها بفتح مسار يستطيع من خلاله المجريون أو الحملات الصليبية المحتملة أن تزحف إليه؛ وبالمثل تعاون البنادقة مع حكام المورة البيزنطيين لتوفير قاعدة للقيام بمحاولة جديدة لاقتلاع العثمانيين من أوروبا. وردًّا على هذه المخاطر، قام محمد بسلسلة من الحملات بين عامي 1454 و1463 لتوسيع حكمه المباشر إلى نهر الدانوب وبحر إيجة، ولإنشاء خط دفاع عسكري قوي بذلك. وقد أدت حملتان له في عامي 1454 و1455 إلى سحق الصرب؛ إذ احتل العثمانيون الجزء الجنوبي من البلاد، وأمّنوا الاتصال المباشر مع مقدونيا من الشمال لأول مرة، واستولوا أيضًا على مناجم الذهب والفضة الغنية في نوفو بردو، التي وفرت بعد ذلك الكثير من رأس المال اللازم لنمو السلطنة الاقتصادي.

خلال صيف عام 1456، قام محمد بحملته الصربية الثالثة، هذه المرة في محاولة للاستيلاء على بلغراد من المجريين. وقد حافظ برانكوفيتش على حياده غير المستقر رغم سماحه للحملة بالمرور عبر أراضيه. مع ذلك، لم ينجح الحصار الذي استمر ستة أسابيع لتلك القاعدة الكبرى على نهر الدانوب؛ حيث وصل هونياد في اللحظات الأخيرة بحوالى مئتي قارب، ما أجبر السلطان على التراجع. وفي إثر ذلك ظلت المدينة في أيدي المجريين نصف قرن آخر، إلى أن استولى عليها في النهاية سليمان العظيم.

بعد مدة وجيزة من عودة السلطان إلى اسطنبول، تُوفي برانكوفيتش (24 كانون الأول/ ديسمبر 1456)، تاركًا بلاد الصرب في حالة من الفوضى الداخلية التي ساهمت في تراجعها. وكان محمد يمتلك حجة جيدة لحُكم بلاد الصرب تتمثل في زواج مراد من مارا. لكنه لم يستطع التصرف لبعض الوقت بسبب حاجات ملحة في أماكن أخرى. وبتشجيع من ألفونسو الخامس مَلِك نابولي، حاول إسكندر بك طرد الحاميات العثمانية من ألبانيا، فرد عليه محمد بالحملات التي دفعت الألبان إلى المرتفعات. وفي عام 1456 دفعته أنشطة القراصنة المتمركزين في الجزر التابعة لجنوة في بحر إيجة، إلى شن حملة بحرية فَتَحَ خلالها أينوس (إنز) وإمبروس (إمروز) وليمنوس (ليمني) وثاسوس (طاشو). وأدت المؤامرات بين حكام المورة البيزنطيين، شقيقي الإمبراطور الأخير قسطنطين، إلى ذلك الصراع الداخلي الذي جعل محمدًا يفتح الجزء الشمالي من شبه الجزيرة خلال صيف 1458، ثم أثينا في كانون الثاني/ يناير 1459، وجنوب المورة في تموز/ يوليو 1460، وبذلك أُنهيَ الحُكم البيزنطي فيها، ما جعل طرابزون آخر ما تبقى من الإمبراطورية البيزنطية. هذا يعني أن اليونان بكاملها وقعت تحت السيطرة العثمانية المباشرة باستثناء موانئ المورة: كورون ومودون وبيلوس، التي جرى الاستيلاء عليها لاحقًا في عهد بايزيد الثاني. أخيرًا، عاد العثمانيون في صيف 1459 إلى بلاد الصرب، حيث طردوا الثوار المجريين، واحتلوا البلاد بأكملها باستثناء بلغراد، وأنهوا استقلالها، ودمجوا الأنظمة الإقطاعية والقانونية والمالية السابقة - دونما تغيير يذكر - في النظام الإداري العثماني. في هذه الأثناء، أثار النفوذ المجري في البوسنة عداءً كبيرًا لدى النبلاء المسيطرين على الأراضي، فضلًا عن المزارعين الذين قام كثير منهم باعتناق هرطقة البوغوميل ردًّا على القمع الكاثوليكي. وتمكّن الملك البوسني، ستيفان توماس (1443-1461)، من الحفاظ على عرشه بمساعدة مجرية، وتلقى سرًّا الدعم البابوي أيضًا بتحوله إلى الكاثوليكية واتخاذ تدابير لقمع "المهرطقين" داخل أراضيه. لم يكن محمد مستعدًا بعد لفتح البوسنة بشكل كامل. لكنه شجع المهاجمين على تدمير شمال نهر الدانوب وصولًا إلى المجر وجنوب النمسا وكذلك على طول ساحلي دلماشيا وإستريا.

بحلول عام 1461، باتت رغبة محمد الأساسية هي حل مشكلاته في أوروبا حتى يتمكن من التركيز على ترسيخ سيطرته على الأناضول. ومع فتح بلاد الصرب

واليونان، كانت ألبانيا هي وحدها التي تسبب صعوبة حقيقية في الغرب. إلا أن وفاة ألفونسو الخامس في عام 1458 تركت إسكندر بك أكثر قابلية للانقياد، إذ قبل الهدنة مع السلطان (22 حزيران/ يونيو 1461)، ما مكّنه من استعادة السيطرة على جنوب ألبانيا وإبيروس مقابل التعهد بالامتناع عن المزيد من الهجمات على الممتلكات العثمانية في الشمال. كانت هناك أيضًا مشكلات متزايدة في إمارتي مولدافيا ووالاشيا، إذ كان يحكم الأولى آنذاك ذاك الشهير ستيفان الكبير (1457-1504)، الذي بنى دولة كبيرة واستولى على ميناء كيليا الدانوبي، وكان يتدخل في السياسة الوالاشية في خطوة أولى منه نحو فتح ساحل البحر الأسود وشبه جزيرة القرم. وقد اقتصر صراعه مع العثمانيين في ذلك الوقت على التنافس من أجل السيطرة على الأمراء الضعاف لوالاشيا. وأخيرًا، اعترف فلاد الرابع تيبش بالسيادة العثمانية وكذلك المجرية، وجرى الاعتراف به أميرًا لوالاشيا. وقد قطع محمد وعدًا بإبعاد المهاجمين العثمانيين ما دام ستيفان لم يبذل أي محاولة لتوسيع سيطرته في المنطقة (عام 1460).

مع تحييد والاشيا، تمكّن محمد من الانتقال إلى الأناضول. كان ساحل البحر الأسود، باستثناء طرابزون البيزنطية، قد خضع للسيطرة العثمانية مبكرًا في عهد محمد. لكن كان هناك خصوم مسلمون في شرق الأناضول ووسطه؛ فبعد انهيار إمبراطورية تيمورلنك، بنى تركمان الخرفان السود إمبراطورية كبيرة في غرب إيران وشمال العراق، بينما قام تركمان الخرفان البيض، تحت زعامة أوزون حسن (1453-1478) وبمساعدة من المماليك، بتأسيس سيادتهم الخاصة في غرب إيران وشرق الأناضول. وقامت قرمان مرة أخرى بتوسيع سلطتها في وسط الأناضول، ما أثار ثورات ضد العثمانيين. وقد أخافت النجاحات العثمانية في البلقان البنادقة والجنويين، فشجعوا هذه الطموحات الشرقية من أجل الحد من التهديد العثماني ضدهم؛ ثم شعر محمد بحاجة ملحة لاستكمال سيطرته على طول ساحل البحر الأسود لإحباط أي تقدم قد يحرزه الأعداء بتحريض أوروبي. وابتداءً من نيسان/ أبريل 1461، استخدم أسطوله البحري الذي جرى بناؤه حديثًا في الهجمات البرية والبحرية التي تغلب فيها على الجنويين في أماصرة، ثم على جاندار آخر إمارة تركمانية في المنطقة، وأخيرًا على طرابزون البيزنطية نفسها. اضطر أوزون حسن - الذي لم يكن قويًا بما يكفي لمواجهة العثمانيين بمفرده -

إلى قبول سلام من طرف واحد في أرزنجان (14 آب/ أغسطس 1461). وبقيت قرمان هادئة خوفًا من أي عمل صريح قد يثير حنق السلطان ضدها. قام محمد بإنشاء ولاية حدودية جديدة في المنطقة تحت قيادة بكلربك الأناضول، كدك أحمد باشا، وهو يوناني أو ألباني اعتنق الإسلام وصار من الدفشرمة، وأسَّس حامية حدودية قوية في وجه تركمان الخرفان البيض وقرمان. ونتيجةً لذلك، حَوّل الأخير اهتمامه أكثر نحو الأراضي المملوكية في قيليقية، وخصوصًا أضنة وطرسوس التي احتُلت لفترة من الوقت قبل خسارتها أمام هجوم مملوكي مضاد. وقد أدت الحرب الأهلية التي أثارها العثمانيون إلى إضعاف قوة قرمان بعد عام 1464.

صرف محمد انتباهه عن حملاته الأناضولية بسبب غارات فلاد الرابع تيبش في الأراضي العثمانية شمال بلغاريا (1461-1462)، التي ردّ عليها بغزو والاشيا وضمّها إلى إمبراطوريته (نيسان/ أبريل-آب/ أغسطس 1462). إلا أن الحكم الذاتي سرعان ما استُعيد في عهد شقيق فلاد، رادو الرابع الوسيم (1462-1479)، الذي نشأ في البلاط العثماني وكان على استعداد لدفع الجزية وقبول سيادة السلطان في مقابل حيازة العرش. وكان هناك مصدر آخر للقلق هو نشاط البندقية ضد العثمانيين. وخشية من التوسع العثماني على طول سواحل البحر الأدرياتيكي، دفعت البندقية إسكندر بك لكسر تحالفه مع السلطان واستئناف الهجمات على الحاميات العثمانية في الشمال (شباط/ فبراير 1462). وقام ملك البوسنة الجديد، ستيفان توماشيفيتش (1461-1463)، بالتعاون مع إسكندر بك، بالتخلص من السيادة العثمانية وقبول الحماية والاحتلال المجري (1462)؛ فردّ محمد بغزو ألبانيا، ما أجبر إسكندر بك على توقيع اتفاق سلام جديد والتخلي عن فتوحاته (27 نيسان/ أبريل 1463). وهذا ما جعل السلطانَ حرًا في التعامل مع البوسنة، التي قام بفتحها خلال ما تبقى من فصل الصيف بمساعدة كبيرة من البوغوميل المحليين، الذين تعرضوا للاضطهاد خلال الاحتلال المجري الأخير. وبقيت آنذاك منطقتان فقط في شمال البوسنة خاضعتين للسيطرة المجرية، جرى إدراجهما ضمن البانات، أو المقاطعات الحدودية المجرية، التي كان يحكمها مَلِكٌ تابع طَالَب بكامل البوسنة باسم سيده، بينما قَبِلَت الهرسك آنذاك بالسيادة العثمانية وجرى ضمها بشكل نهائي، ما جعل السلطان أقرب إلى البحر الأدرياتيكي.

بناءً على ذلك، باتت الحرب ضد البندقية حتمية. وقد استغل البابا بيوس الثاني الموقف للانضمام إلى البندقية والمجر في اتفاقية ضد العثمانيين (12 أيلول/ سبتمبر 1463)؛ فإذا كُتب لهذه الحملة الصليبية الجديدة النجاح، فستحصل البندقية على المورة والأراضي اليونانية على طول البحر الأدرياتيكي، ويقوم إسكندر بك بتوسيع دولته الألبانية لتشمل مقدونيا، وتسيطر المجر على بلغاريا والصرب والبوسنة ووالاشيا. أما القسطنطينية وضواحيها فستعاد إلى الأحياء من الأسرة الحاكمة البيزنطية. بدأت المفاوضات كذلك مع أوزون حسن وقرمان وحتى تتار القرم، الذين وعدوا بمهاجمة العثمانيين في الأناضول في الوقت نفسه الذي يتحرك فيه الصليبيون ضد محمد في أوروبا. بدأت الأعمال القتالية الفعلية في أيلول/ سبتمبر 1463 عندما استولت البندقية على عدد من جزر بحر إيجة، وكذلك على جزء كبير من المروة. هكذا بدأت الحرب بين العثمانيين والبندقية التي انتهت في عام 1479.

بدأ البابا بيوس الثاني آنذاك بتجميع جيش صليبي جديد في أنكونا. وأبحر أسطول البندقية إلى مدخل الدردنيل، حيث استولى على ليمنوس وتينيدوس في عام 1464، ومنع العثمانيين من إرسال الإمدادات إلى المورة، وهدد بمهاجمة اسطنبول. وردًّا على ذلك، بدأت ترسانة سفن رئيسية جديدة في اسطنبول، ببناء أسطول جديد تمامًا، بينما جرى بناء حصنين قويين بعضهما في مواجهة بعض عبر الدردنيل لإبعاد العدو (1463-1464). ثم قاد الصدر الأعظم حملة كبرى استعادت المورة وحطمت جيش البندقية (ربيع 1464)؛ لكن قبل أن يعلم محمد نتيجة هذه الحملة، نَظم جيشًا جديدًا آخر في اسطنبول، فلما علم بهزيمة البندقية قاد الجيش متوجهًا إلى البوسنة، حيث دحر المجريين إلى الخلف، وبدأ بالهجوم على المجر لكنه فشل مرة أخرى في الاستيلاء على بلغراد. هكذا استطاع محمد كسر ظهر الحملة الصليبية بفعالية. وتُوفي البابا بيوس كمدًا في أنكونا على الفور (15 آب/ أغسطس 1464)، ومات إسكندر بك في عام 1468، وبعدها بوقت قصير جرى استكمال الفتح العثماني لألبانيا.

قاد محمد حملة كبيرة إلى الشرق في صيف 1468. في البداية، أعلن أن هدفه إما تركمان الخرفان البيض أو المماليك الذين كانوا يحتلون إمارة دُلغادر التركمانية

الواقعة عند منابع نهر الفرات. لكن عندما رفض بير أحمد والي قرمان دعوة سيّده للانضمام إلى الحملة ضد هذه الأخيرة، فتح محمد الجزء الغربي من قرمان الذي كان مركزه في قونية. وفي البداية بدا أن قرمان قد دُمّرت أخيرًا. لكن بير أحمد هرب إلى جبال طوروس ونظم القبائل المحلية لمقاومة السلطان، واستعاد معظم الإقليم بمجرد عودة محمد لمواجهة مشكلاته في أوروبا. وبمساعدة البنادقة وكذلك تركمان الخرفان البيض، تمكّن من نقل القتال إلى الأراضي العثمانية، في سلسلة من الهجمات المدمرة التي بلغت وسط الأناضول في عام 1470.

كانت ردات فعل محمد محدودة بسبب الصعوبات الجديدة في الغرب، ففي عام 1469، انتقل أسطول البندقية إلى شرق بحر إيجة، حيث استولى على جزيرتي ليمنوس وإمبروس وخرب ساحل الأناضول الجنوبي إضافة إلى إمدادات الإنزال لقرمان. وردًّا على ذلك، قاد محمد في الصيف التالي قوة بحرية استولت على جزيرة نغروبونتي (إغريبوز)، القاعدة البحرية الرئيسية لمدينة البندقية في بحر إيجة. وبينما حاول كل من البابا والبندقية تنظيم حملة صليبية جديدة، مد محمد النفوذ العثماني إلى جنوب وسط الأناضول من خلال سلسلة من الحملات ضد قرمان. مع ذلك، في أثناء العملية، قام قائد الدقشرمة التابعين لمحمد، كدك أحمد باشا، بقتل البدو التركمان في المنطقة بضراوة، ما أثار ردات فعل ستصبح مصدرًا رئيسًا للانقسام داخل الدولة خلال القرن المقبل.

أدى الفتح الأخير لقرمان إلى وصول العثمانيين إلى نقاط تماس مع المماليك وتركمان الخرفان البيض أدخلتهم في صراع مباشر معهما. وجرى إرجاء الصراع مع المماليك حول مسألة الهيمنة على دُلغادر، بسبب اندلاع الحرب بين العثمانيين وأوزون حسن، الذي رأى أسوأ مخاوفه تتحقق مع قيام الحكم العثماني على طول حدوده الغربية بأكملها؛ إذ كان يعتبر نفسه وارثًا شرعيًا للإيلخانيين والتيموريين، وطالب بأجزاء كبيرة من الأناضول بوصفها جزءًا من هذا الميراث. وتحالف مع البندقية في عام 1472، التي وعدت بإرسال أسلحة وذخيرة وكذلك خبراء لتعليم رجاله كيفية استخدامها، مهددًا العثمانيين بهجوم مُنَسَّق من الشرق والغرب.

أنزل أسطول البندقية المعدات التي وعد بها في أواخر عام 1472، فيما أبحر أسطول أوروبي تحالفي في بحر إيجة. واستعد أوزون حسن بحشد جميع الأمراء

التركمان الذين خلعهم محمد من حوله، ووعد بإعادتهم مقابل المساعدة في إضعاف مقاومة محمد. هكذا تقدم جيش كبير من تركمان الخرفان البيض إلى وسط الأناضول، فأخذ سيواس وتوقاد وهدد الأناضول العثمانية، مع ذلك واجه محمد التهديدات بقوته المعتادة، فبعد أن أعد اسطنبول لمواجهة هجوم بحري صليبي محتمل، وتَرَكَ المدينة تحت قيادة ابنه جم سلطان، البالغ من العمر 14 عامًا، قاد محمد جيشًا كبيرًا إلى الأناضول، متغلبًا على محاولات الصليبيين للمرور عبر المضائق. وبعد حيل عدة من الجانبين، تجمّع المقاتلون في سهل أوتلق بلي بالقرب من أرضروم، حيث شنّت القوات العثمانية الاحتياطية هجومًا على جناح الخرفان البيض أدى إلى إحراز النصر قبل يوم من أن يكون القائدان جاهزين فعليًا للقتال (11 آب/أغسطس 1472). هكذا أدرك أوزون حسن مرة أخرى أنه لا يستطيع هزيمة العثمانيين في معركة مفتوحة، فوافق على إبرام معاهدة سلام (24 آب/أغسطس 1473) وعاد إلى أذربيجان. وبذلك استقر الحُكم العثماني في الأناضول غرب نهر الفرات، وانتهت قدرة أوزون حسن على الحصول على دعم تركمان الأناضول حالَما رأوا أنه لن يكون قادرًا على دعمهم ضد السلطان. وقد تخلى معظمهم آنذاك عن محاولاتهم لمقاومة سلطة اسطنبول. وانتهت كذلك تحالفات أوزون حسن مع الأوروبيين عندما أدركوا أنه لا يستطيع فعل ما هو أكثر من إلهاء العثمانيين. وخلال فترة حُكم ابنه يعقوب (1479-1490)، ظلت العلاقات مع العثمانيين هادئة، حيث منطقة واسعة من الجبال تشكل نوعًا من الأرض المحايدة بين الإمبراطوريتين.

8-التطورات الداخلية

تمكّن محمد آنذاك من تحويل اهتمامه إلى اسطنبول، حيث كانت المشكلات الداخلية تقوّض القدرة العثمانية على مواجهة أعدائها في أوروبا. وقد أدت التدابير المالية القاسية التي اتخذها السلطان لدفع نفقات الحملات وجيشه الجديد من العبيد وإعادة بناء اسطنبول وغيرها من مدن السلطنة، إلى حدوث تداعيات؛ إذ إن التوطين القسري للسكان كان لا يزال يسبب التعاسة، بانتظار أن يتم توفير منازل جديدة وفرص للتجارة والعمل لأولئك الأشخاص الذين جرى نقلهم. كذلك فإن العديد من الامتيازات الضريبية التي قُدمت سابقًا لجذب المستوطنين

إلى اسطنبول قد سحب لاحقًا بسبب الصعوبات المالية. وأدى استعداد محمد لمنح مثل هذه الامتيازات لغير المسلمين إضافة إلى تعيينه شخصيات بيزنطية في مناصب إدارية، إلى استياء كبير بين العائلات التركية المسلمة الرئيسية التي تقلصت قوتها وثروتها. وقد ارتقى اليونانيون عبر طبقة العبيد ليستأثروا بمنصب الصدر الأعظم. وأصبح النبلاء والمسؤولون البيزنطيون السابقون يقومون بإدارة المزارع والضرائب والتيمار في النظام العثماني، ما أثار سخط المسلمين الذين اضطروا إلى دفع الضرائب لهم. وكان رجال الأعمال اليونانيون قادرين على شراء الاحتكارات التي فرضها محمد على السلع الحيوية من أجل زيادة جمع الأموال، ثم ألقيت مسؤولية زيادة الأسعار، التي كانوا هم وراءها، على السلطان وعبيده المسيحيين. وفي الواقع، جرى اقتباس العديد من الإجراءات المالية التي اتخذها محمد من الحكام الأوتوقراطيين في إيطاليا آنذاك. لكن بغض النظر عمن ابتدعها، فإن تدابير مثل زيادة ضرائب الحرث على المزارعين، وفرض الرسوم الجمركية على التجارة داخل السلطنة، ومصادرة ممتلكات المؤسسات الدينية، قد خلقت حالة من الاستياء الهائل، فضلًا عن الضائقة الاقتصادية.

ووراء القضايا الاقتصادية الجلية، كانت هناك مظاهر الصراع المستمر بين الطبقة الأرستقراطية التركية القديمة، وطبقة عبيد محمد الجديدة. ومع أن محمدًا كان في البداية قد قوّى الدڤشرمة على حساب الأرستقراطية التركية، فإن العديد من التدابير قد اتخذت بعد عام 1471؛ وعلى الرغم من أنها اتخذت لتلبية الحاجة إلى المال، إلا أنها كانت تهدف إلى تحقيق التوازن بين الدڤشرمة والأرستقراطية التركية، من أجل الحد من قدرة هذه الأرستقراطية على السيطرة على السلطان. لقد كانت الأرستقراطية التركية هي التي استفادت من الفتوحات الجديدة، ومن هنا دعمها لسياسات السلطان الهجومية في أوروبا. ولأول مرة تتحول الدڤشرمة لتصير فريق السلام المعارض لها. وكما كانت الحال في فترات الحُكم السابقة، تركزت خصومات المجموعات السياسية وطموحاتها حسب المرشحين للعرش. حصل جم سلطان، الأمير المقاتل الأكثر نشاطًا، على دعم الطبقة الأرستقراطية التركية، وأصبح الأمير بايزيد المعروف بالسلمية مرشح الدڤشرمة. لذلك أيّد جم استمرار الفتوحات على نطاق واسع في أوروبا، بغض النظر عن نتائج الضغوط المالية والاقتصادية الناتجة، في حين عارض بايزيد سياسات السلطان المالية

ودافع عن السلام من أجل توطيد السلطنة التي تعرضت للغزو بالفعل. وبينما كان محمد وبايزيد يخوضان حملة ضد أوزون حسن، تُرك جم سلطان وصيًّا في اسطنبول، حيث حاول إلغاء السياسات المالية لوالده، ووضع نفسه على العرش بذريعة انقطاع الأخبار من السلطان لمدة 40 يومًا.

لم تنجح محاولة جم، وجرى إعدام وزراء الدڤشرمة المتورطين بناء على أوامر من محمد بعد عودته بمدة قصيرة. لكن هذه الحادثة أثارت الصراع وأججته بين الفئات والأمراء، وقوّضت الجهود اللاحقة لتنظيم هجمات موحدة على العدو.

9-حروب جديدة في أوروبا: اختتام الحرب مع البندقية

كان إصرار المجر على البقاء في بلغراد، وقيام العثمانيين ببناء حصون جديدة على طول نهر الدانوب مع دعمهم لغارات الآقنجي داخل الأراضي المجرية، قد أنبأ بتجدد الصراع في أوروبا. قام ماتياس كورفينوس المجري بدفع ستيفان الكبير حاكم مولدافيا للتخلص من السيادة العثمانية وبناء قوة عسكرية قوية لمنازعة الحكم العثماني في والاشيا. وأدت الطموحات المجرية في مولدافيا إلى حرب مع ستيفان (1465-1467). لكن الأخير فاز بسهولة، حيث استولى على حصني الدانوب: كيليا وإبرايل في عام 1465، وبرز بوصفه زعيمًا رئيسًا في المنطقة، قادرًا على تركيز جهوده ضد العثمانيين من دون أن يقلق بشأن تأمين ظهره. ثم قام ستيفان بغزو والاشيا واستبدل الدُمية العثمانية رادو برجُلِه في عام 1471. وجاء تهديد آخر للحكم العثماني من إمارة موسكوفيا، التي تزوّج أميرها إيفان الثالث الكبير (1462-1505) من زوي (صوفيا) باليولوغوس، ابنة آخر حاكم بيزنطي للمورة وابنة أخي آخر إمبراطور. وقد رافق الأميرة البيزنطية العديد من الرجال والفنانين اليونانيين الذين بدأوا تطوير موسكوفيا لتكون مركزًا للثقافة اليونانية الأرثوذكسية. وكان إيفان نفسه منشغلًا بتوحيد الأجزاء المختلفة التي ستصير روسيا في ما بعد، لكن نتيجةً لهذا الزواج، فقد اعتبر نفسه الوريث الشرعي للإمبراطورية الرومانية الشرقية، وكذلك فعل خلفاؤه؛ وحاولوا جعل موسكو مركزًا جديدًا للكنيسة الأرثوذكسية كدليل على تطلعاتهم. جاء التهديد الثالث للسلطة العثمانية من آل ياغيلون في ليتوانيا وبولندا، اللتين كان يحكمهما آنذاك كازيمير الرابع (1447-1492)، الذي امتدت سلطته شرقًا حتى أوكرانيا، على

تخوم مولدافيا من الشمال، وعبر نهر الدنيستر إلى البحر الأسود في الشرق. وقد تحالفوا مع القبيلة الذهبية التي حكمت في الشمال. وبينما كان خان تتار القرم، منغلي جيراي، سعيدًا لقبول دعم السلطة العثمانية ضد هذه التهديدات، فإنه لم يكن راضيًا عن محاولات محمد لتوسيع النفوذ العثماني إلى شواطئ البحر الأسود الشمالية، فما كان منه إلا أن تحول بعد ذلك للتعاون مع موسكوفيا.

وعلى الرغم من تضارب المصالح، وافق ستيفان حاكم مولدافيا وآل ياغيلون وموسكوفيا وخانية القبيلة الذهبية وحتى تتار القرم، على التحرك بشكل موحد لمنع السيطرة العثمانية على البحر الأسود. وردًّا على ذلك، جرى إرسال سليمان باشا الخادم (Hadim Süleyman Paşa)، من ألبانيا عبر بلاد الصرب ووالاشيا في شتاء 1475، للانضمام إلى السلطان في هجومه على مولدافيا. لكن محمدًا لم يتمكّن، بسبب المرض، من إحضار جيشه من اسطنبول، ما مكّن ستيفان من هزيمة العثمانيين في راكوفيتزا (راكوفا) (17 كانون الثاني/ يناير 1475) بمساعدة القوات المجرية وآل ياغيلون. كان محمد أكثر نجاحًا في القرم، فقد استخدم أولًا النزاعات الداخلية بين عائلة الخانات ليستبدل منغلي جيراي (1469-1475، 1478-1515) بابنه إرميناك جيراي، الذي عاد إلى دفع الجزية، ثم تعاون مع حملة بحرية عثمانية في الاستيلاء على جميع المستعمرات الجنوية المتبقية على طول شواطئ البحر الأسود الشمالية (حزيران/ يونيو 1475). ثم قام محمد بإعادة منغلي، نتيجة اعتراض أعيان القرم المنخرطين في الخدمة العثمانية، والذين أبلغوه أن منغلي سيكون قادرًا بشكل أفضل على قيادة التتار ضد أعدائهم في الشمال، فما كان من منغلي في المقابل إلا أن قبل بالسيادة العثمانية، ووافق على تقديم الدعم العسكري والمالي بحسب الحاجة. وهكذا توطدت السيطرة العثمانية على تتار القرم، وكان لها أن تستمر ثلاثة قرون، لم يتَزَوّد فيها السلاطين بقاعدة أخرى للسيطرة على البحر الأسود وحسب، بل كذلك بإمدادات منتظمة من المقاتلين. لم تكن سلطة خانات القرم في ذلك الوقت واسعة، فهي بالكاد تمتد إلى ما وراء شبه جزيرة القرم نفسها، لكنهم بمساعدة العثمانيين كانوا على الأقل قادرين على تجنب ابتلاعهم من جانب الموسكوفيين، كما حدث مع خانات التتار الآخرين في ذلك الوقت. لقد ظلوا بمنزلة حائط الصد العثماني الرئيسي لإبقاء الروس بعيدًا عن البحر الأسود قرنين آخرين.

منحت النجاحات التي تحققت شمال البحر الأسود، السلطان ميزة استراتيجية إضافية تتمثل في قدرته على مهاجمة ستيفان حاكم مولدافيا من شمال البحر الأسود وجنوبه. وبينما صرف تتار القرم انتباه القبيلة الذهبية، أدى هجوم مشترك إلى احتلال شواطئ بيسارابيا والاستيلاء على آق كرمان، والسيطرة بذلك على الجزء الجنوبي من نهر الدانوب. حاول ستيفان تجنب الدخول في معركة مفتوحة مع العثمانيين باتباع سياسة الأرض المحروقة. لكن نظرًا إلى أن مساعدة الوالاشيين للسلطان جعلت هذا الأمر بلا معنى، فقد واجه السلطان أخيرًا في فاليا ألبا (آقدره) (17 تموز/يوليو 1476). انتصر محمد ودمّر مولدافيا، لكن ستيفان كان قادرًا على الفرار، ثم استعاد حكمه بعد عودة العثمانيين إلى ديارهم، على الرغم من أنه فقد مكانته السابقة وقدرته على تهديد العثمانيين.

انتهت الحروب في إمارتي مولدافيا ووالاشيا وفي شمال البحر الأسود، في الوقت المناسب تمامًا، ليتمكّن محمد من مواجهة تهديدات جديدة ناحية الغرب. لقد هاجم ماتياس كورفينوس الحصن العثماني في سمندريا في عام 1476، وهدد خط دفاع الدانوب بأكمله. لكن محمدًا وصل من مولدافيا وهزم المجريين بهجمات مباشرة وكذلك بإرسال المهاجمين إلى دلماشيا وكرواتيا؛ ثم ركز على البندقية، على أمل إجبارها على قبول السلام بإكمال غزوه لألبانيا، والحصول بذلك على موطئ قدم راسخ على البحر الأدرياتيكي. وفي عام 1477، قامت القوات العثمانية في ألبانيا بمحاصرة ميناء ليبانتو (اسمها عند اليونانيين: نافباكتوس، وعند الأتراك: إِنِه بختي) وعاصمة إسكندر بك القديمة، كرويا (آقجه حصار)، وكلتاهما كانت تحت سيطرة زعماء ألبان محليين بمساعدة البندقية. رَدّ أسطول البندقية بغارات على طول شواطئ غرب الأناضول. لكن هذا توقف عندما أرسل محمد المهاجمين البوسنيين مرات عدة إلى شمال إيطاليا، ما أسفر عن خسائر في الوديان المقابلة لمدينة البندقية (1477-1478). وبحلول نهاية عام 1478، خضعت ألبانيا بالكامل للحُكم العثماني المباشر، وجرى تنظيمها آنذاك بوصفها ولاية عثمانية اعتيادية، وجرى تطوير اقتصادها بمساعدة اللاجئين اليهود الآتين من إسبانيا، الذين استقروا هناك وكذلك في سالونيك، وأصبحت أفلونيا ميناءً دوليًا يتوسط معظم حركة التجارة بين أوروبا الغربية والدولة العثمانية. وبدأ الألبان أيضًا في دخول الطبقة الحاكمة العثمانية على نطاق واسع، وسرعان

ما تخطوا البوسنيين في النفوذ، واكتسبوا مركزًا من الهيمنة يفوق بكثير أعدادهم، وهو وَضْع استمر، بطرق شتى، حتى العصر الحديث. انتقل العثمانيون كذلك إلى الجبل الأسود (Montenegro) (كرناغورا/ قره داغ)، التي أُسست في أوائل القرن الخامس عشر في تمرد ضد الحكم الصربي في جبال زيتا العليا، تحميها المناطق الساحلية في دلماشيا الواقعة تحت حكم البندقية. وقد استولى محمد على الجزء الجنوبي من البلاد، بينما نقل سكان الجبل الأسود عاصمتهم إلى چتنجه (Çetince)، التي أصبحت مركزًا لمقاومتهم.

كان من الواضح أن البندقية قد طُوّقت بفتوحات محمد؛ فجرى التوصل إلى تسوية استعادت البندقية على إثرها الامتيازات التجارية لدى الدولة العثمانية، وسُمح لها بحيازة القوة الكافية في البحر الأدرياتيكي للحفاظ على اتصالاتها البحرية. وقد تُوّجَت المفاوضات بتوقيع معاهدة سلام في اسطنبول، في 25 حزيران/ يونيو 1479، أنهت حربًا استمرت 16 عامًا. وافقت البندقية على تسليم شقودره، آخر ميناء رئيسي بحوزتها في شمال ألبانيا، والاعتراف بالحكم العثماني في ألبانيا، وكذلك بالفتوحات العثمانية للجزر الإيجية، وحاز السلطان بذلك سيطرة كاملة على شمال بحر إيجة باستثناء جزر سبورادس التي ظلت في أيدي البندقية، وخيوس التي كانت لا تزال تحكمها جنوة. في المقابل، سَمح محمد لمدينة البندقية بالاحتفاظ بعدد من الموانئ في دلماشيا على طول البحر الأدرياتيكي وممتلكاتها السابقة في المورة باستثناء أرغوس. ووافقت البندقية على دفع جزية سنوية مقابل هذه الممتلكات فضلًا عن استعادة حقها في التجارة بحُرية في ممتلكات السلطان، والحفاظ على وجود ممثلها في اسطنبول.

10 - حملات محمد الأخيرة

كان هذا الانتصار على أقوى قوة بحرية في شرق البحر المتوسط، قد شجع محمدًا على البحث عن أهداف أخرى لبحريته؛ أولًا: فتح جزيرة رودس التي تعتبر بوابة التقدم نحو غرب البحر المتوسط، ثانيًا: احتلال إيطاليا، التي بدت ملائمة للغزو بسبب المنافسات المزمنة بين البندقية ونابولي وميلانو، وكذلك الانقسامات الناجمة عن الأنشطة السياسية للبابا. كانت رودس هي الجزيرة الرئيسية الوحيدة في بحر إيجة التي لم تمتد إليها يد الحكم العثماني، وكانت

تقع تحت سيطرة تنظيم فرسان القديس يوحنا الذي أُسس أصلًا في القدس عام 1070، وانتقل بعد ذلك إلى قبرص عام 1292 ثم إلى رودس عام 1306. وبعد استعادة المسلمين الأرض المقدسة، وطّد التنظيم نفسه ليصير بمنزلة قلعة محصنة ضد الإسلام، وأصبح قاعدة رئيسية للقراصنة الذين داهموا السفن العثمانية في بحر إيجة وشرق البحر المتوسط، ودعموا الجهود البحرية الصليبية المختلفة في المناطق المحيطة.

أُسند إلى كدك أحمد باشا، الذي أصبح آنذاك سنجق بكي أفلونيا وقائد الأسطول العثماني في بحر إيجة، مهمة تنظيم الحملات على كلٍّ من إيطاليا ورودس. لقد استولى أسطوله الأول على جزيرتي كيفالونيا وزانتا اليونانيتين، ثم فرض حصارًا على رودس بدءًا من 4 كانون الأول/ ديسمبر 1479، بينما أبحرت القوة الأخرى حول جنوب إيطاليا ونزلت في أوترانتو، في 11 آب/ أغسطس، لبدء المرحلة الثانية من الحملة. أُصيبت روما بالذعر على إثر ذلك، وخطط البابا للفرار شمالًا مع معظم سكان المدينة. وفي الوقت نفسه، كانت الدعوة إلى حملة صليبية جديدة، وجاء الدعم من المدن-الدول الإيطالية والمجر وفرنسا. عاد كدك أحمد إلى الروملي في شتاء عام 1481 لجمع قوات إضافية، وكان هناك عندما جاءت الأخبار بوفاة السلطان المفاجئة (3 أيار/ مايو 1481)، ونتج من ذلك إنهاء حصار رودس. كان انخراط كدك أحمد اللاحق في النزاعات من أجل خلافة العرش في اسطنبول، قد أدى إلى ترك القوة في أوترانتو بلا قيادة، لذلك غادرت في النهاية عائدة إلى ديارها في 10 تموز/ يوليو، وبذلك انتهى ما كان سيصبح ربما منطقة جديدة تمامًا للتوسع الإسلامي.

ثانيًا: توطيد إمبراطورية: بايزيد الثاني (1481-1512)

كان عهد ابن محمد، بايزيد الثاني، بمنزلة مرحلة انتقالية من العصر البطولي القديم الخاص بالقرنين الرابع عشر والخامس عشر، إلى عصر العظمة الجديد. قام محمد الثاني بغزوات كبيرة في الشرق والغرب، مستعيدًا إمبراطورية بايزيد الأولى ومضيفًا إليها. لكنه خلّف مشكلات اقتصادية واجتماعية صعبة كان لا بد

من حلّها إذا قُدِّر للإمبراطورية أن تبقى وأن يكون هناك فتوحات جديدة. لذا كان حُكم بايزيد الثاني يُعتبر فترة تدعيم قبل استئناف الفتوحات.

1-ردة الفعل والحرب الأهلية

أدت التوترات بين الأرستقراطية التركية والدڤشرمة، والتنافس بين الأميرين، إلى صراع حتمي بمجرد رحيل السلطان القديم. وقد تجلى إدراك محمد لهذا الاحتمال في سياسته المتمثلة في تمركز الأميرين على مسافة متساوية من العاصمة، بحيث يمكنهما بعد وفاته الحصول على الفرصة نفسها للوصول إليها وتولي العرش. كان بايزيد حاكمًا لولاية الروم، التي تتضمن مناطق سيواس وتوقاد وأماسيا، بينما كان جم الأصغر سنًّا يحكم ولاية قرمان من عاصمتها قونية. ويبدو أن السلطان في الواقع كان يؤيد مطالبة جم بالحكم، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى شخصية جم المقاتلة مثل شخصية والده، أكثر مما كان عليه بايزيد، المُتَنَسّك أحيانًا والمنغمس أحيانًا أخرى في الملذات، والذي كان يكره العنف ومعظم ما كان يمثله والده. كان أولئك الذين يعانون من سياسات محمد الاقتصادية الصارمة يأملون منذ مدة طويلة في تولي بايزيد أملًا في أن يتخلى عن سياسة الفتح إلى أن يجري التخفف من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية الناتجة من ذلك. وبينما انحاز وزراء الدڤشرمة إلى بايزيد، كان جم مدعومًا من الطبقة الأرستقراطية التركية بقيادة محمد باشا القرماني، آخر صدر أعظم في عهد محمد. عندما توفي السلطان حاول محمد القرماني إخفاء الأخبار لفترة كافية لإبلاغ جم سلطان، ليتسنى له الوصول إلى العاصمة وتولي العرش قبل أن يتمكّن بايزيد وأنصاره من فعل أي شيء حيال ذلك؛ ثم أمر الإنكشارية بمهمات جديدة في الأناضول، لإخفاء وفاة السلطان عنهم ومنعهم من الذهاب إلى اسطنبول لمساعدة بايزيد، لكن المؤامرة اكتُشفت. رتب الإنكشارية في جيش المشاة لذهاب بايزيد إلى اسطنبول من أجل توليه العرش، في حين أرسلوا عملاء لإعاقة محاولات جم للوصول إلى العاصمة. هكذا ضمنت القوة العسكرية الإنكشارية تولي بايزيد الثاني بوصفه مرشحًا لهم على الرغم من رغبات الصدر الأعظم والأرستقراطية التركية.

إلى أي مدى تركت هذه الأحداث بايزيد تحت سيطرة الدڤشرمة؟ يتضح ذلك من حقيقة أنه بمجرد أن تولى العرش (21 أيار/مايو 1481) كان عليه

تعيين زعيمهم إسحاق باشا صدرًا أعظم جديدًا، والسماح للإنكشارية بإعدام محمد القرماني وأنصاره ونهب منازلهم وممتلكاتهم. ثم اضطر بايزيد إلى زيادة رواتب القابي قولو بشكل كبير، وتوسيع الممارسة التي بدأها والده بدفع الإكراميات (البخشيش) لهم عند تولي السلطة، ذلك التقليد الذي من شأنه إفقار خلفائه تدريجيًا.

لقد اضطر السلطان الجديد إلى إنهاء الممارسات المالية لوالده، خصوصًا تلك المتعلقة بخفض قيمة العملة. وقام بإعادة جميع الممتلكات الخاصة والمؤسسية التي صودرت في سنوات محمد الأخيرة. ووضع رجال الدڤشرمة مرة أخرى في مناصب رئيسية، ما يؤكد تفوّقهم الآني على أفراد الأسر التركية الكبيرة، الذين اختبأ كثير منهم أو فروا للانضمام إلى جم. لقد أدت أحداث تولي بايزيد إلى زعزعة توازن القوى الذي أُنشئ بعناية على يد محمد، وترسيخ سلطة الدڤشرمة.

2-ثورة جم سلطان

مع ذلك لم يستسلم جم؛ فعندما علم بوفاة والده، كان الأوان قد فات لمنع تولي بايزيد العرش. ولذا فقد ذهب إلى بورصة، واستدعى جميع مؤيديه إلى جانب تركمان الأناضول ومسلميه المستائين، منذ مدة طويلة، من حكم الدڤشرمة في اسطنبول، ثم أعلن نفسه سلطانًا على الأناضول (28 أيار/ مايو 1481)، واقترح تقسيم السلطنة، ليحكم بايزيد في أوروبا فقط. وبالطبع رفض بايزيد هذا المقترح، دفاعًا عن استمرار وحدة الدولة العثمانية، وحصل على دعم كذلك أحمد باشا، الذي كان في الأناضول في ذلك الوقت لحشد قوات جديدة لغزو إيطاليا، والذي كان يحظى بشعبية كبيرة بين الإنكشارية. في النهاية، وقعت المعركة الحاسمة بين الاثنين بالقرب من يني شهر (20 حزيران/ يونيو 1481)؛ حيث تمكّن بايزيد بتفوقه العددي المقترن بالهجوم القوي للإنكشارية، من الانتصار في ذلك اليوم. فاضطر جم وبقايا جيشه إلى الفرار على إثر ذلك، ولجأوا في النهاية إلى إمبراطورية المماليك بصحبة قاسم بك، آخر أمير قرماني.

هكذا بدأت مدة طويلة من النفي. وقد أدت محاولات جم لخلع بايزيد واستعادة العرش إلى إبقاء السلطان وإمبراطوريته في حالة من القلق حتى وفاة

جم بعد 12 عامًا، وهو ما أنهى التهديد في نهاية الأمر. تلقى الأمير الهارب في البداية بعض المساعدة من المماليك، وحشد قوة صغيرة في حلب (نيسان/ أبريل 1482)، حيث انضم إليه عدد من الأمراء التركمان الهاربين وإقطاعيي الأناضول الذين عزلهم بايزيد. وفي هذه الأثناء، سيطر كدك أحمد وإسحاق باشا وغيرهما من وزراء الدڤشرمة على السلطان الجديد، إلى حد أنه من اليأس راح يضع أعضاء الأرستقراطية التركية في مناصب رئيسية، وحاول العمل من خلالهم على استعادة سلطته. وعندما دخلت حملة جم الجديدة الأراضي العثمانية في قيليقية، في 19 أيار/ مايو 1482، لم يجد دعمًا لا من الدڤشرمة ولا من الأرستقراطية التركية، وبعد تقدمه مقتربًا من أنقرة في 8 حزيران/ يونيو، يئس من النجاح فهرب إلى رودس، حيث لجأ هناك إلى الفرسان.

لقد جرى تحييد آخر خصم رئيسي لبايزيد في الأناضول، عندما استسلم قاسم بك وتخلى عن جميع مزاعمه بشأن قرمان، مقابل تعيينه حاكمًا عثمانيًا لإيچل، وبذلك جرى استيعابه في النظام العثماني بالطريقة نفسها التي استوعب بها العديد من الشخصيات التركمانية الأخرى. وقد أبحر جم إلى فرنسا (1 أيلول/ سبتمبر 1482)، وهو لا يزال تحت حماية الفرسان، الذين يبدو أن وكلاء السلطان أقنعوهم بإخراجه من المحيط المباشر للسلطنة. تلت ذلك جولات عدة من المفاوضات مع قوى مسيحية مختلفة لا تزال تأمل في استخدام جم ضد السلطان، ما أدى في النهاية إلى الاتفاق على إرساله إلى البابا إنوسنت الثامن في عام 1486، الذي كان يفكر في حملة صليبية جديدة. وعندما قام شارل الثامن، ملك فرنسا، بغزو إيطاليا واحتلال روما، أمسك بجم (27 كانون الثاني/ يناير 1495) وأرسله إلى فرنسا، لكن في الطريق مرض جم وتوفي في نابولي (25 شباط/ فبراير 1495)، ربما بالسم الذي أعطي له بناءً على تحريض بايزيد، رغم أن هذا لم يُثبَت فعليًا.

3-مشكلات داخلية

بعيدًا عن التهديد بحملة صليبية مسيحية باستخدام جم، كانت هناك عوامل أخرى مقنعة منعت بايزيد من القيام بحملات خارجية. لقد شعر بايزيد أن السلطنة تحتاج إلى فترة من الراحة من أجل حل المشكلات التي خلّفها والده. ثم أراد إنهاء

الأنشطة العسكرية المهمة، حتى يتمكّن من تقليص هيمنة الدڤشرمة التي أحرزوها نتيجة لدورهم في إيصاله إلى السلطة والتغلب على تهديدات جم الأولى. ولتحقيق هذه الغاية، استخدم السلطان إشاعة لا أساس لها مفادها أنهم تواطأوا مع جم في تمرده من أجل أن يضمن طرد كدك أحمد (18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1482) وإقالة إسحاق باشا من منصب الصدر الأعظم، وبذلك بدأ صراع استمر طوال معظم ما تبقى من عهده للتحرر من سيطرة الدڤشرمة.

مع ذلك، ظل الدڤشرمة في منتهى القوة، بسبب العائدات والمراكز التي مُنحت لهم خلال الفترة السابقة. وفي الواقع، جاء بعد إسحاق باشا، صدر أعظم آخر من الدڤشرمة، هو داود باشا والي الأناضول. لكن بعد أن أصبح السلطان يقظًا وغيورًا على سلطته، لم يتمكّن الأخير من ممارسة السيطرة بقدر ما مارسها أسلافه. وللحد من قوة الدڤشرمة، كان على بايزيد أن يفعل عكس ما فعله محمد الثاني، أي أن يبني القيادة التركية والعلماء بمنحهم مناصب وعوائد. لذلك، سعى إلى استرضاء المؤيدين الأساسيين لأخيه، ليس فقط من خلال إعادة ممتلكاتهم المصادرة بل أيضًا من خلال إحياء مؤسسات الإسلام التقليدي، وتمويل مساجد جديدة، ودعم الدراسات الدينية، وبدء سلسلة جديدة من الهجمات على أراضي الكفار. وبحلول عام 1483 حقق بايزيد السيطرة على النظام إلى حد بعيد. وكان موت جم في عام 1495 قد أطلق يده لمتابعة الفتوحات الجديدة.

4-مشكلات البلقان

كانت الخطوة الأولى في سياسة بايزيد الهجومية الجديدة، هي إرسال غزاة من بلاد الصرب والبوسنة على طول الساحل الدلماشي حتى راغوصة، وعبر نهر الدانوب إلى تِمسفار وغيرها من الأراضي المجرية. عملت هذه الغارات على جلب الكثير من الغنائم، وأدت إلى الفتح النهائي للهرسك في عام 1483. لكن المنطقة الساحلية لكراينا بقيت تحت سيطرة البندقية.

اختار بايزيد والاشيا ميدانًا لعملياته الأولى، حيث كان ستيفان الكبير قد ألحق هزائم جسيمة بمحمد الثاني، ما حال دون إقامة اتصال بري مباشر حول البحر الأسود مع التابعين الجدد للعثمانيين في القرم. شعر بايزيد كذلك أن امتلاك مولدافيا سيعطيه ميزة استراتيجية عند تجديد الحرب مع المجر، تُمكّنه من

السيطرة على مدخل نهر الدانوب لوقف القراصنة المسيحيين الذين كانوا يدخلون البحر الأسود ويهاجمون السفن والسواحل العثمانية. هكذا وجد ستيفان ذريعة مباشرة للحرب، وبمجرد أن علم بثورة جم قام بغزو والاشيا (حزيران/ يونيو- تموز/ يوليو 1481)، ثم عبر نهر الدانوب وشن سلسلة من الغارات على بلغاريا، ما شكل تهديدًا كبيرًا لمكانة السلطان وسلطته على جميع أتباعه الأوروبيين. ردّ بايزيد بإرسال مهاجمين إلى مولدافيا وتنظيم هجوم مشترك بري-بحري. وقبيل مغادرته مدينة أدرنة، حرص على دعم العلماء وبكوات الحدود من خلال وضع أساس مسجد جديد يحمل اسمه في تلك المدينة، إضافة إلى مدرسة ودار شفاء ومبانٍ أخرى في ماريتسا وبدل سوق أدرنة الخشبية المغطاة التي كانت قد احترقت في العام السابق، بسوقٍ جديدة من الحجر والطوب. ثم إنه لم يخشَ التدخل المجري، لأن ماتياس كورفينوس كان لا يزال مشغولًا في وسط أوروبا، مستخدمًا تمرد النبلاء في النمسا ضد آل هابسبورغ في عام 1485 لغزو معظم تلك البلاد، بما في ذلك فيينا.

عبر بايزيد إلى مولدافيا مع قوات تابعة من والاشيا، واستولى على كيليا الواقعة على نهر الدانوب (14 تموز/ يوليو 1484)، بينما استولت قوة من تتار القرم على آق كرمان (سيتاتيا ألبا) في بيسارابيا على نهر الدنيستر (3 آب/ أغسطس)، وبذلك سيطر على شواطئ البحر الأسود الغربية، وكذلك على مدخلي نهر الدانوب والدنيستر، واستخدم زعيم القرم منغلي جيراي الحملة المشتركة مع العثمانيين في مولدافيا للاستيلاء على ساحل شمال غرب البحر الأسود بأكمله من آل ياغيلون، وهو ما جعله قوة رئيسية في المنطقة. وعليه فقدت كلٌّ من مولدافيا والمجر مركزيهما لتجارة وسط أوروبا وشمالها عبر البحر الأسود، وبذلك فإن هذه التجارة، وازدهار الأراضي التي تعتمد عليها، أصبحت تحت السيطرة العثمانية. سارع ستيفان إلى الاعتراف بسلطة بايزيد، وكان السلطان وحليفه القِرمي راضيين عن العودة إلى ديارهما من دون المزيد من الفتوحات. وبعد مدة وجيزة، تخلى ستيفان عن هذه الاتفاقات وحاول مرة ثانية استعادة الحصون في عام 1484، ومرة ثالثة في عام 1486، لكن بلا جدوى. وفي النهاية اعترفت بتقدم بايزيد في المنطقة كلٌّ من المجر وبولندا في معاهدات جديدة موقعة مع السلطان في عام 1503 تعترف رسميًا بتبعية كل من مولدافيا ووالاشيا. وأدت النجاحات في

مولدافيا إلى وضع العثمانيين على اتصال مباشر مع بولندا، لكن غارات تتار القرم في الأراضي البولندية أجبرت البولنديين على التركيز على التتار، والحيلولة دون قيام صراع مباشر مع العثمانيين.

5-الحرب مع المماليك

فَضّل بايزيد الابتعاد عن الحرب تمامًا في هذا الوقت. لكنه لم يكن قادرًا على تجنب المشكلات التي كانت تنشأ لبعض الوقت مع المماليك الذين كانوا يحكمون مصر والشام. وجرى إحياء المنافسات القديمة على شرق الأناضول والأماكن المقدسة، التي نحيت جانبًا أثناء وجود أوزون حسن وقرمان، بسبب مساعدة المماليك لِجِم سلطان في المراحل الأولى من تمرده. وفي قيليقية أدى ضم محمد لقرمان إلى جعل إمبراطورية بايزيد على اتصال مباشر، ليس فقط مع المماليك بل أيضًا مع دُلغادر، التي شملت منطقتَي مرعش والبستان. وعندما حاول المماليك عزل علاء الدولة، حاكم دُلغادر، ليضمنوا نظامًا أكثر ودًّا، حصل على مساعدة حاكم قيصرية العثماني، الذي أدى غزوه الأراضي المملوكية إلى الحرب العثمانية-المملوكية الأولى (1485-1491). لم تكن الحرب أكثر من سلسلة من المناوشات فاز فيها المماليك في المواجهات الأولية، لكنهم لم يتمكّنوا من متابعة انتصاراتهم بسبب المشكلات المالية والسياسية الداخلية. ولم يستخدم أي من الطرفين قواته الرئيسية، وعندما انتشرت المجاعة والطاعون على نطاق واسع عبر الشام، عرض المماليك السلام، فقبل بايزيد (أيار/مايو 1491)، تاركًا لهم أراضيهم كما كانت من قبل تقريبًا. هكذا سيطر المماليك على مدن قيليقية وعلى الحصن المسيطر على الطرف الجنوبي من مداخل قيليقية، بينما سيطر العثمانيون على المعابر الجبلية الرئيسية. تلا ذلك فترة جديدة من السلام بين الدولتين (1491-1516)، على الرغم من أن مصادر الخلاف القديمة ظلت تسمم العلاقات، إلى أن حصل الفتح العثماني لسلطنة المماليك في عهد خليفة بايزيد.

6-مشكلات في أوروبا

تبدّد في عام 1495 تهديد تلك الحملة الصليبية التي كانت في طريقها لاستغلال جم سلطان. لكن التطورات الجديدة في أوروبا وضعت العثمانيين في خطر ما.

وبينما كانت القوة المجرية تتراجع بعد وفاة ماتياس كورفينوس، كانت إمبراطورية هابسبورغ تشهد صعودًا في عهد الإمبراطور الروماني المقدس ماكسميليان الأول منذ عام 1493. لقد كان آل هابسبورغ يأملون في إحراز التفوق في أوروبا الوسطى والشرقية مبكرًا منذ عام 1273 عندما أصبح رودولف الأول إمبراطورًا. لكنهم لم يتمكّنوا من تحقيق هذا الهدف خلال القرنين التاليين لأنهم ركزوا على أوروبا الوسطى وتقسيم السلطة داخل الإمبراطورية. في ذلك الوقت، حَكَمَ آل هابسبورغ، أو ادّعوا حُكم، كل من النمسا والمجر وتيرول وستيريا وبوهيميا وكارينثيا، إضافة إلى مناطق في الغرب، لكن كل منطقة من هذه كانت تحت سيطرة عضو مختلف من الأسرة. عمل ماكسميليان على تأسيس سلطة مركزية، آملًا في تحقيق ذلك - على الأقل بشكل جزئي - من خلال تولي زمام المبادرة في الصراع المسيحي مع العثمانيين، وربما الفوز بالسيطرة على أراضي جنوب شرق أوروبا، بما في ذلك اسطنبول.

تمامًا كما جدّد بايزيد سلامه مع بولندا في عام 1490، فإن وفاة ماتياس كورفينوس بلا وريث دفعت ماكسميليان لمحاولة بسط سيطرته على المجر. وبمعرفة بايزيد ذلك، قرر استغلال الضعف المجري للسيطرة على بلغراد، أملًا في استعادة المكانة التي تضررت من أخبار انتصارات المماليك في الشرق. وعندما تقدم العثمانيون في بلاد الصرب، تذكر النبلاء المجريون جهود كورفينوس في تقليص سلطاتهم، فاختاروا لاديسلاس السابع، حاكم بوهيميا الضعيف، ملكًا عليهم؛ وبذلك قدموا مصالحهم على حاجة المجر إلى نوع من القيادة القوية التي مَثّلها آل هابسبورغ. قام لاديسلاس على الفور بمكافأة النبلاء بحل جهاز الدولة المركزية وكذلك جيش المرتزقة وتنظيم حرس الحدود الذي أنشأه كورفينوس، ومنح الحرية للنبلاء في قمع الفلاحين وسكان البلدات والسيطرة عليهم وعلى الحكومة المركزية. وهكذا تبددت القدرة المجرية على مواجهة التهديد العثماني.

لم يكن بايزيد يعرف شيئًا عن السياسة المجرية، لذا عندما وصل إلى صوفيا وعلم باختيار لاديسلاس، افترض ببساطة أن هذا سينهي الانقسام المجري ويجعل من الاستيلاء على بلغراد أمرًا مستحيلًا. ولتجنب الهزيمة، كلّف والي سمندريا، سليمان باشا الخادم، بشن هجوم غير موسع على بلغراد، بينما أرسل

بقية قواته في غارات على ترانسيلفانيا وكرواتيا وكارينثيا، وهي مهمة سهلها إلى حد بعيد حل النمسا للتنظيم الحدودي الذي أقامه كورفينوس. وقد أدى تخلي بايزيد عن الحملة إلى غضب رجال الدڤشرمة الذين أوصلوه إلى السلطة، إضافة إلى القادة ذوي لقب الغازي وغيرهم، حتى بدأوا مرة أخرى بالتآمر على عرشه وتنظيم أنفسهم لدعم أبنائه المختلفين، معلنين بذلك بداية فترة جديدة من الصراع السياسي الداخلي.

أحد الأسباب الرئيسية في قرار بايزيد التخلي عن الحصار المخطط لبلغراد، هو ظهور مشكلات جديدة مع بولندا بشأن مولدافيا وساحل البحر الأسود. لقد وقع اختيار الأعيان على خليفة كازيمير، المؤهل والمحارب، يان الأول ألبرت [يان أولبرخت] (1492-1501)، بسبب تأييده اتباع سياسة هجومية ضد العثمانيين. وبمجرد توطيد سلطته في بولندا، قام بالتحالف مع البندقية ومع شقيقه لاديسلاس (ملك المجر) للقيام بعمل مشترك ضد العثمانيين (5 أيار/ مايو 1494). وقد رفض ستيفان الاشتراك، خوفًا من أن تكون مولدافيا هي المسرح الرئيسي لأي حرب عثمانية-بولندية. لكن جهود ألبرت المتلاحقة لإزاحته أدت إلى نزاع مع لاديسلاس، الذي اعتبر ستيفان تابعًا له، وبذلك تفكك التحالف الأخير.

بناء عليه، حاول ألبرت تحقيق أهدافه من دون مساعدة خارجية، لكنه كان يفتقر إلى الموارد المالية اللازمة، فاضطر، في المقابل، إلى منح امتيازات جديدة للنبلاء (عام 1496)، تاركًا الدولة البولندية أكثر لامركزيةً من ذي قبل. واستطاع بالفعل حشد جيش، بينما حصل ستيفان على ضمانات عثمانية بالدعم في حالة الغزو البولندي لمولدافيا. بدأ الهجوم البولندي في حزيران/ يونيو 1497، في محاولة كبيرة لكسر تحالف العثمانيين وتتار القرم ومولدافيا وموسكو ضد آل ياغيلون. لكن العثمانيين عبروا الحدود إلى بوكوفينا وهزموا البولنديين في كوزمين (26 تشرين الأول/ أكتوبر 1497)، وأغاروا على بولندا وصولًا إلى لمبرغ (لفيف). وهكذا قُيّدت رغبات ألبرت العسكرية، فعقد سلامًا مع مولدافيا (نيسان/ أبريل 1499)، ومع العثمانيين (أيلول/ سبتمبر). ونتيجة لذلك، تُرك تتار القرم ومعهم إمبراطورية كبرى تشمل كامل السهوب الواقعة شمال القرم من الدنيستر

إلى الفولغا تحت سيادة السلطان. مع ذلك، أدى هذا لاحقًا إلى قطع لا مفر منه مع موسكوفيا، التي ستصبح على الفور منافسًا بدلًا من أن تكون حليفًا.

7-الحرب مع البندقية

أدّت النزاعات في البلقان، إضافة إلى تهديد جم سلطان، إلى توقيع بايزيد على معاهدة جديدة مع البندقية (6 كانون الثاني/ يناير 1482) أُنهي بموجبها دفعها الجزية للسلطان وزيدت امتيازاتها داخل السلطنة. مع ذلك، أدّت المنافسات في البحر الأدرياتيكي وألبانيا وبحر إيجة والمورة إلى استمرار توتر العلاقات. وشجع البابا البندقية على توسيع نفوذها في شمال إيطاليا، في مقابل مساعدتها ضد العثمانيين. وعلى الجانب العثماني، أدّت سنوات من الخمول النسبي تجاه الكفار إلى بعض التوتر؛ فقد بدأت الحركات الدينية البدعية، التي كانت مهيمنة بين التركمان في شرق الأناضول وكانت بمنزلة قنوات للمعارضة السياسية، تنتشر في المدن وبين رجال الإنكشارية. أما بايزيد فكان يأمل في أن تجديد الحرب مع أوروبا من شأنه جذب الاهتمام إلى أماكن أخرى وخلق الوحدة ضد الكفار.

لذلك حاول السلطان إثارة نزاع مع البندقية، فقام في عام 1491 بطرد سفير البندقية. وفي عام 1496، بعد وفاة جم بمدة وجيزة أغلقت الموانئ العثمانية أمام تجار الحبوب في البندقية، ظاهريًا بسبب نقص الحبوب في البلاد، أما واقعيًا فكان ذلك لزيادة الضغط عليها. وفي العام نفسه استولت القوات العثمانية على الجبل الأسود من ألبانيا، وهي مشمولة بحماية البندقية. كذلك استولى الأسطول العثماني في عام 1497 على سفينة ركاب للبندقية تحمل حجاجًا مسيحيين إلى القدس، وقتل جميع من كانوا على متنها أو اتخذهم عبيدًا. وردّت البندقية ببناء أسطولها في بحر إيجة، لكن ذلك حفّز السلطان أكثر، فانتقل بايزيد آنذاك لإنشاء أسطول جديد تحت قيادة كمال ريس، الذي قاد القراصنة في عام 1490 غرب البحر المتوسط في غارات على سواحل فرنسا وإسبانيا. وجرى بناء أحواض سفن جديدة، وتشغيل سفن حربية جديدة، وتجنيد آلاف من البحارة الأتراك واليونانيين الذين يعيشون على طول السواحل تحت قيادته.

بدأت السفن العثمانية بالهجوم على ممتلكات البندقية في دلماشيا. وعندما أبرمت البندقية في المقابل اتفاقية مع فرنسا، اتخذ بايزيد هذا ذريعة للحرب، فسجن جميع من يقيم من البنادقة في اسطنبول (4 تموز/ يوليو 1499). وفي غضون مدة زمنية قصيرة، تمكّن أسطول عثماني كبير من الاستيلاء على ليبانتو (إِنِه بختي) في هجوم برّي وبحري مشترك (28 آب/ أغسطس 1499)، ما أدى إلى توجيه ضربة لقوة البندقية البحرية في البحر الأدرياتيكي وكذلك بحر إيجة. ثم استولى أسطول بايزيد على موانئ البندقية الرئيسية في المورة. ودمرت هجمات الآقنجي الواسعة النطاق من البوسنة كلًا من كرواتيا ودلماشيا، ونَفَذَت مرة أخرى إلى أبواب البندقية، واستولت على دورازو (دراز) (14 آب/ أغسطس 1501). وقد وقعت البندقية في مصاعب مالية وبدت غير قادرة على الصمود لمدة أطول. وحاول البابا ألكسندر السادس بشكل يائس تنظيم حملة صليبية جديدة لإنقاذ البندقية، وأرسل وكلاءه في جميع أنحاء أوروبا، لكن بايزيد نجح في إبعاد ميلانو ونابولي بتقديمه امتيازات تجارية لهما على حساب منافستهما، في حين أن اتفاقيات السلام مع بولندا ومولدافيا أبقتهما بعيدًا كذلك. دخل أسطول صليبي كبير إلى بحر إيجة في صيف عام 1501، وأثارت محاولاته الاستيلاء على جزيرة ليسبوس، التي تهيمن على البوسفور، قلق السلطان. لكن في النهاية تفرق الأسطول في إثر هبوب عاصفة، ومنع الخلاف بين القادة المتحالفين من اتخاذ إجراءات موحدة ضد العثمانيين. كانت البندقية مستعدة للسلام لأنه ثبت لها أن الحرب باهظة التكاليف، فضلًا عن أن خسائرها في أسواق المشرق وطرق التجارة في البحر الأسود، قد فاقمت الوضع المالي الصعب أساسًا. وفي الوقت نفسه، أدّت المشكلات الجديدة في الشرق، مقرونةً بالشك في الكيفية التي يمكن بها هزيمة البندقية بالكامل، إلى موافقة بايزيد على السلام الذي جرى توقيعه في اسطنبول (14 كانون الأول/ ديسمبر 1502) بوساطة بولندية.

وعلى الرغم من أن البندقية احتفظت بموانئ في المورة وكذلك في ألبانيا، واستعادت امتيازاتها التجارية، فإن الحرب في الأساس كانت انتصارًا كبيرًا للعثمانيين، وعلامةً على بزوغ الدولة العثمانية بوصفها قوة بحرية عظمى في البحر المتوسط؛ إذ منحتها القواعد التي انتزعتها من البندقية مواقع استراتيجية يمكن استخدامها لمزيد من التقدم، ليس في شرق البحر المتوسط وحسب بل

في غربه أيضًا. وكانت الحرب أيضًا واتفاقيات السلام المبرمة علامةً على دخول العثمانيين إلى الدبلوماسية الأوروبية بوصفهم عاملًا تتعاظم أهميته من عوامل توازن القوى. وأصبح العثمانيون كذلك قوة اقتصادية كبرى بحكم سيطرتهم على طرق التجارة الدولية التي تمرّ عبر شرق البحر المتوسط. وقد عزمت البندقية، على سبيل المثال، على عدم التورط ثانيةً في الحرب ضد السلطان، لأن هذا من شأنه الإضرار بمصالحها الاقتصادية.

أثار سلام عام 1503 كذلك الاهتمام العثماني بغرب البحر المتوسط. فمنذ بواكير عام 1482، طلب بنو نصر المسلمون في الأندلس - آخر سلالة مسلمة حاكمة في الأندلس - المساعدة من الدولة المسلمة الوحيدة التي تقوم بالغزو ضد القوات المسيحية المتقدمة من أراغون وقشتالة. وبسبب تمرد جم وعدم الثقة في قوته البحرية، اكتفى السلطان بإبداء تعاطفه، وترك المساعدة الفعلية للقراصنة الأتراك في شمال أفريقيا. وعندما سقطت غرناطة في أيدي الإسبان عام 1492، وبدأت البلدان الإسلامية في شمال أفريقيا تواجه احتمال غزو مسيحي، ازداد الضغط من أجل التدخل العثماني بعد العديد من الاستغاثات. كانت المشكلات في الشرق لا تزال تمنع بايزيد من إرسال المساعدة. لكن العديد من القادة العثمانيين البحريين الملقبين بالغازي، الذين أُطلق عليهم في الغرب اسم قراصنة، بدأوا بالتحرك لمساعدة إخوانهم المسلمين وتأمين خلاصهم من المسيحيين بسهولة. وكذلك مع بناء الأسطول العثماني، جرى اجتذاب العديد من هؤلاء "القراصنة" إلى الخدمة العثمانية؛ وفي ظل تأثيرهم لم يمض وقت طويل حتى بات العثمانيون على استعداد لاستخدام قوتهم البحرية الجديدة لبدء عملياتهم في الغرب.

8-الإصلاحات الداخلية

بانتهاء الحرب مع البندقية، انسحب بايزيد من الإدارة الفعلية، تاركًا السلطة في يد الصدر الأعظم والرجال المحيطين به. افتتح ذلك مرحلة جديدة في الشؤون العثمانية بلغت ذروتها أواخر القرن السادس عشر وطوال القرن السابع عشر، عندما تولّت الفئات الحاكمة سلطة الدولة بالكامل وصار السلاطين مجرد دمى في أيديهم. لكن هذا لم يحدث في عهد بايزيد الثاني، لأنه كان ناجحًا جدًا في تحقيق

التوازن بين الأرستقراطية التركية والدڤشرمة، والنزول عند مصالح الطرفين حتى لا ترجح كفة أحدهما على الأخرى. وهكذا كان الانقسام لا يتعلق بمسائل الدولة السياسية أكثر من كونه مجرد نتيجة تضارب طموحات زعماء الفئتين.

كرّس بايزيد نفسه آنذاك بشكل رئيسي للدين والعلم والتأمل الصوفي. وقام بتشجيع عمل العديد من رجال العلم، بمن فيهم المؤرخ ابن كمال (المعروف أيضًا باسم كمال باشا زاده) الذي كتب تاريخ الدولة العثمانية، وإدريس البدليسي العظيم، الذي كان في خدمة تركمان الخرفان البيض في تبريز، ثم صار آنذاك يعمل في كتابة عمله الكبير **هشت بهشت** [المواهب الرحمانية في ذكر الخلائف العثمانية]. كان بايزيد نفسه موسيقيًا وشاعرًا، وعمل على جمع العلماء في بلاطه، بينما احتفظ بالعديد من الكُتّاب والمفكرين الذين كانوا في بلاط محمد الثاني. لكنه كان يفتقر إلى روح الفكر والتساؤل الحُر التي امتاز بها والده، ووقع تحت تأثير مجموعة من رجال الدين المتزمتين، الذين كانوا بمثابة بشائر حركة قاضي زاده[7]؛ حيث أقنعوه بتقييد حرية المثقفين وحتى إعدام الذين يختلفون معهم، ما أدى إلى فرار كثير منهم.

هذا لا يعني أن بايزيد كان قد فقد اهتمامه بالحكم؛ فقد كان وزراؤه يبنون له نظامًا إداريًا على غرار ما اختطّه محمد الثاني، حيث أصبحت المزارع والإقطاعات الضريبية بمنزلة الوحدات الرئيسية للحكومة. وأولِيَ اهتمامٌ خاص بتنظيم الهيكل المالي من أجل الجاهزية للحملات العسكرية، من دون التدابير المالية المتهورة التي أضعفت الهيكل الاقتصادي للدولة في عهد محمد. ولتوفير ادخارات مالية للحملات المستقبلية، زاد بايزيد عدد الفرسان الذين لديهم تيمارات والذين كان عليهم القيام بالإمداد بما يتناسب مع قيمة ما يحوزونه، وإقرار ضريبة جديدة تدعى العوارض (avarız) لإنشاء خزينة حرب تبقى محفوظة على حالها إلى أن تكون ثمة حاجة إلى دفع نفقات خاصة بالحرب. وقد شَكل ذلك أيضًا سابقة للحكام اللاحقين، لزيادة الرسوم[8] إلى ما هو أكثر من الضرائب الأصلية، ولا يكون ذلك سوى على أساس حق السلطان في التشريع. ونتيجة قيام بايزيد بضبط الأنظمة

---

(7) ينظر ص 368-370 من هذا الكتاب.

(8) ينظر ص 217-219 من هذا الكتاب.

الإدارية والمالية، تطورت الحياة الاقتصادية والتجارية تطورًا مطّردًا، وتضاعفت الإيرادات العامة من هذه المصادر وحدها خلال حكمه، وازداد بسرعة حجم المدن الكبيرة في السلطنة وعدد سكانها، مع وجود أبنية عامة ضخمة من مختلف الأنواع تضيف إلى العظمة السلطانية. واهتم بايزيد بإمداد قواته بأسلحة أكثر حداثة، وببناء أسطول من شأنه أن يعكس التفوق العثماني الذي أحرز حديثًا في بحر إيجة. وهكذا وُضِعت الأسس لانطلاقة جديدة من الفتوحات والعظمة في ظل خلفائه.

9-الخطر الصفوي في الشرق

لم يُتَح لبايزيد الكثير من الوقت للاستمتاع بتأملاته. فمع تقدّمه في العمر وانسحابه تجلّت التوترات، التي لم يتم حلها بين الفئات السياسية الرئيسية، في صراع أبنائه على خلافته. يضاف إلى ذلك المشكلات في الشرق، التي اشتدت حدةً مع صعود سلالة إيرانية حاكمة جديدة، هي الصفويون.

انتقلت الحركة الصفوية - التي أسّسها في الأصل الشيخ صفي الدين (1252-1334) فحملت اسمه - من الصوفية التأملية إلى طائفة شيعية مقاتلة في منتصف القرن الخامس عشر، عندما كان مراد الثاني ومحمد الثاني يوسّعان السيطرة العثمانية المركزية إلى شرق الأناضول. وقد أتاحت ردة فعل البدو ومقاومتهم فرصة ذهبية للصفويين لم يفوّتوها. لقد حصل الصفويون على الدعم العسكري من أوزون حسن، وطوّروا غطاء رأس أحمر مميزًا يحتوي على 12 طية، إحياءً لذكرى أئمة الشيعة الاثني عشر، علامةً مميزة لأتباعهم، الذين عُرفوا في ما بعد باسم القزلباش (Kızılbaş) ("الرأس الأحمر"). حاول خلفاء أوزون حسن قمع الصفويين، ما أدى - جزئيًا على الأقل - إلى انهيار دولتهم. لكن إسماعيل (1487-1524)، أحد أبناء آخر زعيم صفوي، تمكّن من الفرار إلى إيران بسبع قبائل من القزلباش مكّنته من القضاء على الأسر الإيرانية الصغيرة التي خلفت تركمان الخرفان البيض والتيموريين، ثم السيطرة على البلاد بأكملها خلال عقد من الزمان. وبينما كانت السلالة قد نشأت في الأساس بوصفها زعيمة لحركة تركمانية صوفية، فإن تحوّلها إلى التشيُّع الابتداعي قد اكتمل في السنوات

الأولى من القرن السادس عشر، وكان ذلك جزءًا من العملية التي شدّت الجماهير الإيرانية إلى زعامة إسماعيل. ثم، كما كان لاحقًا، عمل الدين في الشرق الأوسط واسطةً للتعبير عن المشاعر والطموحات السياسية.

أرسل إسماعيل، الذي قرر استعادة النفوذ الصفوي في الأراضي العثمانية شرق الأناضول، مئات الدعاة الذين قاموا بنشر رسالته بنجاح بين البدو. لقد أصاب العثمانيون بتفسيرهم الرسالة الدينية البدعية على أنها تهديد سياسي، وتصرفوا وفقًا لذلك، فقاوموا الصفويين، ليس فقط بسبب الخطر العسكري، بل أيضًا لأن رسالتهم الدينية شكلت تحديًا أساسيًا للمعتقدات السنّية التي تقوم عليها سلطة السلالات الإسلامية التقليدية الحاكمة منذ زمن العباسيين.

كان بايزيد مترددًا في شن هجوم مفتوح على إسماعيل. فسواءٌ أكان السبب تعاطفه مع الرسالة الصوفية للدعاة الصفويين، أم رغبته في تجنّب الحرب قدر الإمكان، أو ببساطة خوفه من احتمال أن تغوي الرسالة الصفوية كذلك العديد من أفراد جيشه، أَجّل بايزيد القيام بذلك، وراسل إسماعيل على أمل إقناعه بإنهاء اتجاهاته البدعية. وخلال شتاء 1508-1509، غزا إسماعيل بالفعل بغداد ومعظم جنوب غرب إيران، وشرع في ذبح المسلمين السنّة على نطاق واسع، وفي تدمير المساجد والمقابر السنّية. لكن رد بايزيد اقتصر على مطالبة إسماعيل الكف عن هذه الممارسات. وطلب بايزيد مساعدة من المماليك، الذين لم يفعلوا أكثر من أنهم أمروا واليهم في حلب بمقاومة نشاط الصفويين هذا إذا دخلوا قيليقية؛ وكذلك من سلالة أوزبك التركمانية في ما وراء النهر، التي كانت قد بدأت تبرز للتو بوصفها قوة كبرى، وردّت بسلسلة من الهجمات على الصفويين شغلتهم طوال ما تبقى من عهد بايزيد.

وعلى الرغم من هجمات الأوزبك، واصل الدعاة الصفويون أنشطتهم بين تركمان الأناضول، ولا سيما في الجنوب الغربي، حيث كان أتباع الصفويين دائمًا أقوياء. وقد تمكّن أحد الصفويين، وهو شاه قُلي، من استغلال استياء التركمان على نطاقٍ واسع، ليقود تمردًا كبيرًا في أنطاليا في ربيع 1511، ويحصل على دعم آلاف الجنود العثمانيين الذين أُرسلوا لقمعه. ولكي يصوّر نفسه بأنه خليفة إسماعيل، أرسل شاه قُلي خطباءه حول الأناضول؛ وبشكل هو الأكثر تطرفًا دعوا

قائدهم بالمهدي، الذي أرسله الله لإنقاذ البشرية، وبالنبي، وحتى بالله نفسه. وقد أُعيقت المقاومة العثمانية بسبب التنافس المرير على الخلافة، الذي راح يتطور بين عاملَي السلطان في المنطقة، وهما ابناه أحمد والي أماسيا، وقرقود والي أنطاليا. هكذا استطاع شاه قُلي التحرك شمالًا من قرمان، فدمّر وسط الأناضول وهزم جيش الأناضول العثماني بالقرب من آلاشهر (حزيران/ يونيو 1511)، ما مهّد الطريق للهجوم على بورصة. وبعد أن سقطت معظم مناطق الأناضول الوسطى والجنوبية الشرقية في أيدي المتمردين، أرسل بايزيد، الذي أصبح أكثر انعزالًا ومرضًا، جيشًا مكونًا من ثمانية آلاف جندي بقيادة الصدر الأعظم علي باشا الخادم، وبالتعاون مع الأمير أحمد، قام أخيرًا بهزيمة المتمردين بالقرب من قيصرية (آب/ أغسطس 1511)، حيث تحولت الهزيمة المبدئية إلى نصر عندما قُتل شاه قُلي بسهم من طريق الخطأ. وسرعان ما تفككت الحركة، ما عدا قائدها، وفرّت قوات القزلباش الباقية إلى إيران. لكن ظل الصفويون يسيطرون على إيران، التي ظلت مصدرًا للمشكلات المستمرة في عهد خلفاء بايزيد.

10-الصراع على خلافة العرش

يعود أكثر عجز بايزيد عن قمع الصفويين بشكل أكثر حسمًا ومتابعة الانتصار في قيصرية، إلى ظهور نزاعات خطيرة على السلطة والحق في الخلافة على العرش بين أبنائه. كان له في ذلك الوقت خمسة أبناء بالغين، عُيّن كل منهم حاكمًا إقليميًا لتزويده بنوعي التدريب الإداري والعسكري الضروريين. أكبرهم أحمد، كان يُعرف بقدراته في الإدارة، وكان محبوبًا بين الناس، وكان يفضل اتباع سياسات والده المتمثلة في السلام وترسيخ القوة، وكان يحظى بدعم معظم المسؤولين وكذلك بايزيد، لكن عارضه بشدة فيلق الإنكشارية، بسبب الهزائم العديدة التي تكبدوها في ظل قيادته في الأناضول. وكان المرشح الرئيسي للعلماء هو قرقود، الذي نشأ في بلاط جدّه محمد الثاني، ودرس العلوم الإسلامية وكذلك الشعر والموسيقى، وأخذ من والده نزعته الصوفية المسالمة. لكن قرقود أظهر القليل من المواهب العسكرية في التعامل مع ثورة شاه قُلي. وكان الأمير سليم - إلى حد بعيد - هو الأكثر ولعًا بالحرب وقدرةً على القتال من بين إخوته، وكان

يحظى بدعم من الإنكشارية والبكوات على طول حدود الدولة في أوروبا، لكن بسبب طبيعته القاسية والصارمة، لقي معارضة من والده ومعظم رجال الدولة، بصرف النظر عن الجماعة التي ينتمون إليها. وقد توفي شاهنشاه في عام 1511، وعالمشاه في عام 1512، ولم يبق سوى ثلاثة أمراء يتصارعون على السلطة، في العام الذي تبيّن أنه العام الأخير من حكم والدهم.

تجلى النزاع أولًا لبعض الوقت في المنافسة على الحُكم في أقرب مكان ممكن من اسطنبول، وفي عام 1507 أظهر بايزيد تفضيله لأحمد بإرساله للحكم في أماسيا. وذهب قرقود غاضبًا إلى مصر، ظاهريًا للحج إلى الديار المقدسة، لكنه في الحقيقة كان ذاهبًا للحصول على دعم المماليك لمطالبه. وبعد امتناع المماليك عن ذلك خوفًا من هجوم العثمانيين، نجح قرقود في الحصول على عفو والده، وبعدها عاد إلى منصبه في أنطاليا عام 1511. ثم طلب تعيينه في آيدين، التي كانت أقرب إلى اسطنبول. لكن أحمد عارض ذلك بنجاح. وكحل وسط، ذهب قرقود إلى مانيسا القريبة بدلًا من ذلك. وبينما تنازع إخوته بطرق أكثر تقليدية، اتبع سليم سياسة مختلفة لتولي العرش وتأمين الدعم العسكري، من خلال قيادة الإنكشارية في حملات عدة ناجحة إلى جورجيا إضافة إلى المناطق الصفوية في شرق الأناضول بعد ثورة شاه قُلي.

خلال هذه المنافسة على العرش، حصل سليم على مساعدة تتار القرم، وقاتل والده مرتين في محاولة لتأمين خلافته. وفي النهاية أجبر الإنكشاريةُ في اسطنبول بايزيد على التنازل عن العرش وتولية سليم مكانه، على أساس أنه هو وحده القادر على إنقاذ البلاد من التهديد الشيعي (25 نيسان/ أبريل 1512). غادر بايزيد اسطنبول بسرعة، على أمل العودة إلى مسقط رأسه في ديموطيقة لقضاء سنواته الأخيرة في التأمل والزهد. لكنه تُوفي في الطريق (26 أيار/ مايو 1512) وفاةً طبيعيةً في الظاهر، لكن ربما كان ذلك نتيجة الأدوية التي أعطاها له طبيبه بناء على أوامر من سليم.

هكذا، وبينما كان بايزيد يوازن بين الأرستقراطية التركية والدڤشرمة معظم فترة حكمه، تمكّن فيلق الإنكشارية في نهاية المطاف - على الرغم من أنه يتكوّن من الدڤشرمة - من جعل نفسه قوة سياسية مستقلة تعاونت مع أصحاب التيمار

في الروملي وبكوات الحدود في بلاد الصرب والبوسنة، لضمان تولي مرشحهم سليم. وسنرى لاحقًا كيف سعى سليم بدوره إلى التخلص من هيمنة أنصاره، حتى يتمكّن من الحكم، إضافة إلى السيطرة[9].

ثالثًا: التوسع في الشرق: عهد سليم الأول (1512-1520)

تبوّأ سليم الأول سدة العرش بطموح لاستعادة سياسات محمد الثاني النشطة في الفتح، وفي الواقع لتحقيق هدف محمد المتمثل في إقامة إمبراطورية عالمية. ومنذ أن انقسمت الفئات السياسية الرئيسية في المجتمع العثماني وعارضت تولّيه العرش، قرر سليم ألا يقيم سلطته على أي منهم، وأن يعتمد بدلًا من ذلك على فيلق الإنكشارية، الذي بقوّته في اسطنبول فاز بالعرش. لكن كيف يمكن أن يسيطر على فيلق الإنكشارية وأن يجعله أداته، بدلًا من الخضوع لأولئك الذين أوصلوه إلى السلطة كما حدث مبكرًا في عهدي والده وجده؟ وكيف له أن يحصل على تعاون الفئات السياسية الأخرى التي لا تزال تشغل معظم المناصب الإدارية والعسكرية في الدولة؟ كان حلّه من شقّين؛ فمن ناحية، سعى للسيطرة على المعارضة ليس بخلق توازن معها، بل من طريق إكراهها بالقوة العسكرية للإنكشارية، كما سعى، من ناحية أخرى، لجعل الإنكشارية أداة السلطان من طريق استمالتهم، وزيادة أعدادهم إلى 35 ألف رجل، وزيادة رواتبهم، ودفع بخشيش كبير لهم بمناسبة توليه العرش، وأخيرًا، اتباع الوسيلة المباشرة في استبدال ضباط الإنكشارية بعبيده.

1-تحديات للعرش

تأكدت سيطرة سليم على الحُكم في غضون بضعة أشهر بعد توليه العرش. وكانت مشكلته التالية هي القضاء على تحدي إخوته. في البداية سعى لذلك من طريق المُصالحة، فسمح لقرقود بالعودة إلى مانيسا، وعرض على أحمد حكم قونية.

(9) Çağatay Uluçay, "Yavuz Sultan Selim nasıl padişah oldu?," *Tarih Dergisi*, VI/9 (March 1954), pp. 59-90; VII/10 (September 1954), pp. 117-152.

إلا أن الأخير أراد أكثر من ذلك بكثير، فأعلن نفسه سلطانًا على الأناضول، وأرسل ابنه علاء الدين للاستيلاء على بورصة، التي صارت عاصمة له (منتصف حزيران/ يونيو 1512). وفي ردة فعل على ذلك، قرّر سليم تعزيز سلطته، ليس بالقضاء على جميع إخوته فحسب، بل على أبناء إخوته أيضًا، وفي النهاية على جميع أبنائه باستثناء خلفه المختار، سليمان.

وسرعان ما أصبحت ثورة أحمد أخطر بكثير من ثورة جم سلطان. ففي 18 حزيران/ يونيو، استولى علاء الدين على بورصة، وبدأ مع الجيش التركماني بجمع الضرائب وطلب الولاء من منطقة هي الأكثر اتساعًا في وسط الأناضول وغربها. لكن التجنيد القسري والمصادرة على نطاق واسع لدعم التمرد سرعان ما نَفّرت عامة الناس. وهكذا عندما عبر سليم إلى الأناضول بجيش كبير، تلقى الدعم العام وتمكّن من إجبار أحمد وأتباعه على الفرار إلى قيليقية (صيف 1512).

أراد بعض مؤيدي أحمد الحصول على المساعدة من الصفويين. لكن أحمد نفر من بدع الشيعة، وطلب المساعدة من المماليك بدلًا من ذلك. وبينما كانت المفاوضات تحرز تقدمًا من عاصمة أحمد المؤقتة في أماسيا، ذهب سليم إلى الأناضول فقتل جميع أبناء أخيه، وبذلك توسع في قانون قتل الإخوة، فقتل قرقود كذلك. تشجع أحمد على الهجوم بفعل التقارير التي تفيد بأن وحشية سليم تجاه أقاربه قد صرفت عنه معظم مؤيديه. لكن سليمًا هزم قوات التمرد في يني شهر (15 نيسان/ أبريل 1513) وأعدم أحمد، وبذلك رَسّخ حكمه من دون مزيد من المخاطر.

2- الاستعدادات للتوسع

تجربة سليم السابقة في طرابزون أقنعته بأن مشكلته الكبرى تتمثل في التهديد الصفوي. لكن بمجرد أن هزم أحمد، ذهب إلى أدرنة أولًا للتأكد من أن استقرار الأوضاع التي خَلّفها أسلافه في أوروبا لن يتزعزع، فصار بإمكانه التركيز على الشرق. جدد الاتفاقيات مع البندقية والمجر بشكل خاص، مع زيادة التنازلات والامتيازات التجارية. رُفضت فقط محاولات القيصر الروسي فاسيلي الثالث (1505-1533)، خليفة إيفان الثالث، لإقامة علاقات جيدة؛ وكان ذلك إلى حد

بعيد بسبب اعتراض خانات القرم الذين كانوا يعملون على مقاومة التقدم الروسي. وبدلًا من ذلك، أطلقت يد خان القرم الجديد محمد جيراي (1514-1523)، الذي بدأ غارات قوية على الأراضي الروسية وكذلك البولندية، ودخل في تحالف مع خانات قازان لحمايتهم من فاسيلي.

3-الحرب مع الصفويين

هكذا تمكّن سليم من الالتفات إلى الصفويين. وبعد وقت قصير من تولّيه العرش، تحرر الشاه إسماعيل مؤقتًا من انشغاله بالأوزبك، وبات مستعدًا مجددًا لدعم أنصاره في الأناضول. وفضلًا عن ذلك، أبرم المماليك تحالفًا رسميًا مع العثمانيين ضد إسماعيل في عام 1513، لخشيتهم من التهديد الصفوي لممتلكاتهم في الشام والديار المقدسة، ما جعل سليمًا يركز على الصفويين من دون أن يقلق من احتمال حدوث هجوم على جناحه الجنوبي. وحتى قبل أن يتقدم الجيش، ذبح الآلاف من أتباع القزلباش في الأناضول، في أول حملة كبرى جرى القيام بها على الإطلاق للقضاء على البدعية المتأسلمة في الشرق. وبينما كان سليم يزحف بجيشه عبر الأناضول في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 1514، واصل هجومه الشرس على أتباع إسماعيل - وغالبًا ما كان يستخدم هذا ذريعة للقضاء على جميع من عارض حكمه - وبذلك وصل إلى ذروة السياسات المركزية التي بدأها محمد الثاني. وقد واجه مشكلة كبيرة في الإمداد عندما رفضت دُلغادر المساعدة، خوفًا من أن نهايتها قد تأتي عقب النصر العثماني على الصفويين، فحاول سليم شحن الإمدادات من طريق البحر عبر طرابزون. لكن المشكلة ظلت قائمة. كان الإنكشارية بالفعل غير راضين بسبب صرامة الانضباط الذي كان يفرضه عليهم، وكذلك نتيجة الدعاية الصفوية. أرسل سليم أكثر من نصف رجال جيشه البالغ عددهم 140 ألفًا، لتسهيل عملية الإمداد وكذلك للقضاء على السخط ومنع ظهور اضطرابات جديدة للقزلباش مع تقدم الجيش.

مع انتقال العثمانيين عبر ولايتي أرزنجان وأرضروم إلى الروافد العليا لنهر الفرات، تجنّب الصفويون الدخول في معركة مفتوحة لإدراكهم تفوّق سليم العسكري، على أمل وقوع السلطان في الشَرَك واستدراجه إلى المناطق الجبلية شمالي إيران، حيث يمكن أن تسهم وعورة التضاريس ومشكلات الإمداد في

تحقيق التوازن بين القوتين. وفي أثناء تراجعهم، اتبع قادة إسماعيل سياسة الأرض المحروقة لحرمان العثمانيين من الإمدادات التي كانوا في أمسّ الحاجة إليها. وعلى الرغم من استمرار التذمر، استمر سليم في التقدم، بعد أن أعدم جميع الجنود والقادة الذين طالبوا بالانسحاب. وفي منتصف آب/ أغسطس، قرر السلطان أخيرًا المسير مباشرة نحو تبريز لإجبار الشاه إسماعيل على الدخول في معركة للدفاع عن عاصمته. وربما كان إسماعيل سيتراجع مجددًا لولا ضغط قبائل القزلباش، الذين كانوا غاضبين من الاتهامات العثمانية لهم بالجبن، وطالبوا بالدخول في معركة ليتمكّنوا من إنقاذ ماء وجههم. وأخيرًا، خيضت المعركة في وادي چالديران، في منتصف الطريق بين أرزنجان وتبريز (23 آب/ أغسطس 1514)، حيث أعقب هزيمة العثمانيين في البداية نصر ساحق لهم، وقُتل الآلاف من رجال قبائل القزلباش، وبصعوبة بالغة تمكّن الشاه نفسه من الهرب وهو مصاب ووحيد. وقد عانى كلا الجانبين من خسائر فادحة. لكن العثمانيين وحدهم هم الذين تكاتفوا معًا في قوة قتال فعالة. وجرى احتلال تبريز، وإرسال الآلاف من كبار تجارها وفنانيها وحرفييها إلى اسطنبول. مع ذلك، قرر سليم إخلاء المدينة، لأنه لم يستطع التقدم للقضاء على الصفويين في المناطق المحيطة، أو الترتيب من أجل الإمدادات قبل حلول فصل الشتاء. وانسحب إلى قره باغ، في القوقاز، المكان الشتوي المفضل عند الجحافل البدوية التابعة لجنكيز خان وتيمورلنك من قبله، على أمل العودة في العام التالي لاستكمال فتح إيران. لكن ما نتج من إعادة احتلال الصفويين لتبريز، إضافة إلى استمرار مشكلات الإمداد والروح المعنوية، أجبرت السلطان أخيرًا على إعادة جيشه إلى الأناضول. وسببت هجمة الطقس الشتوي القاسي مقتل الآلاف. وجرى تسريح الإقطاعيين السباهية أثناء التراجع، وهو ما أكّد عدم مقدرة سليم على التحرك بسرعة ضد الصفويين في الربيع كما خطط لذلك (تشرين الأول/ أكتوبر 1514).

وصل سليم أخيرًا إلى أماسيا في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر، وأرسل معظم رجال الإنكشارية إلى اسطنبول لقضاء الشتاء، لتجنب مطالبهم المستمرة ومشاحناتهم. لكنه استعد لحملة جديدة في الربيع ضد الصفويين بإرسال جيش الروملي الإقطاعي لقضاء الشتاء في أنقرة بدلًا من إعادته إلى دياره، فضلًا عن تمركز فيلق المدفعية بالقرب من شبين قره حصار. ووصل وفد أرسله الشاه

إسماعيل بمقترحات للسلام. لكنه سُجن ورُفضت مطالبه. وعند سماع ذلك، تمردت قوات الإنكشارية التي تركت في أماسيا مرة أخرى (22 شباط/ فبراير 1515). لكن بما أن زملاءهم كانوا مشتتين في الأغلب، افتقروا إلى القوة التي تمكّنهم من الانتصار وجرى توبيخهم. وعُزل الصدر الأعظم أحمد باشا وأُعدم بسبب إخفاقه في الحفاظ على انضباط القوات (4 آذار/ مارس 1515). وقام سليم إذّاك بعملية تطهير كامل للإنكشارية من القادة الرئيسيين، وتعيين عبيده مكانهم لجعل الفيلق مرة أخرى أداة لسلطته.

وعلى الرغم من أن إعادة احتلال الشاه إسماعيل لتبريز وبقية أذربيجان قد أبطلت النتائج الإقليمية للنصر في چالديران، فإن النصر العثماني قد أكد السيطرة العثمانية على أرزنجان وبايبورت [بايبرد]، وقلل من الضغط الصفوي في هذه المناطق. وقد تعلّم إسماعيل أن يتجنب الدخول في صراع مفتوح مع العثمانيين. وخلال ما تبقى من القرن السادس عشر وقسم كبير من القرن السابع عشر، كان الصفويون كلما دخل العثمانيون إلى أذربيجان، يلجأون إلى سياسة الأرض المحروقة، معتمدين على سوء الأحوال الجوية ونقص الإمدادات لإجبار العدو على التخلي عن فتوحاته. وبعد چالديران، فقد إسماعيل مكانته داخل إيران، ما أدى إلى نزاعات على السلطة بين الجماعات المختلفة التي ساندته، وهو ما استمر لمدة طويلة في عهد ابنه وخليفته طهماسب. وأصبح من الصعب على الصفويين التركيز على الدعاية في الأناضول، بينما كان قمع سليم الوحشي يطاول دائمًا من استجاب لغوايته. وعجز سليم عن الاستفادة من انتصار چالديران، وأقنعته الصعوبات التي صادفته خلال الحملة بأنه يتعيّن عليه قبل ملاحقة الصفويين مرة أخرى، أن يقضي على المنشقين في شرق الأناضول، وعلى المماليك الذين كان وجودهم العسكري في الشام يمثل تهديدًا له، حتى عندما أعلنوا الصداقة.

4-التوسع في شرق الأناضول

لتوطيد الحكم العثماني في شرق الأناضول، أنشأ سليم أول مرة ولاية حدودية جديدة كبيرة تحت حُكم بِيقلي محمد باشا، الذي كُلف بقمع من تبقى من أنصار الصفويين، وفتح آخر مناطق الأناضول التي ما زالت خارج السيطرة العثمانية. استولت حملة كبرى على حصن كِماخ، الواقع على قمة مرتفعة تطل على نهر

الفرات بالقرب من أرزنجان، اعتاد القزلباش استخدامها لتهديد الاتصال بين سيواس وأرضروم. وفي ردة فعل على هذا الهجوم العثماني الجديد، انضم كل من دُلغادر والمماليك والصفويين في تحالف جديد، لكن لم يجرؤ أي منهم على التصرف بشكل مباشر، تاركين لسليم قاعدة جديدة مهمة يتحرك من خلالها بشكل منفصل ضد الحلفاء. كان الدور أولًا على الحليفة الصغرى، إمارة دُلغادر، التي استخدم سليم أميرًا منشقًا منها لتقويض جيشها وهزيمته في طورنه طاغ (12 حزيران/ يونيو 1515). بعد ذلك، أُعدم باقي أفراد السلالة الحاكمة أو جرى استيعابهم في الطبقة الحاكمة العثمانية. وهكذا، في حين عزز النصر في چالديران الحكم العثماني في شرق الأناضول عمومًا، أعطى النصر في طورنه طاغ العثمانيينَ السيطرة النهائية على قيليقية وفتح الطريق للتحرك ضد المماليك.

انتقل سليم بعد ذلك إلى كردستان، تلك المنطقة التي يقع مركزها في ديار بكر وتمتد من بحيرة أرومية إلى الفرات، وتشتمل على أجزاء من أذربيجان والأناضول. وقد قَبِلَ زعماء الكرد السُنّة الإقطاعيون بالسيادة الصفوية. لكنهم شددوا على استقلالهم بعد معركة چالديران. أدرك سليم أن أي محاولة لإخضاعهم تتطلب قوة عسكرية أكبر بكثير مما يمكن أن يتورط فيه؛ لذلك أعطى الزعماء الكرد الدعم المالي والعسكري، فقاموا في المقابل بتغيير ولائهم وبدأوا بنشر الدعاية المؤيدة للعثمانيين وللسنّة في جميع أنحاء المنطقة. وكان المسؤول عن هذا الجهد هو إدريس البدليسي، الذي كان في السابق كاتبًا لأوزون حسن، ثم صار مع سليم بعد چالديران، وكان على دراية بالمشاعر والتقاليد الكردية. لقد أصبح آنذاك حاكمًا لكردستان. وعلى الرغم من المقاومة الصفوية، تمكّن البدليسي من الاستيلاء على ديار بكر وماردين، اللتين أصبحتا في ما بعد مركزين للولاية الجديدة. وفي حين أنه قد جرى التخلي عن نظام التبعية في مكان آخر من السلطنة، استمر الاحتفاظ به هنا، حيث قبل البكوات الكرد بسيادة السلطان، وجرى تعيينهم في المقابل حكامًا بالوراثة على مناطقهم ذات الاستقلال الذاتي الكامل. وفي ما يتعلق بالكرد، استُبدلت سلطة الصفويين بالسلطة العثمانية، مع بقاء البكوات المحليين مستقلين كما كانوا في السابق.

مكّنت عمليات التوسع في شرق الأناضول السلطان من السيطرة على الممرات الاستراتيجية الرئيسية المؤدية من الأناضول إلى القوقاز والشام وإيران،

فضلًا عن تنظيم خطوط الدفاع وحشد الهجمات في هذه المناطق. وقد أدت السيطرة على طرق التجارة الدولية، التي جلبت حرير إيران وغيرها من منتجات الشرق من تبريز إلى حلب وبورصة، إلى منح الخزينة العثمانية مصادر إيرادات جديدة مهمة، ومكّنت سليمًا من قطع تجارة الحرير الإيراني المزدهرة مع الغرب متى أراد. أخيرًا، من خلال التحكم بوصول المماليك إلى مصادرهم الرئيسية للعبيد في القوقاز، استطاع سليم الضغط عليهم من اتجاهات مختلفة في هذا الوقت الحاسم.

5-إصلاحات داخلية

في الوقت الذي كان فيه إدريس البدليسي مشغولًا في الشرق، تمكّن سليم من قضاء بعض الوقت في اسطنبول- وهي واحدة من المناسبات النادرة خلال فترة حكمه- في محاولة منه لمواصلة عمل والده في إعادة تنشيط الحكومة والجيش. وفي مجال الإدارة، ركز على نظام العدالة، وإدخال قوانين جديدة في ما يتعلق بالقانون الجنائي، وتزويد قضاة الولايات والمسؤولين الإداريين بوسائل فعالة لتنفيذ أحكامهم. عمل سليم كذلك على توسيع تجارة إمبراطوريته، وحث والي المماليك في حلب، خاير بك، على تحويل قوافله الدولية شمالًا إلى الأناضول بدلًا من إرسالها جنوبًا إلى مصر، وفي الوقت نفسه قطع كل تجارة من الأراضي العثمانية إلى إيران ومصر. فقط، عندما صار سليم راضيًا عن نجاح هذه الإجراءات، غادر أخيرًا اسطنبول في حملته المشرقية الجديدة.

6-التوسع باتجاه العالم العربي

بعد أن صار سليم مستعدًا لاستئناف السياسة الهجومية في المشرق، كان عليه أن يقرر من الذي سيقوم بمهاجمته: الصفويون الذين لا يزالون أقوياء، أم المماليك الذين كانوا يتراجعون بسرعة ويعانون معاناة شديدة من تحركات البحرية البرتغالية في البحار الشرقية. فالبرتغال بدأت منذ عام 1502 بترسيخ أقدامها في الهند، وباشرت حملة بحرية لتحويل التجارة كلها في ما بين الهند وأوروبا بشكل قسري إلى الطريق الملاحي الذي كانت تسيطر عليه، والذي يمر حول جنوب أفريقيا. وكان استيلاؤها على سقطرى في خليج عدن (عام 1507)، وهرمز في الخليج

الفارسي (عام 1508)، قد مكّنها من فرض هذا الحصار بشكل أكثر اكتمالًا، ما سبب أزمة دائمة في الاقتصاد المملوكي وميزانية الدولة. وإلى جانب أن الشاه إسماعيل لم يكن شديد القلق من احتكار الأوروبيين للخليج الفارسي الذي وصل إليه حديثًا، فإنه كان على استعداد لمساعدة البرتغاليين من طريق إمداد سفنهم في مقابل دعمه له أمام العثمانيين. وردّ سليم بإرسال الأسلحة والبارود وبعض الإمدادات البحرية إلى المماليك، إضافة إلى سفن الشحن والبحارة، للمساعدة في إعادة بناء الأسطول المملوكي في البحر الأحمر (15 كانون الثاني/ يناير). وعلى الرغم من هذا، فإن المماليك كانوا يخشون - ولديهم التبرير الكافي - من أن سليمًا لم يكن راغبًا في الحفاظ على إمبراطوريتهم إلا ليستولي عليها؛ لذا حافظوا على حيادهم في الصراع الصفوي-العثماني. كانت لدى سليم كذلك أسباب استراتيجية جيدة تُرغّبه في الاستيلاء على الأراضي المملوكية، هي أن السيطرة على موانئ قيليقية ستمكّنه من استخدام طريق بحري، على الأرجح من اسطنبول إلى بياس، ليتمكّن من إمداد حملاته اللاحقة ضد الصفويين بنجاح أكبر بكثير مما كانت عليه الحال في حملة چالديران.

عندما تحرك الجيش العثماني عبر الأناضول في ربيع 1516، كانت هناك شكوك في القاهرة حول مكان ذهابه: أإلى أذربيجان مرة أخرى لمواجهة الصفويين، أم إلى الشام؟ لقد نقل المماليك جيشهم الرئيسي عبر الفرات وإلى جبال طوروس، خوفًا من الوجهة التي يسير إليها سليم، على الرغم من اعتراض سليم على ذلك، ومعارضة معظم قادة المماليك وحكامهم البارزين الذين كانوا يخشون أن يَجُرّوا سليمًا للدخول في معركة لم يكونوا في الواقع مستعدين لها. وفي ظل قيادة خاير بك والي حلب الذي كان على اتصال فعلي باسطنبول، أرسل العديد من كبار المسؤولين المماليك رسائل دعم إلى سليم يَعِدونه فيها بالتعاون إذا قام بغزو الشام، وطلبوا لقاء ذلك مناصب عليا وإيرادات. وفي الواقع، يبدو أن سليمًا لم يكن قد قرر بعد مكان ذهابه. لكنه فقط بعد أن علم بتقدم السلطان المملوكي الغوري إلى الأناضول، قرر مجابهة الخطر أولًا بينما يُمْكِن الصفويين الانتظار.

تحرك جيش سليم إلى الأراضي المملوكية بالقرب من ملاطية، في 28 تموز/ يوليو 1516. تبع ذلك الفتح العثماني للسلطنة المملوكية بسرعة مذهلة، حيث

هُزمت المقاومة المملوكية لانشقاق العديد من كبار مسؤوليها ونفور سكان الشام من دعم الجانب الخاسر. وقد وقعت المعركة الكبرى الوحيدة بين الجانبين في مرج دابق بالقرب من حلب (24 آب/أغسطس 1516)، حيث كفل الانضباط والأسلحة والتكتيكات نصرًا سهلًا للعثمانيين؛ ثم اجتاح سليم سريعًا بقية الشام وأخذ حلب (28 آب/أغسطس) وحماة (19 أيلول/سبتمبر) ودمشق (27 أيلول/سبتمبر)، وفي كل مرة كان يرحب به السكان المحليون والحُكّام على حد سواء. أما الغوري فقد تُوفي في مرج دابق. وفي حين رجع المماليك إلى القاهرة وقاموا بتعيين سلطان جديد هو طومان باي (11 تشرين الأول/أكتوبر)، فإن جهوده لتشكيل جيش جديد في مصر لم تلق سوى نجاح محدود. وعندما سار سليم عبر الشام، تمكّن من استمالة البلدات والمقاطعات الرئيسية، وكذلك زعماء القبائل البدوية وزعماء الفئات الدينية الإسلامية وغير الإسلامية. كان الروم الأرثوذكس قد طبّق عليهم بالفعل نظام الملة المستقل بعد فتح القسطنطينية، لكن لم يُمنح الغريغوريون الأرمن وضعًا مستقلًا إلا في ذلك الوقت مقابل الدعم ضد المماليك، حيث وعد البطريرك في المقابل بالولاء والطاعة للسلطان وخلفائه[10].

عَبَرَ الجيش العثماني شبه جزيرة سيناء بكامل المعدات الثقيلة والمدافع في خمسة أيام فقط (11-16 كانون الثاني/يناير 1517)، وهو إنجاز رائع بالفعل. وقاد طومان باي جيشه الجديد في محاولة للمقاومة في الريدانية، التي كانت تسيطر على الطريق القادمة من سيناء إلى القاهرة. لكن سليمًا حاصر المواقع المملوكية المجهزة، وأطاحها في يوم واحد (22 كانون الثاني/يناير 1517)، مُوقعًا أكثر من 25 ألف قتيل من المدافعين. وقد عرض سليم العفو عن جميع المماليك الذين استسلموا بلا مقاومة على أمل السيطرة على القاهرة سليمة بوصفها مركزًا كامل الفعالية للحُكم والحياة الاقتصادية (25 كانون الثاني/يناير 1517)، لكن طومان باي وبعض قادته نظموا مقاومة اتخذت شكل حرب عصابات، بحيث لم تؤخذ المدينة إلا بعد معركة مريرة استمرت ثلاثة أيام، حيث دُمّرت جزئيًا وقُتل الآلاف نتيجة ذلك. وقد واصل المماليك مقاومتهم في الدلتا وصعيد مصر، ولم يمرّ سوى بعض الوقت حتى أقرّ الحكم العثماني في جميع أنحاء البلاد. وجرى القبض على

(10) Topkapi Saray Museum and Archives, Istanbul, E4312 (29).

طومان باي نفسه وإعدامه (13 نيسان/ أبريل 1517)، وبعد ذلك تركزت كل المقاومة المملوكية الباقية في صعيد مصر. ومع القضاء على سلالة المماليك، أصبح الحُكم العثماني في مصر آمنًا. وفي واقع الأمر، لم يتلق سليم آنذاك سوى ولاء زعماء القبائل البدوية الكبرى وكذلك شريف مكة (3 تموز/ يوليو)، ما منحه السيطرة على مدن الإسلام المقدسة من دون الحاجة إلى شن حملات أخرى. في المقابل، شكل تعيين سليم للشريف حاكمًا على جدة والحجاز وكذلك مدينتي مكة والمدينة سابقة لخلفائه.

بعد ذلك بمدة وجيزة، وصل الأسطول العثماني إلى الإسكندرية لجلب المؤن التي احتاج إليها سليم للرجوع بجيشه إلى الأناضول، دونما حاجة إلى الاعتماد على أرض مصر والشام. وقد أُعيد الأسطول إلى اسطنبول مع الخليفة المتوكل ونحو ألفين من التجار والحرفيين والزعماء الدينيين المصريين، ما أدى إلى بدء عملية استيعاب قادة المراكز الإسلامية القديمة داخل النظام العثماني، ومنح الثقافة والأساليب الإسلامية التقليدية حيوية متجددة. ودخل في الإدارة العثمانية آنذاك رجال مدربون على الخدمة المدنية العربية والفارسية، وهو ما أثر على هياكل تلك الإدارة وعملها.

بعد وقت قصير من عودة الأسطول إلى اسطنبول، وفقًا لأسطورة قديمة، نقل الخليفة حقوقه إلى سليم وخلفائه. ويبدو أن هذه القصة تدعمها مراجع في الحوليات المعاصرة تشير إلى أن اسطنبول وأدرنة هما "مقر الخلافة". لكن يبدو أن هناك أدلة أخرى معاصرة تدحض الفكرة، سواء لعدم استيفاء الأسرة العثمانية لأواصر العلاقة مع النسب الشرعي لآل بيت النبي، أو لما حدث أيضًا من عودة المتوكل إلى القاهرة ومباشرته مهمات الخلافة هناك حتى عام 1543. لقد استخدم العثمانيون لقب الخليفة لوقت من الزمن بعد السيطرة على العالم العربي. لكن هذه كانت عادة قديمة بين الحكام المسلمين بعد إحرازهم شيئًا من التفوق. وفي الواقع، تطلع سليم إلى أن يُذكَر هو وخلفاؤه بلقبٍ من أكثر الألقاب أهمية للسلطان، هو "خادم الحرمين الشريفين وحاميهما"؛ ففكرة استخدام لقب الخليفة لم تكن إلا لإثبات التفوق في العالم الإسلامي، والحق في المسؤولية عن الدين والشريعة الإسلامية والدفاع عنهما. ومن خلال التوسع في تقاليد الغازي، جاء

السلاطين العثمانيون لتأكيد دورهم بوصفهم قادة ومدافعين عن العالم الإسلامي بأسره، وبذلك استخدموا فهمًا جديدًا للخلافة لإقرار السيادة العثمانية على الشعوب الإسلامية. ولم تقم المزاعم العثمانية الحقيقية المتعلقة بالخلافة إلا في عصر الضعف، في القرن الثامن عشر، خصوصًا بعد معاهدة كوجك قينارجه (Küçük Kaynarca)، عندما سمحت روسيا للسلطان بالحفاظ على بعض الحقوق الدينية في القرم بوصفه خليفة للمسلمين، وهو ادعاء اعترف به الروس، وليس الفقهاء المسلمين.

هكذا أضاف سليم إضافة كبيرة إلى الإمبراطورية التي بناها أسلافه. وباستخدام الجيش الجديد الذي بناه محمد الثاني واستنادًا إلى الأسس الاستراتيجية والإدارية التي خلّفها محمد وبايزيد الثاني، هزم الصفويين ووسع الدولة العثمانية لتشمل جزءًا كبيرًا من الإمبراطوريات الإسلامية القديمة، باستثناء إيران وجزء من العراق وخراسان وبلاد ما وراء النهر فقط، التي ظلت تحت الحكم الصفوي.

7-إصلاحات داخلية

مع السلام الذي عمّ في الشرق والغرب على حد سواء، استطاع سليم قضاء بعض الوقت في اسطنبول لبناء الدولة والجيش بوصفهما أساسًا للتحركات اللاحقة. فقد قام السلطان بزيادة حجم فيلق الإنكشارية، من خلال التوسع في نظام توظيف الدڤشرمة، وبناء مدرسة جديدة في غَلَطة سراي [غَلَطه سراى] لتدريب الفتية الذين جرى إحضارهم إلى القصر، مكملًا المساكن الضيقة وغير الملائمة التي كانت تستخدم سابقًا في قصر طوبقابي والقصر السلطاني في أدرنة. وقد أقيمت أبنية جديدة رائعة ألحقت بالمدرسة المبنية على مرتفعات غَلَطة، مع مسجد وثكنات ومطابخ؛ لقد كانت مركزًا للحياة الإسلامية وأول مستوطنة إسلامية واسعة النطاق خارج اسطنبول القديمة. وقد وضع نظام مفصّل لتصنيف فتيان الدڤشرمة وتدريبهم، حيث يؤخذ الأفضلون منهم لخدمة القصر، ثم يرسل البقية إلى الأناضول للتدريب البدني قبل دخولهم جيش عبيد القابي قولو.

أكمل سليم كذلك مهمة نقل مقر الحُكم العثماني إلى اسطنبول من أدرنة، حيث بقي العديد من الدواوين بعد مدة طويلة من نقل العاصمة. نُقل الكتبة

والجنود ونساء القصر وما شابه ذلك إلى قصر طوبقابي؛ وعندما صار مزدحمًا للغاية، بُني قصر صغير جديد، هو يالي كشك (Yalı Köşk)، على شواطئ بحر مرمرة بين سيركجي وسراي بورنو، ليتمتع السلطان والمحظيات من حريمه بعُزلة خاصة.

بُذِلَت جهود كبيرة لبناء أسطول عثماني جديد أكثر قوة يمكنه الاستفادة من انتصار بايزيد على البندقية للتوسع في غرب البحر المتوسط على حساب كل من آل هابسبورغ الإسبان وفرنسا، والتحرك كذلك لإنهاء الحصار البرتغالي في البحار الشرقية، الذي كان قد ألحق أضرارًا بالغة بالعالم العربي قبل الفتح العثماني. ولقد بني حوض رئيسي جديد لبناء السفن في القرن الذهبي في اسطنبول، في مكان يطلق عليه اسم قاسم باشا، وفي حينه أعيد بناء أحواض بناء السفن القديمة في غاليبولي وقدرغه وتوسيعها. وإضافة إلى ربابنة السفن وصنّاعها الذين كانوا موجودين بالفعل في متناول اليد، نقل زعيم أسطول البحر الأحمر المملوكي، سلمان ريس، وقادته وحرفيّوه إلى اسطنبول (أيار/ مايو 1518)، وجيبت شواطئ البحر المتوسط والبحر الأسود بحثًا عن البحارة من ذوي الخبرة، وأنفق الكثير من غنائم الفتح القادمة من مصر على بناء السفن وتدريب الرجال وتنظيمهم. وبحلول نهاية عهد سليم، كان لدى العثمانيين بحرية كبيرة حديثة منظمة تنظيمًا جيدًا، سببت زيادة في قلق كل من كانت له مصالح بحرية في البحر المتوسط أو البحار الشرقية؛ لكن ترك استخدام هذا الأسطول لخليفة سليم، سليمان العظيم.

8- بداية حركة جلالي

كان الشغل الشاغل لسليم في سنواته الأخيرة من الناحية العسكرية هو ظهور صعوبات جديدة في شرق الأناضول، حيث التركمان الذين طال سخطهم بعد توقُّف الدعم الصفوي المباشر. وقد استاء التركمان من سعي الحكومة المركزية لبسط سيطرتها على المناطق التي ظلوا يجوبونها بحرية لمدة طويلة. إن معتقداتهم الدينية المهرطقة - التي تُعَبّر، على الأقل بشكل جزئي، عن رغبتهم في الانفصال السياسي - قد دفعتهم إلى معارضة الجهود المبذولة لنشر مؤسسات الإسلام السنّي ومعتقداته، التي جعلت الآن القاعدة الأساسية للسلالة العثمانية الحاكمة. وقد زادت الطريقة الدامية التي قمع بها سليم مؤيدي الصفويين من الاستياء والسخط. وفي عام 1519 اندلعت ثورة جديدة بين البدو بالقرب من توقاد، بقيادة

رجل يدعى جلال، وهو واعظ صفوي نجا من بطش سليم، وكوّن أتباعًا على نطاق واسع أثناء وجود السلطان في مصر، زاعمًا أنه المهدي، واجتذب مزارعين وعناصر حضرية من المستائين من ضرائب سليم. وقد حمل اسم شاه إسماعيل، وحقق نجاحًا كبيرًا، حتى هاجمت الإنكشارية جيشه وقضت عليه (24 نيسان/ أبريل 1519)، فضلًا عن ذبح الآلاف. لكن اسم جلال ظل باقيًا، حيث أطلقت تسمية "الثورات الجلالية" على الحركات الانشقاقية التي حدثت في الأناضول في القرنين التاليين.

انطلق سليم من اسطنبول إلى أدرنة في 18 تموز/ يوليو 1520. لم يتأكد المؤرخون من وجهته تمامًا؛ إذ يزعم بعض المصادر أنه كان يخطط لحملة ضد المجر انتقامًا من الغارات التي شنتها على الحدود؛ وهناك أخرى تقول إنه أراد فقط التخطيط لحملة بحرية على قبرص أو رودس، أو على أسطول صليبي قيل إن البابا يقوم بإعداده. قبل مغادرته، كان يشكو من آلام في ظهره، وعندما وصل إلى قرية سرت، بالقرب من چورلو، لم يستطع الاستمرار. وهناك اشتد عليه المرض، ثم توفي في 21 أيلول/ سبتمبر 1520، بسبب دمل على ما يبدو، مع أن بعض المصادر يشير إلى الطاعون أو حتى السرطان. هكذا انتهت المسيرة السريعة لأحد أعظم الفاتحين في التاريخ الإسلامي.

رابعًا: ذروة العظمة العثمانية: سليمان الأول العظيم (1520–1566)

لم يتمكّن أي أمير آخر من آل عثمان من تولي العرش بميزات مثل تلك التي أُورثت لسليمان الأول في عام 1520؛ إذ لم يكن هناك أمراء ينازعونه حقّه في الحكم، ولا أحد يمكن أن تستخدمه الفئات السياسية المتنافرة لتأمين سلطتها. لقد ترك سليم أيضًا فيلق الإنكشارية للسلطان الجديد أداةً في يده للسيطرة على جميع عناصر الطبقة الحاكمة إلى حدٍّ لم يسبق له مثيل ولم يلحق به مثيل. ففتوحات بايزيد الثاني وسليم الأول وضعت سليمان في موقع استراتيجي لا مثيل له في الشرق والغرب. لقد انتهى المماليك، وجَبُنَ الصفويون والبنادقة. وبينما كانت إمبراطورية هابسبورغ الصاعدة تحل محل المجر بوصفها منافسًا

رئيسًا شمال نهر الدانوب، فإنها لم تكن قد بلغت أوج قوتها. والبحرية القوية التي بنيت أثناء ربع القرن السابق وفّرت لسليمان سلاحًا جديدًا يمكنه استخدامه لمحاربة أعدائه في البحر كما في البر. وكان فتح سليم أراضي الخلافة الإسلامية القديمة قد وفّر للسلطان الجديد مصادر إيرادات ضخمة ومكانة كبيرة في العالم الإسلامي أكثر مما كانت عليه، وهو ما جعله قادرًا بالفعل على الوصول بإمبراطوريته إلى ذروة الرخاء والعظمة التي كانت مسوغًا لأن يلقبه الأوروبيون بـ"العظيم" (the Magnificent) و"التركي الكبير" (Grand Turk). وقد حمل سليمان كذلك معه إلى العرش خبرةً عميقةً بوصفه مسؤولًا وجنديًا، لا تكفي للفتح فحسب، بل أيضًا لمركزة إدارة الدولة التي تشكلت من شعوب وتقاليد وحضارات متعددة، وتوحيدها وتنظيمها. وكان معروفًا لدى شعبه باسم القانوني، أي "المُشرِّع"، وظل أحد أعظم القادة العسكريين العثمانيين، إذ رافق جيشه وقاده في 13 حملة كبرى إضافة إلى العديد من الحملات الصغيرة، ممضيًا أكثر من عشر سنوات في هذا المجال. ومع الحيوية والشدة التي لم يتمتع بها سوى قلة من القادة، توغل بالفتوح بعيدًا في ما وراء الحدود التي خلّفها أسلافه.

1- إصلاحات داخلية

بدأ سليمان حكمه بحملة يكفل من خلالها العدالة والفضيلة، من أجل كسب ولاء الرعايا المبعدين بسبب سياسات والده القاسية. لم يتخذ سليم أي إجراء أقل شعبيةً من ذلك الإجراء الذي حظر بموجبه التجارة مع إيران؛ فقد عانى بسببه التجار العثمانيون بقدر ما عانى نظراؤهم الفُرس. لقد انتهى هذا الحظر الآن، وعادت البضائع المصادرة، ودُفعت التعويضات، وسُمح للحرفيين والمفكرين، الذين جيء بهم إلى اسطنبول من أذربيجان ومصر، بالعودة إلى ديارهم إذا رغبوا في ذلك، مع أن الحوافز السخية دفعتهم في النهاية إلى البقاء. لقد حاول سليمان بناء نظام للعدالة، من أجل إنهاء احتمال وقوع أعمال عنف وتعسف مثل تلك التي ارتكبها سليم ومحمد الثاني، واستعاض عن ذلك بتأكيد جديد على حماية أرواح الأفراد وممتلكاتهم وشرفهم، بغض النظر عن دينهم. وبعد يوم من توليه العرش، أصدر مرسومًا يقضي بأن يدفع الجنود ثمن جميع المؤن التي يأخذونها

على طول مسار حملاتهم في الأراضي العثمانية أو أراضي الأعداء. ولم تُفرَض الضرائب إلا وفقًا للمقدرة على الدفع، مع إلغاء الضرائب الإضافية والمصادرات التي فرضها أسلافه. وجرى توسيع نظام المحاكم الذي أُسّس من قبل، وتكليف الشرطة والمراقبين الإضافيين بضمان تنفيذ القوانين والأحكام القضائية. وأُعيد تنظيم الإدارة، وتحذير المسؤولين من أن انتهاكات حقوق الأشخاص سيجري التعامل معها بقسوة. وجاءت عمليات الإقالة لأسباب وجيهة فقط، لا بسبب نزوات السلطان وكبار المسؤولين في الدولة. وكانت الجدارة فقط هي التي تؤخذ في الاعتبار عند تعيين المسؤولين وتكليفهم وترقيتهم، وتوقف تدخل القصر في الشؤون الإدارية. وجرى إدخال المئات من علماء الشريعة والفقهاء في خدمة السلطان، ومع مرور السنين، سواء أكان سليمان على الجبهة أو في اسطنبول، استمر إصدار القوانين والتشريعات القانونية التي تضفي الطابع المؤسسي على هيكل الحكومة مثلما أنها تحدد حقوق جميع الأشخاص وواجباتهم، سواء أكانوا من الطبقة الحاكمة أم من رعايا السلطان.

2-الحملات المتتالية والمشكلات الداخلية

مع ذلك، خُصّص جزء كبير من حياة سليمان للمشاركة في سلسلة من الحملات، بعضُها فُرض عليه، وبعضها الآخر كان لرغبته في استئناف عمل والده في بناء إمبراطورية عالمية. وكان أحد أعظم إنجازات سليمان في هذه الحملات نجاحه في تجنب خوض الصراع على جبهات مختلفة في العام نفسه. كان لدى الجيش وحدات إقطاعية اضطرت إلى العودة إلى إقطاعاتها في الشتاء لتحصيل إيراداتها وتجديد رجالها ومعدّاتها. وكان على كل حملة أن تبدأ من اسطنبول كل ربيع، مع استثناء نادر عندما يظل السلطان في الميدان خلال فصل الشتاء ليتمكّن من بدء التقدم في العام التالي من دون الاضطرار إلى تحمل المسير الطويل من العاصمة إلى الحدود. ونظرًا إلى الحاجة للبدء من اسطنبول، كان من شبه المستحيل على السلطان القتال في الشرق والغرب خلال العام ذاته. لكن لأنه كان يمتلك زمام المبادرة، ولأن أعداءه جعلوه في حالة من الحيطة إلى حد أنهم نادرًا ما اختاروا بأنفسهم بدء الصراع مع العثمانيين، فقد جرى تجنب هذه المشكلة. هذا الوضع كان يعني حتمًا أن عليه القيام بحملاته بين الشرق والغرب بالتناوب، لكي يتمكّن

من إبقاء أعدائه كافة في حالة من عدم التوازن، ولكي لا يسمح لأي منهم بنسيان الوطأة الثقيلة لقوته العسكرية.

كان عليه التعامل مع العديد من المشكلات التي نشأت بعد وقت قصير من توليه. إحداها كانت ثورة للمماليك السابقين الذين دخلوا في خدمة سليم في الشام، بقيادة جان بردي الغزالي والي الشام، الذي كان يأمل في الاستيلاء على مصر وإعادة تأسيس إمبراطورية مملوكية، في الوقت الذي كان فيه السلطان الجديد مشغولًا في الغرب. لكن بينما سقطت دمشق بسهولة بيد المتمردين، تمكّن الوالي العثماني في حلب من تنظيم القوى الإقطاعية في هذه المناطق، وقمع المتمردين بحلول نهاية عام 1527. ولترسيخ الحُكم العثماني في المنطقة، قضيَ على الهيئات والقيادات الإدارية المملوكية القديمة ليحل محلها النظام الإقطاعي العثماني العادي، باستثناء جبل لبنان، الذي حصل على وضع خاص مستقل في ظل زعمائه الإقطاعيين.

أما المشكلة الثانية التي شغلت بال سليمان فكانت جزيرة رودس، قاعدة المسيحية الأمامية الخطيرة في بحر عثماني. لقد كان قراصنة رودس يستولون على أعداد كبيرة من السفن التي تجلب الحبوب والذهب من الأقاليم العربية الجديدة وتحمل الحجاج من الأراضي المقدسة وإليها، وذلك ما هدد مكانة السلطان وثرواته. وبذلك دفعت الأسباب الاستراتيجية والسياسية سليمان إلى تحييد رودس قبل الانتقال إلى وسط أوروبا. وقد فرضت حملة عسكرية خارجية كبيرة حصارًا مطولًا أثناء صيف 1522، وكان في مواجهة العثمانيين نحو 60 ألفًا يحرسون واحدًا من أقوى الحصون المعروفة في العالم آنذاك. جرى شن الهجوم تلو الهجوم إلى أن قام العملاء العثمانيون من بين اليهود والنساء المسلمات المستعبدات لدى الفرسان بتمكين قوات السلطان من اقتحام الحصن، ثم استسلمت الجزيرة (20 كانون الأول/ ديسمبر 1522). وبموجب الشروط، سُمح لجميع السكان الذين يرغبون في مغادرة الجزيرة بالرحيل، وكان بإمكان الفرسان أخذ أسلحتهم وأمتعتهم الأخرى. وقد أعفيَ الذين مكثوا من الضرائب خمس سنوات، ومُنِحوا حقوق حرية العقيدة ذاتها الموجودة في أماكن أخرى تحت سيادة السلطان. وهكذا فإن من غادر في الواقع عدد قليل من السكان؛ بينما نقل

الفرسان على متن السفن البابوية إلى مالطة التي قاموا بتحصينها وبنوا فيها قاعدة للقيام بالعمليات المعادية للمسلمين في قلب البحر المتوسط. لكن مع وجود رودس في أيدي العثمانيين، فإن شرقي البحر المتوسط قد غدا آمنًا.

غير أن هذه التسوية تبعتها ثورة خطيرة في مصر منعت السلطان من الانتقال إلى الغرب لبعض الوقت؛ وكذلك في الشام حاول المماليك السابقون استغلال غياب السلطان في محاولة للاستقلال. كان الوضع في مصر مختلفًا إلى حد ما، لأن خاير بك، ذلك المملوكي السابق الذي أصبح أول حاكم عثماني للبلاد، بقي مخلصًا للسلطان حتى وفاته في تشرين الأول/ أكتوبر 1522. لكن عندما خلفه في النهاية مسؤول عثماني، هو أحمد باشا الأرناؤوطي (20 آب/ أغسطس 1523)، الذي كان يشعر بالمرارة لأن السلطان لم يعيّنه صدرًا أعظم، وجد المماليك فيه القائد الذي يحتاجون إلى التضافر معه للقيام بثورة مفتوحة. وفي غضون وقت قصير وضع أحمد باشا رجاله في قيادة حامية الإنكشارية التي تُركت لتمثيل مصلحة السلطان. استبدل المماليك المسؤولين الماليين والإداريين العثمانيين الذين تركهم سليم لتحجيم صلاحيات الوالي، وجرى تحويل إيرادات ضريبة الأراضي إلى إقطاعياتٍ وتسليمها إلى كبار المماليك، بعد أن كان يديرها جامعو الضرائب العثمانيون ذوو الرواتب لمصلحة الخزانة المركزية. وفي كانون الثاني/ يناير 1524 ثار أحمد باشا علانية على السلطان، وأعلن نفسه سلطانًا على مصر، ونقش اسمه على العملات الجديدة ودُعي له في صلاة الجمعة. مع ذلك، تمكّنت حامية الإنكشارية من الصمود في قلعة القاهرة. وفي غضون وقت قصير، نجح الحُكم الاستبدادي لأحمد باشا في إقصاء معظم الناس والأعيان في البلاد، ما انتهى إلى اغتياله أثناء انتفاضة محلية في عام 1525، قبل حتى أن يقوم العثمانيون في اسطنبول بأي ردة فعل على التمرد.

أرسل سليمان بعد ذلك الصدر الأعظم إبراهيم باشا في حملة جديدة إلى مصر لإعادة تشكيل النظام الإداري لضمان عدم حدوث تمرد مشابه في المستقبل. وقد اتبع إبراهيم سياستين: فمن ناحية، قمع بشدة كل من شكك في سيادة السلطان، بمن في ذلك المماليك السابقون الذين إما أعدموا أو أرسلوا إلى الخدمة في مكان آخر من السلطنة، والعديد من القبائل البدوية التي سعت إلى استغلال

التمرد للاستقلال مرة أخرى. ومن ناحية أخرى، عمل إبراهيم على كسب الدعم الجماهيري للحكم العثماني من طريق تطبيق المُثل العليا للعدالة التي أصرّ سليمان على تطبيقها في غير مكان، حيث جرى تعويض أولئك الذين صودرت ممتلكاتهم أثناء الغزو أو التمرد، وأطلق سراح الفقراء الذين سُجنوا بسبب الديون، وقامت الخزينة بتسديد ديونهم الخاصة. وأعيد بناء المباني وأنظمة الري التي دُمرت أثناء الغزو وبعده، وبُذلت جهود لاستعادة الحياة الطبيعية والممارسات الاقتصادية في جميع أنحاء الإقليم. وقُدمت تسهيلات ضريبية لحث المزارعين على العودة إلى الأرض وإعادة زراعتها. وأنشئت المؤسسات التعليمية والخيرية أو جددت على نفقة السلطان الخاصة. ولمنع اندلاع ثورات في المستقبل، أقرّ إبراهيم أخيرًا نظامًا معقدًا من الضوابط والتوازنات ليحل محل نظام سليم الذي يُركز السلطات في يد الوالي. لقد أصبح الإقليم بأكمله - بشكل أو بآخر - أرضًا زراعية تخضع للوالي بالالتزام الضريبي؛ إذ كان مطلوبًا منه تقديم مبلغ ثابت إلى اسطنبول كل عام، وسُمح له بالاحتفاظ لنفسه بما تبقى من ربح بعد أن يقوم بدفع التزامات عثمانية معينة للمدن المقدسة، وكذلك لمحمل الحج السنوي الذي يخرج من مصر. وقامت اسطنبول بتعيين المسؤول عن الخزانة والمفتي العام وقائد الحامية، الذين صاروا تابعين لها بشكل مباشر، وكلفتهم بمراقبة الوالي فضلًا عن مراقبة بعضهم بعضًا للتأكد من أن قوانين السلطان وحقوق رعاياه لم تُنتهك. وللتأكد من أن معظم إيرادات مصر سترسل إلى اسطنبول نقدًا أو عيانًا، جرى تكليف ملتزمي الضرائب، بدلًا من الإقطاعيين، بتحصيل جميع إيرادات الضرائب في البلاد، سواء من مصادرها الزراعية أو الحضرية، مع إلزامهم بتسليم مبالغ سنوية ثابتة للخزينة، قبل الاحتفاظ بما تبقى من الربح لأنفسهم.

تمركزت، بعد ذلك، أعداد من القوات العسكرية العثمانية بقيادة الإنكشارية في مصر لحماية البلاد، لكنهم مُنعوا من حيازة مزارع الالتزام الضريبي أو إدارتها. وبذلك اعتمدوا على الرواتب التي كانوا يتقاضونها من الخزينة وكانوا تحت إمرتها. ولضمان عدم صعود طبقة محلية لتولي زمام الأمور في الإقليم، اتخذ قرار بعد ذلك بأنه لا يمكن المصري الذي يدخل إلى الطبقة الحاكمة العثمانية أن يخدم في مصر، وأن المماليك الذين قبلوا بحكم السلطان يمكنهم الدخول في خدمته لكن في أي مكان آخر من السلطنة، وأنه ما من مسؤول عثماني يمكنه أن يخدم في

الإقليم لأكثر من عامين. وقد كان الهيكل الإقليمي الذي أنشأه إبراهيم في مصر ناجحًا إلى حد أنه امتد ليشمل جميع الأقاليم الأخرى غير الإقطاعية في السلطنة، في السنوات اللاحقة.

في هذه الأثناء، كان تبوؤ إبراهيم باشا منصب الصدر الأعظم بمنزلة تغيير جوهري في سياسة الطبقة الحاكمة العثمانية. لقد دخل إبراهيم الفرنجي - كما كان يُعرف - إلى النظام العثماني، صبيًا جرى سبيه في أثناء هجوم بالقرب من منزله في بارغه (Parga)، إيطاليا، في زمن بايزيد الثاني. وكان انتصاره على سلفه التركي، بيري محمد، يمثل نصر طبقة الدؤشرمة الأخير على الطبقة الأرستقراطية التركية القديمة. هكذا تولى رجال الدؤشرمة قدرًا أكبر فأكبر من المناصب الرئيسية في الدولة، في حين أن معظم أعضاء الطبقة الأرستقراطية التركية اضطروا إلى الاعتزال في ممتلكاتهم في الأناضول، حيث بدأوا بالتآمر على حكومة اسطنبول، ما أسهم إلى حد بعيد في الثورات الجلالية التي ستسهم في زعزعة البيت الحاكم في وقت لاحق من هذا القرن. مع ذلك، فبحلول هذا الوقت، جرى تعديل الفروق القديمة المُميزة بين فئة الدؤشرمة وأعضاء الطبقة الأرستقراطية التركية القديمة ونسلهم، لأنه صار هناك الآن ضمن الأتراك والمسلمين، الذين يخدمون السلطان، عدد كبير من ذرية الدؤشرمة، الذين بسبب تزاوجهم مع نساء تركيات والتوجيهات التي تلقوها، صاروا يعتبرون أنفسهم في تناقض مع الدؤشرمة.

انقسم الدؤشرمة - الذين لم يعودوا يشكلون تحديًا للطبقة الأرستقراطية التركية - إلى مجموعات سياسية شكلها قادة أفراد للحصول على السلطة والثروة لأنفسهم لا للفئة التي ينتمون إليها. وعلى الفور بدأوا بالمشاركة في إنتاج صراعات على السلطة، حيث والدة السلطان حفصة خاتون ونساء أخريات في الحرملك بدأن بالترويج لترشيح أولادهن، والعمل من أجل التأثير على السلطان وفي الحكومة بالتعاون مع واحدة أو أخرى من الجماعات السياسية. ويبدو أن انتصار إبراهيم باشا كان نتيجة المؤامرات الحزبية التي قادها بالاشتراك مع أحمد باشا الأرناؤوطي، وبالتعاون مع زوجة السلطان روكسلانا (Roxelana) (السلطانة خُرّم (Hürrem Sultan))، وهي امرأة من أصل روسي سباها تتار القرم في غاليسيا. ساهمت خُرّم في هذه المؤامرة من طريق إثارة شكوك سليمان حول آخر

صدر أعظم تركي، بيري محمد، الذي بدأ نتيجة لانتصاراته العسكرية بالسيطرة على السلطان الشاب. وكما رأينا، فإن انتصار إبراهيم كان قد تبعه نقل أحمد الأرناؤوطي إلى مصر وثورته اللاحقة. فإذا كان هذا دليلًا على شيء، فإنه دليل على أن ذلك لم يكن انتصارًا للدڤشرمة بوصفهم طبقة، بل كان بداية للعملية التي أصبح فيها النظام العثماني تحت سيطرة الأطراف السياسية ونساء الحرملك. وإنه يمثل بداية العملية التي اعتمد فيها السلاطين اعتمادًا متزايدًا على الذين يتولون منصب الصدر الأعظم، والذين راحوا يستخدمون سلطتهم لمصلحتهم الخاصة بدلًا من استخدامها لمصلحة السلاطين والسلطنة. وقد حصل إبراهيم على مناصب وعوائد إضافية، ما جعله ثاني أقوى شخص في الدولة. ويرمز زواجه من السلطانة خديجة، ابنة سليم الأول، إلى المكانة التي تمتع بها هو وخلفاؤه الذين نزعوا، في منتصف القرن السادس عشر، إلى السيطرة على السلاطين، على الرغم من كل الجهود التي بذلوها لتحرير أنفسهم.

3-الحملة الأولى على المجر

في أوروبا، كان الهدف الأساسي لسليمان هو المجر، التي كانت في البداية مملكة مستقلة، ثم تابعة تتمتع بالحكم الذاتي وتتعاون ضد عائلة هابسبورغ، إلى أن ضُمّت أخيرًا إلى الدولة العثمانية، ما جعل العثمانيين وآل هابسبورغ في اتصال مباشر. وكانت مملكة المجر، التي يحكمها لويس الثاني، قد تعرضت للاضطراب بسبب مزيج من العجز الملكي والفساد والانقسام الداخلي حول علاقات النسب مع عائلة هابسبورغ والنزعة الإقطاعية للسيطرة على كل من المَلِك والفلاحين. وقد طوّر النبلاء الأصغر، بقيادة يانوش زابوليا أمير ترانسيلفانيا، حركة وطنية معارضة لكل من التاج ونفوذ آل هابسبورغ، في حين تحول الفلاحون المضطهدون إلى الحركة البروتستانتية الجديدة بوصفها وسيلة للتعبير عن استيائهم. كان زواج شقيقة لويس الثاني، آنا، من الأرشيدوق فرديناند الأول شقيق الإمبراطور كارل الخامس ونائبه في النمسا، قد منح ذلك الأخير حق المطالبة بالعرش المجري؛ وهو الذي كان من شأنه قبل وقت طويل أن يضع آل هابسبورغ في صراع مباشر مع العثمانيين.

كانت حملات سليمان الأولى في أوروبا موجهة نحو القضاء على آخر الجيوب المسيحية على طول الضفاف الجنوبية لنهري درافا والدانوب في بلاد الصرب

والبوسنة، من أجل تمهيد الطريق لمزيد من الفتوحات في الشمال. وفي 8 آب/أغسطس 1520، فإن أهم حصن من هذه الحصون، حصن بلغراد الكبير، قد وقع تحت الحصار، واخترق خط دفاع الدانوب في أوروبا المسيحية، ووضع الجزء الأخير من بلاد الصرب في أيدي العثمانيين. أصبحت ساباتز آنذاك مركز ولاية حدودية إسلامية جرى تنظيمها حديثًا، حيث تمركزت مجموعة من الآقنجي لغزو هابسبورغ النمسا في الشمال. وهناك نظم فرديناند جماعته من محاربي الحدود، ودفع الكروات والبوسنيين لطلب احتلال آل هابسبورغ ودعمهم، مع الاحتفاظ بالحقوق السيادية لحكامهم من الناحية الرسمية فقط. وحاول البابا الحصول على دعم أوروبي عام ضد العثمانيين. لكن سليمان تمكّن مرة أخرى من فصل البندقية وراغوصة، ومنحهما امتيازات تجارية جديدة لإبعاد قواتهما البحرية عن الائتلاف المسيحي. وتحطمت الوحدة المسيحية ضد العثمانيين بسبب التنافس بين آل هابسبورغ وفرنسا، التي كان يحكمها آنذاك فرنسوا الأول (1515-1547)؛ هذا غير تشكيل تحالفات معادية للفرنسيين بين آل هابسبورغ والبابا وإنكلترا، ما دفع الفرنسيين إلى طلب الدعم العثماني. هزم كارل الخامس فرنسوا الأول وأسره، وأعقب ذلك استسلام أراضيه في إسبانيا وإيطاليا، وهو ما قاد فرنسا للسعي إلى صداقة السلطان، وتشجيع الهجوم العثماني على آل هابسبورغ من الجنوب.

أعيق التقدم العثماني الأول في المجر حتى ربيع 1526، بسبب التحولات الداخلية في الشرق. وقد احتشد المجريون ببطء شديد بسبب العداوة وعدم الرغبة في تقوية الملك، وانشقاق عدد كبير من صغار النبلاء بقيادة زابوليا، كانوا يخشون من قتال العثمانيين لأنه سوف يقوي العناصر الكاثوليكية وآل هابسبورغ في البلاد. تحدى المدافعون قوات سليمان في سهل موهاج، على الضفة اليمنى لنهر الدانوب جنوب بودا (29 آب/أغسطس 1526)؛ إلا أن قوات لويس المشتتة والسيئة التنظيم لم تكن متكافئة مع أعظم قوة عسكرية في ذلك الوقت، خصوصًا مدفعية السلطان. وأثناء هروب الجيش المهزوم نحو نهر الدانوب، قُتل الملك ومعظم رجاله، وسقطت بودا وبست بعد 10 أيام، واحتل العثمانيون معظم أنحاء البلاد باستثناء القطاعين الشمالي والغربي، اللذين بقيا في يد آل هابسبورغ. وقرر سليمان عدم السعي للاحتلال والضم بشكل كامل، بسبب كثرة ما يستدعي اهتمامه من مطالب في الشرق، ولذلك قَبِلَ عرض زابوليا ورفاقه الاعتراف

بالسلطة العثمانية ودفعهم الجزية إذا ما تُركوا في حكم البلاد (24 أيلول/ سبتمبر 1526). وبقيت الحاميات العثمانية في أماكن قليلة فقط، لكنها استولت على ما تبقى من الممتلكات المجرية في البوسنة، ما أتاح هجمات جديدة على أراضي آل هابسبورغ في كرواتيا وسلافونيا. مع ذلك، تراجع معظم الجيش العثماني مع السلطان، وترك المجر تحت الحُكم المحلي.

4-ثورات في الأناضول (1526-1528)

كان التركمان في الأناضول يقاومون جهود الحاكم فرهاد باشا في فرض السيطرة المباشرة وإنهاء حكمهم الذاتي. وقد تأجج السخط المحلي بسبب الدعاية الصفوية، التي توقفت بالفعل خلال السنوات الأخيرة من حُكم الشاه إسماعيل، إلا أنها، على الرغم من ذلك، استؤنفت الآن تحت حكم ابنه وخليفته طهماسب، الذي أراد الاستفادة من انشغال السلطان في المجر. إضافة إلى ذلك، فإن انتصار الدڤشرمة في اسطنبول وما تلاه من عودة معظم أعضاء الطبقة الأرستقراطية التركية إلى الأناضول، منح الحركة الجلالية طابعًا تركيًا مميزًا، يؤكد الاستياء الناجم عن هيمنة الدڤشرمة في اسطنبول. حدثت أول ثورة جلالية كبيرة في بوزوك، حيث قاد البدوَ التركمانَ داعيةٌ صوفي محلي، هو بابا ذو النون، في مقاومة مسعى السنجق بكي لإجراء إحصاءٍ مساحي للأراضي، في خطوة أولى نحو إنشاء نظام ضريبي وتيمار اعتيادي (28 آب/ أغسطس 1526). وقد سحقت هذه الثورة على أيدي قوات الإقطاع المحلية، لكن تبعتها سلسلة كاملة من الثورات الجلالية في قيليقية ووسط الأناضول خلال الأشهر الأخيرة من عام 1526 والجزء الأول من عام 1527. كان أخطرها ثورة بقيادة قلندر چلبي، الذي قام، بدعوى أنه سليل لحاجي بكتاش، بإثارة مجموعة كبيرة من المتمردين التركمان. ويبدو أنه اجتذب الآلاف من التركمان من البستان الذين استاؤوا من قمع سلالة دُلغادر الحاكمة، إضافة إلى عدد من سكان المدن غير التركمان الذين كانوا يعانون من سوء حكم فرهاد باشا. كانت ثورته على وجه الخصوص هي التي سببت عودة السلطان. وقد جرت هزيمة الحملة العثمانية الأولى ضد قلندر في غنيف (قره چاير)، مع مقتل والي قرمان وقادة بكوات السناجق (8 حزيران/ يونيو 1527). لم يتمكّن العثمانيون من هزيمة قلندر وقتله (22 حزيران/ يونيو 1527) وتشتيت جيشه إلا بعد أن قوّض إبراهيم دعم

المتمردين له في منطقة البستان من طريق إعادة أراضي أمراء دُلغادر الباقين، ومنح وعدًا بالحكم الذاتي الكامل للزعماء التركمان المحليين.

5-الحملة الثانية على المجر (1527-1529)

في غضون ذلك، أربك آل هابسبورغ تلك التسوية التي أقرّها سليمان في المجر. وبمجرد القضاء على تمرد قلندر، اضطر السلطان إلى القيام بحملة جديدة. اختير زابوليا ملكًا على المجر من غالبية النبلاء في مجلس توكاي التشريعي (16 أيلول/ سبتمبر 1527). ولوهلةٍ، لم يفعل آل هابسبورغ شيئًا، إذ انغمس كارل الخامس في حربه الثانية في فرنسا (1527-1529)، في حين أن فرديناند كان منشغلًا بإثبات حقوقه في النمسا وبوهيميا ومقاومة انتشار الإصلاح. لكن النبلاء المجريين الذين دعموا آل هابسبورغ شجعوهم على احتلال الأجزاء الشمالية والغربية من المجر عندما كان زابوليا منشغلًا في ترانسيلفانيا. طلب الأخير مساعدة من سيغيسموند الأول ملك بولندا، لكن بينما تعاطفت طبقة الأعيان البولنديين مع القوميين المجريين، انقسم النبلاء الكبار، ما أجبر سيغيسموند على المماطلة. مكّن هذا فرديناند من هزيمة زابوليا في توكاي (26 أيلول/ سبتمبر 1527) واحتلال معظم أنحاء البلاد، ثم إعلان نفسه ملكًا في العاصمة المجرية القديمة براتيسلافا/ بريسبرغ (17 كانون الأول/ ديسمبر)، على الرغم من أن الحاميات العثمانية منعته من الجنوب ومن البوسنة.

وفي ردة فعل على غزو آل هابسبورغ، توصل زابوليا إلى اتفاق مع العثمانيين (28 شباط/ فبراير 1528) أقرّ بموجبه بسيادة السلطان لتأمين حملة جديدة لطرد فرديناند. فضل سليمان ترك المجر المتمتعة بالحكم الذاتي تحت حكم زابوليا، لتكون بمثابة حاجز أمام آل هابسبورغ، بدلًا من الالتزام بتَحمل القوات والموارد اللازمة للاحتلال والسيطرة المباشرة على البلاد. كانت النتيجة هي الغزو العثماني الثاني للمجر ابتداءً من صيف 1528. ومع انشغال آل هابسبورغ، تمكّن سليمان من إعادة احتلال بودا (3 أيلول/ سبتمبر 1529) وبقية البلاد دون صعوبة تذكر؛ ثم قام بأول حصار عثماني لفيينا (27 أيلول/ سبتمبر - 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1529) على أمل الاستيلاء على عاصمة آل هابسبورغ أو على الأقل الإخلال بالنظام العسكري النمساوي، بحيث لا يتمكّن فرديناند من تهديد المجر لبعض الوقت

في المستقبل. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان الموسم في نهايته؛ لذا لم يتمكّن المهاجمون من تأمين إمدادات وذخيرة كافية بسبب الشتاء الذي حلّ مبكرًا. وفي غضون ذلك، تمكّن كارل من إقرار السلام مع فرنسوا في كامبري (3 آب/ أغسطس 1529) ومن إرسال تعزيزات. وبينما دُمرت ضواحي فيينا إلى حد بعيد، واخترقت الأسوار في مواضع عدة، وعانى المدافعون بشدة، صمدت فيينا حتى بعد أن فر فرديناند ومعظم بلاطها. أما فيلق الإنكشارية، الذي كان مستاء بالفعل لأن السلطان لم يسمح له بتخريب بودا، فقد أثير مرة أخرى. بدأ المهاجمون الأتراك بالمرور عبر جبال الألب إلى جنوب ألمانيا، ووصلوا إلى راتيسبون في بافاريا وبرون (برنو) في بوهيميا. وقد انتابت أوروبا حالة من الذعر. أما السلطان، فلو أنه صمد لمدة أطول بقليل، لكانت قواته قد اقتحمت فيينا، حيث كان بإمكانها قضاء فصل الشتاء قبل التقدم. لكن تعدد الصعوبات أقنع سليمان في النهاية بالعودة إلى اسطنبول لقضاء الشتاء، وبذلك أنهي الحصار وأنقذت فيينا من أجل المسيحية.

هكذا أُجهضت أول محاولة عثمانية للتقدم نحو وسط أوروبا. وفي ظل ظروف الإمداد والنقل التي كانت قائمة، وصل العثمانيون إلى الحد الأقصى للتوسع في الغرب من قاعدة شتوية كان يجب أن تظل في اسطنبول بسبب الحاجة إلى تسريح القوات الإقطاعية، حتى يتمكّن أفرادها من استغلال إقطاعاتهم والحفاظ على أنفسهم ويكونوا على استعداد لمواجهة التهديد المستمر للتحرك العسكري في الشرق أو الغرب. لكن كان لحصار فيينا عدد من النتائج المهمة. أولًا: ضَمِنَ العثمانيون حيازة المجر إضافة إلى علاقة تبعية جديدة مع زابوليا. ثانيًا: تدمير النمسا وشمال المجر بشكل كبير، حتى أن فرديناند كان غير قادر على شن هجوم مضاد ناجح. ثالثًا: ترتب على ذلك فرض حالة الوضع الراهن، حيث استمر حُكم آل هابسبورغ في المناطق الحدودية الشمالية والغربية للمجر، بينما بقيت بقية البلاد تحت الحُكم المحلي المتمتع بالحُكم الذاتي، وبالتالي استمرت في العمل بوصفها قوة عازلة بين القوى العظمى في الشمال والجنوب.

6- الحملة الثالثة على المجر (1532)

لم يكن أي من الطرفين في هذه المرحلة حريصًا على استئناف الصراع. لقد صدم تهديد المسلمين لفيينا أوروبا الغربية، ومنعها من الدعوة إلى حملة صليبية جديدة،

حتى أن فرنسوا الأول وعد بالانضمام إلى كارل الخامس في حملة مشتركة. لكن فرديناند هو الذي كان مترددًا في التحرك آنذاك بسبب التجربة المريرة التي مرّ بها. وقد فترت حماسة كارل كذلك للفكرة عندما وجد أنه لا البابا ولا فرنسوا الأول سيقومان بالعدول عن ادعاءاتهما بشمال إيطاليا للحصول على دعم الأول. ومن هنا قرر قادة آل هابسبورغ التركيز على إصلاح دفاعاتهم ومعالجة الصعوبات التي سببتها حركة الإصلاح الديني. أراد سليمان كذلك الامتناع عن الحملات حتى يتاح له الوقت لإقامة نظام العدالة الذي قرّر تنفيذه وقت توليه العرش. لكن ادعاءات فرديناند المستمرة بأنه مَلِك المجر، وحصار هابسبورغ الجديد لبودا (23 كانون الأول/ ديسمبر 1530)، قد أقنعت السلطان بأن عليه القيام بحملة جديدة، ليس لاستعادة الأوضاع في المجر فحسب، بل أيضًا لتدمير الإمبراطورية الألمانية، وإثبات أن سلطان العثمانيين هو أقوى حاكم في العالم.

على عكس حملة عام 1529 التي وصلت إلى أبواب فيينا من طريق المصادفة فقط، نتيجةً لقرار اتخذ في اللحظات الأخيرة عقب الفوز السريع في المجر، كانت حملة عام 1532 موجهة بشكل خاص إلى وسط أوروبا. قام سليمان بالزحف عبر المجر في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس، إذ جمع قوة هائلة من حوالى 300 ألف رجل، وقام بعبور نهر الراب إلى النمسا، وأرسل المهاجمين في كل الاتجاهات على أمل إجبار جيش آل هابسبورغ الرئيسي على الدخول في معركة. مع ذلك، لم يتمكّن من العثور عليه، وعندما صمدت بلدة غونز (كوسيغ)، ذلك المعقل الصغير على نهر رابا، الواقع على بعد 100 كيلومتر جنوب شرق فيينا، قام بتحديد جدول زمني حيث قرر في النهاية التخلي عن الحملة من دون تحقيق هدفها. لقد أرسل سليمان مهاجميه في جميع أنحاء النمسا، حيث قاموا بالتخريب على نطاق واسع من أجل إخراج آل هابسبورغ لكن بلا جدوى؛ وهكذا تراجع السلطان مرة أخرى إلى المجر مع حلول فصل الشتاء، وأرسل مهاجميه إلى أسفل نهر درافا، وإلى المنطقة الحدودية للنمسا في كرواتيا وسلوفينيا قبل العودة إلى ديارهم.

هكذا لم يكن للحملة المجرية الثالثة نتيجة فورية؛ إذ لم تقع هزيمة آل هابسبورغ، وبقي فرديناند في وضع يسمح له بإعادة احتلال جنوب النمسا وكذلك شمال المجر وغربه بمجرد مغادرة جيش السلطان، ولم تجرِ إزالة الخطر

عن زابوليا. كان أكثر ما فعله سليمان هو الصدمة التي سببها للنمسا ومعظم أوروبا بتغلغله العميق، ما أدى إلى قيام كارل بتقديم تنازلات للبروتستانت في ألمانيا للحصول على دعمهم، وهو عامل رئيسي في بقاء الحركة اللوثرية لاحقًا وتوسعها في جميع أنحاء أوروبا الغربية. كذلك أقنعت الحملة سليمان بأن العمليات واسعة النطاق من هذا النوع لا يمكنها حيازة المزيد من الأراضي، في ظل ظروف النقل والحرب الحالية. لذلك وافق على السلام بوساطة من بولندا؛ إذ اعترف فرديناند بأن السلطان هو "الأب صاحب السيادة العليا"، ووافق على أن يكون الصدر الأعظم بمنزلة "الأخ" الذي يساويه في المرتبة، وعلى التخلي كذلك عن المطالبة بالحكم في المجر، فضلًا عن تلك المناطق الحدودية التي احتلها منذ الفتح العثماني الأصلي. وفي مقابل هذا وافق على دفع جزية سنوية منتظمة للسلطان. هكذا كان سليمان قد حقق أهدافه الأساسية في المجر، فهو لم يفتحها ويضمها. لكنه ثَبت عليها حاكمًا تابعًا مخلصًا، ظل بمنزلة عازل أمام التوسع المحتمل للهابسبورغ في المستقبل (حزيران/ يونيو 1533).

أعقب السلام الذي أُقرّ في عام 1533، تنظيم حاميات حدودية جديدة على كلا الجانبين، شكلت أساس الحدود المستقبلية المستقرة نسبيًا بين العثمانيين وآل هابسبورغ. وعلى الجانب النمساوي، أنشئت سلسلة واسعة من القرى المحصنة والأسوار والمعاقل وأبراج المراقبة، أمّنت حمايتها مجموعات من المرتزقة المأجورين وكذلك المستعمرون الدائمون الذين استقروا تحت إشراف فيينا وسيطرتها، بدلًا من النبلاء المحليين الأقل جدارة بالثقة. ومن جهة الحدود العثمانية التي تسمى دربند، أُقرّ على نهر الدانوب ذلك النظام الذي كان يعمل بشكل جيد في القرون المبكرة من التقدم الإسلامي على العالم غير الإسلامي. وهناك جرى تقسيم الحدود إلى مناطق سناجق، كل منها تحت السيطرة العسكرية والإدارية للسنجق بكي؛ وجرى تقسيم هذه بدورها إلى تيمارات استخدم أصحابها إيراداتهم للإنفاق على المهاجمين وكذلك على خيل فرسان السباهية. وعلى عكس إقطاعات التيمار المعتادة، حيث استقر السباهية وأداروا الأراضي من تيماراتهم، فقد مكثوا هنا في المدن الرئيسية المحصنة؛ بودا وتِمسفار وبلغراد وغران وسواها. وبينما كانت إدارة الأراضي وحمايتها تقع على عاتق مرتزقتهم المأجورين، كثيرًا ما تقاعد إنكشارية وجنود آخرون فَضّلوا الاستقرار في هذه النواحي.

7-غزو بلاد ما بين النهرين

أدت اتفاقيات السلام المبرمة في عام 1533 إلى تحرُّر سليمان نسبيًا من القتال البري في أوروبا لما يقرب من عقد من الزمان. وهو ما سمح له بالتعامل مع الصفويين والأناضول مرة أخرى، وبناء أسطول جديد لمواجهة تحديات البرتغاليين في البحار الشرقية، وآل هابسبورغ في غرب البحر المتوسط، وكذلك تسوية المشكلات السياسية والإدارية في إمبراطوريته بشكل شخصي.

كان أكثر الأمور إلحاحًا آنذاك تلك الحملة المؤجلة منذ زمن طويل ضد الصفويين الذين كانوا يحركون الانتفاضات التركمانية في الأناضول، بينما كان الشاه طهماسب يعمل على بناء حكومته المركزية في إيران. وعلى الرغم من أن كردستان قد احتُلت بعد معركة چالديران، بقي وسط العراق وجنوبه - بما في ذلك بغداد والبصرة - في أيدي الصفويين، وبُذلت الجهود لتثبيت الإسلام الشيعي مكان الإسلام السنّي في الأراضي التي كانت معقلًا للخلافة العباسية. فأُعدم الفقهاء السنّة الذين رفضوا قبول المعتقدات الجديدة، ودُمِّرت المقابر والمزارات السنّية الأخرى بما في ذلك ضريح أبي حنيفة وعبد القادر الجيلاني، وقُتل كبار علماء السنّة وأُجبرت المساجد الرئيسية على إقامة الشعائر الشيعية. وقد اعتنق البعض المذهب الجديد، لكن التحول لم يكن شاملًا، وتعرض للاضطهاد أولئك الذين بقوا مخلصين للإسلام السنّي. وبوصفه زعيمًا للعالم الإسلامي السنّي، فإن سليمان لم يستطع أن يظل غير مكترث بالأمر. إضافة إلى ذلك، كانت هناك أسباب اقتصادية جديدة للهجوم؛ فقد أدت السيطرة الصفوية على العراق وإيران إلى عرقلة التجارة البرية بين الشرق الأقصى وأوروبا، بينما أدت السيطرة البرتغالية على البحار الشرقية إلى ما أصبح حصارًا عامًا لجميع الطرق القديمة بين الشرق والغرب عبر الشرق الأوسط، الذي صار آنذاك تحت السيطرة العثمانية.

في غضون ثلاثة أشهر بعد توقيع معاهدة السلام مع النمسا، كان الصدر الأعظم إبراهيم باشا يتوجه نحو كردستان على رأس الجيش الذي كان بالإمكان حشده (تشرين الأول/ أكتوبر 1533)، في حين أن السلطان ظل في الخلف لتنظيم بقية الجيش وإحضاره إلى الشرق في أقرب وقت ممكن. احتل إبراهيم المنطقة الواقعة بين أرضروم وبحيرة فان، في خطوة أولى نحو غزو جديد لأذربيجان،

ما سمح لبكوات الكرد المحليين بالحفاظ على حكمهم الذاتي. وانتقل سليمان، الذي كان يأمل في إحراز المجد من خلال سعيه لهزيمة الصفويين، إلى وسط إيران، ليصل إلى سلطانية (13 تشرين الأول/ أكتوبر). لكن الشاه طهماسب فضّل التخلي عن الأرض في سبيل تجنب الدخول في معركة. وقرر السلطان، خوفًا من نتائج مطاردة الفرس في ظروف الشتاء، التركيز بدلًا من ذلك على العراق، حيث كان المناخ أكثر ملاءمة. هكذا انتقل فوق جبال زاغروس، واستولى على بغداد وبقية العراق خلال تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر من دون مقاومة تذكر. وفي الحقيقة، عندما اقترب جيشه من بغداد، قاد القادة الروحيون السنّة السكانَ في ثورة قامت بذبح معظم الجنود الشيعة والزعماء الدينيين الذين كانوا يضطهدونهم. ولبعض الوقت، ظل جنوب العراق، بما في ذلك البصرة، في أيدي سلالة بدوية عربية محلية. لكن تم غزوه أخيرًا في عام 1538، تمدّد على إثره الحكم العثماني بشكل كامل إلى الخليج الفارسي. وهكذا انتهى خطر الهجوم الصفوي على الشام عبر العراق، ودمجت أراضي الخلافة القديمة بالكامل ضمن ممتلكات السلطان، وأُنقذ الإسلام السنّي من خطر التشيّع، وتعزّز تفوّق سليمان في العالم الإسلامي.

أمضى سليمان بقية فصل الشتاء في بغداد، في استعادة المؤسسات السنّية التي عَطّلها الصفويون، وإنشاء نظام إداري وضريبي عثماني منتظم في الإقليم الذي جرى فتحه حديثًا. وعلى الرغم من أن أذربيجان تغيّرت حيازتها مرات عدة، فإن سليمان لم يستطع إغواء طهماسب بالدخول في معركة مفتوحة، فسمح للصفويين بإعادة احتلال أذربيجان. لكن قبل مغادرته الشرق، قام بتنظيم ولاية أرضروم الجديدة، وبدء العملية التي دخلت بواسطتها هذه المناطق تحت سيطرة الحكومة المباشرة، بعد أن تُركت سابقًا تحت الحكم الذاتي للقبائل وزعماء الكرد والتركمان.

هكذا لم تُحَقِّق الحملة الشرقية الكبرى نجاحًا حاسمًا ضد الصفويين. فلقد أُلحقت كردستان ومعظم العراق بشكل نهائي بالسلطنة، لكن الصفويين لم يُهزموا، بل بقيت أذربيجان وأجزاء من شرق العراق وجنوب القوقاز تحت سيطرة الشاه. وقُسّمت أراضي الخلافة العباسية القديمة بين الشرق والغرب، وبذلك، فإن

تقسيم العالم الإسلامي نفسه قد خلق في الواقع حدودًا كان من المفترض أن تظل حتى العصر الحديث. لكن المكانة العسكرية والدينية للصفويين تضاءلت في الأناضول، وأصبح الحكم العثماني هناك آمنًا بما يكفي لإقرار الإدارة النظامية. ومرة أخرى صار سليمان طليق اليد للتركيز في مكان آخر.

8-الصراع البحري مع آل هابسبورغ: صعود خير الدين بربروسا

بدأ الصراع بين الإسلام والمسيحية للسيطرة على غرب البحر المتوسط إبان العصر العثماني في القرن السادس عشر. وانتهت سيطرة المسلمين على إسبانيا خلال القرون الأولى من النهوض العثماني، بعد أن جعلت البحر المتوسط بأكمله بحيرة إسلامية. ونظرًا إلى انقسام إيطاليا وإسبانيا، وانشغال فرنسا بحرب المئة عام ضد إنكلترا، فإنه لم تكن هناك قوة مهيمنة فترة من الزمن. وقد قامت الدول الأوروبية التي نهضت في نهاية القرن الخامس عشر بمحاولات أولية لملء هذا الفراغ. لقد توحدت إسبانيا بزواج حاكمي أراغون وقشتالة، وعزّز من قوتها غزو آخر ممتلكات المسلمين في غرناطة في عام 1492. وعكست جهود فرنسا لتوسيع قوتها إلى شمال إيطاليا، وتنافسها مع إسبانيا، مصالح كلتا القوتين في البحر المتوسط. وفي شمال أفريقيا، سعى من تسموا بالموريين (Moors) - وهم لاجئون من الاضطهاد المسيحي في إسبانيا - إلى الانتقام من خلال تشكيل أساطيل قرصنة ومهاجمة السفن والسواحل المسيحية. لكن الإسبان، في ردة فعل على غارات القراصنة، استولوا على عدد من النقاط القوية على طول السواحل المغربية والجزائرية، وأجبروا الحفصيين، تلك السلالة الحاكمة المحلية من المسلمين، على قبول سلطتهم في الجزائر، والسماح لهم بإنشاء قاعدة بحرية محصنة في الجزيرة المجاورة التي تسمى حصن الصخرة (Peñón d'Argel).

وردًّا على هذا العدوان المسيحي الجديد، تحول قراصنة البحر المسلمون الذين كانوا يعملون في وسط البحر المتوسط وشرقه، إلى الغنيمة الوفيرة المتاحة آنئذ في الغرب، وبدأوا العملية التي امتد بواسطتها النفوذ العثماني إلى المنطقة. كان من أشهر هؤلاء القراصنة وأنجحهم، أخوان تركيان من جزيرة مِدللي (متليني)، هما عروج ريس (Uruc Reis) وخضر ريس (Hızır Reis)، اللذان استقرا عام 1502 في غوليتا (حلق الوادي)، ميناء تونس، حيث قاما ببناء إمبراطورية

للقراصنة. لقد حازوا ولاء معظم قراصنة المنطقة المغاربية نتيجة غاراتهم الناجحة على الملاحة والسواحل المسيحية. ولبعض الوقت سيطر الأخوان على الجزائر، لكن الإسبان تحالفوا مع الأسر العربية المحلية الحاكمة، وقاموا بطردهما. في ذلك الوقت مات عروج ريس، لكن أخاه برز لاحقًا بوصفه أكبر بطل بحري مسلم في ذلك الزمان؛ وقد أطلق عليه المسلمون لقب خير الدين، وسُمّي بربروسا (Barbarossa)، أو "ذا اللحية الحمراء" من أولئك الذين أرهبتهم رؤية أسطوله في أوروبا. طلب خير الدين بربروسا المساعدة العثمانية بعد فتح سليم الأول لمصر، وحصل على إذن من السلطان بتجنيد بحارة من الأناضول وحصوله على المدافع والبارود لتعزيز أسطوله. في المقابل، جرى ضم الجزائر إلى الدولة العثمانية والاعتراف ببربروسا حاكمًا عليها. لم يجرِ عمل الكثير لتنفيذ هذه الأمور في السنوات الأولى من حُكم سليمان العظيم، لأن تركيز السلطان كان منصبًا على حملاته البرية في الشرق والغرب. وقد أدت سلسلة جديدة من غارات القراصنة إلى تمكين خير الدين أخيرًا من استعادة الجزائر فضلًا عن الاستيلاء على جزيرة حصن الصخرة في عام 1529.

حصل كارل الخامس بعد ذلك على خدمات الأميرال الجنوي العظيم أندريا دوريا (الذي هزم في الحقيقة أساطيل آل هابسبورغ مرتين، في عامي 1524 و1528)، وبدأ ببناء أسطولٍ رئيسي جديد. وقد استقر فرسان رودس السابقون في طرابلس ومالطة في عام 1530 لتوفير قواعد يمكن العمل منها في شرق البحر المتوسط. وعلى الرغم من أن العثمانيين كان لديهم أسطول كبير منذ عصر بايزيد الثاني - فضلًا عن العديد من أحواض بناء السفن الكبيرة في اسطنبول وغاليبولي، ومرافئ في جميع أنحاء بحر إيجة وشرق البحر المتوسط، وكثير من الأخشاب والرجال لبناء السفن وإدارتها - فقد سمح سليمان بتراجع ذلك الأسطول. هكذا لم يتمكّن من مقاومة دوريا الذي دمر سواحل اليونان، واستولى على ميناءي ليبانتو وكورون المهمَّين في أيلول/ سبتمبر 1532. فما كان من سليمان إلا أن دعا بربروسا، الذي أبحر شرقًا عبر البحر المتوسط، فهزم جزءًا من أسطول آل هابسبورغ بالقرب من المورة، ثم ذهب إلى اسطنبول حيث قام بمراجعة الترتيبات القديمة التي وضعها سليم وتوسيعها. وأصبح بربروسا مذّاك، لدى العثمانيين، أميرال البحر الكبير (Kapudan-ı derya, kapudan Paşa)

(27 كانون الأول/ ديسمبر 1533)، وبدأ ببناء أسطول جديد لمواجهة آل هابسبورغ. لقد ضُمَّت الجزائر رسميًا إلى الدولة العثمانية وظل حُكمها يُسنَد إلى الأميرال الكبير، الذي استخدم عائداتها في صيانة السفن ودفع رواتب ضباطه ورجاله. وقد جلب خير الدين ربابنته وبحارته لتشكيل نواة الأسطول الجديد الذي قاده لمواجهة العدو، بينما كان سليمان يقود حملة في أذربيجان ويغزو العراق. وفي ربيع وصيف عام 1534، جرت استعادة كورون وليبانتو إضافة إلى تونس (2 نيسان/ أبريل 1534)، وتخريب سواحل جنوب غرب إيطاليا لمساعدة الفرنسيين ضد آل هابسبورغ. هكذا نشبت حرب بين العثمانيين وآل هابسبورغ للسيطرة على وسط البحر المتوسط. وقد تمكّن خير الدين انطلاقًا من قاعدته في تونس من مهاجمة صقلية وتوسيع نطاق القوة البحرية العثمانية في غرب البحر المتوسط بشكل كبير. وردّ دوريا بتنظيم أسطول صليبي جديد استعاد تونس (21 تموز/ يوليو 1535)، فوجّه ضربة قاصمة للآمال العثمانية في الغرب.

كانت ردة الفعل على الهجوم المضاد لدوريا، أن دخل العثمانيون في تحالف رسمي مع فرنسا لأول مرة. وهناك بعض الدلائل على أن الفرنسيين في الواقع قد شجعوا خير الدين على الدخول في خدمة سليمان على أمل أن يقوم بصرف آل هابسبورغ عن الغرب. وصل آنذاك السفير الفرنسي، جان دو لا فوريه (Jean de la Forêt)، إلى بلاط السلطان أثناء عودته من العراق إلى أذربيجان في أيار/ مايو 1535، حيث عرض عليه العمل المشترك ضد آل هابسبورغ. وجرى التوصل إلى اتفاق تجاري أطلق عليه لاحقًا اسم الامتيازات الأجنبية (18 شباط/ فبراير 1536) على نسق اتفاقات سابقة أبرمت مع البندقية وجنوة، وهو ما أتاح للتجار الفرنسيين في ممتلكات السلطان تحررًا افتراضيًا من القانون العثماني، بينما خضعوا بدلًا من ذلك لحكم الممثل الفرنسي في اسطنبول وفقًا للقانون الفرنسي. والخلاصة أن هذا الذي أصبح يُطلق عليه مجتمع الفرنجة في اسطنبول قد أنتج نوعًا من نظام المِلة، وقدم نموذجًا للامتيازات الممنوحة لاحقًا للدول الأوروبية الأخرى التي ترغب في المشاركة في تجارة المشرق. وقد جرى منح رعايا المُوَقِّعَيْن كليهما الحق في السفر والتجارة بحرية في ممتلكات الطرف الآخر، ودفع الرسوم الجمركية المنخفضة على الواردات والصادرات. ومُنح القناصل الفرنسيون الحق في الاستماع إلى جميع القضايا المدنية والجنائية التي تنشأ بين

الرعايا الفرنسيين في ممتلكات السلطان، والحُكم فيها دون تدخل من المسؤولين أو القضاة العثمانيين، مع السماح لهم بالمساعدة في إنفاذ الأحكام إذا طُلب منهم ذلك. أما القضايا المدنية المتعلقة بالمواطنين العثمانيين المسلمين فكان لا بد من النظر فيها في المحاكم العثمانية وفقًا للشريعة الإسلامية. لكن سُمح للمُدعَى عليهم بحضور ممثلي القنصلية الفرنسية لإسداء المشورة لهم. وفي القضايا الجنائية، جرى إعفاء الرعايا الفرنسيين من استدعائهم أمام القضاة العثمانيين. لكن بدلًا من ذلك كانت تجري إحالتهم إلى الصدر الأعظم أو وكيله، وفي هذه الحالة تحظى شهادات الرعايا العثمانيين والفرنسيين بالأهمية نفسها، وكان ذلك على عكس الوضع في المحاكم الإسلامية، حيث يجب إعطاء شهادة المسلمين صدقية خاصة. وبعد ذلك بمدة وجيزة، أعقب الاتفاق التجاري توقيع تحالف عسكري ينص على تحرك مشترك ضد آل هابسبورغ، على الرغم من أن هذا الأمر ظل سريًا، حيث لم يرغب أي من الجانبين في الإعلان عن علاقته بسلطة كافرة.

9-إعدام إبراهيم باشا وبدايات سلطنة النساء

أثناء إعداد حملة عسكرية خارجية لتنفيذ ما يجب على الجانب العثماني من الاتفاق، بدأ سليمان يشعر بتأثير المشكلات السياسية الداخلية الجديدة، مع نجاح فريق الدفشرمة في تعيين إبراهيم باشا صدرًا أعظم، والاندفاع إلى مجموعات سياسية صغيرة كان هدفها الأساسي الارتقاء بنفسها بغض النظر عن مصالح الدولة. وجاءت أولى علامات ذلك بعد عودة السلطان مباشرة إلى اسطنبول، حيث قام بخنق إبراهيم باشا (14/ 15 آذار/ مارس 1536)، ومصادرة ممتلكاته. كانت الأسباب المزعومة لذلك هي تقدم إبراهيم إلى أذربيجان قبل وصول السلطان، واتهامه بأنه قَبِلَ رشاوى من الصفويين لإحباط تجريد حملة من بغداد إلى إيران، وأنه كان يحاول استخدام قيادته للجيش العثماني من أجل الاستقلال عن الدولة.

أما في الواقع فكانت أسباب سقوط إبراهيم أكثر تعقيدًا. فقد كان مدعومًا من والدة سليمان، حفصة خاتون، واهتز مركزه بشدة بعد وفاتها (19 آذار/ مارس 1534)؛ حيث احتلت مركز السلطانة الأم (valide sultan)، زوجة السلطان خُرِّم سلطان، التي بدأت ببناء حزب الحريم الخاص بها في تحالف مع إسكندر

چلبي، أحد منافسي إبراهيم الرئيسيين. وكانت تطمح إلى السيطرة على النظام العثماني والحصول على حق خلافة العرش لأحد أبنائها الأربعة، محمد أو جيهانغير أو سليم أو بايزيد. عارضتها زوجة سليمان الكبرى غُلبهار خاتون، التي نشطت سياسيًا في دعم ابنها مصطفى، الابن الأكبر للسلطان، وكان إبراهيم يقف إلى جانبها. ومع دعم السفير الفرنسي، الذي أراد صدرًا أعظم يكون أكثر اهتمامًا بالحملات الغربية من إبراهيم، تغلبت خُرّم سلطان، وأقنعت السلطان أن إبراهيم كان يخونه بالفعل. وهكذا، لم يكن سقوط إبراهيم علامة على بدء هيمنة نساء الحرملك فحسب، بل كذلك بدء مؤامرات السفراء الأجانب في العاصمة العثمانية.

10-الحرب في البحر المتوسط

سرعان ما تحرك الفرنسيون والعثمانيون لتنفيذ التزامات تحالفهم في هجوم مشترك على إيطاليا: الأول برًا من الشمال، والثاني بحرًا من الجنوب. وهكذا جرى فتح جبهة جديدة ضد آل هابسبورغ، حيث نقل المسرح الرئيسي للصراع بين الإمبراطوريتين من البر إلى البحر. تقدمت الجيوش الفرنسية إلى شمال إيطاليا للاستيلاء على ميلانو وجنوة (نيسان/ أبريل 1536). وقام بربروسا ببناء أسطول جديد، وبدأ سلسلة من الغارات على ممتلكات هابسبورغ في غرب البحر المتوسط ووسطه (صيف 1536)؛ ثم عاد إلى اسطنبول للانضمام إلى السلطان في بناء حملة كبرى، خرج على رأسها سليمان في جيش من 300 ألف رجل، متوجهًا من اسطنبول إلى ألبانيا، حيث انتظرهم الأسطول لنقلهم إلى إيطاليا. في هذه المرحلة الحاسمة، ومع وجود أسطول عثماني عظيم قبالة الساحل الألباني للانضمام إلى فرنسا في غزو إيطاليا، عَلِمَ السلطان بما اكتشفه العديد من خلفائه في السنوات اللاحقة، وهو أن الأصدقاء الكَفَرَة من شأنهم أن يتخلوا عن جميع الاتفاقات عندما تدعوهم مصالحهم في أوروبا للقيام بذلك. تحت الضغط البابوي، أنهى كارل الخامس وفرنسوا صراعهما، لكي تتحد أوروبا في مواجهة الإسلام. وبالتالي تراجع الفرنسيون من شمال إيطاليا، وحوّل سليمان الذي أصابته خيبة الأمل قواته لتقوم بحملات بسيطة نسبيًا ضد قواعد البندقية على طول سواحل ألبانيا ودلماشيا (أيلول/ سبتمبر 1537).

تحققت النتائج الدائمة الوحيدة للحملة في البحر لاحقًا على يد خير الدين، الذي أحبطته الخيانة الفرنسية في إيطاليا، فانتقل إلى جزر بحر إيجة محولًا معظمها إلى إمارات تابعة للعثمانيين، وهو ما أدى إلى سيطرة عثمانية بحرية كاملة على ذلك البحر (أيلول/ سبتمبر - تشرين الثاني/ نوفمبر 1537). وفي الصيف التالي، جرى تخريب جزر البندقية المتبقية في المنطقة بما في ذلك جزيرة كريت، ولم يتبق للبندقية سوى القليل جدًا منها لاستخدامه قواعد بحرية. وردّ البابا بتنظيم الأسطول الثاني للحلف المقدس تحت إشراف دوريا مرة أخرى. لم يدخل الأسطول المذكور إلى بحر إيجة إلا بعد أن عاد الأسطول العثماني بالفعل إلى اسطنبول بسبب فصل الشتاء، ولم يتمكّن من فعل ما هو أكثر من القصف (وليس الاستيلاء) على الميناء العثماني الرئيسي في ألبانيا، بريفيزي، الواقع عند مدخل خليج آرتا جنوب يانينا (13 آب/ أغسطس 1538). وعندما علم خير الدين بهذا، تمكّن من إعادة جزء من أسطوله مرة أخرى، وأبحر في البحر الأدرياتيكي، حيث هزم أسطول التحالف هزيمة ساحقة قبالة بريفيزي (28 أيلول/ سبتمبر 1538). كانت النزاعات بين القادة من بلدان مختلفة، وخصوصًا الجنويين والبنادقة، قد أضافت إلى الصعوبات التي واجهها دوريا. وهكذا ما كاد يتمكّن من جمع أسطوله المبعثر مرة أخرى، حتى انسحب من مسرح المعركة دون محاولة جديدة للاشتباك.

اعتبر دوريا ومعظم أوروبا أن المعركة كانت متعادلة، لكن تبقى الحقيقة أن العثمانيين قد تركت لهم السيطرة على البحر الأيوني وبحر إيجة، وأن الفتوحات الأخيرة التي قام بها خير الدين للجزر المجاورة قد توطدت، وكذلك الهيمنة البحرية العثمانية على شرق البحر المتوسط، التي انتزعوها من البنادقة قبل ثلاثة عقود. وبعد بذل بعض المحاولات العقيمة لمقاومة العثمانيين بمفردها، وَقعَت البندقية معاهدة سلام جديدة (20 تشرين الأول/ أكتوبر 1540) تنازلت فيها عن آخر ممتلكاتها في المورة، واعترفت بجميع فتوحات خير الدين في بحر إيجة، ووافقت على دفع تعويضات الحرب الثقيلة وكذلك زيادة الجزية، مقابل اعتراف العثمانيين باستمرار سيادتها على كريت وقبرص، إضافة إلى استعادة الامتيازات التجارية. كان هذا بمنزلة الضربة القاضية التي لحقت بالقوة البحرية لجمهورية سان مارك؛ إذ صارت تعتمد في ازدهارها من الآن فصاعدًا على التجارة مع الممتلكات العثمانية.

11-الحرب في البحار الشرقية

بينما كان العثمانيون وآل هابسبورغ يقتتلون في البحر المتوسط، كان الفتح العثماني للعالم العربي قد وضع العثمانيين في مركز يسمح لهم بمقاومة الهيمنة البرتغالية في البحار الشرقية. فقد بدأ الاهتمام البرتغالي بطريق جديدة تصل من أوروبا إلى الشرق الأقصى قبل أكثر من قرن عندما أرسل الأمير هنري "الملاح" المستكشفين إلى ساحل أفريقيا. وفي عام 1488، اكتشف الربابنة البرتغاليون إمكان الدوران حول أفريقيا عبر رأس الرجاء الصالح، وبعد أقل من عقد من الزمان، في عام 1497، استخدم أسطول بقيادة فاسكو دا غاما هذه الطريق للوصول إلى كالكوتا. قامت البرتغال بعد ذلك بتطوير هذه الطريق واحتكارها، حيث أقامت قواعد تجارية في كوشين جنوب كالكوتا، في منافسة مع التجار العرب من مصر والشام، الذين رسخوا وجودهم بقوة في كالكوتا نفسها. وفي عام 1502، حاصر الأسطول البرتغالي البحر الأحمر والخليج الفارسي لإجبار كل التجارة بين الهند وأوروبا على استخدام الطريق التي يسيطرون عليها. وبينما كان الدافع البرتغالي في الأصل اقتصاديًا إلى حد بعيد، كانت هناك أيضًا نبرة دينية لا جدال فيها، حيث كلفهم البابا بمهمة تطويق العالم الإسلامي من الخلف، والمساعدة في إعادة المسيحية إلى الشرق الأوسط والهند، بينما كانت إسبانيا تقوم بالمهمة نفسها في العالم الجديد.

تحمل المماليك وطأة الهجوم البرتغالي. وكانت أكثر موانئهم تضررًا هي السويس والإسكندرية، ومراكز تجارة البحر الأحمر، والبصرة وحلب وطرابلس الشام، وهي مراكز التجارة مع الخليج الفارسي. وقد أدّت المشكلات المالية والاقتصادية الناتجة إلى صعوبة بناء المماليك أسطولًا خاصًا بهم. ولم يُبذل جهد كبير لمواجهة التهديد البرتغالي إلا بعد الفتح العثماني. فأثناء وجود الصدر الأعظم إبراهيم باشا في مصر، قام بإعادة إحياء حوض بناء السفن المملوكي القديم في السويس، وأنشأ قيادة بحرية منفصلة للبحر الأحمر، وجعل تمويلها من الرسوم الجمركية المصرية، التي خصّص معظمها لهذا الغرض على وجه التحديد. ولم يصبح الأسطول جاهزًا للعمل إلا في ثلاثينيات القرن السادس عشر، عندما فتح سليمان العراق، وخصوصًا البصرة، وما أعقب ذلك من إنشاء أسطول آخر هناك، وذلك ما أتاح للعثمانيين فرصة التقدم وتطويق العدو. وفي الوقت نفسه تقريبًا،

تلقى السلطان مناشدة من حاكم غوجرات المسلم في غرب الهند، للحصول على مساعدة ضد البرتغاليين وضد المغول بقيادة حاكمهم بابر (ت. 1530)، أحد أحفاد تيمورلنك، الذين احتلوا الكثير من مناطق شمال الهند ووسطها، وكانوا يتحركون باتجاه الغرب. هكذا جرى إرسال أسطول عثماني من السويس، في 13 حزيران/ يونيو 1538، تحت قيادة سليمان باشا الخادم، والي مصر. وأثناء اجتيازه عدن واليمن، استغل خلافات الأسر الحاكمة المحلية للاستيلاء على المناطق الساحلية، وهو ما زوّد السلطنة بقواعد متقدمة جديدة للدفاع عن منطقة البحر الأحمر من الغزوات المسيحية المستقبلية. كان هذا في الواقع هو الجزء الأكثر نجاحًا في الحملة، فعندما وصل أسطول سليمان الخادم إلى غوجرات، كان قد استبدل الحاكم الذي طلب المساعدة العثمانية، بابنه الذي تنصل من الطلب، وقام في الواقع بتحصين المدينة بالقوات البرتغالية لمنع العثمانيين من الإنزال. وأدى العجز الناجم عن ذلك، إلى جانب المخاوف من قطع الأسطول البرتغالي طريق العودة، إلى إجبار القوة العثمانية على العودة إلى مصر.

12-الحملة على مولدافيا

بينما استمرت الأساطيل العثمانية في محاربة المسيحيين في الشرق والغرب، كان السلطان نفسه يقود حملات برية جديدة في أوروبا. ففي عام 1538 اجتاح مولدافيا، التي قام أميرها الأصلي بيترو رارش بتحريض من آل هابسبورغ بالتنصل من ولائه. هرب الأمير إلى المنفى في ترانسيلفانيا، واحتل سليمان المدن الرئيسية في مولدافيا وقام بتخريبها، بما في ذلك العاصمة ياسي (ياش)، ثم أعاد النظر في تنظيم اختيار الأمراء الأصليين، وأضاف شرط التصديق العثماني على الاختيار الذي يقوم به النبلاء. ثم ضم سليمان جنوب بيسارابيا بين نهري بروت والدنيستر، مع الإبقاء على حامية من القوات النظامية والغزاة لمراقبة من يُقِرّ بالولاء للسلطان عن قرب. وقد أنشئ سنجق بوجاق في الأراضي الجديدة التي جرى الاستحواذ عليها، ووافق المولدافيون على عدم بناء حصون أو وضع قوات على طول حدودها، حتى تتمكّن القوات العثمانية من التحرك أينما شاءت ومتى أرادت من دون أي مقاومة.

13 - تغييرات داخلية

قضى سليمان، منذ أن عاد من مولدافيا في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1539 إلى أن انطلق في حملة جديدة إلى المجر في 20 حزيران/ يونيو 1541، ما يقرب من عامين في اسطنبول، للإشراف شخصيًا على ترسيخ دولته. ونظرًا إلى أنه كان ينوي التركيز على المسائل الإدارية والثقافية، فقد عيّن في منصب الصدر الأعظم واحدًا من أكثر رجال الدڤشرمة قدرة وتعليمًا في بلاطه، وهو الوزير الثاني لطفي باشا (ت. 1562)، ذلك الشاعر والفقيه القانوني، إضافة إلى كونه جنديًا وإداريًا ماهرًا. تضمن الكثير من العمل تدوين النظام الإداري لمختلف الأقاليم ليصبح قوانين، واعتماد التدابير التي تضع هذه القوانين حيز التنفيذ. إضافة إلى ذلك، وضعت مجموعة قوانين عامة جديدة (قانون نامه) باسم سليمان، بُنيت على القوانين السابقة، وأضافت أقسامًا جديدة تعتمد على الخبرة في تطبيقها. وبينما ركز قانون نامه محمد الثاني بشكل رئيسي على مسائل تنظيم الدولة، كان ذلك الخاص بسليمان يركز على العدالة والموارد المالية، فهما يمثلان أكثر المشاكل الخطيرة الباقية من زمن والده. وكان القانون الجديد ينص على فرض عقوبات على جرائم السرقة والقتل والزنا، وكذلك السكر والسلوك غير المنضبط. وراوحت الأحكام بين الغرامات المالية والعقوبات العينية، وقطع اليد إلى الإعدام. ثم وضع قانون نامه لوائح لأصحاب التيمار، مع تحديد واجباتهم الإدارية والعسكرية، وأجور السباهية وجنود المشاة التابعين لهم وواجباتهم، وتحديد الضرائب على الحيوانات، ورقع الأرض المزروعة، والحدائق. وبذلك فإن التنظيم المالي للدولة بأكملها، من الخزينة إلى أصغر جامع للضرائب، تم تنظيمه وإضفاء الطابع المؤسسي عليه.

حاول لطفي باشا كذلك حل عدد من المشكلات التي بدأت لتوها في إزعاج السلطنة وأسهمت لاحقًا في التراجع العثماني. فقد وضعت قواعد ثابتة لإنهاء تدخل الحريم في الشؤون الإدارية اليومية؛ وجرى التصدي للمخالفات في الموانئ بما في ذلك دفع رشاوى مِن التجار الأجانب مقابل الإعفاء من الضرائب الجمركية وكذلك إطلاق العبيد الأجانب وغيرهم من السجناء، وحَظْر مصادرة الممتلكات دون تعويض أو السجن دون محاكمة. ووضعت القوانين التي تنظم القوة البحرية المتنامية وتؤمّن نفقاتها. وجرت تقوية الهيكل الإداري

للولايات الذي بناه محمد الثاني. وبُذلت جهود لتطبيق قواعد التعيين والترقية وفقًا للكفاءة، وكان الفصل من العمل وتخفيض الراتب لا يحدث إلا بناء على أسباب عادلة. وقد مُنع الكتبة والبيروقراطيون الآخرون من استخدام سلطتهم للمنفعة الخاصة أو تحصيل ضرائب أو رسوم أو "بخشيش" بشكل غير قانوني أو المشاركة في تجارة خاصة لزيادة دخولهم الحكومية. وجرى إقرار فكرة الميزانية المتوازنة في الدولة العثمانية، بالإنفاق الذي يعادل الإيرادات المتوقعة، مع بذل جهود استثنائية لجعل النفقات العسكرية تجاري الإيرادات المتاحة. وقام الصدر الأعظم بإنشاء نظام قياسي لعرض تفاصيل كل مشكلة على السلطان والديوان، مع توضيح كل التداعيات والحلول الممكنة وتسجيل كل قرار بعناية في سلسلة من المهمات (الشؤون المهمة)، التي ظلت - مع استثناءات قليلة - تمثل السجلات الرئيسية للإجراءات الرسمية إلى القرن التاسع عشر. أخيرًا، لتنظيم عمليات إمداد الحملات السلطانية وتحسينها، أولي اهتمام خاص لوضع الإمدادات عند نقاط توقف رئيسية تنتظر الجيش، وترتيب تعويضات عن المواد التي يجري الحصول عليها ممن يعيشون على طول خط المسير[11].

قام لطفي باشا كذلك بالترويج لقدر كبير من النشاط العلمي والأدبي، وكتب دليلًا عمن تولوا منصب الصدر الأعظم[12]. مع ذلك، وقع في النهاية في عام 1541 ضحية للأحزاب السياسية والمؤامرات نفسها التي كان يحاول إنهاءها، بقيام تلك الأحزاب بقيادة خير الدين بربروسا وابنة سليم الأول، السلطانة شاه، بإزاحته واستبدال ذلك المُسِنّ سليمان باشا الخادم، والي مصر السابق، به. وقد كان سقوط لطفي باشا وانتصار تلك الأحزاب، إشارة إلى بداية التراجع في النظام العثماني.

14 -الصراع مع آل هابسبورغ

انشغل السلطان بالنزاع مع آل هابسبورغ خلال معظم السنوات الست التالية. لقد توترت العلاقات مع فرديناند بسبب الغارات والغارات المضادة عبر حدود

(11) M. Tayyib Gökbilgin, "Lütfi Paşa," *Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, Islam Ansiklopedisi, Istanbul and Ankara, 1940 to date.*, VII, pp. 96-101; Lütfi Paşa, *Asafname* (Istanbul: 1326).

(12) يُنظَر ص 514-516 من هذا الكتاب.

الإمبراطوريتين في البوسنة وكرواتيا. وبدأ يانوش زابوليا، ملك المجر الموالي، يخاف من الاحتلال العثماني المباشر، فعقد اتفاق مع فرديناند في غروسفاردداين (فارادين، فارات) (شباط/ فبراير 1538)، وافق بموجبه زابوليا، الذي لم ينجب أطفالًا، على أن يورث المجر بأكملها لفرديناند مقابل أن يَعِد الأخير بالمساعدة ضد أي هجوم عثماني محتمل؛ لكن تعارضت هذه الخطوة مع طموحات المَلِك البولندي سيغيسموند في المجر، الذي رتب في وقت لاحق لزواج ابنته إيزابيلا من زابوليا، ما أدى إلى ولادة ابن ووريث هو سيغيسموند يانوش. حاول زابوليا بعد ذلك الحصول على الوساطة البولندية لإلغاء الاتفاقية مع فرديناند لينال حق ابنه في خلافة العرش، معتمدًا كذلك على المساعدة العثمانية أمام أي تحرك لزيادة قوة آل هابسبورغ في البلاد.

بعد وفاة زابوليا (22 آب/ أغسطس 1540)، أعلن فرديناند، في محاولة لتأمين حقوقه الخاصة، أن زواج زابوليا اللاحق غير شرعي وفقًا للاتفاقية، وادعى أن الطفل لم يكن في الحقيقة ابنًا شرعيًا، وبذلك قامت قوات آل هابسبورغ بغزو المجر واحتلت بست، في حين وَعد ممثلو فرديناند بقبوله السيادة العثمانية الكاملة إذا سُمح له بحكم البلاد (7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1540). إلا أن سليمان لم يكن في حالة تسمح بتوسيع سلطة آل هابسبورغ؛ فخرج في عام 1541 على رأس حملة كبرى إلى المجر، وهزم النمساويين، ثم رأى أنه ليس من الحكمة ترك البلاد لأمير رضيع، فأرسل الأخير مع والدته لحُكم ترانسيلفانيا بوصفه أميرًا تابعًا. وجرى احتلال المجر وضمها إلى الدولة العثمانية، وأصبحت لاحقًا ولاية بودا. وقد واصل فرديناند سيطرته على المرتفعات في الغرب والشمال بصفته تابعًا يدفع الجزية، بينما جرت تسوية مماثلة في ترانسيلفانيا شملت الأراضي المنخفضة بين نهري الدانوب وتيسا. وجرى وضع أراضي بودا الواقعة فقط شمال نهر الدانوب مباشرة تحت السيطرة العسكرية العثمانية المباشرة، لتوفير قاعدة تقف في مواجهة هجمات آل هابسبورغ المحتملة. ومُنح حاكم بودا موقعًا قويًا غير اعتيادي لتمكينه من تنظيم إدارة عثمانية منتظمة، والرد الفوري على أي هجوم من طرف آل هابسبورغ. وحده من بين حكام الأقاليم من حصل على رتبة وزير، متساويًا مع أعضاء الديوان؛ ثم حاز قيادة القوات الحدودية بشكل مباشر، وكذلك الحاميات المدنية، إذ كانت هذه القوات مستقلة عن سلطات الولاية في غيرها من الأماكن.

ومنح صلاحيات استثنائية لتعيين من يشغل التيمارات الشاغرة وتعيين قادة الحامية، والتفاوض مع القوى الأجنبية بشكل مباشر. وكانت سلطته مقيدة فقط من جانب المسؤولين المُعيّنين في اسطنبول لتولي المهمات المالية والقضائية والدينية في ولايته. هكذا وصل حاجز الصد المجري إلى نهايته.

لم يخسر آل هابسبورغ سوى القليل من الوقت في محاولتهم نقض انتصارات سليمان في المجر. وبينما أعلن فرديناند أنه سيستأنف دفع الجزية للسلطان، سعى للحصول على دعم ألماني موحد للحملة الصليبية الجديدة، وقدم تنازلات كبيرة للأمراء البروتستانت لضمان تعاونهم (14 كانون الثاني/ يناير 1542). جرى تنظيم جيش صليبي جديد كبير، قوامه فرسان قادمون من جميع أنحاء أوروبا باستثناء فرنسا والبندقية. وقد أخطرت فرنسا السلطان قبل ذلك بوقت كافٍ لتقوية بودا وتمكين مدافعيها من هزيمة الهجوم (24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1542). قام سليمان بعدها بحملته المجرية الخامسة خلال صيف 1543، واستولى على معظم حصون آل هابسبورغ المتبقية في المجر وسلافونيا. وبينما جعلت هذه الفتوحات السلطان قادرًا على مهاجمة فيينا مرة أخرى إن أراد، أدت الدروس المستفادة من محاولاته السابقة إلى تخليه عن هذه الفكرة، واكتفائه بتطهير معظم المجر من آل هابسبورغ.

15 - حملة البحر المتوسط عام 1543

في غضون ذلك، قام بربروسا أيضًا بقيادة الأسطول العثماني في حملة إلى غرب البحر المتوسط، وذلك إلى حد ما استجابة للنداءات الفرنسية بالمساعدة ضد آل هابسبورغ. وبعد تخريب سواحل إيطاليا وترك روما ونابولي في حالة من الذعر، أبحر العثمانيون إلى جنوب فرنسا، حيث جرى استقبالهم استقبالًا حارًا. لكن بحلول ذلك الوقت، دفعت شكاوى جديدة ضد فرنسوا الأول بشأن تعاونه مع الكافر، إلى تخليه عن وعوده السابقة للعثمانيين بالتعاون ضد آل هابسبورغ في إيطاليا. ولذلك، احتل خير الدين تولون من دون إذن (5 آب/ أغسطس 1543)، وأجبر السلطات الفرنسية المحلية على تقديم بعض المساعدة في محاولة فاشلة للاستيلاء على نيس (20 آب/ أغسطس - 8 أيلول/ سبتمبر) قبل العودة إلى شرق البحر المتوسط وتخريب سواحل إسبانيا وفرنسا وإيطاليا كما فعل في ذهابه.

أدت خيبة أمل سليمان من الخيانة الفرنسية، فضلًا عن توقيع سلام جديد بين آل هابسبورغ والفرنسيين في كرسبي (18 أيلول/ سبتمبر 1544)، إلى موافقته على هدنة مع آل هابسبورغ (10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1545)، أبرمت على أساس مبدأ "استمرار حيازة واضع اليد" (uti possidetis) الروماني، حيث اعترف الإمبراطور بالفتوحات العثمانية الجديدة ووعد بدفع الجزية عن المناطق القليلة في شمال المجر وغربه، التي لا تزال تحت سيطرة آل هابسبورغ. وتعاهد كل من الطرفين مرة أخرى على الامتناع عن مداهمة أراضي الطرف الآخر. وتحولت الهدنة إلى سلام دائم (13 حزيران/ يونيو 1547) بعد وفاة فرنسوا الأول، مع توسيع الامتيازات التجارية لتجار آل هابسبورغ.

16-التنمية الداخلية

تمكّن سليمان، بعد السلام الذي عقده مع آل هابسبورغ، من البقاء في اسطنبول نحو خمس سنوات للتركيز على التنمية الداخلية حتى قيامه بحملة جديدة على إيران في عام 1548. لقد أولى اهتمامًا كبيرًا لتنظيم المؤسسة الدينية الثقافية ضمن الطبقة الحاكمة وهيكلتها تحت رئاسة شيخ الإسلام أبو السعود أفندي (1490-1574)، الفقيه البارز في ذلك الوقت. وقد جرى بشكل كامل تطبيق اللوائح التنظيمية الخاصة بالعلماء العثمانيين، التي وُضعت على الورق زمن محمد الثاني، وأُضيفت إليها لوائح وإجراءات للتأكيد أن الرجال الأكثر كفاءة وتعليمًا فقط هم من سيقبلون في صفوف العلماء، وأنهم سيعملون بأمانة وكفاءة دون تدخل من الحكومة، والتأكيد دومًا لرغبة السلطان في حماية حقوق جميع رعاياه. وجرى طرح معايير جديدة للأمانة والكفاءة في المحاكم على امتداد أرجاء السلطنة. لكن راح أبو السعود يمهّد الطريق للسلاطين والوزراء اللاحقين ليقل اهتمامهم بالعدالة مدعين أن على المحاكم الامتثال لإرادتهم في تطبيق القانون، وذلك بتطوير الفكرة التي تقول إن سلطة القضاة غير مستمدة من الشريعة في ذاتها بل بالأحرى من كونهم معينين بأمر السلطان، وبذلك حدث خرق للعديد من المعايير التي سعى هو وسيده لجعلها أساسًا للنظام القانوني العثماني.

طرح أبو السعود كذلك مجموعة من التطبيقات العملية للشريعة الإسلامية في أراضي السلطان. وعلى خطى محمد الثاني، جرى الانتهاء إلى حد بعيد من

جمع كل القوانين واللوائح التي صدرت سابقًا، والتي تتعلق بالأنظمة الإدارية والمالية والعسكرية والاقتصادية الأساسية للدولة، في قانون نامه. وجرى التوفيق بينها وبين قواعد الشريعة ومبادئها من خلال سلسلة من الفتاوى القضائية، وبذلك تجنب مخاطر الازدواجية وتبرير التشريع وفقًا لاحتياجات الوقت. وقد وضع أبو السعود بذاته قانون نامه آلِ عثمان الشهير، مع لوائح جديدة لمعاقبة منتهكي القانون، وتنظيم النظام الضريبي، وإنشاء تراتبية بين مختلف فئات الرعايا والجنود، وتوضيح الوضع القانوني والمالي لأصحاب التيمارات مع تقسيم التيمارات إلى ثلاث فئات (خاص/ hass، وتيمار/ timar، وزعامت/ zeamet) وفقًا لحجم إيراداتها. وأجريت تعديلات على القانون للسماح بإعطاء إيرادات الدولة للمؤسسات الدينية للأغراض الدينية والاجتماعية. وجرى إخضاع الحدود والحصون وغيرها من الحاميات لنظام قانوني وضوابط لأول مرة. وجرى تغيير الأنظمة الإسلامية القديمة، التي تُقسم الأراضي المفتوحة وفقًا للطريقة التي فتحت بها، واستبدال نظام جديد بها يحول جميع هذه الممتلكات إلى ممتلكات حكومية (ميرى/ miri) ويخضعها للضرائب نفسها. وأُجري مسحٌ للأراضي قبل دمجها في النظام المالي والإداري العثماني الاعتيادي. كما سُمح للأفراد الذين يعيشون على أراضي الدولة بامتلاك جميع منقولاتهم ومنازلهم وحدائقهم الصغيرة بوصفها ممتلكات خاصة، وبأن يكون لهم الحق في شرائها وبيعها وكذلك تركها للورثة. وفي الأقاليم غير المقسمة إلى إقطاعيات - خصوصًا الأراضي العربية التي جرت السيطرة عليها حديثًا - كان على الولاة تحديد الضرائب الإقليمية التي تُفرَض على المزارعين، وتقديم إيرادات سنوية ثابتة لخزينة الدولة كل عام، مع الاحتفاظ بأي فائض متبق ربحًا لهم. ثم جرى توضيح الأسباب التي يمكن السلطان بناءً عليها مصادرة ممتلكات أعضاء الطبقة الحاكمة، الذين حصلوا على حماية أكبر بكثير مما كان عليه الأمر في الماضي، مع أنهم في النهاية كانوا لا يزالون خاضعين لإرادته المطلقة في جميع الأمور بوصفهم عبيدًا لديه.

كان سليمان قد بدأ للتو بمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تزعج الدولة في ظل خلفائه. فخلال فترة حكمه وحدها تضاعف عدد السكان تقريبًا من 12 مليونًا إلى 22 مليون نسمة، في حين كانت مساحة الأراضي المزروعة تزداد بمعدل أبطأ بكثير مما ينبغي، ما أدى إلى مشكلات

الاكتظاظ السكاني في الريف، والهجرة الجماعية إلى المدن، والبطالة في المناطق الحضرية، ونقص الغذاء، وارتفاع الأسعار. كانت الضغوط الاقتصادية تدفع حائزي التيمارات والمزارعين دافعي الضرائب وغيرهم من المسؤولين في المناطق الريفية، إلى إعادة فرض الكثير من الضرائب غير القانونية والعمالة القسرية التي كان الفتح العثماني قد قضى عليها في الأصل. وعلى الرغم من أن سليمان عمل بجد لمنع مثل هذا الفساد ومعاقبة من يجري القبض عليهم متلبسين به، فإن المشكلة ظلت قائمة.

لقد جرى إهدار الكثير من وقت السلطان وطاقته آنذاك في الصراع المتزايد على السلطة بين المجموعات السياسية المختلفة. وقد حققت خُرّم سلطان النجاح في تأمين خلافة العرش لابنها محمد، وتعيين حلفائها في مناصب مهمة في الحكومة والجيش. لكن موت محمد أدى إلى تراجع مؤقت لنفوذها، حيث منح حق وراثة العرش للابن الأكبر، مصطفى، الذي غدت والدته السلطانة غُلبهار قوة وَقَفَ في صفها تحالف من العلماء وفيلق الإنكشارية إضافة إلى الوزير الثاني القوي خسرو باشا، الذي كان هو السلطة من وراء الصدر الأعظم المُسِن سليمان باشا الخادم. وقد ناضلت خُرّم سلطان لإقالة كل من سليمان الخادم وخسرو ونفيهما من طريق رميهما بتهم فساد ملفقة، والحصول على منصب الصدر الأعظم لصهرها الداماد رستم باشا، ومناصرة ابنها غير الكفؤ سليم، الذي بدا أنه أسهل أمير يمكن السيطرة عليه، فكان صعود رستم إلى السلطة خطوة أخرى نحو التقهقر.

17 –حملة سليمان الثانية على إيران

بعد فرار القاص ميرزا، شقيق طهماسب، ولجوئه إلى الأراضي العثمانية في عام 1547، كان السلطان يأمل في استخدام نزاعات الأسرة الصفوية لإنهاء التهديد الشيعي وغزو القوقاز وأذربيجان على الأقل. وقد أيد أطراف القصر فكرة الحملة، كل طرف لأسبابه الخاصة؛ فقد أَملت السلطانة مهرماه وكذلك رستم باشا في أن يؤدي النصر في إيران إلى تعزيز مكانة الأمير بايزيد، بينما شعرت خُرّم سلطان بأن ابنها سليم سيصبح قائمقام السلطان في اسطنبول وسيمنحها الفرصة لوضع رجالها في مناصب رئيسية. احتل سليمان أذربيجان مرة أخرى من دون أي صعوبة، واتبع

طهماسب مثل سلفه سياسة الأرض المحروقة، ثم تحرك لاستعادة المناطق التي جرى فتحها بمجرد عودة الجيش العثماني إلى الأناضول مع حلول الشتاء. انشق القاص ميرزا بمجرد أن رأى عدم تمكّن العثمانيين من الفوز بسهولة، وأدى إنهاك السلطان وإحباطه في النهاية إلى العودة إلى اسطنبول بعد حملة استغرقت عامين بقليل من المكاسب لم تزد عن بضع حصون في جورجيا، وحصن فان الذي جرى الاستيلاء عليه مؤخرًا وجعله ولاية منفصلة حيث أنشئت منطقة محصنة رئيسية أمام مزيد من الخروقات الصفوية في الأناضول. وهكذا كبح جماح التهديد الصفوي لكن بالتأكيد لم يتم القضاء عليه.

18-الحملة على ترانسيلفانيا وصعود محمد باشا الصقلّي

برزت العلاقات مع آل هابسبورغ مرة أخرى إلى المقدمة في ذلك الوقت، حيث أصبحت ترانسيلفانيا المسرح الرئيسي للقتال. وانضمت بولندا إلى الصراع؛ إذ تحالف ابن سيغيسموند الأول، سيغيسموند الثاني أغسطس (1548-1572) مع آل هابسبورغ (2 تموز/ يوليو 1549)، ردًّا على انتشار البروتستانتية في نطاق أراضيه، من أجل القيام بتحرك مشترك ضد الأعداء كافة، بما في ذلك هؤلاء الرعايا الذين تنازعوا مع حكمهم. أطلق هذا أيدي آل هابسبورغ ودفعهم للتدخل في ترانسيلفانيا من دون خوف من الرد البولندي. وكان سليمان قد ترك هناك إمارة تتمتع بالحكم الذاتي يحكمها ابن زابوليا، سيغيسموند يانوش، تحت وصاية والدته، الأميرة البولندية إيزابيلا، وأسقف غروسفارداين، مارتينوتزي. وقد حاول ذلك الأخير زيادة سلطته من خلال تسليم تاج ترانسيلفانيا إلى فرديناند والسماح له باحتلال الإقليم (19 تموز/ يوليو 1551)، مقابل وعود بالسماح له في أن يحكم منفردًا بوصفه حاكمًا من آل هابسبورغ. وردًّا على احتلال آل هابسبورغ، أرسل سليمان حملة كبرى يقودها بكلربك الروملي، محمد الصقلّي (1505-1579)، الذي كان في الأصل صبيًّا مسيحيًا من الدڤشرمة ينتمي إلى البوسنة. وهكذا بدأ بالصعود إلى المجد والسلطة ذلك الوزير الذي سيتحكم بالمصير العثماني لجزء كبير مما تبقى من القرن. لم تنجح الحملة الأولى لمحمد الصقلّي في بانات تِمسفار خلال صيف عام 1551. لكن اغتيال مارتينوتزي (10 كانون الأول/ ديسمبر 1551) بسبب الاشتباه في أنه كان مؤيدًا للعثمانيين فعليًا، كلف آل هابسبورغ

الكثير مما اكتسبوه من الدعم الشعبي ودعم النبلاء في احتلالهم الأول. لقد فضل معظمهم آنذاك استعادة الحكم الذاتي، الذي حصلوا عليه في ظل سيادة السلطان، عن الاحتلال النمساوي وسوء حكمه. ونتيجة ذلك، تمكّن العثمانيون في صيف 1552 من الاستيلاء على تِمسفار (26 حزيران/ يوليو) ومعظم ترانسيلفانيا، بينما احتفظ فرديناند ببضع قواعد فقط في الجبال الشمالية. وعلى الرغم من أن الحرب مع عائلة آل هابسبورغ استمرت لعقد آخر، فإنه لم تحدث أي تغييرات أخرى ذات أهمية، حيث قام سيغيسموند يانوش بحكم ترانسيلفانيا مرة أخرى تحت السلطة العثمانية.

19-حرب البحر المتوسط (1551-1562)

خلال الفترة المتبقية من الحرب، كان النشاط في البحر أكثر منه بكثير على البر. وقد عانى الأسطول العثماني من تراجع جزئي في سنوات بربروسا الأخيرة وبعد وفاته مباشرة عندما أعطيت قيادته لأسباب سياسية إلى قادة البر، أولًا لمحمد باشا الصقلّي (1546-1550)، ثم خوجة سنان باشا (1550-1554)، الذي كان مؤهله الأساسي في الحقيقة أنه شقيق رستم. وجرى تقليص سلطة الأميرال الكبير، وتعيين حكام منفصلين للجزائر، وصارت عائدات الأسطول مقتصرة على ما يمكن أن يحصّله الأميرال من سنجقي غاليبولي والإسكندرية. تولى درغوث ريس (طرغود أو تورغوت) القيادة الفعلية للأسطول في هذه الفترة، وهو الذي برز بوصفه تلميذ بربروسا الأكثر تفوقًا، وقد تمكّن من الحفاظ على الهيمنة العثمانية في البحر المتوسط رغم كل الصعوبات.

بدأت حرب البحر المتوسط الجديدة في أيلول/ سبتمبر 1550، عندما استولى كارل الخامس على المهدية في تونس وحفز فرسان مالطة على القيام بأعمال قرصنة جديدة ضد الملاحة العثمانية. كان رد درغوث بالاستيلاء على طرابلس (15 آب/ أغسطس 1551). لكنه فشل في محاولة الاستيلاء على مالطة. كان التحالف العثماني-الفرنسي قد انتهى مع وفاة فرنسوا الأول وتولي هنري الثاني (1547-1559)، غير أن الانتصارات الفرنسية الجديدة على آل هابسبورغ، التي جاءت بعد ذلك، شجعت الحليفين على إضفاء الطابع الرسمي على تحالفهما والدعاية له لأول مرة، وتوقيع معاهدة جديدة (1 شباط/ فبراير 1553) تنص، في

المقام الأول، على التعاون البحري ضد آل هابسبورغ. لكن تنفيذ المعاهدة كان متقطعًا وغير مجد.

قاد خلال صيف 1553 كل من خوجه سنان ودرغوث أسطولًا جديدًا في الغرب، قام بمساعدةٍ من سرب فرنسي بمداهمة سواحل نابولي وصقلية وكورسيكا. مع ذلك، فإن غيرة سنان من شهرة درغوث الصاعدة، فضلًا عن مؤامرات ممثلي البندقية في اسطنبول الذين اشتكوا من قيام درغوث بأسر العديد من سفنهم، أدت إلى سقوطه، بينما عاد معظم أفضل ربابنة الأسطول إلى عملهم القديم في القرصنة في عام 1553. وقد تحسن الوضع عندما استبدل الأميرال الكبير سنان (ت. 1554) ببياله باشا الشهير، وهو كرواتي كان قد أسر في معركة موهاج وخدم مساعدًا لدرغوث طوال سنوات عديدة. أعاد بياله بناء الأسطول وعين درغوث حاكمًا على طرابلس، حيث بنى الأخير أسطوله الإقليمي الخاص، إضافة إلى تعاونه مع الأميرال الكبير في أعمال جديدة ضد العدو.

20-السلام مع آل هابسبورغ

تراجع اهتمام آل هابسبورغ بالحرب مع العثمانيين، لانشغال الإمبراطور بالإصلاح الديني والنزاعات مع أعدائه في أوروبا. وفي عام 1555، تنازل كارل الخامس عن العرش بعد التوقيع على السلام في أوغسبورغ، يائسًا من عجزه عن القضاء على البروتستانتية واستعادة الإمبراطورية الرومانية المقدسة القديمة. وقد أدى تقسيم ممتلكات آل هابسبورغ بين فيليب الثاني ملك إسبانيا، وفرديناند الذي انتُخب حينذاك إمبراطورًا (1558-1564)، إلى إضعاف قدرة آل هابسبورغ على حشد أوروبا ضد الكفار، وأدى إلى مبادرات للسلام مع فرنسا؛ حيث تم التوصل إلى حل في كاتو كامبريزي (3 نيسان/ أبريل 1559)، أنهى الصراع أخيرًا بين آل هابسبورغ وآل فالوا. تُوفي هنري بعد ذلك بمدة وجيزة، وركزت فرنسا لبعض الوقت على مشكلاتها الداخلية تحت حكم كاترين دي مديتشي (1519-1589)، تاركة سليمان من دون تشجيع خارجي كبير لمواصلة الحرب ضد آل هابسبورغ. وداخل إمبراطورية آل هابسبورغ كذلك، أدت الثروة الجديدة الهائلة التي أخذت تتدفق على خزائن فيليب، نتيجة الاكتشافات الإسبانية في العالم الجديد، إلى التحول في التركيز على الغرب عمومًا. كذلك وقع الجزء

الألماني من الإمبراطورية في ضبابية نسبية، وأصبح مشغولًا بمشكلاته الداخلية، ولم يجد سوى القليل من الوقت لاتخاذ إجراءات جديدة ضد العثمانيين. وكان سليمان لا يزال يأمل في تحقيق تقدم جديد في شمال المجر. لكن المشكلات الداخلية المتزايدة أقنعت السلطان بقبول مبادرات آل هابسبورغ للسلام. أعاد اتفاق السلام الجديد (1 حزيران/ يونيو 1562) بشكل أساسي اتفاقية عام 1547. وبينما صارت الحدود البرية على الحياد، كانت أساطيل الجزائر وطرابلس طليقة اليد مجددًا في التخريب والإغارة دون خوف من الخصم.

21-البحار الشرقية

ارتقت القوة العثمانية في البحار الشرقية إلى حد بعيد منذ الاستيلاء على البصرة وعدن وجنوب اليمن في ثلاثينيات القرن السادس عشر. وتمددت السيطرة على اليمن ببطء إلى داخل البلاد، وبلغت ذروتها بالاستيلاء على صنعاء في عام 1547، وإنشاء إدارة عثمانية نظامية في البلاد، حيث جرى تنظيم زَبيد الساحلية وصنعاء الداخلية في ولايتين منفصلتين. في هذه الأثناء، جرى بناء أسطول البحر الأحمر العثماني بوصفه قوة رئيسية تحت قيادة بيري ريس (1465-1554) في المقام الأول، وهو أعظم أبطال البحرية العثمانية في القرن السادس عشر، نشأ قرصانًا في البحر المتوسط في ظل حكم بايزيد الثاني، وساعد في فتح سليم لمصر وفي العمليات البحرية التي تلت ذلك في البحر الأحمر، وفي هذا النهج كتب أهم خلاصة جغرافية عثمانية في ذلك الوقت، **كتاب البحرية** (*Kitab-ı Bahriye*). وفي عام 1547 جرى تعيين بيري ريس أميرالًا كبيرًا لأسطول المحيط الهندي (هند قبودانى دريا) إضافة إلى أميرال أسطول مصر (مصر قبودانى دريا) بمجرد فصل تلك المناصب عن ولاية جنوب اليمن. وقد أرسل البرتغاليون في وقت سابق حملة كبرى إلى البحر الأحمر، قامت بالإغارة وصولًا إلى السويس واستولت على عدن. وقاد بيري ريس آنذاك حملته الخاصة التي استعادت تلك الأخيرة (26 شباط/ فبراير 1548)، ثم ذهب بعد ذلك في حملات سنوية إلى المحيط الهندي. وعلى الرغم من أن البصرة في جنوب العراق اعترفت بالسيادة العثمانية عام 1539، فإن حكامها من العرب البدو ظلوا في السلطة حتى عام 1547 عندما خضعت للسيطرة العثمانية المباشرة. وعندئذٍ فقط، جرى بناء

أسطول عثماني جديد للخليج الفارسي، فكان رد الزعماء العرب الموجودين على طول الخليج على التوسع العثماني، هو التعاون مع البرتغاليين، الذين أسسوا حصنًا وحامية في كل من مسقط وهرمز، ونزلوا في القطيف بهدف منع تطوير البصرة لتصير قاعدة بحرية عثمانية. وفي عام 1552، جاء بيري ريس بأسطول كبير وأزاح البرتغاليين من مسقط. وبعد وفاته جرى تعيين بطل آخر من أبطال القراصنة هو سيدي علي ريس، قائدًا جديدًا لأسطول البحر الأحمر، وتكليفه بمهمة إضافية هي استعادة السيادة العثمانية في الخليج (7 كانون الأول/ ديسمبر 1553). أعاد سيدي علي بناء ميناء البصرة وأسطولها، لكن وقعت هزيمته بعد ذلك على يد البرتغاليين قبالة هرمز (25 آب/ أغسطس 1554)، ولم يتمكّن من الفرار إلا عبر المحيط الهندي إلى ديو. وعاد إلى دياره في رحلة برية ملحمية عبر الهند وأفغانستان وآسيا الوسطى وإيران (أيار/ مايو 1557).

بقي الخليج بعد ذلك مغلقًا بصورة عامة أمام الملاحة العثمانية. لكن السيطرة العثمانية على البحر الأحمر، التي تعززت بالسيطرة على موانئ ذلك البحر في عام 1557، مكّنت سليمان من استعادة الكثير من طرق التجارة الدولية القديمة عبر مصر، مع افتقار البرتغاليين إلى القوة البحرية الواسعة التي تمكّنهم من حصار الطرق القديمة بشكل كامل. فقط في القرن السابع عشر وما تلاه، عندما حلّت محل الأساطيل البرتغالية أساطيل إنكلترا وهولندا الأقوى بكثير، أُغلقت في النهاية الطرق القديمة، ودخل الشرق الأوسط في كساد اقتصادي لم يتعافَ منه إلا في العصر الحديث.

22- مشكلات اقتصادية ومالية

شهد العقد الأخير من حكم سليمان بدايات المشكلات الاقتصادية والمالية التي أثارت الاستياء، وكذلك الثورات، خلال الفترة المتبقية من القرن السادس عشر. وعلى الرغم من أن سليمان أفشل إلى حد بعيد المحاولات البرتغالية لإغلاق طرق التجارة الدولية عبر الشرق الأوسط، فإن بعض الأضرار كان من المتعذر تجنبها؛ فقد زادت نسب التضخم بسبب الزيادة السكانية، بينما أدى النقص في المعادن الثمينة إلى انخفاض العملة. وكان من أكثر المفارقات أن العجز قد أصاب أوروبا وإيران أكثر من الدولة العثمانية التي زودتها مناجم الذهب في صعيد مصر

والسودان ومناجم الفضة في بلاد الصرب بكل ما تحتاج إليه. وفي النهاية، أدى العجز الأوروبي إلى ارتفاع أسعار الذهب والفضة في جميع أنحاء القارة، إلى حد أن الإمداد العثماني قد استُنزف استنزافًا شديدًا. ومما فاقم المشكلة، الزيادة الهائلة في النفقات الحكومية إبان عهد سليمان نتيجة لإنشاء جهاز حكومي ضخم جديد وبلاط فخم، فضلًا عن حملاته السنوية في أوروبا وآسيا.

أدى ذلك إلى فرض السلطان ضرائب جديدة هي الأكثر إرهاقًا، كانت تسمى عمومًا "تكاليفي ديوانيه" (tekalif-i divaniye)، وكانت تهدف في الأصل إلى تحصيل ضرائب مؤقتة لأغراض معينة، لكنها كانت بمرور الوقت تصبح ضرائب دائمة. واضطر المزارعون بدورهم إلى الاعتماد على المُقرضين، الذين استفادوا بالكامل من هذا الوضع وفرضوا معدلات فائدة كبيرة تركت القليل للفلاحين أو لا شيء من نتاج عملهم. ونتيجة لضغط مطالبات المقرضين وجامعي الضرائب على حد سواء، بدأ الآلاف من المزارعين يفرون من أراضيهم. وفي مواجهة التضخم، لم يعد بإمكان حائزي التيمارات من ذوي العائدات الثابتة نسبيًا الوفاء بالتزاماتهم العسكرية. وبدأ الفرسان الإقطاعيون من غير القادرين على دعم أنفسهم، بتشكيل فرق مداهمة سعت لتعزيز نفسها بمهاجمة مَن ظل في الأراضي وكذلك القوافل، وفي بعض الأحيان المراكز الحضرية الكبيرة. وقد تدفق سكان الريف على المدن، التي افتقرت بدورها إلى التنظيمات السياسية والاقتصادية لتلبية احتياجات سكانها الذين يتزايد عددهم بسرعة، خصوصًا وأن نتيجة الهروب من الأرض وازدياد القيود الإقليمية كانت حتمًا التقليل من كميات الغذاء المتاحة.

سعت الحكومة إلى تشريع الحلول السطحية، وهي تفتقر إلى أي فهم اقتصادي، فجرى إنشاء نظام لضبط الأسعار من أجل مواجهة ارتفاعها. لكن لم يؤدِّ هذا إلا إلى عجز جديد من دون معالجة الموقف. وجرى تأمين الأموال اللازمة من خلال زيادة معدلات الضرائب، ومصادرة ممتلكات أغنى التجار، وتقليل قيمة العملة. لكن هذه التدابير لم تؤدّ إلا إلى المزيد من الاختلال الاقتصادي والتضخم، وصَعبت الأوضاع أكثر من أي وقت مضي. وقد أعيد الفلاحون الذين فرّوا إلى المدن بالقوة إلى أراضيهم من دون بذل أي جهد لتحسين الظروف التي أجبرتهم على الفرار. ولعل الأسوأ من ذلك كله أن الدولة، من أجل فرض هذه القواعد وقمع مظاهر السخط، قامت بنشر فيلق الإنكشارية في جميع أنحاء السلطنة

بوصفه جيش حماية إقليمية على نطاق واسع، ليحل محل القوات الإقطاعية التي كانت مسؤولة بشكل تقليدي عن الحفاظ على النظام والأمن في المناطق الخاضعة لسيطرتها. لقد حلت القوات الإنكشارية في البلدات والقرى أصلًا من أجل قمع قطاع الطرق في الأقاليم فقط، لكنها بمرور الوقت تولت جميع سلطات الشرطة. ولم يقتصر الأمر على عجزهم عن استعادة النظام فحسب، بل بدأوا أيضًا في الاستيلاء على الأراضي والممتلكات والتجارة في المناطق التي تمركزوا فيها، وبذلك بدأت العملية التي انتهى معها انضباط الفيلق، وتخلى أعضاؤه عمومًا عن مهنهم العسكرية لمصلحة حياة أكثر ربحًا جرى فتحها أمامهم آنذاك.

23-الفساد السياسي في أواخر عهد سليمان

شغلت العقدَ الأخير من عهد سليمان حملتان كبيرتان إلى الشرق بقيادة السلطان نفسه، على الرغم من رغبته في البقاء في دياره. لم يكن سبب هاتين الحملتين تجدد الدعاية الصفوية والغارات في شرق الأناضول فحسب، بل أيضًا بسبب مؤامرات القصر. لقد أحبط الصدر الأعظم رستم باشا محاولاتَ الأمير مصطفى والي أماسيا للعمل بشكلٍ فعال ضد الخطر الصفوي، لأن المكانة التي قد يكتسبها الأمير ستؤثر على فرص تولي سليم العرش. نشر رستم وكذلك خُرّم سلطان أخبارًا لا تخلو من الصحة، عن أن مصطفى كان يجمع دعم سباهية الأناضول والتركمان وقطاع الطرق من أجل ثورة عامة ضد مساوئ حكم الدڤشرمة في اسطنبول، بهدف تولي العرش؛ حتى أن رستم قام بتزوير رسالة لإظهار أن مصطفى كان يسعى للحصول على الدعم الصفوي. ونتيجة لذلك، عندما قاد سليمان حملة جديدة عبر الأناضول في صيف عام 1553، التي كانت في الظاهر ضد الصفويين، قام بإعدام مصطفى في آق تبه، بالقرب من قونية (5 تشرين الأول/أكتوبر)، ما أدى إلى إخراج أكثر الأمراء اقتدارًا من المشهد وقتل الدولة بحكم غير كفؤ.

استأنف السلطان الحملة ضد الصفويين في الصيف التالي، وسعى هذه المرة للقبض على العدو المتراجع من خلال تخريب أراضيه في القوقاز، بيد أن الشاه انسحب إلى جبال لورستان لينقذ جيشه من الهلاك، على الرغم من أن العثمانيين تمكّنوا من الاستيلاء على كميات ضخمة من الغنائم، فضلًا عن الأسرى، والعودة

بها إلى اسطنبول. وبعد أن شعر سليمان بالإحباط بسبب عدم وجود فرصة لتحقيق نصر حاسم، وقّع أخيرًا اتفاقية سلام في أماسيا (29 أيار/ مايو 1555)، أنهت سلسلة الحروب الطويلة بين الدولتين لبعض الوقت في المستقبل؛ حيث اعترف طهماسب بالحدود العثمانية كما كانت بما فيها الفتوحات الأخيرة، ووعد أيضًا بإنهاء الدعاية والغارات. في المقابل، منح سليمان الإذن للحجاج الفُرس بالذهاب إلى مكة والمدينة وكذلك إلى العتبات الشيعية المقدسة في العراق. وعلى هذا، امتدت الحدود التي جرى إقرارها عبر الجبال قاطعة شرق جورجيا وغربها، وعبر أرمينية وعبر المنحدرات الغربية لجبال زاغروس، وصولًا إلى الخليج الفارسي. حصر سليمان بعد ذلك مصالحه في الشرق في الحفاظ على علاقات جيدة مع الأوزبك، مشجعًا قيامهم بالضغط لمنع طهماسب من استئناف هجماته.

كان هناك سبب آخر وراء تخلي سليمان عن حملته على فارس، هو الوضع السياسي الحرج في الداخل، فقد احتج على إعدام مصطفى كل من الإنكشارية وأصحاب الإقطاعات في الأناضول، وكذلك قادة العصابات الذين كانوا على استعداد لاستخدام أي سلاح ضد الحكومة المركزية. حتى إذا كان السلطان عائدًا إلى اسطنبول في تموز/ يوليو 1555، تكتلت القوات المعارضة في تمرد مفتوح ضد سلطته في الروملي. وكان يقودهم رجل يدعي أنه الأمير المتوفى، والذي أصبح معروفًا في التاريخ باسم مصطفى المزيف الثاني، أو دوزمه مصطفى. وبزعمه أنه نجا من محاولة الاغتيال وهرب إلى الروملي، رفع دوزمه مصطفى أولًا راية التمرد في إرغلي، حيث جمع المئات من أصحاب التيمار والمزارعين المتمردين وأعضاءً من العلماء وطلاب دين، من الذين كانوا يحتجون على حكم الدڤشرمة في اسطنبول. ثم عبر المتمردون من غاليبولي إلى الروملي، وحصلوا على الدعم من أصحاب الإقطاع وأيضًا من قادة الحدود الذين كانوا يأملون - على ما يبدو - في أن يقودهم إلى حقبة جديدة من التوغل في الأراضي المسيحية. بنى مصطفى جيشًا كبيرًا في مقدونيا، وأنشأ حكومته الخاصة في المنفى وجعل في منصب الصدر الأعظم قائدًا من الآقنجي، وحاول الاستيلاء على أدرنة، التي كان يأمل أن تكون عاصمة لدولته الجديدة. وسرعان ما تمكّن من الاستيلاء على معظم تراقيا ومقدونيا وكذلك دبروجه. كانت سرعة نجاحه والدعم الشعبي الذي

تلقاه شهادات مهمة على عمق المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في السلطنة. وقد بدأ أنصاره بالاستيلاء على ممتلكات المسؤولين الحكوميين والرعايا الأثرياء، ومداهمة الخزائن والمستودعات الحكومية، وتوزيع الثروة بين من هم في أمس الحاجة إليها، وبذلك، أثار في بعض النواحي المشاعر "الشيوعية" ذاتها التي استخدمها بدر الدين السيماونلي قبل مدة طويلة. سمع سليمان بالتمرد فقط عند وصوله إلى بولو في طريق عودته من الشرق. لكن حتى قبل وصول فصائله إلى الروملي، تمكّن الأمير بايزيد من قمع التمرد والقبض على زعيمه وإعدامه (18 آب/ أغسطس 1555).

يبدو أنه كان سيجري إعلان بايزيد رسميًا وليًا للعهد لدوره في قمع التمرد. لكن لمنع ذلك، نشرت السلطانة مهرماه أخبارًا بأن الأمير في الواقع قد شارك في التمرد لتجميل صورته، وأنه لم يُنهِ تواطؤه إلا بعد أن هددت حركة التمرد بزعزعة الهيكل الداخلي للدولة، فما كان من السلطان إلا أن أمر بإعدام بايزيد، لكن خُرّم سلطان نجحت في إنقاذه، وأقنعت سليمان بتعيين الأمير بدلًا من ذلك حاكمًا لكوتاهية. وجرى إعدام المتمردين بالآلاف، مع أصحاب التيمار المتهمين بالتورط. ونظرًا إلى عدم معالجة الظروف التي أسهمت في نجاحات دوزمه مصطفى السريعة، استمر الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي.

لم يبق آنذاك سوى أميرين، هما بايزيد، وسليم الذي كان يحكم مانيسا. وقد اختلفت المصادر حول التوافقات السياسية الدقيقة، فكلاهما كان ابنًا لخُرّم سلطان، وهناك دلائل تشير إلى أن تأييدها تأرجح بين الاثنين. كان سليم بوجه عام كسولًا منغمسًا في الملذات، بينما كان بايزيد مثقفًا كفؤًا ونشطًا إلى حد معقول، وبالتالي كان مفضلًا لدى معظم الجنود والإداريين. وفي حين كان الأميران يبنيان بلاطهما وجيوشهما في عاصمتهما، لم يحدث صراع مفتوح بينهما لبعض الوقت بسبب تأثير والدتهما. لكن سرعان ما أعقب موتها العنف (16 آذار/ مارس 1558). واصل أصحاب التيمار تأييد بايزيد. لكن الإنكشارية نقلوا دعمهم تدريجيًا إلى سليم لأن معاناتهم من المشكلات الاقتصادية الحادثة في ذلك الوقت كانت أقل، إذ كانوا يعتمدون على الرواتب بدلًا من تحصيل الضرائب المباشرة. إضافة إلى ذلك، نظرًا إلى أن بايزيد كان قادرًا ونشيطًا في الترويج لدعواه، بينما

كان سليم كسولًا غير فعال يفضل نوعًا من الدبلوماسية الهادئة المحسوبة لإبقائه مُفَضّلًا لدى والده، يبدو أن سليمان بدأ يخشى بايزيد أكثر من سليم وتحرك وفقًا لذلك، فقام بإعادة تعيين بايزيد في أماسيا، إلى الشرق بعيدًا عن اسطنبول (6 أيلول/ سبتمبر 1558)، فرد بايزيد بالذهاب إلى أنقرة وبدأ بتشكيل جيش ضد شقيقه. حاول سليمان تهدئة الأخوين، وإرسال وزراء لتقديم المشورة لكل منهما، فكان الشخص الذي أُرسل إلى سليم هو محمد باشا الصقلّي، وبذلك قدم له خدمات الوزير اللامع الذي لم يقم في ما بعد فقط بتأمين العرش له، بل أيضًا بالسيطرة على الدولة طوال زمن كبير من بقية القرن.

ونظرًا إلى أن جيش سليم كان يتألف، في المقام الأول، من الإنكشارية الذين أرسلهم والده، وجيش بايزيد الذي جذب العناصر الساخطة التي انضمت سابقًا إلى دوزمه مصطفى، ظهر الصراع بين الأميرين بوصفه نزاعًا جديدًا على السلطة بين الأرستقراطية التركية القديمة التي يمثلها الآن أصحاب إقطاع الأناضول والدڤشرمة. إلا أن هذه الفروق كانت غير واضحة إلى حد ما بسبب نزوع العديد من المقاتلين من كلا الجانبين إلى الانجذاب إلى المزايد الذي يدفع أعلى سعر بغض النظر عن المجموعة التي يمثلها. لكن في النهاية مع وصول الرجال والإمدادات التي أرسلها السلطان من اسطنبول، إضافة إلى النظام والانضباط اللذين أنشأهما محمد الصقلّي، تمكّن سليم من إنشاء جيش أفضل بكثير من جيش بايزيد، الذي كان يتألف من البدو التركمان والجنود الإقطاعيين. واشتبك الجيشان بالقرب من قونية، فانتصر سليم وفرّ بايزيد إلى إيران، حيث أعدمه في نهاية المطاف الشاه طهماسب في مقابل مساعدة كبيرة أرسلها سليمان (12 شباط/ فبراير 1560)؛ ثم عيّن سليمان ابنه الوحيد الباقي سليمًا وريثًا لعرشه، بينما انضم معظم أتباع بايزيد إلى حركة التمرد المتصاعدة في الريف، والتي لم يتمكّن الإنكشارية من السيطرة عليها إلا بصعوبة بالغة خلال الفترة المتبقية من حكمه.

24- السنوات الأخيرة لسليمان: حصار مالطة والحملة على المجر

بعد عودته من إيران عام 1555، ترك سليمان شؤون الدولة بالكامل تقريبًا في أيدي الحريم والصدر الأعظم. وقد نجح الصدر الأعظم الجديد، محمد الصقلّي، في بناء سلطته الخاصة من طريق زواجه من ابنة سليم، السلطانة أسماء (25 أيلول/

سبتمبر 1561)، وأنشأ حزبًا جديدًا من الحريم الدقشرمة، حل محل هيمنة خُرّم سلطان ورستم، واستمر طوال العقود الثلاثة التالية.

في غضون ذلك، أدى فتح جزيرة صاقز (14 أبريل 1566)، آخر جزر الدوديكانيز المتبقية في حيازة جنوة، إلى تعزيز مركز العثمانيين البحري خارج الدردنيل، وأشار إلى استمرار الاهتمام العثماني بالبحار. وعلى البر، تصاعدت وتيرة المشكلات مع آل هابسبورغ بسبب الهجمات المحلية والصدامات المضادة عبر الحدود، وبعض التقدم الذي أحرزه آل هابسبورغ في ترانسيلفانيا. لذلك، قام الصقلّي بإقناع سليمان بالحاجة إلى حملة جديدة، وهو ما أدى إلى ظهور السلطان شخصيًا مرة أخرى لقيادة الجيش، بعد عقد من الاعتزال، في عام 1566. كان الهدف الرئيسي للحملة هو الاستيلاء على سيغتفار، التي يمكن استخدامها للدفاع عن المناطق الخاضعة للسيطرة العثمانية في المجر وترانسيلفانيا أمام المزيد من هجمات آل هابسبورغ. وخلال الزحف، تزايد المرض على السلطان، وبالتالي صارت القيادة الفعلية في يد الصدر الأعظم. استحوذ الصقلّي على سيغتفار (29 آب/ أغسطس) وحصن جيولا (1 أيلول/ سبتمبر)، آخر نقطة قوية للهابسبورغ في شمال المجر، وهو ما عزز هيبته ونفوذه إلى حد بعيد في هذا الوقت الحاسم. وفي 7 أيلول/ سبتمبر، تُوفي سليمان بعد نحو أسبوع من المرض، بسبب داء النقرس على ما يبدو، على الرغم من أن بعض المصادر يشير إلى الزحار أو السكتة أو الذبحة الصدرية. وبفضل مكانته العسكرية، تمكّن الصقلّي من الحفاظ على صفوف الجيش حتى وصل سليم الثاني إلى اسطنبول وتولى العرش، ما ضمن تداولًا سلميًا للسلطة على الرغم من كل صعوبات العقد السابق.

هكذا انتهى عهد الرجل الذي يعتبره بعضهم أعظم السلاطين. وباعتلائه العرش بقاعدة من الثروة والقوة لا تضاهى في عهد سلفه أو خلفه، أضاف إلى إمبراطورية العثمانيين المجر وترانسيلفانيا وطرابلس والجزائر والعراق ورودس وشرق الأناضول من فان إلى أردهان، وجزء من جورجيا، وأهم جزر بحر إيجة، وبلغراد، وجِرْبَة. وحارب آل هابسبورغ بنجاح في البحر المتوسط، والبرتغاليين في البحار الشرقية، ما جعل السلطنة قوة بحرية رئيسية. وبلغت المؤسسات العثمانية

ذروتها في عهده، وكما سنرى، كان هناك إنجاز ثقافي كبير. لكن علامات العناء كانت واضحة أيضًا، فقد شهد عهده انتصار الدڤشرمة، واعتزال السلطان النشاط الحكومي المباشر، وصعود الحريم إلى السلطة، وفشل تعامله مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي سببت سخطًا كبيرًا، وما تلا ذلك من انتفاضات جماهيرية في الروملي والأناضول. كل هذا يشكل ميراث سليمان لخلفائه في القرن التالي.

الفصل الخامس

ديناميات المجتمع العثماني والإدارة العثمانية

في وقتٍ وصلت الدولة العثمانية إلى ذروتها الإقليمية في القرن السادس عشر، اتخذت مؤسساتها الاجتماعية والإدارية أشكالها وأنماطها الكلاسيكية. لذا فإن عصر سليمان العظيم يمثل نقطة تحول للابتعاد عن الحدود التي تفرضها فترات حُكم خاصة لدراسة البنية الداخلية للسلطنة.

يبدو أن النظرة العثمانية إلى بنية الدولة والمجتمع وغاية كل منهما، جاءت في المقام الأول من مفاهيم الشرق الأوسط التقليدية التي طورها الساسانيون وأدخلها بيروقراطيو الفُرس في حضارة الشرق الأوسط الإسلامية في إطار خدمتهم الخلفاء العباسيين. وقد جرى تحليل الأساس الفلسفي للتنظيم السياسي في كتابات نظام المُلك والغزالي، اللذين أكدا وجوب العدالة والأمن بين الرعية. وقدم المؤرخ العثماني مصطفى نعيمة وجهة النظر هذه إبان القرن السابع عشر بوصفها "دورة العدالة". وأشار إلى أنه: (1) لا يمكن أن يكون هناك مُلْك أو دولة من دون جيش؛ (2) الحفاظ على القوة العسكرية المطلوبة؛ (3) الثروة يكون جمعها من الرعية؛ (4) لا يمكن أن تزدهر الرعية إلا بالعدالة؛ (5) دون مُلك ودولة لا يمكن أن تكون هناك عدالة[1]. وبذلك أوضح هذا السياق أن إنتاج الثروة واستغلالها لأغراض دعم الحاكم والدولة وضمان العدالة للرعية، هما أساس التنظيم السياسي وممارسته.

---

(1) L. V. Thomas, *A Study of Naima* (New York: 1972), p. 78; W. L. Wright, *Ottoman Statecraft* (Princeton, N.J.: 1935), p. 119, n. 19.

تبعًا لذلك، جرى تقسيم المجتمع إلى مجموعتين: الكتلة الكبيرة من الرعية، يكون دورها الأساسي في الحياة إنتاج الثروة من طريق الانخراط في الصناعة والتجارة والزراعة ودفع الضرائب للحاكم؛ ومجموعة صغيرة من الحُكام لا ينتجون الثروة بأنفسهم أو يدفعون الضرائب، بل يتصرفون كأدواتٍ للعاهل لتحصيل عائداته، واستخدامها لدعمه ودعم أسرته إضافة إلى دعم أنفسهم. وكانت الغاية الرئيسية للدولة هي: (1) تنظيم استغلال الثروة التابعة للحاكم؛ (2) ضمان التوسع والدفاع عن هذه الثروة؛ (3) الحفاظ على النظام؛ (4) تعزيز الإسلام مع السماح بممارسة الديانات الأخرى طقوسها في نطاق سيادة الحاكم. وقد جرى إنشاء الحكومة وتنظيم الإدارة للقيام بهذه المهمات، وكان الجيش منوطًا به الدفاع عن مصادر الثروة وتوسيعها فضلًا عن حماية الحاكم والدولة. ولتوجيه الحكام والإداريين والجنود، فضلًا عن الرعية في أداء أدوارهم في المجتمع، كان يجب الحفاظ على دين الإسلام وحمايته ودعمه. وقد تُركت جميع الوظائف الأخرى للأشخاص الذين يتعاملون معها كما يرغبون من خلال آليات أنظمتهم الخاصة، وكان واجب الحاكم النهائي هو ضمان حقوقهم مقابل دفع ضرائبهم، وحماية رعيته أو رعاياه من أي ظلم وهو يقودهم على صراط الله المستقيم.

أولًا: الطبقة الحاكمة

أولئك المشتغلون في حكم الدولة، أعضاء الطبقة الحاكمة، كانوا يُعْرَفون باسم العثمانيين (عثمانليلر/ Osmanlilar)، لأنهم كانوا في خدمة السلالة الحاكمة، أو كانوا عسكريين (askeri)، بسبب الطبيعة العسكرية الخاصة لوظائفهم في القرن الأول من عمر السلطنة. وخلال القرون الثلاثة الأولى من الحكم العثماني، كانت الهيمنة على الطبقة الحاكمة، كما رأينا، أولًا لأبناء الأسر التركمانية ممن أنشأوا الإمارات التي حكمت جزءًا كبيرًا من الأناضول في أعقاب تدهور السلاجقة. وفي وقت لاحق كانت للنخبة الحضرية المسلمة وكذلك لأعضاء الطبقات الحاكمة في الإمبراطورية البيزنطية والإمبراطوريات الإسلامية الكلاسيكية، الذين تدفقوا إلى الخدمة العثمانية طوال القرنين الرابع عشر والخامس عشر عندما استولت السلطنة على أراضيهم. أخيرًا، لأولئك الذين جرى إدخالهم في النظام من طريق الدڤشرمة واعتناق الإسلام بوصفهم بالغين. وبغض النظر عن الأصل،

يتعيّن على الشخص لكي يكون عضوًا كاملًا في الطبقة العثمانية الحاكمة، ما يلي: (1) الإيمان بدين الإسلام والعمل به وبكامل النظام الفكري والسلوكي الذي هو جزء لا يتجزأ منه؛ (2) الإخلاص للسلطان وللدولة التي وجدت لتؤدي مهمات العاهل وتستثمر عائداته؛ (3) معرفة النظام المعقد للعادات والسلوك واللغة التي تشكل الطريقة العثمانية، وممارسته.

كان الأشخاص الذين يفتقرون إلى هذه المؤهلات يعدّون من فئة الرعية، قطيع السلطان المشمول بالحماية، الذين كان بإمكانهم الصعود إلى فئة الحُكام باكتساب هذه الصفات وممارستها، أما أولئك الذين ينتمون إلى الطبقة الحاكمة أو أولادهم فقد يصيرون من الرعايا إذا فشلوا في ممارستها. وبذلك، كان هناك نظام للارتقاء الاجتماعي يعتمد على امتلاك بعض الصفات المُحَددَة الممكن استيفاؤها. ومع أن أبناء أعضاء الطبقة الحاكمة رأوا أن من الملائم نسبيًا اكتساب الخصائص المطلوبة للاحتفاظ بالمكانة الاجتماعية لآبائهم، إلا أن ذلك لم يكن تلقائيًا، بل كان من طريق دورة دراسية طويلة في مختلف المدارس التي تحتفظ بها الطبقة الحاكمة لتدريب أعضاء جدد، والتدريب المهني في الإدارات الحكومية؛ إذ إن الطموح والكفاءة والحظ الجيد هي التي تُحَدّد من يترقى في النظام العثماني.

1-التوظيف والتدريب

كيف كان يحدث هذا الانتقال الاجتماعي؟ كان العديد من العثمانيين أبناء لأعضاء الطبقة الحاكمة، لكن مع مرور الوقت، جاء آخرون كثرٌ من طريق نظام التوظيف والتدريب المعروف باسم الدقشرمة. في الأصل، جرى تطبيق مصطلح الدقشرمة على عملية جمع البنچك الخاص بالحاكم، أي نسبة الخُمس من الغنائم التي يجري الاستيلاء عليها في الحروب. وقد جرى تقاضي هذه النسبة على شكل أسرى صغار يجري تحويلهم إلى الإسلام وتدريبهم، قبل أن يتم إدراجهم في الحرس الشخصي للحاكم، أي اليني چري (الإنكشارية) أو "القوات الجديدة". وقد تطورت الدقشرمة إلى مؤسسة تجمع ضريبة دورية تتألف من الأطفال المسيحيين لشغل مناصب في القصر والإدارة، على الأرجح في وقت مبكر من عهد بايزيد الأول، وجاء تطبيقها بشكل عام لاحقًا تحت حكم مراد الثاني ومحمد

الثاني. وكان معظم الرعايا المسيحيين خارج اسطنبول خاضعين لهذه الضريبة، حيث يمر الوكلاء بشكل دوري عبر الولايات، ويقومون بأخذ فتيان الرعايا الأكثر بهاءً لخدمة السلطان، وتسليم كل مجموعة من الأطفال المجندين إلى سائق (sürücü)، ينقلهم إلى اسطنبول أو بورصة، ويرغم الرعايا الذين يعيشون على طول الطريق على دفع ضرائب خاصة لتغطية تكاليف النقل والصيانة. وكان يجري إدراج من تبدو عليهم مزايا استثنائية ضمن مجموعة الفتيان المبتدئين (Acemi oğlan)، الذين يجري تدريبهم ليكونوا فتيان خدمة داخلية، أو إيچ أوغلان (Iç oğlan)، في القصر السلطاني. ويجري إرسال البقية إلى الأتراك (Turk oğlanlari) للعمل مع المزارعين، وخصوصًا في الأناضول، حيث يقدمون لهم التدريب البدني والديني والدنيوي ليصيروا مسلمين وعثمانيين كاملين في الخدمة العسكرية لجيش القابي قولو. مع ذلك، فإن أفضل هؤلاء كان بإمكانهم أن يلتحقوا بعد ذلك بخدمة القصر بوصفهم أعضاء في فيلق البستانجية، الذين يحرسون البوابات ويعتنون بالأراضي الخاصة بمنازل السلطان.

عادة لم يكن يجري تطبيق ضريبة الدڤشرمة على الأطفال في اسطنبول أو في المدن الرئيسية الأخرى في السلطنة. ولم يجرِ تجنيد أطفال الحرفيين في الريف بسبب الخوف من أن يضر ذلك بالصناعة والتجارة. مع ذلك، فهناك بعض الأدلة على أن الآباء المسيحيين والمسلمين في المدن لجأوا إلى الرشوة أو إلى إرسال أبنائهم إلى الريف لضمان ذلك الترقي الذي يمكن أن يكفله الدخول في نظام الدڤشرمة. ويبدو أن اليهود والأرمن قد استُبعدوا تمامًا، ربما بسبب الترتيبات التي كانت تُتخذ بالاتفاق مع قادة مِلتهم، أو ربما لأن معظمهم كانوا يعيشون في المدن. وقد جرى منح إعفاءات للرعايا الذين خدموا السلطان بطريقة خاصة بوصفهم مزارعين لأراضيه، أو عُمالًا في مناجم الذهب أو الفضة، أو حرسًا للممرات الرئيسية ومعابر الطرق. وكان المسلمون الوحيدون الذين شملهم هذا الأمر بانتظام هم أهل البوسنة؛ فقد اعتنق معظمهم الإسلام بعد الفتح العثماني، وطلبوا بشكل خاص إدراجهم هم وذرياتهم في نظام الدڤشرمة، وذلك جزء من تسويتهم مع محمد الثاني. وقد جرى تجميعهم معًا تحت اسم بوتور (potor)، وإرسالهم مباشرةً إلى خدمة القصر بدلًا من الخدمة العسكرية.

تلقى الإيچ أوغلان تعليمًا في أقسام القصر الداخلية لإعدادهم للخدمة في أعلى المناصب في الدولة. وقد استغرق عملهم من أجل السلطان القليل من الوقت نسبيًا، وقضوا ما تبقى من أيامهم في التعليم الديني، وكذلك التدريب على الأسلحة والخَط، فكان على الجميع تَعَلّم القراءة والكتابة باللغات العربية والفارسية والتركية العثمانية، وتعلم القرآن ومختلف العلوم الإسلامية. وكانوا يدربون تدريبًا متخصصًا لإعدادهم لدخول فرع معين من فروع الفئة الحاكمة. وكان الإيچ أوغلان يحصلون على تدريب بدني كبير، مع التركيز على الرياضة، مثل المصارعة والرماية ورفع الأثقال ورمي الرمح وركوب الخيل. ويخضعون لانضباط صارم، معزولين عن العالم الخارجي وكذلك عن عائلاتهم وعن النساء، تحت حراسة خصيان القصر البيض. وكان الإيچ أوغلان يخضعون لعملية انتقاء ثالثة بعد أربع سنوات من التدريب، فمَن كان منهم أكثر تأهيلًا دخل في خدمة القصر العادية، خاصة في خزينة السلطان الشخصية أو المطبخ؛ بينما كان البقية يصبحون ضباطًا في جماعة السباهية أو السلحدارية التابعين لفرسان القابي قولو، وبعد ذلك يستمرون في الخدمة جنودًا أو رجال إدارة في أجزاء مختلفة من السلطنة. كان لدى معظم أعضاء الطبقة الحاكمة في القرن السادس عشر أيضًا غلْمان (gulam) من العبيد، يجري الحصول عليهم أحيانًا من طريق نظام الدڤشرمة، وأحيانًا من طريق الشراء أو الأسر في الحرب. وكانوا يتلقون تدريبًا مشابهًا ثم يجري تحريرهم للدخول بصفة أعضاء كاملين في فئة الحُكم أو بصفة رعايا. وبغض النظر عن دورهم الأساسي في الحياة، فإن هؤلاء العبيد السابقين كانوا دائمًا يعتبرون أنفسهم مرتبطين بأسيادهم القدامى، ويعملون من أجل المنفعة المتبادلة كلما كان ذلك في استطاعتهم.

من السهل انتقاد ذلك النظام الذي يتطلب الانفصال عن الأسرة والوطن والدين في سبيل الترقي، لكن يجب تقويم هذه الممارسة في سياق ظروف القرن السادس عشر وقيمه، فلم يكن الدين في المجتمع العثماني، وكذلك في أوروبا حينذاك، مجرد تعبير عن وجهات نظر فردية أو حتى جماعية عن الحياة وموقف المرء في ما يتعلق بخالقه، بل كان كذلك تعريفًا للسلوك البشري والموقف من شتى مناحي الحياة. لقد فكر البشر وتحدثوا وتصرفوا ومارسوا أعمالًا تجارية وتزوجوا وباعوا واشتروا وتوارثوا ممتلكاتهم وماتوا وفقًا للعادات والممارسات التي تتفق مع تعاليم

أديانهم. وبذلك، يجب أن يكون الدين جزءًا من العملية التي يجري وفقها تغيير وضع الفرد ومركزه، ولم يقم نظاما الدڤشرمة والغلمان بأكثر من إدراك هذه الحقيقة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، ما يجعل من الممكن بناء بنية اجتماعية مرنة يمكن من خلالها لذوي الموهبة أن يرتقوا إلى مناصب مهمة في خدمة السلطان.

قَسّمت الطبقة الحاكمة نفسها إلى أربع مجموعات وظيفية: مؤسسة القصر والمؤسسة القَلَمية والمؤسسة العسكرية والمؤسسات الثقافية أو الدينية.

أ. مؤسسة القصر

وَفّرت مؤسسة القصر القادة للطبقة الحاكمة بكليتها. وقد عزز القُرب من الحاكم أهمية الأفراد بشكل تقليدي على مدار تاريخ الشرق الأوسط. كان أولئك الموجودون في القصر يتمتعون بقوة وسلطة خاصة، ليس فقط لتجهيز الحُكام وتعليمهم والحفاظ عليهم وضمان أن يكون هناك دائمًا أمير واحد على الأقل قادر على الحكم عند الحاجة، بل أيضًا لجعل النظام العثماني بكامله يعمل. وقد قسم القصر نفسه، من الناحية الهيكلية والرمزية، ما بين المناطق الخلفية المعزولة، والحريم، والقسم الداخلي (إندرون/ Enderun) من ناحية، والقسم الخارجي الذي يمكن الوصول إليه (بيرون/ Birun) من ناحية أخرى.

الحرملك: ظل حرملك الحاكم بسيطًا نسبيًا في البنية والتنظيم، طيلة حفاظ العثمانيين على مؤسساتهم القبلية البسيطة. لكن مع توسع السلطنة وزيادة المكانة والثروة التي يتمتع بها الحاكم، واقتران ذلك بالنموذج الذي قَدّمه التنظيم التراتُبي لدى البيزنطيين ومراسم بلاطهم، صار الحرملك العثماني أكثر تفصيلًا وتعقيدًا، خصوصًا بعد انتقاله إلى قصر طوبقابي بواسطة خُرّم سلطان في أواخر عهد سليمان.

كان يرأس الخِصيان، الذين يقومون على حماية الحرملك، آغا دار السعادة (dar üs-saade ağası)، الذي احتل في القرن السادس عشر مرتبة تلي الصدر الأعظم وشيخ الإسلام مباشرة. لقد كان نفوذه ينبع من قدرته على الوصول إلى السلطان والتواصل معه واستغلاله منافسات الحريم ومختلف الفصائل. وكان أغلبهم خلال معظم القرن السادس عشر رجالًا بيضًا من القوقاز، وبعد ذلك أُلحق بالخصيان عبيد سود من السودان ووسط أفريقيا.

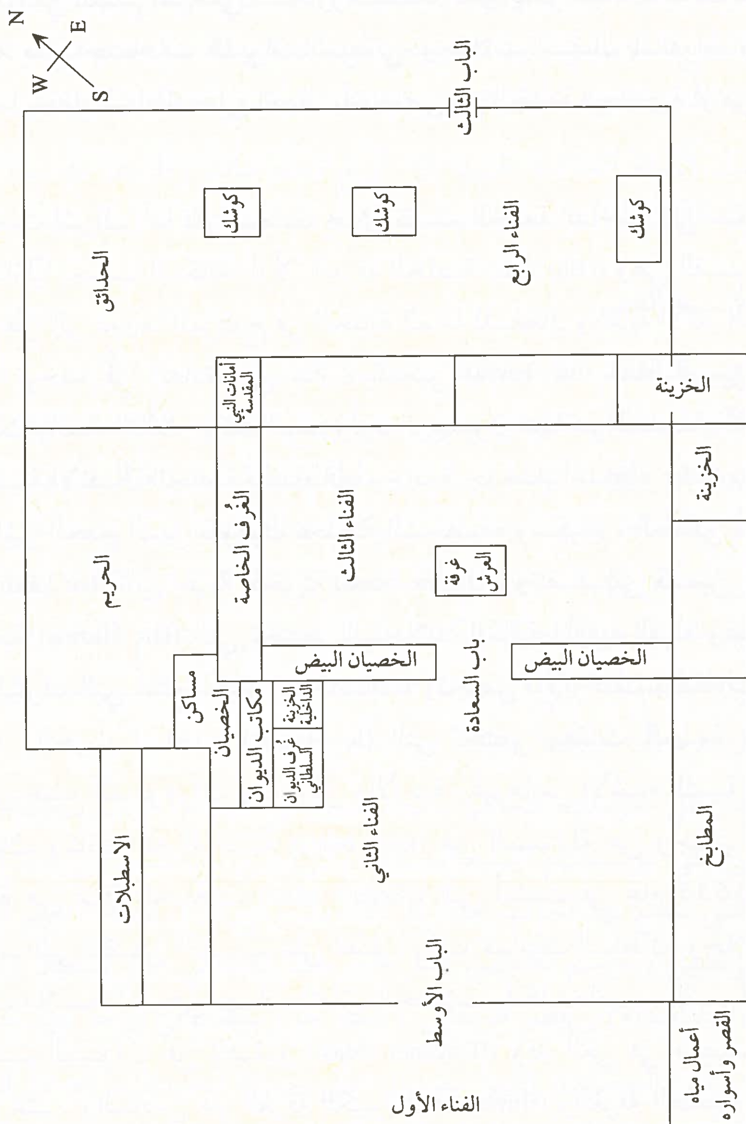
الخدمة الداخلية: جرى إيواء خدم الحرملك الذين يتولون الخدمات الداخلية (إندرون) في القسم الداخلي المجاور للقصر، الذي يُعتبر المكان كذلك للأنشطة الرسمية مثل اجتماعات الديوان السلطاني وحفلات استقبال السفراء، وما إلى ذلك مما يجعل السلطان على اتصال بأشخاص من الخدمة الخارجية أو من خارج القصر.

وتحت إشراف آغا دار السعادة، جرى تقسيم الخدمة الداخلية إلى ستة أقسام، مرتبة تنازليًا بحسب المكانة؛ أولًا: الغرفة الخاصة (Has Oda)، وهي القسم الأعلى مرتبة، نظرًا إلى دورها المزدوج في الخدمة العامة للسلطان ورعاية الآثار المقدسة، وكانت توجد، في العادة، في منازل المابين (mâ beyin) الفاصلة بين أسوار الحرملك والفناء الثالث. وكان المسؤولون الرئيسيون عنها هم السلحدار آغا، الذي كان وسيلة الاتصال الخاصة بالسلطان، وخادمه چوخدار آغا (çohadar ağa)، الذي كان يباشر الخدم الذين يقومون بخدمته الشخصية، وسكرتيره الخاص أو كاتب السر (sır kâtibi). ثانيًا: غرفة الخزينة (Hazine odası)، وتنقسم إلى قسمين: الخزينة الخارجية (Dış Hazine) التي تحتفظ بالسجلات المالية وأردية الفِراء وغيرها من أردية الشرف التي تُمنح لكبار الشخصيات، وتختص بالإيرادات والنفقات خارج القصر؛ والخزينة الداخلية (Iç Hazine) التي تختص بنفقات الخدمة الداخلية وتخزين جميع المجوهرات والعروش والأردية وغيرها من الأشياء الثمينة الخاصة بالسلطان. وكانت الغرفة الثالثة (kiler odası) هي المسؤولة عن وجبات الطعام. والرابعة هي غرفة الحملات (Seferli odası)، التي أنشئت في عام 1635 لتتولى المهمات التي تتضمن "الضرب على الطبل، ولف عمامات السلطان، وحلاقة رأسه وتنظيف ملابسه"[2]، وهي مهمات تتعلق بالحملات بشكل خاص. والقسم الخامس هو القسم المسؤول عن الصقور (Doğancı Odası)، وقد أُلغي في منتصف القرن السابع عشر. والسادس هو الغرفة الكبيرة (Büyük oda) والغرفة الصغيرة (Küçük Oda)، وهو القسم المسؤول عن تنظيم غِلمان الإيچ أوغلان وتدريبهم.

(2) Tayyarzade Ahmet Ata, *Tarih-i Ata*, 5 vols. (Istanbul: 1291-1293/1874-1876), vol. I, p. 154.

مقتبس في:
H. A. R. Gibb & Harold Bowen, *Islamic Society and the West, Islamic Society in the Eighteenth Century*, 2 parts (London and New York: 1950-1957), I/1, p. 337.

رسم تخطيطي مُبَسَّط لقصر طوبقابي



لقد ارتقى الغلمان الذين دخلوا القصر تدريجيًا في الخدمة الداخلية إلى أن وصلوا إلى الغرفة الخاصة، وبعد ذلك جرت ترقيتهم إما إلى وظائف في الخدمة الخارجية، أو إلى العضوية الكاملة في الطبقة الحاكمة، إذ شغلوا - باستخدام معارفهم وخبراتهم - مناصب مثل حاكم إقليم، وقائد، وصدر أعظم.

الخدمة الخارجية (بيرون): الفناء الثاني، أو المنطقة الخارجية (Birun)، كان يشمل خدم السلطان المشاركين في شؤون القصر الخارجية وكذلك الداخلية، وفي الواقع كانوا يمارسون وظيفة السلطان في توجيه الجيش وإدارة الدولة. وهنا كانت توجد خمس مجموعات: (1) أعضاء فئة العلماء، ومن ضمنهم معلم السلطان (الخوجه/ hoca) المسؤول أيضًا عن تعليم الأمراء، وطبيبه (حكيم باشى/ hekim başı) الذي يُنظّم كذلك عمل الأطباء الآخرين في جميع أنحاء السلطنة، والجَرّاح (جراح باشى/ cerrah başı)، وطبيب العيون (كحال باشى/ kehhal başı)، والمُنَجّم (منجم باشى/ müneccim başı)، وإمام الشعائر الدينية في القصر (هنكار امامى/ hünkâr imamı)؛ (2) شهر اميني (şehremini)، المسؤول عن بناء القصور السلطانية وصيانتها، والإشراف على بناء المباني العامة والآثار في العاصمة، وإصلاحها بواسطة المهندس المعماري الرئيسي (معمار باشى/ mimar başı)، وصيانة أنظمة المياه وأعمالها من خلال مشرف المياه (سو ناظرى/ su nazırı)؛ (3) أمين المطبخ (matbah-ı âmire emini)، الذي يشرف على إعداد الطعام وتوفير المؤن من المستودعات الأميرية (Kiler-ı Âmire)؛ (4) أمين دار سك العملة (ضربخانه امينى/ darphane emini)؛ (5) أمين العَلَف (arpa emini) الذي يوفر الحبوب وغيرها من المؤن لحيوانات الإسطبلات الأميرية (Istabl-ı Âmire)، والذي كان يهتم كذلك بحيوانات المسؤولين والسفراء الذين يزورون القصر، وبواسطة أمير آخور (emir-ı ahor) يتحمل مسؤولية الإسطبلات وكذلك رعاية العربات والمركبات التابعة للسلطان وأفراد عائلته.

وقد قُسّم المسؤولون الآخرون في الخدمة الخارجية إلى ثلاث مجموعات. كان من بين هؤلاء: المسؤولون عن الركاب السلطاني (rikâb ağaları) الذين نظرًا إلى دورهم في الركوب إلى جانبي السلطان في المعارك وفي المواكب، كانت لهم مكانة خاصة، مثل أغوات الإنكشارية والفيالق الأخرى؛ وأمير العَلَم (emir-ı âlem) الذي كان مسؤولًا عن حفظ شعار السلطة الخاص بالسلطان، وحمله، ونقل الرسائل بين السلطان والممثلين الأجانب؛ وكبير حراس الباب (kapıcı başı) الذي كان يشرف على جميع بوابي القصر (kapıcılar)، المسؤولين عن حراسة أبوابه، ونقل الرسائل والأوامر، وتنفيذ قرارات الديوان، بما في ذلك عقوبة الجلد بالعصا؛ والچاوشية (çavuşlar) الذين كانوا تحت رئاسة چاوش باشي (çavuş başi)، وكانوا بمثابة رُسُل الديوان السلطاني. وتضم المجموعة الثانية من مسؤولي البيرون،

أوجاق البستانجية (Bostancı Ocağı)، بقيادة البستانجي باشي (bostancı başı)، المسؤول عن جميع حدائق الدولة، بما في ذلك حدائق القصر، وحفظ الأمن في القصر نفسه، وكذلك مهمة تنظيم شاطئ اسطنبول وبحر مرمرة والدفاع عنهما. وكانت المجموعة الثالثة تتألف من حرفيين صغار، مثل الخياطين والمشتغلين بالفِراء والإسكافيين والرماة، ومحافظي السلطان، "البيك"، الذين كانوا يشكلون الحرس الشخصي له. وينتمي إلى هذه المجموعة كذلك أوجاق المتفرقة (Müteferrika) الذي كان يتألف في المقام الأول من أبناء الأمراء التابعين، الذين يُترَكون في خدمة السلطان للتدريب وليكونوا رهائن لضمان سلوك آبائهم الجيد.

جرى تشكيل كل هؤلاء المسؤولين والعاملين في الخدمات الداخلية والخارجية في تراتبية هرمية معقدة ومنظمة للغاية. وحددت رواتبهم وترقياتهم بعناية بحسب الأقدمية، على الرغم من أن هذا كان يعدل في بعض الأحيان بتدخل من السلطان وأفراد عائلته المقربين. وكان عليهم أن يرافقوا السلطان في الحملات التي تنظم فيها كل مجموعة بوصفها قوة عسكرية منفصلة ذات واجبات عسكرية محددة. وتجري مكافأة الخدمة الاستثنائية من طريق التعيين في الطبقة الحاكمة خارج القصر، في حين أن معظم نساء القصر اللائي لم يكن من محظيات السلطان المفضلات، يجري تزويجهن في النهاية لأعضاء من الطبقة الحاكمة، علامةً على التقدير الخاص.

ب. مؤسسة الكاتب (القَلَمِية)

كان الفرع الأكثر أهمية من فروع الطبقة الحاكمة هو فرع الكَتَبَة (كاتب/ kâtip؛ جمع: كُتّاب/ küttap) أو "رجال القَلَم" (ehl-i kalem). وكان لمؤسستهم فرعان، جرى تنظيمهما تحت اسم مجلس الدولة، أي الديوان السلطاني (Divan-ı Hümayun)، المسؤول عن المراسلات والإدارة في حد ذاتها، وخزينة الدولة (خزينه عامره/ Hazine-i Âmire) التي تهتم بالتمويل والمحاسبة. داخل هذين القسمين، جرى تنظيم الأقسام وظيفيًا، وشَكّل الكَتَبَة نقابة للحفاظ على فنونهم وفرض معاييرها المهنية. كان يرأس كل قسم خوجه (hoca) يعمل من خلال ملاحظين متخصصين (kalfa) يديرون الكتبة الآخرين ويشرفون على تدريب المبتدئين (şagirt) وامتحان المُرشحين الجُدد (mülâzım) للعضوية في النقابة وكذلك الخدمة

في القسم. ونظرًا إلى أنه كان يتعين تدريب جميع البيروقراطيين على حقول المعرفة الإسلامية التقليدية، في الأدب والتاريخ والجغرافيا والعلوم الدينية، فقد تلقوا تدريبًا من العلماء بقدر ما تلقوه من الكتبة في قسمهم. وقد حقق العلماء مزيدًا من التأثير في الإدارة، من طريق إرسال العديد منهم إلى العمل في المؤسسة القَلَمِية. لقد كانت العلاقة بين المؤسستين متقاربة للغاية، حتى أن الأعضاء في كليهما كانوا يحملون لقب أفندي الشائع، وكان التنقل بين المؤسستين أكثر تكرارًا مما كان عليه الأمر في أي من مؤسسات الطبقة الحاكمة الأخرى. بالطبع خدم أعضاء نقابة الكتبة عبر الطبقة الحاكمة بكليتها. لكنهم تركزوا بشكل خاص في الديوان السلطاني والخزينة.

الديوان السلطاني: كان الديوان منذ وقت مبكر حتى أواخر القرن السابع عشر، هو المركز الرئيسي للإدارة العثمانية. وكان يضم أربع فئات من الأعضاء: (1) الوزراء، برتبة ثلاثةٍ من "ذيل الحصان"، ومن ضمنهم الصدر الأعظم وحكام الأقاليم الأكثر أهمية، الذين حصلوا على الرتبة نفسها وأطلق عليهم بكلربك؛ (2) الكتَبَة، ويتمثلون في أمين الخزينة، والنيشانجي (nişancı) أو رئيس مكتب الصدر الأعظم. ولم يكن رئيس الكُتّاب (reis ul-küttap)، أو رئيس كتاب الديوان، ورئيس المترجمين (باش ترجمان/ baş tercüman) أعضاء رسميين. لكنهم كانوا يحضرون الاجتماعات، ويسمح لهم بالمشاركة في المناقشات، والمساهمة بمعلومات حول قضايا خاصة؛ (3) العسكريون، ويمثلهم الأميرال الكبير والآغا، أو قائد فيلق الإنكشارية؛ (4) العلماء، أو الطبقة الدينية والثقافية، ويمثلهم قضاة العسكر (kazasker) في الروملي والأناضول.

كان الكَتَبَة يقومون بعمل المجلس تحت توجيهات رئيس الكُتّاب في عدد من الإدارات: (1) البكلكجي (Beylikçi)، أو قَلَم الديوان (Divan Kalemi) (يرأسه البكلكــجي، ثاني أهم موظف قلمي في الديوان السلطاني)، وكانت وظيفته هي حفظ مداولات الديوان وقراراته في سجلات، وعملُ نسخٍ رسمية من تلك القرارات بصيغة مراسيم وبيانات ومعاهدات؛ (2) إدارة التوظيف أو قَلَم التحويل (Tahvil Kalemi)، التي تُسجّل أوامر التعيين والعزل والنقل لجميع العثمانيين من ذوي الرتب العالية، وكذلك لجميع التيمارات والزعامات، وتصدرها تحت

إشراف كيسدار التحويل (tahvil kisedarı)؛ (3) الرؤوس (Rüus)، أو قَلَم النيشان (Nişan Kalemi)، الذي كان مختصًا بالوظيفة نفسها بالنسبة إلى جميع من هم في الرتب الأدنى، تحت رئاسة كيسدار الرؤوس (rüus kisedari)؛ (4) قلم آمدي (Âmedi Kalemi)، تحت رئاسة الآمدي، طاقم السكرتارية الشخصية للصدر الأعظم ورئيس الكُتّاب، المسؤول عن الإجراءات التي تتضمن اتصالات الصدر الأعظم وصلاته مع الحكام الأجانب والوكلاء والتجار، ما جعل هذا القسم عند العثمانيين أقرب ما يكون إلى وزارة الخارجية، حتى أنشئ مثل هذه الدائرة في القرن التاسع عشر. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ بداية منصب الصدر الأعظم، لم تكن هناك إدارة خاصة بصاحبها سوى مكتب الآمدي في مجلس الدولة. وفي وقت لاحق (عام 1654)، بدأ كل صدر أعظم ببناء طاقم العاملين الخاصين به كدائرة حكومية منفصلة تسمى باشا قابيسي (Paşakapısı) (باب الباشا)، أو الباب العالي، الذي يُطلِق عليه الأوروبيون The Sublime Porte.

المؤسسة المالية: تولى الكتبة المُكَلَّفون بمهمات الحاكم المالية، القيام بكل الأنشطة المرتبطة باستغلال ثروة السلطنة. وفي الأصل، خلال القرن الأول من عمرها، لم يكن هناك سوى القليل من التنظيم المالي الرسمي؛ كان للحاكم خزنته الشخصية، وكان أمين الصندوق لديه يجمع العائدات المستحقة للبنچك من خمس الغنائم. ويجمع أيضًا عائدات الأراضي المتروكة لحسابه الشخصي بوصفها أرصدة ملكية ضخمة، أي خاصة (Hass). ونظرًا إلى أن معظم إيرادات الدولة تتحول إلى تيمارات لتوفير الرواتب لجنود السلطان وإدارييه، فإنه لم يكن هناك حاجة إلى خزينة مركزية معقدة. لقد أدى دفع الرواتب نقدًا إلى الإنكشارية وغيرهم، إلى قيام الصدر الأعظم قره خليل خير الدين باشا چاندرلي (1368-1373) إلى تطوير مثل هذه الخزينة، مع فصل إيرادات خزينة السلطان أو الخزينة الخاصة (Hazine-i Hassa) ومصروفاتها عن خزينة الدولة (Hazine-i Amire).

يرأس الباش دفتردار (baş defterdâr) (كبير أمناء الخزينة) الهيكل المالي بأكمله، الذي أوكِلت إليه كذلك مسؤولية خزينة الروملي، وكان أمينُ خزينة الأناضول تحت رئاسته. وقد أنشئت خزائن أخرى في وقت لاحق للتعامل مع الشؤون

المالية للأقاليم بعد فتحها. كان الدفتردار مسؤولًا صغيرًا نسبيًا إبان القرن الأول من عُمر السلطنة إذ كان أصحاب التيمار يعالجون معظم المسائل المالية؛ لكن عندما بدأ بإدارة هذه الهيئة المعقدة، أصبح أحد المسؤولين الأساسيين في الدولة، وأصبح مفوضًا مثل الصدر الأعظم وكبار القضاة بإصدار الأوامر باسمه. وقد نظمت الدوائر المالية في جميع أنحاء السلطنة وفقًا لصنف شائع من الهيكلة، وهو ما أظهر جيدًا نظام مسك الدفاتر الدقيق الذي ميز الإدارة العثمانية، وعَكَسَ اهتمام العثمانيين الخاص بالاستغلال الفعال لمصادر الثروة. وتحت رئاسة الدفتردار كان هناك أربعة أنواع من الدوائر: أولها، الدفتر خانه (Defterhane) (دائرة التسجيل)، برئاسة أمين الدفتر (defter emini)، المسؤول عن السجلات الأساسية. وتتولى هذه الدائرة تشغيل مكاتب الإجمال (Icmal) (الملخص) التي تعد الميزانيات الموجزة للمقاطعات الخاصة أو إدارات الخزينة الرئيسية؛ ومكاتب المُفصَّل (Mufassal) التي تحتفظ بسجلات مفصلة لمصادر الدخل والإنفاق؛ ومكاتب الروزنامه (Ruzname) (دفتر اليوميات) التي تسجل المدفوعات. وهناك دائرة ثانية هي المحاسبة، وتحتفظ بسجلات منفصلة للإيصالات. بينما يقوم قسم ثالث، هو المراقبة، بمراجعة سجلات الدوائر الأخرى، والاحتفاظ بكشوفات رواتب الجيش وخدمة القصر. أما الدائرة الرابعة، وهي الموقوفات، فكانت في البداية مسؤولة فقط عن تسجيل الممتلكات التي تصادر لصالح الخزينة. لكنها بدأت كذلك في وقت لاحق بالاحتفاظ بحسابات الإيرادات والنفقات العينية.

وَضَعت هيئة الخزانة المركزية في اسطنبول هذا النمط من التوزيع الوظيفي. وقامت دائرة الخزينة (Hazine-i Âmire Dairesi) بتسجيل العائدات النقدية، بما في ذلك ضريبة الرأس من غير المسلمين. وكانت هناك وظائف محاسبية منفصلة للروملي والأناضول سَجلت جميع إيرادات الأوقاف الدينية التي أقامها السلاطين ووزراؤهم. وكان قلم الباش دفتردارية (Baş Defterdarlık Kalemi) (أمين الصندوق) مسؤولًا عن تشغيل الموانئ وأماكن الرسو على طول نهر الدانوب، وضبط الاحتكارات الحكومية مثل الملح والصابون والتبغ؛ وكان يشرف على استغلال مناجم الذهب والفضة والنحاس في الروملي. وقد احتفظت دائرة الوقف بسجل للممتلكات التي جرى إخلاؤها وإعادتها إلى الدولة، مثل التيمارات والمزارع الضريبية. وكان محاسب الحصون يتولى أمور التعيين والفصل في حصون

السلطنة كافة. وبعد القرن السادس عشر جرى توسيع هذه الأقسام وتعديلها حسب الحاجة.

النظام الضريبي: كان النظام الضريبي العثماني، مثل قوانينه، ينقسم بين ما هو مذكور ومشرَّع في الشريعة الإسلامية، وما هو مفروض من الحاكم على أساس حقه السيادي في التشريع في المسائل العلمانية غير المشمولة في هذا القانون. وكانت أهم الضرائب الشرعية ضريبة العُشْر (ج: أعشار) التي تتمثل في عُشر المنتجات الزراعية المروية بماء المطر؛ وضريبة الرأس (الجزية أو الخراج) التي تُجمَع من غير المسلمين في ثلاث فئات وفقًا لقدرتهم على الدفع؛ والزكاة، وهذه في الأصل يدفعها جميع المسلمين المتدينين مباشرة التزامًا بركن أساسي من أركان الإسلام، لكنها تحولت لاحقًا إلى ضريبة تجمعها الدولة للغاية الإيمانية ذاتها، ظاهريًا على الأقل؛ وضريبة الاحتساب (ihtisap resmi) التي يجري تحصيلها بواسطة مفتش السوق (المُحْتَسِب) من جميع الحرفيين والتجار بوصفها جزءًا من عمليات الترخيص والتنظيم؛ وضريبة الأغنام (ağnam resmi) التي تشمل، إضافة إلى الرسوم المفروضة على الأغنام، ضرائب أخرى معتادة تُضاف على جميع الحيوانات الأخرى؛ وضريبة المناجم (maden resmi) التي تخوّل إلى الدولة جمع خُمس محصول كل المناجم المملوكة ملكية خاصة.

وكانت ضرائب "الحق السيادي" (örfi) كانت تسمى أيضًا تكاليف ديوانية (tekâlif-i divaniye) أو ضرائب ديوان الدولة لأنها تفرض بموجب مراسيم من الديوان. وهذه الضرائب (rüsum) تتباين إلى حد بعيد في جميع أنحاء السلطنة، وغالبًا ما يشار إليها باسم عادات (âdat)، لأنها تشمل بعض الضرائب المحلية المفروضة قبل العثمانيين، ومن بينها ضريبة العوارض (avarız) التي فُرضت أولًا على البلدات والقرى لتغطية النفقات الاستثنائية، مثل توفير الجنود والموظفين الذين يزورون المنطقة، ونفقات الحملات، والمساعدات الطارئة للمناطق المجاورة التي تعاني من الكوارث الطبيعية. وتدريجيًا، تطورت إلى ضريبة اعتيادية. وكانت ضريبة چفت رسمي (çift resmi) ضريبة عرفية أخرى، وهي الضريبة الأساسية التي يدفعها كل مسلم ومسيحي في غرب الأناضول وتراقيا مقابل حق زراعة الچفت الخاصة به، وهي الوحدة الأساسية من الأراضي الزراعية،

التي عُرفت بأنها المنطقة التي يمكن حرثها بواسطة زوج (çift) من الثيران، ويراوح حجمها بالضبط ما بين 60 و150 دونمًا (الدونم مساحته 940 مترًا مربعًا، أو حوالى ربع فدان) وفقًا لخصوبة التربة. وفي المناطق التي لم تُفرض فيها چفت رسمي، تجمع ضريبة إسبنچ رسمي (ispenç resmi) (رسوم المرعى) من المزارعين المسيحيين. وكان البدو يدفعون رسوم الرعي لأصحاب المقاطعات التي يمرون بها. وفُرض بدل النزول (nüzûl bedeli) في المناطق التي يمر منها المسؤولون أثناء تأدية وظائفهم. وكان ثمة العديد من الاستحقاقات والغرامات الثانوية التي تُذكر بالممارسات الإقطاعية. كان هناك ضرائب على العريس، وغرامات تدفع على استرداد الماشية الشاردة، وضرائب السوق، والرسوم الجمركية المفروضة على التجارة الداخلية والخارجية، ورسوم على استخدام الموازين العامة. وحصل المسؤولون أيضًا على رسوم (بخشيش/ bahşiş) من الرعية مقابل أداء واجباتهم الرسمية.

اعتبر العثمانيون أن الحق في تحصيل هذه الضرائب هو إحدى أهم سمات السيادة. وفي الواقع، أنشئت الطبقة الحاكمة وحافظ عليها السلطان إلى أقصى حد بغية ممارسة هذه السمة. مثل هذه من مصادر الدخل كانت كلها تعود إلى السلطان بوصفها ممتلكاته السلطانية (havass-i humayun). وكان يقوم بنقل بعضها إلى أفراد لتكون بصفة دائمةٍ ممتلكات خاصة لهم (mülk)، أو على شكل أوقاف لأغراض دينية، أو ينقلها بشكل مؤقت بوصفها إقطاعات للأفراد (على شكل تيمار، وزعامت، وخاصة بحسب حجمها)، في مقابل أداء الواجبات العسكرية أو الإدارية، بخلاف المعنيين بتحصيل ضرائبهم.

وللقيام بهذه المهمة، جرى تنظيم جميع مصادر الدخل في ممتلكات السلطنة في وحدات تسمى مقاطعة (mukata'a)، تطورت أساسًا من إقطاعات الدول الإسلامية السابقة. وفضلًا عن ذلك جرى تقسيم المقاطعات وفقًا لمقدار الإيرادات التي تمنحها كل منها إلى الخزينة أو إلى صاحبها. كان يُطلق على تلك التي تذهب إيراداتها بالكامل إلى الخزينة اسم أمانة (emanet)، حيث يجري تعويض أصحابها، وهم الأمناء (emins)، مباشرة براتب من الخزينة. بيد أن هذه الأمور كانت شائعة فقط في المدن الكبرى، وفي الوحدات الإدارية التي تشمل

الإشراف على الأسواق وجمع الرسوم الجمركية، إذ يكون من السهل نسبيًا على الخزينة الإشراف على إجراء العمليات. وهناك ممارسة أخرى تتمثل في تخصيص المقاطعات بوصفها مزارع ضريبية (iltizam) لأصحابها (mültezim)، الذين كان عليهم في المقابل دفع مبالغ سنوية ثابتة إلى الخزينة كل عام. ولتشجيعهم على أداء واجبهم بفعالية، كان يسمح لهم بالاحتفاظ بما تبقى من المال المجموع بوصفه ربحًا شخصيًا. وكان التيمار عكس ما كانت عليه الأمانة تمامًا، إذ يحتفظ صاحبه بجميع الإيرادات في مقابل أداء بعض الخدمات الأخرى للسلطان.

بنية الولايات: لقد ناقشنا حتى الآن مؤسسات الطبقة الحاكمة على المستوى المركزي للحكومة في المقام الأول؛ مع ذلك امتدت أيضًا إلى جميع أنحاء السلطنة في وحدات إدارية تَشكلت على المستوى المحلي ومستوى المنطقة والمقاطعة.

كانت الوحدة الأساسية لإدارة الولايات في النظام العثماني تلك الموروثة من السلاجقة، وهي السنجق (sancak) (تدعى بالعربية "لواء")، ومعناها الحرفي "راية" الحاكم أو المسؤول الذي كان يحق له ممارسة جميع مهمات السلطة العسكرية والمدنية، باللقب التركي بك. كانت دولة عثمان الأصلية تتكون من سنجق وحيد. وفي وقت لاحق، أنشئت سناجق أخرى في الأناضول والروملي. وجاء لقب بكلربك (beylerbeyi)، أو بك البكوات، الذي استخدم في البداية للدلالة على مستشاره أو قائده العسكري الرئيس، ثم صار في وقت لاحقٍ يُستخدم للدلالة على منصب الحاكم المدني للمناطق التي جرى فتحها في الروملي، وكذلك القائد العثماني للقوات العاملة هناك. وبينما جرى تنظيم المناطق الحدودية في ظل قادة الغازي، سُمح لهم بالاحتفاظ باستقلالهم الذاتي عن البكلربكوات حتى يتمكّنوا من مواصلة عملياتهم بشكل أفضل. وقد جرى تعيين بكلربك منفصل للأناضول في نهاية القرن الرابع عشر، عاصمته كوتاهية، كان يُعتبر دائمًا أدنى مرتبة من بكلربك الروملي، الذي وضعت مساحات شاسعة تحت سيطرته في المناطق الحدودية المخصصة لأبناء الحاكم الذين كانوا يؤدون دور الأوج بكوات في السناجق الحدودية المسؤولة عن القتال ضد أعداء العثمانيين، سواء من المسلمين أو المسيحيين، بينما يكتسبون التدريب والخبرة اللازمين للعمل بوصفهم

سلاطين إذا لزم الأمر. سبب آخر لتفوق بكلربك الروملي هو حقيقة أن عددًا من الشخصيات القيادية شغل هذا المنصب جنبًا إلى جنب مع منصب الصدر الأعظم، ما أتاح لهم الفرصة للسيطرة على الديوان والمراسم.

لقد وُضع بكلربكوات إضافيون لاحقًا في المناطق الحدودية للدفاع عن السلطنة ضد أعدائها. وابتداءً من القرن السادس عشر، استُخدم مصطلح والي (vali) مرادفًا للبكلربك الحاكم، وخصوصًا في الولايات الحديثة، في حين أن كلمة ولاية (vilayet) أصبحت هي المصطلح المتعارف عليه بدلًا من كلمة "مقاطعة".

قُسّمت الولايات إلى سناجق قُسّمت بدورها إلى أقضية (kaza) وبلدات وقرى. ومُنح الولاة رتبة ذيلي حصان مثل الوزراء، وحملوا لقب باشا، وجمعوا بين الوظائف العسكرية والمدنية. وكان المسؤولون الذين عيّنتهم مؤسسات الطبقة الحاكمة في اسطنبول لمساعدتهم تحت سيطرتهم في البداية. لكنهم أصبحوا لاحقًا أكثر استقلالية في سبيل موازنة قوتهم وإعاقة أي محاولات للثورة على السلطة المركزية. وفي معظم الولايات، تعامل أفندي الديوان (divan efendisi) (أمين المجلس) مع المراسلات والسجلات، وتولى أمين الخزينة (mal defterdarı) رعاية إيرادات الولاية ونفقاتها، بمساعدة كتخدا التيمار (timar kethüdâsı) ودفتردار التيمار (timar defterdarı). وكان القاضي الإقليمي يشرف على المسائل القضائية والقانونية؛ وكان التذكره جي (tezkereci) هو السكرتير الخاص للحاكم والمسؤول عن إصدار جميع الأوامر والقرارات الصادرة عن الولاية؛ وعُيِن الصوباشي (subaşı) (قائد شرطة) لرئاسة الشرطة في كل بلدة كبيرة أو مدينة، ولا سيما في العاصمة، التي اعتبرت دائمًا سنجق الوالي، مع استخدام إيراداتها لرعاية جميع النفقات الحكومية في تلك الولايات، حيث جرى تخصيص جميع الإيرادات الأخرى إلى التيمارات. وكان لديوان الولاية (Vilayet Divani) العديد من مهمات الديوان السلطاني ذاتها، بما فيها الحق في إصدار الأوامر، والاستماع إلى الشكاوى، ومعاقبة مخالفات القانون التي يرتكبها أعضاء الطبقة الحاكمة.

كان هناك نوعان مختلفان من الولايات منذ القرن السادس عشر فصاعدًا. ففي ولايات التيمار القديمة، كان يجري توزيع جميع العائدات على أصحاب التيمار والزعامات والخاصة، مع تعويض الولاة والمسؤولين الآخرين من إيرادات

السناجق المركزية، فضلًا عن تخصيص بعض العائدات لهم. وكان أصحاب التيمار ينجزون جميع واجبات تحصيل الضرائب والحفاظ على النظام محليًا، تحت إشراف المسؤولين عن السناجق. أما في الولايات الزراعية الضريبية التي نشأت في القرن السادس عشر، فقد أدار الولاة، في الأساس، كل ولاية بوصفها مزرعة ضريبية؛ وفي حين أنهم كانوا ملزمين بتسليم مبالغ سنوية ثابتة للخزانة المركزية بوصفها إرسالية (irsaliye)، سُمح لهم بالاحتفاظ بما تبقى من حصيلة الضرائب بوصفه ربحًا شخصيًا، إضافة إلى الرواتب المنتظمة (salyane) التي دُفعت لهم من الخزانة المركزية. وكانت جميع الولايات الأوروبية، باستثناء إمارات الحكم الذاتي والاشيا ومولدافيا وترانسيلفانيا والقرم، ولايات تيمار، وكذلك كانت الحال في الأناضول، باستثناء عدد قليل من السناجق الحدودية في الشرق. وفي العالم العربي، جرى الحفاظ على النمط نفسه في أجزاء من حلب وطرابلس الشام ودمشق، مع تنظيم الأجزاء المتبقية ومعها مصر وشمال أفريقيا بشكل مزارع ضريبية. وفي ولايات المزارع الضريبية، أجريَ معظم واجبات الأمن، إضافة إلى تقويم الضرائب وتحصيلها من جانب مسؤولي الحكومة، ما أدى إلى زيادة النفقات الحكومية بشكل مباشر بالقياس إلى الإيرادات المُحَصلة.

ج. المؤسسة العسكرية (سَيْفِية)

جمع العثمانيون المعنيون بحماية السلطنة وتوسيع رقعتها، والحفاظ على النظام والأمن، وضمان الاستغلال السليم للموارد، وحماية هيئات النظام ووظائفه، في المؤسسة العسكرية للطبقة الحاكمة، بوصفهم "أهل السيف" (Ehl-i Seyf).

الجيش البري: هكذا قسّمت المؤسسة العسكرية بشكل أساسي إلى مجموعتين: الجيش البري، والبحرية. يتألف الجيش البري من "عبيد الباب" (قابي قولو؛ والجمع: قابي قوللري) وقوات الأقاليم.

1) **جيش قابي قولو**: كان هذا في الأساس هو الجيش المركزي الدائم للسلطان، وكان في الأصل يتكون من الأسرى والمرتزقة، سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين، ولاحقًا صار مؤلفًا بالكامل تقريبًا من الشباب الذين يجري تجنيدهم من طريق نظام الدڤشرمة.

(أ) فيلق الإنكشارية: كان مشاة الإنكشارية هم الجزء الأكثر أهمية في جيش القابي قولو، حيث كانوا بمثابة الذراع العسكرية لطبقة الدڤشرمة. وقد قسم الفيلق إلى 101 كتيبة (orta) بقيادة ضباط، يدعى الواحد منهم چوربجي (çorbacı) (معناها الحرفي "مُقَدِّم الحِساء"). كان هناك أيضًا السكبان (segban) (السيمن (seymen))، "القيّم على الكلاب")، ويشكلون 34 كتيبة، كل كتيبة تتألف من 40 إلى 70 رجلًا، وكانوا مكلفين بالصيد وكذلك بالذهاب إلى الحرب مع السلطان، والقيام بحمايته في جميع الأوقات بوصفهم حرسه الشخصي. ولأنهم كانوا الأقرب إلى السلطان، أمدّ السكبان الفيالق الأخرى بمعظم الضباط. وقد أنشأ سليم الأول مجموعة خاصة جديدة من الكتائب، هي وحدات القائد (bölüks ağa)، التي كانت كذلك بمنزلة قوة شخصية لقائد الإنكشارية (آغا)، للقيام بواجباته المتعددة والمتزايدة، والتي صارت تتضمن حفظ النظام في العاصمة، وحراسة السلطان، وتشكيل قلب الجيش. وكان يرتبط بالإنكشارية تنظيم البكتاشية الصوفي، الذي عمل وعاظه مستشارين رئيسيين للإنكشارية، إذ حافظوا على العِلم الديني وسلوكيات الأفراد، وعملوا أئمة للكتائب. وفي أواخر القرن السادس عشر، التحق البكتاشية رسميًا بالفيلق من خلال كتيبته التاسعة والتسعين، حيث جرى تعيين كبيرهم چوربجي.

كان من المفترض أن يحافظ فيلق الإنكشارية على جاهزيته للحرب في كل وقت، وأن يكون مستعدًا للقتال الفوري؛ لذلك لم يُسمح لرجاله بالزواج، وكان عليهم البقاء في ثكناتهم والتدرب بانتظام. لم يبلغ عددهم آنذاك أكثر من 30 ألف رجل تحت قيادة سليمان، ولم يكونوا أكبر مجموعة في الجيش، لكن بسبب تنظيمهم وتدريبهم وانضباطهم، فضلًا عن خبرتهم في استخدام البنادق والرماح والأقواس والسهام، فإنهم كانوا يشكلون أهم قوة قتالية في السلطنة حتى وقت متأخر من القرن السابع عشر. كان يجري تكليف الإنكشارية، عندما لا يكون ثمة حملات، بالحفاظ على الأمن في الأماكن المهمة في أنحاء السلطنة. وكانوا يقومون في اسطنبول بحراسة اجتماعات الديوان، ويعملون شرطة في المدينة وإطفائيي حرائق، إلا في الليل وفي أمسيات الجمعة، حين يقتضي التزامهم الصارم بفرائضهم الدينية أن يتركوا تأدية هذه المهمات للآخرين. ثم كانوا يخدمون بالتناوب حراسًا للأبواب الرئيسية في المدن والبلدات والحصون ومراكز الشرطة في جميع أنحاء السلطنة، وشرطةً لمدن الأقاليم؛ لمدة تسعة أشهر في العادة قبل

أن يعودوا إلى ثكنات اسطنبول. وتدفع أجورهم على أساس ربع سنوي، مع مكافآت خاصة للأفراد مقابل الخدمة الخاصة أو الصعبة.

(ب) فيلق المدفعية: كانت ضخامة الأسلحة الجديدة، مثل المدافع والبنادق التي تعمل بالبارود، قد أدت إلى تأخير اعتمادها للاستخدام العام. وقد قاومها الفرسان الإقطاعيون لأنها كانت تعيق حركتهم السريعة. لكن قوات المشاة قابي قولو، أي الإنكشارية، تبنتها بسرعة وبشكل كامل في عهد محمد الثاني. وفي عهد بايزيد الثاني، أدت الهزائم على يد المماليك في شرق الأناضول، إلى قيام السلطان بتزويد الإنكشارية بالأسلحة اليدوية، وتطوير مدافع متحركة وقذائف فعالة بشكل أكبر، حتى يتسنى استخدامها من كل وحدات الجيش في وقت متزامن وليس في جزء منه فقط. كان فيلق جبجي (Cebeci) هو المسؤول عن صنع الأسلحة التي يستخدمها الإنكشارية وتقديمها ونقلها إلى حيث يحتاجون إلى استخدامها. وقد جرى تدريب رجال هذا الفيلق مشاةً لاستخدام السلاح الناري اليدوي، وهكذا كانوا يكلفون بمهمات شرطية في مناطق اسطنبول حول ثكناتهم، مقابل آيا صوفيا. كان هذا الفيلق صغيرًا ومختارًا، حيث لم يتجاوز عدد رجاله 625 في عام 1574، ولم يَنمُ سريعًا إلا بعد مدة بوصفه جزءًا من الزيادة العامة في عدد أعضاء الفيلق، والانهيار في المعايير وقواعد الانضباط، الذي أثر في الجيش في عصر التراجع.

ونظّم فيلق المدفعية (Topçu Ocağı) في ظل مراد الثاني من أجل تصنيع المدافع واستخدامها، ليصير بكامل قوته بعد إصلاحات بايزيد الثاني، حيث قام بعد ذلك بدعم الإنكشارية والقوات الإقطاعية في المعارك والحصار، إضافة إلى حماية الحصون والأماكن المهمة. وقد قسم الفيلق إلى قسمين، السَبْك والحرق، من أجل القيام بوظائفه. كانت ثكناته الرئيسية ومسابكه في منطقة اسطنبول المعروفة اليوم باسم طوبخانه (Tophane)، وتمركزت فروع إضافية من الفيلق وبنيت مسابك أخرى في أجزاء مختلفة من السلطنة. وعلى غرار فيلق الإنكشارية، جرى تقسيم فيلق المدفعية إلى كتائب، وكان فيه حوالى 1100 رجل في عام 1574 وخمسة آلاف في القرن السابع عشر. ونظرًا إلى أن المدافع وكرات المدفعية كانت تُبطئ سير الجيش، أنشئ فيلق عربات المدفعية (Top Arabacı) في عهد محمد الثاني، لنقل الأسلحة والذخيرة أثناء الحملات، وأيضًا لتصنيع عربات المدافع وتخزينها.

كان مصنعه في قسم الطوبخانه، بينما كانت ثكناته في مكان قريب من منطقة شهر أميني، مع وجود وحدات متمركزة أيضًا في الحصون والبلدات في أنحاء السلطنة. وقد جرى تنظيمه في 63 كتيبة، فيها 400 رجل عام 1574، وفي أواخر القرن السابع عشر كان فيها 622 رجلًا فقط. وقد جرى الإبقاء على أسطول خاص من القوارب الصغيرة لنقل المدافع من طريق الماء.

أخيرًا، كان تنفيذ حصار الحصون والمدن يجري بتضافر نوعين من القوات هما: أولًا، زارعو الألغام (Lağımcıyan)، والمسؤولون عن حفر الخنادق الجوفية لزرع الألغام وتقويض أسوار العدو واستحكامات المدافع؛ ثانيًا، قاذفو المورتر (Humbaracıyan)، المسؤولون عن تصنيع قذائف المورتر والألغام والقنابل والقذائف اليدوية ونقلها وإطلاقها على حصون العدو، سواء من البر أو البحر. وقد جرى تنظيمهم في عهد مراد الثاني. وكان زارعو الألغام ينقسمون إلى قسمين وفقًا لوسائلهم في المساعدة، فمن ناحية، كان أولئك الذين يتقاضون رواتب، وهم جزء من القابي قولو، يقومون بدعم هجمات الإنكشارية على الأماكن المحصنة، وكانوا ملحقين بفيلق الجبجية؛ ومن ناحية أخرى، جرى تنظيم أولئك التابعين للتيمار تحت قيادة جيوش الولايات لدعم حملاتهم. وكان لقوات المورتر كذلك قسمان رئيسيان؛ فهناك المشاركون في تصنيع الأسلحة المؤازرون لفيلق الجبجية، وهناك المسؤولون عن استخدامها في المعارك والحصار، والخاضعون لفيلق المدفعية. إضافة إلى ذلك، فإن القسم الثالث من فيلق قاذفي المورتر كان يتألف من رجال يتمركزون بشكل دائم في الحصون الموجودة في أنحاء السلطنة، وكانوا يعتمدون على التيمار بدلًا من الرواتب؛ وبالتالي كانوا تحت قيادة قادة الحصون والقادة الإقطاعيين بدلًا من قادة فيلقهم على الرغم من أنهم ظلوا جزءًا من جيش القابي قولو من الناحية الرسمية.

(ج) **فرسان القابي قولو**: كان للقابي قولو كذلك قسم للفرسان، هو قابي قولو سواريلري (Kapıkulu süvarileri). في بعض الأحيان، يجري الخلط بينه وبين فرسان الولايات، لكنه في الحقيقة كان مختلفًا تمامًا؛ فقد كان يحتفَظ به في اسطنبول، ويعتمد فيه على الراتب بدلًا من التيمار، ويُطلق عليه عمومًا اسم سِباه (Sipah)، أو ألطى بولوك خلقى (Altı Bölük Halkı) (رجال الأفواج الستة) أو بشكل أبسط بولوك خلقي (رجال الفوج)، بدلًا من اسم سِباهي (Sipahi) الذي يطلق على الفرسان

الإقطاعيين. ومن بين الأقسام الستة التي يتكون منها فرسان القابي قولو، كان أول قسمين يسميان أولوفجيان (Ulufeciyan) (الرجال ذوو الرواتب)، وينقسمان إلى اليمين واليسار، وقد أسسهما قره تيمور طاش باشا، بكلربك الروملي في عهد مراد الأول، من سلاح الفرسان ذوي الرواتب ثم عملا في خدمته. وانقسم كل من الثالث والرابع، المسميان Gureba (الغرباء أو الأجانب)، كذلك إلى يسار ويمين، وجرى تشكيلهما بعد ذلك بمدة وجيزة من بين المُسْلمين الذين يدخلون الخدمة العثمانية بالأجر من أجزاء أخرى من الشرق الأوسط، وتشكيل الفوجين الأخيرين المسميين سلاحدار (Silâhtar) (حاملو السلاح) وسِباهي أوغلان (Sipahi oğlan) (غلمان السباهية) في وقت لاحق، ربما في عهد محمد الأول، وكانا يمثلان صفوة القوة بأكملها. وعمومًا، عُرف رجال المجموعات الأربع الأُوَل مجتمعين باسم "الأفواج الأربعة" (Bölükat-ı Erba'a)، وجرى وضعهم على جانبي السلطان في المعركة، بينما كان السلاحدارية وغلمان السباهية يعملون فقط على مقربة من يمين السلطان. وكانوا جميعهم يحصلون على رواتب ومكانة أعلى من فيلق مشاة القابي قولو، وهكذا فإن المراكز فيها كانت موضع تقدير وتطلع كبيرين. وكان الأعضاء القادمون من خريجي الإيچ أوغلان يُعتبرون غير مؤهلين بشكل كافٍ لخدمة القصر، هم وأبناء أعضاء الأفواج الستة، والمسلمون من أماكن أخرى في الشرق الأوسط خصوصًا من العرب والفرس والكرد، وأعضاء فيلق الإنكشارية الذين تميزوا بشكل خاص، وكذلك في بعض الأحيان الأعضاء المؤهلون من فيالق القابي قولو الأخرى. وخلال الحملات، كان غلمان السباهية والسلحدارية مسؤولين عن حراسة السلطان شخصيًا. وكان السلحدارية لديهم كذلك مهمة تنظيف الطرق والجسور وفتحها أمام الجيش الرئيس، وقيادة خيل السلطان وحراستها، وحمل ذيول الفَرس الخاصة به.

ومنذ تشكيلها، كانت هذه الأفواج تتمركز في الأغلب في ضواحي اسطنبول والمدن الرئيسية الأخرى، وكانت كل مجموعة منها تحت قيادة ملازم محلي (kethüda yeri) يعيّنه الآغا المسؤول عن القوات. وكان أفرادها يتقاضون رواتب. وللأسباب نفسها التي تخص فرسان الولايات، تجنبوا البنادق اليدوية الثقيلة، وبدلًا من ذلك استخدموا الأقواس والسهام والسيوف والخناجر والرماح والفؤوس. وقد كان عددهم يبلغ حوالى ستة آلاف رجل في أواخر القرن السادس

عشر، وارتفع إلى 20,844 في أواخر القرن السابع عشر، ثم أصبح 22,169 في أوائل القرن الثامن عشر.

2) **قوات الولايات:** الجزء الأكبر من الجيش العثماني كان يظل في الولايات، بما في ذلك فرسان السباهية الإقطاعيون، ومهاجمو الآقنجي، ومختلف الجنود والقوات الأخرى المتمركزة في القلاع والمعابر والمواقع الاستراتيجية الأخرى.

(أ) **سباهية التيمار:** كان هذا بالطبع هو نظام التيمار الذي غذى وعزز وجهز معظم الفرسان الذين خدموا في حملات السلطان. لقد درسنا بالفعل التيمار من الجوانب الإدارية والمالية، فماذا عن دوره العسكري؟ لقد كان صاحب التيمار الذي يُمنح الحق في تحصيل إيراداته الضريبية، يشغل هذا المنصب بوصفه "دِرلك" (dirlik)، أو إيرادات ممنوحة على سبيل المعاش، مقابل أداء خدمات أخرى للدولة، ولا سيما الخدمات العسكرية. وهكذا كان التيمار يعادل الراتب الممنوح لضباط الجيش وجنوده مقابل استمرارهم في أداء واجبهم العسكري، ولجعل أنفسهم ومن يكفلونهم على استعداد للالتحاق بالقتال، وجلب كل الأسلحة والغذاء والإمدادات اللازمة خلال الحملات، دون تحميل الخزينة أي عبء إضافي.

وقد صُنّف التيمار إلى ثلاث مجموعات وفقًا لمقدار إيراداتها وأهمية الخدمة التي تؤديها في المقابل. كانت التيمارات العادية لا تزيد عائداتها عن 19,999 آقجة سنويًا، وكانت تمنح للفرسان الذين يتميزون في المعارك أو بطرق أخرى. أما التيمارات، التي تدر من 20,000 إلى 99,999 آقجة سنويًا، فكان يُطلق عليها زعامت، وتمنح لأصحاب التيمار الذين أظهروا قدرة استثنائية أو شجاعة في المعارك، وكذلك لأعضاء الطبقة الحاكمة الذين شغلوا مناصب عليا في الحكومة المركزية أو الجيش الدائم. وأما تلك، التي تزيد عائداتها عن 100 ألف آقجة سنويًا، فكانت تسمى خاصة، وقد كانت في الأصل تُخصص للسلطان وأفراد عائلته. لكنها صارت تمنح لاحقًا كذلك للصدر الأعظم والوزراء الآخرين المفضلين عند السلطان بشكل خاص.

بالنسبة إلى تلك التي كان يُطلب منها تقديم الخدمة العسكرية في المقابل، كان على صاحبها أن يوفر الخيول والأسلحة والمواد الغذائية واللوازم الأخرى لنفسه ولمن يكفلهم (جبلي) (cebeli) بأعداد تتناسب مع إيراداته. وقد بلغت الإيرادات الأساسية للتيمار، الذي يسمى قيليج (kılıç) (سيف) أو ابتداء (iptida)،

نحو ستة آلاف آقجة سنويًا في الروملي، وما بين 1500 و3000 في الأناضول وآسيا، وقد جرى تعريف القيليچ بأنه المقدار الذي يغدو لزامًا على صاحبه تقديم خدمته ومعداته للجيش عند الطلب. ومقابل كل 3000 آقجة من الإيرادات الإضافية لصاحب التيمار و5000 آقجة لصاحب الزعامت، كان يُطلب منهما توفير سلاح وإحضار "جبلي" إضافي مع فرسه للحملات. وكان يحق لأصحاب الأعمال البطولية أو الخدمات الخاصة الترقي (terakki) من 3000 إلى 5000 آقجة سنويًا، تضاف إلى إيرادات الابتداء الأساسية الخاصة بهم، والتي - بطبيعة الحال - تشمل في المقابل الالتزام بتقديم "جبليين" إضافيين، وترقية تيمار الفرد تلقائيًا إلى زعامت، أو حتى إلى خاص إذا ارتفع المجموع إلى القيمة المناسبة.

وإذا تُوفي حامل التيمار، فإن جزء الابتداء من حيازته كان عادة ما يذهب إلى ابنه الأكبر إذا كان في سن وكفاءة تؤهلانه لأداء الخدمة المطلوبة. أما أجزاء الترقي فكان من المفترض أن تعود إلى مجموع ما يدخره سنجق بكي [أمير لواء] الولاية، لتقديم مكافآت مماثلة لأصحاب التيمار الآخرين في المنطقة. وإذا لم يكن الوريث قد بلغ بعد العمر المناسب، كان يُسمح له بإرسال "جبلي" مكانه، وغالبًا ما كان يتدرب في الواقع على يد هذا الأخير لتعلم واجباته من أجل أن يتمكّن من تولي مسؤولية التيمار. وإذا أصيب السباهي أو أصبح كبيرًا على القتال، فكان يتقاعد بجزء من ابتدائه، الذي يُسمح له باستغلاله بوصفه قيليچ حقي (kılıç hakki) (حق السيف) الخاص به، مع ذهاب البقية إلى ابنه أو سباهية آخرين.

كان الأبناء الأصغر يتلقون عادةً تيمارات بإيراداتِ ابتداءٍ أقل قليلًا من تلك التي كانت تخص أباهم حينما تدخل في حيازتهم. لكن لم يكن من حقهم الاحتفاظ بالابتداء أو الاستعاضة بـ"جبلي" مكانهم في فترة قصور سنّهم، مثلما كان يحق للأخ الأكبر. وإذا تُوفي حائز التيمار دون أن يترك أي أطفال ذكور، فكانت حيازته تعود إلى السنجق بكي لإعادة توزيعها على فارس آخر مؤهل، غالبًا ما يكون قد خدم في السابق بوصفه "جبلي" في المنطقة. وعندما كان البكلربك يستدعي الوحدات الإقطاعية في ولايته من أجل القتال، كان على بكوات السناجق استدعاء جميع أصحاب التيمار والجبلي في مناطقهم، وكذلك يقومون بإلغاء حيازات أولئك الذين فشلوا في توفير أو تقديم العدد المطلوب من الجبلية.

كان السباهي يعيش في القرية التي توجد فيها أراضي تيماره، وحيث يقوم بجمع ضريبة الأرض من الفلاحين - التي تكون عادةً عينية بسبب نقص النقود، وأيضًا بسبب عدم وجود أسواق يسهل على الفلاح الوصول إليها لبيع محاصيله - ثم ينفق الإيرادات على نفسه وعلى الـ"جبلي" التابعين له. وكان الفلاحون يضطرون إلى إعطاء أصحاب تيماراتهم مقدارًا معينًا من العمالة المجانية وكذلك كميات من العلف والقش والخشب؛ إلا أن الطلبات المفروضة كانت تتباين وفقًا للعادات الإقطاعية التي كانت سارية قبل الفتح العثماني. وكان للفلاحين الذين يعملون في الأرض الحق في استمرار القيام بذلك طالما حافظوا على زراعتها ودفع ضرائبها، وبالتالي حصلوا على نوع من الانتفاع لم يكن يمتلكه حائز التيمار نفسه. وكان يُمكِن الفلاح أن ينقل هذا الحق إلى أبنائه. لكنه لا يستطيع بيعه أو التخلي عنه دون إذن خاص من صاحب التيمار. وعندما يتوفى المزارع أو يهرب ويترك الأرض خالية، كان من حق صاحب التيمار أن يعطيها لفلاح آخر يوافق على زراعتها مقابل دفع ضريبة خاصة. وكان لحائز التيمار كذلك خيار تأجير مثل هذه الأراضي المهجورة للفلاحين الذين يوافقون على دفع إيجار سنوي معين مقابل الاحتفاظ بالأرباح، مثل المُزارع المستأجِر. وإضافة إلى العائدات التي يجري الحصول عليها من الضرائب التي يدفعها المزارعون، فعادة ما كان يُمنح كل مالك للتيمار، چفتلك (çiftlik) من الأرض لاستخدامه الشخصي، والتي في الأغلب ما كان يزرعها بالعمالة المستأجَرة، مثلما كان يحق له أن يطلب من المزارعين في التيمار. وإذا هرب المُزارع من أرضه ثم وُجد في منطقة مجاورة أو قريبة، فيمكن السباهي أن يذهب إلى القاضي المحلي لاستصدار مرسوم يلزمه بالعودة؛ أو إذا كان المُزارع المَعْني قد أصبح حِرَفيًا وكان له دخل، فيمكن أن يجبره السباهي على دفع تعويض بدلًا من ذلك في شكل ضريبة تسمى "ضريبة تعطيل الزراعة" (çift bozan resmi).

لم يكن السباهي مسؤولًا عن ضمان الزراعة وجمع الضرائب في نطاق تيماره وحسب، بل كذلك عن حفظ النظام في القرى، حيث يستخدم الـ"جبلي" لهذا الغرض. وعندما كان يجري فرض غرامات على جرائم بسيطة، كان يحتفظ بنصف القيمة لنفسه ويُسَلم النصف الآخر إلى السنجق بكي. وعندما كانت هناك حاجة إلى سلطة القاضي لفرض غرامة، كان كذلك يجمع نصيبًا من الطرفين.

عندما كان يجري استدعاء السباهية للخدمة، كان على السنجق بكي في كل ولاية أن يأخذ سباهيًا واحدًا من بين كل عشرة ليجري إبقاؤه في السنجق من أجل رعاية النظام وتحصيل الضرائب أثناء غياب زملائه. وخلال الحملات فقط، كان بكوات السناجق يعينون ضباطًا تابعين لهم لممارسة سلطتهم على السباهية، مع تعيين أمراء ألوية (alay bey) على كل ألف من السباهية. وعادةً ما يعود السباهية إلى ديارهم في فصل الشتاء ليباشروا مسؤولياتهم. لكن عندما كانوا يضطرون إلى البقاء بعيدًا، كان مَن بقي من كل سنجق يختار من خمسة إلى عشرة منهم ليعودوا إلى السناجق مُحصِّلين للدخل (خراچلكچي/ harçlikçi)، وهم الذين يحصلون على المال والمؤن اللازمة لبقائهم خلال حملة السنة اللاحقة. وعادة ما كانت تجري مكافأة أمراء الألوية على خدماتهم بجعلهم زعامات في المنطقة أو المناطق المجاورة.

في عام 1527 مباشرة بعد تولي سليمان، كان هناك 37,521 من حائزي التيمار في السلطنة، منهم 27,868 من السباهية النظاميين، الذين شكلوا مع الجبلية قوة سلاح الفرسان، من حوالى 70,000-80,000 رجل في المجموع، على عكس القابي قولو، الذين ظلوا لا يزيدون في أحسن الأحوال عن 27,900 رجل. إضافة إلى ذلك، كان هناك 9653 من حائزي التيمار الذين أدوا خدمتهم بوصفه أعضاء في حاميات الحصون: 6620 في أوروبا، و2614 في الأناضول، و419 في البلدان العربية. وفي هذا الوقت، كان أصحاب التيمار يستوعبون 456 في المئة من إجمالي إيرادات ضريبة الأراضي في الروملي، و56 في المئة في الأناضول، و38 في المئة في البلدان العربية، مع ذهاب العائدات المتبقية إلى الخزينة من خلال المزارع الضريبية أو الممتلكات الخاصة أو المؤسسات[3]. وفي عام 1607، أفاد عين علي أفندي أن هناك نحو 44,404 تيمارات تقدم قوة مؤلفة من 105,339 رجلًا. من الواضح، إذًا، أن التفوق العسكري العثماني لم يتحقق من طريق التفوق العددي، كما يدعي أعداؤهم الأوروبيون المهزومون، بل

(3) Ömer Lütfi Barkan, "Osmanlı Imparatorluğunda büyük nüfus ve arazi tahrirleri ve hakana mahsus istatistik defterleri," Istanbul Universitesi, *Iktisat Fakültesi Mecmuası*, 2 (1940), pp. 20-59 (esp. 51), 214-247; Ömer Lütfi Barkan, "Timar," Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi*, Istanbul and Ankara, 1940 to date, XII, pp. 286-323 (esp. 288).

لا بد أن يكون التفوق في كفاءة القيادة والانضباط والتدريب والتكتيكات كان هو العامل الحاسم.

(ب) **حرس الولايات الخاص**: قدمت القوات الخاصة التي جرى تشكيلها في الولايات خدمة خاصة بوصفها حرسًا. وكان أهم هؤلاء حرس الحصون وحرس المعابر (دربند/ derbent) وقوات الهجوم المتقدم الدائمة.

- حرس الحصون: كان هناك العديد من الحصون في جميع أنحاء السلطنة، داخل المدن وخارجها، ليس فقط لحماية الحدود، بل أيضًا للحفاظ على السلطة التي يخضع لها الإقطاعيون. وفي كثير من الحالات، خصصت وحدات إنكشارية لتشكيل نواة حاميات الحصون. كان هناك أيضًا العزب (Azap)، الذين جرى تطويرهم أصلًا في القرن الرابع عشر في إمارة منتشه والإمارة العثمانية بوصفهم قوات بحرية، وأصبحوا لاحقًا قوة رماية خفيفة تعمل أمام المدفعية والإنكشارية لإبقاء العدو بعيدًا حتى يتم إعداد القوات النظامية بالكامل للهجوم. بدأ العزب يخدمون في حامية الحصون في أواخر القرن الرابع عشر، بوصفهم خفراء وحرسًا ليليًا، في العادة، عندما يكون بقية أعضاء الحاميات خارج الحصون للخدمة في الجيش، أو للحفاظ على النظام وفرض التحصيلات الضريبية في المناطق الواقعة تحت إشرافهم. وكان العزب قوة تتلقى رواتب مثل الإنكشارية. لكنهم جاؤوا أساسًا من تركمان الأناضول بدلًا من مسيحيي الدڤشرمة؛ وبذلك، سُمح لهم بالزواج، وترك منصبهم لورثتهم من الذكور الأكفاء. وابتداءً من القرن السادس عشر، بدأ انضمام العزب إلى الجيش السلطاني انطلاقًا من الحصون لمساعدة القوات الأخرى في الحفر وبناء الجسور والطرق، وقد خَلَفَ فيلق الجبجية في هذه المهمات إلى حد بعيد بمجرد أنه لم يَجرِ تزويد الفيلق بما يكفي من الأعضاء الجدد من طريق نظام الدڤشرمة. بعد هذا الوقت، كان جميع الذكور المسلمين في المناطق الحدودية خاضعين للتجنيد في فيلق العزب، إذ من بين كل 20 أو 30 أسرة كان واحد من شبابها يؤخذ بالإكراه للوفاء بهذا الالتزام كل عام، وكان الآخرون يقدمون الطعام والإمدادات إلى الفيلق بدلًا من ذلك. وفي منتصف القرن السادس عشر، قسم الفيلق رسميًا إلى عزب الحصون (قلعه عزبلرى/ Kale Azapları) وعزب القوات البحرية (دنيز عزبلان/ Deniz Azaplan)، والتي ظلت في الخدمة حتى إصلاحات محمود الثاني في أوائل القرن التاسع عشر.

كانت الوحدات الرئيسية الأخرى التي تدير الحصون العثمانية هي الغونولويان (Gönüllüyan) (المتطوعون)، التي تشكلت أصلًا من تطوع السكان المجاورين، بما في ذلك المسيحيون الذين اضطروا إلى اعتناق الإسلام بوصف ذلك جزءًا من العملية التي دخلوا بها إلى هذا القسم من الطبقة الحاكمة. وقد قسم هذا الفيلق إلى وحدات مشاة وفرسان، وهم الذين عادة ما يتقاضون رواتبهم من قراهم بدلًا من الخزينة.

- حرس المعابر (الدربند): عند النظر إلى القوات المحلية التي حافظت على النظام، وحرست الحدود، والتحقت بالحرب على الكفار عبر الحدود، سنجد مجموعة من العثمانيين الذين كانوا في مرحلة متوسطة بين فئة الحُكم وفئة الرعية. تتكون هذه المجموعة عمومًا من غير المسلمين - بعضهم غَيّر دينه، وبعضهم لم يفعل، وبعضهم مسلم بالولادة فقط - وقد حصلت هذه المجموعة على حق معين في الحُكم، وبذلك على امتياز محدود بالإعفاء الضريبي، بواسطة القوانين التي يصدرها السلطان بحكم "حقه السيادي" (عُرْف) في التشريع؛ وبذلك فقد تضمنهم قانون "أهل العُرْف" (ehl-i örf). وكان أبرزهم والأكثر شهرة من بينهم في القوات المسلحة العثمانية، أولئك الذين كانوا يحرسون الدربند، أو فرق الحراسة المُحَصَّنة التي أنشئت لتأمين الطرق العسكرية والتجارية والمعابر الجبلية ونقاط القوة الحدودية، وحراستها، فضلًا عن الطرق المارة عبر القرى. وقد جرى تطوير نظام الدربند العثماني، الذي انتشر على نطاق واسع منذ وقت مبكر يرجع إلى القرن الرابع عشر، وامتد كذلك إلى أراضي تتار القرم والقبيلة الذهبية شمالي البحر الأسود، من نظام توتكافول (tutkavul) الإيلخاني الذي ظل يحمي القوافل والطرق.

جرى تطوير أول تنظيم رسمي للدربند في منتصف القرن الخامس عشر، إذ استُخدم السكان المسلمون والمسيحيون على حد سواء لحماية قراهم والحفاظ على الطرق والجسور المجاورة في حالة جيدة. ومع مرور الوقت، كان نظام الدربند كثيرًا ما يحفز على تنمية القرى التي كرس جميع سكانها أنفسهم لخدمته والحفاظ عليه، مع تنظيمه وزيادة عدد مراكزه بما يتناسب مع ضَعف الجيش النظامي في الأوقات التي يحدث فيها سخط اجتماعي واقتصادي. وفي كثير من الحالات أصبحت الخانات واستراحات القوافل "كرفان سراي" (kervansaray)

التي أُسست في الأصل لإيواء التجار وغيرهم من المسافرين، دربندات من أجل الحماية الذاتية جزئيًا على الأقل، إن لم يكن لأي سبب آخر. وقد أطلق اسم مارتولوس في الأساس على الجنود المسيحيين، وخصوصًا حائزي الإقطاعات تحت حكم البيزنطيين والصرب والبلغار، الذين دخلوا الخدمة العسكرية العثمانية في مقابل الاحتفاظ بالأراضي التي تحت أيديهم في نظام التيمار. وفي أواخر القرن الخامس عشر، قام هؤلاء المارتولوس بواجبات الحامية في معظم الحصون العثمانية التي أقيمت على طول نهر الدانوب وكذلك في المجر عندما جرى إلحاقها بالممتلكات العثمانية على يد سليمان العظيم. وقد استخدم سليمان الكثير من المارتولوس لتزويد الدربند بالرجال في ولاياته المسيحية، بحيث استخدمت أسماء دربندچي ومارتولوس بالتبادل هناك. ومع مرور الوقت، جرى توظيف العديد من المسيحيين المحليين مساعدين مقابل إعفاءات ضريبية، إضافة إلى الرجال الذين يتقاضون رواتب منتظمة.

كان الدربند في أماكن كثيرة يضم كذلك - على الأقل بشكل جزئي - أبناء البدو التركمان الذين أخذوا في الروملي اسم يوروك (Yörük) (بدو) وفي الأناضول اسم تركمان. وعادة ما كان يجري تشكيلهم في مجموعات من 25 إلى 30 رجلًا، يخدم أعضاؤها في الحملات بالتناوب، مع عدم ذهاب أكثر من خمسة في وقت واحد. وكان الباقون يظلون في أماكنهم ويدفعون لمن يذهب منهم 50 آقجة عن كل حملة بدلًا من الخدمة. أنفق معظم أعضاء هذه المجموعات على أنفسهم من خلال زراعة قطع صغيرة من الأرض تسلم لهم، معفاة من الضرائب في المقابل، ومن هنا جاءت كلمة مُسَلّم (musellem) (مُعْفَى). وكان هناك 1294 يوروك، جميعهم من المسلمين، في نهاية القرن السادس عشر، لكن كثيرًا من بين 1019 مُسَلّم في تلك الفترة نفسها كانوا مسيحيين، وكانوا يدعون فوينوك (voynuk) حين كانوا من البلغار. لقد اعتنوا بخيول كبار المسؤولين العثمانيين أو كانوا مسؤولين عن صقور (دوغانجي/ Doğancı) السلطان وأفراد عائلته.

كوفئ رجال الدربند، إما من طريق منحهم تيمارات في المنطقة المجاورة، أو من طريق الإعفاءات الضريبية. وكثيرًا ما كانوا يجمعون كذلك رسومًا من الذين يقومون بحمايتهم على طول الطريق. لكنهم كانوا يضطرون في بعض المناطق

إلى تقديم تعويضات للمسافرين الذين يتعرضون للسرقة في المناطق التي يقومون بحمايتها. وعادة ما كانت هذه المواقع وراثية، في ما يتعلق بموقع التيمار على الأقل. وفي بعض الأحيان، كانت قرى بأكملها مسؤولة عن إدارة مواقع الدربند وصيانتها وتغطية نفقاتها، وإرسال الرجال للعمل فيها بالتناوب وتوفير جميع الإمدادات الضرورية لها. وكانت هذه الخدمات تكافأ من خلال الإعفاءات الضريبية[4].

– قوات الإغارة: خلال معظم القرن السادس عشر، لم تكن حراسة الكثير من الحدود العثمانية مع العالم المسيحي موكولةً إلى الحاميات النظامية، بل إلى قوات خاصة بالإغارة، هم الغزاة، الذين أطلق عليهم في ما بعد اسم آقنجي (مغيرين)، والذين جرى تنظيمهم في مناطق حدودية خاصة تحت قيادة أمراء الحدود (أوج بكوات). وقد شكل الآقنجي نوعًا من سلاح الفرسان الخفيف، وكان مسؤولًا عن الهجوم على أراضي العدو، مستوليًا على الأسلحة والمال والعبيد، وكان كذلك يبقي قوات العدو مشغولة عن مهاجمة العثمانيين، أو إعداد الدفاعات في مواجهة الجيش العثماني النظامي. وعادة ما كان قادة الآقنجي وأتباعهم معفيين من الضرائب، وقد حازوا مناطقهم على شكل تيمارات متوارثة ينتقل تحصيل ضرائبها التي تُنفق على تمويل عملياتهم ومواقعهم، من الأب إلى الابن عبر الأجيال. وقد واصل الآقنجي الخدمة حتى عام 1595، عندما تم حلهم على يد الصدر الأعظم خوجه سنان باشا بعد هزيمة كبرى في والاشيا، وضُمت أراضيهم ورجالهم إلى الولايات النظامية في المناطق المجاورة. وبعد هذا فإن كل الغارات، التي كانت تشن على أراضي الكفار، نفذها اليوروك، وكذلك الرجال الذين أرسلهم تتار القرم خصيصًا لهذا الغرض.

إضافة إلى ذلك، كان هناك من يُطلق على الواحد منهم اسم "دلي" (deli)، أي "المجنون"، وكانت تُطلق عليهم بسبب ضراوة هجماتهم، على الرغم من وجود دلائل تشير إلى أن الاسم كان ببساطة تحريفًا لكلمة "دليل" (delil)، التي كانت تُطبق في الأصل على التنظيم. وقد تشكل تنظيم الـ"دلي" في أواخر القرن الخامس عشر، وكان معظم أعضائه من الكروات والصرب والبوسنيين الذين

---

(4) Cengiz Orhonlu, *Osmanlı Imparatorluğunda Derbend Teşkilatı* (Istanbul: 1967).

اعتنقوا الإسلام ليتمكّنوا من حمل السلاح في خدمة السلطان، مع ذلك فمن الواضح أنه تضمن بعض الأتراك كذلك.

تنظيم الحملة العثمانية واستراتيجيتها: اعتمد العثمانيون على نظام تجسس حسن التنظيم في التخطيط لحملاتهم. وقد قدمت عادة الطرق المتبعة في الحملات السابقة الأمثلة والنماذج، وهي التي كانت تعود أحيانًا إلى قرن من الزمان. وحددت الجغرافيا طرق الحملة وقواعدها الرئيسية. وفي الأناضول، كانت أرضروم - التي يجري الوصول إليها عبر البحر الأسود من اسطنبول أو عبر البر من طريق ديار بكر - القاعدة الرئيسية للحملات المتجهة شمالًا إلى القوقاز أو شرقًا إلى إيران وأذربيجان. وكانت ديار بكر وفان قاعدتين للحملات إلى الشام وكذلك إلى أذربيجان، وباستخدام الموصل وحلب أيضًا في بعض الأحيان. وبالنسبة إلى حملات شمال الدنيبر والدنيستر، كانت حصون الدانوب في أوتشاكوف وكيلبورون وآق كرمان وكيليا، مهمة بشكل خاص، إضافة إلى حصون إسماعيل وإبرايل وسلستريا ورسجق التي تستخدم كذلك قواعد للهجوم. وأما الحملات إلى الامتداد الأوسط لنهر الدانوب، فتذهب من اسطنبول إلى أدرنة، عبر جبال البلقان إلى فِليبه وصوفيا ثم إلى نيش، وبعد ذلك إلى أعلى وادي مورافا، وإلى بلغراد. وعبر نهر الدانوب، كانت المجر ووادي نهر تيسا يُتيحان الوصول إلى ترانسيلفانيا دون الحاجة إلى عبور الكاربات من والاشيا. وكانت كل من سافا ودرافا تتيحان وصولًا سهلًا إلى البوسنة؛ ومنها كان الجيش العثماني يستطيع المرور عبر الأودية الجبلية إلى الجبل الأسود والهرسك ودلماشيا، وإلى طول ساحل البحر الأدرياتيكي. أخيرًا، كانت سالونيك هي القاعدة الرئيسية للحملات في اليونان وألبانيا.

وبسبب طبيعة الجيش الإقطاعية إلى حد ما، وحاجة السلطان وقواته الدائمة إلى العودة بشكل دوري إلى اسطنبول، وكذلك بسبب ظروف الطرق السيئة للغاية خلال فصل الشتاء، كانت الحملات تشن بشكل أساسي بين شهري نيسان/ أبريل وأيلول/ سبتمبر، وكان الجيش يُسرح خلال شهور الشتاء. وعادة ما كان التخطيط للحملات يجري بعد مدة قصيرة من التسريح، في شهري تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر. وخلال الشهرين التاليين - حتى في الوقت الذي يعود فيه أصحاب التيمارات إلى ديارهم لجمع الضرائب والمؤن - كان يجري إرسال

الأوامر إليهم بالتجمع للحملات اللاحقة في نيسان/ أبريل. وهكذا كان لا بد من إنجاز الحملات بشكل كامل في شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر، مع تقدم الشتاء وقلة الإمدادات الغذائية والأعلاف التي تجبر الجيش على التراجع والانفضاض قبل أن يتأخر الوقت في شهر تشرين الأول/ أكتوبر. هذا الوضع جعل من المستحيل واقعيًا على السلطان القيام بحملة تمتد إلى ما وراء شمال المجر أو شرق الأناضول في سنة واحدة.

كان الاستعداد للحملات يتطلب جمع كميات هائلة من المؤن والعتاد الحربي. وكان الأمر الأكثر صعوبة هو توفير الطعام للرجال والعلف للحيوانات. لهذا كانت تجلب قطعان الأبقار والأغنام مع الجيش؛ وكان المزارعون الذين يعيشون بالقرب من خط سير الجيش يقومون بتزويده بالحيوانات والحبوب وغيرها من المواد الغذائية، في مقابل تعويضات في بعض الأحيان. وعلى الرغم من أن الحكومة لم تكن تقوم عادةً بتنظيم عمليات الزراعة والتجارة، فإنها كانت تشجع زراعة الحبوب والأرز على طول طرق الحملة الرئيسية، بحيث تكون على الأقل متاحة بسهولة. وقد ربيت الثيران والجواميس بشكل خاص في الروملي لسحب العربات والمدافع؛ بينما استخدمت كذلك البغال وخيول الجر من الدانوب السفلي، والإبل من الأناضول والهلال الخصيب، للأحمال الأقل.

كانت الحملات تُفتتح بمراسم وطقوس دقيقة، إذ كان يجري وضع اثنين من ذيول الحصان الستة الخاصة بالسلطان، أو أحد الثلاثة الخاصة بالصدر الأعظم، إذا كان هو المسؤول عن الحملة، في الفناء الأول للقصر في اسطنبول، للإشارة إلى إجراء الاستعدادات الخاصة بالحملة. بعد ذلك، ترسل ذيول الحصان هذه متقدمة على الجيش الرئيسي بيوم واحد للدلالة على وصوله الوشيك، حيث ضاحية داود باشا، تلك الضاحية الغربية باسطنبول، التي كانت بمنزلة معسكر الليلة الأولى للجيش عندما يكون متجهًا إلى أوروبا. وكانت أسكودار، على الجانب الآخر من البوسفور، تؤدي الوظيفة نفسها إذا كانت الحملات ستسير عبر الأناضول. وكان يلتحق بالقوات التي تغادر اسطنبول، موكب من الفرق التي تُمثل مختلف الطوائف الحرفية التي كانت تُرسِل أفرادًا لممارسة حرفهم في خدمة الجيش. ثم يأتي فيلق الإنكشارية، والفيالق الأخرى، وأعضاء الطبقة الحاكمة، يقودهم السلطان أو

الصدر الأعظم، مع مراسم الوداع التي يقوم بها من بقوا خلفهم. وكان من المعتاد أن يذهب السلطان والصدر الأعظم وجميع المسؤولين المهمين مع الجيش، مع أسرهم وأموالهم وخدمهم. ويترك من يقوم مقامهم (قائمقام) لأداء واجباتهم في اسطنبول؛ إلا أن هذا الأمر أصبح يجري عكسه تدريجيًا بعد حُكم سليمان، حيث يبقى المسؤولون المهمون في ديارهم بينما يرافق الجيش من يقوم مقامهم.

كان هناك حرص شديد على تمهيد الطريق للجيش أثناء الزحف؛ وكانت الأوامر ترسل قُدمًا لإصلاح الطرق والجسور؛ وتوضع ركائز من الصخور والأوتاد لإظهار خط السير حينما لا تُسلك الطرق الاعتيادية. وفي معظم القرن السادس عشر، حافظ السلاطين على انضباط صارم للغاية بين رجالهم أثناء المسير، إذ كانوا يعاقبون كل من أتلف ممتلكات على طول الطريق، ويقدمون تعويضات كاملة لمن تأذى. وقد كان الجيش مؤلفًا من القوات المتقدمة المتمثلة في الآقنجي والـ"دلي" واليوروك التي تقوم بتهيئة الطريق؛ ومن طليعة خاصة من الفرسان بقيادة چارخه جي باشي؛ ومن المشاة الإنكشارية والفيالق الأخرى؛ ومن السلطان وغيره من المسؤولين؛ وأخيرًا، من الفرسان الإقطاعيين الذين يسيرون على كلا الجانبين ويوفرون الحراسة في المؤخرة.

كان المسير يبدأ عادة من ساعات الصباح الأولى حتى وقت الظهيرة تقريبًا حينما يجري إنشاء المعسكر. وفي وسط المعسكر كانت تتمركز خيام السلطان وخدمه وغيرهم من الأعضاء المهمين في الطبقة الحاكمة، يحيط بهم الإنكشارية وقوات القصر الأخرى التي تشكل قوة المركز. بعد ذلك كانت تُخَيم قوات الأقاليم غير الإقطاعية وغيرها من الفيالق الدائمة للأقاليم غير الإقطاعية، التي غالبًا ما كان يقودها حكامها أو كبار ضباط الجيش. وكان يجري فرض الانضباط الصارم، إذ يحظر على الجنود شرب الخمر، ويفرض عليهم الحفاظ على نظافتهم من طريق الحلاقة والاغتسال بشكل منتظم، في هدوء عام. كل ذلك كان يتناقض بحدة مع الوضع في جيوش أعدائهم المسيحيين آنذاك.

وفي المعارك، يتمركز الإنكشارية وغيرهم من فيالق القصر حول السلطان والصدر الأعظم، ويشكلون المحور المركزي للتكتيكات العثمانية، على الرغم من أنهم أقل عددًا من القوات الأخرى. وقد كانوا محميين بالخنادق ومحاطين

بالمدافع والعربات، فضلًا عن حماية فرسان السباهية لأجنحتهم ومناوراتهم من أجل تطويق العدو أو نصب كمين له أثناء محاولته الوصول إلى المركز.

القوات البحرية: استغرق الأمر بعض الوقت قبل أن يجري تطوير بنية البحرية وتنظيمها إلى حد مماثل لما كانت عليه القوات البرية. ولأن الحرب البرية كانت أساس استراتيجيات الفتح العثماني - إذ لم تفعل البحرية أكثر من الدفاع عن المضايق والسواحل ونقل الجنود - احتل ضباط القوات البرية معظم المراكز والرتب، وحازوا معظم الثمار المادية للنصر. مع ذلك، تطور الهيكل التنظيمي والقيادي للبحرية بشكل تدريجي استنادًا في الأساس إلى النموذجين البندقاني والجنوي؛ وغالبًا ما كانت تستخدم المصطلحات البحرية الإيطالية أو ما يعادلها بالتركية. وقد أصبح نظامًا متطورًا بالكامل تحت قيادة خير الدين باشا وخلفائه المباشرين في أواخر القرن السادس عشر.

كان على رأس البحرية العثمانية دريا بك (بك البحر)، وكان يُسمّى قبطانًا (kaptan) أو قَبودان باشا (kapudan paşa)، من مصطلح capitano الإيطالي؛ وأخيرًا قَبوداني دريا (kapudan-i derya) أو قَبطاني دريا (kaptan-i derya) (كابتن البحار أو الأميرال الكبير)، منذ وقت مبكر من القرن السادس عشر. وكان أول من شغل هذا المنصب هو سليمان بلطة أوغلي بك، الذي عيّنه محمد الثاني مكافأة له على خدماته في القرن الذهبي أثناء الاستيلاء على القسطنطينية. ولم يُمنح هو وخلفاؤه المباشرون سوى رتبة سنجق بك، إذ كانوا يحصلون على إيرادات سنجق غاليبولي وأقضية غَلَطة (التي مُنح سكانها، ومعظمهم جنويون، امتيازات تجارية وضريبية أخرى مقابل المساعدات البحرية) وإزميد (التي كانت تفي بالتزاماتها الضريبية من طريق توفير ألواح خشبية للسفن)، لاستخدامها في بناء الأسطول وصيانة وتشغيله. ولم يحصل قائد الأسطول على لقب بكلربك ورتبته، إلا تحت قيادة خير الدين، إضافة إلى منحه الحق في حضور الديوان السلطاني. وقد أضيف العديد من جزر بحر إيجة إلى الممتلكات البحرية الأصلية لتشكل ولاية الجزائر (al-Cezayir) (الجُزر)، التي شكلت، مع ولاية الجزائر، تيمارات دائمة تزود قائد البحرية بالأموال اللازمة. مع ذلك، عدت رتبة خير الدين بمنزلة مكافأة شخصية لنجاحه ضد دوريا، وكان لمعظم خلفائه في القرنين السادس عشر والسابع عشر

مرتبة أقل نوعًا ما وهي وزير بمرتبة ذيلي حصان. ولم يحدث إلا لاحقًا، في إطار التراجع العام للتنظيم العثماني وهيكلية الألقاب بعد مدة طويلة من تراجع قوة البحرية، أن حصل الأميرالات الكبار بشكل نهائي على سلطة الوزير ورتبته التي بثلاثة ذيول.

تمركزت شؤون البحرية في حوض بناء السفن (الترسانة) (Tersane-i Amire)، التي تقوم بالتنسيق مع العديد من الترسانات الأخرى في أجزاء مختلفة من السلطنة، إضافة إلى الأسطول والضباط والرجال الذين يعملون فيها. وكانت الفعاليات القتالية من ناحية، وأنشطة البناء والصيانة من ناحية أخرى تجري بتوجيهات من الأميرال الكبير. لكن الضباط والرجال في المجالين ظلوا مستقلين نسبيًا. كانت كل ورشة تشغل من طريق سلسلة من المسؤولين بقيادة مأمور الورشة، ويساعده مساعد الورشة، وقائد الورشة، وقادة عمليات الموانئ، وكتبة الورشة، وأمين سجلات الورشة، وغيرهم. وكانت عمليات الأسطول أقل في التنظيم الرسمي حتى زمن خير الدين. كل سفينة كان يقودها "ريس" (reis). أما في السفن الكبيرة فكان يقال له قبطان أو "خاصة ريس" (hassa reis)، وذلك لأنه كان يُمنح تيمارًا في سناجق الأميرال الكبير لتوفير الأموال والرجال للسفينة. وبعد منتصف القرن السادس عشر، صار يطلق على جميع قادة السفن اسم "ريس"، مع اقتصار مصطلح "قبطان" على قادة الأساطيل الصغيرة التي قاموا بتنظيمها. ولم يكن بينهم وبين الأميرال الكبير قدر كبير من التنظيم الرسمي، إلا بعد مرور نحو قرن عندما توفرت عدة رتب من الأميرالات.

في ما يتعلق بتزويد السفن بالجند، كان هناك، إلى جانب جند البحرية العزب، رجال جرى تجنيدهم من السواحل المجاورة، وفيهم الأتراك واليونانيون والألبان والدلماشيون، الذين أطلق عليهم اسم ليفنت [لاوند] (levent)، وهو مصطلح من المحتمل أن يكون تحريفًا عن المصطلح الإيطالي Levantino، الذي كان آنذاك مستخدمًا لنعت البحارة في معظم أساطيل البحر المتوسط. في بعض الأحيان، كان هؤلاء الرجال يؤدون الخدمة بدلًا من دفع الضرائب المستحقة على عائلاتهم أو قراهم داخل ولايات الأميرال الكبير، وأحيانًا مقابل رواتب تدفعها خزينة الترسانة. إضافة إلى ذلك، كان هناك المجذفون (kürekçiler)، ومن ضمنهم أسرى

الحرب المستعبدون والذين أرسلوا عقابًا لهم على اقترافهم الجرائم، وهؤلاء قلّت أهميتهم مع تحول الأسطول إلى أسطول شراعي في القرن الثامن عشر، وتوظيف البحارة بالأجر من أجل الحملات. كان يُطلق على هؤلاء في القرن السادس عشر آيلاقچيلر (aylakçılar)، وقاليونجولر (kalyoncular) (رجال الغاليون) في ما بعد[5].

أبقى الأميرال الكبير على دائرته ومجلسه في الترسانة، حيث أرسل المرؤوسين لإدارة الجزر والمناطق الخاضعة لسلطته، وقام هو نفسه بتوجيه الشرطة المسؤولة عن حفظ النظام في المناطق المجاورة للترسانة، خاصة في غَلَطة وقاسم باشا. وكما هي الحال مع الجيش البري، كانت مغادرة الأسطول السنوية في الحملة الصيفية مناسبة للاحتفالات المعقدة التي يشارك فيها السلطان وغيره من كبار المسؤولين. وخلال فصل الشتاء، كان الأسطول يرسو في قواعده بينما كان ضباطه ورجاله الذين لهم عائدات إقطاعية يتفرقون إلى تيماراتهم لجمع الأموال اللازمة للإنفاق على أنفسهم وسفنهم. أما الرجال الذين يتقاضون رواتب، فيقضون الشتاء في الثكنات في غَلَطة، خارج نطاق اختصاص البحرية إلى حد بعيد، ما يؤدي إلى

(5) كانت السفن التي تعمل بالمجاذيف تسمى عمومًا چكتيري (çektiri)، وتصنف وفقًا لعدد المقاعد المتاحة للمجذفين. كانت فرقاطات الحجيجية (Kırlangıç) تحوي ما بين 10 و17 مقعدًا، وتتسع كل منها لرجلين أو ثلاثة يُمسكون بكل مجذاف، وتحمل ما بين 70 و80 من الليفنت [اللاوند] والضباط. وعادةً ما كان للبريغانتين (بركنده/ Pergende) الكبيرة، 18 مقعدًا، والغاليوت (kalite, kalyota) ما بين 19 مقعدًا و24، مع طقم يصل إلى 250 رجلًا. وكانت السفن، التي تعمل بالتجذيف ذات المقاعد الـ 25، وتُعرف باسم سفن الغالي (galley) (قادرغه/ kadırga)، تبلغ من الطول نحو 36 إلى 40 مترًا، وتُقل 190 إلى 200 من المجذفين، وحوالى 350 رجلًا في المجمل. وكانت سفن الجالي الأكبر تعرف باسم باستارده (bastarde)، وتحوي نحو 26 إلى 36 مقعدًا، بطول يراوح ما بين 42 و45 مترًا، إضافة إلى 500 من المجذفين، و300 من المدفعجية والبحارة. إضافة إلى ذلك، كان هناك أيضًا بعض السفن الشراعية، فكانت الأغريبار (ağripar) ذات الصاريتين تحوي نحو 40 مدفعًا؛ والبارچه (barça)، بصاريتين أو ثلاث، و65 إلى 70 مدفعًا؛ إضافة إلى العديد من سفن الإبحار ثلاثية الصواري، ومن ضمنها السالوبه (salope)، التي يبلغ طولها حوالى 20 مترًا؛ والكورفت (corvette)، التي يبلغ طولها 25 إلى 30 مترًا، وتحمل على متنها نحو 175 إلى 200 رجل؛ والغاليون التي يبلغ طولها 33 إلى 50 مترًا، وتزن نحو1500 إلى 2000 طن؛ والفرقاطة (firkateyn) التي يبلغ طولها 30 إلى 40 مترًا، وتُقلّ 30 إلى 40 مدفعًا؛ والكاباك (kapak)، أو الغاليون التي تحوي مخزنين على الأقل، وتحمل 69 إلى 80 مدفعًا، وقرابة 1000 رجل. وبدءًا من القرن السابع عشر، كانت أكبر السفن العثمانية، وتسمى أوچ عنبرلي (üç anbarlı) (وهي سفينة تحوي ثلاثة مخازن)، بطول حوالى 50 مترًا، وتحمل 110 إلى 120 مدفعًا، وعلى متنها طاقم من 800 إلى 100 رجل.

سلوك مزعج على نحو متزايد، بحيث صار اسم ليفنت مرادفًا له بدءًا من أواخر القرن السادس عشر.

د. المؤسسة العِلْمِية

أخيرًا، فإن أولئك العثمانيين الذين كانوا خبراء في المعارف الإسلامية (Ilim)، ولذا كان يسمون (عُلماء، ومفردها: عَالِم)، ومُنحوا لقب أفندي (efendi)، معًا في المؤسسة العِلمية (Ilmiye)، التي كانت مسؤولة عن تنظيم عقيدة الإسلام ونشرها، والحفاظ على وحدة المجتمع الإسلامي، وتفسير التعاليم الدينية (الشريعة) وتنفيذها وتطبيقها، وشرح العلوم الدينية في المساجد والمدارس، وكذلك الحفاظ على المعايير وتدريب علماء جدد.

النظام التعليمي: كانت القاعدة الأساسية للمؤسسة العلمية، ذلك النظام التعليمي الذي جرى تنظيمه في المدارس الابتدائية للمساجد (الكتاتيب/ mekteps)، فهو الذي وفر التعليم الديني الابتدائي لعامة الناس؛ ومؤسسات التعليم العليا (مدارس/ medreses)، التي درّبت أعضاءً جددًا من العلماء، إضافة إلى آخرين التحقوا بالطبقة الحاكمة. وقد بنيت أول مدرسة عثمانية على يد أورخان في إزنيق عام 1331؛ وبحلول نهاية القرن السادس عشر كان هناك المئات منها في جميع أنحاء السلطنة، توجَتْها مدارس الثمانية (medaris-i semaniye)، التي أنشأها محمد الفاتح في كنف مسجد اسطنبول الكبير الذي يحمل اسمه، فكانت هي قمة التسلسل الهرمي للتعليم المكون من ثماني مراحل، بدءًا من مدارس حاشية تجريد (Hâşiye-i Tecrit) الابتدائية في البلدات الصغيرة، ثم مرورًا بالمراحل: مفتاح (miftah) وكيركلي (kırklı) وخارج (hariç) وداخل (dahil) وصحني ثمان (sahn-ı seman)، التي وفرت كل واحدة منها المزيد من الدراسات المتقدمة والموضوعات الإضافية، إلى أن يتمكّن المؤهلون من الدخول إلى المراحل العليا من التعليم، التي تتوفر فقط في مدرستي محصلة صحن (muhsıla-ı sahn) وصحني ثمان، التي كانت جزءًا من مُجَمع جامع الفاتح. وكان أولئك الذين يدرسون في الصفوف السبعة الأولى يطلق عليهم اسم سوخته (suhte) أو صوفته (softa) (طالب ديني)، في حين أن الذين يحصلون على مدرسة صحني ثمان يجري منحهم لقبًا شرفيًا خاصًّا، هو دانشمان (danişman) (عالِم).

تُمنح الدروس في جميع فروع التعليم الإسلامي، بما في ذلك الخط واللغة العربية والقواعد (صرف ونحو/ sarf ü nahiv) والبلاغة (belâgat) والشعر (şi'ir)، وعلوم التفكير مثل المنطق (mantık)، والفلسفة (عِلم الحكمة/ ilm-i hikmet)، وعلم الفلك (heyet)، والعلوم الدينية مثل تفسير القرآن (tefsir)، والعقائد (akait)، وسنّة النبي وصحابته (حديث/ hadis)، وقواعد الشريعة (أصول الفقه/ usul-ü fıkıh) والفقه (fıkıh) وكذلك التوحيد والأخلاق.

إضافة إلى الموضوعات التقليدية، التي كانت تدرس في المدارس التي جرى تطويرها في أوائل القرن السادس عشر، كان يجري تدريس العلوم الدقيقة من طب ورياضيات وبعض العلوم الفيزيائية في مجمع جديد يتكون من أربع مدارس قام ببنائه سليمان العظيم بين عامي 1550 و1559 في كنف الجامع الذي يحمل اسمه، حيث تتوفر درجة أعلى من الدراسة لأولئك الذين تجاوزوا درجة صحني ثمان، ممن لديهم الرغبة والقدرة على الاستمرار. وفي ظل نظام سليمان الجديد، خُفضت الدرجاتُ الثلاث الأدنى من النظام القديم التي، في أي حال، كانت توفر فقط التعليم الابتدائي في المدن الصغرى، إلى مرتبة المَكاتب الابتدائية. أما الدرجات الخمسُ المتبقية إلى جانب الدرجات الأربع الجدد في مجمع السليمانية، فقد أعيد تنظيمها في تسلسل هرمي يتكون من 12 درجة، قُسمت بدورها إلى أربع مجموعات:

1) المدارس الخارجية (hâriç medrese)، التي تقدم تدريبات ابتدائية في العلوم الأساسية، والصرف والنحو العربيين، والمنطق والهندسة والتوحيد والبلاغة.

2) المدارس الداخلية (dahil medrese) أو المتوسطة، التي تقدم تدريبات أكثر دقة في العلوم التي بدأ تدريسها بالفعل، وأضيف إليها الفقه وتفسير القرآن.

3) المدارس المتقدمة شاملةً تلك التي كانت تشكل في السابق أعلى مستوى في مجمع الفاتح. وكان المعلمون فيها يتقاضون 50 آقجة يوميًا، بينما كان يُطلق على الدرجة الأعلى الجديدة اسم ألطمشلي (altmışlı) (الستيني) نسبة إلى الرواتب المدفوعة لجذب من هم أفضل.

4) المستوى الأعلى، أو مدارس الثمانية، وتقع في مجمع السليمانية، حيث يتلقى الطلاب أعلى تدريب متخصص ممكن، وخصوصًا في الفقه والتوحيد والبلاغة، فضلًا عن العلوم المتعلقة بذلك.

لقد دعمت المدارس المفردة من قبل الأوقاف الدينية (vakıf)، التي أُنشئت عادة لدعم أبنية المُجَمعات (بما في ذلك المشافي والخانات والمؤسسات الخيرية الأخرى)، التي أنشئت حول المساجد الكبرى. وعادة ما كانت كل مدرسة تدار من طرف مُدَرِّس (müderris) يستخدم الأموال التي يقوم بتسليمها له مسؤول الوقف لصيانة المباني واستئجار خدم واختيار الطلاب ودفع رواتبهم، مع قيام الأفضل من هؤلاء الطلبة بدور المساعدين لتكرار الدروس وشرحها للطلبة الآخرين. وكان الطلاب يحصلون على رواتب صغيرة، وكذلك على طعام وسكن مجاني في المدرسة أو في المباني المجاورة للمجمع نفسه. وبعض المدارس الكبرى كان يصل عدد المعلمين فيها إلى ثلاثة، يقوم أعلاهم منزلة بمباشرة الاثنين الآخرين، وكان يجري تحديد الواجبات والمرتبات وفقًا لذلك.

بقية أعضاء فئة العلماء ظهرت من بين معلمي وطلبة المدارس. وكان يحق للطلبة، الذين وصلوا إلى مرتبة دانشمان، أن يشغلوا مناصب شاغرة في الهيكل الوظيفي للمؤسسة العلمية عندما يكون ذلك متاحًا، وأحيانًا في الخارج أيضًا لا سيما في المؤسسة القَلمية. أما هؤلاء الطلاب الذين غادروا المدارس قبل إكمال درجاتها الدراسية، فكانوا يدخلون عمومًا في خدمة القضاة بوصفهم مساعدين لهم (نائب) أو يصيرون كتبة في الخزانة أو المؤسسات الأخرى التابعة للمؤسسة القلمية، أو لأشخاص عاديين من الفئة الحاكمة أو فئة الرعية. ويبقى أولئك الذين أصبحوا دانشمان، في النظام عمومًا مدرّسين في معظم المدارس الابتدائية، حيث يعملون في صفوفها وفقًا لقدراتهم وما أُتيح لهم. ويسمح للمدرّسين بدورهم بالتقدم لشغل وظائف القضاة الشاغرة، أو لشغل وظائف النيشانجي والدفتردار في المؤسسة القلمية إذا كانت لديهم مؤهلات كتابية إضافية. وكان يمكن المدرّسين الذين يتقاضون 60 آقجة يوميًا في المدارس الأكثر تقدمًا، أن يتنافسوا على مناصب قضاة المدن الرئيسية: مكة والمدينة والقدس ودمشق وحلب والقاهرة وأدرنة وبورصة، حيث يتقاضون 500 آقجة يوميًا؛ بينما يمكن من هم في مدارس مجمع السليمانية من المدرّسين أن يتنافسوا على ذلك، فضلًا عن منصب قاضي اسطنبول أو قاضي عسكر الروملي أو الأناضول. وكان المدرّسون في العواصم القديمة: اسطنبول وأدرنة وبورصة، يمنحون أفضلية خاصة على من يتساوى معهم في المرتبة في المدارس الأخرى عند التنافس على المناصب. أخيرًا، يمكن أن

يصبح المدرّس في أعلى ثلاث مجموعات مرشحًا لأن يصير مفتيًا (mufti). لكن من ينتمي إلى مجمع السليمانية هو فقط من يمكنه أن يترشح أو يجري اختياره لمنصب شيخ الإسلام (şeyhulislam)، الذي كان هو المفتي الرئيس وهو رئيس العلماء. وكانت التعيينات تتم من جانب السلطان والصدر الأعظم بناء على ترشيح شيخ الإسلام. لكن الأخير كان يعتمد في معظم ترشيحاته على مشورة مجالس كبار العلماء، التي تُخْضِع المرشحين لامتحانات شفوية وتحريرية وتستجوبهم بمقالات (risale) ينبغي لهم أن يكتبوها في موضوعات محددة.

النظام القانوني: إضافة إلى المدرّسين، كانت فئة العلماء تشمل أولئك الذين يُطبقون القانون في المحاكم بوصفهم قضاةً، والمفتين الذين يَدرسُونه ويفسرونه؛ فما هو النظام القانوني الإسلامي كما جرى تطويره في الدولة العثمانية؟ وكيف جرى بناء المؤسسة العلمية لتطبيقه وتفسيره؟

1) **القانون**: جمعت فكرة القانون، كما تطورت في ظل العثمانيين، بين تقاليد الإمبراطوريتين الفارسية والتركية في الماضي، وكذلك الخاصة بالإسلام في حد ذاته. فمن الفُرس جاءت الفكرة - التي طورها الخلفاء العباسيون - بأن الحاكم كان مطلقًا، وأن جميع أعمال القانون والعدالة تَصْدر عن سلطته المطلقة. ومن ناحية أخرى، جاءت من الأتراك فكرة القانون السامي (yasa/yasak) الذي كان على الحاكم أن ينفذه بالعدالة بغض النظر عن رغباته الشخصية. وبالتوازي مع هذه التقاليد، كانت الفكرة الإسلامية للقانون الديني أو الشريعة، مستمدة من القرآن والتراث الإسلامي المبكر. وفي حين أن الشريعة توسعت بشكل كبير في مجالات السلوك الشخصي والحياة المجتمعية، إلا أنها لم تسهب في معظم مسائل القانون العام، خصوصًا في ما يتعلق بتنظيم الدولة وإدارتها؛ وفي أحسن الأحوال، قدمت المبادئ فقط، بحيث كان هناك مجال للتأويل والتشريع في المسائل النوعية من جانب الحاكم وحكومته. وقد اعترف معظم المُنَظرين الشرعيين المسلمين بحق السلطان - من طريق العُرْف - في أخذ زمام المبادرة وإصدار قوانين في الأمور غير المشمولة في الشريعة. وهكذا كان لدى المجتمع العثماني الإسلامي قانونان: القانون العُرفي للسلطان (örf-i sultani)، والقانون الديني. وكان يُطلق على المُكَلّفين بتنفيذ أحكام القانون العرفي اسم "أهل العُرف" (ehl-i örf)، بينما استمر العلماء في

فرض القانون الديني أو الشريعة في جميع أنحاء السلطنة، وخصوصًا بين أهل الملة الإسلامية. وقد غطت الشريعة المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية بين أهل الملة الإسلامية، إضافة إلى وضع مبادئ القانون العام للحكومة، في حين أن وضع القوانين الدينية للملل غير المسلمة وتطبيقها كان يوكل إلى زعمائهم الدينيين. وبالمعنى الدقيق للكلمة، كان لأعضاء العلماء الحق في إبطال أي قانون شعروا بأنه يتعارض مع الشريعة. لكنهم نادرًا ما فعلوا ذلك، لأنهم بصفتهم جزءًا من الطبقة الحاكمة، عينوا وقد يفصلون من جانب السلطان، الذي صار، بناءً على ذلك، حُرًّا في تشريع تغييرات لمواجهة المشكلات الطارئة في ذلك الوقت، ما دامت هذه التغييرات لم تخرج عن التعاليم المُبيّنة في الشريعة.

2) **القضاة**: المفسّرون الرئيسيون للشريعة كانوا أعضاء من فئة العلماء؛ وكان عِلم دراستها وتفسيرها يسمى الفقه. وكان هناك فرق بين من يدرس القانون ويفسره، وهو المفتي، ومن يطبّقه في المحاكم وهو القاضي، الذي أطلق عليه في ما بعد أيضًا اسم حاكم (hâkim، جمع: hükkam). وقد قسّمت السلطنة إلى أقضية (kaza)، لكل منها محكمة خاصة بها، وقاض إضافة إلى نائب له ومساعدين آخرين. كان هناك أربعة مذاهب تقليدية في الشريعة الإسلامية. لكن كان مذهب أبي حنيفة هو الوحيد الذي يعمل به على المستوى الرسمي في جميع أنحاء الدولة العثمانية، فكان التعيين في المحاكم يقتصر فقط على قضاة الحنفية. لكن بما أن سكان بعض أجزاء السلطنة الأصليين، فضلًا عن كبار رجال الدين، خصوصًا في مصر والشام، كانوا يقبلون بالمذاهب الشرعية الأخرى، سُمح للمسؤولين المحليين بالاعتراف بكبار العلماء المحليين من تلك المذاهب بوصفهم مستشارين، والتوصية بقراراتهم إلى قضاة الحنفية الرسميين في المناطق المَعْنِية.

كان لكل قاضٍ وظائف قضائية وإدارية. وبصفته قاضيًا في المحكمة الإسلامية المحلية، فإنه كان مكلفًا بتطبيق كل من الشريعة الإسلامية وقوانين السلطان على الرعية وعلى أعضاء الطبقة الحاكمة على حد سواء. وكان عليه أن يتأكد من أن المحكمة مفتوحة لجميع المسلمين الساعين إلى العدالة، وأن التقاضي يحدث بسرعة وبشكل عادل ودون تدخل المدافعين المحترفين، وأن أولئك الذين لا يستطيعون حماية أنفسهم، مثل النساء والأطفال والأيتام، تجب حمايتهم بشكل

خاص. وكان أهل قضائه يقبلون حقيقة أن الشريعة التي يمثلها القاضي، كفلت لهم (على عكس المسؤولين أنفسه) حقوقًا لا يمكن أي مسؤول سلطاني أن يسلبها. ومن ناحية أخرى كان المسؤولون يخضعون بوصفهم عبيدًا لإرادة السلطان المطلقة، وكان من الممكن إعدامهم ومصادرة ممتلكاتهم دون سبب واضح ودون أن يكون للقاضي الحق في التدخل والحماية.

استخدم القاضي موظفيه للتحقيق في القضايا واستدعاء الشهود ومعاقبة المذنبين، لكن كان يساعده في هذه المهمات السنجق بكي المحلي والصوباشي (قائد الشرطة)، تحت إشراف ممثلين عن جماعة المسلمين أو على الأقل حضورهم. وكان من المفترض أن يتقاسم بكوات السناجق والقضاة السلطة المحلية، لكن نظرًا إلى أن البكوات كانوا يتغيبون غالبًا في الحملات، فإن سلطة القضاة كانت هي الغالبة. وعادة ما كان لكل مدينة أو بلدة الصوباشي الخاص بها، الذي يمكنه فعليًا القبض على الجناة استنادًا إلى سلطته الخاصة وكذلك بمبادرة من القاضي. وعندما يرغب المواطنون في الشكوى من الأفعال غير القانونية، كانوا يفعلون ذلك لدى المحتسب في القضايا المتعلقة بالسوق، أو لدى الصوباشي في أي عمل إجرامي آخر. لكن كان على المحتسب مساعدة الصوباشي إذا رفض مرتكبو مخالفات السوق قبول سلطته. وقد استمد الصوباشية سلطتهم من بكوات السناجق، وكانوا مسؤولين أمامهم. لكن إذا انتهكوا هم أنفسهم القانون، فإنهم كانوا يقدمون أمام القاضي للمحاكمة والعقاب؛ وبذلك تصير السيادة مرة أخرى إلى القاضي. وكان من المفترض على القضاة تطبيق كلا القانونين، الديني والعلماني، وكانوا مستقلين تمامًا في اتخاذ قراراتهم. ونادرًا ما كان يتدخل السلطان أو أحد مسؤوليه أو حتى رؤساء القضاة في اسطنبول للتأثير على الحُكم أو معارضته إذا جرى إصداره محليًا.

كان أعلى دخل مسموح به للقاضي أو القضاء، 150 آقجة يوميًا، بينما يتلقى من هم في المراتب الأدنى دخلًا يقل عن 40 آقجة، يضاف إليها الرسوم التي يجري تحصيلها في المحكمة من المتخاصمين أو مستلمي الشهادات التي يجري إصدارها للمصادقة على حالات الولادة والزواج والطلاق والوفاة وما شابه ذلك. إضافة إلى ذلك، كان العديد من القضاة يجمعون مبالغ كبيرة من الغرامات ومن

مسؤولي المؤسسات المحلية الذين يفترض بهم الإشراف عليهم. وكان للقضاة عادةً الحق في تعيين المعلمين والعاملين في المكاتب والمدارس المحلية، ومن المحتمل كذلك في مقابل رسوم من المرشحين الفائزين.

كان للقضاة كذلك واجبات إدارية محلية معظمها جرى تطويره في العهد العثماني. وشملت هذه الإشراف على المسؤولين في مديرياتهم، والتصديق على لوائح التقويم الضريبي وحسابات التحصيل، والتوسط في حال تضارب السلطة أو القضاء، وفي بعض الأحيان كان القضاة مفوضين بطرد المسؤولين المحليين الذين انتهكوا القانون، والقيام بواجباتهم حتى وصول البديل من اسطنبول. وكان القضاة يشرفون على أداء أفراد الفئة العسكرية في الحفاظ على النظام محليًا، والتعامل مع حالات الشكاوى التي تتضمن الأعمال التعسفية ضد الأفراد. كما كانوا يشرفون على عمليات زراعة المحاصيل والحصاد وتقويم الضرائب وجمعها. وكانوا يشرفون في كثير من الأحيان على حشد القوات العسكرية المحلية، والتزامات الشرطة وحاميات الدربند، والوظائف البلدية مثل وضع أنظمة السوق وضبط الأسعار، وترتيبات تعبيد الشوارع والطرق المحلية وصيانتها. ونظرًا إلى أن الحكومة العثمانية كانت تميل إلى الانزواء في العديد من المناطق بداية من القرن السادس عشر، كان القضاة يميلون أيضًا إلى تولي المزيد من الواجبات الإدارية والمالية إضافة إلى واجباتهم القضائية والقانونية، إلى حد أنهم كانوا في كثير من المناطق بمنزلة الحكومة المحلية.

يتلقى قاضي اسطنبول دخلًا قدره 500 آقجة يوميًا، ما يجعل مركزه بطرق شتى الأكثر ربحًا من أي مركز آخر يمكن أن يشغله أحد من العلماء. وإضافة إلى واجباتهم العادية، كان قضاة اسطنبول وأيوب وغَلَطة وإسكودار يحضرون اجتماعات ديوان الصدر الأعظم يوم الأربعاء للنظر في الشكاوى المتعلقة بقرارات القضاة أو أفعالهم على نطاق السلطنة؛ وهكذا جرى تشكيل محكمة قضائية عليا. وكان قاضي اسطنبول كذلك مسؤولًا عن الإشراف على الأسواق ومراقبة الأسعار في المدينة، فضلًا عن لوائح البناء، وإنارة الشوارع والصيانة، وإمدادات المياه، والصرف الصحي. وكان يقوم بهذه الواجبات من خلال مساعدين: المحتسب (ihtisap ağa) (المسؤول عن الأسواق)، والمعمار باشي (mimarbaşi) (للمباني

والشوارع)، والصوباشي (رجل الشرطة المحلي)، وچوبلوك صوباشي (المسؤول عن تنظيف الشوارع وما شابه)، وغيرهم ممن تألفت الحكومة المحلية للمدينة من مجموعهم، هذا غير الوظائف التي كان يؤديها أهل الملل والحرفيون والنقابات المهنية.

مُنحت المناصب القضائية فوق مستوى الولاية، رتبة المولوية (mevleviyet)، التي كان يُطلق على أصحابها مُلا (molla). ونظرًا إلى أن عدد المرشحين لشغل المناصب المختلفة كان أكبر بكثير من المتاح، كان إجراء التعيينات لمدة لا تزيد عن عام للمناصب القضائية العليا، ولمدة 20 شهرًا لقضاة الأقضية، وبعد ذلك يترك الأفراد المعينون مناصبهم ويُدرجون ضمن المعزولين (mezul)، مع وضع أسمائهم في أسفل قوائم المرشحين للمناصب. وبينا هم ينتظرون، مثلهم مثل الأعضاء الآخرين في الفئة الحاكمة دون وظائف لسبب أو لآخر، كانوا يُمنحون معاشاتٍ خاصة تسمى أرباليك (arpalık)، هي بمنزلة راتب تقاعدي لأولئك الذين توقفوا عن العمل بسبب الشيخوخة أو المرض، أو مجرد تعويض عن البطالة للآخرين بين فترات التعيينات الرسمية. وكان بعض الأرباليك، الذي يتقاضاه العثمانيون من ذوي المنزلة الرفيعة، يتألف من خاص أو تيمار. لكن كان معظمه مجرد مدفوعات نقدية من الخزينة. وقد عمل أعضاء فئة العلماء المعزولون في بعض الأحيان كذلك مساعدين (mulazim) في مقرّات قضاة العسكر، أو مُقَسِّمين (kassam) للمواريث التي لا تدخل في نطاق السلطة الطبيعية للقضاة المحليين، ويُضاف هذا إلى معاشاتهم. ويبقى القضاة المعزولون عادة لمدة عامين قبل أن يصبحوا مؤهلين لتعيينهم من جديد في وظائف مناسبة.

إضافة إلى التعيينات العادية للقاضي، كانت هناك أيضًا وظائف أخرى متاحة للمرشحين المناسبين من فئة المعزولين. وكان من بين هؤلاء قضاة الأرض (toprak kadi)، الذين كانوا يعملون وكلاء متجولين للقضاة النظاميين ولا سيما في الولايات الإقطاعية، ويذهبون للتحقيق في شكاوى سوء الإدارة أو الأعمال غير القانونية من جانب المسؤولين الإقطاعيين أو الإداريين المحليين، بسلطة تمكّنهم من إصدار أحكام عاجلة إذا اقتضى الأمر ذلك. وكذلك كان يجري إرسال قضاة

بصفتهم مفتشي مظالم (mehayif mufettisleri) لسماع الشكاوى المحلية ضد القضاة المُقَرّرِين والنواب، وكانت لديهم سلطة عزل هؤلاء النواب إذا اقتضى الأمر، أو إرسال الشكاوى لاتخاذ إجراء من طرف قضاة العسكر أو الديوان. وكان يجري تعيين قضاة من الرتب العليا قضاةً في الجيش (ordu kadilari) للعمل بديلًا من قاضي العسكر عندما يتغيب.

كان يتساوى مع المُلا في الرتبة، أعضاء من العلماء العاملين في المناصب الدينية أو الثقافية في قصر السلطان، ومنهم الخوجا الخاص بالسلطان، الذي كان مسؤولًا عن تعليم السلطان وتوجيهه في ما يخص مبادئ الإسلام، والذي كان رئيسًا للعلماء في القرن الرابع عشر على الأقل؛ ومنهم الإمامان السلطانيان اللذان يؤمان الصلاة في أي مسجد يختاره السلطان لأداء صلاة الجمعة بشكل رسمي، وكذلك في مسجد قصر طوبقابي؛ ومنهم كبير أطباء السلطان (hekim başi)، الذي كان كذلك بشكل أو بآخر رئيسًا لجماعة الأطباء في جميع أنحاء السلطنة؛ وكبير فلكيي السلطان (müneccim başi)، الذي كان ينصحه بأكثر المواعيد ملاءمة للأعمال المهمة.

3) **المُفتون:** نظرًا إلى أن الشريعة الإسلامية لم تكن قانونًا ثابتًا وغير قابل للتغيير، بل كانت حصيلة للكثير من الدراسة والنقاش بين علماء الشريعة على مر القرون، فإن الحل الدقيق في القضايا الشخصية لم يكن من الممكن أن يعتمد على مجرد الرجوع إلى قواعد الشريعة على هذا النحو، لكن كان من اللازم الاعتماد أيضًا على دراسة جميع الأدبيات القانونية المتاحة. كان يطلق على المفتي، الذي يطبق المبادئ العامة في حالات محددة، اسم مجتهد (muctahit) (وهو الذي "يجتهد" لتحصيل المعرفة الشرعية الصحيحة)، ومن خلال قرارات هؤلاء المجتهدين، تطورت المذاهب الإسلامية التقليدية المختلفة. لكن مجرد قبول تلك المذاهب، كان يحد من قدرة المجتهدين الشخصية أو غيرهم من أعضاء فئة العلماء في التفسير على أساس رؤيتهم الشخصية للمصادر؛ ونتيجة لذلك، جرى إغلاق أبواب التأويل، وكان على العلماء الذين يرغبون في البت في القضايا أو تفسير الشريعة، الالتزام عن كثب بآراء المذاهب التي يتبعون لها. وكان يُطلَق على العالِم الذي يفسر

الشريعة على أساس هذه الآراء، فقيهًا، بينما أصبح علم التأويل نفسه يعرف باسم الفقه. وفي العصر العثماني، كان الفقهاء هم المفتين، الذين يُصْدِرون الفتاوى (إفادات حول النقاط الشرعية) استجابةً للمشاكل التي عُرضت عليهم مِن جانب الموظفين أو المسؤولين أو الأشخاص العاديين الذين يرغبون في الحصول على حكم شرعي يدعم مواقفهم في حالات معينة. وبدقيق العبارة، لا يمكن المفتي الابتكار أو إصدار حكم شخصي على أساس فحصه للمصادر؛ إذ كان يستطيع فقط أن يبني رده على آراء مذهبه الخاص من الشريعة الإسلامية إضافة إلى السوابق. ومن الناحية العملية، كان المفتون بطبيعة الحال يستطيعون تقديم الإجابة التي يريدونها من طريق اختيار الأجزاء المناسبة من التشريعات والسوابق، مع تجاهل الآخرين الذين عارضوا حججهم. وكذلك كان القضاة وغيرهم ممن يبحثون عن تأويلات معينة يرجعون إلى المفتين الذين كان من الأفضل أن تدعم تفسيراتهم الشرعية ما يرغبون فيه.

وعلى عكس القضاة الذين جرى تعيينهم من الحكومة، كان بإمكان أي عضو من فئة العلماء، الذين لديهم المؤهلات المطلوبة، أن يعلن نفسه مفتيًا ويُمارس هذه المهنة إذا كان قد حصل على اعتراف بأنه كذلك ممن يريدون فتاوى. في عهد سليمان، بُذل بعض الجهود لتأسيس هيئة للمفتين مثل تلك الخاصة بالقضاة. وقد أنشئ ديوان جديد لشيخ الإسلام من أجل هذا الغرض على الأغلب، بوصفه المفتي الأكبر للدولة ومفتي اسطنبول، إضافة إلى تنظيمه عمل قضاة العسكر والقضاة الذين دونهم في المرتبة.

هكذا جرى تعيين مفتين رسميين من جانب شيخ الإسلام لكل مدينة من المدن الكبرى وكذلك للعديد من الأقضية، مع الاضطلاع بمهمة إصدار الفتاوى عند الحاجة من جانب القضاة أو السلطات الإقليمية والمحلية. وكان يجري تعيين العلماء الذين اجتازوا دورة كاملة من التدريب المدرسي في الوظائف الرئيسية؛ أما من تخرج في المستويات الدنيا، ففي الأماكن الأقل أهمية. ونظرًا إلى أن المذهب الحنفي كان هو المذهب الشرعي الرسمي للدولة، فإن معظم المفتين كانوا مثل القضاة ينتمون إليه. أما في الأقاليم التي تتبنى مذاهب أخرى - مثل المذهب الشافعي في مصر والشام والمدن المقدسة - فكان يجري تعيين مفتين من هذه

المذاهب بناءً على طلب من الحُكام المحليين أو القادة الروحيين. ومثل القضاة، لم يتلق المفتون رواتب بل كانوا يعتمدون على الرسوم المفروضة مقابل فتاويهم، وغالبًا ما كانت هذه الرسوم تتناسب بشكل مباشر مع ثروة الشخص الذي يطلب الفتوى، أو الربح الذي يمكنه الحصول عليه من تطبيقها. وكان المفتون الذين تعينهم الحكومة يتقاضون أتعابًا كبيرة من الخزينة، وكان يجري تعيينهم كذلك في مناصب مربحة مثل مديري المؤسسات وقضاة الميراث. وكان هناك أيضًا مفتون خصوصيون يقومون بإصدار فتاوى للأفراد، تكون في بعض الأحيان على النقيض تمامًا من تلك الصادرة عن المفتين الرسميين، وفي هذه الحالة فإن الأولوية والأهمية النسبية تتوقف على هيبة المفتي ومكانته لتحديد الرأي الذي ينبغي أن يسود.

العلماء الأدنى درجة: لم يكن المئات من العلماء الآخرين يشغلون وظائف رسمية، وإنما احتفظوا بأماكنهم في الطبقة الحاكمة بحكم مقدار العِلم الذي حصلوه. ولأنهم لم يتلقوا تعليمهم سوى في المراحل الدنيا من التعليم المدرسي، فقد خدموا في المساجد أئمة، أو قاموا بإمامة صلوات الجماعة؛ وعلى هذا النحو أو ذاك عملوا مديرين للمساجد، أو خطباء مسؤولين عن الخطبة (hutbe) في المساجد التي تقام فيها صلاة الجمعة. وكان للخطيب (hatip) خصوصًا دور مهم، يتمثل في ذِكْر اسم الحاكم الذي يقع المسجد ضمن سلطته. وأسفل هؤلاء، كان العلماء الآخرون يخدمون ببساطة بصفتهم شيوخًا، أو مرشدين دينيين مكلفين بتعليم العامة الفرائض والواجبات الدينية، وغالبًا ما يكون ذلك على شكل مواعظ تعطى للمؤمنين المجتمعين في المساجد في أيام الأسبوع. وكان المؤذِّن (müezzin) مسؤولًا عن دعوة المؤمنين إلى الصلاة من المآذن، وتلاوة بعض الأدعية أثناء خدمته. لكن كان اختيارهم يجري عادة على أساس جمال أصواتهم أكثر من تعلمهم، وبالتالي كانوا في كثير من الأحيان الأعضاء الأدنى منزلة في فئة العلماء. وكان يجري توظيف علماء آخرين لأداء واجبات دينية بسيطة مثل رعاية المقابر، والصلاة على الموتى، وصيانة الأماكن المقدسة ولا سيما التي توجد في المدن المقدسة. ويجري تعيين كل العلماء من هذا النوع ودفع رواتبهم من جانب المشرفين على الأوقاف الدينية المنشأة لدعم أنشطتهم، أو من جانب الأشخاص الذين يقومون بخدمتهم. ومع مرور الوقت، كان الكثير منهم قادرًا على الترقي

ليصبحوا مسؤولين عن الأوقاف، وهو ما منحهم في كثير من الحالات إيرادات وقوة تفوق بكثير تلك التي حازها أعضاء فئة العلماء في الخدمات التعليمية والشرعية الأكثر شهرة.

قيادة المؤسسة العلمية: على الرغم من وجود محاكم وقضاة مسلمين منذ الأزمنة الأولى، فقد بذلت، في عهد مراد الأول، جهود لتنظيمهم والسيطرة عليهم من خلال إنشاء منصب قاضي الجيش (قاضي عسكر/ kadıasker/kazasker). في البداية، كان دور قاضي العسكر يشمل مهمة بناء العلماء من طريق استقدام علماء من المراكز الإسلامية القديمة، وتعيينهم في مناصب قضائية وغيرها، وجعلهم يُدَرِّبون الرعايا العثمانيين على شغل مكانهم من خلال إنشاء نظام المدرسة. وبحلول منتصف القرن الخامس عشر، أصبحت هذه العملية ناجحة إلى حد أنه كان من الصعب على رجل واحد أن يتولى مهمة توجيه العلماء، لذلك جرى تقسيم قضاء العسكر إلى منصبين منفصلين بين الأناضول والروملي.

ابتداءً من أواخر القرن الخامس عشر، اشترك قضاة العسكر في قيادة المؤسسة العلمية مع مفتي اسطنبول، الذي مُنح منصب شيخ الإسلام بحكم منصبه رئيسًا لهيئة الإفتاء للسلطنة أجمع فضلًا عن امتيازه الخاص بإصدار الفتاوى التي تجيز قوانين السلطان والتوفيق بينها وبين الشريعة الدينية. وقد أدت فترة الخدمة الطويلة لأبي السعود أفندي شيخًا للإسلام في عهد سليمان العظيم، إلى تغير ميزان القوى، لأن أصحاب هذا المنصب حصلوا على دخل مرتفع وصل إلى 750 آقجة يوميًا في أواخر القرن السادس عشر. وقد ضمن أبو السعود كذلك الحق في تعيين جميع القضاة والمدرّسين والمفتين في المناصب ذات الأجور المرتفعة البالغة 40 آقجة يوميًا وأكثر، ما جعل سيطرة قضاة العسكر تشمل فقط العلماء الأقل منزلة. مع ذلك، استمر قضاة العسكر في التأثير على نظام المؤسسة العلمية بأكمله من خلال عضويتهم في الديوان السلطاني. وفي حين أن الفتاوى التي يُصْدِرها المفتون كان يجب أن "تُحترَم" من جانب القضاة، فإنهم لم يكونوا ملزمين قانونًا بقبولها، لكنهم كانوا ملزمين فقط بالفرمانات التي يُصدرها السلطان. وقد افتقر شيخ الإسلام إلى سلطة تمكّنه من إخبار القضاة بكيفية تطبيق القانون في محاكمهم؛ لأن الوحيد الذي امتلك هذه السلطة، من الناحية النظرية على الأقل، هو السلطان، الذي كانت

صلاحياته تُمارس في هذا الصدد من حين إلى آخر من طريق الصدر الأعظم، بناءً على نصيحة من قضاة العسكر، بدلًا من أن تكون من طريق شيخ الإسلام. ومن ناحية أخرى، فعلى الرغم من أن السلطات الإدارية لم تكن مضطرة لقبول الفتاوى من الناحية القانونية، بسبب المكانة التي يتمتع بها المفتون، فإنها غالبًا ما كانت تستجيب لمطالب أعضاء مهمين من المؤسسة العلمية.

الثقافة في ظل العثمانيين: نظرًا إلى أن الثقافة في بلاد الإسلام كانت في نطاق العلماء والمؤسسات العلمية، ولأن معظم المفكرين والكتاب العظماء في ذلك الوقت كانوا من فئة العلماء، فمن المناسب أن نناقش الحياة الثقافية العثمانية بوصف ذلك جزءًا من دراستنا لهذه الفئة. لقد أكد المراقبون الأوروبيون منذ مدة طويلة أن القوة العثمانية تكمن في الإنجاز العسكري والتنظيم السياسي، مع مساهمة ثقافية ضئيلة أو معدومة؛ إلا أن هذه الملاحظات كانت إلى حد بعيد نتاج جهل الأوروبيين وتحاملهم على الإسلام بسبب الافتقار إلى المؤهلات اللغوية والجمالية اللازمة لفهم التطورات الثقافية وتقديرها خارج نطاق المعرفة والوعي الأوروبيين. والحقيقة أن العثمانيين قاموا فعليًا بتطوير حياة ثقافية غنية ومتنوعة، وحافظوا عليها طوال مدة بقاء إمبراطوريتهم.

الأدب العثماني في الفترة الكلاسيكية: كان أساس الحياة الثقافية العثمانية، وقد جرى إرساؤه في أناضول سلاجقة الروم من القرن الحادي عشر إلى الرابع عشر، وتطور عمومًا في ظل الخلافة الإسلامية الكبيرة. لقد اعتنق سلاجقة الروم الإسلام السنّي بشكل رسمي، وجَلبوا المعلمين السنّة من الشرق لمحاربة تأثير الهرطقة والتأكيد على سيادة الإسلام السنّي، على الأقل في المؤسسات الرسمية للدولة. وفي الأناضول، كما هي الحال في المشرق، أصبحت المدرسة قبل كل شيء هي المؤسسة التي من خلالها نشأ العلماء والكُتّاب السُنّة وتسيّدوا.

أدى أسلوب التعبير المتقن والدقيق والبليغ الذي يعكس تطور الثقافة الإسلامية الراقية، إلى ظهور الأدب العثماني الكلاسيكي، ورعايته وممارسته وتقديره من قبل الطبقات العليا والمتعلمة في الأراضي التابعة للسلطان. وكان الشِعر لا النثر هو الوسيلة الرئيسية للتعبير في الأدب العثماني الكلاسيكي، الذي كان يسمى عمومًا أدب الديوان، بسبب ظهوره المميز في الدواوين الشعرية التي

يكتبها الشعراء وغيرهم من ذوي الطموح الأدبي. ولم تتطور الكتابات النثرية إلا في بعض المجالات المحدودة مثل المقال (risâle) وسِير الشعراء والأولياء وأعضاء الطبقة الحاكمة، على الرغم من وجود أدبيات نثرية كثيرة في مجالات الدين والقانون والتاريخ. ولم تكن الأنواع الأخرى من الأدب النثري مثل الرواية والمسرحية والقصة القصيرة عناصر مهمة في الكتابة التركية حتى جرى نقلها عن الغرب في القرن التاسع عشر.

كان الشعر إذن هو الشكل الرئيسي للتعبير الأدبي، وكان يجري تشكيله من خلال الأوزان العروضية (عَرُوض وَزنى/ aruz vezni)، استنادًا إلى تفعيلات مكونة من مقاطع القصيرة وطويلة. وقد استخدمه العرب وعَدل عليه الفرس، لكن الوزن العروضي كان نمطًا غريبًا وقليل المواءمة للأصوات التركية. ومع غلبة التقاليد الأدبية، ونزوع الطبقة الحاكمة إلى التماهي مع التراث الإسلامي، دفع الشعراء إلى الكتابة باللغة التركية العثمانية وتطويع لغتهم قسرًا لتُحقق التناغم الشعري، مع التقيد بقوانينها. ولم يتم التوفيق بين اللغة والأسلوب بشكل كافٍ من أجل أن يصبح هذا الوزن الشعري وسيلة مهمة وجميلة للتعبير الأدبي، إلا في أواخر القرن الخامس عشر فلاحقًا (وحتى ذلك الحين، فإن الوسائل التي جرى بها تحقيق ذلك - من دمج أعداد كبيرة من الكلمات والعبارات العربية والفارسية في التركية العثمانية - جعلت اللغة أكثر قليلًا من مجرد هيكل للتعبير عن الأفكار الأجنبية بكلمات أجنبية)، وبصرف النظر عن الوزن، فإن الأشكال الرئيسية للأبيات المستخدمة في شعر الديوان العثماني المبكر كانت هي: (1) القصيد (kaside)، ويتكون من 15 بيتًا شطريًا منظومًا فأكثر، وعادةً ما يكون مدحًا لشخص أو إحياءً لذكرى حدث مهم؛ (2) الغزل (gazel)، ويكون ما بين 4-15 بيتًا شطريًا تسير كلها على قافية واحدة؛ (3) المثنوي (mesnevi)، وهو قصيدة طويلة، على وزن واحد، لكن كل بيتين يرتبطان معًا بقافية واحدة تختلف عن بقية الأبيات؛ (4) الرباعي (rubai)، وهو مقطوعة شعرية من أربعة أبيات تُستخدم للتعبير عن الأفكار الفلسفية.

مع ذلك، شجع تركز البدو التركمان في الأناضول على بقاء ممارسات أتراك آسيا الوسطى وتقاليدهم؛ فبالتوازي مع الشعر الديواني الخاص بالطبقة الحاكمة، كان هناك أدب العامة. وقد استمر الشعراء الشعبيون، الذين كانوا يسافرون في

العادة بوصفهم شعراء جوالين عُرفوا باسم شعراء الساز (saz şair) (وهي الآلة الوترية المصاحبة لهم دائمًا)، في استخدام الوزن القديم للمقاطع الشعرية، وكذلك القصص الشعبي التركي. وقد عكست لغتهم معيشتهم وتغير اللغة التركية، ثم طوروا الأدب الشعبي (خلق أدبياتى/ Halk Edebiyatı)، الذي أصبح يطلق عليه أيضًا "أدب الإخلاص الصوفي" أو "الأدب الصوفي" (عاشق أدبياتى/ Âşık Edebiyatı)، بسبب ارتباطه الوثيق بالدراويش المتجولين والأفكار الدينية الصوفية التي يعتنقونها. وفي حين أن أدب الديوان، بإضافاته الدخيلة، قد أثر في العديد من سكان المدن المسلمين من الطبقة العليا والمتوسطة في الأناضول، ممن لم يكونوا أعضاءً في الطبقة الحاكمة، وسع الأدب الشعبي من سيطرته على جموع القرويين الذين شكلوا الجزء الأكبر من السكان الأتراك للسلطنة.

لقد جرى تطوير قواعد كل من الأدب الديواني والشعبي في القرن الثالث عشر، في أواخر العصر السلجوقي وأوائل العثماني. وكان على الشعر الديواني أن يناضل لبعض الوقت لتطوير محتوى التركية العثمانية وبنيتها بوصفها وسيلة رئيسية للتعبير. وكان الشعراء الشعبيون هم من فتح الطريق في هذا الأمر. ففي كتاباته لوالي الأناضول السلجوقي علاء الدين كيقباد (1284-1307)، كتب خوجة دهاني سلسلة من الشعر الشعبي والقصائد والغزل باللغة التركية البسيطة مع ما يكفي من اللغة العربية والفارسية فقط لضبط الوزن واستكمال الأبيات. وعلى عكس معظم الشعراء الآخرين في ذلك الوقت، فإنه لم يركز على الموضوعات الدينية أو الصوفية، بل كتب قصائد عن الحب والخمر، وهي موضوعات أصبحت شائعة بالنسبة إلى خلفائه من الشعراء الديوانيين، إلى جانب أفكاره حول جمال الطبيعة ومدح الحاكم وكبار المسؤولين الآخرين. ومن هذه الخلفية ظهر لاحقًا أدب الديوان العثماني.

دخل شعراء الساز الشعبيون الأناضول مع الأتراك بعد معركة ملاذكرد، ولم ينشروا فقط الرسائل من آسيا الوسطى، بل وصفوا كذلك المعارك ومدحوا الانتصارات التي حققوها على العدو. وقد وضع هؤلاء الشعراء وزن المقطع الشعري أساسًا لبراعتهم. وأفضل مثال على أعمالهم والمحافظة عليها جاء في 12 قصيدة ملحمية (داستان/ destan) من تأليف دده قرقود (Dede Korkut)، وكذلك

أعمال الغازي سيد بطال (Seyyit Battal Gazi)، **ودانشمند نامه** (*Danişmentnâme*) التي كتبها الغازي دانشمند أحمد، مؤسس واحدة من أقوى الإمارات التركمانية في شرق الأناضول. وجاء أفضل تعبير عن حياة أهل ذلك العصر وتقاليدهم وحكمتهم الشعبية، في مجموعة من القصص القصيرة الفكاهية والحكايات المرتبطة عادة بنصر الدين خوجه، الذي ربما عاش في الأناضول خلال فترة حكم بايزيد الأول وغزو تيمورلنك. وقد أدخل العنصر الصوفي في الأدب الشعبي التركي أولًا في القرن الثالث عشر على يد مولانا جلال الدين الرومي (1207-1272)، الذي كان معظم أعماله باللغة الفارسية. لكن أعماله الأقل أثرت في الأدب الشعبي التركي المعاصر له واللاحق على حد سواء من حيث المضمون والشكل. لقد حملت الطريقة المولوية التي أسسها، رسالته إلى جميع أنحاء العالم الإسلامي. وقام ابنه سلطان ولد (1227-1312) بنشر رسالة والده باللغة التركية، على الرغم من أن الإبداع كان أقل بكثير في شعره وفلسفته، ما زاد من غرس وزن العروض وأسلوب المثنوي في أدب الأناضول الناشئ في ذلك الوقت. وأعمال يونس إمره (1238-1329)، وهو درويش تركي في وسط الأناضول، أدى استخدامه الحساس للغة التركية ووزن الهجاء (hece) إلى تحفيز الأدب الشعبي الأناضولي، في حين جذبت أفكاره عن وحدة المؤمن الصوفية مع الله، الكثيرين في فترة التغير الاجتماعي والسياسي السريع.

كان أعظم نتاج شعبي في القرن الرابع عشر هو المجموعة النثرية لدده قرقود، أقدم نمذج باق من ملحمة الأوغوز التركمان؛ حيث يروي دده قرقود صراعات التركمان مع الجورجيين والشركس الأباظية في القوقاز، وكذلك مع البيزنطيين في طرابزون، مضيفًا قصصًا عن العلاقات والصراعات داخل القبائل التركمانية. ليس لدينا أي معلومات على الإطلاق عن شخصية دده قرقود، وهناك بعض التساؤلات حول ما إذا كان قد ألف هذه القصص، في الحقيقة، مؤلف واحد. مع ذلك، يشير الشكل والأسلوب إلى أن ثمة يدًا معينة كان لها دور، على الرغم من أنه ليس من الواضح بعد ما إذا كان الأمر مجرد تجميع لقصص مبعثرة أو تأليفٍ لها. في أي حال، فإن تلك القصص تعتبر مصدرًا رئيسًا لكل من تاريخ ذلك الزمان وأدبه، وهي مكتوبة بلغة تركية نقية بسيطة، تُبرز الموسيقى الأساسية والأسلوب اللغوي غير المشوب بالدخائل الأجنبية، مثل القليل من الأعمال التركية الأخرى.

ويتضمن العمل العديد من الملاحم القبَلية، التي تعرض التقاليد الأساسية للحياة القبلية والعلاقات الأسرية والأخلاق وما شابه ذلك، خصوصًا في شرق الأناضول، حيث سيطر تركمان الخرفان البيض والخرفان السود.

كان أدب الديوان كذلك يطور صياغته الفريدة في ذلك الوقت، على الرغم من أنه كان لا يزال غير مكافئ للأدب الشعبي في التأثير أو الشعبية. وكان من بين الكتاب الرئيسيين في ذلك الوقت ممن صُنفت أعمالهم في كلتا الفئتين، أحمد غول شهري (ت. 1317)، الذي عاش في قِرشهر. كان عمله **مَنْطِق الطير** (*Mantık al-Tayr*)، هو العمل التركي المعدل من المثنوي الفارسي، الذي يحمل الاسم نفسه وهو من تأليف فريد الدين العطار. لكنه لم يكن مجرد ترجمة كما كان يُعتقد عادة. بل إنه قام بتطوير قصة رمزية حول الفكرة الصوفية لوحدة الخلق، حيث روى جول شهري قصة رحلة قامت بها مجموعة من الطيور إلى مَلِكَتها، وصل منها 30 طائرًا فقط إلى وجهتها. وعكس الكثير من إضافات جول شهري صورة المجتمع الأناضولي الذي عاصره، بما في ذلك معلومات عن الفتوة (fütüvvet)، ذلك الشكل الإسلامي للفروسية، الذي نشرته التنظيمات الآخية التي طورت أفكارها واستخدمتها لأغراضها الخاصة. كان لهذا العمل تأثير واسع في نشر فكرة أن اللغة التركية يمكن أن تكون بالفعل لغة مساوية أو حتى متفوقة على الفارسية والعربية.

كان الكاتب الديواني الأهم في مدرسة الأناضول التركية في هذه المرحلة التكوينية، شاعر كوتاهية العظيم، تاج الدين إبراهيم أحمدي (1335-1412)، الذي خدم سلالة كرمايان قبل دخوله الخدمة العثمانية، وكتب عمله الشهير **إسكندر نامه** (*Iskendername*)، عن حياة الإسكندر الأكبر في 8250 بيتًا، لابن بايزيد الأول، سليمان. وبصرف النظر عن تقديم معلومات عن موضوعه الظاهري، طوّر أحمدي أسلوبًا أنيقًا لمناقشة الطب والفلسفة والدين قبل اختتام العمل بأحد أقدم التفاصيل المعاصرة للسلالة العثمانية، ما أعطانا ترجمة مهمة عن أصول العثمانيين ووصولهم إلى السلطة. وبدأ عمله المنظوم في الطب، **ترويح الترويح** (*Tervih ul-Tervah*)، بتطوير التركية إلى لغة قادرة على نقل المعلومات العلمية، وفي الوقت نفسه حفز إنشاء مدرسة للطب في البلاط العثماني.

في القرن الخامس عشر فقط، وفي أعقاب فترة شغور العرش الانتقالية، تمكّنت القوة السياسية الموحدة والمؤسسات الحكومية والاجتماعية المستقرة، من تحقيق حياة ثقافية عثمانية متميزة، كانت لافتة للنظر بشكل خاص بعد فتح أدرنة وتطويرها لتكون عاصمة عثمانية جديدة، ومركزًا لم يتأثر بالشرق الأوسط. وتدريجيًا، جرى تطوير مدرسة جديدة كان مثالها الأول هو شيخي (Şeyhi) (ت. 1429) في كوتاهية، الذي وُلِد في عهد كرمايان، وجرى تدريبه طبيبًا ودخل البلاط العثماني في فترة حكم محمد الأول، حيث عالج أفراد العائلة المالكة قبل أن يتقاعد أخيرًا وينعزل في حياته. وقد قام بتصنيف مجموعة كبيرة من الدواوين تعيد إنتاج الشعر التركي على الأسلوب الغنائي للشاعر الفارسي العظيم حافظ، مؤكدًا أن الدين هو أكثر من مجرد طقوس شكلية، وأنه لا يمكن تحقيق الاتحاد مع الله إلا من طريق شرب الخمر الرمزي لاستكمال التجربة الصوفية الكاملة. ثم قدم هِجاءً في شعر الديوان التركي الكلاسيكي بالمثنوي الخاص به، **هرنامه** (*Harname*) [كتاب الحمار]، الذي جسّد فيه الحيوانات في صورة أعدائه السياسيين الذين رتّبوا لهزيمته مِن غيرتهم من المزايا التي منحها له السلطان. وقد أثّر الأسلوب البسيط والمباشر للعمل تأثيرًا كبيرًا في الأدب المعاصر واللاحق.

كان أعظم شاعر عثماني في أواخر القرن الخامس عشر، هو أحمد باشا البروسوي، ابن أحد قضاة عسكر مراد الثاني، الذي صار - وهو قاضي أدرنة - أحد معلمي محمد الثاني الرئيسيين ومستشاريه الخصوصيين، قبل أن يسقط من بين المفضّلين لولعه بأحد غلمان السلطان المقربين؛ حيث جرى سجنه وتهديده بالإعدام. لكنه في النهاية حصل على العفو بقصيدة اعتذارية، وبعد ذلك خدم في أنحاء السلطنة واستمر في الكتابة حتى وفاته في عام 1497. وقد مكّنه شعر الغزل والقصائد الجميلة غير الاعتيادية في ديوانه المكتوب بأسلوب ماتع، من تحقيق شعبية واسعة، وإحداث صلة جوهرية بين نمط الديوان المتطور في القرن الخامس عشر وأشكاله الكلاسيكية اللاحقة.

صاحَب فتح محمد الثاني لاسطنبول وتأسيسها بوصفها مركزًا للحياة الإدارية والتجارية العثمانية، جهدٌ حثيث من أجل تطويرها لتصير بمنزلة محور للحياة الثقافية الموسعة التي أعيد تنشيطها. لقد جرى إحضار العلماء إليها من جميع

أنحاء السلطنة وتوفير الدعم الحكومي لتشجيع أنشطتهم وتعزيزها، حيث فقدت كل من بورصة وأدرنة مكانتهما القديمة في هذا الأمر إضافة إلى جوانب أخرى من الحياة العثمانية. وعندما حاز العثمانيون آنذاك التفوق في العالم الإسلامي، غمرت موجة جديدة من العلماء المسلمين مركز القوة ذاك. وقد أمضى محمد الثاني معظم حياته في هذا المجال، واهتم إلى حد بعيد بالفنون والعلوم، وكرس كل وقت فراغه لتشجيع العلماء والمشاركة في عملهم. ويبدو أنه كان رجلًا ليبراليًا متسامحًا أراد أن يتعلم قدر المستطاع من جميع الرجال بغض النظر عن دينهم. ولذلك دعي العلماء البيزنطيون والصرب وغيرهم ممن أتوا من إيطاليا، للمشاركة في النهضة الثقافية. ويقال إن البطريرك الأرثوذكسي الأول، جناديوس، شارك في المناقشات الدينية مع السلطان وكذلك مع زعمائه الدينيين. وقد أُصدرت أوامر لأميروتزيس من طرابزون بوضع خريطة للعالم لتصير دليلًا للفاتح في زحفه. كما أُمر العلماء الإيطاليون بكتابة تاريخ الإمبراطورية الرومانية، الذي كان يأمل في إعادة رسم أحداثه.

وبينما قام محمد الثاني بتشجيع التواصل مع التراث المسيحي، ظل الترويج للثقافة الإسلامية العثمانية هو هدفه الرئيس. لقد جرت إعادة بناء الآلاف من الكنائس المسيحية المهجورة والمتهدمة لتكون مساجد، وبنيت مدارس حولها لتكون بمثابة مراكز للعلماء المثقفين الجدد الذين يحتشدون في اسطنبول. وقد صعد كبار العلماء في ذلك الوقت، مثل علاء الدين الطوسي، وخوجه زاده مصلح الدين مصطفى أفندي البروسوي، ومولانا عبد الكريم أفندي، إلى مناصب قيادية بصفتهم مدرّسين. وبنيت كذلك مدارس تحضيرية من قبل الصدر الأعظم وغيره في العاصمة وعند النقاط الرئيسية في جميع أنحاء السلطنة لتوفير التدريب الأولي للعلماء الصاعدين. وكانت اسطنبول وأدرنة وبورصة مراكز للثقافة الجديدة. لكن الشعر والأدب والعلوم ازدهرت كذلك في السناجق التي سلمت إلى الأمراء العثمانيين لتدريبهم، وكذلك في مراكز الأقاليم مثل بغداد وديار بكر وقونية في الشرق، وسكوبي وسراييفو وبودا في أوروبا، مع توسع السلطنة.

كان المفكرون العثمانيون لا يزالون يعتنقون التقليد الإسلامي، الذي طوره الرازي والغزالي، والذي يقضي برفض الفكرة المتحجرة القائلة بأن "علوم الفكر"

مثل علم الفلك والمنطق والرياضيات، تنتهك العقيدة الإسلامية، لأن "أبواب البحث قد أغلقت". هكذا حقق العلماء العثمانيون تميزًا كبيرًا في هذه المجالات منذ وقت مبكر. وكان أول عالم رياضيات تركي هو موسى باشا قاضي زاده، الذي أسس مدرسة كبيرة في المرصد الشهير، الذي بناه خلفاء تيمورلنك في سمرقند تحت إشراف حفيد الأخير أُلُغ بك (1399-1449)، وكتب عددًا من الشروح لإقليدس. وكان عالِم الرياضيات العثماني الأساسي في عهد محمد، هو تلميذه علاء الدين علي القوشجي (ت. عام 1474)، الذي كانت مسيرته الرائعة في بلاطات كبار الحكام في عصره مرآة حقيقية للعصر. وكان في الأصل يعمل مسؤولًا عن الصقور (ومن هنا جاء اسم القوشجي) لدى أُلُغ بك الذي حكم ما وراء النهر من عاصمته في سمرقند، وجمع أعظم العلماء من مراكز الثقافة الإسلامية التقليدية. وبعد قاضي زاده، باشر علاء الدين علي القوشجي مرصد سمرقند إلى أن توفي أُلُغ بك، حيث دخل في خدمة السيد الجديد للمنطقة حاكم قبائل تركمان الخرفان البيض أوزون حسن، الذي بنى مركزه الثقافي في تبريز. وقد أرسله ذلك الأخير سفيرًا إلى محمد الثاني في اسطنبول، حيث استُقبل بحفاوة إلى حد أنه دخل خدمة السلطان مدرّسًا في مدرسة آيا صوفيا، وسرعان ما بنى مدرسته الخاصة لعلماء الرياضيات. وقد تلقى بعض العلماء المهمين في ذلك الوقت تدريبهم الرياضي والمنطقي على يديه. ثم كتب عددًا من الأعمال في الرياضيات وعلم الفلك التي أدت إلى شهرته في جميع أنحاء السلطنة. وكان من بين طلابه عالم الفلك حافظ محمد بن علي (ت. 1543)، وأمير البحر والجغرافي الشهير سيدي علي ريس (ت. 1562)، الذي قدم معلومات رياضية مهمة في أعماله عن الملاحة وعلم الفلك.

تطورت العقاقير كذلك بسرعة في القرن الخامس عشر، مرة أخرى في ظل القوة الدافعة للعلماء الذين جلبوا من آسيا الوسطى. وكان من أهم علماء الطب العثمانيين الأوائل، كبير الأطباء في مشفى أماسيا العام، شرف الدين صابونجي أوغلي، الذي كانت دراسته الجراحية المسماة **جراح نامه إيلخان** (*Cerrâhnâme-i Ilhan*) (1465)، والتي اعتمدت على خبرته الطبية الخاصة، هي العمل الطبي العثماني الأصيل في ذلك الوقت. أما مؤمن السينوبي، الذي تدرب في ظل أمير جاندار إسماعيل بك، وأدخله مراد الثاني في الخدمة العثمانية، فقد

كتب دراسة طبية مفصلة، هي **الذخيرة المرادية** (*Zahire-i Muradiye*) (1437)، جمعت بين مصادر الماضي الطبية العربية والفارسية، مع أحدث التجارب العملية، وأتاحتها باللغة التركية. وحقق ألتونجي زاده (توفي في أواخر القرن الخامس عشر) تطورات مهمة في تحليل مشكلات المسالك البولية وعلاجها، ووضع الأسس لعلم الجراحة في السلطنة. وأصبح كل من يعقوب باشا الحكيم، وهو يهودي اعتنق الإسلام، ولاري الفارسي، طبيبين شخصيين لمراد الثاني، وكذلك ترأسا المؤسسة الطبية التي أسسها لتدريب الأطباء والجراحين ووضع معايير العلاج والحفاظ عليها.

وفي العلوم الدينية، شهد القرنان الرابع عشر والخامس عشر تقدمًا لشخصيات كبيرة مَنحت الإسلام السنّي القوة التي يحتاجها لمقاومة التهديد الذي تمثله شعبية الابتداع بين الجماهير. وقد جرى الانتقال من التقاليد العربية القديمة إلى تلك التي تطورت في عهد العثمانيين، بواسطة داود القيصري (ت. 1350) ومُلا فناري (1350-1431)، اللذين قاما بتقديم الأعمال العربية الرئيسية باللغة التركية، بينما جعلا أفكار محيي الدين بن عربي حول وحدة الوجود أساس النظم الفلسفية والدينية التي نشأت بعد ذلك بين العلماء الذين جرى تدريبهم لتزويد المؤسسة التعليمية التابعة للدولة العثمانية الناشئة. وكان الشيخ بدر الدين كاتبًا دينيًا كبيرًا آخر في القرن الخامس عشر[6]. كانت أعماله في التصوف والفقه مؤثرة بشكل خاص، إلى جانب كتابه **تسهيل** (*Teshil*)، الذي ناقش مفاهيم "وحدة الوجود" لدى المتصوفة، والسماء والجحيم، ونظريات عن الملائكة والشياطين، والإنسان المثالي، بينما أطلق الأفكار التي دفعت أتباعه إلى التمرد على السلطان. وكان أعظم عالم ديني في القرن الخامس عشر، هو خوجه زاده مصلح الدين مصطفى أفندي، الذي بدأ بوصفه أحد معلمَي محمد الثاني، واستغل لاحقًا محاباة السلطان للصعود سريعًا بين العلماء. وقد خَفتَ نجمه إلى حد ما بالقرب من نهاية عهد محمد بسبب غيرة العلماء الآخرين، الذين أيدهم الصدر الأعظم محمد باشا القرماني. لكن مع تولي بايزيد جرى تعيينه في المنصبين الكبيرين: قاضي بورصة، ومدرّس مدرستها السلطانية، حيث ظل بقية حياته يُعَلّم ويكتب. وبتشجيعه عِلم

(6) يُنظر ص 82-84 من هذا الكتاب.

التوحيد الكلامي لدى خوجه زاده، حث محمد الثاني على استئناف الخلاف الإسلامي القديم حول العلاقة بين الفلسفة والدين، التي بدأت في العصر السلجوقي بين ابن رشد والغزالي، وقام بدعوة نصير الدين الطوسي من إيران لمناقشة الأمر في بلاطه، فما كان من نصير الدين إلا أن أيد موقف ابن رشد القائل بإمكان التوفيق بين الدين والفلسفة، وأن هناك حاجة إلى المنطق لضمان المعرفة الكاملة بالله. ومن ناحية أخرى، تبنى خوجه زاده موقف الغزالي، بأنه يمكن إعمال العقل في العلوم الطبيعية مثل الطب والرياضيات، لكن تطبيقه في الأمور الدينية لا يمكن أن يقود سوى إلى الخطأ؛ ومن ثم فإن العلوم الدينية كان لا بد من الدفاع عنها ضد ادعاءات الفلسفة والمنطق. وفي النهاية، وبدعم من السلطان، سَلّم العلماء العثمانيون بموقف خوجه زاده، وركزوا على تضييق المنهاج الكلامي في العِلم.

أحد أعظم علماء الشريعة في عصر محمد الثاني، كان المُلا خسرو، الذي أطلق عليه السلطان لقب "أبو حنيفة عصرنا"، والذي بعد دراسته في المدرسة التي أسسها المُلا فناري، تَرَقّى ليصبح مدرّسًا في بورصة وقاضيًا في أدرنة، قبل أن يعينه السلطان قاضي عسكر الروملي، وقاضي اسطنبول بعد وفاة قاضيها الأول خضر بك (1458). وبعد انكفائه إلى بورصة لإنشاء مدرسته الخاصة، استُدعي ليصير أول شيخ للإسلام؛ ذلك المقام الذي أسس - بشكل أو بآخر - ليكون مركزًا قياديًا بين العلماء. وقد أدى دورًا رئيسًا في تطوير هذا المنصب وجَعْلِه من مراتب المؤسسة العِلمية، وفي الوقت نفسه أصبحت له مكانة رائدة في الشريعة والفقه الإسلامي. وقام بعمله في هذا المجال زنبلي علي جمالي أفندي (ت. 1525)، وهو عالم مشهور بين العامة في عصره، ارتقى في عهد بايزيد الثاني، وأصبح عضوًا بارزًا بين العلماء في عهد سليم الأول والسنوات الأولى من عهد سليمان العظيم؛ حيث استخدم منصبه لإنقاذ العديد من العلماء من عمليات الإعدام العاجل التي كانت شائعة للغاية خلال عهد سليم.

كانت البداية الحقيقية للتأريخ لدى العثمانيين تحت حكم مراد الثاني ومحمد الثاني، اللذين قاما برعاية عدد من الأعمال التاريخية بوصف ذلك وسيلة لتعزيز ادعاءات الأسرة العثمانية بأحقيتها في حكم مختلف شعوب السلطنة. ويعتبر عمل

أحمدي، **ملحمة تواريخ ملوك آل عثمان** (*Destan-ı Tevarih-i Müluk-i Âl-ı Osman*)، مصدرنا الأول لدراسة أصول العثمانيين وصعودهم إلى السلطة في القرن الرابع عشر. وينقل عمل عاشق باشا زاده، **تواريخ آل عثمان**، معلومات قيّمة معاصرة عن الأصول العثمانية، عن يحشي فقيه أفندي، إمام المسجد الذي أنشأه أورخان في بورصة. وفي السنوات المبكرة من عهد محمد الثاني، يضيف كاشفي معلومات مهمة عن غزوات أورخان في الروملي، في كتابه **قصة غزو الروم** (*Gazânâme-i Rum*). ويُقدّم عبد الرحمن بسطامي من أنقرة، مادةً عن نصف القرن التالي لهزيمة معركة أنقرة. أما عمل أنوري، **دستور نامه** (*Düsturnâme*)، الذي عُرض على الصدر الأعظم محمد باشا القرماني؛ وعَمَل دورسون بك **تاريخ أبي الفتح** (*Tarih-ı Ebul Feth*)؛ وعمل كريتوفولوس، **تاريخ السلطان محمد خان الثاني** (*Tarih-i Sultan Mehmet Han-ı Sani*)، الذي كُتب جزئيًا باللغة اليونانية بناءً على طلب السلطان؛ وعمل شهدي **تاريخ آل عثمان** (*Tarih Âl-ı Osman*)، المكتوب بأسلوب **الشاهنامه** الفارسية، أو ملحمة الحاكم؛ فهذه جميعها تقدم معلومات أكثر تفصيلًا عن عهد الفاتح من تلك المتاحة عن أسلافه، أثناء وضع الأسس الراسخة للمدرسة التاريخية التي جرى إنشاؤها.

استمرت في عهد بايزيد الثاني أعمال التأريخ العثماني في التوسع تحت حافز تشجيع الأسرة الحاكمة. فقد جرى استكمال وقائع تاريخ عاشق باشا زاده، التي بدأت في عهد محمد الثاني، حيث عرضت وصفًا شخصيًا لأحداث القرن منذ معركة أنقرة. وكتب نشري محمد أفندي تاريخًا مشابهًا يركز على حكم بايزيد. وكتب إدريس البدليسي، الذي تدرب أولًا في بلاط أوزون حسن، عمله **هشت بهشت** (Heşt Behişt) باللغة الفارسية، بأمر من بايزيد الثاني، حيث قدم معلومات مهمة عن الأحداث في إيران وشرق الأناضول خلال القرن السابق، نتاج مشاهداته كذلك.

من المحتمل أن يكون أكبر مؤرخ في عصر بايزيد هو شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال (كمال باشا زاده) (ت. 1536)، الذي كان أيضًا عالمًا كبيرًا في الشريعة والأدب الإسلامي. وكان سليل عائلة عثمانية قديمة، وكان جده كمال بك حاكمًا ووزيرًا لمحمد الثاني، وقد تلقى تدريبات ضمن الفئات

العسكرية والكتابية، وبالتالي كان لديه خبرة عملية أكثر بكثير من معظم العلماء في عصره. وفي الواقع، كان قد خدم كسباهي قبل أن ينضم إلى صفوف العلماء، ليصبح قاضي أدرنة (1515)، ثم قاضي عسكر الأناضول (1516)، وأخيرًا شيخ الإسلام خلال العقد الأخير من حياته. وخلال هذه الفترة الأخيرة، أنتج أعمالًا كبرى في العلوم الدينية كافة وكذلك في الشعر، بينما يعتبر كتابه **تاريخ آل عثمان** أكثر المصادر الموجودة الآن أهمية وأصالة في ما يتعلق بالفترات التي عاشها هو نفسه.

كان أعظم أديب وعالم في عهد سليمان العظيم، هو أحمد عصام الدين الملقب بطاش كوبري زاده (ت. 1553)، الذي كان يكتب في الأغلب باللغة العربية (مع ترجمة أعماله إلى التركية من جانب ابنه وآخرين)، حيث قام بتغطية مجال واسع من المعرفة في زمنه، وكانت أعماله الرئيسية تتمثل في التراجم والمنطق والعلوم الدينية والقواعد. ويقدم عمله الضخم **الشقائق النعمانية**، تراجم نحو 600 عالم في القرن السابق له؛ وبما أنه تُرجم إلى التركية واستكمله كُتاب لاحقون تحت عنوان **حدائق الحقائق في تكملة الشقائق**، فقد أصبح المصدر الرئيسي لسِيَر كبار العلماء وصولًا إلى العصر الحديث تقريبًا. ويقدم عمله **نوادر الأخبار في مناقب الأخيار** النوع نفسه من المعلومات عن كبار العلماء والأطباء وعلماء الفلك والرياضيات العثمانيين، فضلًا عن كبار العلماء المسلمين والشيوخ وصحابة النبي. ويُقدم مؤلفه **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**، الذي تُرجم إلى التركية باسم **موضوعات العلوم** (*Mevzuat ul-Ulum*)، ملخصًا موسوعيًا وافيًا عن حالة معظم العلوم الدينية والدنيوية كما تطورت حتى ذلك العصر، بما فيها الكيمياء والفيزياء وعِلم النبات وعِلم الحيوان، يجمع المعارف الإنسانية كما كانت معروفة في الشرق والغرب في القرن السادس عشر.

خدم أبو السعود أفندي (1490-1574)، الذي سبق ذكره، شيخًا للإسلام لمدة 29 عامًا، خلال معظم عهد سليمان، وكان أعظم علماء الشريعة في عصره. وخلال عمله على تطبيق حكم الشريعة في أنحاء الأراضي التابعة للسلطان، أصدر أبو السعود الآلاف من الفتاوى التي تفسر الشريعة وتطبقها تبعًا للظروف في زمانه؛ وغالبًا ما كان يستخدم الحيل السياسية للتوفيق بين القانون العلماني الذي يخص

السلطان وبين الشريعة، بينما هو في الوقت نفسه يؤثر في كبار رجال الدولة لتطوير الأول إلى مجموعة من القوانين تُطَبق على السلطنة بأكملها. كان أبو السعود هو الذي جعل شيخ الإسلام مديرًا للمؤسسة العلمية، وكذلك جعله المفتي الأكبر للدولة، وبذلك وضع تقليدًا استمر حتى العصر الحديث.

بلغ التأريخ العثماني ذروته في عهد سليمان، حيث وفر ابن كمال روابط الاتصال مع مؤرخي القرن السابق. وقد سيطر ثلاثة من المؤرخين على هذه الفترة؛ أحدهم كان خوجة سعد الدين أفندي (1536–1599)، الذي كان يقوم بالعمل مدرّسًا في عهد سليمان. لكنه ازدهر بعد ذلك في عهد مراد الثالث، الذي خدمه بوصفه خوجة عندما كان أميرًا، ثم أصبح شيخًا للإسلام في عهد محمد الثالث لمدة عامين قبل وفاته. ومن أعماله الكثيرة، كتابه **تاج التواريخ** (*Tac ut-Tevarih*)، الذي قدم تاريخًا مفصلًا عن السلالة العثمانية منذ نشأتها حتى وفاة سليم الأول، مع التركيز على حياة كبار السياسيين والعلماء وسِيَرهم في كل عهد، بما في ذلك معلومات أصيلة عن زمنه والعهود السابقة له مباشرة، والتي من المفترض أنها مأخوذة من مقابلات مع مُسِنّين معاصرين له. وقد جمعت ملاحظاته حول حُكم سليمان، التي لم يصنفها في مُؤَلف أثناء حياته، في كتاب قيم عمل على جمعه ابنه محمد أفندي إلى جانب عمله **سليم نامه** (*Selimname*).

مؤرخ آخر هو مصطفى علي (1541–1599)، الذي وُلد في غاليبولي لعائلة تجار، وخدم موظفًا ماليًا وكتابيًا في الولايات وفي اسطنبول. ومع أنه كتب عددًا من الأعمال الشعرية الكبرى، فإن شهرته العظيمة جاءت من كونه مؤرخًا. كان أهم أعماله **كنه الأخبار** (*Kunh ul-Ahbar*)، وهو تاريخ للعالم في أربعة أجزاء، الأول في جغرافيا العالم إلى جانب تاريخ البشرية من آدم إلى المسيح، والثاني يروي تاريخ صدر الإسلام من النبي إلى سقوط العباسيين، والثالث يغطي تاريخ الأتراك من العصور القديمة إلى صعود العثمانيين، والرابع يتناول تاريخ الدولة العثمانية حتى عام 1597، بما في ذلك – مرة أخرى – سِيَر العلماء من الرجال والوزراء والشعراء، وما شابه ذلك. ومن بين أعماله التاريخية الأربعين الأخرى، كان عمله عن الفنون العثمانية (**مناقب هنر وران** (*Menakib-i hunerveran*))؛ وعمله عن حملة سليمان على سِجتفار (**هفت مجلس** (*Heft Meclis*))، الذي قدمه إلى

الصدر الأعظم محمد باشا الصقلّي؛ وعمله عن الحملات في القوقاز (**نصرت نامه وفرسان نامه** (*Nusretnâme ve Firsatname*))؛ وعمله عن الصراعات بين الأميرين سليم وبايزيد في عهد سليمان (**نادر المحارب** (*Nadir ul-Meharib*))؛ وأخيرًا عن الأنشطة البحرية العثمانية في غرب البحر الأبيض المتوسط تحت حكم سليمان، ولا سيما فتح رودس (**مناقب خليل باشا، وفتح نامه رودس** (*Fetihname-i Rodos, Menakıb-ı Halil Paşa*)).

المؤرخ الثالث هو مصطفى السلانيكي (ت. 1600)، الذي كتب **تاريخ سلانيكي** (*Tarih-i Selaniki*)، الممتد من السنوات الأخيرة من حكم سليمان إلى منتصف عهد محمد الثالث (1595-1603)، مع معلومات حول السنوات السبع الأخيرة لم يجر تجميعها أو نشرها، بل شكلت أساس الأقسام الأولية من أول تاريخ رسمي للبلاط، من عمل مصطفى نعيمة في القرن السابع عشر. وهكذا قدم سلانيكي المثال ووضع الأساس لوظيفة مؤرخ البلاط الرسمي ومنصبه، الذي سيبدأ بنعيمة ويستمر حتى نهاية السلطنة.

تزامن تطور الأدب الجغرافي العثماني في القرن السادس عشر مع تطور قوة البحرية العثمانية، التي أتاحت الوسائل لزيادة المعرفة العثمانية بالأراضي المحيطة. وبالطبع كان يجب أن تعتمد الأعمال الجغرافية العثمانية الأولى إلى حد بعيد على المعرفة التي جمعها الكُتاب المسلمون في القرون السابقة. هكذا لم تُكتب أولى الأعمال الجغرافية العثمانية الأصيلة سوى في أواخر القرن السادس عشر، بشكل مناسب تمامًا من قبل بعض أبطال قادة البحرية في السلطنة. لقد قام بيري ريس (ت. 1553) في وقت مبكر، عام 1513، برسم خريطة للعالم المعروف من جزءين، لم يبقَ منهما سوى الجزء الغربي، وكان قد قدمها إلى سليم الأول بعد فتح القاهرة في عام 1517. وقد استخدم عددًا من الخرائط الأوروبية كمصادر تُظهر الاكتشافات البرتغالية في ذلك الوقت، إضافة إلى خريطة تَعرض الرحلة الثالثة لكريستوفر كولومبوس إلى العالم الجديد، أخذها على ما يبدو من أحد البحارة الإسبان الذين أسرهم من بلنسية خلال غارة قام بها عم بيري ريس، كمال ريس. وكان أهم عمل جغرافي لبيري ريس هو **كتاب البحرية** (*Kitab-i Bahriye*) (1521)، الذي ضم كل المعارف الخاصة بالبِحَار والملاحة التي طورها البحارة والكُتاب

المسلمون خلال القرون الثمانية السوابق، إضافة إلى تجربته الخاصة، وتجربة البحارة الغربيين الذين لفتت إنجازاتهم انتباهه. وقد جرى تقسيم الكتاب إلى 129 فصلًا، يحتوي كل منها خريطةً، وصَفَ من خلالها البحر المتوسط والبحار الشرقية والموانئ والنقاط المهمة والنتوءات البارزة الخطيرة والسمات الطبيعية، والمد والجزر، والعواصف الوشيكة، وما إلى ذلك. ولاحقًا جرى تقديم نسخة مسهبة ومزيدة إلى السلطان، تحتوي 1200 بيت عن التقاليد البحرية.

خلف بيري ريس في مسيرته، سواء من الناحية البحرية أو الأدبية، سيدي علي ريس (ت. 1562)، الذي كان قد خلفه بوصفه أميرالًا لأسطول البحر الأحمر، والذي كتب كثيرًا في علم الفلك والرياضيات. لكنه اشتهر بأعماله الجغرافية. لقد قام بكتابة عمله **المحيط** (*al-Muhit*)، أثناء اغترابه في أحمد آباد بالهند في عام 1554[7]، اعتمد فيه على تجارب البحارة المسلمين الذين أبحروا في الخليج الفارسي والمحيط الهندي خلال القرون السابقة، وكذلك الذين أرشدوا فاسكو دا غاما في رحلته إلى الهند في بداية ذلك القرن. وقد وصف فيه البحار والأراضي المجاورة للبحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج الفارسي بشكل خاص. وقَدّم عمله **مرآة الممالك** (*Mirat ul-Memalik*)، بشكل أدبي أكثر، رواية شخصية عن رحلة عودته إلى الدولة العثمانية. وقُدمت أيضًا معلومات جغرافية كثيرة تتعلق بالأناضول والبلقان في العديد من الأعمال المعاصرة التي صنفت عن حملات سليم الأول وسليمان العظيم، وفي عمل فريدون بك، **منشآت** (*Munşeat*).

وكما رأينا سابقًا، حازت العلوم العثمانية على دفعة كبيرة بعد افتتاح المجمع المدرسي لجامع السليمانية، الذي ركز لأول مرة على الرياضيات والطب بدلًا من العلوم الدينية. ومع أنه قد أُنتج عددٌ من الأعمال العلمية في أواخر القرن السادس عشر، فإنه قد مر بعض الوقت قبل أن تتطور مدرسة أصيلة حقيقية برموز كبيرة كهؤلاء الذين برزوا في العلوم الدينية.

كان عالم الرياضيات العثماني الرائد في أوائل القرن السادس عشر، هو نصوح الصلاحي المطرقي، المعروف كذلك باسم مطرقجي نصوح، الذي قام كذلك

---

(7) ينظر ص 196-197 من هذا الكتاب.

بعمل وصف مفصل للبلدات والمدن على طول الطريق من اسطنبول إلى بغداد في كتابه **بيان منازل سَفَر العراقين** (*Beyan-ı menazil-i sefer-i Irakeyn*). لكن كان أول عالم حقيقي في هذا المجال هو الجزائري علي بن ولي [ابن حمزة المغربي]، الذي تضمّن عمله **تحفة الأعداد** (*Tuhfet ul-adad*)، ذلك المؤلف في علم المثلثات والحساب والجبر، بعض الأفكار عن اللوغاريتمات، التي لم تبدأ معرفتها في الانتشار بين علماء الرياضيات الأوروبيين إلا بمجيء نابيير (John Napier) (1614).

من بين عدد من علماء الفلك العثمانيين البارعين في القرن السادس عشر، كان الأشهر هو تقي الدين محمد (1521-1585)، الذي شغل منصبَ كبير فلكيي السلطان (منجم باشي) لسنوات عديدة، وقام بتصحيح الجداول الفلكية التي طوّرت في عهد أولوج بك في سمرقند، وبناء مرصد جديد (rasadhane) على مرتفعات قسم الطوبخانه في اسطنبول. مع ذلك، سرعان ما أدت اعتراضات شيخ الإسلام أحمد شمس الدين قاضي زاده أفندي على مثل هذا النشاط، إلى أمر السلطان بتدميره (22 كانون الثاني/ يناير 1580)، ما يدل على الصعوبة التي واجهها العلماء في تطوير عملهم في ظل ثقافة كانت السيادة فيها لرجال الدين. وقد وصف عمل تقي الدين **الآلات الرصْدِية** كل أداة فلكية واستخدامها، وتضمن ساعة فلكية يمكنها تحديد مواقع الأجرام السماوية بدقة أكثر بكثير من ذي قبل.

جرى تعزيز المعرفة الطبية أكثر من أي علم آخر في مجمع السليمانية، كما يتضح من إنشاء عدد كبير من المشافي في اسطنبول وباقي أنحاء السلطنة خلال الربع الأخير من القرن. وكان رائد هذا التطور هو آخي أحمد چلبي (1436-1523)، كبير أطباء السلطنة في عهد بايزيد الثاني ومستهل عهد سليمان. لقد استخدم المذكور ثروته الشخصية الكبيرة التي ورثها عن والده، لبناء مشافي صغيرة في حوالى 40 قرية كان يملكها، وفي أماكن أخرى. وقام بتأليف كتاب حول حصوات الكلى والمثانة وأسبابها وعلاجها، ورعى عمل الطبيب اليهودي، موسى جالينوس الإسرائيلي، حول استخدام المخدرات وغيرها من الأدوية. واستخدم مشافيه مدارس لتدريب الأطباء الذين أرسلهم عبر أرجاء السلطنة لعلاج عامة الناس، وأسس أول كلية طب عثمانية.

بلغ أدب الديوان العثماني ذروته في منتصف القرن السادس عشر. وكان أعظم شاعر عثماني كلاسيكي في ذلك الوقت هو محمد عبد الباقي (1526-1600)، الذي أطلق عليه معاصروه "سلطان الشعراء"، بسبب الإتقان الذي حققه في الأسلوب والتركيب. كان نجل مؤذن فقير أتيحت له فرصة للاتصال بالعلماء في سن مبكرة. لكنه لاحقًا في شبابه تدرب على صنع سروج الخيل. وعلى الرغم من ذلك، تمكّن بطريقة ما من الالتحاق بشكل سري بإحدى المدارس أثناء ممارسته مهنته، واكتسب شهرة بسبب حصافة شعره ورشاقته، عندما كان عمره 19 عامًا فقط؛ حيث كان يتعلم المبادئ الحِرفية من زاتي المُسن، ثم يبيع قصائده في فناء مسجد بايزيد في مقابل أي شيء يستطيع الحصول عليه لمساعدة نفسه، وفي النهاية لفت انتباه المدرّس الكبير في مدرسة السليمانية، أحمد شمس الدين قاضي زاده أفندي، الذي قدم له دعمًا ماليًا مكّنه من التخلي عن مهنته تمامًا فضلًا عن بيع الشعر. ولم يمض وقت طويل قبل أن يحصل على رعاية أبي السعود أفندي، ويحصل بواسطته على رعاية السلطان، الذي أصبح آنذاك صديقه المقرب، مُحْرِزًا مركزًا ونفوذًا ندر أن حققه أي شاعر عثماني آخر. جعله هذا هدفًا لغيرة كثير من رجال البلاط، حتى أن بعض أصدقائه وأنصاره، الذين بدأوا يخشون من امتداد نفوذه، تمكّنوا أخيرًا - أواخر عهد سليمان - من إخراجه من البلاط قبل وفاة السلطان بمدة قصيرة. وقد دفعه هذا الحدث إلى كتابة مرثاته الشهيرة التي تعتبر أعظم أعماله. ومع أنه في السنوات الأربعين الأخيرة من حياته، كان قد تورط في جميع مؤامرات البلاط التي حدثت في ذلك الوقت، إذ صعد وانحدر، إضافة إلى حصوله على مناصب مهمة في الهيئة العلمية بلغت ذروتها بمنصب قاضي العسكر، إلا أنه توفي من دون أن يحقق طموح حياته في شغل منصب شيخ الإسلام، وكان ذلك إلى حد بعيد بسبب معارضة خوجة سعد الدين وأصدقائه في البلاط. وقد خلقت وفاته حالة من التأثر الجماعي الهائل في جميع أنحاء السلطنة، ونظمت له الدولة جنازة مهيبة في اسطنبول، صلى عليه فيها سعد الدين نفسه.

كتب عبد الباقي بعض الأطروحات الدينية. لكن شعره هو الذي عكس موهبته الكاملة، وكذلك نمط حياة الطبقات الراقية العثمانية في اسطنبول. وقد ركز على الطبيعة الفانية للحياة في عالم سريع التغير، وشدد على حاجة

الشخص إلى إمتاع نفسه ما استطاع ذلك، لأن السعادة عابرة مثل الرياح. وعلى الرغم من أنه استخدم المصطلحات الصوفية في بعض الأحيان، فإنه لم يكن مهتمًا بالدين. وأدى إتقانه لفن قرض الشعر على النظام العروضي، وإنجاز موضوعات متناغمة غير تقليدية، إلى شهرته بوصفه أعظم كاتب غزل في الأدب الكلاسيكي العثماني.

حقق محمد بن سليمان فضولي (1480-1556) الشهرة في المرتبة الثانية بعد عبد الباقي، ضمن شعراء العصر الكلاسيكي. وقد وُلد شيعيًا في العراق خلال حُكم قبائل الخرفان البيض، وتلقى تعليمًا مدرسيًا كاملًا دون أن يعاني أيًا من المحن التي أصابت عبد الباقي في حياته المبكرة، حيث صعد سريعًا من بين العلماء في بغداد ثم حاز رعاية حكام الصفويين هناك حتى الفتح العثماني في 1534؛ إذ تمكّن آنذاك من تغيير مذهبه وولائه دون صعوبة تذكر، وحاز على تأييد سليمان بالقصائد المكتوبة على شرفه، وحصل على راتب منتظم من حكام بغداد بعد ذلك. وقد أظهرت جميع أعماله معرفة واسعة وقوة تحليل على نحو غير عادي؛ وكانت موضوعاته المثالية هي وحدة الخلق الإلهية (توحيد)، والحب الصوفي، والموت المأساوي لبطلي الشيعة الحسن والحسين في كربلاء. لم يضعه شعره بالفارسية ضمن كبار شعرائها، لكنه كان من أعظم مصنفي الشعر التركي.

وفي حين حاز أدب الديوان على شعبية كبيرة بتحقيقه جمال الأسلوب في القرن السادس عشر، فإن نزوعه المستمر إلى تفضيل الموضوعات التي تهم الطبقات الراقية بشكل أساسي ترك مجالًا كبيرًا للأدب الشعبي التركي. ولم يكن الشعراء الصوفيون المشهورون في القرن السادس عشر بقادرين على الوصول إلى المكانة العالية التي حازها رجل مثل يونس إمره. لكن الأنظمة المختلفة كانت تقتات على كلمات عدد من الشعراء الصوفيين البارعين وتقوم بنشرها. ومن بين هؤلاء، كان متمرد القزلباش الكبير ومؤيد الصفويين، بير سلطان عبدال، الذي شارك بنشاط في التمردات على السلطان حول سيواس قبل إعدامه بسبب جزائمه. وقد بقي شعراء الساز أو الشعراء الغنائيون في مقدمة الأدبيات الشعبية. لقد طوروا هذا النوع من الشعر الشعبي التركي مثل الشعراء الغنائيين في التراث الأوروبي

القروسطي إلى حد بعيد، إذ حولوا التراث السابق الخاص بالملاحم البطولية إلى أسلوب يسمى بالحكاية (hikâye)، استمر بالتكوينات والموضوعات القديمة نفسها، مع إضافة عناصر تعكس الحركات الاجتماعية والاقتصادية والدينية في ذلك الوقت.

وكان من بين كبار الشعراء الغنائيين الملحميين في القرن السادس عشر، بخشي (Bahşi)، الذي احتفى بفتح سليم لمصر؛ وأوكسوز علي، الذي وصف روح شعب البحر الأسود وتقاليده، وكذلك حملات فرهاد باشا في إيران في نهاية القرن؛ والأعظم من الكل، كان كور أوغلو (Köroğlu)، الذي شارك في الحملات الإيرانية لعثمان بن أوزديمير باشا، وقد أخذ اسمه من المتمرد الجلالي الكبير كور أوغلو، ما أدى إلى اعتقاد بعض الناس، بشكل خاطئ، أن الشاعر والمتمرد هما الشخص نفسه. كان لملاحم "الحكاية" التي تخص كور أوغلو وغيره نمط أسلوبي شائع، إذ كان سرد الشخصيات وحوارها بالنثر، مع وجود بعض الأبيات الشعرية التي أُدرجت في النصوص النثرية، وقد جرى غناؤها بمصاحبة موسيقى الساز الوترية مِن الشاعر الغنائي نفسه. وشهد القرن السادس عشر أيضًا تطور عُروض خيال الظل (القره غوز/ karagöz)، التي وفرت أداة للشاعر الغنائي لعرض حكاياته للمشاهدة إضافة إلى السماع، ما زاد التأثير إلى حد بعيد في جمهوره.

ثانيًا: طبقة الرعية

كل أتباع السلطان من غير الفئة الحاكمة اعتُبروا "قطيعه المحروس" (رعايا)، الذي، في مقابل رعاية السلطان وحمايته، ينتج الثروة التي كانت الطبقة الحاكمة تستغلها وتدافع عنها. وكل الوظائف التي لا تتولاها تلك الطبقة كانت تُترك للرعية، لتنظّم كما ترغب، في إطار العديد من الجماعات المتشابكة والمتداخلة المرتكزة على الدين والمهنة ومقر الإقامة، التي شكلت معًا قوام المجتمع الشرق الأوسطي. وقد حُدّد وضع كل فرد من الرعية، كما هي الحال مع الطبقة الحاكمة العثمانية، من خلال مجموعة من المجموعات التي ارتبط بها. ومن خلال تنظيم الرعية وحمايتها كانت الطبقة الحاكمة تنسق أنشطتها.

1-التقسيمات بحسب الإقامة

كانت هناك مجموعتان رئيسيتان من الرعايا بحسب مكان الإقامة: الأولى تشمل الذين يعيشون في المدن أو البلدات والقرى الريفية، والثانية تشمل البدو الرحل. وكان لكل مجموعة حقوق وامتيازات والتزامات معينة، بينما كان يجب أخذ إذن رسمي للانتقال من واحدة إلى الأخرى.

أ. سكان المدن والمزارعون

كان أكثر رعايا السلطان حظوظًا هم سكان المدينة، إذ كان يجري إعفاؤهم من الخدمة العسكرية إضافة إلى العديد من الضرائب ومتطلبات العمل القسري المفروض على نظرائهم القرويين. لذلك كان هناك ضغط مستمر من هؤلاء القرويين الراغبين في الذهاب إلى المدن والعيش فيها. لكن نظرًا إلى أن أي هجرة من هذا النوع كان من شأنها أن تربك الاقتصاد وتكلف الطبقة الحاكمة حتمًا الكثير من دخلها الضريبي المأخوذ من الزراعة، وربما كانت ستحرم سكان المدينة من العديد من امتيازاتهم، فإنها كانت تخضع لرقابة صارمة. وأُجبر المزارعون الذين غادروا أراضيهم وحاولوا الاستقرار في المدن على العودة إلى منازلهم القديمة، إذ لم يُسمح لهم بأن يصبحوا من سكان المدينة الشرعيين، إلا إذا تمكّنوا من البقاء في الحَضَر لأكثر من عشر سنوات، وأصبحت لديهم مهن منتظمة حتى يتمكّنوا من العيش دون دعم عام؛ ثم طُلب منهم دفع ضريبة خاصة (çift bozan resmi) في مقابل هذا الامتياز، وجرى تدوين مكان كل فرد ووضعه في سجلات الخزانة المساحية، التي ظلت هي السجلات الأساسية للالتزامات الضريبية، إضافة إلى حالة كل شخص في السلطنة.

ب. البدو الرحل

كانوا إلى حد بعيد خارج هيكل المجتمع الحضري والريفي، إذ كان عيشهم في الجبال والسهوب والصحاري، وظلوا أحرارًا قدر الإمكان من قوانين الحكومة المركزية. وقد أُطلق على أولئك الذين كانوا يعيشون في دبروجه وأجزاء من ألبانيا وجبال البلقان في أوروبا وشرق الأناضول وجنوب القوقاز، جميعًا اسم أولوس (ulus) (شعب بدوي)، وجرى الاعتراف بهم رسميًا في تقسيمات القبيلة

(بوى/ boy أو عشيرت/ aşiret) والجماعة (أويمك/ oymak أو جماعت/ cemaat)، والمُخيم (أوبا/ oba أو محله/ mahalle). وقد اعترفت الدولة برؤسائهم الوراثيين (البك لدى الأتراك، والشيخ لدى العرب)؛ إلى جانب مساعديهم الرئيسيين (الكتخدا/ kethüdâ)، الذين جرى تكليفهم برعاية مشكلات القبائل الداخلية، والتعامل مع علاقاتها بمسؤولي الدولة. معظم عائدات الضرائب الآتية من المناطق القبلية كانت تجمع في تيمارات كبيرة أو "خاصات"، وتخصص لأفراد الأسرة الحاكمة أو كبار المسؤولين في الدولة. وكان الآغوات التركمان هم المسؤولين الرسميين الرئيسيين عن الاتصال بالقبائل، يقرّون الرؤساء الجدد، ويجمعون الضرائب، وينقلون أوامر الدولة، ولا سيما في الأوقات التي تكون فيها خدماتهم مطلوبة للجيش. وكذلك كان يجري تعيين قضاة خصوصيين في القبائل لرعاية حاجاتهم الدينية والعدلية خلال هجراتهم الطويلة. وقد مارست القبائل غالبًا تربية الحيوانات في الصيف والصيد والزراعة في الشتاء، وكانت تزود المدن بمعظم اللحوم والزيت واللبن والزبدة والجبن التي تستهلكها. إضافة إلى ذلك، جرى تجنيد أفراد من القبائل الأكثر انفتاحًا في الخدمة العسكرية، مِن جانب قادة الحملات التي تمر عبر أراضيهم، واستخدموا أيضًا لحراسة مفترقات الطرق والممرات الجبلية، وتعبير الطرق والجسور والحصون ومرافق الموانئ، وصيانتها، ونقل البضائع وحراسة القوافل، والعمل في المناجم ونقل ما ينتج عن الحفر. وكان على الذين يعيشون بالقرب من الأنهار والمحيطات منهم أن يعملوا في بناء السفن وتوفير الإمدادات للأسطول.

2-التقسيمات بحسب الدين

كان الشريعة الإسلامية هي التي حددت الأسس المبدئية التي جرى بواسطتها تقسيم رعايا السلطان وتنظيمهم لممارسة وظائفهم الاجتماعية.

أ. نظام الملة

بما أن الشريعة كانت هي القانون الخاص بالدين الإسلامي، فإنها لم تكن قابلة للتطبيق في إطار العلاقات البينية لغير المسلمين، إلا بقدر ما دخل هؤلاء في دعاوى قضائية مع المسلمين، أو وافقوا على الفصل القضائي بواسطتها في

الحالات التي تكون فيها قوانينهم الدينية غير كافية. وبذلك، فقد تُرك لغير المسلمين استخدام قوانينهم وهيئاتهم الخاصة لضبط السلوك والنزاعات في ظل رؤسائهم الروحيين. وبالمثل، شكّل الرعايا المسلمون الذين لم يكونوا أعضاءً في الطبقة الحاكمة جماعتهم الخاصة حول أولئك الذين جرى تكليفهم بتطبيق الشريعة، وهم العلماء. وقد شكل تقسيم المجتمع إلى جماعات على أسس دينية، نظام الملة (millet)، حيث ينتمي كل فرد أو جماعة إلى ملة أو أخرى، وفقًا للانتماء الديني[8]. وكانت مكانة الرعايا أو منزلتهم في المجتمع بناءً على عضويتهم في مثل هذه المِلل؛ إذ كان تعاملهم عادة مع الطبقة الحاكمة يقتصر على قادة مِلّتهم فقط، في حين أن هؤلاء بدورهم كانوا مسؤولين أمام السلطان ومسؤوليه عن سلوك مجموعتهم، وعن دفع الضرائب وغيرها من الالتزامات تجاه الدولة.

لم يكن تقسيم الرعايا إلى مجتمعات ذات توجه ديني نظامًا ابتدعه العثمانيون؛ بل كان مألوفًا بين الرومان وإمبراطوريات العصور الوسطى في أوروبا، فضلًا عن إمبراطوريات الشرق الأوسط العظيمة، بما في ذلك تلك الخاصة بالخلفاء، التي سمحت للمواطنين بتطبيق قوانينهم الخاصة في ظل قضاء تابع لسلطة معترف بها، تكون مسؤولة أمام قادة الدولة. وبينما أضاف العثمانيون بعض التفاصيل إلى هذا النظام، فإن مساهمتهم الرئيسية، كما في المجالات الأخرى، كانت متمثلة في إضفاء الطابع المؤسسي عليه وتنظيمه، ما جعله جزءًا من هيكل الدولة والمجتمع. وقد أنشأت كل ملة مؤسساتها الخاصة، وحافظت عليها للقيام بالمهمات التي لا تضطلع بها الطبقة الحاكمة والدولة، مثل الخاصة بالتعليم والدين والعدالة والضمان الاجتماعي. وقد ظلت المدارس والمشافي والخانات المستقلة، إلى جانب تكايا الفقراء والمسنّين، تؤدي دورها إلى العصر الحديث، في ظل الدول القومية التي أُنشئت في القرنين التاسع عشر والعشرين، بعد مدة طويلة من انتهاء محاكم الملة والحالة الشرعية.

اعترف العثمانيون بثلاث ملل أساسية، إضافة إلى تلك الخاصة بالمسلمين. وكانت أكبر الملل في نهاية القرن الخامس عشر هي تلك الخاصة بالأرثوذكس، التي شملت الرعايا السلاف وكذلك المنتمين إلى الإرثَين اليوناني والروماني.

---

(8) ينظر ص 114 من هذا الكتاب.

وقد كانت الأرثوذكسية مقسَّمة إلى عدد من البطريركيات المستقلة قبل الفتح العثماني؛ حيث أُسست البطريركية البلغارية في أوخريد وترنوفو، وأُسست البطريركية الصربية في إيبك، إضافة إلى بطريركية الروم الأرثوذكس المسكونية في القسطنطينية. مع ذلك كانت طقوسهم وعقائدهم متشابهة إلى حد ما باستثناء اللغة، بحيث تمكّن محمد الثاني من توحيدهم تحت قيادة بطريرك القسطنطينية بعد مدة وجيزة من الفتح، في المقابل حصل على تأييد البطريرك للحُكم العثماني. وكان لا بد من تثبيت البطريرك من جانب السلطان، حيث كان يقلد منصبه بأكبر عدد من الطقوس البيزنطية التي يمكن القيام بها من دون وجود الإمبراطور. ويمنح رتبة باشا العثمانية بثلاثة أطواخ، مع منحه الحق في تطبيق القانون الأرثوذكسي على أتباعه في المسائل الدينية والدنيوية من مقرّه في منطقة الفنار في اسطنبول، ما أضاف مسؤوليات زمنية مهمة إلى مهماته الدينية الواسعة.

بعد ذلك بمدة وجيزة، سُمح لليهود بتكوين ملتهم، بزعامة الحاخام الأكبر (haham başı) في اسطنبول، الذي مُنح صلاحيات على أتباعه تشبه إلى حد بعيد سلطات البطريرك، رغم أنه - كما يبدو - لم يُمنح أي ميثاق شرعي حتى عام 1839. لقد سمح لليهود بحكم ذاتي واسع إلى حد أن وضعهم قد تحسّن بشكل ملحوظ. وقد هاجر عدد كبير من اليهود إلى الدولة العثمانية من إسبانيا أثناء حروب الاسترداد المسيحية، وكذلك من الاضطهاد في بولندا والنمسا وبوهيميا، حيث حملوا معهم مواهب تجارية ومهارات أخرى وكذلك رؤوس أموال. وسرعان ما ازدهروا واكتسبوا قدرًا كبيرًا من النفوذ والتأثير بين السلاطين في أواخر القرن السادس عشر. وقد كان هناك العديد من الانقسامات العقدية والاجتماعية داخل الملة اليهودية؛ إذ كان هناك بين اليهود الذين عاشوا في الشرق الأوسط قبل هجرة اليهود الأوروبيين انقسام أساسي بين الحاخامات الذين قبلوا التلمود وقدّسوه [الربانيين]، وبين القرّائين الذين كانوا أقل تشددًا. وقد قَبِلَ معظم المهاجرين من أوروبا الغربية زعامة الفريق الأول، مشكّلين بذلك أغلبية كبيرة داخل الملة؛ بينما انضم الذين أتوا من الأندلس إلى القرّائين، وقاموا في الوقت نفسه بتجميع أنفسهم مشكّلين مجتمع السفارديم المستقل، حيث حافظوا على لهجتهم الأندلسية الخاصة بالقرن الخامس عشر التي حملوها معهم (والتي أصبحت تسمى لادينو (Ladino))، في حين أن القادمين من ألمانيا ووسط أوروبا

شكلوا مجموعة مستقلة أخرى، هي الأشكناز. وقد هاجر اليهود السفارديم بأعداد كبيرة إلى حد أنهم سرعان ما سيطروا على المجتمع اليهودي ومؤسساته وتقاليده، بينما في القرن السادس عشر اكتسب أعضاؤه البارزون والأثرياء نفوذًا كبيرًا في بلاط كل من سليم الثاني ومراد الثالث.

كانت الكنيسة الوطنية الأرمنية مونوفيزية العقيدة[9]، وبذلك اعتبرتها الكنيسة الأرثوذكسية مهرطقة. وقد تركز أعضاؤها في المركز التقليدي للمملكة الأرمنية القديمة في أقصى شرق الأناضول، وفي القوقاز، وفي مناطق قيليقية حيث هاجروا بعد سيطرة البيزنطيين أولًا ثم الأتراك على وطنهم. كان هناك أيضًا كثير من الأرمن في اسطنبول، لأنهم مارسوا دورًا سياسيًا وتجاريًا كبيرًا في أواخر العصر البيزنطي. وكان كاثوليكوس [رأس] الكنيسة الأرمنية في وقت فتح اسطنبول في إتشميادزين، خارج الأراضي العثمانية في القوقاز، وكانت هناك رؤية منافسة في قيليقية أيضًا. وعندما اعترف محمد الثاني بالملة الأرمنية في عام 1461، أحضر كبير أساقفة بورصة - وهو أعلى مسؤول أرمني - إلى إمبراطوريته وجعله البطريرك الأرمني، ومنحه على أتباعه السلطة نفسها التي كان يمتلكها البطريرك اليوناني والحاخام الأكبر. ومُنحت الملة الأرمنية كذلك سلطة على جميع الرعايا غير المدرجين في الملّتين الأخريين، وكان من بينهم كثير من الغجر (أطلق عليهم العرب والعثمانيون اسم "قبط" أو "أقباط"، بسبب ربطهم الخاطئ - على ما يبدو - بالسكان الأصليين لمصر)، والأشوريين، والمونوفيزيين في الشام ومصر، وأتباع طائفة البوغوميل في البوسنة، الذين كانوا في الواقع مرتبطين عقديًا بالمانويين.

أدت فتوحات القرن السادس عشر إلى تغييرات كبيرة في ما يخص الملل؛ حيث أدى التوسع باتجاه البلاد العربية إلى زيادة عدد الرعايا المسلمين الذين شكلوا غالبية السكان في الدولة العثمانية لأول مرة، ما أعطى الملة الإسلامية تفوقًا عدديًا. مع ذلك، أتت الفتوحات بأعداد كافية من المنتمين الجدد إلى الملل غير الإسلامية لتمكينهم من الصمود أمام الضغوط، فضلًا عن المشكلات التي نشأت عن التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة في ذلك الوقت. وفي

---

(9) أي تؤمن بالطبيعة الواحدة (الإلهية) للمسيح. (الناشر)

ما يتعلق بالبطريرك الأرثوذكسي على وجه الخصوص، فإن التوسعات في العالم العربي، ثم قبرص وكريت، وضعت تحت سيطرته مناطق رئيسية جديدة للطائفة الأرثوذكسية، بما في ذلك البطريركيات القديمة في القدس وأنطاكية والإسكندرية، التي كانت تشكّل منذ مدة طويلة مصادر الهرطقة في الكنيسة، على الرغم من أنهن كن تحت الحكم الإسلامي منذ القرن السابع. كان وضع البطريركيات الجديدة تحت سلطة البطريرك المسكوني سيؤدي حتمًا إلى زيادة مشكلاته السياسية في الحفاظ على صدارته. لكن اللوائح التي أصدرها السلطان تحت تأثير البطريرك، حالت دون وصول العرب والسلاف الأصليين اللاحقين إلى الرتب العليا في الكهنوت، وبدأت العملية التي برز فيها العنصر اليوناني المسيطر. وفي ما يتعلق بالأرمن، فقد تأثروا بشكل خاص بفتوحات سليم الأول لمراكزهم الحيوية الكبيرة بعد هزيمة الصفويين في چالديران عام 1514. وقد جرى آنذاك دمج المراكز الروحية الرئيسية لهم في السلطنة. لكن السلطة العامة داخل الملة ظلت في يد بطريرك اسطنبول. وفي هذا الوقت أيضًا، بدأ الصراع بين الأرمن الذين حاولوا توطيد أنفسهم في أجزاء كبيرة من شرق الأناضول بين أرمينية الكبرى وأرمينية الصغرى، والكرد المقيمين في هذه المناطق الذين قاوموا بقوة كل الجهود المبذولة لإبعادهم عن ديارهم. وقد أدى هذا إلى خلق التوترات والمشكلات التي ظلت باقية إلى العصر الحديث.

كان الموارنة في لبنان إحدى الجماعات الكاثوليكية الرومانية في السلطنة في ذلك الوقت. وعلى عكس الأرثوذكس، كانوا يعتقدون أن المسيح لديه إرادة واحدة فقط، وليس إرادة لكل طبيعة من طبيعتيه، وقد قبلوا الانضواء إلى عباءة روما، في مقابل منحهم الحق في مواصلة طقوسهم الأصلية في ظل رجال دين مستقلين. وكان الكاثوليك اللاتين في المجر وكرواتيا وألبانيا الشمالية جماعة أخرى تعززت أعداد رعاياهم في الدولة العثمانية بعد ذلك بشكل كبير بسبب فتوحات القرن السادس عشر لجزر بحر إيجة، وبإلحاق الأرمن التابعين للكنيسة الكاثوليكية الشرقية في قيليقية وفلسطين، الذين جرى إدراجهم جميعًا بشكل رسمي ضمن إطار المِلة الأرمنية، وإن كان ذلك بقدر كبير من الحُكم الذاتي.

ب. التنظيمات الدينية الشعبية

إضافة إلى المؤسسات الدينية السنّية الرسمية التي حددت حالة الفرد وسلوكه وضبطتهما داخل النظام العثماني، كانت هناك أيضًا شبكة من التنظيمات الدينية غير الرسمية التي تمكّنت من السيطرة على قلوب غالبية رعايا السلطان، المسلمين منهم وغير المسلمين. وبقدر ما كان المسلمون معنيين بهذه الجماعات الدينية غير الرسمية التي كانت نتاجًا أساسيًا للاتجاه نحو اتحاد باطني مع الخالق، أي الصوفية، والتي حوّلت معظم البدو الأتراك إلى الإسلام حتى أثناء وجودهم في معسكرات في آسيا الوسطى تستعد لغزو الشرق الأوسط، وقام ممارسوها، أي الدراويش، بتأسيس طُرُقِها (tarikat). وإلى جانب التقليد الصوفي، كانت هناك مُثُل القتال بوصفهم غزاةً في سبيل الله أمام الكفار، واتحاد هذه المعتقدات الصوفية ومهنة المحارب مع سمات الفروسية من شجاعة وكرم وشهامة، المستمدة من تقاليد البدو العرب والفُرس على حد سواء، ووضعها معًا في جماعات صوفية غازية محاربة خاصة عُرفت باسم الفُتوَّة. ونظرًا إلى أن هذا النمط من التنظيم الصوفي كان سائدًا بين كل من جماعة الغازي والطوائف الحرفية الحضرية طوال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، أدى ذلك تدريجيًا إلى ارتباط وثيق بين هذين النقيضين، وهو ما أصبح بمنزلة عامل وحدة داخل المجتمع الإسلامي العثماني. وكان التغير الرئيسي الذي حدث في الحركة الصوفية هو التقليل التدريجي للاختلافات المذهبية بين الجماعات، من طريق تأثير حركة الفتوة التي جمعت المجموعات المختلفة معًا تحت مظلة الطرق الصوفية الرئيسية.

تعني كلمة الطرق حرفيًا "المسارات" لأفعال وممارسات خاصة مطلوبة من جميع الأتباع الذين يرغبون في تحقيق نوع معين من الاتحاد الصوفي مع الله كما حدده مؤسسو ورؤساء كل منها. وقد طُلب من الأعضاء أن يعيشوا حياة الفقر، وأن يزهدوا في الحياة المادية الدنيوية، وأن يعيشوا في التكايا الخاصة بهذه الطرق، أو أن يهيموا بينها للبحث عن الضرورات الملحة للحياة بشكل زكوات من إخوانهم المسلمين الأثرياء. وكانت المعرفة الصوفية تنقسم إلى مستويات؛ أولًا: يلتحق المُريد (mürit) بدرويش كامل العضوية لتحصيل المستويات الدنيا من المعرفة،

وبعد ذلك ينضم رسميًا إلى الطريقة من طريق رئيس (يُطلق عليه بير (pir)، أو شيخ (şeyh)، أو بابا (baba)) التكية. ويمكنه بعد ذلك أن يرتدي العباءة وغطاء الرأس الخاصين بطريقته وينضم إلى زملائه في الطقوس، ويكتسب في الوقت ذاته معرفة إضافية بمعتقداته وممارساته للارتقاء إلى مستويات متفوقة من المعرفة؛ كل ذلك من أجل تحقيق نوع من الاتحاد الكامل مع الله.

اعتبر الأعضاء الدراويش أنفسهم أحفادًا روحيين لمؤسسي طرقهم الصوفيين الأولين، فقد وُضعت سلاسل من النسب الروحي لربطهم بعصور الإسلام السابقة، وعادة بالخليفة علي. ويكون ضريح مؤسس الطريقة هو المركز الرئيس. وهكذا صار مؤسسو هذه الطرق أولياء مسلمين، أدى تبجيلهم إلى قيام أتباعهم في بعض الأحيان بتطوير ممارسات طقسية تختلف اختلافًا بسيطًا عن ممارسات عبدة القديسين من غير المسلمين، وغالبًا في الأماكن نفسها، ما يؤدي إلى استمرارية التقاليد ويشجع على الارتباط بين رعايا الديانات المختلفة. وإجمالًا، عُرف القديسون الصوفيون باسم "أولياء الله"؛ وكان من بينهم جميع الأنبياء المعترف بهم في الإسلام التقليدي، من آدم وإبراهيم وموسى وسليمان إلى النبي محمد وعلي وصولًا إلى كبار شيوخ الصوفية في العصر العثماني.

من أهم الطرق الصوفية المبكرة، التي جلبت هذا النوع من التصوف إلى الأناضول مع الغزو التركي في أعقاب معركة ملاذكرد، تلك التي أسسها قلندر، الذي دخل اسمه اللغة التركية بوصفه رمزًا للدرويش المتسول الهائم، وبتصرف يعني أي شخص خالٍ من الهم. وقد انتشر أفراد من هذه الطريقة على نطاق واسع في العالم الإسلامي خلال القرن الثاني عشر، حيث ظهروا بملابس مهترئة، بشعور ولحًى غير مشذبة، يضربون الطبول وينخرطون في أنواع أخرى من السلوك "غير الاجتماعي" لجذب الانتباه والحصول على التجمعات اللازمة لإلقاء الخطب، إضافة إلى الصدقات التي كانت هي الوسيلة الوحيدة لمساعدتهم. وقد سببت الرسالة الشعبية الفجة نسبيًا، التي حملها واعظوهم، في حفز معظم رجال القبائل التركمانية الذين كانوا يتجولون في شمال إيران وشرق الأناضول في ذلك الوقت، على الذهاب إلى حدود عالم الإسلام وتوسيع نطاقها ضد الكفار.

بمجرد إنشاء الدولة، وجعل العلماء المسلمين السنّة هم العناصر الأساسية في الطبقة الحاكمة، ظهر هؤلاء القلندريون لقيادة المعارضة لنظام الأشياء الجديد، مفجرين ثورات القرن الخامس عشر البدوية، التي بلغت أوجها مع حركة القزلباش وتأسيس الدولة الصفوية في إيران. وقد أدى ميل الدولة إلى قمع ذلك النوع من المعتقدات الدينية، التي أوصلها القلندريون إلى الجماهير غير المتعلمة، إلى إنشاء طريقة جديدة لإشباع الحاجة داخل الحدود السنّية. كانت هذه هي الطريقة البكتاشية، التي أسسها الولي حاجي بكتاش، ربما في القرن الثالث عشر، وارتبطت بعد ثلاثة قرون بفيلق الإنكشارية. وفي حين أنها كانت حركة صوفية ابتداعية بشكل أساسي، بسبب ارتباطها بالسلالة العثمانية، نحت إلى الأصولية رجوعًا إلى السلف، مثل الخليفتين علي وأبي بكر، أكثر خلفاء النبي تبجيلًا لدى المسلمين السنّة، وقبول التأويلات التقليدية أكثر من أي طريقة صوفية أخرى لتصبح بدورها أكثر قبولًا لدى العلماء. وقد انتشرت هذه الطريقة على نطاق واسع بين البدو في شرق الأناضول وجنوب شرق أوروبا. وكان العمل الدعوي النشط للبكتاشية، وميلهم إلى استيعاب طقوس غير المسلمين وممارساتهم، قد أوصلهم كذلك إلى أن يصبحوا الهداة الرئيسيين للفلاحين المسيحيين في البلقان إلى الإسلام، ما زاد من قوتهم بشكل كبير. وعندما دخل أعضاء فيلق الإنكشارية ضمن عامة العثمانيين بوصفهم حرفيين وتجارًا في عصور التراجع، قامت هذه الطريقة كذلك بتوسيع نفوذها بين سكان الحَضَر.

كانت هناك طريقة أخرى لها أهمية خاصة بالنسبة إلى العثمانيين الأوائل هي الطريقة المولوية، التي أصبحت طقوسها معروفة في أوروبا أكثر من طقوس الطرق الأخرى. لكن استخدامها للموسيقى والرقص جعلها ممقوتة بشكل خاص بالنسبة إلى المسلمين التقليديين. كان الشيخ المؤسس والراعي لهذه الطريقة هو مولانا جلال الدين الرومي (1207-1273)، الشاعر الصوفي السلجوقي الكبير في القرن الثالث عشر، الذي اجتذبت تعاليمه الكثير من الطبقة الحاكمة وكذلك من الرعايا، وبذلك جرى التأكيد، منذ البداية، على الحقوق الطبيعية المدنية والفكرية لهذه الطريقة، في تعارض مع الطرق الأكثر شعبية وتشددًا. وفي الواقع لم يكن لها تكية خلال حياة المؤسس، وبعد وفاته فقط جرى ترسيخ الطريقة نفسها في قونية، ثم انتشرت في جميع أنحاء الأناضول. وكانت تعاليم المولوية أكثر تطورًا

بكثير من تلك الخاصة بالقلندرية والبكتاشية. ولم يكن لها أي سيطرة على رجال القبائل؛ وبسبب جاذبيتها الحضرية تضمنت أعضاء من الطبقة الحاكمة. وكانت تُستخدم حتى من جانب الحكومة في بعض الأحيان لمقارعة البكتاشية.

تغلغلت الطرق الدينية في المجتمع الأناضولي في العصر العثماني، ووفرت الملاذ والحماية والوفاء الديني للفرد، وكذلك وسائل للتعبير عن اهتماماته ووجهات نظره في مجتمع جرى تنظيمه في الأغلب، خلافًا لذلك، لمصلحة أعضاء الطبقة الحاكمة.

3- التقسيمات بحسب المهنة

كان العامل الرئيسي الثالث المحدد للتقسيم والتنظيم بين رعايا السلطان هو مهنتهم، حيث كان الزراع والحرفيون والتجار هم المجموعات الأساسية باستثناء أولئك المشاركين في الأعمال الدينية والتعليمية. ومن بين الأشخاص الذين أنتجوا الثروة، كان أولئك الذين عملوا في الأراضي الزراعية والمشتغلون بالحرف اليدوية قد خضعوا للتنظيم وجرى الإبقاء عليهم في أماكنهم، لأنهم قاموا بإنتاج معظم السلع الحيوية إضافة إلى مساهمتهم في الجزء الأكبر من إيرادات الخزينة، وبذلك جرى اعتبارهم أهم العناصر الأساسية للنظم الاجتماعية والاقتصادية العثمانية.

أ. المزارعون

تناولنا بالفعل ذلك النظام الذي بواسطته مُنح أعضاء الطبقة الحاكمة سلطة فرض الضرائب على المزارعين. لكن ماذا عن أولئك الذين يمارسون الزراعة بأنفسهم؟ كيف شغلوا أماكنهم؟ ما هي لوائح الملكية التي طُبقت عليهم؟ وما هي علاقتهم بجامعي الضرائب؟ وإلى أي مدى كان يمكنهم الاحتفاظ بثمار عملهم؟

منذ نشوء السلطنة وحتى القرن السابع عشر، كانت حيازة الأراضي الزراعية منوطة بالسلطان بوصفها جزءًا من ميزاته السيادية التي كلف الدولة بها، كما رأينا. ووفقًا للوائح التي تفرضها الدولة في القوانين، مُنح حق زراعة الأرض للمزارعين بالإيجار على شكل وحدات تسمى چفتلك، تحدد الواحدة منها بالمساحة التي يمكن حراثتها بزوج (çift) من الثيران، على الرغم من اختلاف مساحتها حسب

موقع الأرض ونوعها وخصوبتها. وفي معظم الحالات، كان كل چفتلك يتكون من 60 إلى 150 دونمًا (يتكون كل دونم من حوالى ألف متر مربع). وكانت مثل هذه الممتلكات تدخل في حوزة المزارعين الرعايا، سواء من المسيحيين أو المسلمين، من خلال الصكوك المسجلة في السجلات المساحية، وبذلك كانت نوعًا من الملكية الخاصة، على الرغم من أن ملكيتها النهائية كانت تؤول إلى السلطان. وفي كل عام كان يتعين على المزارع دفع 22 آقجة عن كل چفتلك بغض النظر عن حجم مزروعاته والمبلغ الذي ادخره لنفسه بعد دفع ضريبة المزروعات (الخراج). وهكذا كانت تعتبر ضريبة أرض أكثر من كونها ضريبة دخل(10). مع ذلك، ففي أواخر القرن السادس عشر، أدى التضخم المستمر والمطالب المتواصلة للسلطان وطبقته الحاكمة، إلى رفع الضريبة إلى 36 ثم إلى 50 آقجة في الأناضول والشام. لكنها ظلت عند حد 22 آقجة في أوروبا معظم الأوقات. إضافة إلى ذلك، فقد انخفضت قيمة الآقجة، كما فقدت ضريبة چفت رسمي (çift resmi) الكثير من أهميتها؛ وبذلك استبدلت تدريجيًا بضريبة العوارض، التي فرضت في البداية بوصفها ضريبة استثنائية. لكنها أصبحت في ما بعد، بشكل أو بآخر، ضريبة دولة منتظمة، أخذت حتمًا من المحصول الخاص بالمزارع أكثر بكثير من ضريبة چفت رسمي المضبوطة بفعالية، على الرغم من أنه كان من المفترض أن يجري تقسيمها بين القرويين وفقًا لقدرتهم على الدفع(11).

لم يُسمح للمزارعين بتقسيم الچفالك الخاصة بهم إلا في ظل قيود صارمة، لأن التقسيم لأجزاء صغيرة قد يعيق الزراعة المثالية للأرض فضلًا عن جمع الضرائب. لكن غالبًا ما كان يجرى التهرب من تطبيق هذه اللوائح، ما أدى إلى الآثار الضارة المتوقعة. كان مطلوبًا من الرعايا المشتركين في حيازة الچفالك أن يقتسموا عبء العمل وكذلك الضرائب دون تقسيم الأرض في الواقع. ولم يكن من الممكن للفلاحين نقلها عادة إلى آخرين أو تحويلها إلى مؤسسات وقفية أو ملكية خاصة. وإذا جرى التخلي عن الچفالك أو تعطلها عن العمل لمدة ثلاث سنوات، فيمكن حائز المقاطعة أن يبيع حق الانتفاع بها إلى مزارعين آخرين

(10) Halil Inalcık, "Çift Resmi," in: H.A.R. Gibb & B. Lewis et al. (eds.), *Encyclopaedia of Islam: New Edition* (Leiden: 1960 to date), vol. II, pp. 32-33.

(11) يُنظر ص 218-220 من هذا الكتاب.

مناسبين وعلى استعداد للعمل في الأرض ودفع الضرائب. لكن ما دام المزارع يقوم بما عليه، فلا يمكن نزع حيازته أو الاعتداء على حقوقه. لم يتعرض الفلاحون للاضطهاد بشكل خاص، خاصة في القرنين الأولين من الحكم العثماني. وكانت المشكلة الزراعية الرئيسية لدى العثمانيين حتى نهاية القرن السادس عشر هي نقص العمالة، ولهذا السبب أُجبر الفلاحون على البقاء في الأرض. وفي بعض الأحيان كان يجري جلبهم إلى الأراضي القاحلة من طريق تقديم تشجيعات مثل الإعفاءات الضريبية التي تصل إلى مدة عقد من الزمان، والسماح للمزارع ببيع الفائض في السوق الحرة. وكانت الزيادة السريعة في عدد السكان أواخر القرن السادس عشر، هي التي أنتجت هذا الفائض من العمالة، بحيث كان من الممكن أن يتعرض المزارعون - إن لم يكونوا قد تعرضوا بالفعل - لمضايقات مزعجة متزايدة من دون أن يؤثر ذلك في الزراعة، مع أن هذا أدى في النهاية إلى حركات التمرد التي انتشرت عبر الأناضول(12).

إضافة إلى الجفالك التي حازها الرعايا، خُصّص بعض الأراضي مباشرة للجنود أو الإداريين على شكل "زعامت" أو "خاص". وعلى عكس التيمار، فإنها كانت تُستلَم مباشرة وتستزرع بواسطتهم أو بواسطة فلاحين مستأجَرين، على الأقل حتى أواخر القرن السادس عشر عندما جرى استيعاب معظمها في جفالك الرعايا، وقسمت إلى أجزاء من التيمارات ذهبت في كثير من الأحيان إلى الرجال ذاتهم الذين حازوها سابقًا بوصفها جفالك. إضافة إلى ذلك، قام السلطان في بعض الأحيان بتخصيص قرى أو مناطق بأكملها للأقارب أو لأفراد من الطبقة الحاكمة تحت اسم جفتلك أيضًا. لكنها كانت، في هذه الحالة، تعد نوعًا من الإقطاعات الخاصة التي جرى فصلها نهائيًا عن ممتلكات الدولة وتحويلها إلى ملكية خاصة، في حين أن أراضيها إما كانت مؤجرة لمزارعين أو خاضعة لمزارعين يدفعون الضرائب. وقد جرى تحويل العديد من الأراضي المجدبة إلى أراضٍ زراعية من

---

(12) Ömer Lütfi Barkan, "The Social Consequences of Economic Crisis in Later Sixteenth Century Turkey," in: *Social Aspects of Economic Development* (Istanbul: 1964);

يقارن مع:

M. A. Cook, *Population Pressure in Rural Anatolia, 1450-1600* (Oxford: 1972),

الذي يتناول حجم الضغط السكاني.

طريق منحها على شكل چفالك، مع إعفائها من الضرائب حتى اكتمال العمل فيها ثم استيعابها ضمن جفالك الرعايا الاعتيادية، وتوزيعها في تيمارات.

ب. الحرفيون

إضافة إلى تقسيم الرعايا بحسب الدين، وتصنيفهم في ملل تمنحهم وضعًا شرعيًا في حياتهم، فإن الطبيعة المؤسساتية للمجتمع العثماني دفعت أيضًا معظم الجماعات الاقتصادية الحضرية إلى إنشاء منظمات نقابية (esnaf) لتنظيم شؤونها وتعزيز مصلحة الفرد والجماعة، والعناية بأعضائها، وكذلك لتمثيلهم في الحكومة وبين أفراد الطبقة الحاكمة. وقد قامت هذه النقابات بجميع المهمات الاجتماعية، بتحالف مع الطرق الدينية أو الملل في كثير من الأحيان. وفرضت مبادئ أخلاقية ملحقة بتلك التي فرضها الدين على كل فرد. وكان هدفها الأساسي هو الحفاظ على معايير كل حرفة، والحد من دخول الأعضاء الجدد، والإبقاء على الأسعار والمكاسب، ومنع المنافسة بتخفيض الأسعار، وضبط علاقات الأعضاء مع النقابات الأخرى وكذلك مع الحكومة. أخيرًا، أدت النقابات مهمات اجتماعية لسكان الحضر؛ إذ كانت تقوم بتحصيل أموال الرسوم لجمع رأسمال يمكن إقراضه بفائدة منخفضة إلى الأعضاء، واستخدام إيرادات الفوائد بدورها في الأنشطة الخيرية، مثل توزيع المواد الغذائية على الأعضاء الفقراء وغيرهم، ومساعدة الأعضاء المرضى وغير القادرين على ممارسة نشاطهم، وإقامة الجنازات للأفراد الذين تفتقر عائلاتهم إلى أموال كافية لذلك. وقد أخذت النقابات على عاتقها تنظيم الاحتفالات والمواكب في المدن والمشاركة فيها، مثل تلك التي تحتفل بمولد الأمراء وتولي السلاطين ورحيل الحملات العسكرية والقوافل السنوية للحجاج وإيابها.

لقد تباينت عضوية النقابات تباينًا كبيرًا، إذ كان بعضها يشمل بالكامل مسلمين أو مسيحيين أو يهودًا، بينما يشمل بعضها الآخر أشخاصًا من مختلف الأديان والطبقات لأسباب اقتصادية. كانت هناك نقابات من الكَتَبَة ورجال الدين وكذلك من الحرفيين والصناع. وكانت كل نقابة فيها خبراء من الحرفيين يُطلق عليهم (أسطة/ usta، أو أستاذ/ ustaz). وقد عُهد برئاستها إلى مجلس من الكبار، يرأسه رئيس النقابة، أو الشيخ، وهو الزعيم الروحي والمعنوي، بينما يمارس السلطة

التنفيذية اليومية عادة مساعدُهُ، الكتخدا، أو الكخيا. وكان يوجد في المجلس كذلك يغيت باشي (yiğit başı)، المسؤول عن تنفيذ لوائح النقابة والغرامات وما إلى ذلك؛ وإشچي باشي (işçi başı)، المعني بالمعايير؛ واثنان من أهل الخبرة (ehl-i hibra)، الذين كلفوا بشكل رئيسي باختيار أعضاء جدد وتدريبهم قبل مباشرتهم العمل. وكان يجري انتخاب جميع أعضاء المجلس من جانب الأساتذة (الأسطوات) تحت إشراف القاضي المحلي، ويكلف الكخيا بالحصول على إقرار من السلطان بالتصديق على النتائج. وكان يمكن الأساتذة اختيار متدربيهم، لكن كان لا بد من يختبر المجلس مهارة هؤلاء المتدربين ويعتمدها قبل ترقيتهم إلى حرفيين ثم إلى أساتذة، وقبل منحهم حق فتح متاجرهم الخاصة. ثم يقوم المجلس بتقديم المشورة لكل من الشيخ والكخيا في ما يتعلق بالمشكلات، والتحقيق في النزاعات بين الأعضاء أو الاتهامات بسوء التصرف، وكذلك رعاية المسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك، وذلك باستخدام أهل الخبرة بوصفهم وكلاء ومحققين.

كان الحق الذي يُمنح للأسطة من أجل فتح متجر ومتابعة مهنته، يُطلق عليه كدك (gedik) (المحل، النشاط التجاري، الرخصة). وكان يتاح منه عددٌ محدودٌ لمنع المنافسة الزائدة. وكان يعتبر الكدك ملكًا خاصًا للأسطة يمكنه بيعه أو تركه للورثة ما دام المستفيد قادرًا على تلبية معايير النقابة. ويُسمح لبعض أصحاب الكدك بمزاولة حرفهم أينما يرغبون في ذلك، أما بعضهم الآخر فكانوا مقيدين بمواقع محددة.

أدت النقابات كذلك، إضافة إلى خدمة أعضائها وحرفهم، عددًا من المهمات للحكومة وللمجتمع عمومًا؛ إذ كانت وظيفتها غير الاقتصادية هي الأكثر أهمية بوصفها وسيطًا بين الطبقة الحاكمة وأعضائها. وكان الكخيا يعلن عادةً عن قوانين السلطان لأعضاء النقابة، وكان مسؤولًا أمام الطبقة الحاكمة عن تنفيذها ومعاقبة المخالفين. وقد مَثل الكخيا أعضاء النقابة في الحكومة، وكان يقوم بالشكاية إلى القاضي أو غيره عندما ينتهك المسؤولون حقوقهم بشكل خطير. وفي مصر قامت النقابات بفرض ضرائب السوق وجمعها من الأعضاء. لكن لم تكن هذه هي الحال في غيرها من الأماكن في السلطنة، حيث يقوم المحتسب بجمع

هذه الرسوم أثناء التفتيش على الأسواق[13]؛ بيد أن النقابات كانت مسؤولة عن جمع الرسوم الجمركية من أعضائها مقابل البضائع التي تشحن داخل السلطنة أو خارجها. وكانت مسؤولة عن التحكم في جودة المنتجات ونزاهة الأوزان والمقاييس وكذلك تحديد الأجور والأسعار، على الرغم من أن سلطتها كانت تقتصر على توجيه التهم للمخالفين أمام المحتسب أو القاضي أو كليهما معًا، بدلًا من اتخاذ إجراءات عاجلة حيالهم. وكانت النقابات مسؤولة أيضًا عن تزويد الحكومة والجيش بالحرفيين والبضائع اللازمة، ولا سيما أثناء الحملات العسكرية.

ج. التجار

بينما كان المزارعون والحرفيون يخضعون دائمًا للتنظيم الدقيق وتخضع أرباحهم للضريبة بشكل صارم، كان التجار معفيين إلى حد بعيد من هذه القيود، ما جعلهم أحرارًا في الانخراط في أنواع من المشاريع يمكنهم من طريقها تجميع رؤوس أموال واستخدامها لكسب المزيد من الأرباح. وقد أتاحت الشريعة الإسلامية للتجار تكوين شراكات أو مشاركات تجارية مختلفة، بحيث يمكن الجمع بين رؤوس الأموال والمشاريع في سبيل الربح. وفي حين أن أخذ الفائدة غير شرعي، إلا أن الأجهزة المختلفة سمحت به في الواقع، لتحث الرجال الأثرياء على الاستثمار. وقد فضلت التقاليد التركية والإسلامية التجار داخل المجتمعات، وحثت الحاكم على تجنب الإجراءات التي قد تضر بقدرتهم على العمل من أجل الربح. أما التجار الذين كان نتاجهم هو المال وكانوا المقرضين (صرّاف/ sarraf) والصيارفة في المجتمع الإسلامي، فكانوا بحاجة أيضًا إلى جميع الفئات لتمويل مساعيهم أو لدفع ضرائبهم. وعلى الرغم من هذه التقاليد والحاجات، كان لا يزال هناك قدر كبير من العداء للتجار عند الرعايا؛ إذ كانت الممارسات ذاتها، التي مكنت التجار من جني الأرباح وتكوين رؤوس المال - مثل احتكار أسواق المواد ورفع أسعارها - قد جعلت معظم أعضاء النقابات يعتبرون التجار منافسين لدودين. ووفقًا لذلك، حاولت النقابات غالبًا أن تدفع الدولة إلى إجبار التجار

---

(13) ينظر ص 291-292 من هذا الكتاب.

على هوامش الربح ذاتها التي سمحوا بها للأعضاء، والتي كانت عادة لا تزيد على 10 أو 15 في المئة، لكن عادةً ما كانت توأد هذه الجهود بواسطة الإقناع البارع، أو حين يكون الإقناع غير كاف، فبواسطة حيلة معينة مثل حجب المواد الخام اللازمة، حتى تجريَ إزالة التدابير المُقيدة.

هكذا برز التجار العثمانيون المحليون في التجارة الدولية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، حيث كانت كل من بورصة واسطنبول والقاهرة وأدرنة وسالونيك، هي المراكز الرئيسية لعبور البضائع وبيعها. وكانت بورصة بمنزلة محطة لنقل البضائع بين آسيا الوسطى والهند والجزيرة العربية من جهة، وأوروبا من جهة أخرى، إضافة إلى كونها مركزًا مزدهرًا لصناعة الحرير. وفي مقابل التوابل والقهوة الآتية من الشرق، قامت بورصة بتصدير سلع مثل الحرير والمصنوعات الحديدية والجلود والأخشاب، من طريق التجارة التي يقوم بها التجار العثمانيون والأوروبيون على حد سواء. وكانت الطريق من بورصة إلى فلورنسا عبر أدرنة وراغوصة مزدهرة بشكل خاص، حيث شكلت مجموعات كبيرة من التجار المسلمين منظماتهم التجارية الخاصة في المراكز التجارية الكبيرة في شمال إيطاليا. وكانت القاهرة والإسكندرية مركزين لتجارة العبيد والذهب والعاج، وما إلى ذلك. وكان تجار المنسوجات في أدرنة يتاجرون على نطاق واسع مع أوروبا، حيث يرسلون منتجات الأنوال الموجودة في اسطنبول والأناضول وحتى دوبروفنيك، إلى أماكن مثل باريس وفلورنسا ولندن مقابل أنواع خاصة من الأقمشة الأوروبية التي كانت رائجة في الأراضي الخاضعة للسلطان. وجلب تجار القطن بضائعهم بشكل رئيسي من غرب الأناضول، وكذلك من مصر واليمن والشرق الأقصى. لكن بشكل أقل، وقاموا ببيعها ليس فقط في جنوب شرق أوروبا، وإنما كذلك في المراكز الرئيسية في الشمال والغرب. وبالطبع كانت اسطنبول كذلك مركزًا تجاريًا رئيسيًا، حتى إن لم يكن ذلك لسبب غير حاجتها إلى كميات هائلة من الحبوب والأرز الأبيض واللحوم والزيت، ما أدى إلى جلب واردات كبيرة من البلقان والشرق. ولم يكن تجارها من الرعايا فحسب، بل كان العديد منهم أيضًا من أعضاء الفئة الحاكمة، الذين يستخدمون أحيانًا أموال الخزينة أو مدخراتهم، إضافة إلى سلطتهم المستمدة من السلطان، لتصدير الحبوب التي تُزرع في تيماراتهم أو ممتلكاتهم الخاصة، ما جعل أرباحهم ضخمة بسبب

الاختلاف الذي كان قائمًا بين الأسعار العثمانية الخاضعة للتنظيم وأسعار الخارج الأعلى بكثير. وقد جلب اليهود السفارديم أيضًا كميات كبيرة من رؤوس الأموال إلى اسطنبول وسالونيك، ليصبحوا بذلك صيارفةً وتجارًا.

إن القليل للغاية من الأرباح، التي حققها التجار العثمانيون الكبار، وجدت طريقها إلى خزائن الدولة على شكل ضرائب، لذلك كان التجار قادرين على جمع رأسمال كبير استثمروه في العديد من المؤسسات الداخلية، خصوصًا صناعة الملابس التي كانت مطلوبةً في الخارج بشكل خاص، وتوفير المواد الخام للنساجين الذين يعملون في المنازل أو في المصانع الصغيرة، ثم شحن المنتجات إلى جنوب شرق أوروبا وجنوب روسيا وأجزاء من أوروبا الغربية. وكان يجري إقراض رأس المال التجاري أيضًا إلى التجار والحرفيين الآخرين، وكذلك إلى الحكومة العثمانية، وأعضاء الطبقة الحاكمة لتمكينهم غالبًا من الحصول على مناصب أعلى يمكنهم من خلالها تعويض أنصارهم بالمال أو المزارع الضريبية أو احتكار العديد من السلع الحيوية. وكان يجري استخدام التجار في بعض الأحيان لتنظيم المصانع لإنتاج الصوف والأسلحة للجيش بكميات أكبر من التي يمكن أن تنتجها النقابات في وقت قصير، لكن هذا الأمر كان يزيد فقط من شقاء هذه النقابات بسبب السلوك غير المقيد لخصومهم داخل نظام الاقتصاد العثماني.

د. النساء

كان للمرأة المسلمة في منزلها ودورها الشخصي في المجتمع العثماني، وضع وظيفي خاص. غير أن هذا لا يعني أنها كانت في وضع خانع أو متخلف كما هو مفترض؛ فقد أشارت الأبحاث الحديثة إلى أن النساء كن في الواقع قادرات على الاحتفاظ بالممتلكات، بما في ذلك تلك التي تعتبر جزءًا من مهورهن، وكان لهن كامل الحرية في استخدامها بلا تدخل من أزواجهن أو آبائهن أو أقاربهن الذكور الآخرين. وكان للمرأة الحق الكامل في اللجوء مباشرة إلى المحاكم لنيل حقوقها عند الضرورة، وكثيرًا ما فعلن ذلك. وكان يمكنهن الإدلاء بشهاداتهن في المحاكم الإسلامية - رغم أنه من الناحية الشرعية على الأقل، كان من المفترض أن تكون شهادة المرأة تساوي نصف شهادة الرجل - وأيضًا في كثير من الأحيان كن يشغلن

مناصب بوصفهن وصيات ومشاركات في العملية القانونية. ولم يكن من الممكن إجبار النساء على الزواج، رغم تعرضهن بالطبع لضغوط اجتماعية وغيرها. وعلى الرغم من أن حق المرأة في الشروع في إجراءات الطلاق كان مقصورًا على ظروف نادرة، فإنه كان بإمكانهن ترك أزواجهن وأخذ ممتلكاتهن، والخروج من نطاق سيطرة أزواجهن طالما أمكنهن ذلك ورغبن فيه[14].

4-التنظيم الحضري

نظرًا إلى أن النقابات والمؤسسات قد أثرت إلى حد بعيد في سكان الحضر، ولأن مهماتهم كانت متشابكة للغاية مع وظائف الوكلاء الحكوميين المكلفين بتنظيم المدن، فيجدر بنا الآن مناقشة البنية الحضرية الرسمية التي شكّلتها الحكومة والنقابات.

خضعت الحياة الحضرية العثمانية لسلطة مستقلة عن مختلف المسؤولين المكلفين بتنظيم مناطق حيوية محددة وحُكمها، من دون وضعها ضمن أي منظمات محلية حقيقية. وكان المسؤول المحلي العثماني الرئيسي والممثل الأساسي للفئة الحاكمة في كل بلدة أو حي أو منطقة في المدن الكبرى، هو القاضي، الذي كان مسؤولًا عن توصيل جميع الأوامر من الحكومة المركزية إلى الملل والنقابات والمؤسسات وغيرها، ووضعها قيد التنفيذ. وقد اشتملت سلطة قاضي اسطنبول فقط على المدينة القديمة نفسها، بينما جرى اعتبار غَلَطة والمدينتين الرئيسيتين الأخريين في ضواحيها (أسكودار وبي أوغلو) "ثلاث مدن" (bilâd-i selase)، لكل واحدة منها قاضٍ يقوم بالمهمات نفسها. ولم يكن هناك في اسطنبول صوباشي واحد (قائد الشرطة)، وكانت سلطة الشرطة مقسمة بين القوات العسكرية الرئيسية، فكان آغا الإنكشارية مسؤولًا عن حفظ النظام في معظم المدينة القديمة. وفي مرتبة أدنى من المسؤولين العسكريين، كان هناك ضباط يتولون واجبات الشرطة الفعلية، وكانوا على اتصال مباشر مع العامة. وكان المزهر آغا (muzhir ağa)، قائد وحدة من الإنكشارية، مسؤولًا عن الحفاظ على

(14) R. C. Jennings, "Women in Early 17th Century Ottoman Judicial Records -The Sharia Court of Anatolian Kayseri," *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 18 (1974), pp. 53-114.

النظام بين أفراد الإنكشارية وأعضاء القوات الأخرى متى انتهكوا اللوائح المدنية في العاصمة. ومن ناحية أخرى، كان يجري الحفاظ على النظام بين المدنيين من خلال الصوباشي (وهو في هذه الحالة مسؤول ثانوي) قائد الشرطة خلال النهار، وعَسَس باشي (ases başı)، قائد الشرطة أثناء الليل، والذي كان يعمل ضمن قوات الحراسة الليلية، أو البكچي (bekçi)، المكلف بتسيير دوريات في المدينة عندما يكون رجال الشرطة النظاميون خارج الخدمة.

كان الحُكم المحلي ينفذ على هذا النحو مباشرة من طرف العديد من المسؤولين الذين يعتمدون على القاضي والشرطة لتنفيذ أوامرهم. أولًا، كان هناك شهر أميني (şehir emini) (محافظ المدينة)، ذلك المنصب الذي أنشأه في الأصل محمد الثاني للإشراف على بناء المباني وإصلاحها في عاصمته الجديدة، بمساعدة مرؤوس يدعى معمار باشي (mimar başı) (كبير المعماريين). وبحلول القرن السادس عشر، صار يكلف بتأمين إمدادات المياه في المدينة، حيث يساعده سو ناظري (su nazırı) (مفتش المياه)، إضافة إلى الحفاظ على شوارع المدينة ومبانيها نظيفة وخالية من القمامة، بمساعدة من چوبلوك صوباشي سي (çöplük subaşısı) (شرطي القمامة). ولم يكن من الممكن بناء أي مبنى خاص من دون تصريح من المعمار باشي، ودفع رسوم منتظمة مقابل رخصته. وعندما كان يجري إنشاء مبانٍ عامة أو دينية، لم يكن المعمار باشي يتولى المسؤولية عن فحص الرسومات التخطيطية وتحسينها وحسب، بل كذلك عن إمدادات العمال والمواد، بأموال آتية من الخزانة وحرفيين من النقابات المعنية. وكان وكلاء المعمار باشي يسيرون في شوارع المدينة لضمان إقامة المباني الجديدة وفقًا للمخططات، وكذلك لتحديد المباني التي هي في حاجة إلى الترميم ومطالبة أصحابها بإصلاحها أو هدمها لضمان السلامة العامة. وقد عمل المعمار باشي مع السو ناظري في بناء القنوات اللازمة لتوفير المياه وصيانتها في المدينة (التي بناها في الأساس سليمان العظيم لجلب المياه من التلال الواقعة بين البحر الأسود والقرن الذهبي)، والأسبلة (sebil أو Çeşme) الموجودة عبر المدينة لتوزيع المياه العذبة على عامة الناس.

كانت الرقابة على الصناعة والتجارة وتنظيمهما، أساسًا، في أيدي المحتسب، الذي كانت مهمته الرسمية فرض الضرائب على الأسواق وجمعها، ونتيجة لذلك،

أصبح المسؤول الرئيسي عن مراقبة الأسواق والتفتيش عليها، وتطبيق قوانين السلطان الخاصة بالأسعار والربح والجودة. وبصفته خاضعًا للقاضي، كان يشرف أيضًا على السلوك العام في الأسواق وفي الأماكن العامة كالمساجد والمباني الأخرى، مع اهتمام خاص بضمان احترام أداء شعائر صلاة المسلمين. وفي اسطنبول، كان المحتسب كذلك يفحص القوافل التي تجلب البضائع من خارج المدينة، ويقسمها بشكل صحيح بين النقابات وأعضائها المعينين لاستلامها. وكانت أهم الضرائب التي فرضها على أعضاء النقابات هي: (1) ضريبة السوق (باجي بازار/ bac-ı pazar)، على جميع البضائع القادمة من خارج المدينة والمَبيعة في إحدى أسواقها؛ (2) ضريبة الدمغة (دمغه رسمي/ damga resmi)، المفروضة على المعادن الثمينة والمنسوجات التي يجب أن تحمل ختم الجودة (دمغه/ damga) حتى يضمن المشتري جودتها؛ (3) ضريبة حقي قبان (hakk-ı kapan)، التي تدفع مقابل التصديق على وزن أكياس الحبوب والخضروات المجففة؛ (4) ضريبة الميزان (mizan)، التي تدفع مقابل التصديق على دقة المقاييس والأوزان. ونظرًا إلى كثرة الأموال المستخدمة في هذا الأمر، فإن منصب المحتسب عادة ما كان يؤجر، ويدفع صاحبه مبلغًا سنويًا ثابتًا للخزينة، محتفظًا لنفسه بباقي ما جمعه من ربح.

كانت النقابات مستقلة نسبيًا. لكن قوانين السلطان كانت تمنح بعض مسؤوليه الحضريين قدرة معينة للإشراف عليها والتحكم بها بشكل أكبر مما هو ظاهر. وكان حق السلطان، بناءً على نصيحة القاضي، في أن يجيز كخيا النقابة يتضمن بالطبع حقه في عدم إجازته إذا رفض مطالب القاضي أو غيره من المسؤولين المحليين. ثم إن حق المحتسب في تحديد ما إذا كانت النقابة أو أعضاؤها ينتهكون القانون، قد مكّنه أيضًا من ممارسة نفوذ كبير. وكذلك أدت النزاعات داخل النقابات أو في ما بينها، والانحرافات الجماعية عن القانون من جانب أعضاء النقابات، إلى تدخل أعضاء الطبقة الحاكمة. لكن عمومًا، جرى استخدام الثقل الطبيعي للسلطة الحكومية لفرض سيطرة قادة النقابات على أتباعهم، وبذلك جرى خنق الابتكار ومنع التغيير من أجل الحفاظ على الوضع الراهن والنظام القائم. وقام المحتسب والقاضي بقمع الحرفيين خارج النقابات، رغم أن منتجاتهم، وأسعارها الزهيدة بالذات، كانت أعظم ما تحتاج إليه العناصر الأكثر فقرًا من السكان.

5-دور الأوقاف

كان يجري الاحتفال بنجاح توسيع حدود الإسلام، بتشييد المساجد والمدارس والحمامات ومطابخ الحساء والأسبلة، وغيرها من المؤسسات الدينية والخيرية. وقد أضافت هذه الآثار مجدًا إلى اسم السلطان، وكانت بمنزلة نواة للمدينة العثمانية وحياة المدينة. ونظرًا إلى أن مفهوم الحكومة في الشرق الأوسط لم يشمل الخدمة العامة، فإن تغطية النفقات الجارية لتشغيل هذه المؤسسات كانت تتم من طريق تخصيص إيرادات وأنظمة خاصة لإدارتها. كان بناء مثل هذا الصرح المفيد اجتماعيًا، وتخصيص إيرادات دائمة من أجل استمرار عمله بشكل صحيح، يشكل ما يسمى بالوقف.

بغض النظر عن إقامة المؤسسات الدينية مثل المساجد والكنائس والمعابد والأديرة، دعمت الأوقاف كذلك المؤسسات التعليمية مثل الكتاتيب والمدارس الإسلامية، والمدارس اليهودية والمسيحية، ومكتبات الأطفال والكبار، وقدمت المساعدات للفقراء مثل الطعام ودفع الغرامات والديون ومهر الزواج والملابس والتعليم، ومساعدة الطلاب، والمساعدات الطبية. وقد أنشئت جميع المشافي العامة والأسبلة والخانات والفنادق وخانات القوافل والأسواق والمصانع ومآوي الحيوانات عبر السلطنة، وجرت صيانتها كأنها مؤسسات دينية، بدلًا من الإنفاق عليها من خزينة الدولة.

حتى خارج المدن والبلدات، مارست الأوقاف أدوارًا مهمة. فقد شجعت الدولة التجارة من طريق تطوير الطرق، وحماية القوافل، وإنشاء الموانئ، ومنح امتيازات للأجانب من أجل الاتجار في ممتلكات السلطان. إضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة مواقع عسكرية خارج المدن والبلدات على طول الطرق الرئيسية، محصنة بالجنود لحماية المسافرين، ولتسهيل السفر البري. لكن كانت ثمة خدمات أخرى مدعومة من الأوقاف غير ذلك، مثل صيانة الطرق والجسور وتوفير الخانات واستراحات القوافل والنزُل لإيواء المسافرين والتجار والحيوانات. وكانت هذه تقع عند ملتقيات الطرق الأكثر أهمية، وغالبًا ما نشأت حولها البلدات والمدن الجديدة التي أصبحت مراكز للتجارة والصناعة. ودعمت أوقافٌ أخرى المؤسسات الصغرى وأماكن الصلاة وتناول الطعام ودور الضيافة

والحمامات والمراحيض وما إلى ذلك. وقد كان يجري إنجاز الأعمال الخيرية أحيانًا في المقرات الرئيسية للطرق الصوفية، التي وفرت الضيافة لمن يمر بها، حيث استخدمت إيرادات الأراضي المجاورة لتمويل أنشطتهم الاجتماعية والدينية.

وعلى الرغم من أن ممتلكات الدولة لم يكن من الممكن قانونًا تخصيصها للأوقاف الدينية إلا بأمر من السلطان، فإن أعضاء الطبقة الحاكمة والأفراد العاديين قاموا أيضًا بتأسيس أوقاف، وترددت الدولة في إبطال هذا الأمر خوفًا من الإساءة إلى عامة الناس. وفي الواقع، فإن كثيرًا من هذه الأوقاف كان يوجَّه في المقام الأول لدعم المتبرع وذريته، وتوفير العطايا السخية لأفراد الأسرة القائمين على إدارتها. وهكذا أصبحت هذه المؤسسات وسيلة ملائمة للأعضاء الأثرياء في طبقة الحكام وطبقة الرعايا، لترك ثروتهم لورثتهم من دون الخضوع للوائح والضرائب المفروضة على الميراث الطبيعي أو التعرض لخطر المصادرة الذي تتعرض له مثل هذه الممتلكات، خصوصًا في قرون التراجع. ومع تحويل ممتلكات السلطنة بهذه الطريقة غير القانونية، كان ذلك يعني أن مناطق واسعة للثروة فيها قد خرجت من أيدي الدولة لتسقط في أيدي تلك المؤسسات والقائمين عليها، الذين ارتبط كثير منهم بالعلماء، فكانت نتيجة ذلك أن اكتسبت قوة اقتصادية كبيرة من خلف الستار. وعلى الرغم من أن هذا قد يكون ضارًا بالدولة، وأن قسمًا كبيرًا من العائدات كان يذهب إلى المسؤولين، فإن الحقيقة تظل أن الكثير كان يجري تخصيصه بالفعل لدعم المؤسسات وصيانتها وتوفير الخدمات العامة التي سهلت الأمور كثيرًا على معظم رعايا السلطان.

6-بنية المدينة العثمانية

ماذا عن البنية المادية لاسطنبول وغيرها من مدن السلطنة الرئيسية؟ كانت الوحدات المحلية الأساسية في كل مدينة هي الأحياء (mahalle /محله)، التي تنشأ عادة حول المباني الدينية أو الأسواق المركزية (bedestan /بدستان). وكانت كل محلة تضم مجتمعًا مستقلًا ومتميزًا في الأغلب بطقوسه الخاصة وطريقة حياته، ويشترك سكانها في الدين والنشاط الاقتصادي وغيرهما من العوامل التي تميزهم من جيرانهم. وقد شكل مكان العبادة أو السوق مركز المجتمع الذي يجري الحفاظ عليه وتوسعته

عند الضرورة من طريق الأنشطة التعاونية لجميع السكان. وبذلك، كانت المحلة أيضًا تُعد الوحدة المحلية للملّة أو النقابة أو الطريقة الصوفية الخاصة بسكانها، بقدر ما كانت مركزًا طبيعيًا للحياة الحضرية. وكان فيها في العادة سبيلُها ومدرستها ومسجدها أو كنيستها؛ وإذا كانت مركزًا تجاريًا كذلك، فإنك كنت تجد فيها خانات ومصانع وسواها، جرى بناؤها وصيانتها بواسطة المؤسسات التي أسستها أو أسهم فيها السكان المحليون والملل كذلك أو النقابات التي ينتمي إليها السكان. وكان السكان ينظمون عادةً دوريات شرطية، ولا سيما في الليل حين لا يعمل المحتسب وشرطة المدينة، ويقومون بتشغيل رجال الحراسة (البكچي/ bekçi) الذين كانوا يقدمون الخدمة للجميع. وكان على المحلة استخدام عمال لنظافة الشوارع، وإشعال مصابيح الإضاءة، وتنظيم رجال الإطفاء المتطوعين. وعادة ما يكون الزعيم الديني للمحلة، سواء كان إمامًا أو حاخامًا أو كاهنًا، هو الممثل الرسمي للحكومة، والمسؤول عن استلام مراسيم السلطان وإرسال المنادي لإعلانها على السكان، وأيضًا تلقي الشكاوى إذا انتهك القانون أيٌّ من سكان المحلة. ومع مرور الزمن، اتجهت المحلات المجاورة ذات النشاط الديني أو الاقتصادي المشابه إلى التجمع في مناطق معينة، ولا سيما إذا كانت من غير المسلمين، وهذا ما شجعته الدولة لتسهيل مهمة الإشراف على الجماعات المختلفة.

وكان مسؤولو البلدية ينظمون الخدمات المشتركة بالتعاون مع رؤساء المحلات والمناطق، الذين يتقاسم أتباعهم التكلفة بالكامل أو بشكل جزئي. وتنفذ أعمال رصف الشوارع وإصلاحها النقابةُ المعنيةُ بذلك تحت إشراف شهر أميني، ومعمار باشي، وسو ناظري، حيث كانت تُدفع تكلفة الشارع الرئيسي من خزينة الدولة، بينما تُرصف الشوارع الجانبية وتُنظف على حساب أولئك الذين تستفيد منازلهم ومتاجرهم منها. ولم تكن هناك إضاءة عامة في اسطنبول وغيرها من المدن الكبرى حتى القرن التاسع عشر، باستثناء ما تختاره الأحياء لمنفعتها الخاصة.

ثالثًا: الرعايا الأجانب في السلطنة

بدلًا من استقلالهم عن النظام الاجتماعي العثماني، جرى دمج الأجانب الذين كانوا يعيشون في السلطنة بطرق معينة في بنية النظام الأساسية، سواء كانوا ممثلين

رسميين أو تجارًا أو زوارًا لمقاصد خاصة. وقد اتبع العثمانيون مبادئ الشريعة الإسلامية والعادات المتعلقة بتوفير المجتمع الأمان (aman) للذين جاؤوا إليه من خارج جماعاته. وكان للمجتمع بكليته ولكل مسلم ينتمي إليه الحق في إعطاء الأمان لأي فرد أو مجموعة صغيرة جاءت من "أرض الحرب"، أي الأراضي خارج دار الإسلام؛ إلا أن الإمام فقط، أو الزعيم الديني، هو الذي يمكنه أن يوسّع هذه الحماية إلى مجموعات ذات حجم غير محدد، مثل جميع الممثلين الرسميين الأجانب أو التجار. وقد منح الفرد المشمول بالحماية، بهذه الطريقة، الحق في المرور عبر الأراضي الإسلامية أو العيش فيها من دون أن يلحق به أذى، بينما يجري استيعابه عمومًا في فئة الرعايا غير المسلمين. وكان على الشخص المعني أن يطلب الأمان مع وعد بالسلام والصداقة، فما يلبث أن يُمنح له بصيغة أمر (براءة/ berat) يُبرمه السلطان أو ممثلوه، الذين لهم وحدهم الحق في اتخاذ القرار متى ما يخرق المستفيد العهد فيبطل الحق الممنوح له.

ومن أجل منح مثل هذه البراءات، كانت الحكومة العثمانية تضع عادة في اعتبارها الحصول على السلع اللازمة، مثل القصدير أو الأقمشة أو الحديد، فضلًا عن الحفاظ على الصداقة مع بعض الدول الأوروبية، وتأمين العائدات الجمركية الإضافية، التي مثلت جزءًا كبيرًا من دخل الخزينة مع مرور الوقت، وخصوصًا في الوقت الذي جرى فيه تخصيص معظم العائدات بوصفها تيمارات. وقد وقعت معاهدات مع بعض الدول، أطلق عليها عمومًا امتيازات (capitulations)، وحددت فيها الشروط الواجب منحها لمواطني هذه الدول في البراءات، التي كان لها الأسبقية على جميع القوانين واللوائح العثمانية المتباينة. وفي مثل هذه الإجراءات، حددت الحكومة العثمانية عادة ميزات متبادلة، مثل الامتيازات التجارية لتجارها في الخارج، وبذلك عملت على تمكين هؤلاء الأشخاص، المسلمين منهم وغير المسلمين، من تطوير عمليات تجارية واسعة النطاق في جنوب أوروبا وجنوب شرقها، على الأقل في القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

كانت جميع القضايا الجنائية والمدنية، التي يندرج فيها نزاع أجنبي مع أحد الرعايا العثمانيين، تُنظر في محكمة شرعية، تمامًا كما كانت المنازعات بين أعضاء من الملل المختلفة. لكن في مثل هذه الحالات، كان يُجاز للشخص الأجنبي

الحصول على حماية سفيره أو قنصله أو ممثل ذلك القنصل، وعادة ما يكون مترجمه. لكن القضايا، التي تشتمل على مبالغ تزيد عن مقدار محدد، كان يمكن أن تُستأنف أمام الديوان السلطاني، حيث عادة ما يكون تمثيل الحكومة الأجنبية المعنية أثقل وزنًا. ويمكن الأجانب أن يطلبوا حق اللجوء إلى القضاء في المحاكم الشرعية في القضايا التي تكون في ما بينهم إذا رغبوا في ذلك، وكانوا يفعلون ذلك غالبًا عندما تكون الشريعة الإسلامية أكثر ملاءمة من قوانينهم أو عندما تكون الرسوم أقل.

كان على الأجانب الحصول على تصريح لكل رحلة يقومون بها خارج أماكنهم المعتادة، لكن لم يكن هذا أكثر من المطلوب من الرعايا أو أعضاء الفئة الحاكمة. ولم يكن من الممكن للمسؤولين العثمانيين تفتيش الأشخاص أو المنازل أو البضائع العابرة الخاصة بالأجانب إلا عندما يُشتبه في قيامهم بإيواء مجرمين أو عبيد هاربين أو شحن بضائع يُمنع تصديرها من السلطنة. وقد حددت الرسوم الجمركية في اتفاقيات الامتيازات، التي كانت تراوح عادة ما بين اثنين وخمسة في المئة، وهي دائمًا أقل من الرسوم المفروضة على الأشخاص العثمانيين. لكن المعدل كان يتباين وفقًا لجنسية الشاحن والسلع المعنية والمكان الذي تمر منه البضائع من الجمارك العثمانية. ثم كان يتعين دفع رسوم بخشيش إضافية إلى مسؤولي الجمارك. لكن الإجمالي كان لا يزال أقل بكثير من الرسوم التي يدفعها العثمانيون الذين يشحنون البضائع ذاتها. وهكذا كانت للأجانب مزية في التجارة الدولية، التي اعتادوا أن يسيطروا عليها بعد القرن الثامن عشر.

باختصار، اكتسب الرعايا الأجانب المقيمون في الدولة العثمانية العديد من مزايا وضع الملة، وأُعفوا من القوانين العثمانية التي جعلت وضعهم متميزًا إلى حد أنهم كانوا عمليًا "دولًا داخل الدولة"، لهم إمبراطوريتهم الخاصة، وقادرين على فعل ما يحلو لهم من دون أي تدخل من السلطات العثمانية. وأصبحت الآثار المترتبة على هذا الوضع واضحة، وأثرت في الحياة الاجتماعية والاقتصادية العثمانية أكثر في مرحلة التراجع، وبالتالي سيتم مناقشتها في سياقها[15].

(15) Halil Inalcık, "Imtiyazat," in: Gibb & Lewis et al. (eds.), vol. III, pp. 1185-1189.

رابعًا: السلطان بوصفه مركز النظام العثماني

يوضح العرض السابق، في الأساس، الوسائل التي يجري بها تنظيم عبيد السلطان ورعاياه وتقسيمهم حتى يتمكّنوا من أداء أدوارهم على أكمل وجه، مع تجنب الاحتكاك والصراع في الوقت نفسه. لكن كيف جرى تجميعهم بعضهم مع بعض داخل المجتمع العثماني المتماسك؟

كان المِلاط الرئيسي للنظام العثماني هو السلطان، الذي كان حجر الزاوية فيه، لأنه كان وحده المحور المشترك للولاء سواء للحكام أو المحكومين، إذ كانت هناك وسائل معينة طالب بواسطتها بالولاء وضَمِنه من كل عناصر النظام العثماني. فبالنسبة إلى أعضاء الطبقة الحاكمة كان سيّدهم وهم عبيده، وكانت حياتهم وممتلكاتهم بالكامل تحت تصرفه. وعلى عكس أعضاء الطبقة الحاكمة، جرت حماية الرعايا، بوصفهم "قطيع السلطان المشمول بالحماية"، سواء من ناحية حياتهم وممتلكاتهم أو دياناتهم وتقاليدهم. وبالنسبة إلى الرعايا المسيحيين غير المسلمين، كان السلاطين قادرين كذلك على المطالبة بحكمهم بناءً على حق قانوني، هو توليهم منصب الـ"هُنكار" (hünkâr) أو الـ"خداوندكار" (hüdâvendigâr)، أي "الإمبراطور" الذي ارتدى عباءة أباطرة بيزنطة وتزعّم دولتهم في إطار السيطرة على العالم؛ وكذلك أمكنهم الاستشهاد بزواج الحُكام والأمراء العثمانيين الأوائل من بنات الحُكّام المسيحيين الذين سبقوا العثمانيين في جنوب شرق أوروبا. وتم ضمان ولاء قادة المِلل غير المسلمة للسلاطين نظرًا إلى امتلاكهم سلطة على أتباعهم، في المسائل الدنيوية والدينية، أكثر بكثير مما كان ممكنًا في الدول المسيحية.

بالنسبة إلى الرعايا المسلمين، ضَمِن الحاكم العثماني ولاءهم لأسباب مختلفة، فهو بوصفه سلطانًا شغل منصبًا كان معترفًا به من جانب الخلفاء منذ زمن السلاجقة، وبمعنى آخر، فقد مُنح حق التشريع في جميع الأمور التي لم تشملها الشريعة، في مقابل تزعمه القتال لتوسيع أرض الإسلام والدفاع عنها، خصوصًا أمام التهديد الذي يمثله الشيعة على الإسلام السنّي، الذي كانت تدعمه في العصر العثماني الدولةُ الصفوية في إيران. وبالنسبة إلى المواطنين المسلمين من غير الأتراك مثل العرب والكرد، ركز السلاطين على دورهم بوصفهم أئمة وقادة وحماةً لدين الإسلام وبقاعه المقدسة وللحج وغيره من الشعائر، وبوصفهم

غزاة أو محاربين في سبيل العقيدة. أخيرًا، وبالنسبة إلى المسلمين الأتراك، حصل السلاطين على ولائهم بوصفهم بكوات وورثة شرعيين للأمراء التركمان الذين حكموا الأناضول في القرن الثالث عشر من خلال الزواج والفتح؛ وكذلك بوصفهم خانات (han)، أو خلفاء لحكّام الإمبراطوريات التركية قبل الإسلام في آسيا الوسطى؛ أو حتى بوصفهم خاقانات (kagân) كانوا الأتراك الوثنيون يعبدونهم قبل الإسلام. لقد حقق السلاطين هذا الأمر إلى حد بعيد عبر والد عثمان، أرطغرل، الذي قيل إنه - بحسب التراث العثماني - قد ورث زعامة التركمان من زعيمهم المختار، أوغوز خان. هكذا، وبصفتهم أسيادًا لأعضاء الطبقة الحاكمة، وقادة زمنيين لجميع الرعايا وقادة روحيين لجميع المسلمين، وقادة زمنيين وروحيين للأتراك على وجه الخصوص، كان السلاطين العثمانيون قادرين على تزعم السلطنة بجوانبها كافة وتوحيدها معًا بشكل لم يستطع أي فرد أو مجموعة من القادة القيام به.

بممارسة هذه الحقوق، كان للسلطان وحده الحق في التشريع من خلال مراسيم مدوّنة وكأنها كلماته الصادرة عن شخصه، حتى عندما صيغت من خلال السلطة المفوّضة التي مُنحت في أزمنة لاحقة للديوان والصدر الأعظم وآخرين. وظل مركز السلطان في ما يتعلق بالدولة والقانون على حد سواء، بمنزلة المثل الأعلى التركي والشرق الأوسطي الإسلامي لما كانت عليه السيادة وما ينبغي أن تكون. وكان يتعين على جميع أعضاء الطبقة الحاكمة الامتثال لأوامره دونما سؤال، بما في ذلك العلماء في مسائل التأويل الشرعي بحكم منصبه إمامًا، إلا إذا ظهر بوضوح أن هؤلاء الأعضاء من الطبقة الحاكمة انتهكوا الشريعة بشكل مباشر. وقد كان القائد المطلق للجيش، رغم أنه كان أحيانًا يفوض هذه السلطة. ولم يقم هو أو مرؤوسوه فقط بتعيين أعضاء الطبقة الحاكمة في جميع المناصب المتاحة، بل أقرّوا كذلك قادة الملل وكان بإمكانهم القيام بعزلهم. لذلك كان للسلطان من الناحية النظرية سلطات مطلقة تقريبًا، بالتأكيد، على أعضاء الطبقة الحاكمة، ومن خلالهم على الحكومة وكذلك على رعاياه.

أما في الممارسة العملية، فكان الوضع مختلفًا تمامًا. فقد تركت طبيعة النظام العثماني السلطان، في الواقع، بسلطة محدودة للغاية. وقبل كل شيء،

اقتصر نطاق سلطته على الوظائف التي تتضمن استغلال ثروة السلطنة، وتعزيز مؤسسات الإسلام وممارساته إضافة إلى الأديان الأخرى لرعاياه، وتوسيع أراضي السلطنة والدفاع عنها، والحفاظ على النظام داخلها. لذلك تركت جوانب مهمة من الحياة العثمانية للتعامل معها بشكل مستقل، ليس فقط من جانب الملل، بل أيضًا من جانب النقابات والشركات والجمعيات الدينية والمجموعات الأخرى التي تشكل البنية الأساسية للمجتمع العثماني. وحتى داخل الطبقة الحاكمة، فإن التعقيد الشديد في النظام جعل من الصعب للغاية، بالنسبة إلى رجل واحد مهما كان مستبدًا، أن يدرك التفاصيل بما يكفي ليطلب فعل ما يريده من البيروقراطيين ويتأكد من قيامهم به. لقد كان السلطان بمنزلة الرمز الذي جمع بين العناصر المختلفة للمجتمع العثماني، أكثر من كونه مسؤولًا نشطًا قويًا. ولم تتمكّن الحكومة العثمانية، سوى في القرن التاسع عشر نتيجةً للتأثير الغربي، من الحصول على نوع من الأوتوقراطية والقوة المركزية التي اتخذتها أوروبا على نحو تقليدي.

ما الذي جمع المجتمع العثماني وحافظ عليه في إطار الوحدة، بغض النظر عن الروابط النظرية التي يوفرها السلطان؟ كانت أكثر قوة تربط النظام بعضه ببعض هي البنية الأساسية للمجتمع التي جمعت بين المسلمين وغير المسلمين على حد سواء، نتيجةً للسعي المشترك إلى الاتحاد مع الله والأنشطة والمصالح الاقتصادية المشتركة. وكان نتاج المجتمع، الذي تطور في الشرق الأوسط على مرّ القرون لتلبية احتياجات جميع أفراده، أن قامت هذه المؤسسات بمواءمة المصالح المتضاربة بطريقة لم تفعلها الهيئات السياسية العثمانية قط ولم تطمح إليها. وكانت إحدى نتائج ذلك هي أن التدهور داخل البنية السياسية للإمبراطوريات، مثل تلك الخاصة بالعثمانيين، كان له تأثير أقل بكثير في عمل النظام مما قد يتصوره أحد، نظرًا إلى أن النظام نفسه كان منظمًا إلى حد بعيد لإنجاز كل المسائل التي تهم عامة الناس.

خامسًا: أسس العلاقات الشخصية والسلوك في المجتمع العثماني

كيف كان الفرد العثماني ينظر إلى نفسه وإلى علاقاته مع من حوله في إطار المجتمع العثماني، بحسب ما تمليه التقاليد والقانون؟ يرتبط السلوك الفردي ارتباطًا وثيقًا بمفهوم حَدّ الفرد (had)، الذي جرى تحديده من خلال تركيبة من عائلة الفرد

ومركزه ودينه وطبقته ورتبته وثروته. وفي إطار هذا الحدّ، كان العثماني حرًّا نسبيًا في التصرف كما يشاء من دون أي قيد سوى ذلك الذي تفرضه إملاءات السلوك التقليدي والقانون. لكن لا يمكنه الذهاب أبعد من ذلك تجنبًا لخطر انتهاك حدود الآخرين، وهو عمل لا يُعد وقاحة وجهلًا فقط، بل كذلك عملًا إجراميًا يستحق العقاب بدرجات متفاوتة، ترقى إلى حد فقدانه مكانته في المجتمع العثماني. وكما هو مُطَبَّق على أي منصب حكومي، فإن مفهوم الحد كان يعني أن كل مسؤول كان يتمتع بالاستقلال في مجاله. إضافة إلى ذلك، وفقًا للمعيار نفسه، كان على كل بيروقراطي أن يَقصُر اهتماماته بالكامل على مجاله الخاص، وأن يتجاهل المسائل والأمور الداخلة في حدود زملائه، حتى عندما كانوا يماثلون أنشطته أو يرتبطون بها. وكان هذا أحد الأسباب وراء ندرة الرؤى الشاملة المكتوبة بأقلام العثمانيين حول النظام العثماني، وكذلك سبب صعوبة الإشراف على الانتهاكات والسيطرة عليها.

وفقًا لحدود كل فرد في الطبقة الحاكمة العثمانية، كان للشخص شرفه (şeref) الذي كان مؤشرًا مباشرًا وحيويًا على مركزه في الحياة ومكانته في الطبقة الحاكمة. وكان أي انتهاك منه للحقوق التي أقرّتها الحدود يُعد انتهاكًا لهذا الشرف، وبذلك لم يكن مجرد إهانة شخصية فقط، بل كان اعتداءً على مكانته في الحياة، وكان لا بد من الانتقام إذا كان ينبغي الحفاظ على ذلك الوضع. وبما أن ضوابط حدود الفرد لم تكن مكتوبة، فإن أي صلاحية أو حق يجري الاستيلاء عليه من جانب شخص آخر، يضيع ما لم يواجَه هذا الفعل بطريقة ما. لكن المجتمع العثماني، على عكس الغرب، كانت ردة الفعل فيه على مثل هذا الانتهاك للشرف الشخصي تعتمد إلى حد بعيد على الرتبة والقوة النسبية للمُعتدي وللمعتدى عليه؛ فعندما يتعرض شرف رجل للإهانة من طرف شخص رفيع المستوى، يقبل المجتمع بحقيقة كون الثأر مستحيلًا في ذلك الظرف، ويوافق على أن الاحتجاج الرمزي كافٍ للطرف المتضرر من أجل الاحتفاظ بمكانته. وقد أقرّ المجتمع العثماني بأنه إذا ابتسم الشخص الذي تعرض للإساءة، فإنه يبتسم بانتظار أن يصير عدوّه ضعيفًا لينتقم منه على الإهانات السابقة.

تضمّن العديد من التعاملات بين الأفراد في النظام العثماني ممارسة الانتساب (intisap)، وهي علاقة ضمنية أقيمت بالاتفاق المتبادل بين فرد قوي وآخر ضعيف.

حيث يقوم العضو الأضعف بوضع نفسه بالكامل تحت تصرف الأقوى لتعزيز ثروته ومركزه، ويقوم الأقوى بحمايته، ويأخذه معه في طريق الصعود إلى السلطة والثروة، مع أن الضعيف يكون دائمًا في موقف التابع. وعندما يفقد الرجل الأقوى منصبه أو يسقط من مراتب المجتمع العثماني، يأخذ معه أنصاره بالانتساب؛ وعندما كان يحدث الانتقام (intikam) من أحد هؤلاء الأفراد أو بواسطته، كان يشمل جميع شركائه كذلك. وقد كان هذا الارتباط بالولاء بين الأفراد سمة أساسية في المجتمع العثماني والحياة السياسية، خصوصًا بعد أن بدأ النظام العثماني في التراجع وصعد الدفشرمة إلى السلطة في منتصف القرن السادس عشر، إذ إن معظم التعيينات في المناصب كانت تحددها هذه الارتباطات والولاءات الشخصية بدلًا من اعتبارات الجدارة أو الكفاءة. وكان يعتبر من قبيل العيب - في الواقع يكون انتهاكًا للشرف الشخصي - لأي طرف يقوم بخرق العلاقة أو يفشل في الوفاء بالتزاماته عند الحاجة. لقد أثرت إملاءات الانتساب في كل فعل وتعيين إداريين، ليس في المجتمع العثماني التقليدي وحسب، بل وصولًا إلى العصر الحديث كذلك.

القسم الثاني

اللامركزية والإصلاح التقليدي في مواجهة التحدي

بدأ في منتصف عهد سليمان العظيم واستمر بلا توقف حتى نهاية القرن الثامن عشر، حيث بدأ الهيكل المعقد للحكومة والمجتمع العثماني بالانهيار في عملية قلصت تدريجيًا من قوة السلطنة، وأدت إلى فقدان الأراضي وتزايد هيمنة الإمبريالية الأوروبية، وهو ما جعل تسمية "رجل أوروبا المريض" تُطلَق عليها مع دخولها العصر الحديث إبان القرن التاسع عشر.

الفصل السادس

اللامركزية والإصلاح التقليدي

(1683-1566)

كانت عملية اللامركزية والانحطاط معقدة بقدر تعقد البنية. لقد كان ثمة الكثير بالفعل داخل الجسد السياسي العثماني ذاته. لكن عمليًا كذلك، كان ثمة ظروف وتطورات خارج نطاق الدولة، خارج قدرة حتى أبرع السلاطين والوزراء وأكفأ البيروقراطيين على السيطرة أو الإصلاح. كانت القوة المتزايدة للدول القومية في أوروبا، وتقدمها السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي على وجه الخصوص، أقوى بكثير مما واجهه السلاطين العظام في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ما اقتضى من السلطنة لا أن تستعيد ما كانت عليه فحسب، بل أن تتقدم وتتطور، هذا إن لم تكن قد ازدادت تخلفًا.

يجب أن يجري تحليل التراجع على مستويات مختلفة، ويجب أن نتذكر أن العملية كانت عملية تدريجية، إذ تسللت بذور الانحلال إلى الجسد العثماني على المستويين السياسي والاجتماعي على مدى قرون عدة. ونظرًا إلى وجود القوة الأساسية للنظام، وخصوصًا البنية الأساسية الداخلية للمجتمع الشرق أوسطي، لم يكن هذا الأمر ملحوظًا في الداخل، ولم تتمكّن أوروبا لسنوات طويلة من إدراك التراجع أو محاولة الاستفادة منه. وهكذا كانت السلطنة قادرة على البقاء لمدة أطول بكثير مما كان يمكن أن يحدث في حالة أخرى. وفي الواقع، لم يكن التراجع العثماني واضحًا تمامًا لأوروبا حتى القرن السابع عشر، وهو ما ترك

للسلاطين مهلة كان يمكن استخدامها لعلاج التدهور. لكنهم بدلًا من ذلك شعروا شعورًا زائفًا بالثقة، منعهم من الانتباه للإصلاح، حتى فات الأوان.

أولًا: عوامل الانحطاط السياسية والعسكرية

من الصعب تحديد عنصر معين واحد بوصفه السبب الرئيسي للانحطاط؛ لكن نظرًا إلى أن النظام العثماني كان يَعتمد على السلطان في تحفيزه وتوجيهه والحفاظ عليه بوصفه وحدة واحدة، ولأن الانحطاط كان بالفعل مصحوبًا بعناصر تحلل خطيرة داخل مؤسسة السلطنة فضلًا عن الأشخاص الذين يشغلون هذا المنصب، فإن بوسع المرء الافتراض أن هذا كان، في الواقع، مفتاح التراجع.

حتى خلال أعظم أيام حُكم سليمان العظيم، كان هناك تراجع. وربما كان متوقعًا أكثر من اللازم أن تقوم هذه السلالة أو غيرها بالحفاظ على سلسلة متواصلة من القادة الأكفاء، مثل أولئك الذين بنوا الإمبراطورية. ومن ناحية أخرى، نظرًا إلى أن كثيرًا من الأمور كان يعتمد على شخص السلطان، فإن سلطانًا ضعيفًا واحدًا كان يكفي لفتح الباب أمام سلسلة من الأشخاص عديمي الكفاءة أو الأهلية. كان السلاطين الأوائل قد تدربوا على الحُكم وتبوّأوا السلطة من خلال عملية ضمنت انتصار الأقدر، وكان بإمكانهم استخدام قدراتهم في حل مشكلات الدولة من طريق مشاركتهم الفعالة في عملية الحُكم وقيادة جيوشهم في المعركة. وقد اكتسبوا القدرة على السيطرة على أتباعهم من خلال تطوير طبقة من العبيد لمنافسة الأرستقراطية التركية القديمة. وبالمناسبة، تجدر الإشارة إلى أن النظرية القديمة القائلة بأن العَظَمَة العثمانية تعود إلى النظام الذي وضع العبيد في الطبقة الحاكمة وأقصى المسلمين بالولادة بشكل تام، وأن التراجع نجَمَ عن دخول هؤلاء المسلمين إلى النظام عندما بدأت تلك الطبقة تنجذب إلى أوروبا المسيحية، نظرية لا أساس لها. لقد تحقق الصعود العثماني إلى السلطة واستمر إلى حد بعيد على يد عناصر من الأرستقراطيات التركية والإسلامية القديمة؛ ولم يتمكّن العبيد من السيطرة إلا في مرحلة الانحطاط. لكن هذا أدى لا إلى الظفَر بل إلى الخراب.

لو أن الدڤشرمة تمكّنوا من الحفاظ على وحدتهم بمجرد فوزهم على الأرستقراطية التركية القديمة في القرن السادس عشر، لكان من الممكن أن يحافظوا بشكل جيد على النظام الذي أصبحوا يسيطرون عليه الآن، لمصلحتهم

الشخصية إن لم يكن لأي سبب آخر. لكن دون حافز المنافسة الذي كانت الطبقة الأرستقراطية تقدمه في السابق، ومن دون الحاجة إلى مواجهة التدقيق المستمر وتحكم السلاطين الأقوياء، انقسمت طبقة الدڤشرمة نفسها إلى فصائل سياسية متعارضة التف كل فصيل منها حول واحد أو أكثر من القادة السياسيين الطموحين، على النهج نفسه الذي أملاه نظام الانتساب. ومع عدم وجود مجموعة سياسية واحدة قادرة على الهيمنة لمدة طويلة، سقطت الطبقة الحاكمة في متاهة من النزاعات التافهة، لتشكل الأحزابُ المتنازعةُ تحالفاتٍ مؤقتة، ولتصبح مناصب الدولة التي تدر الدخل بمنزلة مكافآت للنصر. وحتى لا يتدخل السلاطين في النزاعات ونتائجها، فقد صُرِفوا إلى مفاتن الحريم الأكثر جذبًا؛ فضلًا عن تخليهم عن عملية تدريب الأمراء على شؤون الحُكم والشؤون العسكرية، بتوظيفهم للخدمة في الولايات. كان يجري احتجازهم آنذاك في مساكن خاصة في القصر تُسمى القفص، حيث كان تعليمهم مقصورًا على ما يمكن أن يُقَدَّم لهم من المقيمين فيه من النساء والخصيان. وبذلك، فعندما يتمكن أمير ذكي حسن النية من الفوز بالعرش، كان يفتقر إلى التدريب والخبرة اللازمة لإصلاح النظام بطريقة ما. في الوقت نفسه، انتهت عملية قتل إخوة الحاكم من أجل تفادي الصراع على السلطة. واستبدل النظام، الذي يَمنح خلافة العرش للأكثر قدرة من أبناء السلطان، بآخر يمنح العرش للأكبر سنًّا من الأقرباء أو أعضاء السلالة الحاكمة الذكور، وللمفضل لدى الفريق الأكثر قوة في ذلك الوقت. وكانت النتيجة الحتمية هي نزاعات على السلطة داخل القصر بين الإخوة وأبناء السلطان الذين شكلوا أحزابًا سياسية من الحريم، تقودها عادة أمهاتهم أو زوجاتهم، للفوز بالعرش. وبمرور الوقت، ذهبت الانتصارات الأكثر تأثيرًا إلى الائتلافات التي شكلتها مجموعات الحريم القيادية داخل القصر، ومجموعات الدڤشرمة خارجه.

سرعان ما انتشر فساد الأحزاب الأولى في النظام برمّته. والهدايا الضخمة، التي كان السلاطين يطلبونها - بصورة تقليدية - هم ومسؤولون آخرون من أولئك الذين يُعيَّنون في مناصب رفيعة، سرعان ما انتشرت في كل أرجاء الطبقة، مع زيادة مماثلة في الفساد والرشوة. كان على كل شخص يُعيَّن في منصب ما أن يدفع مقابل هذا الامتياز، وكان بدوره يستخدم المنصب لاسترداد المبلغ وتحقيق الربح، وبالطبع لتحسين حظوظه السياسية وحظوظ حزبه.

كان الوضع نفسه منطبقًا على جميع مؤسسات الطبقة الحاكمة. وفي حين أن العديد من الكتبة والعلماء وضباط الجيش كانوا لا يزالون يتمتعون بالكفاءة والنزاهة، فإن الوضع كان يملي عليهم أن يتأقلموا إذا كانوا يريدون النجاة. لقد تزوج معظم أعضاء فرقة القابي قولو والسباهية الإقطاعيين، وغادروا ثكناتهم وأصبحوا تجارًا أو حرفيين أو مالكي عقارات، وهجروا التدريب العسكري تمامًا، واحتفظوا بعضوية فيلقهم فقط مقابل الإيرادات أو الامتيازات التي كانوا يتلقونها في المقابل. وقاموا بإرسال بدائل عنهم دونهم منزلة عند استدعائهم للخدمة؛ لذلك كان جزء كبير من الجيش يتألف من أمثال هؤلاء وممن يمكن الضباط تجنيدهم في خلال الحملات، وكانت القوة الأكثر فاعلية أحيانًا هي تلك التي يقدمها تتار القرم وغيرهم من الفرق التابعة. وفي الأقاليم الإقطاعية، لم يكن أصحاب التيمار أكثر من ملتزمي ضرائب يقومون بفرض الضرائب وجمعها، بينما تُرِكَت واجباتهم السابقة المتمثلة في حفظ النظام والأمن للحُكام وبكوات السناجق، الذين اضطروا إلى بناء قواتهم العسكرية الخاصة، وكان معظمها من أولاد الفلاحين والفارين من الجندية، سعداء لاستخدام مناصبهم الرسمية لمصلحتهم الخاصة. إضافة إلى ذلك، مع تراجع جيش التيمار بوصفه منظمة عسكرية وإدارية، فإن قوات القابي قولو التي تركت تتمدد إلى الولايات لتحل محله بوصفها حامياتٍ وقوات أمنية، قد أصبحت بدورها نخبًا مميزة، خصوصًا في الأناضول، حيث انضم أفرادها إلى حاشيات بعض بكوات السناجق والقضاة، وحتى ملتزمي الضرائب، مستخدمين مناصبهم للسيطرة على كل من الحكام والرعايا، وتخصيص المزيد والمزيد من عائدات الضرائب المحلية لمصلحتهم، وتحصيل رسوم إضافية من المزارعين. وقد التحق كثير من السكان المحليين بفيلق الإنكشارية بطرق غير مشروعة، رغبة منهم في الاستفادة من وضعه المتميز، ما أدى إلى اتساعه ليضم نحو 200 ألف عضو بحلول منتصف القرن السابع عشر، وذلك ما زاد من استنزاف الدولة والمجتمع على حد سواء.

ثانيًا: عوامل الانحطاط الاجتماعية والاقتصادية

رافق الانحطاط السياسي وتفاقمه تغيرات اقتصادية واجتماعية كان من الصعب على الطبقة الحاكمة إدراكها، فضلًا عن السيطرة عليها.

1-الزيادات السكانية

كانت هناك تغيرات أساسية تحدث في السكان العثمانيين، وكذلك في البنية المالية والاقتصادية للسلطنة. فقد تضاعف عدد سكانها تقريبًا خلال القرن السادس عشر فقط، في الوقت نفسه الذي شهدت زيادات سكانية مماثلة في الأراضي المطلة على البحر المتوسط. بالطبع كان العثمانيون قد شهدوا زيادات كبيرة في عدد السكان على مدار تاريخهم، من تدفق رجال القبائل التركمان إلى الأناضول هربًا من الجيوش الغازية القادمة من آسيا الوسطى. لكن هؤلاء المهاجرين عادة ما كان يجري إيفادهم مرة أخرى ليكونوا غزاة أو مغاوير، أو نقلهم عبر عملية الترحيل الجماعي (sürgün). لقد جرى توطينهم في مناطق جنوب شرق أوروبا أو جزر بحر إيجة والبحر المتوسط التي كان يصعب إخضاعها بشكل خاص. لكن خلال القرن السادس عشر، بينما قلّت هجرة البدو التركمان الرحّل، كانت مشكلات الزيادة السكانية ناتجة بشكل رئيسي من الزيادة الأساسية في معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات، وهو على الأرجح نتيجة لعهد السلام والأمن الذي أرسته الدولة العثمانية، وتراجع وتيرة الطاعون. هكذا كان ثمة عدد كبير جدًا من البشر بالنسبة إلى الأرض والوظائف المتاحة في الدولة. ولبعض الوقت، فرّ إلى المدن من لم يقدروا من الفلاحين أن يعثروا على أراضٍ في قراهم. وفرّ فلاحون آخرون لا يملكون أرضًا إلى المناطق الحدودية، حيث كانت قوات الحماية توظفهم حرسًا. وخدم آخرون بشكل غير نظامي في الأسطول. وانضم بعضهم إلى قوات حماية الولايات التي شكلها المسؤولون العثمانيون، كقوات سكبان (segban) وما شابهها. لكن الضغط السكاني ظل يتزايد. وكان آخر ترحيل كبير للفلاحين الذين لا يملكون أرضًا، إلى قبرص بعد فتحها في عام 1570. وعلى الرغم من تباطؤ معدل النمو السكاني في نهاية المطاف، لم تعد الحركة باتجاه الغرب بمنزلة صمام أمان، إذ إن عودة من شارك في الحملات واعتاد استخدام الأسلحة لم تفعل سوى أنها زادت من الضغوط.

2-الاضطرابات الاقتصادية

في الوقت ذاته، بدأت السلطنة تعاني من مشكلاتٍ داخلية كبيرة نجمت عن التطورات العالمية في التجارة والصناعة والموارد. واعتمد النظام الاقتصادي

للعثمانيين على فكرة الاكتفاء الذاتي للدولة؛ فقد مكّنت البنية المركزية القوية، التي جرى تطويرها في القرن الخامس عشر، السلاطين من تنمية مناطق مختلفة من الإمبراطورية ليكمل بعضها بعضًا، وتتَبَع سياسات كانت مؤاتية تمامًا للازدهار العام.

لكن كما تراجعت قدرة الحكومة على تطبيق نظام الاكتفاء الذاتي ابتداءً من أواخر القرن السادس عشر، طوّرت أوروبا كذلك نوعًا من القوة الاقتصادية والمالية التي شجعتها ومكّنتها من اختراق هذا النظام لمصلحتها؛ وأدى هذا بدرجة كبيرة إلى إنشاء اقتصاد تجاري مركزي جديد في أوروبا الغربية. وكان التوسع الأوروبي في الأميركتين وأفريقيا قد وفّر الثروة والوسائل لتوسيع تجارة الأوروبيين إلى الشرق عبر طرق تجاوزت الجمارك والقوانين التي فرضها من كان يسيطر على الشرق الأوسط. وقد أدى كذلك ضخ رؤوس الأموال الناتجة من ذلك في أوروبا إلى خلق تضخم هناك، ما زاد من تنشيط النمو الاقتصادي والاجتماعي. لكن قاوم الاقتصاد العثماني المغلق - بدعم من الأساليب التقييدية للنقابات التي كانت تسيطر على الصناعة - وحال دون حدوث تغييرات مماثلة. ومع ازدياد الطلب على المواد الخام في أوروبا، ارتفعت الأسعار وفقًا لذلك، وجرى امتصاص سلع مثل القمح والصوف والنحاس والمعادن النفيسة من الدولة العثمانية، حيث ظلت الأسعار منخفضة نسبيًا. وقد أصبحت هذه المواد بدورها نادرة داخل السلطنة. ونظرًا إلى أن النقابات بأسعارها الخاضعة للتنظيم الصارم كان لا يمكنها أن تتحمل المنافسة مع التجار الأجانب في الحصول على المواد الخام، فقد انخفض إنتاجها، ما خلق دائرة مفرغة داخل النظام الاقتصادي المغلق.

بالطبع، بُذِلَت جهود متفرقة لمواجهة هذه المشكلات الاقتصادية من طريق محاولة القضاء على مظاهرها، وصدرت قوانين مرارًا وتكرارًا لحظر تصدير الحبوب وغيرها من السلع "الاستراتيجية"، وتحديد أسعارها في البلاد. لكن الأرباح التي يمكن جَنيُها من التصدير غير القانوني لهذه السلع كانت هائلة، إلى حد أن التجار الذين شاركوا في هذه التجارة كانوا في بعض الأحيان قادرين على رشوة المسؤولين الحكوميين لضمان استمرار أنشطتهم. وقد زودت تجارة البضائع المهربة تلك العديد من التجار برؤوس أموال أكثر بكثير من أي وقت

مضى؛ مع ذلك، فإن القيود المستمرة التي كانت تعمل بموجبها النقابات، جعلت من المستحيل عليهم استثمارها في أنواع الصناعة التي يمكن أن تلائم الأوضاع الجديدة، وتجعل من الممكن للعثمانيين المشاركة في الاقتصاد الأوروبي والمتوسطي الناشئ حديثًا[1].

كان هناك تأثير مهم آخر لظهور النظام الرأسمالي الأوروبي والتجارة الأوروبية المهيمنة، وهو الانخفاض المطرد في الصناعات الحرفية التقليدية لدى العثمانيين. لقد أدى التوسع التجاري وجمع رؤوس الأموال في أوروبا إلى إنشاء صناعات جديدة، خاصة في مجالات المعادن والمنسوجات، التي كان عليها أن تجد أسواق التصدير لمواصلة التوسع. وقام أصحاب الأعمال الرأسماليون بتطوير صناعاتهم وأسواقهم من طريق ابتكار تقنيات جديدة واحتياجات جديدة كذلك في عملية التنافس مع الصناعة العثمانية التقليدية، حتى في مناطقها الأصلية. وكان التجار الأوروبيون يقومون بشراء المواد الخام العثمانية، ويُصنعونها بعد ذلك في أوروبا، ثم يقومون بشحنها مرة أخرى إلى المناطق الخاضعة للسلطان، لتنافس السلع العثمانية التقليدية في الثمن وفي الجودة أحيانًا. وهكذا بدأت العملية التي كان من شأنها أن تقود إلى تدمير صناعة الحرف التقليدية العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد استنزفت الاختلالات التجارية ليس المواد الخام والصناعات المحلية في السلطنة فقط، بل أيضًا الكثير من الذهب والفضة التي اعتمد عليها الاقتصاد في جزء كبير من سيولته. وتضاعفت عوامل التضخم كذلك، ما أدى ليس إلى مضاعفة الأسعار فقط، بل إلى جعلها أربعة أضعافٍ خلال القرنين التاليين لعهد سليم الثاني. وانخفضت قيمة العملة العثمانية وفقًا لذلك، رغم كل الجهود الحكومية للسيطرة على الأسعار وقيم العملات. وارتفعت أسعار المواد الغذائية وغيرها بشكل سريع. وقد عانى كثيرًا أصحاب الدخل المحدود، بمن فيهم معظم من يتقاضون رواتب من أعضاء الفئة الحاكمة، ما جعلهم يعوضون هذه الحالة من خلال بيع خدماتهم لمن يدفع أكثر فضلًا عن قبول الرشاوى. وفي النهاية، كان كل ما يمكن أن تفعله الدولة

(1) Omer Lütfi Barkan, "The Price Revolution of the Sixteenth Century: A Turning Point in the Economic History of the Near East," *International Journal of Middle East Studies*, S. J. Shaw (ed.), 1970 to date, 6 (1975), pp. 3-28.

هو تخفيض قيمة العملة النقدية مرارًا وتكرارًا، ما يؤدي إلى حدوث اضطرابات جديدة وأزمة مالية تلو أخرى.

كان من نتائج التضخم تشجيع التخلي عن نظام التيمار بوصفه قاعدة للقوة العسكرية. وكان التيمار الأقل حجمًا الذي يحتفظ به السباهي أصغر من أن يمول المشاركة في الحملات، بسبب الأسعار المرتفعة التي صار يتطلبها الطعام والسلاح آنذاك. وعندما أدى غيابهم المستمر عن الحملات في نهاية المطاف إلى مصادرة الدولة لتيماراتهم، تجاهل السباهية المصادرة، وقاموا برشوة المسؤولين عن تنفيذها، أو انضموا إلى قطاع الطرق، وقاموا بقيادتهم في مناطقهم أحيانًا. ومن ناحية أخرى، فإن الزيادات في أسعار السلع الزراعية جعلت الأرض مصدرًا لاستثمار مربح للغاية، ما جعل أصحاب الحيازات الكبيرة يتجاهلون التزاماتهم العسكرية ويوسعون أراضيهم لزيادة الأرباح إلى أقصى حد. وسواء بدأوا أصحاب تيمارات أو ملتزمي ضرائب، فقد مُنِحُوا تيمارات مُصادَرة، إذ ظهرت فئة جديدة من الأعيان القرويين الذين يملكون أراضي واسعة (چفتلك). وفي كثير من الحالات، قام مثل هؤلاء الأفراد ببساطة باحتلال الأراضي الشاغرة وغير المزروعة نتيجة لهروب المزارعين، حيث وطّنوا فيها عبيدهم أو مزارعيهم الذين يحصلون على رواتب، واستولوا عليها لتكون ملكية خاصة لهم. وقام العديد من الرعايا الهاربين من الاضطهاد ومن الإفراط في فرض الرسوم على أراضيهم، بالدخول في عمالة مثل هذه الچفالك عمالًا زراعيين، ما شكل طبقة جديدة من الفلاحين الذين لا يملكون أرضًا ويستغلهم أرباب العمل. ثم تمكّن الأعضاء الأقوياء في الطبقة الحاكمة من تكوين ملكيات واسعة من طريق أخذ التيمارات أو المزارع الضريبية وتحويلها بشكل غير قانوني إلى مؤسسات دينية تحت إدارتهم الخاصة وإدارة ذويهم، أو إلى مقاطعات تُعرف باسم مالكانه (malikâne)، كانت تعتبر ملكية خاصة يمكن شراؤها وبيعها وتركها للورثة، على الرغم من أنها بقيت اسميًا جزءًا من الممتلكات السلطانية. ولم يعد أصحاب الملكيات الواسعة هؤلاء يقبلون سيطرة الدولة على أعمالهم، واحتفظوا بإنتاج الأرض لأنفسهم بشكل كامل، واستخدموا ثروتهم في رشوة المسؤولين واستئجار جيوش خاصة لحماية مصالحهم. وقد قام الإنكشارية وفيلق سلاح الفرسان وقوات القابي قولو الأخرى، التي أصبحت تشكل الحاميات في الولايات التي تراجع فيها نظام

التيمار، بمقاومة الاضطرابات، ليس لمساعدة الفلاحين بقدر ما هو لمشاركتهم في الغنائم، في إطار العملية التي جعلت منهم العنصر المهيمن في معظم البلدات والمدن، والتي غالبًا ما كانت تحدث بالتحالف مع أصحاب العقارات الكبيرة، أو في بعض الأحيان كجزء منهم. وفي كثير من الولايات البعيدة، جاؤوا لتشكيل الطبقة الحاكمة المسيطرة، وتطوير أنظمة العبيد المماليك الخاصة بهم لتزويد أنفسهم بمصدر للعمالة مستقل عن اسطنبول، والسيطرة على الحياة السياسية والاقتصادية، وتخصيص معظم إيرادات الدولة لأنفسهم، في حين وقفت الحكومة المركزية عاجزة تقريبًا، غير قادرة على فرض سلطتها على أولئك الذين قاموا بملء الفراغ السياسي.

مع انخفاض الإيرادات الإقليمية، كان على الخزانة استخدام جميع الوسائل للوفاء بالتزاماتها؛ وبذلك جرى خفض قيمة العملات بانتظام، ومصادرة المقاطعات عند الإمكان ومنحها لأعلى مزايد، إلى جانب ممتلكات أولئك الذين فقدت أحزابهم نفوذها السياسي إلى حين. إضافة إلى ذلك، استخدمت الدولة نظام العوارض الضريبي المألوف، ما سمح للحكام باستخدام الاسم غطاءً لضرائب جديدة فُرضت من أجل توظيف القوات غير النظامية اللازمة للحفاظ على النظام، ودفع رواتبها، إلى الحد الذي أصبحت فيه المصدر الرئيسي الثالث للإيرادات، بعد ضريبة الرأس وضريبة الأرض.

أفرزت كل هذه التغييرات مجموعة كبيرة من العثمانيين الذين استفادوا من الوضع القائم. لقد شكلوا فئة لها مصلحة راسخة في انتهاكات ذلك الوقت، بينما فقد الرعايا معظم المزايا التي جاء بها النظام العثماني في الأصل. وقد فُرض العمل القسري مرة أخرى، ولم يفعل المسؤولون شيئًا يُذكر لوقف هذه الممارسة، بل قاموا، في الواقع، بالمشاركة فيها. إضافة إلى ذلك، فرض المسؤولون مرة أخرى قيودهم على القرويين دون حد زمني، وبدأوا بالاستيلاء غير القانوني على الحبوب والماشية والمال من القرويين دون دفع أي تعويضات، وهي الممارسة التي أصبحت تسمى سالغون (وباء) (salgun).

لقد بُذلت، بالتأكيد، جهود للقضاء على هذه الانتهاكات من خلال "مراسيم العدالة" (عدالت نامه لر/ adaletnameler) التي تحظر مثل هذه الأفعال التي تنتهك

القانون وتتعارض مع العدالة الملازمة لمفهوم السلطان. لكن حقيقة كون هذه المراسيم قد أُصدرت وأُعيد إصدارها خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، تشير إلى أي مدى استمرت الظروف التي كانوا يحاولون معالجتها في إلحاق الأذى بالفلاحين، بصرف النظر عن أوامر الحكومة المركزية العاجزة(2).

3-الانتفاضات والثورات

ليس من المستغرب، في ظل هذه الظروف، أن تكون هناك ثورات جماهيرية واسعة النطاق في البلاد ابتداءً من أواخر القرن السادس عشر. لقد رأينا بالفعل كيف شكل الجنود والفلاحون العاطلون عن العمل عصابات الليفنت [اللاوند] (levent) التي جابت الريف هربًا من الأرض - وهو ما أصبح يُعرف باسم "الهروب الكبير" (Büyük Kaçgun) - ما ضاعف من مشكلات التضخم والندرة. وقد شكل هؤلاء احتياطيًا من المقاتلين المستعدين للانضمام إلى الجيوش الرسمية أو غير الرسمية في أي لحظة، أو تأجير أنفسهم لمن يدفع أكثر، أو الانخراط في عمليات السطو لحسابهم الشخصي. وقد فرّ بعض الناس إلى المدن الكبرى، ما زاد بشكل كبير من عدد سكان المدن ومشكلات الإسكان والتوظيف والغذاء. وقد وجد كثير منهم عملًا في المستويات الدنيا من المجتمع الحضري، بوصفهم خدمًا وعمال نظافة وما إلى ذلك. إضافة إلى ذلك، قهر نظام المدارس الإسلامية الأولاد الفقراء الذين اختاروا المجال التعليمي باعتباره المنفذ الوحيد المتاح لهم. ومع تدني المعايير في المؤسسة التعليمية، التي أصبحت غير قادرة إلى حد بعيد على تعليم هذا القدر من الصبيان فضلًا عن السيطرة عليهم، أصبحت المدارس بؤرًا للفساد والكسل والاضطرابات، فيها طلبة (صوفته) يشاركون بنشاط في التحريض الاجتماعي والسياسي في المدن كلما أتيحت الفرصة في حد ذاتها.

بعد هذا كله، لا يندهش المراقب كثيرًا من الثورات والاضطرابات التي أصبحت مستوطنة في السلطنة خلال عصر التراجع، بل من حقيقة أن السلطنة كانت لا تزال قادرة على الصمود مُوَحدة لثلاثة قرون أخرى، وربما لتستعيد

(2) Halil Inalcık, "Adaletnameler," *Belgeler*, vol. II, no. 3-4 (1965), pp. 49-145; Yücel Özkaya, "XVIIInci Yüzyilda Çıkarılan Adalet-nâmelere göre Türkiye'nin Iç Durumu," *Belleten*, 38 (1974), pp. 445-491.

الأراضي المفقودة، فضلًا عن الحفاظ على نفسها قوةً رئيسية في أوروبا حتى فجر العصر الحديث.

ثالثًا: جهود الإصلاح التقليدي

في مواجهة الفوضى الظاهرة، نجح الأساس الاجتماعي الشرق الأوسطي في حماية جمهور الناس من أسوأ آثار الفوضى السياسية. وفي حالاتٍ كثيرة، عمل القضاة والقادة الروحيون بفعالية بوصفهم أدوات رئيسية للحكومة المحلية. وفي بعض الأحيان كذلك، خصوصًا عندما صارت نتائج التدهور الداخلي خطيرة بما يكفي للتهديد بتدمير البلاد، ظهر سلاطين ووزراء ببرامج إصلاح اعتقدوا بأنها ستنقذها.

من الخطأ الاعتقاد بأن الطبقة الحاكمة لم تواجه الانهيار الداخلي ببذل محاولاتٍ لعلاج هذا الوضع؛ فلقد كان هناك إصلاحيون وإصلاحات في الأوقات العصيبة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. لكن حتى أكثر الإصلاحيين العثمانيين ذكاءً وإدراكًا في ذلك الوقت، التزموا بفرضية أساسية مفادها أن النظام العثماني كان أفضل بكثير من أي شيء يمكن الكافر أن يقوم بتطويره، وهو موقف لم يكن له مبرر كبير إلا عندما ظهر لأول مرة في القرن السادس عشر فقط. ووفقًا لهذه الفكرة فإن سبب الانحطاط العثماني كان هو الفشل في تطبيق تقنيات التنظيم وأشكاله التي حققت النجاح في ذروة القوة العثمانية، التي تُنسَب عادةً إلى عهد سليمان العظيم. كان يمكن إذًا، بالنسبة إلى الإصلاحيين التقليديين في القرنين السابع عشر والثامن عشر، تحقيق الإصلاح من طريق جعل النظام يعمل كما كان يعمل سابقًا، والقضاء على من يقوم بالسرقة وإنهاء الرشوة والفساد، والتوظيف وفقًا للكفاءة فقط، وإصلاح الجيش النظامي وإحيائه، وإبعاد كل من يرفض أداء الواجبات المطلوبة منه. كان هؤلاء الإصلاحيون في كثير من الأحيان قساةً في أساليبهم. لكنهم نجحوا إلى حد ما في استعادة الأمور بشكل جيد بما فيه الكفاية لتعافي السلطنة من أسوأ آثار الفوضى، بحيث كان بإمكانهم صد الغزاة الأجانب والاستمرار، لكن بمجرد تجاوز الأخطار المباشرة، كان يجري التخلي عن الإصلاحات والتسامح مع الانتهاكات. وعلى الأمد البعيد، استمر التراجع، ما أدى إلى فقدان الأراضي، ولم تتمكّن السلطنة من البقاء بفعل قوتها، بل بسبب حالة

الانقسام التي نشأت بين القوى الأوروبية الساعية إلى إزاحة العثمانيين. دعونا الآن نناقش عصر الانحطاط والإصلاح التقليدي بمزيد من التفصيل.

رابعًا: مظاهر الانحطاط (1566-1623)

اشتمل عصر الانحطاط العثماني على فترتين مختلفتين: أولًا، قرن من اللامركزية، بداية من عهد سليم الثاني إلى عام 1683، عندما فشل الجيش العثماني الذي جرى إحياؤه في محاولته الثانية للاستيلاء على فيينا؛ ثانيًا، قرن من الانحلال، شمل معظم القرن الثامن عشر، وتضافرت فيه الفوضى الداخلية مع فقدان أجزاء لا تتجزأ من أراضي السلطنة.

1-عهد سليم السكّير

لقد تجلت عناصر الانحطاط وكذلك مصادر القوة الكامنة التي أبقت السلطنة إمبراطورية موحدة لمدة طويلة، إبان حكم سليم الثاني القصير نسبيًا (1566-1574)، الذي كان يُدعى "سليم الأحمر" (Sarı Selim)، و"سليم السكّير" (Sarhoş Selim). لقد تمكّن سليم من تولي العرش من دون معارضة بعد وفاة والده، وقد قُتل شقيقه بايزيد وأبناؤه الأربعة في إيران على يد طهماسب (23 تموز/ يوليو 1562) بعد الحرب الأهلية الطويلة بين الاثنين؛ ويفترض أن ذلك كان نتيجة اتفاق وعد بموجبه سليم بإعطاء قارص والأراضي الشرقية الأخرى إلى الشاه، فضلًا عن دفع حوالى 400 ألف قطعة ذهبية له. وبعد توليه مباشرة أقرّ سليم التسوية الإقليمية. لكن الطريقة التي نجح بها في ذلك وضعته أمام كثير من الخصوم؛ لذلك كان يتعيّن عليه تكريس معظم نشاطه فور توليه في استرضاء العناصر الرئيسية للسلطة داخل الدولة، وقد جرى ذلك إلى حد بعيد من طريق توزيع الهدايا فضلًا عن الرشاوى. وقد انضم سليم بعد ذلك إلى الجيش، الذي كان آنذاك في بلغراد بقيادة محمد الصقلّي، حيث استأنف العادة القديمة المتمثلة في دفع "بخشيش تولي العرش" (جلوس بخشيش/ Cülus bahşişi) لكل فرد من الإنكشارية، وإضافة مكافآت إلى رواتبهم المعتادة للتأكد من قبولهم النظام الجديد. وعلى الرغم من هذا الكرم، طالب الإنكشارية بما هو أكثر؛ فبينما كان

السلطان عائدًا إلى اسطنبول في أوائل كانون الأول/ ديسمبر، قاموا بغلق الطرق وأجبروه على تقديم مدفوعات إضافية بقيمة 1000 آقجة لكل منهم. ثم أصرّ جنود القابي قولو الآخرون الذين ساعدوا سليمًا في مواجهة بايزيد على أخذ حصة مماثلة، وتحركوا عبر اسطنبول وهاجموا أصدقاءه وأنصاره لفرض مطالبهم. ولدى عودته، أعدم سليم معظم قادته. لكن كان لا يزال يتعين عليه تقديم رواتب وإقطاعات كبيرة لتهدئة المتمردين. وهكذا جرى إقرار سابقة تورط فيها جنود السلطنة بشكل مباشر، حيث دخلوا في صراعات من أجل خلافة العرش، وتمكّنوا من الحصول على مثل هذه الرشاوى الكبيرة، ليصبحوا عناصر رئيسية في الطيف السياسي، فضلًا عن التسبب في إفلاس الخزينة.

في هذا الوقت، حدثت خطوات مهمة أخرى أدت إلى إضعاف السلطنة، وذلك حينما قام سليم كذلك بدفع رشاوى مماثلة للعلماء، ثم سمح للصدر الأعظم بإدارة الدولة بينما انعزل السلطان للاستمتاع بملذات حريمه. مع ذلك، كانت عملية التراجع بطيئة، وأحيانًا كانت الدولة لا تزال قادرة على جمع ما يكفي من القوة لمنع فقدان مناطق مهمة، لا بل إضافة أخرى جديدة.

2-استعادة اليمن

أظهرت الأحداث في اليمن الوضع الجديد في وقت مبكر من عهد سليم. كان العثمانيون قد احتلوا معظم جنوب غرب شبه الجزيرة العربية قبل نصف قرن. لكن اليمن لم تكن قط تحت سيطرة صارمة؛ فقد قاوم في الداخل الزيدية المحليون، الذين تبنوا مذهبًا شيعيًا معتدلًا يرتبط بالإمام الخامس، زيد بن علي، وبالتالي أطلق عليهم "الخامسية". وفي الواقع إن محاولة سليمان لرفع كفاءة الإدارة العثمانية في البلاد بتقسيمها إلى ولايتين، قد أدت إلى تقسيم القوى وتضارب السلطة ما قاد إلى إضعاف القدرة العثمانية على المقاومة. ونتيجة لذلك، تمكّن الزيدية من احتلال معظم المناطق الداخلية، وبلغوا ذروتهم في الاستيلاء على صنعاء (16 آب/ أغسطس 1567)، بعد وقت قصير من تولي سليم، ثم أخذوا معظم الساحل بما في ذلك عدن، تاركين فقط زبيد وضواحيها المباشرة للعثمانيين. وحّد سليم ولايتي اليمن (28 نيسان/ أبريل 1568) تحت قيادة والي حلب الشركسي

القدير، عثمان بن أوزديمير باشا، الذي نجح بمساعدة سنان باشا والي مصر، في هزيمة الزيديين واستعادة صنعاء، واستعادة ولاء معظم القبائل المحلية، مع ذلك احتفظ الزيدية بموقعهم في الجبال.

3-السياسات الشمالية وحملة قناة الدون-الفولغا

بعد مدة وجيزة من النجاح العثماني في اليمن، بُذلت جهود لتعزيز مركز السلطان شمال البحر الأسود أمام تهديد التقدمات الموسكوفية الجديدة. لم يكن التهديد الروسي خطيرًا إلى أن توسع إيفان الرابع الرهيب (1533-1584) بسرعة شرقًا وجنوبًا، من جبال الأورال إلى البحر الأسود، متغلبًا على آخر خانات التتار الرئيسيين، ومستخدمًا القوزاق (Cossack) بوصفهم محاربي عصابات ضد العثمانيين وكذلك تتار القرم. لقد كان سليمان منشغلًا للغاية أمام آل هابسبورغ، عن قيامه بمساعدة أصدقائه شمال البحر الأسود؛ لكن بعد وقت قصير من تولي سليم الثاني، قام الصدر الأعظم محمد الصقلّي بحملة كبرى على أمل الاستيلاء على أستراخان، واستخدامها مركزًا لنظام دفاعي محصن في المنطقة، وأيضًا إقامة قناة بين نهري الفولغا والدون، كان من شأنها أن تربط بين البحر الأسود وبحر قزوين؛ وذلك من شأنه أن يعترض سبيل التقدم الروسي جنوبًا، ويجعل قوات السلطان في مركز يُمكّنها من طرد الفُرس من القوقاز وأذربيجان، ويُسَهّل الاتصالات مع الأوزبك أعداء الصفويين وكذلك تتار القرم، وسيكون من الممكن استعادة طرق قوافل آسيا الوسطى القديمة بين الشرق والغرب. لقد أبحرت قوة كبيرة عبر البحر الأسود أثناء صيف 1570، إلى كافا ثم شمالًا. لكنها تعثرت بسبب فشل القادة العثمانيين في توفير الإمدادات الكافية، وأيضًا لانسحاب خان القرم في اللحظة الأخيرة بسبب مخاوفه، التي يبدو أن الروس قد أثاروها، من أن هذا النجاح سيزيد من سيطرة العثمانيين عليه. مع ذلك، تمكّن التتار بعدها من طرد الروس من قبردا (1570-1572)، وقاموا فعليًا بالإغارة على طول الطريق إلى ضواحي موسكو، في حين أن محمد الصقلّي زاد من نفوذ السلطان على أمراء مولدافيا ووالاشيا وكذلك بولندا، وبالتالي منع التوسع الروسي شرق البحر الأسود وغربه.

4-اتفاقية الامتيازات الفرنسية

أصبح البلاط العثماني آنذاك مركزًا للمؤامرات السياسية. وقد تمكّن محمد الصقلّي عمومًا من الهيمنة على الحكومة بأموال مقدمة من المصرفيين اليهود السفارديم الأثرياء وعلى رأسهم [سيّدتا الأعمال] إستير كيرا (Esther Handali) وغراسيا ناسي (Gracia Mendes Nasi) ونجل الأخيرة [دون] جوزيف [يوسف] ناسي. وفي مُقابِله كان هناك فصيل قوي من البندقية تقوده زوجة السلطان السلطانة صفية، التي كانت من أصل بندقاني على ما يبدو. كان الصراع نفسه معنيًا في الأساس بالمال والوظائف. وقد سعى الصقلّي وحلفاؤه كذلك إلى تعزيز موقفهم بدعم علاقات أقوى مع فرنسا، وأيضًا بالدعوة إلى حملة على آخر ممتلكات البندقية الكبيرة في شرق البحر المتوسط، وهي قبرص، التي كان دون جوزيف يأمل كذلك في تحويلها إلى موطن يهودي لإخوته في الدين الذين كانوا يفرّون من الاضطهاد في أوروبا.

مكّنته سطوة الصقلّي من تحقيق الهدف الأول، إذ استعيدت الصداقة العثمانية-الفرنسية القديمة، التي كانت قد خبت بعد وفاة فرنسوا الأول، عبر اتفاقية امتيازات جديدة (18 تشرين الأول/ أكتوبر 1569)، سَمحت بحرية مرور السفن الفرنسية في المياه والموانئ العثمانية، وفرضت على الدول الأخرى في غرب أوروبا أن ترفع العلم الفرنسي لتتمتع بامتيازات مماثلة. وهكذا جرى تعزيز مركز الممثلين القنصليين الفرنسيين قادةً للمجتمع الإفرنجي (الأوروبي) في السلطنة. وقد استمر التفوق التجاري والسياسي الفرنسي - الذي قام على هذا النحو - في الشرق الأوسط، خلال العصر الحديث، بينما مكّن عصر التعاون الدبلوماسي بين السلطنة والإمبراطورية السلطان ووزراءه من بذل جهود جديدة تجاه البندقية وآل هابسبورغ.

5-الشؤون البحرية وفتح قبرص

استمرت الهيمنة البحرية العثمانية التي خلّفها سليمان في عهد سليم، وجعلت من الممكن القيام بمغامرات جديدة في الشرق والغرب. لقد قام بياله باشا بالاستيلاء على صاقز (خيوس) من جنوة، وحاز على الكثير من الغنائم من غاراته عبر البحر المتوسط. وجرى إرسال أسطول عثماني لمساعدة مسلمي سومطرة ضد

البرتغاليين (عام 1568). ولم يتطلب الأمر جهدًا كبيرًا من دون جوزف لإقناع سليم بالقيام بحملة على قبرص للتمتع بنبيذها اللذيذ. كان بياله باشا يدعو أيضًا إلى فتحها لمنع القراصنة المسيحيين الذين مُنحوا اللجوء إلى قبرص من شن غارات على السفن العثمانية في شرق البحر المتوسط؛ وقد أدت هجمات القراصنة المستمرة في النهاية إلى ضمان النصر للفريق المؤيد للحرب، بقيادة السلطانة نوربانو، والدة الأمير مراد (مراد الثالث في ما بعد) وهي من أصل يهودي. ناشدت البندقية أوروبا لمساعدتها، لكن كلًّا من فرنسا والنمسا كانتا حريصتين على عدم الإخلال بالاتفاقيات الجديدة المبرمة مع السلطان. ولم يتمكّن البابا من الحصول على دعم للحلف المقدس الذي شكّله، سوى من فيليب الثاني ملك إسبانيا ومن جنوة. نزلت القوات العثمانية في قبرص في منتصف أيار/مايو 1570، حيث قاموا بفتحها في غضون عام، وجرى إرساء إدارة عثمانية دائمة وتوطين عدد كبير من أتراك الأناضول فيها، ما وضع الأسس للجالية التركية الكبيرة التي بقيت في قبرص حتى يومنا هذا. وجرى توطين بعض القبارصة اليونانيين في الأناضول بالقرب من أنطاليا، لضمان السلوك الجيد من مواطنيهم، لكن الأخيرين رحّبوا في النهاية بحرارة بالحكم العثماني، لأنه حررهم من الاضطهاد الكاثوليكي الذي استمر قرونًا تحت رعاية البندقية.

6-معركة ليبانتو

لم يتمكّن الحلف المقدس من تنظيم أسطول وإرساله إلى شرق البحر المتوسط إلا بعد سقوط قبرص. ولم يكن هدفه استعادتها فقط، بل استعادة جميع الأراضي المسيحية التي استولى عليها الأتراك. وقد أبحر في بحر إيجة في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر 1571 بقيادة دون خوان النمساوي، نجل كارل الخامس، وانسحب كذلك الأسطول العثماني الذي استولى على قبرص في فصل الشتاء إلى ليبانتو (إنه بختي)، ذلك الخليج الكبير على الساحل اليوناني. لم يكن الأسطول العثماني جاهزًا للقتال، لأن معظم بحارته وضباطه كانوا قد أُرسلوا إلى ديارهم لقضاء فصل الشتاء، وأصيب الضباط الباقون بضعف خطير جراء المشاحنات السياسية بين أتباع بياله باشا ومحمد الصقلّي. وفي نهاية المطاف، أبحر العثمانيون خارج الميناء للاشتباك مع العدو، حيث تقاتل الفريقان بندّية لبعض الوقت، لكن

في النهاية تفوقت الأعداد الأوروبية وكذلك قيادتهم. وهُزم الأسطول العثماني وتشتت، مع فقدان معظم سفنه ورجاله (7 تشرين الأول/ أكتوبر 1571).

جرى الاحتفاء بمعركة ليبانتو في جميع أنحاء أوروبا. فقد كانت الهزيمة الأولى للعثمانيين منذ القرن الخامس عشر، وصار شرق البحر الأبيض المتوسط مرة أخرى تحت السيطرة المسيحية؛ وبدا الأمر كأنها مسألة وقت ليس لأخذ قبرص فحسب، بل لانتزاع الأرض المقدسة من أيدي المسلمين. ولأول مرة بدأت أوروبا تتوصل إلى فكرة أن العثمانيين لم يعودوا بالقوة نفسها التي كانوا عليها من قبل، وساد طعم النصر في كل مكان. مع ذلك كان على أوروبا في الواقع أن تشعر بخيبة أمل، إذ إن معركة ليبانتو لم تكن حاسمة. فقد كان العثمانيون لا يزالون أقوياء بما يكفي في هذا الوقت للنهوض من الهزيمة وإعادة بناء قواتهم. وبينما كانت أوروبا مبتهجة بالنصر أثناء شتاء 1571-1572، أعاد سليم الثاني بناء الأسطول بالكامل، إضافة إلى ثمانٍ من أكبر السفن الأساسية التي شوهدت على الإطلاق في البحر المتوسط. وفي غضون مدة زمنية قصيرة، أدّت الانقسامات الداخلية وحاجة البندقية إلى السلام، إلى انسحاب أسطول الحلف المقدس من شرق البحر المتوسط، فاستعاد العثمانيون السيادة البحرية[3]. وأبرمت البندقية سلامًا جديدًا مع العثمانيين (7 آذار/ مارس 1573) قبلت فيه بفقدان قبرص، وزادت مبلغ الجزية السنوية التي كانت تدفعها مقابل امتيازات تجارية مستمرة في ممتلكات السلطان، وبذلك فرّت غير مبالية من تورطها في الحلف المقدس. وتجلى استمرار تفوق الأسطول العثماني بوضوح لاحقًا في ذلك الصيف نفسه عندما داهم سواحل صقلية وجنوب إيطاليا، وفي عام 1574 عندما استولى على تونس من الحفصيين، الذين دعمتهم القوات الإسبانية لبعض الوقت، وبذلك استعاد العثمانيون الهيمنة على غرب البحر المتوسط كذلك.

7-وفاة سليم الثاني

كان السلطان يتدخل من حين إلى آخر للتأثير في السياسة أو لإقرار سياسة ما. لكنه قضى معظم السنوات المتبقية من حكمه بين حريمه، تاركًا العمل

(3) Andrew C. Hess, "The Battle of Lepanto and Its Place in Mediterranean History," *Past and Present*, 52 (1972), pp. 53-73.

الفعلي إلى محمد الصقلّي. ومع أنه استحق بالفعل أن يلقب بـ"السكّير" و"سليم الأحمر"، إلا أنه كان أيضًا رجلًا متعلمًا، وكتب قصائد تحت اسم سليمي، ورعى العديد من العلماء والشعراء في عصره. لكن خلال فترة حكمه، وصل تأثير نساء الحرملك إلى ذروته، حيث أنشئت "سلطنة النساء"، التي كان من شأنها أن تستمر إلى القرن التالي. وقد بدأ سليم كذلك العملية التي جرى بواسطتها التخلي عن العادات القديمة المتمثلة في تدريب الأمراء العثمانيين على القيام بواجبات إدارية وعسكرية في الأقاليم، بادئًا تقليدًا يقضي بموجبه الأمراء حياتهم في الحرملك من دون اكتساب التعليم أو الخبرة اللازمة للحكم بشكل فعال إذا وصلوا إلى السلطة. وقد توفي سليم في منتصف شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1574، متأثرًا - على ما يبدو - بجراحه التي أصيب بها جراء سقوطه في حمام تركي، على الرغم من أن بعض المصادر يدعي أن هذا كان ناتجًا من الدوار الذي عانى منه عندما حاول التوقف عن شرب الخمر.

8-مراد الثالث (1574-1595)

ذهبت خلافة العرش تلقائيًا إلى ابن سليم الأكبر، مراد الثالث، الذي كانت قد تحددت ولايته بالفعل أثناء حياة والده. وقد قام بتفعيل ذلك التقليد العائلي بشكل قاسٍ حين قتل جميع إخوته الخمسة في يوم توليه. وكان مراد آخر السلاطين الذين حصلوا على بعض الخبرة الميدانية قبل تولي العرش، بعد أن خدم مسؤولًا إقليميًا في عهد جده سليمان وأبيه. لكن شغفه الاستثنائي بالنساء أدى إلى وجود 40 محظية في بلاطه، أنجبن في مجموعهن نحو 130 من الأبناء، إضافة إلى عدد لا يحصى من البنات. ونتيجة لذلك، أصبحت "سلطنة النساء" أقوى وأكثر تغلغلًا من أي وقت مضى؛ مع وجود حزبين رئيسيين، أحدهما بقيادة والدته، السلطانة نوربانو، بدعم من السلطانة أسماء، ابنة سليم الثاني وزوجة محمد الصقلّي؛ والآخر بقيادة زوجته السلطانة صفية، والذي - كما رأينا - كان يمثل الأعضاء الموالين للبندقية في البلاط العثماني. ومع بداية عهد مراد، تمكّن الصقلّي من الحفاظ على هيمنته بتحالفه مع السلطانة نوربانو. لكن السلطانة صفية تآمرت عليه. ومِثل سليم الثاني، كان مراد كذلك مستاءً من هيمنة الصدر الأعظم، فكان عُرضة لمثل هذه المؤامرات. لكن مرادًا، بإضعافه الصقلّي من طريق إبعاد رجاله عن

المناصب الرئيسية، زاد بشكل كبير من عملية التفكك داخل الإدارة، ومن تعيين المأجورين من المتحزبين دون كفاءة أو إخلاص. مع ذلك كان الصقلّي متمسكًا بموقفه لبعض الوقت، مستخدمًا هيمنته لتأمين السلام المستمر مع أعداء السلطنة الرئيسيين، وتجديد معاهدات السلام والتجارة الموقعة سابقًا مع البندقية (8 آب/أغسطس 1575) وإيران (1574) وآل هابسبورغ (1 كانون الثاني/يناير 1577)، على الرغم من استمرار النزاع الحدودي بسبب الغارات والغارات المضادة التي شنّتها أنظمة الدفاع الحدودي من كل الجوانب.

9-التدخل العثماني في بولندا

حتى في هذه الحقبة من التفكك الداخلي والصراع السياسي، كان هناك بعض المبادرات الدبلوماسية والعسكرية المهمة، بداية من بولندا. خلال عهد سليمان، كان العداء المشترك مع روسيا والنمسا قد جعل العثمانيين والبولنديين على وفاق. لكن سلالة ياغيلون، التي حكمت بولندا وليتوانيا منذ عام 1386، وصلت إلى نهايتها قبل تولي مراد مباشرة (7 تموز/يوليو 1572)، حيث حاولت جميع الدول الأوروبية الكبرى استبدالها بسلالة تلائم مصالحها. وقد خشي الصقلّي أنه إذا جرى اختيار أحد من المرشحين الروس أو النمساويين، فإن بولندا ستصبح قاعدة جديدة لعدوان الكفار من الشمال. وبناءً عليه فقد عمل على تأمين خلافة العرش لنبيل بولندي، أو إذا طالب المجلس التشريعي بأمير أجنبي فليكن على الأقل رجلًا يجنب البلاد معاداة العثمانيين. وقد حصل الفرنسيون أخيرًا على الدعم العثماني لمرشحهم هنري دو فالوا، الذي ضمنت وعوده للنبلاء غير الكاثوليك انتخابه للعرش البولندي (11 نيسان/أبريل 1573). لكن وفاة الملك الفرنسي شارل التاسع (18 حزيران/يونيو 1574)، قادته إلى العودة فجأة إلى فرنسا، حيث تولى العرش باسم هنري الثالث، بينما ترك العرش البولندي شاغرًا، وهو ما أعاد فتح المسألة البولندية. انتخب بعض النبلاء الكبار ماكسيميليان الثاني إمبراطور آل هابسبورغ، ملكًا لبولندا، لكن العثمانيين والفرنسيين استطاعوا تأمين دعم الأغلبية لستيفان باتوري، الذي خلف سيغيسموند يانوش أميرًا لترانسيلفانيا (من 14 آذار/مارس 1571)، وكان بذلك تابعًا للسلطان. وفي النهاية تَسيّد ذلك الأخير (23 نيسان/أبريل 1576). وقد اعتمد باتوري آنذاك في سياسته

الداخلية والخارجية على الصداقة مع العثمانيين، وتأمين دعم السلطان ضد نفوذ آل هابسبورغ في ترانسيلفانيا والمجر وبولندا، والتعاون مع تتار القرم ضد تقدم إيفان الرابع في الأراضي البولندية، على الرغم من أنه حصل أيضًا على دعم البابوية سِرًا في بولندا مقابل وعودٍ بأن ينقلب على سيّده الأعلى عندما يحين الوقت.

10-التقدم في شمال أفريقيا

في الوقت نفسه، جرى إحراز تقدم مهم جديد في شمال أفريقيا، وخصوصًا في المغرب الذي كان منذ عام 1553 تحت حكم سلالة شيعية[4]. وقد استغل مراد النزاعات الأسرية الداخلية للسيطرة على فاس عام 1576، حيث أقرّ آخر عضو متبق من السلالة القديمة، وهو أحمد المنصور، سلطانًا على فاس، ما قلّص من قوة الإمبراطورية البرتغالية. وقد تحسن الوضع العثماني في غرب البحر المتوسط بشكل كبير، وبدا ممكنًا كذلك أن مرادًا قد يحاول إعادة الحكم الإسلامي إلى إسبانيا.

11-فتح القوقاز

مع ذلك تحول النشاط العسكري العثماني إلى الشرق، حيث تلت وفاة الشاه طهماسب (عام 1576) انقسامات داخلية عنيفة داخل الدولة الصفوية. ولقد جرى اعتراض تركمان القزلباش الذين شكلوا قاعدة القوة الصفوية، من العناصر الفارسية الأصلية، وكذلك من مجموعات مختلفة من القوقاز كانت قد دخلت الخدمة الصفوية، محاولين إنهاء الحُكم المركزي الذي جرى إنشاؤه في إيران خلال السنوات الأولى من القرن السادس عشر. حثّ هذا الوضع عددًا من الزعماء العثمانيين، بمن فيهم الوزير الثالث لاله مصطفى باشا والوزير الرابع سنان باشا، على الدعوة إلى هجوم جديد، على أمل فتح مناطق القوقاز وأذربيجان التي احتلها سليمان ولم يحتفظ بها. قاد الصقلّي الحزب المناهض للحرب، مُذكرًا الجميع جيدًا بتلك الصعوبات التي واجهوها خلال غزو سليمان، والخوف من محاولة أوروبا الاستفادة من أي انشغال عثماني في الشرق. وفي النهاية قَبِل مراد

(4) الحقيقة أنّ الحكم في المغرب لم يكن قطّ شيعيًا، بل سنّيًا مالكيًا. لكنّ العائلة المالكة كانت "علويّة" لانتسابها إلى الحسن بن عليّ بن أبي طالب، وليس لانتسابها إلى المذهب العلويّ. (الناشر)

مقترحات سنان، ليس بسبب استيائه الطويل من الصدر الأعظم وحسب، بل أيضًا بسبب مناشدات الأوزبك الجديدة للقيام بحملة مشتركة، فضلًا عن العلماء الذين لطالما أيّدوا بذل جهد عسكري لدعم المسلمين السنّة الواقعين تحت الحكم الصفوي في القوقاز، وإنهاء التشيع في إيران بالكامل.

استمرت الحرب مع إيران خمس سنوات، حتى عام 1581، على الرغم من أن معظم المعارك الحاسمة كانت قد حدثت في البداية. وكان قائد الحملة العثمانية هو الداعي الرئيسي لها، لاله مصطفى باشا، ساعده فاتح اليمن الشهير عثمان بن أوزديمير باشا، الذي كان حليفه السياسي ضد محمد الصقلّي. وبالتقدم عبر أردهان، استولى العثمانيون على مسخيت (9 آب/ أغسطس 1576) وتفليس (24 آب/ أغسطس 1578)، وهزموا العديد من القوات الصفوية الصغيرة، ثم استسلم معظم الملوك الجورجيين من دون مقاومة في مقابل تعيينهم حكامًا عثمانيين على مقاطعاتهم، ما وفّر الإمدادات اللازمة لمزيد من التقدم نحو الشرق. فتحت السيطرة العثمانية تلك الطريق أمام المزيد من التقدم شمالًا إلى أرمينية، وجنوبًا إلى أذربيجان في العام التالي، وزوّدت خزينة اسطنبول بغنائم كبيرة فضلًا عن عائدات العديد من المناطق المنتجة للحرير، ما أدى إلى تخفيف النتائج المالية السيئة للانحطاط.

أدت السيطرة على القوقاز إلى إقامة روابط برية مباشرة مع خانية القرم مِن هذا الاتجاه لأول مرة، إلا أن الهجمات الصفوية المضادة نجحت في قتل الآلاف من المسلمين السنّة بشكل وحشي بمساعدة الأمراء الجورجيين، الذين خرجوا على السيادة العثمانية بمجرد زوال الضغط العسكري للسلطان (1577-1579). وأدى التنافس السياسي المستمر في اسطنبول إلى قلب الحظوظ العثمانية في النهاية رأسًا على عقب. فقد تُرك الصفويون ليسيطروا على الجزء الجنوبي من القوقاز، مع بقاء الوضع مستقرًا نسبيًا في السنوات القليلة التالية، بينما اقتصر النزاع إلى حد بعيد على الغارات والغارات المضادة.

12-علاقات جديدة مع إنكلترا

أدت النجاحات الأولية في منطقة القوقاز بلا شك إلى خفوت بريق محمد الصقلّي وإضعاف نفوذه في اسطنبول. لكنه حاول المقاومة من خلال توطيد

مركزه بالحفاظ على السلام في أوروبا، ومحاولة الدخول في الوفاق الأممي والتلاعب بالتحالفات الأوروبية والخصومات لمصلحة الدولة العثمانية. كانت اتفاقيات الامتيازات مع البندقية وفرنسا خطوة أولى، ثم التدخل في بولندا. وقد سعى آنذاك إلى كسب صداقة إنكلترا ودعمها من طريق منحها مكانة مشابهة لما تحظى به فرنسا في تجارة الشرق الأوسط. كان لإنكلترا اهتمام مباشر بشؤون البحر المتوسط أكثر من السابق بسبب صراعها السياسي والديني ضد إسبانيا الكاثوليكية؛ وقد قامت بتوسيع قوتها البحرية ومصالحها التجارية الدولية لتحدي هيمنة إسبانيا على العالم الجديد، وكذلك البرتغال في البحار الشرقية. وكان التجار الإنكليز قد قاموا فعليًا بتأسيس شركة موسكو، التي كانت تعمل على تطوير التجارة في روسيا على طول نهر الفولغا وصولًا إلى بحر قزوين، وكانوا يحاولون كذلك تطوير العلاقات التجارية مع إيران. ومن الواضح أنه كان من الأفضل للتجار القيام بإرسال بضائعهم وتجارتهم عبر الأراضي العثمانية، إضافة إلى توسيع مصالحهم التجارية في ممتلكات السلطان. وقد جرى الاعتراض على هذا النوع من التغلغل الإنكليزي لبعض الوقت في اسطنبول، من قبل كلا الممثلين الإسباني والفرنسي، مع استمرار إصرار الأخير على حق فرنسا في تحصيل الرسوم من جميع التجار الإفرنج الذين يرغبون في دخول الأراضي العثمانية. لكن في عام 1578، قام اثنان من التجار في لندن، هما ريتشارد ستابر وإدوارد أوزبورن، بعد حصولهما على إذن من الصقلّي، بإرسال وليام هاربورن إلى اسطنبول، بوصفه وكيلًا لهما. وفي عام 1579، تفاوض على اتفاقية تجارية منفصلة تمنح لإنكلترا امتيازات في الدولة العثمانية، كانت تقتصر في السابق على فرنسا والبندقية. وعلى الرغم من المعارضة الفرنسية العنيفة، فإن وعد هاربورن بتزويد السلطان بالحديد والصلب والقصدير والنحاس الأصفر، التي سيجري استخدامها في الحرب مع إيران، هو ما أقنع العثمانيين في نهاية المطاف. ووفقًا لاتفاقية الامتيازات الجديدة (3 أيار/ مايو 1590)، سُمح للتجار الإنكليز بالقدوم إلى الدولة العثمانية مع بضائعهم من طريق البحر أو البر، تحت حماية عَلَمِهم، وبيع البضائع وشرائها في ممتلكات السلطان دون أي عائق؛ ثم سُمح لهم بالإقامة وفقًا لقوانين بلادهم وعاداتها، مثلهم مثل الفرنسيين والبنادقة لبعض الوقت. بعد ذلك بوقت قصير، انضم إلى التجار ذاتهم الذين

أرسلوا هاربورن، تجار آخرون قاموا بتأسيس شركة المشرق، وحصلوا على امتياز لها للعمل في الأراضي العثمانية، وهكذا جرى كسر احتكار الفرنسيين والبنادقة وتدشين المؤسسة التجارية الإنكليزية في الشرق الأوسط.

13-إعدام محمد باشا الصقلّي

مع ذلك، فإن الرجل الذي بدأ المفاوضات لم يشهد بداية العلاقات التجارية مع إنكلترا. فقد أدت في النهاية سياسة البلاط القديمة، إضافة إلى استياء اثنين من السلاطين، إلى سقوط محمد الصقلّي، حيث قام أحد عملاء السلطان في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1579 بطعنه وقتله، بينما كان ذلك الصدر الأعظم يسير عبر القصر متجهًا إلى اجتماع الديوان. وقد اختلفت الآراء حول إسهامات الصقلّي في الدولة؛ إذ يرى بعض المؤرخين بإنصاف كبير أنه كان العامل الأساسي لانتصار الدڤشرمة، وأنه بواسطة نفوذه أصبح الفساد والمحسوبية داءً عضالًا مستشريًا في النظام العثماني؛ بينما يشير آخرون إلى أنه استخدم سلطته للحفاظ على سلامة البلاد، رغم تراجع قدرة السلاطين والمشكلات السياسية والاقتصادية المتزايدة في ذلك الوقت، وأنه هو الذي حقق المكتسبات الإقليمية الكبرى التي تمت أثناء فترة ولايته. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن حروب الفتح الكبرى جرت رغم معارضته، وأن مساهمته الرئيسية كانت في إقامة علاقات سلمية مع الدول الأوروبية الكبرى. وفي أي حال، فإنه قدم عنصرًا رئيسيًا من عناصر الاستقرار في قلب النظام العثماني، وشجع موته كذلك على اللامركزية في البنية السياسية العثمانية، وهو ما ميّز معظم القرن السابع عشر.

14-الحرب مع إيران (1579-1590)

استمرت الحرب مع إيران التي بدأها الفتح العثماني للقوقاز أكثر من عقد من الزمان بعد وفاة مناوئها الرئيس، وبذلك تكون هواجسه قد تحققت إلى حد بعيد، على الرغم من أن هذه الحرب على الأقل قد أدت إلى مكاسب مالية مؤقتة للسلطنة. لقد اعتمد النجاح العثماني إلى حد بعيد على قدرة خان القرم واستعداده لمساعدة القوات العثمانية في الشرق، في حين كان الصفويون مرتبطين بقدرة الشاه على جمع مؤيديه من القزلباش والفُرس معًا في مسعًى

مشترك. كانت النقطة الحاسمة هي النصر العثماني في فيلاسا، جنوب نهر السامور في القوقاز، في "معركة المشاعل" الشهيرة (7-11 أيار/ مايو 1583)، التي سُميت بذلك بسبب مواصلة القتال بين القوات المعادية ليلًا ونهارًا. وقد جرت استعادة الحُكم العثماني في القوقاز وصولًا إلى بحر قزوين، وإقرار الحُكم المباشر في شروان وداغستان. كذلك استعاد السلطان سيادته على الملوك الجورجيين، حيث ضمنت الحاميات العثمانية ولاءً أكثر استقرارًا مما كانت عليه الحال من قبل. وهُزم الصفويون آنذاك بشكل حاسم، إلى حد عدم بذل أي محاولة أخرى لإبعاد العثمانيين طوال ربع قرن من الزمان، خلال حُكم الشاه عباس. واستمر عثمان بن أوزديمير في احتلال يريفان ومعظم أرمينية، حيث حصل على غنائم وافرة جديدة لاسطنبول، وأقام خط دفاع قويًا أمام الهجمات الروسية والفارسية المحتملة.

15-مشكلات مع القرم

قبل عودته إلى اسطنبول، كان على عثمان باشا أن يتعامل مع ما كان يمثل تمردًا صريحًا مِن جانب خان القرم محمد جيراي؛ إذ كان التتار قد امتنعوا عن استئناف تقديم مساعداتهم السابقة، مطالبين أولًا بإعطائهم جميع إيرادات كافا ومولدافيا في المقابل. وكان محمد جيراي مهتمًا في الواقع بالاستفادة من الهزيمة الروسية الأخيرة على طول بحر البلطيق لاستعادة قازان وأستراخان، ولم يرغب في تحويل قواته إلى الحرب في القوقاز، لشعوره بأنها لن تفيد سوى العثمانيين. لذلك قام مراد بخلع محمد جيراي واستبداله بشقيقه إسلام جيراي، وأرسل عثمان لوضع ذلك الأخير على العرش. وضع محمد جيراي القوة العثمانية تحت الحصار في كافا (ربيع عام 1584). لكن العملاء العثمانيين تمكّنوا من إضعاف تأييده بين أعيان القرم. وعندما وصلت قوة إغاثة من اسطنبول إلى كافا، جرى أسره وقتله (3 أيار/ مايو 1584)، ثم عاد عثمان باشا إلى اسطنبول، حيث جرى تعيينه صدرًا أعظم مكافأة له على انتصاراته في اليمن والقوقاز والقرم، على الرغم من معارضة أحزاب الحريم والدفشرمة، التي خشيت أن ينهي هيمنتها، بينما كان مراد يأمل أن يتمكّن من الحصول على الدعم العسكري اللازم للسيطرة على ما تبقى من إيران.

16-خاتمة الحرب مع إيران

بعد السيطرة على الوضع في القرم، كان عثمان مستعدًا للزحف إلى أذربيجان مع فرقة كبيرة من التتار وحوالى 300 ألف رجل من الروملي والأناضول. ومرة أخرى تراجع الصفويون بعد القليل من المقاومة، ما مكّنه من إخضاع تبريز للحُكم العثماني للمرة الرابعة (الفتوحات السابقة كانت في أعوام 1514 و1534 و1535). لكن هذه المرة لم يتراجع العثمانيون بعد انتصارهم مباشرة، حيث قاموا بضم أذربيجان، ووضعوها تحت الإدارة العثمانية المباشرة. وجرى بناء أسطول كبير على بحر قزوين أصبح قويًا بما يكفي لإقامة اتصالات منتظمة مع الأوزبك، الذين قادهم ذلك إلى مهاجمة الصفويين مرة أخرى في خُراسان خلال عام 1588. ومع الضغط العثماني من الغرب والأوزبكي من الشرق، قرر الحاكم الصفوي الجديد الشاه عباس الأول (1587-1629) أن ملاذه الوحيد في إقرار السلام وقبول أي شروط يفرضها أعداؤه لأخذ مهلة من الوقت يستعيد فيها الوحدة الإيرانية ويعيد بناء الجيش. ونظرًا إلى أن العثمانيين كانوا قد تورطوا آنذاك مع عائلة آل هابسبورغ مرة أخرى، فقد وافقوا على معاهدة السلام مع إيران (21 آذار/ مارس 1590)، التي من خلالها جرى إقرار جميع فتوحاتهم. ووافق عباس على إنهاء كل أشكال الدعاية الشيعية في الأراضي العثمانية، فضلًا عن اضطهاد المسلمين السنّة في بلاده. وهكذا مَنحت الحرب الفارسية بين عامي 1578 و1590 نجاحًا كبيرًا للعثمانيين في عصر التراجع، حيث صارت القوقاز وكردستان وأذربيجان عمومًا في قبضة السلطان، وامتلأت الخزينة بمبالغ ضخمة من الغنائم وعائدات الضرائب الجديدة، واستعيدت هيبة الجيش. لكن المجد كان خادعًا مع استمرار المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه السلطنة.

17-بدايات الحرب مع آل هابسبورغ

لم يكن آل هابسبورغ حريصين مطلقًا على مباشرة الحرب مع السلطان، ولذلك وَقّع الإمبراطور (29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1590) التجديد الرابع والأخير لمعاهدة عام 1547، مضافًا إليها دفع ضريبة لكبار المسؤولين في الباب العالي، زيادة على الجزية التي كان يجري دفعها مِن قَبل إلى السلطان. وعلى الرغم من عدم رغبة كلا الطرفين، إلا أن الحرب اندلعت أخيرًا بين العثمانيين وآل هابسبورغ في عام 1593، بسبب

الغارات الحدودية واسعة النطاق التي شنّها المغيرون من كلا الطرفين في المجر، الآقنجي العثمانيون من ناحية، ومن ناحية أخرى الأسكوك المسيحيون، وهم مجموعة من الفارين من الحُكم العثماني في دلماشيا وكرواتيا وبلاد الصرب وألبانيا، الذين استخدمهم حكام آل هابسبورغ لمواجهة التهديد العثماني. وعلى ما يبدو، كانت البندقية أيضًا تشجع غارات الأسكوك البحرية على الشواطئ العثمانية في البحر الأدرياتيكي وتساعدهم، لكن بسبب رشاوى سفير البندقية في اسطنبول وتأثير السلطانة صفية، جرى إلقاء اللوم على النمساويين فقط. أصبحت غارات الأسكوك مدمرة إلى حد أن القوات الإقليمية في البوسنة ردت بغارة وحشية عبر نهري أونا وسافا، واستولت على عدد من حصون آل هابسبورغ الرئيسية، وأخذت الكثير من الغنائم، بحيث نقض الإمبراطور معاهدة السلام (تشرين الأول/ أكتوبر 1592)، وأرسل قوة هزمت العثمانيين في سيسك/ شيشكا (20 حزيران/ يونيو 1593)، مع غرق الآلاف في كولبا. بعد ذلك أعلن الصدر الأعظم سنان باشا الحرب، في الأساس لأنه كان واثقًا من فوز جيشه، وكذلك لأنه هو والسلطان ومستشاروه الآخرون فقدوا "هباتهم" السنوية من آل هابسبورغ نتيجة لتحرك الإمبراطور (4 تموز/ يوليو 1593).

استمرت الحرب التي تلت ذلك 13 عامًا (1593-1606)، امتدت إلى عهد محمد الثالث (1595-1603)، وعهد أحمد الأول (1603-1617). كانت الأنشطة العسكرية خلال العامين الأولين غير حاسمة، حيث حقق العثمانيون معظم المكاسب، واستولوا على عدد من الحصون على طول الحدود الكرواتية؛ مع ذلك كان المسيحيون أكثر نجاحًا من الناحية الدبلوماسية. ولم تنجح جهود البابا كليمنت الثامن (1592-1605) بشكل كبير لتكوين جيش صليبي جديد من البندقية وإسبانيا وروسيا وبولندا، لكن بمساعدة آل هابسبورغ حصل على تعاون ميشيل أمير والاشيا، الذي لم يكن راضيًا عن المطالب المالية المتزايدة باستمرار من اسطنبول، فثار فجأة ضد السلطان (تشرين الثاني/ نوفمبر 1594) وقتل جميع من عثر عليه من المسلمين. كانت هذه الثورة خطيرة بشكل خاص، نظرًا إلى أن والاشيا كانت تقوم بتقديم الكثير من الحبوب واللحوم التي كانت تستهلك في اسطنبول، وكذلك كانت تسيطر على الطرق البحرية عبر البحر الأسود ونهر الدانوب، التي كانت تستخدم لإرسال المعدات الثقيلة ضد النمساويين.

18- محمد الثالث (1595-1603)

استُبدل مراد الثالث بابنه محمد الثالث، الذي فاق أسلافه ضراوةً، إذ قام بقتل أقاربه، ليس فقط إخوته التسعة عشر، بل كذلك أكثر من 20 أختًا، جميعهم تعرضوا للخنق على أيدي الصم البكم التابعين له. وباستثناء ذلك، لم يكن للتغيير أهمية تذكر، إذ لم يعد السلاطين بوصفهم أشخاصًا يلعبون دورًا حاسمًا في الشؤون العثمانية. وقد ظلت والدة محمد، السلطانة صفية، تسيطر على الأمور في العاصمة، بينما كان الصدر الأعظم مع جيشه على نهر الدانوب. وقد تواصل ظهور تأثير النفوذ العسكري من خلال تسديد المستحقات الثقيلة لتولي العرش. لكن سياسة الحريم كانت أيضًا فعالة، وكانت لها عواقب وخيمة بشكل مستمر. وقد استبدل آنذاك سنان باشا المُسِن، المفضل منذ مدة طويلة عند مراد، بمساعده الألباني فرهاد باشا.

19- استمرار الحرب مع النمسا

ترقى فرهاد باشا ليتولى قيادة الجيش بوصفه صدرًا أعظم، بسبب مؤهلاته السياسية أكثر من مؤهلاته العسكرية، إذ تدهورت تحت قيادته تلك الحالة المؤاتية نسبيًا التي خلفها سنان. وقضى فرهاد معظم الوقت في محاولة تنظيم جيشه، بينما واصل الوالاشيون التمرد، واستعاد آل هابسبورغ معظم الأراضي التي فتحها العثمانيون مؤخرًا في شمال كرواتيا، واستولوا على غران (7 أيلول/ سبتمبر 1595)، وبالتالي جرى كسر خط دفاع الدانوب وتهديد البوسنة. قام السلطان بإعادة سنان باشا صدرًا أعظم. لكن في الحقيقة كان قد فات الأوان. لقد نجح في احتلال معظم والاشيا، بما في ذلك بوخارست، خلال فصل الصيف، لكن مع الشتاء القاسي، وتكتيكات حرب العصابات التي نفذها الوالاشيون، تغير مسار العثمانيين فهزموا بحلول فصل الشتاء، ولقي الآلاف منهم حتفهم أثناء محاولتهم عبور نهر الدانوب (27 تشرين الأول/ أكتوبر 1595). هكذا أدى نجاح الوالاشيين إلى تشجيع المولدافيين على التمرد، فاستدعى السلطان تتار القرم للمساعدة في قمعهم، ما دفع سيغيسموند الحاكم البولندي إلى التدخل واحتلال الولاية لإبعاد التتار، ما أنذر بالصدام بين القوتين، لكن في النهاية جرى التوصل إلى تسوية تتضمن انسحاب جميع القوات الأجنبية وتعيين أمير مولدافي جديد على استعداد

لقبول السيادة العثمانية مقابل الحُكم الذاتي الكامل. بعدها استعاد سيغيسموند صداقته مع السلطان لمنع آل هابسبورغ من تطويقه.

أدت الهزائم العثمانية المستمرة في النهاية إلى تولي محمد الثالث قيادة الجيش، وهو أول سلطان يقوم بذلك منذ عهد سليمان. وقد أعرب عن أمله في تحقيق نجاح حاسم ومذهل من خلال الاستيلاء على حصن إرلو (إغري)، الذي كان يسيطر على طرق الاتصال بين هابسبورغ النمسا وترانسيلفانيا التي بدأت آنذاك في التمرد على السيادة العثمانية. كان السلطان بطيئًا جدًا في تنظيم جيشه والزحف به عبر البلقان، لذلك فما إن حاصر إرلو وسيطر عليه أخيرًا (12 تشرين الأول/ أكتوبر 1596)، حتى كان الأوان قد تأخر للغاية في ذلك الموسم. وعلى الرغم من ذلك فقد ضغط السلطان في محاولة للحاق بأنصار الإمبراطورية [الرومانية المقدسة]، وفي النهاية لحق بهم في قوة من 100 ألف رجل، عند سهل ميزو كرزتش (هاچوفا)، حيث كانوا متخندقين بشكل جيد. وعلى الرغم من أن العثمانيين كانوا منهكين بعد الحصار والزحف الطويل، فإنهم تمكّنوا من الاندفاع عبر العديد من الممرات التي مكّنتهم من الوصول عبر المستنقع، وبمساهمة كبيرة من مدفعيتهم قاموا بتطويق العدو وهزيمته (26 تشرين الأول/ أكتوبر 1596). تحطم عزم آل هابسبورغ على الاستفادة من الضعف العثماني المفترض، حيث استعاد العثمانيون فجأة الجَلَد والروح المعنوية. وفي العقد المتبقي من الحرب شهدنا العثمانيين في وضع هجومي على آل هابسبورغ في المجر، فضلًا عن المتمردين في والاشيا، إذ قاموا عمومًا بالاستيلاء على الحصون واحدًا تلو الآخر خلال الصيف، لكنهم خسروا الكثير منها أمام العدو بعد أن تفرق جيش السلطان في فصل الشتاء.

إلا أن عدم الاستقرار العثماني الداخلي منع الجيش والحكومة على حد سواء من الاستفادة من النجاحات العسكرية، وكانت النتيجة الإجمالية هي الجمود. وبحلول نهاية عام 1597، فقدت معظم الحاميات الحدودية العثمانية أشكال الانضباط، ما سمح للعدو بالتقدم إلى حد ما في فصل الشتاء بينما كان الجيش الرئيسي متفرقًا. وقد مكّن هذا النمساويين من المفاجأة وأخذ نهر الراب (29 آذار/ مارس 1598)، وقد استطاعوا مرة أخرى شق الدفاعات العثمانية. وفي عام 1599 تمكّن ميشيل أمير والاشيا من الاستيلاء على ترانسيلفانيا بمساعدة

آل هابسبورغ، في حين أن الجيش العثماني لم يكن قادرًا على الزحف بسبب النزاعات السياسية في اسطنبول. ثم استولى ميشيل على مولدافيا. لكن هذا قاد إلى انشقاقه عن الإمبراطور، الذي كان يأمل أن يأخذها لنفسه. ومن أجل الاستفادة من هذا الوضع، استهدفت حملة عثمانية-بولندية مشتركة كلتا الولايتين باسم السلطان (1601-1605). وجرى استرجاع الأميرين الأصليين لوالاشيا ومولدافيا، بينما وضعت ترانسيلفانيا تحت حُكم ستيفان بوكسكاي، الذي كان كبير مستشاري سيغيسموند باتوري؛ وقد قبِل الثلاثة مرة أخرى سيادة السلطان.

20-الثورات الجلالية

كان السبب الرئيسي وراء فشل العثمانيين في الدفع قُدمًا بقوة أمام آل هابسبورغ، على الرغم من النجاحات العديدة التي أحرزوها، ظهور سلسلة من الثورات الكبرى على السلطان في الأناضول، كانت تُصنف عمومًا تحت اسم الجلالي. وفي الواقع كان النصر العثماني المذهل على أنصار الإمبراطورية [الرومانية المقدسة] في هاچوفا هو الذي افتتح سلسلة من الأحداث التي أدت إلى هذه الثورات. لقد حاول سنان باشا جيكاله زاده (ذلك الجنوي الذي اعتنق الإسلام)، وهو الصدر الأعظم الجديد الذي جرى تعيينه بعد النصر، أن يعالج الاضطراب الخطير الذي نشأ في الجيش خلال الحملة، من طريق إصدار أمر يعتبر فيه جميع الرجال الذين لم يتجمعوا خارج خيمته بعد المعركة، فارّين من الخدمة. على هذا النحو، كان يجب القبض عليهم في أسرع وقت ممكن وتنفيذ حكم الإعدام فيهم، فضلًا عن مصادرة أراضيهم وممتلكاتهم لمصلحة الخزينة. لكن هذا الأمر لم يقتصر فقط على أولئك الذين فروا بسبب الخوف، بل تضمن آلافًا آخرين انفصلوا عن وحداتهم بسبب الشغب الذي استشرى بعد ذلك في الجيش. وقد هرب هؤلاء، الذين يراوح عددهم بين 25 و50 ألفًا، إلى الأناضول خوفًا من الصدر الأعظم، ما منح قوة ودافعًا جديدين لعصابات المتمردين التي نشطت هناك لبعض الوقت.

أدت آنذاك جميع الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، التي أصبحت أكثر خطورة خلال نصف القرن السابق، إلى انضمام شرائح كبيرة من السكان إلى المتمردين أو دعمهم على الأقل؛ وظهر الاستياء التركي من سوء إدارة الدڤشرمة في اسطنبول مرة أخرى. وفي اسطنبول، انعكست هذه الثورات على زيادة العداء بين

الإنكشارية، الذراع العسكري الرئيسي للدڤشرمة، والسباهية الفرسان في العاصمة ومعظمهم من أتراك الأناضول، الذين كان يقف خلفهم أعضاء من طبقة النبلاء الأتراك فقدوا مناصبهم، وشيخ الإسلام السابق صنع الله أفندي، الذين جرى فصلهم بسبب سياسة القصر، والذين قادوا آنذاك ثورة شعبية هائلة على الدڤشرمة بدعم من السباهية وطلبة الدين في اسطنبول (6 كانون الثاني/ يناير 1603)، فكان رد السلطان الاستسلام لمطالب المتمردين، بما في ذلك إعادة صنع الله أفندي إلى منصبه. لكن الإنكشارية، الذين قضوا معظم الشتاء في بلغراد، بدأوا بعد ذلك ثورتهم وساروا نحو اسطنبول، ما أجبر السلطان على عزل صنع الله أفندي وأمر السباهية بإلقاء أسلحتهم. دخلت قوات الإنكشارية والمدفعية إلى اسطنبول، وحاصرت السباهية في ثكناتهم، وأضرمت فيها النار، فأحرقت جميع متاعهم إضافة إلى الكثير من الرجال. هكذا قُتل قادة المتمردين، وقُمع السباهية في اسطنبول، وعاد الإنكشارية إلى السلطة؛ لكن الآلاف من السباهية وغيرهم من الهاربين فرّوا إلى الأناضول وانضموا إلى حركة جلالي. واستمرت الثورات طوال معظم القرن السابع عشر، عازلة اسطنبول عن الكثير من عائداتها وحبوبها، مع أنها لم تشكل تهديدًا عسكريًا خطيرًا بما يكفي لشغل الجيوش العثمانية سواء في الشرق أو الغرب.

21-أحمد الأول (1603-1617)

قُتل أربعة من أبناء محمد خلال فترة حكمه، بمن في ذلك أقدرهم محمود، وكان ذلك في الأغلب نتيجة لسياسات التحَزب. ونتيجة لذلك، بعد موت محمد بنوبة قلبية (21 تشرين الأول/ أكتوبر 1603)، خلفه ابنه الأكبر المتبقي أحمد الأول، البالغ من العمر 13 عامًا، بينما كان ابنه الآخر مصطفى يبلغ من العمر عامين فقط. وبتخليه عن التقاليد القديمة المتمثلة في قتل الأخوة، قام أحمد بإرسال مصطفى ليعيش في القصر القديم في بايزيد مع جدتهما السلطانة صفية وحاشيتها، ما أدى في النهاية إلى كسر السيطرة التي مارستها لمدة طويلة، وفي الوقت نفسه توفير فرص جديدة لآخرين. ونظرًا إلى أن أحمد كان صغيرًا للغاية، ولأنه وصل إلى العرش من دون أي خبرة، فقد كان عليه الاعتماد على من حوله، أولًا أمه هانداني (توفيت عام 1605)، ثم الخصي درويش محمد آغا، الذي كانت السلطانة الأم قد عيّنته بستانجي باشي قبل عام. وقد استمرت الهيمنة في القصر، غير أن قيادتها آلت إلى الخصي الرئيس بدلًا من السلطانة الأم.

22-خاتمة الحرب مع آل هابسبورغ

في غضون ذلك، تحولت الأوضاع على جبهة آل هابسبورغ لمصلحة العثمانيين. لقد مُنحت القيادة آنذاك لمعلم السلطان، لاله محمد باشا، ذلك البوسني الذي اكتسب خبرة عسكرية وإدارية كبيرة بوصفه حاكمًا للروملي. وتحت قيادته، استعاد الجيش مدينة بست من دون صعوبة تذكر (25 أيلول/ سبتمبر 1604). إضافة إلى ذلك، في الأجزاء التي يحتلها آل هابسبورغ في المجر وترانسيلفانيا، فإن المشكلة القديمة المتمثلة في التعصب الكاثوليكي وتصميم آل هابسبورغ على استئصال شأفة البروتستانتية، قد أدت إلى تفضيل معظم السكان الأصليين استعادة الحُكم العثماني. وتصاعدت وتيرة المعارضة المحلية للهابسبورغ تحت قيادة غابرييل بيتلن، الذي خدم في بلاط سيغيسموند باتوري، ودعا آنذاك إلى نوع من الحُكم الذاتي لجميع المجر وترانسيلفانيا تحت حكم ستيفان بوكسكاي، الزعيم الوحيد المقبول من جميع الأطراف، البروتستانت والكاثوليك وكذلك من المجموعات المؤيدة للعثمانيين. وفي حزيران/ يونيو 1605، أرسل لاله محمد الأسلحة والمال إلى المتمردين أثناء توليه غران، مفتاح شمال المجر (3 تشرين الأول/ أكتوبر 1605)، فضلًا عن فيسغراد في البوسنة، ما وضع أنصار الإمبراطورية في موقف صعب، وأرسل المغيرين عبر ستيريا إلى جنوب النمسا، فما كان من آل هابسبورغ إلا أن قاموا بالجلاء عن ترانسيلفانيا، وحصل بوكسكاي على القبول العام به أميرًا لها (26 تموز/ يوليو 1605)، ثم وَقّع اتفاقًا مع أمير والاشيا أكد فيه أن جميع الإمارات[5] ستدعم السلطان مجددًا.

23-التغييرات العسكرية والمالية

أدت الحروب الطويلة في القوقاز وشمال المجر إلى استنزاف القوة العثمانية أكثر مما كان ظاهرًا عمومًا. ومع انتهاء الفتوحات الواسعة النطاق، صارت الحصون الحامية للحدود تحت سيطرة رجال المشاة المهرة في حرب الحصار، بدلًا من الفرسان الذين كانوا يهيمنون عليها مدة طويلة. إضافة إلى ذلك، ومن أجل

---

(5) ذِكر المؤلف لكلمة "الإمارات" (Principalities) مجردة، يعني كلاً من مولدافيا ووالاشيا وترانسيلفانيا؛ لكنه أحيانًا أخرى كان يعني بذكرها مولدافيا ووالاشيا فقط خصوصًا في الجزء الثاني من الكتاب، لذلك ذكرتها أحيانًا "الإمارتان". (المترجم)

الاستفادة الكاملة من البارود والمدافع والبنادق، أصبح العمل العسكري يتطلب الآن نوعًا من الانضباط والتدريب والتكتيكات التي لا يمكن أن تقبلها سوى قوات المشاة، ما سيؤدي إلى مزيد من التراجع في سلاح الفرسان السباهية، وكذلك في نظام التيمار الإقطاعي الذي أنشئ في الأصل لدعمهم. صادرت الخزينة آنذاك الكثير من الإقطاعات وقامت بزراعتها لتدر أكبر قدر ممكن من العائدات، في حين جرى تحويل الكثير منها بشكل غير قانوني إلى مؤسسات أو ملكية خاصة لأصحابها؛ ثم رافقت تراجعَ سلاح الفرسان الإقطاعي، زيادة كبيرة في الضرائب لدفع تكاليف الفِرق الدائمة الجديدة، في الوقت الذي تُرِك كثير من الفرسان عاطلين عن العمل ومستعدين تمامًا للانضمام إلى أي حركات موجودة للتعبير عن معارضتهم للنظام في اسطنبول. في الوقت ذاته، فإن الحاجة المتزايدة إلى جند المشاة، إضافة إلى الخسائر الهائلة التي لحقت بهم خلال الحروب الطويلة، جعلت من المستحيل على العثمانيين توفير احتياجاتهم من الطاقة البشرية من العبيد والمتحولين إلى الإسلام الذين سَدّوا في السابق حاجة القابي قولو. ونظرًا إلى أن نظام التيمار كان آخذًا في التراجع، فقد كان من المحتم أن يجري تجنيد الآلاف من هؤلاء المحاربين في القابي قولو، وإزالة الفوارق التي كانت موجودة سابقًا بين المشاة الدڤشرمة والفرسان المسلمين. ومع تلبية كل تلك الحاجة الضخمة إلى القوى البشرية، من حيث الكم، فإن نظام الدڤشرمة، بوصفه أداة للتجنيد وتدريب الجنود، قد جرى التخلي عنه مع تقدم القرن السابع عشر، وتُرِكَ الجيشُ بعدد قليل من الجنود المنضبطين والمدربين تدريبًا جيدًا، أقل بكثير مما كانت عليه الحال في الماضي.

24- معاهدة سيتفا توروك

أدت الصعوبات المالية والاجتماعية الهائلة الناجمة عن سنوات الحرب الطويلة إلى جعل العثمانيين أكثر من غيرهم استعدادًا للسلام في عام 1606، تحديدًا بعد إعادة إخضاع الإمارات مرة أخرى، واستقرار الوضع في المجر، وبعد تجدد التهديد من إيران الصفوية. ثم إن التمردات، في الجزء الذي يحتله آل هابسبورغ من المجر، قد دفعت الإمبراطور إلى البحث عن السلام حتى يكون حرًا في التعامل مع مشاكله الداخلية. هكذا وُقّعت المعاهدة النهائية بين الدولة العثمانية

وآل هابسبورغ (11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1606) في سيتفا توروك، حيث يصب نهر سيتفا في نهر الدانوب. كانت رغبة السلطان في السلام واضحة، إذ إن إصرار العثمانيين الطويل على أن تكون لهم الصدارة فوق الإمبراطور - كما تجلى عند دفع الإمبراطور الجزية عن حكمه لشمال المجر - قد انتهى الآن، بقبول تساوي كل من الحاكمين في المرتبة. وهكذا جرى تأمين السلام في الغرب، على الرغم من أن السلطان بتخليه عن المطالبة بالصدارة قد فتح عيون الأوروبيين أكثر على مدى التدهور العثماني. وفي الواقع، إن المكسب العثماني الأكثر أهمية قد جاء إضافة إلى المعاهدة نفسها. فقد أعقب وفاة بوكسكاي (29 كانون الأول/ ديسمبر 1606) بعض الاضطرابات فضلًا عن تعاقب الأمراء السريع في ترانسيلفانيا. لكن السلطان في النهاية أمن حكم غابرييل بيتلن (1613-1629)، الذي قَبِل بالحماية العثمانية سنوات عديدة ودعم أمراء والاشيا ومولدافيا في الحفاظ على أواصر التبعية، وتقديم المساعدة العسكرية عند الحاجة. وهكذا تم القضاء في النهاية على "ثورة الإمارات"، واستعادة المركز العثماني شمال نهر الدانوب.

25-استئناف الحروب مع الإيرانيين وقمع الجلاليين

في هذه المرحلة، تصدرت الحروب مع الإيرانيين المشهد من جديد. لقد استغل الشاه عباس السلام لإضفاء الطابع المركزي على حكومته، وبناء جيش قوي مزود على نحو جيد بالمدافع والبنادق التي جلبها فنيون أوروبيون مكثوا هناك لتدريب رجاله، ثم تحرك بعد ذلك لاستعادة الأراضي المفقودة، إذ هزم أولًا الأوزبك واستولى على هِرات ومشهد ومرو في ما وراء النهر (عام 1588)، وبعد التفاوض مع إسبانيا والبرتغال، استعاد أذربيجان والقوقاز من العثمانيين (1603-1604). ولقد أدت قلة الانضباط وضعف القيادة إلى تقويض الجهود العثمانية لمقاومة الغزو الصفوي. كانت هزيمة عباس للمدافعين بالقرب من بحيرة أرومية (9 أيلول/ سبتمبر 1605) قد جعلته في وضع جيد يتيح له التوغل في شرق الأناضول. وأدت الهزيمة أيضًا إلى انشقاق عدد من زعماء التركمان والكرد المحليين وسلسلة جديدة من التمردات الجلالية، أخطرها تلك التي قادتها عائلة جانبولاد الكردية في شمال الشام ومعظم قيليقية، وقلندر أوغلو في وسط الأناضول. وقد كانت هزيمة الجلاليين أخيرًا في صيف 1608، على يد قوة بقيادة مراد باشا القويوجي (حفار

القبور). وقام جميع بكوات سناجق الأناضول بإرسال المزيد من الجنود، حيث بُذل جهد جماعي لتعقب آخر المتمردين، وأُرسلت آلاف الرؤوس إلى اسطنبول دليلًا على النظام الجديد الذي جرى فرضه. وهكذا أبقى الجلالية الأناضول في حالة من الاضطراب لمدة عقد من الزمان. لكنهم لم يتمكّنوا من الحفاظ على أنفسهم بسبب افتقارهم إلى التنسيق واستقبالهم بشكل عدائي من جانب السكان المحليين عمومًا وعدم قدرتهم على منافسة القوات العثمانية المنظمة في معارك مفتوحة. وقد يدل انهيار حركة جلالي أيضًا على أن العثمانيين ما زالوا يتمتعون بالقوة الكافية لمواجهة الخطر المباشر الناجم عن مشكلاتهم الداخلية أثناء التعامل مع الأخطار الخارجية الخطيرة في كل من الشرق والغرب.

26-عقد الهدنة مع الفُرس

أدى انتصار الشاه عباس في بحيرة أرومية والحروب التي أعقبت الحروب الجلالية، إلى إجبار العثمانيين على سحب خطوط دفاعهم الشرقية إلى فان وديار بكر، والسماح للصفويين بالسيطرة الكاملة على منطقة قارص في شرق الأناضول وكذلك تفليس وغنجه ودربند وباكو. لكن بمجرد هزيمة الجلاليين، تحرك مراد باشا القويوجي ضد الصفويين، على أمل إجبار الشاه عباس على إخلاء هذه المناطق من دون قتال مباشر. وقد نجح مراد في ذلك لبعض الوقت. لكن وفاته عن عمر يناهز 90 عامًا (5 آب/ أغسطس 1610) عطّل الهجوم العثماني، وأجبر السلطان على الموافقة على معاهدة سلام جديدة مع إيران (20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1612)، على أساس معاهدة السلام القديمة التي أُبرمت في أماسيا عام 1555. اعترف العثمانيون بالحكم الصفوي في أذربيجان وأجزاء من القوقاز، وبذلك سلموا بغزوات عام 1590، ووعد الشاه بالتعاون المشترك أمام الضغط الروسي في القوقاز. وقد أدت النزاعات الحدودية والإغارة المتبادلة إلى إرباك السلام لبعض الوقت. لكن النزاعات التي نشأت في إطار الأسرة الحاكمة بعد وفاة أحمد الأول (22 تشرين الأول/ أكتوبر 1617) وأفضت إلى تولي عثمان الثاني (1618-1622) بعد فترة حُكم مصطفى الأول (1617-1618)، وضعت حدًّا لجميع المعارك في الشرق وأدت إلى توقيع اتفاق سلام جديد (26 أيلول/ سبتمبر 1618) يؤكد الاتفاق السابق.

27-اتفاقات السلام في أوروبا

تمكّن وزراء السلاطين، في أثناء النزاع مع الجلاليين والفُرس وبعده، من الحفاظ على السلام في أوروبا وتسوية أي مشكلات كانت قد نشأت، دون عودة إلى الأعمال العدائية. وقد نجح هذا المسعى إلى حد بعيد، لأن آل هابسبورغ كانوا متورطين في حرب الثلاثين عامًا، وأرادوا تجنب الصراع مع العثمانيين بأي ثمن. وقد أكد الاتفاق الجديد مع ترانسيلفانيا (17 تموز/ يوليو 1614) حيادها أمام ضغط كل من العثمانيين وآل هابسبورغ، على الرغم من أن حق السلطان في إقرار أميرها قد أكد له أنها لن تنضم إلى أي تحالفات ضده أو تتدخل في الإمارات. أطلق هذا يد كل من بيتلن وخليفته جورج راكوتشي (1631-1648) في تطوير سلطة مركزية، وفرض سيطرة حازمة على النبلاء، ما مكّنهما من لعب أدوار مهمة في سياسة آل هابسبورغ فضلًا عن السياسة العثمانية في وسط أوروبا وشرقها. وفي هذه العملية، أصبحت ترانسيلفانيا مركزًا لتطوير الوعي القومي المجري بدرجة أكبر بكثير من تلك الموجودة في المناطق التي كانت تحت السيطرة الأجنبية من المجر.

إضافة إلى ذلك، عمل اتفاق سلام جديد مع آل هابسبورغ مدته 20 عامًا (28 حزيران/ يونيو 1615) على حل المشكلات التي نشأت في ما يتعلق بالوفاء ببنود سيتفا توروك. وقد منحت المنطقة المحيطة بإسترغوم - التي كانت تمثل نقطة خلاف خاصة في المساعي المبذولة لإقرار الحدود - للنمسا. لكن مع ذهاب نصف عائداتها الضريبية إلى الخزينة العثمانية. إضافة إلى ذلك، سَمح العثمانيون للنمسا بإبداء اهتمامها بحرية ممارسة الطقوس الدينية المسيحية داخل الدولة العثمانية، والسماح بإجراء الإصلاحات اللازمة للكنائس المسيحية، وبذلك منح آل هابسبورغ حقًا شرعيًا في التدخل في الشؤون الداخلية العثمانية بذريعة حماية رعايا السلطان المسيحيين. وقد امتدت حقوق الامتيازات الممنوحة سابقًا لفرنسا والبندقية وإنكلترا، إلى التجار التابعين للهابسبورغ.

أخيرًا، جرى توقيع اتفاقيات جديدة (15 تموز/ يوليو 1607) لإنهاء التوترات التي نشأت مع بولندا منذ زمن سيغيسموند فاسا، خصوصًا حول المسائل المتعلقة بالعلاقات البولندية مع آل هابسبورغ، وتنافسهم مع تتار القرم على شواطئ البحر

الأسود الشمالية، واستخدامهم المغيرين القوزاق ضد التتار والأراضي العثمانية. وقد وعد البولنديون والعثمانيون آنذاك بمنع التتار والقوزاق من إغارة بعضهم على أراضي بعض، ومنح امتيازات تجارية حرة للتجار الآخرين طالما التزموا بالقوانين المحلية ودفعوا الضرائب المحلية (وبذلك عدم توسيع الامتيازات لتشمل بولندا). وافق ملك بولندا كذلك على دفع جزية لخان القرم حتى لا يعبر الأراضي البولندية أثناء حملاته على الروس أو دخوله إلى الإمارات.

مع ذلك، لم تقدم المعاهدة أي شيء للتغلب على العقبات، إذ بدأ التتار بالمداهمة داخل بولندا، والقوزاق في القرم ومن الدنيبر وصولًا إلى البحر الأسود، وعلى متن القوارب هاجموا مراكز الملاحة العثمانية في البحر الأسود مثل سينوب وطرابزون. وقد ادعت بولندا أنها لا تستطيع السيطرة على القوزاق؛ لكن في الواقع، فإن الملك البولندي سيغيسموند الثالث، بعد فشل جهوده لاستغلال "زمن الاضطرابات" الروسية من أجل السيطرة على الإمارة الموسكوفية (1612)، قد حصل على المساعدة من خلال تحالف سري مع آل هابسبورغ (23 آذار/ مارس 1613)، واعدًا في المقابل بتشجيع هجمات القوزاق على العثمانيين، على الرغم من أنه قد جرت معارضته في هذا من بروتستانت آل هابسبورغ والبولنديين الذين أيدوا نوعًا من الاتحاد بين البروتستانت والعثمانيين ضد الحُكام الكاثوليك. واستمرت بولندا كذلك في التدخل في الإمارات، خاصة في إطار نزاع الأسر الحاكمة. قاد والي البوسنة، إسكندر باشا، حملة كبيرة أعادت الأمراء المؤيدين إلى السلطان وطردت القوزاق ومعهم قوة بولندية كبيرة (17 نيسان/ أبريل 1616). وقد هدد تحركه إلى الدنيستر في الصيف التالي بصدام كبير مع البولنديين، لكن جرى التوصل إلى اتفاق في بوشا (بوسه) على نهر الدنيستر (27 أيلول/ سبتمبر 1617)، أكد فيه البولنديون من جديد عهودهم السابقة، ووعد التتار مرة أخرى بعدم الإغارة على الأراضي البولندية. وهكذا جرى تجنب الحرب، وعادت الإمارات مرة أخرى تحت السيطرة العثمانية الراسخة.

28- انحلال سياسي

عندما انتهى نظام تجنيد الدڤشرمة، قامت أحزاب الدڤشرمة الكبيرة التي صعدت لتسيطر على الشؤون العثمانية بعد وفاة سليمان العظيم، باختراق الأحزاب التي

تقوم على طموحات شخصية. ولم يعد الانقسام بين الدڤشرمة والأتراك عاملًا مهما في الحياة السياسية العثمانية. ومع وفاة والدة أحمد الأول في وقت مبكر من حكمه - ولم تستطع زوجته المثيرة للاهتمام السلطانة قوسم الحفاظ على نفوذها السياسي سوى خلال فترات حُكم أولادها، عثمان الثاني ومراد الرابع والسلطان إبراهيم إبان القرن السابع عشر - فَقَدَ الحرملك قدرته، التي دامت طويلًا، في التأثير على القضايا في اسطنبول. لقد اعتمد أحمد الأول على معلمه لاله مصطفى أفندي، وكبير الخصيان مصطفى آغا. لكنه أظهر اهتمامًا أكبر بمباشرة سياسات الدولة أكثر من سابقيه. ونظرًا إلى أنه لم يكن لديه سوى شقيق واحد على قيد الحياة عندما تولى العرش (الأمير مصطفى، ولاحقًا مصطفى الأول)، فإن تخلي أحمد عن تقليد قتل السلطان إخوته قد أرسى تقليدًا جديدًا يقضي بترك العرش لأكبر أعضاء السلالة الحاكمة، الذي عادةً ما يكون شقيق الحاكم بدلًا من أبنائه. وقد زاد هذا الأمر من تعقيد المؤامرات التي سيطرت على البلاط العثماني خلال معظم القرن السابع عشر.

ومثل العديد من السلاطين العثمانيين المتأخرين آنذاك، كان أحمد الأول شاعرًا متميزًا، كتب عددًا من القصائد السياسية والغنائية باسم بختي. وكان أيضًا رجلًا متديّنًا بشدة، وكرّس كثيرًا من ثروته الشخصية لدعم العلماء والمتدينين وبناء المساجد والمدارس خصوصًا في المدن المقدسة واسطنبول حيث شيّد مسجد السلطان أحمد الكبير ("الأزرق")، والمدارس والمستشفيات المحيطة به تحت إشرافه الشخصي. حاول أيضًا فرض التقيد الجماعي بالشرع والتقاليد الإسلامية، وإعادة القوانين القديمة التي تحظر استهلاك الخمور (التي أبطلها سليم الثاني)؛ إذ قام بإنشاء دائرة رسمية خاصة بالخمر من أجل تطبيق هذه القوانين، وكذلك لضمان التزام رعاياه بواجباتهم الدينية الأخرى، لا سيما تلك التي تتضمن حضور صلاة الجمعة، ودفع الزكاة للفقراء بالطريقة الصحيحة.

بعد وفاة أحمد الأول مصابًا بحمى التيفوس (22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1617)، تولى شقيقه مصطفى الأول (1591-1639) العرش بدعم من زوجة سلفه السلطانة قوسم. لقد خشيت قوسم من أن ذهاب العرش إلى أحد أبناء السلطان، سيعني ذهابه إلى الأكبر عثمان، الذي كانت والدته هي السلطانة ماه فيروز،

منافستها اللدودة، التي قد تحث عثمان على قتل أبناء السلطانة قوسم الأصغر سنًا، مراد (لاحقًا مراد الرابع) وإبراهيم (لاحقًا السلطان إبراهيم). لو كان الصدر الأعظم خليل باشا في اسطنبول آنذاك لكان قادرًا على تأمين حيازة العرش لعثمان، الذي كان يدعمه بقوة على الرغم من صغر سنّه (كان عثمان في الرابعة عشرة فقط). لكن نظرًا إلى أنه كان في الشرق يقاتل الفُرس، فقد هيمنت السلطانة قوسم، ولمصلحتها السياسية أمّنت حيازة العرش للمرشح الأقل كفاءة.

أثبت مصطفى ضعفه وعدم كفاءته. وكان أول سلطان يتولى دون خبرة سابقة في شؤون الحكم. لقد قضى حياته كلها في الحرملك، ولم يتعلم سوى ما يمكن أن يتعلمه من الخصيان والنساء، خائفًا بشكل دائم من الإعدام على يد كل سلطان حاكم. وقد عمل العديد من مسؤولي القصر على تغذية هذه المخاوف، خصوصًا كبير الخصيان مصطفى آغا، من أجل السيطرة عليه. وفي النهاية، ولأنه ظل تحت سيطرة السلطانة قوسم، نشر هذا الخصي إشاعات بأن مصطفى كان مجنونًا، وعمل على خلعه لمصلحة عثمان الثاني (26 شباط/ فبراير 1618).

29-عثمان الثاني (1618-1622)

أثبت السلطان الجديد، رغم حداثة سنّه، أنه أبعد ما يكون عن قلة الكفاءة التي توقعها منه أنصاره. كان قد تدرب على اللغات اللاتينية واليونانية والإيطالية على يد والدته اليونانية، إضافة إلى التركية العثمانية والعربية والفارسية. وبمساعدة بارعة من عدد من المستشارين، صار عثمان قائدًا نشطًا، حريصًا على استعادة قوة السلطنة، وتطوير الخطط التي جرى وضعها قبل مدة طويلة من عهده مصلحون عثمانيون في القرن السابع عشر.

كانت الخطوة الأولى لعثمان هي التخلص ليس فقط من سلطة أنصار مصطفى، بل وأيضًا من أولئك الذين أمنوا توليه العرش وتوقعوا أن يسيطروا عليه في النتيجة. لقد جرى نفي السلطانة قوسم وحاشيتها إلى القصر القديم في بايزيد، وجرى تغيير الصدور العظام والوزراء، وبينما لم يُعزل شيخ الإسلام عزت أفندي، فإن حقه في تعيين العلماء وفصلهم قد نقل إلى المُعلم الشخصي للسلطان عمر أفندي، تاركًا شيخ الإسلام فقط بسلطات قضائية ومنهيًا سلطته على العلماء.

وقام بتعيين علي باشا الوسيم صدرًا أعظم، وهو الذي تمتع بمسيرة بَحرِية ناجحة خلال العهد السابق، وقام الآن بالقضاء على معظم أنصار عثمان الأوائل، وحرص على إدخال ممتلكاتهم المصادرة إلى خزينته بدلًا من الخزينة الخاصة بالسلطان أو الباب العالي. وتحت تأثير ذلك الأخير، استأنف عثمان التقليد القديم المتمثل في قتل إخوته، على الأقل شقيقه الذي وُلد من الأم نفسها، وهو الأمير محمد (12 كانون الثاني/ يناير 1621)، على الرغم من السماح لإخوته غير الأشقاء مراد وإبراهيم بالعيش وبالبقاء إذًا ليخلفوه.

30-الحرب مع بولندا

بعد الموافقة السريعة على السلام الذي جرى ترتيبه مسبقًا مع إيران، كانت جهود عثمان العسكرية الرئيسية موجهة ضد بولندا، التي أدى استمرار دعمها لآل هابسبورغ في حرب الثلاثين عامًا (1618-1648) إلى انتهاكها التعهدات التي نصت عليها المعاهدة. وقد استأنفت تدخلها في الولايات، وكان من الواضح أنها لم تفعل شيئًا لوقف غارات القوزاق. وهذا ما أدخل العثمانيين والبولنديين في صراع مباشر. وقد قام الجيش العثماني، بقيادة والي أوزاكوف (أوزي/ Özi) إسكندر باشا، بهزيمة البولنديين في سيكورا على نهر بروت (20 أيلول/ سبتمبر 1620) وأرسل الغزاة التتار إلى جنوب بولندا للانتقام من القوزاق على سنوات من السلب والنهب. وبينما بنى البولنديون جيشًا جديدًا في خوتين (خوتزيم) على نهر الدنيستر، استعد عثمان لاستئناف تقاليد أجداده بقيادته قوة كبيرة ضدهم. لكنه تقدم ببطء شديد حتى تمكّن البولنديون من الاستعداد، وبذلك فإنهم دخلوا في طريق مسدود، حيث جرى التوصل إلى اتفاق سلام جديد (6 تشرين الأول/ أكتوبر 1621)، استعيدت بواسطته الحدود والتعهدات القديمة، وهو ما أعاد خوتين مرة أخرى إلى ممتلكات السلطان. كان الوقت وحده كفيلًا بتحديد ما إذا كان البولنديون سوف يوفون بتعهداتهم أكثر من الماضي. ومع انخراط بولندا في حرب طويلة وغير مجدية مع السويد (1617-1631)، كان بإمكان عثمان أن يتوجه إلى الإصلاح الداخلي، ما أكد أنه لن يتعرض للهجوم من الشمال.

31-جهود عثمان الثاني الإصلاحية

لا يمكن تحديد ما إذا كان عثمان الثاني مصلحًا واعيًا أو أن الظروف والمشكلات هي التي قادته ببساطة إلى أفعال يُمكن أن يُطلَق عليها إصلاحات. لكن تبقى حقيقة أن عهده قد شهد أول مجهود مكثف لتغيير النظام العثماني بهدف إنهاء التدهور.

تضمنت جهوده الأولى شعورًا من جانبه - على الأرجح أن والدته ومعلمه عمر أفندي قد عززاه - بأن نفوذ الدڤشرمة هو الذي أدى إلى المحسوبية والفساد واللامركزية التي أصابت الدولة؛ وقد اعتقد بأن العلاج الوحيد لهذه الأوضاع هو "تتريك" كل من القصر وفيلق الإنكشارية. وبعد عودته من خوتين، وضع عثمان خطة ليستبدل قوات الإنكشارية والسباهية التي رآها غير متجانسة على الإطلاق، بنوعٍ من الميليشيات الوطنية التي تتألف بالكامل من فلاحين مسلمين من الأناضول والشَّام. ويبدو كذلك أنه فكر في نقل الحكومة العثمانية من مركز الدڤشرمة في اسطنبول إلى مكان ما في الأناضول حيث تسود التقاليد والقيم التركية، ربما إلى بورصة أو أنقرة، وبذلك فإنه سبق إصلاحات مصطفى كمال أتاتورك بنحو ثلاثة قرون. لم يكن انتقاص عثمان من سلطة شيخ الإسلام سوى خطوة أولى في محاولة للحد من نفوذ العلماء وقوتهم عمومًا، وزيادة سلطة السلطان بذلك من أجل تمكينه من التشريع لتلبية احتياجات الفترة من دون أن يتقيد بالمصالح الراسخة المشتركة بين العلماء وقادة الجيش. لكن هذه الخطط سرعان ما أدخلت السلطان في صراع مع تلك المجموعات التي ستكون الأكثر تأثرًا. لقد أثار بالفعل غضب رجال الإنكشارية والسباهية بانتقاده مجهوداتهم أثناء حملة خوتين، وإخضاعهم لما اعتبروه عمليات رقابة "مذلة". وبعد عودته إلى اسطنبول، حاول كبح التجاوزات العسكرية بذهابه متخفيًا إلى الحانات وغيرها من "أوكار الرذيلة"، ومعاقبة هؤلاء الجنود الذين وجدهم هناك بإرسالهم للعمل عبيدًا على سفن الجالي بجانب المجرمين. ثم منحهم عددًا محدودًا للغاية من هدايا تولي العرش بسبب أدائهم في الحملة، وحدد لهم تدريبات منتظمة لعلاج أوجه القصور لديهم.

انتشرت هذه الأعمال بين الإنكشاريين لبعض الوقت، إلى جانب شائعات عن خطة عثمان لإنشاء ميليشيا جديدة. لكن عندما علموا أنه كان يخطط للسفر عبر الأناضول ذاهبًا إلى الحج كما يزعم، انفعلوا وبدأوا بالتحرك. وبدعم من معظم

البيروقراطيين والعلماء، عقد الجنود اجتماعًا كبيرًا في مسجد السلطان أحمد (18 أيار/ مايو 1622)، طالبوا فيه عثمان بالتخلي عن مشروع حجه بذريعة أن هذا سيبعده عن تولي زمام الأمور في وقت خطر كبير. وفي غضون فترة زمنية قصيرة، بدأ الاجتماع بانتقاده وتقديم المزيد من المطالب. أصدر شيخ الإسلام فتوى بشكل سؤال وجواب، جاء فيها: "ما الذي يجب عمله مع الأشخاص الذين يفسدون السلطان ويسلبون أموال المسلمين، وبذلك يسببون التمرد والاضطرابات؟". ثم يتعرض السلطان للهجوم من جانب مستشاريه. كانت إجابة شيخ الإسلام واضحة: "يجب إعدامهم". أدى رفض عثمان الامتثال إلى إعطاء الجنود الفرصة التي أرادوها، فما كان منهم إلا أن انتشروا في شوارع العاصمة، وقاموا بذبح وتقطيع الصدر الأعظم والمسؤولين الآخرين الذين وُجدوا في منازلهم (18 أيار/ مايو 1622). وعندما رأى عثمان أنه يفتقر إلى القوة لوقف التمرد، تخلى عن ذريعته المفترضة، ووافق على عدم الذهاب إلى الحج. بيد أن هذا النجاح شجع المتمردين على المطالبة بالمزيد من رؤوس أولئك الذين يعتبرونهم رؤوس الفتنة في تطوير خطط الإصلاح السلطاني، على الرغم من أن المطالبة بتسليم كل منهم كانت مقنَّعة بطلبات العقاب لأسباب أخرى. هكذا كان من المفترض أن يجري إعدام الصدر الأعظم لأن بعض الجنود الذين داهموا منزله في اليوم السابق قد قُتِلوا، وإعدام أمين الخزينة لأن بعض الجنود قد حصلوا على عملات مزيفة ضمن رواتبهم، وهكذا دواليك.

في البداية رفض السلطان. لكنه عندما اقتحم الإنكشارية القصر (19 أيار/ مايو 1622)، قام بإعدام الصدر الأعظم دلاور باشا على أمل إنقاذ عرشه. لكن كل انتصار كان يحفز المتمردين على المطالبة بالمزيد، وقد جرى ذبح وتقطيع كبير الخصيان كذلك، وبعد تردد قصير، جرى غزل عثمان واغتياله في ما بعد، وإعادة مصطفى الأول إلى العرش. هكذا انتهى عهد عثمان الثاني من دون تحقيق أي من أهدافه؛ إضافة إلى ذلك، فإن اغتيال السلطان الحاكم كان سابقةً هي الأولى من نوعها، سيجري تقليدها بشكل متكرر في السنوات اللاحقة.

32- مصطفى الأول (1622-1623)

كانت فترة ولاية مصطفى الثانية القصيرة أكثر وحشية وكارثية من ولايته الأولى. فبينما ذهبت السلطة في البداية إلى السلطانة الأم والسلطانة قوسم، قام الإنكشارية

وغيرهم ممن قاموا بالتمرد آنذاك بردة فعل عنيفة على اغتيال السلطان؛ حيث قتلوا جميع من اعتبروه مسؤولًا، بينما حاولوا في الوقت نفسه حماية أبناء أحمد الأول المتبقين أمام المحاولات المستميتة من السلطانة الأم للقضاء عليهم من أجل حماية حُكم ابنها.

وفي محاولة لبناء مركزها، أمنت السلطانة قوسم منصب الصدر الأعظم لرجل ألباني من الدڤشرمة هو ميري حُسين باشا، الذي قدم نفسه بشكل ناجح بوصفه إصلاحيًا، ووعد بالتحرك بسرعة ضد القتلة. لكن ميري حُسين لم يقم سوى باستخدام الوضع لمصلحته الخاصة، حيث مارس الابتزاز على نطاق واسع تحت ذريعة معاقبة المسؤولين عن وفاة عثمان، وسلب خزينة الدولة لمصلحته الشخصية. هكذا سقطت العاصمة في الفوضى، حيث قامت مجموعات من الجند بمهاجمة المنازل الخاصة تحت ذرائع مختلفة لإثراء أنفسهم. ومع تفرق الجيش عمومًا، استأنف متمردو الأناضول مرة أخرى انتفاضاتهم. وكان التضخم وانعدام الأمن والمجاعة السبب والنتيجة معًا. وقد استفاد محمد باشا أباظة والي أرضروم من هذا الوضع، إذ بنى جيشًا كبيرًا سيطر به على جزء كبير من شرق الأناضول، وحصل على دعم جماهيري بلفت الانتباه إلى سوء إدارة الدڤشرمة من اسطنبول. وانضم العديد من الولاة وبكوات السناجق، تحت ضغط أتباعهم ورعاياهم، إلى جيش أباظة في ما أصبح ثورة عامة في الأناضول، هذا فضلًا عن انضمام الحاميات المحلية من الإنكشارية والقوات المرسلة لمواجهتهم من اسطنبول ضد السلطان.

كان ميري حُسين غير قادر على التعامل مع هذا الوضع. فقد حاول الحصول على دعم الإنكشارية من خلال منحهم تقريبًا كل شيء تبقى في الخزينة. لكن جهوده لتثبيت رجاله قادةً في الفيلق أثارت غضب الإنكشارية رغم الهدايا. وعندما حاول الحصول على مدفوعات من العلماء، بدأوا أيضًا بدعم المتمردين الأناضوليين، وحرضوا الإنكشارية والسباهية في العاصمة على المطالبة بعزله وضمان عزله (30 آب/ أغسطس 1623)، واستبداله بعلي باشا كمانكش، وهو تركي من إسبرطة.

لكن الوضع آنذاك أصبح خارجًا عن السيطرة تمامًا، وسرعان ما أدركت جميع العناصر أن استبدال مصطفى غير الكفؤ بالأمير مراد القاسي هو وحده الكفيل

باستعادة بعض مظاهر الوحدة وإنقاذ البلاد من تمرد الأناضول. أرسل محمد أباظة وغيره من متمردي الأناضول البارزين عملاءهم إلى اسطنبول لضمان تنصيب مراد. ورفض معظم الولاة إطاعة أوامر مصطفى أو إرسال الضرائب على أساس أنه من غير الشرعي وجود سلطان مختل عقليًا. وصارت الدولة في أزمة مالية، وبذلك، لم تعد هناك أموال لدفع رواتب الجند وغيرهم. وجاءت اللحظة الحاسمة عندما وعدت القوات بعدم المطالبة "بضريبة التنصيب" إذا جرى عزل مصطفى لصالح مراد. وفي العاشر من أيلول/ سبتمبر 1623، أزيح مصطفى الأول ونُصب مراد الرابع باتفاق عام. وهكذا جيءَ إلى العرش بسلطان كان عليه أن ينقذ البلاد من كارثة وشيكة ويقودها إلى حُكم مستقر ونجاح عسكري.

خامسًا: استعادة القوة في ظل حُكم مراد الرابع (1623-1640)

عندما وُلّي مراد الرابع العرش، كانت الدولة في فوضى سياسية ومالية. لقد سقط معظم الأناضول والروملي في قبضة المتمردين المحليين. وكان الأعداء الأجانب يستعدون للاستفادة من الضعف العثماني. وفي النهاية، استطاع مراد أن يستعيد الدولة والقوة العسكرية وأن يوفر القيادة اللازمة لإنقاذ السلطنة. لكن الأمر استغرق منه تسعة أعوام لإثبات نفسه. ففي الجزء الأول من حكمه، وإلى أن بلغ رشده عام 1632، كان تحت سيطرة الزعماء السياسيين الذين جاؤوا به إلى السلطة. وبعد أن اضطلع بالمسؤولية شخصيًا، كان قاسيًا في فرض الانضباط والقضاء على عناصر الضعف في الدولة.

1- السياسة الداخلية

دل ارتقاء مراد العرش على الظفر السياسي لأنصاره، وإن كان هناك بعض الصراع بينهم على من سيهيمن. كان من بين المنتصرين السلطانة الأم الجديدة قوسم، التي كانت قد نفيت إلى قصر بايزيد أثناء حكم سَلَفه. وبواسطة كبير الخصيان مصطفى آغا، مارست السلطانة الأم آنذاك نفوذًا كبيرًا داخل البلاط، إذ قامت بتوزيع جزء كبير من ثروة السلطان لضمان الداعمين في الطبقة الحاكمة. كان خصومها الرئيسيون هم: الإنكشارية وآغوات السباهية، الذين استخدموا قواتهم للحفاظ على سلطتهم؛ والعلماء الذين عملوا للقضاء على جهود عثمان

الإصلاحية بالكامل وزيادة نفوذهم في الدولة؛ والكُتّابَ والإداريين، الذين تعاونوا في بعض الأحيان مع السباهية والعلماء. لكنهم في معظم الأحيان عملوا من طريق الوزراء والصدر الأعظم، الذين كانوا مستائين من هيمنة السلطانة الأم. وبعد وقت قصير من تنصيب مراد، بدأت السلطانة قوسم الصراع مع الصدر الأعظم علي باشا كمانكش، إذ قامت بتزويج عبدها السابق أحمد باشا حافظ من ابنة أحمد الأول السلطانة عائشة. وقام علي بدوره برشوة الجنود وحرس القصر بعملات سكت من أشياء أذيبت بعدما أخذت من القصر والخزينة.

2-سقوط بغداد

سرعان ما قضت الأحداث في الشرق على علي كمانكش. وقد استغل عباس الأول ثورات الأناضول الجلالية التي عزلت اسطنبول فعليًا عن أقاليمها الشرقية، فضلًا عن انتفاضة الإنكشارية في بغداد من أجل الاستيلاء عليها، والمشاركة في دعم دعاوى فصيل محلي ضد فصيل آخر (12 كانون الثاني/ يناير 1624). ثم قام جيش الغزو بذبح جميع سكان المدينة السنّة الذين لم يتمكّنوا من الفرار. وقام عباس بحرق الإنكشارية الذين تعاونوا معه بوضعهم في الزيت المغلي، على أساس أنهم إذا كانوا قد خانوا سلطانهم فيمكنهم خيانته هو بمنتهى السهولة. وسرعان ما جرى احتلال ما تبقى من العراق، وتقدم الصفويون غربًا إلى الأناضول حتى ماردين، مع بقاء الموصل والبصرة فقط في أيدي العثمانيين.

أسفر سقوط العراق عن ردة فعل شعبية هائلة في اسطنبول، حيث لم يتمكّن مراد من إنقاذ نفسه إلا باستبدال علي كمانكش برجل كفؤ هو محمد باشا الشركسي. وفي الأناضول، استخدم والي أرضروم، محمد باشا أباظة، مرة أخرى السخط الشعبي لإثارة تمرد كبير ضد السلطان. وقد هزم محمد الشركسي المتمردين بالقرب من قيصرية (5 أيلول/ سبتمبر 1624). لكن محمد أباظة كان قويًا بما يكفي لأن يفرض على الصدر الأعظم أن يعيده إلى مركزه في أرضروم، وأن يتركه بذلك حيث يمكنه أن يقوم بالهجوم مرة أخرى. وفي عام 1625 حاول العثمانيون استعادة بغداد. لكن بعد أن هزموا الجيش الصفوي ووضعوا العاصمة العراقية تحت الحصار، أجبرهم وصول الشاه على رأس قوة نجدة أن يتراجعوا

من دون تحقيق أي نجاح (26 آذار/ مارس 1626). مع ذلك، فإن استعادة شمال العراق قد وضعت العثمانيين في موقع يمكنهم منه تهديد الصفويين في القوقاز وأذربيجان. بعد ذلك رد محمد أباظة على الفشل في بغداد من خلال بدء تمرده الثالث (تموز/ يوليو 1627)، لتتوجه الجهود العثمانية لمحاصرة أرضروم (15 تشرين الأول/ أكتوبر - 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1627) قبل أن تجبره أخيرًا حملة كبرى ثانية على الاستسلام (22 أيلول/ سبتمبر 1628). وعلى ما يبدو، كان لدى مراد دائمًا اهتمام كبير بزعيم التمرد، الذي عرفه قائدًا عسكريًا على درجة كبيرة من الكفاءة، لذلك عفا عن محمد أباظة ورجاله واستوعبهم في جيشه للاستفادة الكاملة من قدراتهم.

أدت هزيمة محمد أباظة إلى تشجيع الصدر الأعظم خُسرو باشا على محاولة استعادة بغداد مرة أخرى. وبينما كان في جنوب الأناضول متجهًا نحو أذربيجان، سعى إلى حرمان الصفويين من الدعم الشعبي من طريق ترويع السكان بين قونية وحلب، ما أدى إلى ذبح الآلاف، بمن فيهم عدد من المسؤولين العثمانيين الذين قاموا بالاحتجاج، وذلك ما زاد من نفور أتراك الأناضول من الحكومة. وقد تمكّن خُسرو باشا من الحصول على دعم معظم زعماء القبائل الكردية أثناء فصل الشتاء، ثم انتقل إلى غرب إيران. وبعد مدة وجيزة، حاصر بغداد (6 تشرين الأول/ أكتوبر - 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1630). لكن مرة أخرى، أدى نقص الإمدادات، وعدم انضباط الجيش المهاجم، والهجمات الصفوية الناجحة إلى إجبار خُسرو على التراجع بلا طائل.

بينما استمرت النجاحات الصفوية في العراق، كانت هناك ثورات عدة على حُكم السلطان في جميع أنحاء العالم العربي، خصوصًا في تلك المناطق التي أدى موقعها الجغرافي إلى صعوبة الوصول إليها. وفي مصر، كانت القوات العسكرية المحلية تزداد خضوعًا لمماليك المسؤولين العثمانيين الذين حازوا السلطة. وبتشكيل بيوتاتهم المملوكية الخاصة بهم، برز العبيد بوصفهم قوة سياسية مهيمنة في البلاد، إذ استخدموا المسؤولين العثمانيين في البداية ثم حلوا محلهم، واستحوذوا على المزيد من عائدات الضرائب التي يُفتَرض إرسالها إلى اسطنبول والمدن المقدسة. وفي اليمن، تمكّن الزيدية من حصر سلطة الوالي في

جزء صغير جدًا من البلاد حول زبيد لدى استيلائهم على صنعاء ومعظم المناطق الداخلية (1631). أخيرًا، في جبل لبنان، وسّع الأمير المؤيد فخر الدين الثاني سيطرته تدريجيًا على معظم الولاية، وقضى على العائلات الحاكمة المتنافسة ووسع نطاق سلطته في مناطق التلال السورية حتى حوران وعجلون، ما هدد الولاة العثمانيين في دمشق، فضلًا عن سيطرته على الطرق البرية المؤدية إلى الحجاز.

3-صعوبات في القرم

أثّر موقف مراد الضعيف أيضًا على الوضع في القرم، إذ استغل الأمراء المتنافسون غياب الدعم العثماني القوي للخان جانباي جيراي ليتحدوه، وفي بعض الأحيان كانوا يحصلون على مساعدة الفصائل العثمانية المتنافسة في اسطنبول. لذا فقد انتهت فترة حُكم جانباي جيراي الأولى (1610-1623)، عندما جاء غريماه محمد جيراي وشاهين جيراي إلى اسطنبول وحصلا على دعم الصدر الأعظم ميري حُسين باشا لتعيين محمد جيراي مكانه. ثم شرع الأخوان في القضاء على جميع خصومهم في القرم، وهو ما لم يزعج اسطنبول كثيرًا إلى أن قام الخان المعزول، بدعم من كبير الخصيان، بنشر رواية (زائفة) مفادها أن الحُكام الجدد على وشك القيام بمحاولة الاستيلاء على كافا بالتحالف مع الصفويين. أرسل مراد حملة للدفاع عن كافا، لكن وصولها جعل محمدًا وشاهين يقومان بمحاصرة كافا بجيش ضخم، ما فرض على العثمانيين الإقرار بمحمد جيراي خانًا للقرم، وتَرْك كافا في حوزته قبل العودة إلى اسطنبول من طريق البحر (1624). مع ذلك، فقد حصل جانباي على دعم مراد، وأعيد إلى منصب الخان (3 حزيران/يونيو 1628)، بينما أدت حملة برية بحرية مشتركة إلى إجبار الأخوين على الفرار إلى بولندا؛ وهناك قاما بتشكيل جيش من حوالى 50 ألف رجل من القوزاق والتتار، بمساعدة كل من البولنديين والروس؛ لكن عندما عادوا إلى القرم، هزمهم جانباي في معركة كبيرة لم يُشهَد لها مثيل في منطقة البحر الأسود. لقد قُتل الأخوان وأصبح جانباي جيراي الآن يحكم مرة أخرى بلا معارضة، متقبلًا السيادة العثمانية والدعم العثماني (1628-1635).

4-ثورات الجنود

مكّنت سلسلة من التمردات العسكرية في الروملي والأناضول، في المقابل، مرادًا من اكتساب القوة الشخصية التي كان يطمح إليها منذ توليه الحكم. لقد أدى الافتقار المتزايد إلى الانضباط في القوات العسكرية الإقليمية إلى تمردات متكررة، أحيانًا كانت للاحتجاج على فشل الحكومة في دفع الرواتب. لكن في كثير من الأحيان كان الأمر يحدث ببساطة لمجرد المشاركة في النهب المضمون من السكان التعساء. وفي عام 1629، عندما عُزل خُسرو باشا من منصب الصدر الأعظم بسبب فشله في بغداد، تمكّن من الحصول على دعم من فيلق الإنكشارية ومن السباهية، ما أدى إلى سلسلة كاملة من التمردات العسكرية. وبينما كان كل منهما يعمل في منطقته، بدا كذلك أن هناك اتفاقًا ما على الانضمام إلى مسعى لإعادة خُسرو إلى منصب الصدر الأعظم. هكذا كان جزء كبير من منطقة الأناضول في ثورة مفتوحة، لأن معظمها تحت قيادة رجال كانوا قبل مدة قصيرة قادة للجيش العثماني في اسطنبول.

ومهما كانت أسباب التمرد مبررة، فإن ردة فعل الحكومة كانت مستغربة ما لم يفترض المرء أن الشخصيات السياسية البارزة أرادت فوز المتمردين. لقد أقنع الصدر الأعظم الجديد أحمد باشا حافظ السلطان والديوان السلطاني بأن السبيل إلى حل المشكلة هو إصدار أمر للمتمردين، أو في الواقع إلى جميع حاميات الإنكشارية والسباهية في الولايات، للمجيء إلى اسطنبول (18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1631)، من أجل سماع شكاواهم وحلها. وفي غضون فترة زمنية قصيرة، كان الآلاف من قطاع الطرق والجنود غير المنضبطين والمشاغبين يتدفقون إلى العاصمة حيث استقروا ببساطة، وراحوا يركضون في الشوارع، ويسرقون ويقتلون كما شاؤوا، ضاغطين على السلطان للرضوخ لجميع مطالبهم. وفي محاولة يائسة لاسترضائهم، عزل مراد 17 شخصًا من كبار المسؤولين، بما في ذلك الصدر الأعظم وشيخ الإسلام يحيى أفندي، الذين جرى تمزيقهم بعد ذلك في التو على أيدي الجنود أمام بوابات القصر. أصبح مرشح المتمردين، طوبال رجب باشا (الذي أقنع السلطان على ما يبدو بدعوتهم إلى عاصمته) صدرًا أعظم، ومنحت الوظائف الأخرى لرفاقه؛ إذ أصبح الابتزاز والفساد أسوأ بكثير من ذي

قبل، وزيدت الضرائب بشكل هائل، وخفضت العملة أكثر، وبيعت المواد الغذائية وغيرها من الضروريات بالمزاد. ودخلت مجموعات من قطاع الطرق إلى القصر بإرادتهم لإملاء طلباتهم ولتأمين هذا المسؤول أو ذاك. ولفترة من الوقت، دعا بعض المتمردين إلى خلع مراد وتولية أحد أشقائه الأصغر سنًا. لكن في النهاية اتضح أنها كانت خطة أحد السباهية وأن الإنكشارية لا تدعمها، ولذلك لم يجر تنفيذها. وإضافة إلى العصابات العسكرية نفسها، استغلت عصابات مسلحة من الطبقة الدنيا الوضع للتجول في اسطنبول، ونهب الأثرياء ومطالبتهم بالدفع تحت تهديد إشعال النار في منازلهم ومتاجرهم. وقد حدث كل هذا في أثناء شهر رمضان المبارك، إذ لم يقتصر الأمر على النهب والقتل فحسب، بل وشمل أيضًا الفجور والشرب في الأماكن العامة، ما أذهل أولئك الذين ما زالوا يؤمنون بتعاليم الإسلام[6].

5-السلطان مراد يُحرز السيطرة

كانت الانقسامات بين المتمردين هي التي أنقذت في النهاية مرادًا وعاصمته وشعبه. قام رجب باشا باغتيال عدد من قادة المتمردين لبناء سلطته وثروته، وبدأ ظهور القادة المتنافسين، إذ قاموا بتنظيم جماعات الإنكشارية ضده. ودخل متمردون جدد إلى اسطنبول واشتبكوا مع من سبقهم واعتبروا أن عمليات الكسب من حقهم. وقد أدت هذه الانقسامات، إضافة إلى الاشمئزاز الشعبي العام من التجاوزات، إلى تمكين السلطان أخيرًا من استخدام الموقف لمصلحته، حيث قام في 18 أيار/مايو 1632 بخنق رجب باشا وإلقاء جثته أمام بوابات القصر. وقام الصدر الأعظم الجديد طاباني ياسي (ذو القدم المسطحة) محمد باشا الأرناؤوطي، وهو مستشار مقرب من السلطان، بمباشرة هذه الخطوة للقضاء على المتمردين وإحراز السلطة المباشرة للسلطان. أخذ مراد تعهدًا على جميع أعضاء الفيالق العسكرية والطبقة الحاكمة الباقية في اسطنبول، إذ أقسموا على دعمه ضد

---

(6) موضح في:
Mustafa Naima, *Ravzat ul-Hüseyin fi hûlâsat ul-ahbar ul-hafikin. Tarih-i Naima*, 2 vols. (Istanbul: 1147); 2nd ed., 6 vols. (Istanbul: 1280). Partly tr. as: *Annals of the Turkish Empire from 1591 to 1659 of the Christian Era*, by C. Fraser (London: 1832), vol. III, pp. 101-108; Mehmet Halife, *Tarih-i Gilmani* (Istanbul: 1340), p. 42.

المتمردين وحماية مصادر الدخل ورعايا السلطان، وقام قادة كل مجموعة بالتوقيع بأسمائهم على وثيقة ولاء لدعم مراد[7].

6- إصلاحات مراد الرابع

مع مؤازرة القوات العسكرية الرئيسية له، ومع إنهاك الطبقات العليا والسفلى على حد سواء بسبب تجاوزات العقد الماضي، كان مراد في وضع جيد لترسيخ سلطته وإصلاح النظام العثماني، وهي الجهود التي شغلت معظم ما تبقى من عهده. ولقد وضع مراد النموذج لجميع الإصلاحيين "التقليديين" اللاحقين بمحاولته إنقاذ النظام من طريق إعادة تفعيل المؤسسات القديمة، والقضاء على كل أولئك الذين حاولوا استخدامها لمآربهم الشخصية، وذلك وفقًا لنصيحة مستشاره قوچي بك، بشكل أو بآخر[8]. وبناءً على قبوله الافتراض الأساسي الذي طرحه قوچي بك، والقائل بأن المؤسسات والأساليب العثمانية التقليدية كانت أرقى بكثير من أي شيء جرى تطويره في أوروبا، قام مراد والإصلاحيون بعزل كل من رفض الامتثال، وحاولوا تعيين مسؤولين قادرين وأمناء بدلًا منهم.

كانت الخطوة الأولى هي القضاء على أولئك الذين قادوا القوات العسكرية في عمليات السلب وقطع الطرق، وقد جرى ذلك بالقوة في غضون بضعة أشهر؛ ثم أمر مراد بالتخلص ممن تبقى من هذه العصابات وذلك بالترقية الجماعية للأشخاص الذين عانوا على أيديهم. تلت ذلك مجزرة عامة للآلاف ممن شاركوا، حيث قامت القوات بالبحث عنهم وإعدامهم فورًا. وفي جميع الولايات، جرى القضاء على متمردي الجلالية والسباهية بلا رحمة، بالطريقة نفسها، وغالبًا ما كان ذلك يحدث من طريق تحرك شعبي لدعم الإنكشارية. وقد أعاد الولاة إصلاح نظام التيمار وتحسينه، وطردوا جميع حائزيه من السباهية غير القادرين أو غير الراغبين في أداء الخدمة العسكرية النشطة مقابل أراضيهم. ثم سُلمت الحيازات التي جرى إخلاؤها إلى الإنكشارية وكثير من متمردي العصابات الجلالية الذين

(7) Naima, vol. III, pp. 113-119; Mustafa b. Abdullah Kâtip Çelebi, Haci Halife, *Fezleke-i Kâtip Çelebi,* 2 vols. (Istanbul: 1286-1287/1869-1870), vol. II, p. 143.

(8) يُنظر ص 516-519 من هذا الكتاب.

صاروا قطاع طرق في الأساس بسبب عدم توفر مواقع عسكرية يشغلونها. وفي هذا الوقت على الأقل، أقيم نظام التيمار مرة أخرى على الأسس المالية والسياسية التي يقوم عليها جيش وإدارة قويّان في كل أرجاء السلطنة. وفي غضون فترة زمنية قصيرة تمت السيطرة بشكل قوي على جميع الفروع المتبقية من الفئة الحاكمة. وجرى القضاء على الرشوة والفساد إلى حد بعيد، واستعادة النظام والأمن، حيث دَفع الآلاف من الأشرار - حرفيًا - حياتهم ثمنًا لجرائمهم. لقد بدا ممكنًا على الأقل أن مرادًا قد فعل المستحيل بطريقة ما واستعاد أخيرًا النظام العثماني.

لم يتوقف مراد عند إنهاء الفوضى والفساد، بل بُذلت كذلك جهود لاستعادة ذلك النوع من الأخلاق والالتزام بالواجب الذي جعل المؤسسات تعمل قبل قرن من الزمان. وقد حفّز هذه الجهود حريقٌ هائل دَمّر أكثر من ربع مدينة اسطنبول، بما في ذلك ما لا يقل عن 20 ألف متجر ومنزل، ودمّر ثكنات الإنكشارية، والسجلات الحكومية[9]. أعلن مراد أن النار كانت علامة من الله على أن شعب السلطنة قد ابتعد عن التقوى، التي لا بد من استعادتها إذا أريد إنقاذ البلاد. وتحقيقًا لهذه الغاية، حظر السلطان استهلاك القهوة والتبغ، اللذين صارا (في عامي 1555 و1605 على التوالي) شائعين على نطاق واسع، ولا سيما في المقاهي التي شعر مراد (وكان محقًا) أنها أصبحت مركزًا للمكائد السياسية والثورات. وقد أُمر الجميع بعدم ارتداء ملابس أو أغطية رأس إلا وفقًا للملّة أو المرتبة أو الفئة أو المهنة التي ينتمي إليها، وما إلى ذلك؛ وأصدرت الأوامر لرعايا جميع الديانات بالامتثال لزعمائهم ولشرائعهم وتقاليدهم. وفي الليل كان السلطان يتجول في الشوارع للكشف عن المخالفين، وقام بتنفيذ عمليات إعدام مباشرة وترك جثث الضحايا لتكون عبرة لأقرانهم[10]. وقد شجع مراد النشاط الثقافي في أثناء ولايته. لكن لم يكن هناك مجال كبير للاختلاف الفكري أو التعبير عن الآراء المتباينة. وقد واجه العديد من الشخصيات الأدبية الرئيسية نهايات عنيفة ومفاجئة بأمر من

---

(9) Kâtip Çelebi, vol. II, p. 154.

(10) Halife, *Tarih-i Gilmani*; Naima, vol. III, pp. 162-164; Başvekâlet Arşivi, also called the Başbakanlik Arşivi. The Prime Minister's Archives, Istanbul. For information on the collections cited see: S. J. Shaw, "Archival Sources for Ottoman History: The Archives of Turkey," *Journal of the American Oriental Society*, 80 (1960), pp. 1-12, Mühimme, vol. 85, pp. 134-135.

السلطان، على الرغم من أن هذا كثيرًا ما حدث بسبب انتماء هؤلاء إلى سلك العلماء الذي كان يحاول إصلاحه. فعندما احتج شيخ الإسلام أخي زاده حسين أفندي، عزله مراد وشنقه (1633)، كما تخلّص من العلماء والبيروقراطيين على حد سواء كلما قاوموا أوامره أو اتهموا بارتكاب أعمال سيئة. لقد أمر السلطان بإعدام عبد العزيز أفندي قره چلبي زاده، أحد أعظم العلماء في عصره، لأنه بصفته قاضيًا لاسطنبول كان مسؤولًا عن نقص الزبدة في المدينة، ولم ينقذه سوى شفاعة السلطانة الأم في اللحظة الأخيرة. بعد ذلك بمدة وجيزة، شُنق أعظم شاعر في ذلك الوقت، وهو نفعي، بأمر من السلطان بسبب السخرية اللاذعة التي وجّهها إلى عدد من كبار المسؤولين في قصائده (27 كانون الثاني/ يناير 1635).

ومن أجل تنفيذ قوانينه وإنهاء عدم الانضباط الخاص بالعهود السابقة، بنى مراد نظامًا واسعًا للتجسس في جميع أنحاء السلطنة. وهكذا استعيد الانضباط العسكري، وعاد إجراء التعيينات الحكومية مرة أخرى وفقًا للكفاءة، وانتهت الرشوة. وبالنسبة إلى الجانب الأهم، فقد جرت مراعاة قوانين السلطنة. وبذل مراد أيضًا جهدًا كبيرًا لحماية الرعايا من سوء المعاملة الرسمية، وإصدار عدد من القوانين الجديدة، وبدء العمل على تجميعها معًا في كتاب للعدالة هو **عدالت نامه** (*Adaletnama*)، جرى إدخاله وتطبيقه في العهود اللاحقة. مع ذلك كان مراد أكثر ميلًا إلى التعسف منه إلى حفظ الحقوق. فقد احتاج إلى المال لتمويل الإصلاحات ودفع تكاليف حملاته وملء الخزينة، لذا أعاد إلى حد بعيد نظام الإقطاع الضريبي، إلى جانب جامعي الضرائب الذين يتقاضون مرتبات (الأمناء) كي تتمكّن الخزينة من الحصول على ما قاموا بجمعه بالكامل. إضافة إلى ذلك، ومع الحاجة، بدأ في مصادرة ممتلكات الأثرياء وغير الأثرياء، وهي السياسات نفسها التي سببت الكثير من الفوضى المالية في العهود السابقة.

7-مشكلات مع بولندا

بقيت العلاقات العثمانية مع بولندا هادئة أثناء الفترة المتبقية من حكم سيغيسموند الثالث (1587-1632)، على الرغم من أن القوزاق واصلوا غاراتهم على القرم والإمارات وكذلك عبر البحر الأسود في مضيق البوسفور.

وقد ردّ العثمانيون بالمثل، وقاموا ببناء حصن كبير في أوزاكوف (أوزي) لمنع القوزاق من الوصول بسهولة إلى البحر الأسود عبر مصبات الدنيستر، وبتجديد اتفاقية السلام البولندية القديمة في عام 1630، على أمل حفظ حدودهم الشمالية. وفي عام 1633، شُنت حملة جديدة على البولنديين، ويرجع ذلك غالبًا إلى توسلات القيصر ميخائيل رومانوف (1613-1645)، الذي كان يحاول طرد البولنديين من غرب روسيا. وقد عبرت قوة كبيرة بقيادة محمد أباظة نهر الدنيستر وحاصرت كامانيك (آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر 1633). لكنها اضطرت إلى الانسحاب دون تحقيق أي نجاح بسبب عدم كفاية معدات الحصار. وكان مراد يستعد لقيادة حملة جديدة بنفسه في عام 1634 عندما وافق على عرض السلام من الملك البولندي الجديد، فلاديسلاف الرابع (1632-1648)، حتى يتمكّن من التركيز على إيران. وقد وافق العثمانيون على ترحيل قبائل التتار التي استقرت في سهول بيلغورود، والسماح لبولندا بضم أراضي قوزاق زابوروجيا من أجل إنهاء الغارات والغارات المضادة التي أضرّت بالعلاقات. لكن مع عدم الثقة بالوعود البولندية، رفض السلطان مطالبهم بتدمير الحصون التي بناها كلا الجانبين على طول الحدود، فبهذه الطريقة يمكنه الدفاع عن سيادته بالقوة إذا لزم الأمر.

8-الحملة على يريفان

كرّس مراد ما تبقى من حكمه لحملتين كبيرتين على الصفويين. وبعد وضع حد للجلالية وإعدام محمد أباظة (24 آب/ أغسطس 1634)، أعدم أربعة من أبناء أحمد لضمان عدم حدوث ثورات أثناء غيابه في الشرق. كانت الحملات في القوقاز وأذربيجان ناجحة في البداية، حيث جرى إخلاء يريفان (8 آب/ أغسطس 1634) وتبريز (15 أيلول/ سبتمبر) بلا مقاومة من جانب المدافعين، وقد حصل السلطان على كميات هائلة من الغنائم. مع ذلك، مرة أخرى، بمجرد أن أعاد جيشه إلى اسطنبول بسبب الشتاء، احتل الصفويون كلتا الولايتين، وبذلك أُحبطت النتائج. ولم يتمكّن من القيام بحملة شرقية جديدة في عام 1637 بسبب التحول صوبَ الشمال. وقد أدت نزاعات الأسرة الحاكمة في القرم إلى تمكين قوزاق الدون في الخدمة الروسية من الاستيلاء على آزوف (18 حزيران/ يونيو 1637).

إضافة إلى ذلك، أدت وفاة أمير ترانسيلفانيا التابع، غابرييل بيتلن (تشرين الثاني/ نوفمبر 1629)، إلى نزاعات على السلطة، حيث هُزمت المرشحة المدعومة من العثمانيين، كاترين براندنبرغ، أمام مرشح النبلاء المحليين جورج راكوتشي (6 تشرين الأول/ أكتوبر 1636)، الذي حاز أخيرًا استحسان العثمانيين بعد إرساله تأكيدات متكررة على رأيه المعادي لآل هابسبورغ.

9-غزو بغداد ومعاهدة قصر شيرين

مَنعت مشكلات القرم وترانسيلفانيا مرادًا من التحرك لاستعادة بغداد من الفُرس حتى عام 1638. هذه المرة سجّل المدافعون الصفويون دفاعًا قويًّا طويلًا (15 تشرين الثاني/ نوفمبر - 25 كانون الأول/ ديسمبر 1638)، لكن السلطان فاز في النهاية. وفي الوقت نفسه، أُرسلت قوات إلى معظم بلاد ما بين النهرين لاستعادة الإسلام السنّي بالقوة وطرد الملالي الشيعة الذين سيطروا طوال نصف القرن السابق. قضى مراد فصل الشتاء في الموصل بنية القيام بحملة إلى أذربيجان في الصيف التالي، لكن عندما عرض الشاه السلام عليه مع التخلي له عن حصونه على طول الحدود العراقية والشرقية للأناضول، تخلى السلطان عن خططه وعاد إلى اسطنبول. وفي المعسكر العثماني في سهل زهاب، بالقرب من قصر شيرين، في 17 أيار/ مايو 1639، جرى التوقيع على معاهدة السلام النهائية بين العثمانيين والصفويين، التي كان من شأنها إنهاء الحرب الطويلة التي استمرت أكثر من قرن ونصف القرن، وإقرار الحدود التي ستظل باقية بلا تغيير يذكر إلى العصر الحديث. وجرى التصديق على دخول العراق في التبعية العثمانية، بينما تُركت يريفان وأجزاء القوقاز الواقعة في حوزة الصفويين لإيران، مع مزيد من وعود الأخيرة بإنهاء هجماتها وجهودها الدعوية في الأراضي العثمانية، وكذلك إنهاء الإدانة العلنية للسنّة التي كانت تمارس سابقًا في جميع أنحاء إيران. ومن المؤكد أن السلطان لم يحصل على كل ما أراد، خصوصًا في القوقاز وأذربيجان. لكن جرت استعادة العراق والطريق إلى الخليج الفارسي، والقضاء على السبب الخارجي الرئيسي للثورة في الأناضول، وتحييد التهديد الفارسي في الشرق، وتيسير الوضع، بذلك، لخلفاء مراد في ما يتعلق بالإصلاحات الداخلية وكذلك الحروب في أوروبا.

تُوفي مراد الرابع بعد مدة وجيزة، في 8 شباط/ فبراير 1640، مباشرة بعد عودته من بغداد، على ما يبدو بسبب النقرس أو عرق النسا أو نتيجة إفراطه في معاقرة الخمرة. كان عهده ناجحًا إلى حد بعيد؛ فقد تولى العرش والسلطنة في خضم فوضى وتراجع سريع، وبفضل القوة الهائلة في شخصيته وإعدامه أكثر من 20 ألف شخص، تمكّن من تحقيق بعض الاستقرار واستعادة الكثير من قوة الدولة، على الأقل لمدة من الوقت، وبذلك تأخرت نتائج التراجع.

سادسًا: استئناف التدهور (1640-1656)

مكّنت نجاحات مراد الطبقة الحاكمة من أن تُنصّب بعده بإبراهيم غير الكفؤ، الذي برز في أثناء عهده العديد من المشكلات القديمة.

1-السلطان إبراهيم (1640-1648)

إن العهد القصير والمتسم بالقسوة للسلطان إبراهيم، ابن السلطانة قوسم من أحمد الأول، قد أبرز العلل التي تسللت إلى النظام العثماني قبل عهد مراد، الذي لم يجرؤ أي حاكم عثماني لاحق على أخذ اسمه أو إطلاقه على أبنائه. بعد أن أمضى إبراهيم الكثير من شبابه خائفًا من أن يعاني المصير نفسه، الذي لقيَه إخوته على يد مراد، تولى العرش دون التعليم أو الخبرة المطلوبين في الحُكم، معتمدًا بشكل كلي على من حوله، ممن استغلوا الموقف لمصالحهم الخاصة. كان على رأس البيروقراطيين في ذلك الوقت، الصدر الأعظم قره مصطفى باشا كمانكش، الذي كان خصمه الرئيسي هو الرجل الأكثر نفوذًا بين العلماء ومُعلم السلطان وأحد المقربين، الشيخ التركي الشاب من زعفران بول، الذي يدعى حسين أفندي، ويُعرف باسم جنجي خوجه. كانت والدة السلطان، السلطانة قوسم، تتآمر على كليهما من وراء الكواليس، وتسعى لاستعادة السلطة التي أنكرها مراد الرابع، غالبًا من طريق التحالف مع جنجي خوجه، وزوجات السلطان السبع، وأخواته، وقادة (آغوات) الفيالق العسكرية، الذين تباروا مع القوى السياسية المتنافسة لاستعادة النفوذ الذي مارسه الجيش خلال القرن السابق. كان إبراهيم عالقًا بين مختلف الطامحين إلى السلطة وبين الافتقار إلى القوة والشجاعة اللازمتين للتلاعب بهم أو السيطرة عليهم، لذا حاول التأثير فيهم من خلال توفير الممتلكات الكبيرة

والعائدات المربحة، بينما كان يقضي معظم وقته في الاستمتاع بملذات الحريم. وفي غضون زمن قصير، فُقد من الخزينة ذلك الفائض الذي أمنته حملات مراد الناجحة واستعادته الأمن والنظام الضريبي القديم، واضطر المسؤولون التابعون لإبراهيم إلى اللجوء إلى المصادرة القسرية وتخفيض العملة لتلبية المطالب النهمة لسيدهم ولمن حوله. وكثر الفساد مرة أخرى، وصارت الخزينة فارغة معظم الوقت. ولم يكن من الممكن دفع الرواتب والأجور؛ وأصاب الجند والبيروقراطيين الاضطراب، ولم يمنع قادتهم من التمرد للتعبير عن استيائهم سوى الرشاوى التي كانت تُدفع لهم.

كانت فترة الاستقرار الوحيدة في حكم إبراهيم في بدايته، عندما استمرت الحكومة في سيطرتها من خلال آخر صدر أعظم عند مراد الرابع، قره مصطفى باشا كمانكش (1638-1644)، المخطط الرئيسي لمعاهدة قصر شيرين. لقد واصل قره مصطفى سياسات مراد الإصلاحية لبعض الوقت، حيث توقف التضخم بزيادة محتوى العملة من الذهب والفضة، وتقليل البذخ الحكومي، فضلًا عن عدد الإنكشارية والسباهية الذين يتقاضون الرواتب. وقد أجري مسح جديد للأراضي الخاضعة للضريبة لأول مرة منذ نصف قرن تقريبًا، مع إعادة إجراء التقويمات الضريبية وفقًا لإنتاج كل قطعة أرض في ذلك الوقت. واستُبدل محصلو الضرائب الفاسدون، وأعيدت إيرادات الضرائب إلى مستوياتها القديمة إلى حد بعيد. وصارت الميزانية متوازنة، مع دفع الرواتب مرة أخرى بانتظام، والسيطرة على التضخم. وقد حافظ الصدر الأعظم على السلام المُبرم حديثًا مع إيران، وقمعت الجهود المبذولة لثورة الإمارات؛ وبالتعاون مع تتار القرم، طُردَ القوزاق من آزوف (1642)، ما أدى، مرة أخرى، إلى إحباط جهود موسكو للحصول على موطئ قدم على البحر الأسود. وجرت استعادة العلاقات مع البندقية، في حين جرى توقيع هدنة جديدة مع بولندا لمنع تجدد النزاعات الحدودية القديمة. لكن الوضع المتسلط للصدر الأعظم، إلى جانب إصلاحاته أغضب الكثيرين في البلاط العثماني. واستاء السلطان من عدم قدرته على السيطرة على الأمور. وبدأت السلطانة الأم بالتآمر على الصدر الأعظم عندما رأت أنها لا تستطيع استخدامه أو السيطرة عليه. وانضم إلى المعارضة جميع أولئك الذين جرى تخفيض رواتبهم أو إلغاؤها. في البداية حاولوا التحرك من خلال تحفيز أحد منافسيه السياسيين

على التمرد، وهو حسين باشا نصوح باشا زاده، الذي أرسله إلى حلب حاكمًا عليها لإبعاده من طريقه. لكن سرعان ما حشد جيشًا كبيرًا هناك وهدد بالسير إلى اسطنبول إذا لم يحصل أصدقاؤه على عوائد ومناصب مهمة. وعندما رفض الصدر الأعظم، قاد جيشه عبر الأناضول على طول الطريق إلى إزمير (نيقية)، لكن الصدر الأعظم كان على مستوى الحدث، إذ قاد حامية اسطنبول عبر مضيق البوسفور وهزم قوات نصوح باشا، وبذلك قمعت المعارضة آنذاك (26 حزيران/ يونيو 1643).

مع استمرار ضعف السلطان ثم اعتلال صحته، ومُضي الصدر الأعظم قدمًا في إصلاحاته المتعلقة بالميزانية بقوة أكبر من أي وقت مضى، احتشدت المعارضة حول مُعلم السلطان، جنجي خوجة، الذي استخدم نفوذه لإثارة السلطان ضد قره مصطفى، وإضعاف الأخير بالقضاء على من يحميه في مراكز السلطة. حاول الصدر الأعظم الرد من خلال حمل الإنكشاريين على التمرد خارج أبواب القصر. لكن السلطان استخدم هذا الحادث للقبض عليه وإعدامه (31 كانون الثاني/ يناير 1644).

2-حملة كريت

تبع قره مصطفى كمانكش أكثر من صدر أعظم كانوا بمنزلة دمى في أيدي جنجي خوجة. وعلى أمل إعادة ملء الخزينة، أقنعت السلطانة الأم وشركاؤها السلطان بمحاولة أخذ جزيرة كريت من البندقية، لأنه سينهي غارات القراصنة على السواحل العثمانية والملاحة العثمانية. وفي الواقع كانت البندقية تعارض أنشطة القراصنة، لكنها لم تكن راغبة في إغلاق موانئها أمام السفن التي تعمل باسم المسيحية.

اندلعت الحرب في أيلول/ سبتمبر 1644، عندما كانت سفينة في الطريق إلى الحج وعلى متنها العديد من الشخصيات البارزة واستولى عليها القراصنة، الذين جلبوا أسراهم وغنائمهم إلى جزيرة كربه (كارباتوس) الواقعة شمال شرق جزيرة كريت. قام إبراهيم بتجميع أسطول ضخم من حوالى 400 سفينة، وأكثر من 100 ألف جندي، وبعد إخفاء أهداف الحملة بالإعلان عن أن وجهتها جزيرة مالطة،

بدأت الإنزال في جزيرة كريت في 24 حزيران/ يونيو 1645. وقد لقيت الحملة دعمًا كبيرًا من السكان المحليين اليونانيين، الذين ظلوا مضطهدين لمدة طويلة تحت حكم البنادقة القاسي، إضافة إلى القمع الديني من رجال الدين الكاثوليك؛ وفي غضون فترة قصيرة، جرى الاستيلاء على ميناء هانيا (كانيا) الكبير (19 آب/ أغسطس) إضافة إلى كميات هائلة من المدافع البندقانية والإمدادات العسكرية، وهو ما كان بالفعل نصرًا كبيرًا. مع ذلك، غادر الأسطول العثماني الجزيرة، بعد ذلك، ومعه معظم جيش الفتح عائدًا إلى الديار في الأناضول لقضاء الشتاء، تاركًا حامية صغيرة نسبيًا قوامها 12 ألف رجل للسيطرة على هانيا حتى الربيع. وفي الوقت نفسه، كانت ردة فعل البندقية هي الحصول على مساعدة من البابا لجمع أسطول مسيحي جديد. وبعد ذلك بوقت قصير، كوفئ معظم القادة الذين حققوا النصر بالإعدام بسبب استياء السلطانة الأم وجنجي خوجة وحتى السلطان - على ما يبدو - نظرًا إلى ما اعتبروه غنائم غير كافية[11]. وبصفته القائد الجديد، قام السلطان بتعيين صدر أعظم سابق كبير كفء، هو محمد باشا سمين، الذي قضى معظم وقته أثناء استئناف الهجوم في تموز/ يوليو 1646 في محاولة للحصول على الغنائم والمناصب لرجاله. هكذا تداعت الجهود الرامية إلى الاستيلاء على بقية جزيرة كريت، لتنتهي إلى حصار طويل وموهن لمدينة كانديا، عاصمة الجزيرة (بدءًا من 7 تموز/ يوليو 1647)، بينما جاء القادة اللاحقون وذهبوا وفقًا لما تمليه السياسة في اسطنبول.

في الواقع امتد حصار كانديا بعد عهد إبراهيم، إلى عهد خليفته محمد الرابع. كانت تلك القدرة من كلا الطرفين على الاستمرار لمدة طويلة تشير إلى أنهما، على الرغم من عناصر التراجع، ما زالا يمتلكان ثروة كبيرة قيد تصرفهما. لقد تعافت البندقية إلى حد بعيد من الكساد الناجم عن إغلاق طرق التجارة في الشرق الأوسط في أوائل القرن السادس عشر. ومهما كانت الخسائر التي تكبدتها، فقد جرى تعويضها إلى حد بعيد من طريق توسيع تجارتها في الدولة العثمانية. ولم تكن فحسب قادرةً على الصمود في معظم كريت، بل قامت بالإغارة على شواطئ الأدرياتيك العثمانية وحاصرت الدردنيل (24 نيسان/ أبريل - 26 أيار/ مايو

---

(11) Naima, vol. IV, pp. 174-178.

1648)، ما جعل اسطنبول في حالة من الذعر، وما أدى إلى سقوط إبراهيم بعد ثماني سنوات من اعتلائه العرش.

3-مزيد من التدهور الداخلي

في غضون ذلك، تدهورت الأحوال داخل السلطنة من سيئ إلى أسوأ بعد وفاة قره مصطفى كمانكش، حيث أصبحت شهوة السلطان وهوسه معروفة للعامة إلى حد أنه أصبح معروفًا بينهم باسم "إبراهيم المجنون" (دلي إبراهيم/ Deli Ibrahim). ونظرًا إلى أنه كان الفرد الوحيد المتبقي من السلالة العثمانية وقت توليه العرش، أولى إبراهيم اهتمامًا خاصًا لعدد كبير من المحظيات، المفضلات إلى حد أن تأثيرهن كان ملموسًا في جميع أنحاء الدولة العثمانية. لقد خصص العديد من المناصب برواتب جيدة ومعاشات تقاعدية لنسائه المفضلات، بما فيها منصب والي الشام وسنجقي نيقوبوليس وحامي[12]. ثم زوج بناته في سن مبكرة بوزراء مهمين منحهم أملاكًا وعائدات كبيرة للحفاظ على ولائهم ودعمهم. وقد قام العديد من محظياته وبناته بتشكيل زُمَرهن السياسية الخاصة، ما زاد من الفوضى في ذلك الوقت.

كان لدى إبراهيم شغف خاص بالفراء والحرير، وقد استخدم مسؤولوه كل الوسائل الممكنة لإرضاء نزواته. هكذا غطت قطع الفراء الثقيل جدران قصر طوبقابي وسقوفه والأكشاك المجاورة له، وأُعطيَ الفراء الثمين للمسؤولين المهمين عند توليهم مناصبهم، في المقابل كان من المتوقع أن يقدموا المزيد من الفراء والهدايا، التي كانت تكلفتها في النهاية تُدفع من جيوب الرعايا البائسين. ونظرًا إلى أن معظم الفراء كان يأتي من روسيا، فقد أصبحت التجارة مع موسكو مهمة لأول مرة، بينما وجد جزءٌ كبيرٌ من ذهب السلطنة وفضتها طريقه إلى الشمال لدفع ثمن مجموعة السلطان من الفراء. وكانت الرشوة هي النظام السائد في ذلك الوقت، إذ كان كل مسؤول يفرض أكبر عدد ممكن من الرسوم غير القانونية لاسترداد ما دفعه لأولي الأمر. وخفضت قيمة العملة مرة أخرى، وخرج المتمردون في الأقاليم للحصول على معظم عائدات الضرائب؛ وذهبت العائدات

(12) Ibid., vol. IV, pp. 243, 250, 270, 280.

التي وصلت إلى الخزينة لدفع ثمن بذخ السلطان؛ ولم يبق سوى القليل لدفع الرواتب؛ وفرض البيروقراطيون والجنود بدورهم رسومهم على الرعية؛ ولم يَجْرِ تعزيز حصار كانديا بقوة لأن المسؤولين الفاسدين في اسطنبول وضباط جزيرة كريت كانوا يستنزفون الأموال القليلة المقدمة للجيش المُحَاصِر.

لم يؤد الوضع إلى إزعاج الإنكشارية والعلماء، حتى طلب منهم الصدر الأعظم أحمد باشا مزيدًا من الفراء والرشاوى؛ عندئذ احتشدوا أمام القصر للمطالبة بإقالته، وعندما رفض السلطان استطاعوا خلعه لصالح ابنه الأمير محمد (ابن الأمَة الروسية، السلطانة خديجة طرخان)، ما أثار استياء السلطانة قوسم، التي حاولت في اللحظة الأخيرة إبقاء إبراهيم على العرش من طريق عرضها الاستسلام لقادة التمرد إذا هي تُركت فقط في مركز السلطة (8 آب/ أغسطس 1648). لكن هذه المرة لم يكن الأمر كذلك؛ فقد حكم على إبراهيم بالإقامة الجبرية في القصر، ما أدى إلى اختلال توازنه واستثارة غضبه إلى حد أنه شنق في النهاية بناء على فتوى من شيخ الإسلام، وبذلك انتهى أحد أكثر العهود المشينة في التاريخ العثماني.

4-تنصيب محمد الرابع (1648-1687)

لم تكن الظروف مبشرة بالتأكيد بارتقاء محمد الرابع العرش. لقد بدا السلطان الجديد نجل ذلك المخبول، الذي يبلغ من العمر ستة أعوام فقط، بمنزلة دمية في يد من أوصلوه إلى السلطة. وفي الواقع، شهد الأسبوع الذي أعقب توليه العرش صراعًا مريرًا بين مختلف الزعماء السياسيين، والدته والصدر الأعظم محمد باشا الصوفي، وأقوى فيالق الجيش في العاصمة، إنكشارية الباب العالي وسباهيته. حاول محمد الصوفي الإبقاء على سلطته من خلال الحد من البذخ الذي تعرض للنقد في أواخر عهد إبراهيم، ووضع حدا لنظام تجنيد الدڤشرمة، وفصل معظم العبيد الشباب من القصر (الإيچ أوغلان)، الذين خدموا السلاطين بشكل تقليدي وأشبعوا شهواتهم. ثم بُذلت الجهود لزيادة عائدات الخزينة من طريق إبطال الاحتكارات التي جرى إقرارها على الخدمات الجمركية في السلطنة، وكذلك على الملح والتبغ، وتعيين وكلاء مأجورين لجمع الإيرادات للخزينة[13]. سعى

(13) Ibid., vol. IV, p. 350.

محمد الصوفي إلى بناء قوته بالحصول على دعم من الإنكشارية الذين اتحدوا مع السباهية ضد السلطان إبراهيم، وأحدث انقسامًا بين الفريقين حين قام بنقل 1000 منصب كان يشغلها السباهية في السابق إلى الإنكشارية. لكن نتيجة الصراع على السلطة استفاد منها أفراد الإنكشارية أكثر مما استفاد محمد الصوفي، إذ استغل آغا الإنكشارية الوضع لتقويتهم، ففي مقابل قمع المتمردين، حصلوا على معظم المراكز الرئيسية في القصر والدولة، وكذلك احتكروا معظم تجارة اسطنبول، حائزين على ثروة وقوة كبيرتين. لقد سُجن جنجي خوجة وأُعدم في النهاية (29 تشرين الأول/ أكتوبر 1648)، وقد اقتسم الإنكشارية ثروته حُلوانًا لتولي العرش. بعدها بدأ محمد الصوفي في النزاع مع حلفائه السابقين، مطلقًا سراح عدد من قادة السباهية في محاولة لتعديل توازن القوى، ودعا جلالية الأناضول للمجيء إلى اسطنبول "لإنقاذ السلطان" من طغاة الإنكشارية. رد الإنكشارية باستخدام حصار البنادقة للدردنيل (24 أيار/مايو 1648 - 21 أيار/مايو 1649) ذريعة لعزله واستبدال زعيمهم، قره مراد آغا (21 أيار/ مايو 1649) به، وبذلك وصلنا إلى أوج الفترة التي أصبحت معروفة في التاريخ العثماني باسم "سلطنة الآغوات"[14].

5-سلطنة الآغوات (1648-1651)

بينما كانت اسطنبول في أيدي الآغوات، سقطت الأناضول في يد سلسلة جديدة من قادة الجلالية، الذين جرى تحريضهم وأحيانًا دعمهم من جانب السباهية، الذين استغلوا الاستياء العام من سوء إدارة الآغوات آنذاك لمصلحتهم. كان هؤلاء الجلالية هم الذين هزوا السلطنة في نهاية المطاف بما يكفي لإجبارها على تعيين سلالة من الرجال القادرين على إصلاح الدولة وإنقاذها من أعدائها في منصب الصدر الأعظم. وفي العاصمة ازداد قمع الآغوات بشدة، وقد انقسموا إلى أحزاب وبدأوا بالتحالف مع الجماعات المتنافسة داخل الحرملك وحتى بين الجلالية. دعمت السلطانة قوسم عمومًا قره مراد، بينما تحالفت منافستها الرئيسية في الحرملك السلطانة خديجة طرخان، والدة محمد، مع خصومه في فيلق الإنكشارية بقيادة زعيمهم بكتاش آغا. وسرعان ما انتشر الانقسام في جميع أنحاء البلاد،

(14) Ibid., vol. IV, p. 400.

وهو ما أدى إلى مزيد من الانقسامات داخل الجيش، وما زاد من إضعاف القوات العثمانية في جزيرة كريت. وفي ربيع 1650، قام البنادقة بمحاصرة الدردنيل مرة أخرى، وعندما عجز الأسطول العثماني عن اختراق الحصار، استخدم خصوم قره مراد هذا الأمر لإجباره على الاستقالة، واستبدلوه بمَلَك أحمد باشا أباظة الأكثر مرونة (5 آب/ أغسطس 1650)[15]. لقد كان تحت السيطرة الكاملة للآغوات، الذين شكلوا المجلس الحقيقي للدولة، إذ جرى تغيير المسؤولين بأسرع ما يمكن للحصول على رشاوى من كل المُعَينين الجدد.

مع هذا الوضع السياسي الفوضوي في قمة السلطة، ساءت حالة الخزينة. وكانت الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تستمر بها الحكومة هي تخفيض قيمة النقود أكثر فأكثر وجمع "ضرائب مسبقة" لمدة عامين أو أكثر، ما زاد من اضطهاد دافعي الضرائب، بينما كان يجري دفع الرواتب وفقًا لما هو محدد في إطار العملات القديمة الأعلى قيمة. لقد استشرى التضخم، ولم يعد الطعام يأتي إلى المدن، وانتشرت المجاعة، وبدت السلطنة على أهبة الانهيار التام في شتاء 1650-1651. وما زاد الطين بلة أن الأسطول العثماني، الذي نجح في التملص من حصار الدردنيل لإيصال الإمدادات إلى قوات الحملة في كريت، جرت هزيمته وتشتيته على يد العدو قبالة ناكسوس، ما أدى إلى تمرد شعبي كبير في اسطنبول (21 آب/ أغسطس 1651)[16]. استغل سياوش باشا الموقف بدعم من السلطانة طرخان، ليحل محل ملك أحمد باشا صدرًا أعظم، بينما حاولت السلطانة قوسم وحلفاؤها إنقاذ أنفسهم بالتخطيط لتسميم السلطان واستبدال أحد أبناء عمه به، وهو الأمير المجنون سليمان. لكن السلطانة طرخان، بدعم من خصيان القصر السود وخدم السلطان الشخصيين، علمت بالمؤامرة في اللحظة الأخيرة وأحبطتها من طريق شنق السلطانة قوسم قبل دخول مؤيديها إلى القصر (ليلة 2-3 أيلول/ سبتمبر 1651)؛ وهكذا انتهت هيمنتها على الحرملك والدولة بشكل عنيف، بعد أن امتدت في عهد أربعة سلاطين[17]. وقد استغل السلطان محمد الحدث، آنذاك،

(15) Ibid., vol. V, p. 12.

(16) Ibid., vol. V, pp. 98-102.

(17) Ibid., vol. V, pp. 108-109, 115; Kâtip Çelebi, vol. II, p. 376.

مستلهمًا من السلطانة طرخان، لإنهاء سلطنة الآغوات، إذ أعدم الذين تورطوا بشكل مباشر. لكنه قام بنفي القادة الباقين فقط حتى لا يُقرّ سابقة سيئة يمكن استخدامها لاحقًا ضده.

6-صعود سليمان آغا

على الرغم من أن الشخصيات تغيرت، فإن المؤامرة ظلت كما هي. لقد سيطرت السلطانة طرخان ومؤيدوها آنذاك على الحكم بالتحالف مع كبير خصيان الباب العالي (آغا دار السعادة)، لاله سليمان آغا، الذي لعب دورًا مهمًا في إنهاء حكم الآغوات العسكريين. لقد أصبح المُسن الضعيف محمد باشا الكرجي صدرًا أعظمَ جديدًا (30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1651). لكنه وقع تمامًا تحت تأثير الحُكم المزدوج. وقد انتشر التضخم بينما سيطر الجلالية على الريف، ولم يحُل حصار البنادقة المضروب على الدردنيل دون إرسال الإمدادات إلى كريت فحسب، بل أعاق كذلك شحن الحبوب الضرورية إلى اسطنبول من مصر والشام. ومرة أخرى، هاج الغوغاء في اسطنبول، وقد تشارك الإنكشارية مرة أخرى مع السباهية في الاستياء من حالة تدني قيمة أجورهم وتأخر وصولها. أدرك سليمان آغا والسلطانة طرخان أن هناك حاجة إلى قيادة قوية إذا ما أرادوا إنقاذ الدولة التي دعمتهم. وبينما كانوا يخشون من عاقبة خسارة السلطة السياسية، وافقوا أخيرًا على أن يُستبدَل محمد باشا الكرجي بوالي مصر السابق، أحمد باشا طرخونجو، الذي برز بوصفه إداريًا وجنديًا فعالًا يتمتع بخبرة خاصة في هذا النوع من المشكلات المالية التي كانت الدولة تعانيها آنذاك[18].

7-سلطة أحمد باشا طرخونجو (20 حزيران/ يونيو 1652 - 31 آذار/ مارس 1653)

أظهرت الفترة القصيرة، ذات الفعالية الكبيرة، التي أصبح فيها أحمد طرخونجو صدرًا أعظم، أنه ما زال بالإمكان فعل الكثير لإنقاذ السلطنة في ظل قيادة مناسبة. لقد أطلقت يده إلى حد ما لفتح كريت وإحياء الأسطول وتأمين الأموال اللازمة

(18) Naima, vol. V, pp. 203-216, 223.

لتغطية نفقات الدولة، مع وعد بأن يتمكّن من جمع كل الأموال المستحقة على الخزينة من الأفراد، سواء أكانوا من طبقة الحكام أو من الرعية، وإلغاء جميع المناصب والرواتب غير الضرورية التي أنشئت لأسباب سياسية.

ومثل مراد الرابع، اعتقد أحمد طرخونجو أن القوة والتهديد باستخدامها هو وحده القادر على الوصول إلى النتائج الضرورية. لكنه أدرك أيضًا أن موقفه السياسي كان هشًا؛ لذا فإنه بدلًا من استعداء إحدى المجموعات السياسية الرئيسية بقتل بعض أعضائها، حصل على النتيجة المطلوبة بإخراج مئات الرجال الفقراء الموجودين في سجون اسطنبول وقطع رؤوسهم في الساحات العامة الكبرى من أجل إحداث انطباع كبير أو صغير، بضراوته وعزمه على القضاء على المجرمين بأي ثمن.

بعد ذلك، مر أحمد طرخونجو على حسابات خزينة الدولة إضافة إلى مؤسسات مثل حوض بناء السفن والترسانة ومطابخ السلطان وما شابه، وتمكّن من انتزاع جميع المبالغ التي نُهبت من قَبْل مِن جانب أشخاص في مراكز رفيعة، بما في ذلك السلطانة طرخان، بينما كان في الوقت نفسه يعاقب بقسوة حالات الرشوة والفساد. وقام بمصادرة مئات التيمارات التي حازها أشخاص غير قادرين أو غير راغبين في أداء المهمات العسكرية المطلوبة في مقابلها، ثم حولها إلى مزارع ضريبية، حيث أصبحت شرائح كبيرة من الإيرادات آنذاك تدخل إلى الخزينة. وجرى تحويل ولايات وسناجق كاملة إلى مزارع ضريبية بنظام الالتزام، تمامًا كما كانت مصر والشام منذ أوائل القرن السادس عشر، حيث كان كبار المسؤولين يزايدون على مناصبهم، ويُطلب منهم دفع جزء كبير من الإيرادات المتوقعة حتى قبل ذهابهم لتولي مهمات مناصبهم.

إضافة إلى ذلك، كان أحمد طرخونجو أول صدر أعظم يقوم بإعداد ميزانية عامة للدولة قبل السنة المالية، وبربط نفقات الإدارات المختلفة بالإيرادات المتوقعة وبمحاولة منع أي نفقات تتجاوز هذه التقديرات، وهو ما يمثل البنية الأساسية للنظام المالي للدولة الحديثة. وكان العثمانيون، بالطبع، قد أعدوا ميزانيات للدولة منذ العصور الأولى. لكن هذا كان مجرد حسابات لما جرى إنجازه خلال السنوات المالية السابقة، بدلًا من أن يكون دليلًا للعمليات الآنية

والمستقبلية. ولتحقيق التوازن بين الميزانية والحصول على إيرادات من أجل الأنشطة الحكومية اللازمة، فرض أحمد طرخونجو ضرائب جديدة ثقيلة على المسؤولين وفرض أخرى جديدة على المطاحن (değirmen) وعلى المنازل (hane) من أجل تقاسم العبء[19]. وقد حققت الإصلاحات نجاحًا كبيرًا عندما حاول الصدر الأعظم إلغاء ثلث جميع المناصب التي خصصت لأعضاء الطبقة الحاكمة. وقد هدد هذا أساس أوضاعهم المميزة إلى حد أنهم اتحدوا ضده، ونشروا شائعات كاذبة أنه كان يعتزم خلع السلطان لمصلحة شقيقه الأمير سليمان، وفي النهاية جرى إعدامه (21 آذار/ مارس 1653). وهكذا أجهض القرن السابع عشر بعد أن كان قد بدأ للتو في تحقيق النتائج، لكن السياسة والطريقة والنتائج ظلت بمنزلة نماذج عندما ظهرت أزمات جديدة بعد مدة وجيزة.

8-عودة الفوضى السياسية (1653-1656)

مع عودة سليمان آغا والسلطانة طرخان مرة أخرى إلى السيطرة، عاد الوضع إلى ما كان عليه قبل سلطة أحمد طرخونجو القصيرة، وقد تعاقب على منصب الصدر الأعظم عدد من الفاسدين وغير المؤهلين، وتمكّن درويش محمد باشا من تحقيق التوازن في الميزانية لفترة من طريق تعذيب مؤيدي من سبقه في المنصب وقتلهم ومصادرة ممتلكاتهم[20]. ونجح أميراله الكبير قره مراد باشا كذلك في حشد أسطول أرسله أتباع السلطان في شمال أفريقيا وأبعد البنادقة عن الدردنيل، وحصل على طعام كافٍ من مصر لإنهاء الكثير من السخط الشعبي في اسطنبول. كان درويش محمد، في أي حال، كبير السن ويعاني من الشلل، ولم يمضِ وقت طويل قبل أن تخطط السلطانة الأم لاستبداله. وانضمت أخت السلطان السلطانة عائشة إلى كبير الخصيان لتأمين المنصب لزوجها مصطفى باشا إبشير والي الشام (28 تشرين الثاني/ أكتوبر 1654). لكن مصطفى إبشير كان ابن شقيق المتمرد الجلالي القديم محمد باشا أباظة، وكان قد حشد جيشًا جلاليًا كبيرًا حول سيواس، قبل

(19) Ibid., vol. V, p. 278.

(20) Ibid., vol. V, p. 300.

أن يجري إرساله إلى الشام في محاولة للحد من قوته. وقد استخدم آنذاك منصبه الجديد للحصول على دعم قادة الأناضول السباهية والجلالية، إذ وعدهم بإيرادات ومناصب جديدة مقابل الدعم ضد معارضة الإنكشارية في اسطنبول. وبمجرد أن تولى منصب الصدر الأعظم، نهب أنصاره العاصمة، وعندما وجد أن الخزينة لم يكن فيها ما يكفي من المال من أجل الدفع للسباهية في جيشه الشخصي، سمح لهم بجمع المال من الناس مباشرة على الرغم من معارضة الإنكشارية. ثم استخدم قره مراد الموقف لمصلحته الشخصية، وكسب دعم الإنكشارية لقطع رأس مصطفى إبشير، وحصل هو على منصب الصدر الأعظم (11 أيار/ مايو 1655)، في مقابل الوعود بإرجاع جميع الممتلكات المصادرة وإعادة السباهية إلى الأناضول[21].

كانت المدة القصيرة لقره مراد أفضل بعض الشيء من سابقاتها (11 أيار/ مايو - 19 آب/ أغسطس 1655). لقد كافأ الإنكشارية على دعمهم بإنهاء القيود التي فرضها أحمد طرخونجو على عددهم، ما زاد من قوتهم العددية بشكل كبير. لكن ذلك قلل من انضباطهم وقدراتهم القتالية، بينما زادت الرواتب التي تدفعها الخزينة. وأدت عودة رجال إبشير باشا إلى الأناضول إلى انتفاضة جديدة للجلالية واندلاع ثورات أخرى، ليس فقط في الأناضول، بل كذلك في الشام وإيران، وأحيانًا بتواطؤ من المسؤولين العثمانيين المحليين والزعماء العسكريين[22]. وأخيرًا، انضم الإنكشارية والسباهية إلى تمرد كبير في اسطنبول (4 آذار/ مارس 1656)، للاحتجاج على تقاضي رواتبهم بالعملات النحاسية، ما أجبر السلطان على تسليم أكثر من 30 من كبار مسؤولي القصر والمسؤولين الحكوميين، حيث تم شنق كل واحد منهم أمام مسجد السلطان أحمد، ما اضطر جميع سكان المدينة إلى إغلاق محالهم والبقاء في ديارهم في نوع من الإضراب العام دعمًا للمطالب العسكرية[23].

---

(21) Ibid., vol. VI, pp. 74, 91.

(22) Ibid., vol. VI, p. 17.

(23) Ibid., vol. VI, pp. 148-154; Ismail Hakki Uzunçarşili, *Osmanli Tarihi*, 4 vols. (Ankara: 1947-59), III1, pp. 296-298.

9-قاضى زاده لر

جرى شنق المسؤولين العثمانيين أو تمزيقهم على أيدي المنشقين في الماضي، ولم يصل الأمر قط إلى هذه الدرجة. لكن على الرغم من الصعوبات الهائلة، فإن السلطان وحاشيته لم يكونوا على استعداد للتحرك واتخاذ تدابير جديدة. كان السبب في ذلك إلى حد ما يرجع إلى الإيمان القديم بتفوق الطرق والمؤسسات العثمانية التي تطورت في قرون العظمة، والشعور بأن الحل الوحيد هو استعادتها. وهناك عامل آخر يتمثل في زيادة التعصب بين الأعضاء البارزين من العلماء، بقيادة محمد أفندي قاضي زاده (ت. 1635) وأتباعه في ذلك الوقت. لقد شكلوا جماعة تعرف باسم "قاضى زاده لر" (أنصار قاضي زاده)، وتحت ستار التمسك الصارم بأوامر القرآن وتقاليد النبي، استطاعوا التأثير في السلطان ورعاياه ليتقيدوا بأصولية صارمة، وكونوا ثروة كبيرة من طريق التحكم في معظم المؤسسات الدينية. وقد بنى جماعة قاضي زاده لر سلطتهم وحافظوا عليها من خلال السخاء في توزيع الرشاوى، وأحيانًا تدخلوا مباشرة في شؤون الدولة لمنع التحديث ووضع القوانين واللوائح التي تجبر جماهير السلطنة على القبول برغباتهم. وقد اكتسبوا نفوذًا في القصر، خاصةً من طريق البستانية والحراس وكذلك السلطانة الأم، والخصيان السود، والعديد من المقيمين في الحرملك[24].

كان الصراع القديم بين الإسلام الأصولي والمتصوفة الباطنيين، الذي تم حله في القرن الحادي عشر على أيدي فلاسفةٍ مثل الغزالي، قد عاد آنئذ كالوباء ليصيب المجتمع العثماني. قاد محمد قاضي زاده وخلفاؤه، الذين يمثلون العلماء الأصوليين، النزاع القديم مع الصوفيين الذين يمثلهم سيواسي أفندي (المتوفى عام 1640). وقد تمحور الصراع الأيديولوجي حول 16 قضية، حيث قام أتباع المجموعتين بمهاجمة بعضهم بعضًا بعنف داخل العاصمة وخارجها. وفَضل مراد الرابع جماعة قاضي زاده، واستغل نفوذه في فرض الأخلاق العامة، في حين أصبح بدوره أكثر وأكثر تعصبًا مع جميع من رفض تبني هذا النوع من العقيدة. أدانت جماعة قاضي زاده لر جميع ما ابتُدع في الإسلام منذ زمن النبي، وأعلنوا أن الصوفية ما هم إلا أسوأ نوع من الزنادقة.

---

(24) Naima, vol. VI, pp. 232-234.

كان أكثر أتباع قاضي زاده تأثيرًا هو أسطواني أفندي، الذي كان يتحكم في تعيين الكثير من العلماء في باكورة عهد محمد الرابع، وغالبًا ما كان يبيع سلطته لمن يدفع أكثر. وفي بداياته، قام بقمع الطرق الصوفية على الرغم من أن إيمانهم الشخصي وتنظيمهم الواسع قد وفر ملاذًا لجماهير الشعب خلال فترات الفوضى السياسية. وقد نشرت جماعة قاضي زاده لر جوًا جديدًا من التضييق والتعصب، ما جعل من الصعب على السلطان ومن حوله - أكثر من ذي قبل - البحث عن حلول جديدة لمشكلاتهم السياسية. وعندما جرى إغلاق التكايا الصوفية وسجن الدراويش قَبِلَ الناس يائسين بقيادات متمردي الجلالية وغيرهم ممن كانوا على استعداد لاستخدام استيائهم لمصالحهم الشخصية.

هكذا سار الوضع إلى الأسوأ. فقد قام زعيم الجلالية حسن أباظة بالسيطرة على جزء كبير من الشرق، وأدى التضخم إلى المجاعة، وهرب الفلاحون من الأرض. وفي 26 حزيران/يونيو 1656، قام أسطول جديد من البندقية بتدمير الأسطول العثماني إلى حد بعيد عند مدخل الدردنيل، واستولى على ما يقرب من 1000 مدفع عثماني، مع ذلك فإنه لم يخسر سوى خمس سفن فقط، ما عَرض العثمانيين لأسوأ هزيمة بحرية منذ ليبانتو. وقد حوصر الدردنيل مرة أخرى، وقطعت خطوط الاتصال مع كل من كريت ومصر. وأصاب اسطنبول الروع عندما بدأ السكان يخشون من إبحار العدو عبر بحر مرمرة. وصارت الأقوات شحيحة، وبدأت الأسعار بالارتفاع. كانت هذه الأزمة هي التي أجبرت السلطان في النهاية على تقديم إصلاحي جديد إلى منصب الصدر الأعظم، هو محمد كوبريلي، ومنحه السلطة اللازمة لإنقاذ البلاد، وبذلك بدأ حُكم سلالة من القادة، الذين شغلوا منصب الصدر الأعظم، من شأنهم السيطرة على الدولة لما تبقى من القرن.

سابعًا: سنوات عائلة كوبريلي (1656-1683)

يوضح صعود محمد كوبريلي في إطار البيروقراطية العثمانية طريقة عمل النظام العثماني. لقد وُلد على ما يبدو في قرية رودنيك الألبانية بالقرب من بيرات، ربما لوالد مسيحي ألباني، وقد دخل على ما يُعتقد في خدمة السلطان بوصفه من شبيبة الدڤشرمة، حيث كان من أواخر المجندين بهذا النظام. وبدخوله خدمة القصر السلطاني في أوائل القرن السابع عشر، عمل أولًا في المطبخ (1623)، ثم في خزينة

الدولة ومقرات أمين القصر خسرو باشا. لكن يبدو أنه لم يتمكّن من مسايرة رؤسائه وزملائه بسبب حيويته وإخلاصه، لذلك خرج من خدمة القصر بتعيينه في سلاح السباهية في الأقاليم، وذهب إلى قرية كوبري، في ولاية روم وسط الأناضول، بوصفه عضوًا في حامية إقطاعية، وتولى إدارة تيمار، وتزوج ابنة السنجق بكي، وبذلك بدأ صعوده إلى القمة آخذًا اسم كوبريلي (نسبة إلى كوبري)، الذي سَيُطْلَق عليه من الآن فصاعدًا. وعلى الرغم من ظروف رحيله من القصر، احتفظ الشاب كوبريلي بعلاقته مع وليه السابق خسرو باشا، صاعدًا معه، حيث دخل فيلق الإنكشارية وأصبح آغا الفيلق، وصار مسؤولًا كبيرًا في الخزينة عندما أصبح سيده صدرًا أعظم تحت اسم بوشناق خسرو باشا، متبعًا بذلك وموضحًا عملية الانتساب داخل الطبقة الحاكمة.

اغتيل خسرو باشا، فتفككت بطانته، وتفرق مَن كانوا في حمايته إما لخدمة شخصيات بارزة أخرى أو ليعملوا مسؤولين أقل شأنًا لحسابهم الخاص، وعاد محمد كوبريلي إلى منزله في كوبري وإلى أماسيا بوصفه سنجق بكي، ثم قام بتكوين بطانته الخاصة ممن دخلوا في حمايته، وارتقى تدريجيًا إلى مناصب أكثر أهمية في اسطنبول مثل رئيس شرطة السوق (آغا الاحتساب)، والمشرف على ترسانة الدولة (tophane nazırı)، وقائد فيلق السباهية، وقائد الفيلق المسؤول عن صناعة السلاح. وقد انضم إلى حصار بغداد بوصفه سنجق بكي چوروم، والتحق هو وأتباعه بحاشية الصدر الأعظم قره مصطفى باشا كمانكش، الذي كافأه بتعيينه في المنصب المهم رئيسًا لحرس الباب في البلاط السلطاني، ثم رئيسًا للإسطبلات السلطانية. وبعد سقوط قره مصطفى، أظهر محمد مهاراته السياسية وذلك بالالتحاق بالصدر الأعظم الجديد، محمد باشا سلطان زاده، الذي رقاه إلى مرتبة وزير برتبة "ذيلَيْ فَرس"، وجعله والي طرابزون.

مع ذلك، عندما سقط محمد باشا، فقد محمد كوبريلي منصبه، وظل فترة من الوقت في سنجقه في كوبري، وبعد ذلك أصبح بشفاعة أصدقائه في القصر جامعًا للضرائب في دمشق لمصلحة زوجة السلطان إبراهيم السابعة، عندما أُقطعت لها الولاية بأكملها[25]. وفي وقت لاحق قاد حملة على زعيم الجلالية في سيواس،

(25) Findiklili Silâhdar Mehmet Ağa, *Silâhdar Tarihi*, 2 vols. (Istanbul : 1928); 2nd ed. (Ankara: 1947), vol. I, p. 225; Naima, vol. IV, p. 243.

علي فاردار. لكنه هُزِم وسُجن وكان إنقاذه لاحقًا (1648) على يد إبشير باشا، الذي جرى إرساله لمحاربة المتمردين نفسهم[26]. ثم عاد إلى اسطنبول وأصبح مؤيدًا للسلطانة الأم السلطانة قوسم في باكورة عهد محمد الرابع[27]، وحصل على أعلى منصب ليكون وزيرًا من دون وزارة (kubbe veziri) لفترة من الوقت إلى أن عُزل ونفي إلى كوستندل مِن جانب الصدر الأعظم، الذي كان يغار من قوة السلطانة الأم[28]. ومع تراجع نفوذها، شغل كوبريلي بعض المناصب غير المهمة، وجرى القبض عليه في وقت ما بسبب ديون مستحقة للخزينة إلى أن تمكّن أخيرًا من الالتحاق بإبشير باشا في كوتاهية (شباط/ فبراير 1655)، حيث كان هذا الأخير يتحرك عبر الأناضول ويبني قوته استعدادًا لأن يصبح الصدر الأعظم. وعندما هُزم ابشير، اضطر كوبريلي إلى أن يعود مرة أخرى للعيش في كوبري، في ما يبدو للتقاعد نهائيًا بما أن أصدقاءه لم يتمكّنوا من الحصول له على أي شيء من الصدر الأعظم الجديد سليمان باشا[29]. وفي هذه المرحلة، اجتاحت الأزمة الجديدة السلطنة، وقام أصدقاء كوبريلي بقيادة رئيس الكُتّاب محمد أفندي وكبير المعماريين (معمار باشي)، بإقناع السلطانة الأم والسلطان بأنه هو رجل الساعة[30].

1- محمد كوبريلي في منصب الصدر الأعظم

خلال سنوات خدمته، اكتسب محمد كوبريلي سمعة رجل الإدارة النزيه والقدير. وكان قد خدم العديد من المسؤولين في الكثير من المناصب، وعندما بلغ من السن ما يقرب من 80 عامًا، بدا أنه يتطلع إلى الاعتزال ووضع حد للصراعات السياسية المستمرة التي كانت لازمة للحفاظ على منصبه. لكن في النظام العثماني كان عبيد السلطان تحت تصرفه كما يريد، مع ذلك فإن هذا لا يعني أنه وافق على منصب الصدر الأعظم دون مفاوضات كثيرة. لقد كان يعلم كيف أن من سبقوه قد أحبِطوا، رغم كفاءتهم، بسبب تدخلات القصر والعسكر، وكان يدرك

(26) Evliya Çelebi, *Seyahatname*, 10 vols. (Istanbul: 1896-1938), vol. II, p. 452.

(27) Naima, vol. IV, p. 459.

(28) Ibid., vol. V, p. 178.

(29) Ibid., vol. VI, pp. 22, 125, 142.

(30) Ibid., vol. VI, pp. 220-221; Silâhdar Mehmet Ağa, vol. I, p. 57.

أنه لا يستطيع تصحيح الوضع ودحر البنادقة ما لم يكن متأكدًا من امتلاكه حرية التصرف، لذلك طلب وعدًا من السلطان بألا يقرّ إلا ما يريده الصدر الأعظم، وأن يكون له وحده حق التعيين والعزل، وأن يرفض سماع أي روايات كيدية قد تُشاع عنه أو القبول بها (14 أيلول/ سبتمبر 1656)[31].

كانت تحركات محمد كوبريلي الأولى موجهةً نحو ترسيخ موقفه السياسي ضد أولئك الذين هددهم صعوده إلى السلطة. لقد نفى من سبقه في المنصب إلى معَلقَره، وجرت مصادرة ممتلكاته وإلحاق أتباعه وبطانته بمنزل الصدر الأعظم الجديد. ثم انتقل إلى مصادرة ممتلكات جماعة قاضي زداه لر؛ وعندما ردوا بالمطالبة بعزله وكذلك قمع جميع الطرق الصوفية و"البدع" في المساجد السنّية - مثل وجود أكثر من مئذنة - قام بإرسال حرسه الشخصي وفيلق الإنكشارية، للقبض على أسطواني وقادة قاضي زاده لر الآخرين ونفيهم إلى قبرص، وبعدها جرى إجبار بقية العلماء على إقرار هذه الأفعال[32]. وقام باستدعاء أحمد أباظة إلى اسطنبول وإعدامه على الفور، بحجة فشله في الدفاع عن جزيرة بوزجادا بالشكل المطلوب أمام البنادقة. لكن في الواقع لأنه كان قريبًا من السلطانة الأم ومؤيديها، الذين جرى كذلك إقصاء معظمهم من مناصبهم ونفيهم إلى أماكن بعيدة (12 كانون الأول/ ديسمبر 1656)[33]. وعندما احتج السباهية في اسطنبول، أرسل الإنكشارية إليهم، مستغلًا هذه الفرصة لقتل جميع من قام بالمقاومة[34]، بينما كان يقوم بوضع أتباعه وحلفائه السياسيين في مناصب رئيسية. واستكمل صعوده إلى السلطة من خلال حصوله على سلطة المصادقة على التعيينات الجديدة لقادة المِلل من أجل أن يضمن كذلك دعمهم له[35].

لم يمض وقت طويل قبل أن يستأنف الصدر الأعظم النمط التقليدي للإصلاح الذي طوره مراد الرابع، وجعل النظام يعمل مرة أخرى وذلك بفصل الذين أساءوا

---

(31) Halife, p. 44.

(32) Naima, vol. VI, p. 228; Silâhdar Mehmet Ağa, vol. I, p. 58; L. V. Thomas, *A Study of Naima* (New York: 1972), p. 108.

(33) Naima, vol. VI, p. 249; Silâhdar Mehmet Ağa, vol. I, p. 23.

(34) Naima, vol. VI, pp. 247-254; Silâhdar Mehmet Ağa, vol. I, p. 64; Halife, p. 44.

(35) Naima, vol. VI, pp. 252, 264; Silâhdar Mehmet Ağa, vol. I, p. 68.

استخدامه أو رفضوا تنفيذ عطاءاته، أو - في حالات كثيرة - بإعدامهم. ومرة أخرى، عادت الميزانية إلى التوازن من خلال القضاء على النفقات غير الضرورية وتخصيص الممتلكات المصادرة مثل المزارع الضريبية أو حتى الأمانات، لتدخل إيراداتها مباشرة إلى الخزينة. وعندما حاول الصدر الأعظم السابق سيواس باشا مقاومة أمر كوبريلي بعزله من منصبه حاكمًا لدمشق من طريق إثارة تمرد محلي، طلب كوبريلي من السلطان أن يأمر بإعدامه. تدخل أتباع سيواس في القصر لمنع صدور الأمر، وعندئذ استقال الصدر الأعظم على أساس أن السلطان قد خرق الاتفاق الذي قَبِل على أساسه المنصب. وبما أن كوبريلي كان على وشك أن يخرج على رأس حملة ضد البنادقة، اضطر السلطان إلى أن يمنحه ما يريد، إذ جرى إعدام سيواس باشا، وعزل رجاله من مناصبهم في القصر واستبدال رجال كوبريلي بهم، ما زاد من قوته أكثر (23 حزيران/ يونيو 1657)[36]. هكذا حقق محمد أهدافه بالكامل، وحاز سلطة أكثر من أي صدر أعظم آخر منذ أوائل القرن السادس عشر، والتفت لمواجهة التهديدات الأجنبية التي أجبرت السلطان على دعمه.

2-كسر حصار الدردنيل

بمجرد أن ثبت سلطته في اسطنبول، كانت خطة محمد كوبريلي إنهاء الحرب المُنْهِكة مع البندقية وكذلك حصار الدردنيل، من طريق النجاح في فتح جزيرة كريت. هكذا جرت إعادة بناء الأسطول وزيادة حجمه تحت قيادة الأميرال الكبير طوبال محمد باشا، بينما قام الصدر الأعظم بإعداد حملة جديدة كبيرة. وقد فشلت الجهود الأولية للأسطول في إبعاد البنادقة عن المضيق (17 تموز/ يوليو 1657)، وكان كوبريلي غاضبًا إلى حد أنه قام بإعدام الأميرال الكبير وضباطه الرئيسيين على الفور[37]، ومنهم عدد من أنصاره، الذين كانت استغاثتهم بالسلطان غير مجدية. وفي النهاية، تم دحر البنادقة عندما وقع انفجار مفاجئ في مخزن للبارود على متن سفينة القيادة الخاصة بالأميرال الكبير، فأصيبت سفنهم واضطروا إلى

---

(36) Naima, vol. VI, p. 248.

(37) Ibid., vol. VI, pp. 271, 280.

التفرق، ما أدى في النهاية إلى فك الحصار[38]. وقد جرى بناء أسطول عثماني جديد كبير، بسفن ورجال من شمال أفريقيا عمومًا، استعاد بوزجادا وليمنوس في عام 1657، ما أكد استمرار فتح المضيق وزاد من تعزيز المكانة السياسية للصدر الأعظم.

3-قمع الثورات في ترانسيلفانيا

مع ذلك لم يكن محمد كوبريلي قادرًا على متابعة انتصاره البحري باستكمال فتح جزيرة كريت بسبب التحديات الجديدة التي نشأت في ترانسيلفانيا والأناضول. كان أمير ترانسيلفانيا، جورج راكوتشي (1648-1654)، يطمح في استغلال الضعف العثماني لبناء دولته بحيث تكون قوة عظمى في وسط أوروبا، فأعلن نفسه زعيمًا للمقاومة البروتستانتية ضد الكاثوليك، وتحالف مع ملك السويد وكذلك مع أمراء مولدافيا ووالاشيا على أمل قهر كل من المجر وبولندا، واقتسام الأخيرة مع كل من روسيا وبراندنبرغ والقوزاق والسويد (6 كانون الأول/ ديسمبر 1656). وقد قام بغزو بولندا من جميع الجهات، وأقنع محمد كوبريلي السلطان بالتدخل لمنع راكوتشي من أن يصبح قويًا بما يكفي لغزو جنوب شرق أوروبا. في البداية جرى إرسال تتار القرم بقوة هائلة دمرت ترانسيلفانيا، ما اضطر راكوتشي إلى التراجع من وارسو، ثم هُزم في فيستولا في أواخر صيف 1657[39]. وحاول أمراء الإمارات الأخرى أن يتراجعوا عن تحالفهم معه لكنه عزلهم[40].

عندما كان راكوتشي لا يزال يرفض إعادة تبعيته للسلطان، حشد الصدر الأعظم جيشًا كبيرًا قاده إلى الإمارة (23 حزيران/ يونيو 1658)، بينما قام تتار القرم بالتدمير على نطاق واسع وذبح الآلاف[41]. وتم الاستيلاء على عاصمة راكوتشي، فهرفار. لكنه تمكّن من الفرار إلى أراضي آل هابسبورغ، في حين أصبح أمين خزينته باركساي إكوش الأمير الجديد في مقابل وعوده بدفع الجزية السنوية

(38) Halife, p. 44; Ibid., vol. VI, p. 279.

(39) Naima, vol. VI, pp. 302-303; Silâhdar Mehmet Ağa, vol. I, p. 105.

(40) Naima, vol. VI, p. 325.

(41) Ibid., vol. VI, p. 354.

والاعتراف بسيادة السلطان مرة أخرى، إضافة إلى وضع قوات عثمانية حامياتٍ في الحصون الأساسية يانفا (يانوفا) وشبش ولوغوس لمنع أي محاولات ترانسيلفانية أخرى للاستقلال[42]. وعندما توفي راكوتشي في عام 1660[43]، التف أتباعه حول أحد قادته وهو كيمني يانوش، الذي حصل على دعم كبير من آل هابسبورغ، وجرى انتخابه ملكًا من قبل المجلس التشريعي للنبلاء، ثم تمكّن من قتل بارسكاي والاستيلاء على معظم أنحاء البلاد (1 كانون الثاني/ يناير 1661) قبل أن تُجبره الوحدات الإقطاعية من البوسنة على الفرار إلى أراضي آل هابسبورغ[44]. وقد اضطر نبلاء ترانسيلفانيا آنذاك إلى انتخاب شخص آخر من بينهم، هو ميخائيل أبافي، رجل الدولة المتعلم الورع، ملكًا جديدًا (4 أيلول/ سبتمبر 1661)[45]. وقد وافق بدوره على الاعتراف بسيادة السلطان والتعاون مع القوات العثمانية في قمع جميع التمردات الأخرى. وبحلول ذلك الوقت، كان السكان قد تعبوا من الحرب، لذلك عندما عاد كيمني يانوش في أواخر كانون الأول/ ديسمبر مع قوة جديدة أنشأها آل هابسبورغ، وجد القليل من الدعم وتمت هزيمته وقتله (22 كانون الثاني/ يناير 1662)، ما جعل أبافي يحكم لعشرين سنةً أخرى.

4-قمع ثورة حسن أباظة

تأخر فتح كريت واستعادة السيطرة في ترانسيلفانيا بسبب تهديدات التمرد الخطير في الأناضول والشام، بقيادة حسن باشا أباظة، الذي لم يكن راضيًا عن منصبه سنجق بك. وقد وفرت الظروف، التي أدت إلى اندلاع الثورات الجلالية في وقت سابق من القرن، مادة لإشعال النار مرة أخرى في ذلك الوقت، مع فرار كل أولئك الإنكشارية والسباهية الذين كانوا يعانون من النظام الجديد في اسطنبول إلى الأناضول، حيث انضموا إلى عصابات اللصوص ودفعوا العامة للثورة على

(42) Ismail Hakkı Uzunçarşıhı, "Eroş Barçay'in Erdel kırallığına tayini hakkında bir kaç vesika," *Belleten*, 7 (1943), pp. 361-377; "Barçay Akoş'un Erdel kırallığına ait bazı orijinal vesika," *Tarih Dergisi*, no. 7 (1953), pp. 51-68.

(43) Silâhdar Mehmet Ağa, vol. I, p. 203.

(44) Ibid., vol. I, p. 213.

(45) Witnessed by: Çelebi, vol. VI, p. 56.

اسطنبول[46]. وفي منتصف أيار/مايو 1658، عقد حسن أباظة اجتماعًا عامًا في قونية، وحاول محمد كوبريلي إحباط الثورة من طريق إصدار أمر لحسن أباظة وأتباعه بالانضمام إلى الحملة ثم التقدم في ترانسيلفانيا، بينما أوقف الأخير ثورته منتظرًا إلى أن انشغل معظم الجيش في الغرب[47]. وأخيرًا، في 8 تموز/يوليو، أعلن حسن أباظة تمرده، مطالبًا برأس الصدر الأعظم ثمنًا لخضوعه[48]، وتزايد جيشه يومًا بعد يوم، حيث تدفق الآلاف من الجلالية والليفنت [اللاوند] والفلاحين وغيرهم على معسكره. وانضم إلى التمرد المسؤولون والقوات المرسلة لقمعه آنذاك. وجرى تشجيع حسن أباظة على إعلان حكمه في الأناضول، تاركًا الروملي للسلطان. وهناك بعض الأدلة على أن محاولات الصدر الأعظم لقمع التمرد في هذه المرحلة قد أجهضت على الأقل بشكل جزئي من جانب أعضاء في حاشية السلطان، على أمل التسبب في سقوطه، واستعادة قوتهم وثروتهم[49].

عندما اقترب حشد حسن أباظة من البوسفور، أصيبت العاصمة بالذعر وفر المئات، واستدعي الصدر الأعظم من ترانسيلفانيا[50]، فوصل إلى أدرنة في (12 تشرين الأول/أكتوبر 1658). ونصحه العديد من القادة في البلاط بالتسوية. لكنه أقنع السلطان في النهاية بأن الهجوم المباشر هو السبيل الأوحد لإنقاذ السلطنة وكذلك أنفسهم[51]. وعندما عبر الجيش البوسفور للاحتشاد في إسكودار، قام بإعطاء جنوده راتب ستة أشهر مقدمًا لضمان ولائهم، بينما قام بإرسال عملاء في جميع أنحاء الأناضول لرشوة أكبر عدد ممكن من مؤيدي التمرد. انسحب حسن أباظة - لشعوره بالضغط - من بورصة إلى إسكي شهر، بينما أرسل العديد من رجاله للانضمام إلى تابعي السلطان لجمع الرواتب ومحاولة اغتيال الصدر الأعظم في الوقت ذاته. مع ذلك، تمكّن محمد كوبريلي من استئصالهم وإعدامهم، وبقي في المجمل حوالى ستة آلاف رجل توجهوا شرقًا مع التراجع

---

(46) Naima, vol. VI, p. 342.

(47) Ibid., vol. VI, p. 345; Silâhdar Mehmet Ağa, vol. I, p. 135.

(48) Naima, vol. VI, pp. 347-349.

(49) Ibid., vol. VI, p. 339.

(50) Ibid., vol. VI, p. 352.

(51) Ibid., vol. VI, p. 371.

المطرد لحسن أباظة، وفقدان أتباعه ومعاناته من نقص حاد في الغذاء والإمدادات. وعندما عرض الهدنة، استدرجه الصدر الأعظم هو وأتباعه إلى معسكره، ثم قتلهم جميعًا خلال مأدبة في حلب (16 شباط/ فبراير 1659)، وهكذا اقتلع قلب التمرد بضربة واحدة[52]، ثم أرسل محمد كوبريلي عملاءه عبر الأناضول لقمع كل من يعتبرونهم "مشبوهين"، بمن في ذلك الإنكشارية والسباهية والمعلمون والقضاة وغيرهم من أعضاء فئة العلماء، فأرسلوا ما يصل إلى 12 ألف رأس إلى العاصمة وتمت استعادة النظام. لكن دون معالجة أي من المشكلات التي ساهمت في تمرد أباظة[53].

5-صعود فاضل أحمد باشا

بحلول هذا الوقت كان الصدر الأعظم البالغ من العمر 85 عامًا، كبيرًا للغاية على الاستمرار في منصبه. لقد أصبح أكثر شراسة من أي وقت مضى، حيث قتل بعض أصدقائه المقربين لمجرد الشك، وعندما علم أن بعض الفرنسيين ساعدوا البنادقة في الدفاع عن كريت، اتخذ تدابير صارمة ضد الرعايا الفرنسيين في اسطنبول، وقطع جميع العلاقات مع فرنسا على الرغم من صداقتها الطويلة مع الباب العالي. وفي النهاية، وافق على التقاعد بعد أن جعل السلطان ابنه فاضل أحمد باشا والي الشام يحل محله، حيث وصل إلى اسطنبول لتولي منصبه يوم وفاة والده (31 تشرين الأول/ أكتوبر 1661).

تولى فاضل أحمد منصب الصدر الأعظم لمدة 15 عامًا، حتى عام 1676، فبنى على ما أسسه والده، لإحياء الدولة والجيش بشكل أكبر، فضلًا عن جعل الوضع أكثر ثباتًا وقوة مما كان عليه في القرن السادس عشر. وبينما كان والده يفشي دائمًا سر تعليمه المحدود، حرص على حصول ابنه على أفضل تعليم وخبرة ممكنين، ما مكّنه في الواقع من الصعود بوصفه عضوًا في فئة العلماء إلى مناصب مهمة في مدارس اسطنبول. ومن المحتمل أن فاضل أحمد كان قادرًا على الترقي بمفرده. لكن لأن والده كان غير قادر على منع نفسه من التدخل لمصلحته، فقد

(52) Ibid., vol. VI, p. 378; Silâhdar Mehmet Ağa, vol. I, pp. 132, 157; Halife, pp. 57 and *passim*.

(53) Naima, vol. VI, pp. 402-405.

سبّب له الكثير من غيرة زملائه إلى حد أن فاضل أحمد تخلى أخيرًا عن مهنته المفضلة ليدخل في الإدارة، حيث كانت لديه خبرة كبيرة قبل أن يحل محل والده[54]. ويبدو أن فاضل أحمد كان أكثر ذكاءً ومرونة من والده؛ إذ على الرغم من أنه لم يتردد في إصدار أوامر بالإعدام عند اضطراره إلى ذلك، فإنه حصل على ما أراد بالمهارة السياسية بدلًا من القوة، وبذلك أزال الكثير من الخوف الذي نشرته أساليب والده القاسية في جميع أنحاء البلاد. ومع كونه رجلًا متعلمًا وراعيًا للعلماء، فإن جهود فاضل أحمد قد تعطلت بشكل خطير بسبب الحاجة إلى الانخراط في حملات خارجية بشكل متواصل تقريبًا، بحيث ظل الكثير من طموحاته بعيدًا عن التحقق، خصوصًا أنه قد بدا في سنواته الأخيرة مستسلمًا لشهوة معاقرة الخمرة.

6-الحرب مع النمسا

كانت حربه الأولى مع النمسا، وقد نتجت عن محاولات آل هابسبورغ المستمرة التدخل في ترانسيلفانيا. لقد أرسل فاضل أحمد وكلاء يطالبون بإنهاء الغارات الحدودية للهابسبورغ، والاعتراف بسيادة السلطان في ترانسيلفانيا، وزيادة مدفوعات الجزية عن شمال المجر. وعندما رفضت هذه الأمور (30 تموز/ يوليو 1663)، جرى تجهيز حملة[55]. وفي الصيف نفسه جرى إرسال غزاة التتار عبر ترانسيلفانيا إلى مورافيا وسيليزيا، ما أثار مجهودات أوروبية عامة لدعم آل هابسبورغ دفاعًا عن المسيحية. قاد فاضل أحمد بنفسه الجيش العثماني في الصيف التالي ضد جيش بقيادة مونتكوكولي، الذي تمركز على الضفة اليمنى من نهر الراب للدفاع عن الأراضي النمساوية؛ وقد وقعت المعركة الحاسمة بالقرب من قرية سانت غوتهارد، التي تسيطر على الطرق المؤدية إلى غراتس وفيينا (1 آب/ أغسطس 1664). وبينما لم ينتصر أي من الطرفين في الواقع، مُنع العثمانيون من التقدم عبر النهر، وهو ما اعتبرته أوروبا نجاحًا مذهلًا. في الواقع، خسر العثمانيون أكثر من المسيحيين، ومن ضمن ما خسروه كل ما لديهم

(54) Silâhdar Mehmet Ağa, vol. I, p. 214.

(55) Mehmet Raşit, *Raşit Tarihi*, 5 vols. (Istanbul: 1867), vol. I, p. 24; Katip Mustafa Zühdi, *Tarih-i Uyvar*, Istanbul University Library, TY 2488.

من معدات ومدافع، لكن الجيش العثماني ظل على حاله وعلى استعداده للقتال، وهو ما أدركه مونتكوكولي جيدًا. وعندما عرض السلطان التفاوض على السلام، قُبِل ذلك بسهولة، وأُقرّ السلام في فاسفار (أيزنبرغ) بعد مدة وجيزة (10 آب/ أغسطس 1664)؛ حيث وافق النمساويون على إخلاء جميع الأراضي التي احتلوها في ترانسيلفانيا والاعتراف بأبافي، وبذلك تم تحقيق أهداف فاضل أحمد سياسيًا عندما جرى السماح للعثمانيين بالاحتفاظ بأراضي شمال المجر وترانسيلفانيا. وكان العزاء في وعد العثمانيين بالامتناع عن شن مزيد من الغارات على أراضي آل هابسبورغ إذا امتنعت قواتهم الحدودية عن ذلك أيضًا. وبالنسبة إلى أوروبا التي شعرت بانتصارها الكبير على الأتراك، كانت المعاهدة بمنزلة خيبة أمل كبيرة. لكنها في الواقع عكست بشكل جيد الوضع العسكري والسياسي في ذلك الوقت، وأظهرت بالفعل مدى ما استعاده كوبريلي من القوة العسكرية العثمانية[56].

7-فتح كريت

قاد آنذاك فاضل أحمد قواته بنفسه لحصار كانديا من جديد، ما أدى في نهاية المطاف إلى فتحها إضافة إلى ما تبقى من الجزيرة. كان المدافعون يحصلون على كميات كبيرة من الرجال والإمدادات من فرنسا والبابا ومالطة. لكن الأسطول العثماني كان قادرًا على فرض حصار كامل يضمن النصر. وأخيرًا، في نهاية آب/ أغسطس 1669، أدت الخلافات بين قائد البنادقة وقادة مَن يساندوهم مِن الأوروبيين إلى انسحاب هؤلاء، ما أجبر البنادقة على الموافقة على سلام مع العثمانيين يضمن الإخلاء التام للجزيرة مقابل استعادة امتيازاتهم التجارية في الدولة العثمانية (5 أيلول/ سبتمبر 1669)[57]. أدرك فاضل أحمد أن المصلحة العثمانية في الحفاظ على علاقات جيدة مع فرنسا ضد آل هابسبورغ؛ لذلك،

(56) Baron Ignatz de Testa (ed.), *Recueil des traités de la Porte Ottoman avec les puissances étrangères depuis 1536*, 11 vols. (Paris: 1864-1911), vol. IX, p. 50; Raşit, vol. I, pp. 78-80; Silâhdar Mehmet Ağa, vol. I, p. 361; Halife, pp. 90-93; Mesut Paşa (ed.), *Muahedat Mecmuasi*, 5 vols. (Istanbul: 1292-8/1876-82), vol. III, pp. 89-92; Gabriel Noradounghian (ed.), *Recueil d'actes internationaux de l'Empire Ottoman*, 4 vols. (Paris: 1897-1903), vol. I, pp. 51, 121-124.

(57) Raşit, vol. I, pp. 240-242; Paşa (ed.), vol. I, pp. 141-143; Noradounghian (ed.), vol. I, p. 132.

على الرغم من المساعدة الفرنسية للبندقية، أعقب فتح كريت استعادة امتيازاتهم التجارية مقابل وعود بالامتناع عن مساعدة أعداء السلطان مستقبلًا.

8-الحملات على بولندا (1672-1677)

كان امتداد حكم السلطان غربَ البحر الأسود، جنبًا إلى جنب مع فتح إقليم بودوليا الواقع جنوب شرق أوكرانيا، استكمالًا للسيطرة العثمانية على ساحل البحر الأسود لأول مرة، ما أثبت أن الدولة العثمانية كانت لا تزال تتمتع بقوة كبيرة في أواخر القرن السابع عشر. وقد بدأ الوضع، الذي أدى إلى الحرب مع البولنديين قَبل عِقدٍ من الزمان، مع إبرام السلام بين بولندا والسويد (3 أيار/ مايو 1660). كان للملك البولندي جون كازيمير مطلق الحرية آنذاك في تحويل انتباهه شطر أوكرانيا، خاصة تجاه قوزاق الدنيبر، الذين توسعوا منذ القرن السادس عشر من عاصمتهم سيتش إلى الشمال والغرب أثناء تطوير مجتمعهم الديمقراطي العسكري بقيادة الهتمان (hetman) المنتخب. وقد خاض البولنديون والروس سلسلة من المعارك على أوكرانيا، وانقسم القوزاق بين فصائل مؤيدة لروسيا وأخرى لبولندا (1660-1665). وأخيرًا، ظهر في خضم الفوضى هتمان جديد، هو بيتر دوروشينكو، الذي حاول التحالف مع تتار القرم والسلطان لتأمين استقلال القوزاق عن كل من بولندا وروسيا، ووعد بالاعتراف بالسلطة العثمانية إذا نجح في ذلك. توصلت موسكو وبولندا في نهاية الأمر إلى السلام (1667)، وقسمتا أوكرانيا بينهما عند نهر الدنيبر. وفي النهاية أدت انقسامات القوزاق وضعف الروس إلى تمكين البولنديين من هزيمة دوروشينكو (تشرين الأول/ أكتوبر 1671)، واحتلال جزء كبير من أوكرانيا، فكانت ردة فعل العثمانيين على ذلك انخراطهم في الصراع.

طالت حملات محمد الرابع في بولندا أكثر من خمس سنوات، وأدت إلى إخضاع عدد من المناطق لحكمه، وفي النهاية أدت إلى حرب مع روسيا (1678-1681) كانت ناجحة بالقدر نفسه. لقد استولت حملته البولندية الأولى (5 حزيران/ يونيو - 9 كانون الأول/ ديسمبر 1672) على كامنس (27 آب/ أغسطس) ومعظم الحصون المهمة في بودوليا. وقد أُجْبِر البولنديون على قبول الفتح بوساطة من خان القرم في معاهدة سلامٍ وقعت في بوجاش

(18 تشرين الأول/ أكتوبر 1672)، والاعتراف بدوروشينكو بوصفه الهتمان الوحيد للقوزاق، وقبول تبعيتهم للسلطان[58]. لكن بعد وفاة الملك البولندي (10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1673)، خرق يان سوبيسكي السلام بغزو أوكرانيا، وكان انتخابه اللاحق مَلِكًا (1674-1696) وصعوده زعيمًا للتحالف الأوروبي، هو الذي أوقف المد العثماني عند فيينا ثم دحره إلى الوراء باتجاه اسطنبول مع نهاية القرن.

لكن في ذلك الوقت، أدى تورط سوبيسكي مع النبلاء البولنديين المنقسمين إلى تمكين السلطان من إعادة جيوشه إلى أوكرانيا خلال صيفي عامي 1675 و1676؛ إلا أن تلك لم تكن في الحقيقة أكثر من مجرد غارات، على الرغم من أنها تعمقت في بولندا، وقد مُنيت بالفشل عدة مرات. وقد انخرط سوبيسكي في الغرب في حرب جديدة ضد السويد، بحيث وافق على معاهدة جديدة في زورافنو (27 تشرين الأول/ أكتوبر 1676)، جرى من خلالها التأكيد على بنود بوجاش، حيث أُقرّ الحكم العثماني المباشر على بودوليا، وسيادة السلطان على بقية أوكرانيا. كان هذا ذروة التوسع العثماني في أوروبا الشرقية، على الرغم من أن البنود، التي كانت تسمح للبولنديين بالاحتفاظ بحامياتهم في الشمال، تركتهم في وضع يسمح لهم بالتدخل لاحقًا بمجرد ضعف قدرة العثمانيين على المقاومة[59].

9-قره مصطفى باشا صدرًا أعظم

أعقب وفاة فاضل أحمد بداء الاستسقاء (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1676) تعيين أخيه بالرضاعة قره مصطفى باشا (مواليد 1634)، الذي كان من شأنه أن يأتي بالعثمانيين مرة أخرى إلى أبواب فيينا.

10-الحرب الأولى مع روسيا

حتى قَبْل أن تؤدي طموحات قره مصطفى إلى الهجوم على فيينا، كان عليه أن يواجه حربًا مع روسيا في أوكرانيا بشأن مسألة من سيحكم القوزاق. وعلى الرغم

---

(58) Noradounghian (ed.), vol. I, p. 52; Raşit, vol. I, p. 284; Silâhdar Mehmet Ağa, vol. I, p. 613.

(59) Noradounghian (ed.), vol. I, p. 53.

من أن هتمان القوزاق دوروشينكو قد قَبِل بسيادة السلطان بعد عام 1669، فإنه بعد السلام الروسي-البولندي في زورافنو استسلم لإلحاح القيصر ألكسيس "الهادئ" (1645-1676)، من أجل الاشتراك في هجوم عام على العثمانيين من الشمال، ما دفع قره مصطفى لاستبدال عدوه اللدود جورج شملينسكي - الهتمان السابق للقوزاق الزابوروجيين - به. لكن العديد من الحملات العثمانية التي جرى إرسالها ضد الروس لفرض حكمه في المنطقة الواقعة بين نهري الدنيبر والبوغ لم تنجح، ما أجبر الصدر الأعظم على قبول السلام في بهچة سراي (8 كانون الثاني/ يناير 1681)، الذي تخلى بموجبه عن الادعاءات العثمانية في المنطقة، والاعتراف بالدنيبر حدًّا أقصى شماليًا لأراضي السلطان، وبذلك ترك الروس في وضع يمكّنهم من تحقيق المزيد من التقدم في المنطقة في المستقبل غير البعيد[60].

11-الحرب مع آل هابسبورغ

جاءت رغبة قره مصطفى في قبول سلام غير مواتٍ مع روسيا أساسًا، مِن ظهور صعوبات جديدة في المجر أدت إلى الحرب مع آل هابسبورغ. وكان دافع العثمانيين للحرب هو ظهور حركة قومية مجرية تغذت بقوة من المشاعر المعادية لكل من آل هابسبورغ والكاثوليكية والنبلاء، كانت تأمل في تأسيس مملكة مجرية مستقلة. وقد سعى أهم قادة القوميين، نيكولاس زرينيي والكونت إمري ثوكولي، إلى المساعدة العثمانية مقابل وعود بقبول سيادة السلطان، وهو المسعى الذي دعمته فرنسا على أمل إلهاء أعدائها من آل هابسبورغ. وعلى أمل استخدام التمرد المجري وسيلةً لدفع آل هابسبورغ إلى الوراء، وقد اعترف السلطان بثوكولي مَلِكًا للمجر[61]، وغزا كامل المجر العليا في أواخر صيف 1682. وفي الواقع كان آل هابسبورغ قد تأخروا على أمل تجنب الدخول في حرب مفتوحة مع العثمانيين، بينما كانوا يقاتلون الفرنسيين في الغرب، لكن قام وكلاء فرنسيون بإقناع قره مصطفى أن الوقت قد حان للاستيلاء على فيينا، وبالتالي تحقيق ما عجز عنه السلاطين العظام في الماضي[62].

(60) Silâhdar Mehmet Ağa, vol. I, p. 737; Noradounghian (ed.), vol. I, p. 54.

(61) Silâhdar Mehmet Ağa, vol. I, pp. 74-75.

(62) Ibid., vol. I, p. 757; Raşit, vol. I, p. 387.

وبينما كان يجري حشد جيش كبير في أدرنة، شَكّل الإمبراطور تحالفًا أوروبيًا جديدًا لمقاومة هذا التهديد، وكان حليفه الأكثر أهمية هو يان سوبيسكي، ملك بولندا. ودعا البابا إنوسنت الحادي عشر إلى حملة صليبية جديدة ضد الكفار على نطاق واسع، حتى أنه طلب المساعدة من شاه إيران؛ وبينما حَدت الخصومة الفرنسية من آثار الدعاية، كان لا يزال ناجحًا في تأمين الرجال والمال من أجل آل هابسبورغ، من البرتغال وإسبانيا وكذلك من بولندا والعديد من الأمراء في ألمانيا. وقد بدأ التقدم العثماني إلى فيينا في أواخر حزيران/ يونيو 1683، وفرض الحصار على عاصمة آل هابسبورغ في تموز/ يوليو؛ إلا أن وصول سوبيسكي في اللحظة الأخيرة كان قد ساعد إلى حد بعيد دفاع المدينة القوي وتحصيناتها الكثيفة، وفي النهاية أُجبر العثمانيون على التراجع في أيلول/ سبتمبر 1683. وعلى الرغم من الاستيلاء على كميات هائلة من الغنائم من خلال سلسلة من الغارات عبر ما تبقى من النمسا، فلم يَجرِ تحقيق أي مكاسب من الأرض، وتراجع الجيش العثماني تاركًا وراءه جميع المؤن والمعدات الثقيلة. وعندما حاول العثمانيون التوقف والمقاومة في غران (1 تشرين الثاني/ نوفمبر)، تغلب عليهم سوبيسكي وأنصار الإمبراطورية. هكذا جرى تحطيم نظام الدفاع العثماني وفتح الطريق أمام مسعى أوروبي كبير لطرد العثمانيين[63]. وقد سعى قره مصطفى إلى تجميع قواته مرة أخرى لإيقاف العدو. لكن خصومه في البلاط تمكّنوا من إقناع السلطان بأنه مسؤول مسؤولية كاملة عن الفشل في فيينا، وكذلك عن الهزيمة التي تلت ذلك؛ وبذلك جرى عزله وإعدامه في بلغراد (15 كانون الأول/ ديسمبر 1683)، تاركًا الجيش أكثر اضطرابًا من ذي قبل[64].

(63) Silâhdar Mehmet Ağa, vol. II, pp. 88-111; Thomas Barker, *Double Eagle and Crescent: Vienna's Second Turkish Siege and Its Historical Setting* (Albany, N.Y.: 1967).

(64) Silâhdar Mehmet Ağa, vol. II, p. 124.

الفصل السابع

التحديات الجديدة والاستجابات (1808-1683)

كان انهيار الجيش العثماني بعد فشله في الاستيلاء على فيينا، بداية لحقبة جديدة في العلاقات العثمانية مع أوروبا. وإدراكًا منها لمدى ضعف الدولة العثمانية، اتخذت أوروبا وضع الهجوم. وفي قرن ونصف تقريبًا من الحرب المستمرة، فَقَدَ العثمانيون أراضيَ رئيسية على الرغم من محاولات الإصلاح التقليدي المستمرة ومحاولات تحديث عناصر الجيش العثماني.

أولًا: حرب التحالف المقدس وسلام كارلوفيتز (1683-1699)

استغل لويس الرابع عشر الهجوم العثماني على فيينا لغزو هولندا الإسبانية، لذلك لم يستطع آل هابسبورغ متابعة الهزيمة العثمانية في عام 1683. ولو أن الفرنسيين واصلوا هجومهم، لكان من الممكن للعثمانيين التعافي من الهزيمة. لكن كما حدث عدة مرات من قَبل في معاملاتهم مع أوروبا، فبمجرد أن يحقق حليفهم ما أراده في الغرب، فإنه يعقد سلامًا مستقلًا ويتخلى عن العثمانيين. وفي وقت قصير جرى تعزيز قوات الإمبراطورية المقدسة بوحدات من البندقية وبولندا ومالطة وتوسكانا والبابوية، وانضمت إليهم روسيا بعد ذلك بوقت قصير في مقابل وعود بولندية بتقديم تنازلات في أوكرانيا. وفي العقدين التاليين، كانت الجيوش

التي من الممكن للباب العالي أن يواجهها على عدة جبهات في آن واحد هي: آل هابسبورغ في المجر والبوسنة وبلاد الصرب؛ وبولندا في أوكرانيا؛ والبندقية في دلماشيا وألبانيا والمورة؛ وأخيرًا الروس في القرم والإمارات.

1- جبهة النمسا

أدى التقدم النمساوي في المجر، تلك النقطة الفارقة بالنسبة إلى التغلغل العثماني في أوروبا، إلى تحطيم التنظيم والمعنويات العثمانية. لقد سقطت بست ومعظم الشمال المجري دون مقاومة تذكر في أثناء صيف عامَي 1684 و1685، وتلتها بودا في حزيران/ يونيو 1686. وفي أثناء شتاء 1686-1687، أدى النقص في المواد الغذائية وغيرها من الإمدادات ومتأخرات المدفوعات إلى تمردات بين القوات العثمانية، ما اضطر الصدر الأعظم وغيره من كبار المسؤولين إلى الفرار إلى بلغراد. وتُرِكَ الجيش في ترانسيلفانيا وما تبقى من جنوب المجر دون قيادة أو قدرة على المقاومة. وفي غضون فترة قصيرة فُقدت الأراضي الواقعة شمال نهر الدانوب، وصارت بلغراد نفسها في خطر. وفرّ الآلاف من السباهية الإقطاعيين الذين فقدوا مقاطعاتهم عبر الدانوب، عازمين على إيجاد ثروة ومراكز جديدة، والانتقام لأنفسهم من المسؤولين عن ذلك الانهيار.

2- جبهتا بولندا والبندقية

على الرغم من الفوضى التي سادت الجبهة النمساوية والخسائر الفادحة، فإن العثمانيين كانوا لا يزالون قادرين على مقاومة التقدم الأوروبي بوجود تنظيم وقيادة مناسبين كما ظهر بوضوح على الجبهة البولندية. وبينما كان النمساويون يتقدمون، فإن محاولات سوبيسكي لاستعادة بودوليا وكذلك لغزو مولدافيا جرى إحباطها. كان ذلك يرجع جزئيًا إلى رفض الإمبراطور السماح له بالمساومة مع ثوكولي وأبافي للحصول على دعمهما ضد العثمانيين مقابل وعود بالحكم الذاتي. وكان لدى آل هابسبورغ خططهم الخاصة بالمنطقة. وكذلك حصل العثمانيون هنا على مساعدة عسكرية كبيرة من التتار. وهكذا جرى، بين عامي 1684 و1687، إحباط المحاولات البولندية لعبور نهر الدنيستر إلى مولدافيا بمساعدة القوزاق، بمزيج من سياسة الأرض المحروقة والهجمات التتارية والمقاومة العثمانية. وقد فشلت

المعاهدة البولندية الروسية الموقعة في لفيف (22 كانون الأول/ ديسمبر 1686) في الوصول إلى نتائج، تلك المعاهدة التي أقرّت بموجبها بولندا بسيطرة روسيا على أجزاء من أوكرانيا التي احتلتها (بما في ذلك كييف وسمولينسك وبولتافا)، وسيطرتها على القوزاق، في مقابل المساعدة ضد السلطان. وكان على العثمانيين مواجهة البندقية، التي هاجمت البوسنة ودلماشيا واليونان والمورة. لكنهم لم ينجحوا إلا مؤخرًا، بسبب تمرد محلي أثاره عملاء البابوية والبندقية، وبسبب الارتباك الناجم عن التغيرات السريعة في القيادة العثمانية (1685-1686). ومن ناحية أخرى، هزم البنادقة في عملية برية كبيرة داخل البوسنة (نيسان/ أبريل 1685)، وأحبطت عمليات إنزال للبنادقة في كاتارو (كوتور) وفي نقاط أخرى على طول الساحل الدلماشي لمدة عامين (1685-1687)، لكن في النهاية، لم يبق سوى المناطق الداخلية فقط في أيدي العثمانيين. وفي عام 1687، انتقل البنادقة من المورة إلى البر اليوناني الرئيسي شمالًا، واستولوا على أثينا (25 أيلول/ سبتمبر) بعد الحصار الذي ألحقوا فيه أضرارًا جسيمة بالبارثينون، ثم انتقلوا غربًا للاستيلاء على ليبانتو. وقد وصلت الأخبار إلى السلطان في الوقت نفسه الذي علم فيه بالكوارث الجديدة التي ألحقها به النمساويون.

3-التفكك الداخلي بعد الإخفاق في فيينا (1683-1687)

أدت الكارثة في فيينا، وفقدان الأراضي الرئيسية في المجر وترانسيلفانيا، وتدفق الآلاف من اللاجئين، وهجمات البندقية في غرب البلقان، إلى مشكلات داخلية خطيرة. وبالنظر إلى خلفية التفكك الداخلي التي أفرزت عائلة كوبريلي دون أن يجري تصحيحها، فضلًا عن قناعة الحُكام بترك الحُكم في أيدي وزراء أقل كفاءة حتى ذلك الوقت، فليس من المستغرب أن تصل السلطنة في السنوات التي تلت عام 1683 إلى أدنى مستوياتها في الداخل كما في الخارج. فعلى سبيل المثال، تعرضت الزراعة في السلطنة لأضرار جسيمة بسبب تجنيد قره مصطفى الرجال للجيش، وذلك ما أدى إلى إخلاء أجزاء كبيرة من الأناضول والروملي على حد سواء، حيث لم يُترك سوى كبار السن والصغار لرعاية المحاصيل والدواب والقيام بسد العجز الخطير في المواد الغذائية والإمدادات في المدينة والريف. ومثلما حدث قبل قرن من الزمان، أثير سخط الآلاف من الجنود الفارين من الجبهات

الأوروبية، ونشأت عصابات قطاع طرق جديدة عززتها موجات متعاقبة من الجنود الفارين من قادتهم فضلًا عن العدو، وأصبحت الحالة المالية للدولة تزداد خطورة. لقد كانت خسارة إيرادات المجر وترانسيلفانيا خطيرة بما فيه الكفاية. لكن قامت آنذاك الشخصيات الجديدة في المناصب الرفيعة بتحويل المزيد من عائدات الضرائب الخاصة بالخزينة، ما أدى إلى عدم دفع الرواتب وتحولها إلى متأخرات لمدة عام ثم عامين[1]. لقد خُسرت المعارك عندما لم يعد بالإمكان تأمين الذخيرة والإمدادات من الحكومة أو عندما رفض الجنود إطاعة ضباطهم حتى تدفع رواتبهم. وفي حالة يأس، فرضت الحكومة المركزية ضريبة خاصة جديدة هي "ضريبة الحملة" (imdad-ı seferiyye)، التي فرضت على جميع المسؤولين والرعايا بغض النظر عن دخلهم أو قدرتهم الفعلية على الدفع[2]. فحتى أعضاء فئة العلماء لم يجرِ إعفاؤهم، وعندما احتجوا نفي الكثير منهم إلى قبرص وأماكن أخرى.

لقد صاحب التضخم نقص الغذاء والمجاعة والطاعون، خصوصًا في عامي 1685 و1686. وتضاعف سعر الخبز ثم تضاعف مرة أخرى، ما أصاب عامة الناس بحالة من الهلع. وعلى مدار عام 1687 اضطر الآلاف في الأناضول إلى اقتتات الحشائش وجوز البلوط وقشور الجوز للبقاء أحياء[3]، وهلك الآلاف جوعًا، وجرى تخفيض قيمة العملة عدة مرات، وإصدار قرارات لإجبار التجار ومن يتقاضون الرواتب على قبول العملات المعدنية بقيمتها القانونية بدلًا من قيمتها السوقية الفعلية.

4- خَلْع محمد الرابع

على الرغم من هذه الصعوبات، قضى السلطان معظم وقته في الصيد والتمتع بملذات حريمه[4]، دافعًا معظم حاشيته والعلماء وكتلة العامة إلى مشاركة الجيش مشاعر التمرد. وعندما وصل الجنود الذين كانوا يسيرون من نهر الدانوب

(1) Findiklili Silâhdar Mehmet Ağa, *Silâhdar Tarihi*, 2 vols. (Istanbul: 1928); 2nd ed. (Ankara: 1947), vol. II, pp. 262, 270.

(2) Ibid., vol. II, p. 270.

(3) Ibid., vol. II, p. 243.

(4) Ibid., vol. II, pp. 245-246.

إلى ضواحي اسطنبول، انضم إليهم عدد كبير من الشخصيات البارزة والعلماء الذين جرى جمعهم في جامع آيا صوفيا بواسطة فاضل مصطفى باشا كوبريلي، ابن الصدر الأعظم السابق محمد كوبريلي. وبذلك كان الأمر بسيطًا على شيخ الإسلام أن يُصدر فتوى بعزل محمد الرابع على أساس أنه لم يعد يؤدي واجباته[5]. وجرى عزله هو وابنه في مسكن بعيد في الجزء الخلفي من القصر، وفي مكانه نصب على العرش الابن الثاني للسلطان إبراهيم، سليمان الثاني (من مواليد 15 نيسان/ أبريل 1642).

5-سليمان الثاني (1687-1691)

أمضى سليمان معظم سنواته الأربعين في عزلة، خائفًا بشكل دائم من أن يقتله أحدهم، لذلك كان من المحتم أن يكون خاضعًا لسيطرة من أوصلوه إلى السلطة وأن تستغل قوات العاصمة توليه الحكم لنهبها، ليصبح آغواتهم الحُكام الحقيقيين لبرهة من الزمن[6]. لقد انتشرت القوات في جميع أنحاء المدينة، واحتلت المباني الخاصة، ومَزّقت المسؤولين كلًا على حدة، وأحرقت وسرقت كما شاءت. وكان الرجال كلما فكروا في طلب جديد، قاموا بانتفاضات جديدة إلى أن يطيع الصدر الأعظم رغباتهم. ولمدة خمسة أشهر استمر إرهابهم، ثم فاجأ السلطان الجميع بالتدخل، مستخدمًا تهديد آل هابسبورغ لبلغراد ذريعةً لدعوة الطبقة الحاكمة إلى الاجتماع في اسطنبول (1 آذار/ مارس 1688)، وإعلان أن القوات يجب أن تحتشد تحت راية النبي للزحف على الكفار الذين يهددون السلطنة. ونظرًا إلى أن كثيرين من الإنكشارية كانوا حرفيين وتجارًا، وكانت منازلهم ومحلاتهم وعائلاتهم معرضة للتهديد من جراء هذا الاضطراب، استجابوا لدعوة السلطان إلى المسير ليس ضد آل هابسبورغ بل ضد هؤلاء الجنود الذين استمروا في التمرد. وتولى سليمان قيادة قواته شخصيًا أثناء مرورها في المدينة، حيث قامت بمطاردة المتمردين وقتلهم إضافة إلى قتل أي شخص آخر لم يعجبهم[7]. ثم واصل سليمان وقام بإلغاء الضرائب الشاقة الخاصة بالحملات التي أرهقت عامة

(5) Mehmet Raşit, *Raşit Tarihi*, 5 vols. (Istanbul: 1867), vol. II, p. 2; Ibid., vol. II, pp. 281-295.

(6) Silâhdar Mehmet Ağa, vol. II, pp. 296-303.

(7) Ibid., vol. II, pp. 329-340.

الناس، وبَذل جهودًا لاستعادة قيمة العملة. لكن ما عدا ذلك فلم ينجز إلا القليل؛ إذ استمر انتشار نقص الغذاء والمجاعة والتضخم في تقويض الهيكل السياسي العثماني.

6-إخفاق جديد على جبهة النمسا

ظل البنادقة والبولنديون هادئين نسبيًا في عهد سليمان، نظرًا إلى انشغالهم بالمشكلات الداخلية. مع ذلك، تمكّن آل هابسبورغ من التقدم بسرعة، مستغلين الفوضى التي حدثت في اسطنبول عقب تولي سليمان الحكم للتقدم من موهاج إلى بتروفارادين ثم إلى بلغراد، بينما أصيبت الدفاعات العثمانية في كرواتيا وسلوفينيا بالذعر والتشتت[8]. وقد اضطر الأعيان المجريون إلى انتخاب أمير آل هابسبورغ جوزيف مَلِكًا عليهم (9 كانون الأول/ ديسمبر 1687)، والتنازل عن معظم سلطتهم المستقلة له، وبعد ذلك فرض الحُكم المركزي في جميع أنحاء البلاد. وفي أثناء صيف 1688، عبر آل هابسبورغ نهر الدانوب واستولوا على بلغراد (8 أيلول/ سبتمبر 1688)، وخرقوا بذلك خط دفاع الدانوب وفتحوا الطريق إلى البلقان[9]. وقد أدت الأخبار إلى سلسلة من الثورات في البلقان على العثمانيين لدعم قوات الإمبراطورية المقدسة المتقدمين، وغالبًا ما اتحدوا مع رجال الكنيسة الأرثوذكسية المحليين في بلاد الصرب وبلغاريا. وأرسل أمير والاشيا ممثلين إلى فيينا لإبلاغ اعترافه بسلطة الإمبراطور ووعده بالمساعدة ضد السلطان.

ردًّا على هذا الخطر الجديد، أرسل سليمان وكلاء إلى فيينا لإقرار السلام على أساس الوضع الراهن، وعرض الاعتراف بجميع الفتوحات التي قام بها الحلفاء الغربيون، فقط إذا أنهيت الحرب. كان آل هابسبورغ بالفعل تواقين إلى السلام، حيث حاول لويس الرابع عشر استغلال انشغالهم للتقدم إلى الراين وإلى داخل بافاريا، وهي المناطق التي زودت الجيش بأعداد كبيرة من القوات المتقدمة عبر نهر الدانوب. لكن بينما كان ليوبولد مستعدًا للتخلي عن الفتوحات جنوب نهر الدانوب لتحقيق السلام، فإن حلفاءه الذين لم يشعروا بالتهديد الفرنسي بشكل

(8) Ibid., vol. II, pp. 354, 359, 364.

(9) Raşit, vol. II, pp. 55, 58; Ibid., vol. II, p. 368.

مباشر أرادوا مواصلة القتال إلى أن تتحقق طموحاتهم، ثم تعثرت المفاوضات (11 حزيران/ يونيو 1689)، وزحف جنود آل هابسبورغ إلى داخل البوسنة وصعدوا مع نهر مورافا نحو نيش[10]، فما كان من سليمان إلا أن نظم جيشًا جديدًا وأعلن عن عفو عام عن جميع الذين سبق لهم حمل السلاح ضد الحكومة المركزية[11]. لكن قبل أن يتمكّن من الحركة، قام الآلاف من المتمردين الصرب وآل هابسبورغ بإخضاع نيش بشكل خاطف. وهكذا بدت كل من فيدين وسكوبي وبريزرن (من تموز/ يوليو إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 1689)، وكأنها تمثل نهاية الحكم العثماني في أوروبا. عبر جيش آخر من آل هابسبورغ إلى ترانسيلفانيا ووالاشيا، وعقد اتفاقًا مع النبلاء للاعتراف باستقلالهم وحريتهم الدينية في مقابل الاعتراف بسلطة الإمبراطور ومساعدتهم ضد العثمانيين[12].

7-الهجوم العثماني المضاد

مع ذلك، بلغ تقدم آل هابسبورغ في الواقع ذروته. وفي واحد من أكثر التحولات المفاجئة والمدهشة في التاريخ الطويل للبيت العثماني، تمكّنت قوات سليمان الثاني من إعادة تجميع صفوفها وتنظيمها خلال شتاء عام 1689-1690، وشن هجوم مضاد دحر آل هابسبورغ إلى الخلف عبر نهر الدانوب. ومرة أخرى، تولى السلطة واحد من عائلة كوبريلي، هو فاضل مصطفى باشا، الشقيق الأصغر لفاضل أحمد (25 تشرين الأول/ أكتوبر 1689)؛ حيث نَهَجَ نَهْج أسلافه اللامعين، وتحرك بسرعة لتعيين رجال قادرين وأمناء في المناصب الرئيسية في الحكومة والجيش، للقضاء على الفساد وتحقيق التوازن لميزانية الخزينة. وقد تعرض ما لا يقل عن 30 ألف عضو من فيلق الإنكشارية غير القادرين على أداء واجباتهم للشطب من القوائم، ما قلل إلى حد بعيد من نفقات الخزينة وساعد ضباطه على استعادة النظام والانضباط[13]. وأُعدم أولئك الذين اكتسبوا ثروات بصورة غير قانونية خلال الاضطرابات السابقة وصودرت ممتلكاتهم. وقدمت تشجيعات

(10) Silâhdar Mehmet Ağa, vol. II, pp. 652-668; Ismail Hakki Uzunçarşili, *Osmanli Tarihi*, 4 vols. (Ankara: 1947-59), vol. III, p. 526.

(11) Silâhdar Mehmet Ağa, vol. II, p. 378.

(12) Ibid., vol. II, p. 472; Raşit, vol. II, p. 95.

(13) Silâhdar Mehmet Ağa, vol. II, p. 489; Raşit, vol. II, p. 99.

لرجال القبائل الأتراك والكرد في الشرق للانضمام إلى القوات التي يجري حشدها في أدرنة. وكذلك أدى السقوط العام لحكام الأقاليم إلى تجديد الكفاءة في تحصيل الضرائب فضلًا عن قيادة الوحدات الإقليمية التي جاءت للانضمام إلى الجيش. وأصدرت عملات جديدة بالقيمة الكاملة لتحل محل العملات منخفضة القيمة، وجرى فرض لوائح للأسعار.

بينما كان الجيش العثماني يحتشد في أدرنة، جاءت أخبار سارة من المقاطعات السلافية الواقعة تحت احتلال آل هابسبورغ، إذ إن قسوة القساوسة الكاثوليك في جيش الإمبراطور سرعان ما ذَكرت السكان الأرثوذكس بالسبب الذي دعا أسلافهم إلى الترحيب بالعثمانيين قبل قرون، فجاءت المناشدات إلى السلطان من بلاد الصرب ووالاشيا، وبالأخص من ترانسيلفانيا، للمساعدة في استعادة حريتهم السياسية والدينية. وتولى إمري ثوكولي، مرة أخرى، زمام القيادة في تنظيم مقاومة آل هابسبورغ.

في منتصف تموز/ يوليو 1690، تحرك الجيش الذي جرى إحياؤه وتنظيمه بقيادة الصدر الأعظم ضد آل هابسبورغ، الذين أضعفتهم الحاجة إلى سحب معظم قواتهم لمحاربة فرنسا، فاضطروا إلى التراجع السريع. وكانت ثورة ثوكولي في ترانسيلفانيا تحظى بدعم الآلاف من المجريين، ما أعاق بشكل خطير جهود الإمبراطور لإمداد القوات المتبقية في الجنوب. ولم يمض وقت طويل قبل كسر قوات آل هابسبورغ، حتى استولى العثمانيون على نيش (9 أيلول/ سبتمبر 1690)، وعلى سمندريا وبلغراد (14 تشرين الأول/ أكتوبر 1690) بعد حصار دام ستة أيام فقط[14]. وقد ساعد كثيرون من الصرب التقدمَ النمساوي. لكن أكثرهم شعروا بخيبة أمل مريرة من حكم آل هابسبورغ، فساعدوا العثمانيين مجددًا بحماسة، مع بذل فاضل مصطفى جهودًا خاصة لاستعادة ولائهم بدلًا من معاقبة خيانتهم السابقة. وقام صربٌ آخرون بعبور نهر الدانوب مع أنصار الإمبراطورية المقدسة المتراجعين خوفًا من العقاب؛ وبينما استقر كثير منهم بشكل دائم في جنوب المجر في ظل حكم آل هابسبورغ، عاد كثيرون إلى ديارهم كذلك بمجرد تهدئة مخاوفهم من جانب العثمانيين. وقد صدرت مراسيم خاصة للتأكد من عدم

(14) Silâhdar Mehmet Ağa, vol. II, pp. 501-536; Raşit, vol. II, p. 131.

سعي أحد من المسلمين المحليين للانتقام، وأن العائدين من الصرب اللاجئين من شأنهم أن يستعيدوا منازلهم وممتلكاتهم، ولو على حساب الخزينة في بعض الأحيان. وهكذا أُهملت المناشدات النمساوية للمسيحيين من أجل الثورة على السلطان، وبُذلت جهود لاستعادة ذلك النظام العادل الذي جذب الكثير من فلاحي البلقان في الماضي إلى الحكم العثماني. لقد وُضِعَ الصرب الذين ظلوا تحت حكم آل هابسبورغ في جنوب المجر تحت سلطة دينية لبطريركية جديدة أنشئت في كارلوفيتز، التي صارت مركزًا لمحاولات آل هابسبورغ اللاحقة إثارة نوع من القومية الصربية التي من شأنها تقويض الحكم العثماني على المدى الطويل جنوبي الدانوب.

بعد الاستيلاء على بلغراد استعيد خط دفاع الدانوب بالكامل[15]. وقام فاضل مصطفى بمواصلة الإصلاحات التي كان قد بدأها في وقت سابق، مبديًا اهتمامًا صادقًا بمشاعر الرعايا، فضلًا عن السعي إلى تهيئة الظروف التي من شأنها أن تخلق الولاء. مع ذلك، فقد أثار معارضة المسلمين للإصلاح بسبب اقتصار تأثيره بشكل أساسي على المقاطعات غير المسلمة، ما جعل الكثير يشعرون بأن الإصلاح كان في الواقع محاولة لتحويل الدولة إلى المسيحية. حاول الصدر الأعظم كذلك استعادة الإدارة الفعالة وإبطال تقديم كبار المسؤولين الهدايا للسلطان، على أمل أن يشجعهم هذا بدوره على وضع حد لمطالباتهم بهدايا من مرؤوسيهم. وقد عمل على إعادة بناء سلطة الصدر الأعظم من طريق الحد من عدد الوزراء الآخرين وسلطتهم، وطلب منهم عدم التواصل مع السلطان إلا من طريقه. وحاول كبح جماح الشخصيات البارزة المحلية بإنشاء حاميات إقليمية قوية، وكذلك مجالس أعيان في المدن والبلدات الكبرى لتوفير الوسائل التي بواسطتها يمكن للأعيان ممارسة نفوذهم دون الاضطرار إلى الاستيلاء على السلطة أو قمع الناس.

بدأت عمومًا أنظمة العدالة والإدارة العثمانية تعمل بكفاءة وفعالية أكبر مما كانت عليه منذ أكثر من قرن. لكن في النهاية، قُوضت هذه الإصلاحات بسبب إخفاقات الصدر الأعظم في المجال الاقتصادي. لقد رأى أن مراقبة الأسعار قد

(15) Silâhdar Mehmet Ağa, vol. II, p. 548.

فشلت في إنهاء التضخم والمجاعة، وخلص إلى أن القيود الحكومية المصطنعة هي في الواقع سبب المشكلة، مشيرًا إلى أنه إذا سُمح للمزارعين بتحديد الثمن الذي يطيقونه، فسيجري تشجيعهم على النمو بشكل أكبر، ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإمدادات الغذائية، الأمر الذي سيقود في النهاية إلى انخفاض الأسعار بشكل عام أكثر مما تحققه مراقبة الأسعار. لكن مع الاضطرابات الواسعة النطاق في ذلك الوقت، وخصوصًا في بلاد الصرب والولايات، استمر النقص في الغذاء، وكانت النتيجة الفورية لتدابيره زيادة أسرع في الأسعار.

واصل فاضل مصطفى عمل سلفه في استعادة الجيش العثماني، ونظام التيمار على وجه الخصوص؛ وجرى تولية جنود صغار مؤهلين على التيمارات، وطُلب منهم التدريب بانتظام، وجرى إنشاء مدارس إقليمية خاصة لتدريب ضباطها؛ وإرسال المفتشين للتأكد من تأدية واجباتهم الضريبية والإدارية بنزاهة ودون إثقال على الفلاحين. وقام بشكل ملحوظ ببناء منشآت جديدة لصناعة البارود السلطاني (Baruthane-i Âmire) في ضاحية بكركوي (Bakırköy) في اسطنبول، على بحر مرمرة، وفي الأقاليم في سالونيك وغاليبولي وبغداد والقاهرة وبلغراد وإزمير، التي كان يديرها ملتزمو الضرائب، الذين مُنحت لهم مهمة إنتاج البارود السلطاني، وحافظوا على دخلهم من الأرباح المتبقية أيًا كانت.

8-الأزمة في وسط أوروبا

توفي سليمان الثاني بداء الاستسقاء (22 حزيران/ يونيو 1691)، وحل محله نجل إبراهيم الثالث، أحمد الثاني (1691-1695)، في وقت انطلاق فاضل مصطفى في حملته النمساوية الثانية تمامًا. لقد تحرك من بلغراد عبر نهر الدانوب قبل وصول التتار على أمل مفاجأة العدو بالقرب من بتروفارادين. وبدلًا من ذلك، نُصب له كمين وجرت هزيمته عند مدينة سلانكامن، على بعد 26 كيلومترًا جنوب شرق كارلوفيتز (20 آب/ أغسطس 1691)، حيث تشتت جيشه بعد إطلاق النار عليه في جبهته وقتله[16].

(16) Raşit, vol. II, pp. 161-162; Silâhdar Mehmet Ağa, vol. II, pp. 583-589; Uzunçarşili, *Osmanli Tarihi*, III, pp. 547-550.

أدت خسارة فاضل مصطفى، وكارثة سلنكمان، إلى إنهاء الهجوم العثماني المضاد بشكل فعلي؛ ومع انشغال آل هابسبورغ في الغرب والدخول في طريق مسدود، ظهر نهر الدانوب باعتباره الحدود الدائمة الجديدة بين السلطنة والإمبراطورية. وسرعان ما تبين أن أحمد الثاني عرضة لمؤامرات المُقَرّبين مثلما كان بعض أسلافه. ومرة أخرى، راح الصدر الأعظم والوزراء والقادة يصعدون إلى السلطة ويسقطون سراعًا، وانتزع لُب إصلاحات فاضل مصطفى، وعادت جميع المشكلات القديمة. وقد عملت إنكلترا وهولندا في اسطنبول آنذاك على التوسط لإقرار السلام. لكن الإمبراطور واصل إصراره على تنازل العثمانيين عن ترانسيلفانيا وتِمسفار ووالاشيا ومولدافيا وبيسارابيا لمصلحته، وعن المورة لمصلحة البندقية، وعن بودوليا لمصلحة البولنديين؛ بينما طالب أحمد الثاني - بالقدر نفسه من العناد - بعودة معظم المجر وكذلك بمدفوعات آل هابسبورغ القديمة من الجزية. هكذا استمرت الأعمال القتالية على الرغم من أن الجانبين أدركا أن هذه الطريق المسدودة كانت تستنزف تلك القوة التي يمكن استخدامها بشكل أكثر فعالية في أي مكان آخر.

ولم تقتصر الأزمة على وسط أوروبا؛ فقد جرى التغلب على المحاولات التي بذلتها البندقية لأخذ كريت بعد حصار طويل (18 تموز/ يوليو 1692)، واستولى البنادقة على خيوس (صاقز) في أيلول/ سبتمبر 1694، غير أن الجنود ورجال الدين المحتلين كانوا غاشمين إلى حد أن الانتفاضة الشعبية العامة في أوائل العام التالي أجبرتهم على ترك الجزيرة، ما عرّض استمرار حُكم البندقية في المورة للخطر[17]. وعانت بولندا الوهن بسبب تدهور صحة يان سوبيسكي، ولم تقم سوى بغارات قليلة ضعيفة باتجاه كامنس خلال الصيف في عامي 1692 و1694[18].

مع ذلك استمرت الأوضاع الداخلية في التدهور. لقد ضعفت السيطرة المركزية، واستأثر الأعيان بالحُكم تقريبًا في كل مكان، بما في ذلك الأقاليم

(17) Silâhdar Mehmet Ağa, vol. II, p. 787.

(18) Raşit, vol. II, pp. 169, 269.

العربية. وفي شمال أفريقيا، شكلت الحاميات العثمانية المحلية جمهوريات قرصنة خاصة بها كانت تعيش على ثمار الغارات على السفن الأوروبية والعثمانية على حد سواء، وكانت في بعض الأحيان تُهاجم الشواطئ العثمانية. وكان افتقار السلطان إلى أي تعليم أو تجربة قد جعله يكتفي بالتخلص من مشكلاته من طريق الانغماس في الحرملك مع ترك السلطة الحقيقية لرئيس الخصيان وأحزاب القصر. وقد مرّت وفاته (6 شباط/ فبراير 1695) من دون انتباه أو تأثير يذكر على الشأن العام للسلطنة.

9-مصطفى الثاني (1695-1703)

ذهب الحُكم آنذاك إلى العضو الأكبر سنًّا في البيت العثماني، وهو مصطفى بن محمد الرابع، الذي جرى تخطيه مرتين من قبل ليتولى السلطة اثنان من إخوته الأكثر ضعفًا. لقد لخص عهده كل أمجاد الدولة العثمانية وكوارثها في عصر انحلالها. كان نموذجًا للتعافي السريع من الكارثة تبعته، بعد فترة قصيرة، الأزمات والانهيارات المتلاحقة، التي عندما حلت كانت مفاجئة وكارثية.

وُلد مصطفى في عام 1664 في أواسط عهد والده الطويل، ولم يتلق أكثر من تعليم الحرملك والتعليم الديني التقليدي الذي كان يتلقاه أمراء السلالة في عصر الانحطاط. لكنه في سنوات بلوغه كان يعيش في بيئة أكثر تحررًا من معظم الأمراء الذين سبقوه؛ فقد ترك يتجول في القصر من دون الكثير من القيود، مشتركًا مع شقيقه أحمد (في وقت لاحق أحمد الثالث) في الملاهي، من فروسية وشعر وموسيقى وكذلك في الشراب. لقد كان من الصعب أن يؤهلهم هذا النوع من التعليم لرعاية الدولة، لكن على الأقل لم تكن له التأثيرات الوخيمة ذاتها التي كانت للحبس الكامل الذي كان يُفرَض على معظم الأمراء العثمانيين خلال القرن السابق.

كان وكيل مصطفى ومستشاره الرئيس، سيد فيض الله أفندي (1638-1703)، معلّمه لمدة طويلة، وقد جرى تعيينه شيخًا للإسلام (30 نيسان/ أبريل 1695) مع مهمة إصلاح العلماء وحشدهم لدعمه، بينما في الوقت نفسه عمل

مساعدًا تنفيذيًا لمصطفى في محاولته للسيطرة على ما تبقى من الطبقة الحاكمة وتوجيهها[19]. وسرعان ما توطد مركز فيض الله أفندي بوصفه القوة الحقيقية في الدولة. لقد جاء للسيطرة على النظام العثماني كما كان يفعل وزراء عائلة كوبريلي في الماضي، وعمل من خلال أعضاء من حزب السلطان الذين جرى تعيينهم في مناصب رئيسية في الجيش والإدارة.

10-الحملات على النمسا

كان فيض الله أفندي قادرًا على الحُكم كقدرته على تسلية سيده، إما بملذات الحريم التقليدية أو بشغفه الجديد بقتال آل هابسبورغ. وبينما ظلت جبهة البندقية على حالها، قاد مصطفى ثلاث حملات كبرى ضد النمساويين (1695-1697). وقد حصل على لقب غازي بينما كان يدافع عن تِمسفار آخر الممتلكات العثمانية شمالي نهر الدانوب، لكن كما هي الحال في حملات مصطفى كوبريلي، أغواه النصر في نهاية المطاف للوقوع في كارثة، كانت هذه المرة في زنتا على يد أعظم عبقرية عسكرية في ذلك الوقت، الأمير يوجين من سافويا (11 أيلول/ سبتمبر 1697). وفجأة جرى القضاء على الجيش العثماني بأكمله، وصارت السلطنة بلا حماية.

11-الجبهة الشمالية

في الوقت نفسه، أصبحت روسيا تشكل تهديدًا أكبر تحت حُكم بطرس الكبير (1689-1725)، الذي كان يعيد تنظيم جيشه وحكومته وتحديثهما مع تطوير خطة للسيطرة على البحر الأسود، في خطوة أولى نحو البحر المفتوح عبر المضيق إلى البحر المتوسط. وبعد فشله في محاولة سابقة لأوانها، في عام 1695، استولى على آزوف في آب/ أغسطس 1696. وكان هذا بداية لحملة من شأنها أن تُحَول البحر الأسود من بحيرة عثمانية إلى بحيرة روسية خلال قرن، وتهدد السلطنة من اتجاه جديد تمامًا.

---

(19) Silâhdar Mehmet Ağa, vol. II, pp. 29, 31; Sabra Meservey, *Feyzullah Efendi*: *An Ottoman Şeyhulislam*, unpublished Ph.D. dissertation, Princeton University, 1966.

12-سلام كارلوفيتز

كان العثمانيون على استعداد لقبول السلام لعدم مقدرتهم على متابعة الحرب. لقد ترك السلطان الجيش وعاد إلى أدرنة، وأصبح العضو الرابع من سلالة كوبريلي، حسين باشا كوبريلي، صدرًا أعظم على أمل أن يتمكّن من استخدام سحر عائلته في الحصول على أفضل بنود ممكنة. كانت السلطنة آنذاك في وضع يائس؛ فقد أُفرغت القرى من رجالها دون نتيجة، وكثرت المجاعات والأمراض والتضخم والاضطراب. وكان النمساويون يقبعون على نهر الدانوب. أما الروس فيطالبون بالبحر الأسود. وكان الفرنسيون قد قبلوا للتو بسلام ريسفيك (1697)، الذي أوقفهم عن شغل اهتمام النمسا، على الرغم من أن القوتين كانتا ستدخلان مجددًا في حرب من أجل الإرث الإسباني (1701-1714). وأراد ليوبولد كذلك عقد السلام مع الباب العالي حتى يتمكّن من إعداد نفسه للنزاع الجديد. وكان راضيًا برحيل الجيش العثماني باعتباره تهديدًا خطيرًا لظهره. وأراد بطرس الكبير مواصلة الحرب لتأمين مضيق كرتش، الذي يربط بحر آزوف بالبحر الأسود. لكن انسحاب النمسا أجبره على المضي قدمًا.

اختتمت المفاوضات في كارلوفيتز، على الضفة اليمنى من نهر الدانوب بالقرب من بتروفارادين، على مبدأ استمرار حيازة واضع اليد (uti possidetis) بشكل أساسي، حيث احتفظ كل طرف بجميع الأراضي التي كانت في حيازته في ذلك الوقت. فقد بقيت ترانسيلفانيا في أيدي آل هابسبورغ بينما صارت تِمسفار عثمانية، لتشكل أنهار تيسا وسافا وأونا حدودًا جديدة بين السلطنة والإمبراطورية. وقد أكد السلطان حرية العبادة للكاثوليك المقيمين تحت سيادته، ما مكّن الإمبراطور من التدخل في الشؤون العثمانية الداخلية تحت ستار حماية الكاثوليك؛ بينما أدت البنود التي تكفل للتجار من كلا الجانبين ممارسة التجارة الحرة في أراضي الطرف الآخر، إلى إتاحة وسائل للنمساويين لاستغلال السلطنة تجاريًا بشكل خاص، في حين أنهم كانوا يثيرون رعاياهم المسيحيين ضد السلطان. وقَبِلَ العثمانيون السيطرة البولندية الكاملة على بودوليا وأوكرانيا، فضلًا عن تخليهم عن المطالبة بفرض سيادتهم على القوزاق وإنهاء حكمهم القصير شمال غرب البحر الأسود، ووعدوا بمنع التتار من شن المزيد من الغارات. واحتفظت البندقية بالمورة وما

احتلته في دلماشيا، لكنها تخلت عن ليبانتو وجزيرة أينامافرا للباب العالي في مقابل استعادة امتيازاتها التجارية لدى الدولة العثمانية. وقد تعثرت المفاوضات مع روسيا حول المدى الذي يمكن للروس الاحتفاظ به على البحر الأسود، لكن في النهاية جرى توقيع معاهدة منفصلة في اسطنبول (15 تموز/يوليو 1700)، سمحت للروس بالاحتفاظ بالمناطق التي احتلوها على بحر آزوف وعلى امتداد نهر الدنيستر. لكن كان عليهم، في المقابل، أن يتعهدوا بتدمير كل الحصون التي بنوها في تلك المناطق، ما يجعلهم في وضع يتيح لهم القيام من جديد بخطوات متقدمة على طرفي البحر الأسود بمجرد خفض الحماية العثمانية. وقد جرى تأكيد المشاركة الروسية في الاتفاق الأوروبي، وأدت التعهدات العثمانية بإنهاء غارات التتار إلى جعل بطرس حُرًّا في تقوية جيشه ودولته حتى صار مستعدًا لاستئناف الهجوم في ظل ظروف أكثر ملاءمة[20].

كانت معاهدة كارلوفيتز هي الأولى من نوعها من بين العديد من الاتفاقيات بين العثمانيين وقوى التحالف الأوروبي المجابهة لهم، وقد مثلت الانتقال العثماني من الهجوم إلى الدفاع. لقد قبل السلطان وساطة قوى كانت محايدة في الظاهر، لكنها في الحقيقة كانت تتلاعب بالأحداث لمصلحتها. كان الاعتراف الرسمي بفقدان جزء لا يتجزأ من السلطنة: المجر وترانسيلفانيا للهابسبورغ، ودلماشيا والمورة وجزر بحر إيجة المهمة للبندقية، وبودوليا وجنوب أوكرانيا لبولندا، وآزوف والأراضي الشمالية حتى الدنيستر لروسيا؛ يمثل البداية الحقيقية للانسحاب العثماني من أوروبا. لقد تبوأت كل من روسيا والنمسا مركزًا يُمكّنهما من التدخل في الشؤون العثمانية لمصلحتهما. وصارت الطرق الغربية الواصلة إلى بحر إيجة في يد البندقية، ما جعلها قادرة على تهديد المضيق وتهديد اسطنبول مرة أخرى لو رغبت في ذلك. وحل الدانوب محل شمال المجر بوصفه قاعدة أمامية للهجوم النمساوي. وصارت بولندا كذلك في مركز يمكّنها من مهاجمة القرم والولايات من الشمال. كان لا يزال من الممكن للعثمانيين التعامل مع أحد هؤلاء

(20) Mesut Paşa (ed.), *Muahedat Mecmuasi*, 5 vols. (Istanbul: 1292-8/1876-82), vol. III, pp. 209-219; Gabriel Noradounghian (ed.), *Recueil d'actes internationaux de l'Empire Ottoman*, 4 vols. (Paris: 1897-1903), I, pp. 197-203; Rifat Abou El-Haj, "Ottoman Diplomacy at Karlowitz," *Journal of the American Oriental Society*, 87 (1967), pp. 498-512.

الخصوم بمفرده، ربما باستثناء عائلة آل هابسبورغ، لكنهم، في إطار التحالف، أظهروا آنذاك أنهم أقوياء للغاية، ما أدى إلى تغيير الندية التي كانت قائمة مع حُكام غرب أوروبا في بداية القرن إلى حالة من الدونية المتزايدة باستمرار. وكان القادم أعظم.

ثانيًا: عصر جديد من التراجع والإصلاح التقليدي (1683-1808)

لم تكن معاهدة كارلوفيتز علامة فارقة في العلاقات العثمانية مع أوروبا فحسب، بل كانت كذلك تمثل ذروة عصر التفكك الداخلي وبداية الانحدار السريع. لقد استنزفت سنوات الحرب الطويلة الكثير من قوة السلطنة وروحها المتبقية من القرون الأولى للعظمة العثمانية؛ وكذلك أدى فقدان المناطق التي كانت تعتبر جزءًا لا يتجزأ من إمبراطورية كبيرة إلى زعزعة المعنويات العثمانية حتى أن أي شكل من المحاولات لإنقاذ السلطنة بدا ضربًا من المستحيل بالنسبة إلى كثير من الناس. ولأول مرة بدأ عدد قليل من العثمانيين يرون أن الإصلاح غير ممكن إلا إذا استطاعت السلطنة اكتشاف ما قامت به أوروبا لتحقيق تفوقها الجديد، وإدخال الأفضل منه في النظام العثماني. وبدأ المصلحون آنذاك بقبول احتمال أن تكون أوروبا قد طورت بعض التقنيات المحددة التي يمكن استخدامها لتعزيز الطرق التقليدية والحفاظ عليها، وخصوصًا الأشكال الجديدة من التنظيم العسكري والأسلحة. لذلك أصبح الإصلاح التقليدوي (traditionalistic reform) توليفًا بين القديم والجديد، وصنع مزيجًا، ليس ناجحًا في حد ذاته، إلا أنه، على الرغم من ذلك، فتح الطريق أمام نمط جديد من الإصلاح خلال القرن التاسع عشر. وحتى هذا التغيير المحدود كان يمثل تطورًا مترددًا وتدريجيًا في الاستجابة للتحديات الجديدة وفي مواجهة المعارضة المستمرة من أولئك الذين شعروا أن أي "ابتكارات" من شأنها أن تضعف البنية العثمانية بأكملها. لذلك تقلب الإصلاح صعودًا وهبوطًا في أثناء القرن الثامن عشر؛ وعادة ما كانت النجاحات المؤقتة تؤدي بالإصلاحيين إلى كارثة، لكن بقيت آثار منهم تكفي لتوفير نماذجَ وخبراتٍ إلى أولئك اللاحقين.

٦-إصلاحات حسين باشا كوبريلي

ربما كان من المناسب أن يبدأ الاتجاه الجديد بالعضو الرابع من سلالة كوبريلي، حسين باشا كوبريلي (1644-1702)، نجل أكبر شقيق لمحمد كوبريلي، الذي شغل منصب الصدر الأعظم لمدة ثلاث سنوات بعد كارثة كارلوفيتز (1699-1702). وكان عضوًا في الطريقة المولوية. سعى حسين باشا، أكثر بكثير ممن سبقوه من عائلة كوبريلي، لتلبية احتياجات عامة الناس وكذلك احتياجات الجيش والحكومة من خلال تشديده على الحلول الاقتصادية والمالية؛ فخفّض الضرائب على التبغ والقهوة التي كانت قد تضاعفت، ثم تضاعفت مرة أخرى خلال الحرب لتزويد الخزينة بأموال نقدية، فضلًا عن الضرائب المفروضة على المواد الأساسية مثل الزيت والصابون[21]. وبُذلت المحاولات مرة أخرى لاستعادة قيمة العملة بإلغاء الإصدارات التي خفضت قيمتها وقت الحرب والتعامل بعملات ذات قيمة كاملة[22]. وأعفيت الضرائب المتأخرة المستحقة للخزينة من جميع الرسوم الخاصة التي فرضت في زمن الحرب دون عقوبة[23]، وألغيت الرسوم نفسها، بينما كانت الضرائب التقليدية متعلقة أكثر بالقدرة على الدفع. ومنحت امتيازات ضريبية لحث المزارعين على العودة إلى حقولهم والتجار إلى تجارتهم. وجرى تشجيع القبائل البدوية على الاستقرار في أماكن مثل قبرص وأورفه وملاطية وأنطاليا، حيث كانت هناك حاجة ماسة إلى مزارعين جدد[24]. وبُذلت جهود لتطوير المصانع كي تنافس منتجاتها المنتجات الأوروبية الواردة التي دمرت الصناعات الحِرْفية العثمانية التقليدية[25].

اتخذ حسين باشا كذلك خطوات لجعل الجيش العثماني ذا قوة وفعالية، وجرى فحص قوائم رواتب قوات القابي قولو، حيث فصل الأعضاء الذين لم

---

(21) Raşit, vol. II, p. 377.

(22) Ibid., vol. II, pp. 383, 393.

(23) Ibid., vol. II, p. 477.

(24) Başvekâlet Arşivi, also called the Başbakanlik Arşivi. The Prime Minister's Archives, Istanbul. For information on the collections cited see: S. J. Shaw, "Archival Sources for Ottoman History: The Archives of Turkey," *Journal of the American Oriental Society*, 80 (1960), pp. 1-12, Mühimme 108, pp. 142; 112, p. 121; 141, p. 127.

(25) Raşit, vol. II, p. 587.

يعودوا يؤدون واجباتهم واستُبدلوا بفلاحين أتراك من الأناضول، طُلب منهم البقاء قيد الانضباط والتدريب في الأوقات كافة. وألغي ما كان يُعمل به سابقًا من توظيف حرفيين في الفيلق بدوام جزئي[26]. بمثل هذه التدابير، خفض عدد أفراد فيلق الإنكشارية - الذي ضُخم إلى 70 ألف رجل قبل كارلوفيتز (مع أنه لم يكن أكثر من 10 آلاف عضو يقومون بالخدمة الفعلية) - إلى 34 ألف مقاتل، جميعهم مستعدون وقادرون على الخدمة، بينما خفض فيلق المدفعية بالمثل من 6000 إلى 1250. ثم جرى بعث سلاح الفرسان الإقطاعي وإمداده برجال القبائل البدوية الذين أتوا من شرق الأناضول، وكذلك بالسباهية المؤهلين الذين فروا من المجر. وطُلب مرة أخرى من جميع السباهية الإنفاق على عدد كافٍ من التابعين، وتدريبهم وتسليحهم تحت إشراف السنجق بكي، وإلحاقهم بالجيش عند استدعائهم. وقد جرى الحرص بشكل خاص على ضمان عدم فصل السباهية دون سبب من رؤسائهم الذين يبحثون عن الرشاوى، وهي ممارسة أصبحت جد شائعة خلال القرن السابق[27].

ثم بُذلت جهود لإحياء البحرية العثمانية تحت قيادة حسين ميزو مورتو باشا، الذي اكتسب مكانة كبيرة من مواجهات عدة ناجحة خاضها مع البندقية في بحر إيجة وقبالة الدردنيل (1695-1698). الآن فقط، اتبع العثمانيون ابتكارات البحرية الأوروبية الخاصة بالقرن السابع عشر، واشتركوا في التحول من السفن المجذافية إلى السفن الشراعية، وقاموا ببناء أسطول جديد من سفن الغاليون الشراعية وطوروا بنية بحرية جديدة لتزويدها بالطواقم. وجرى تقسيم الأسطول إلى أسراب، كل منها تحت قيادة دريا بك (بك البحر)، الذي يشرف على القباطنة وسفنهم، ويضمن أن كل رجل يحصل على الراتب والتدريب، وأن كل سفينة لديها الذخيرة والإمدادات الكافية، مزيلًا بذلك المشكلات الرئيسية التي جرت مواجهتها في العقد السابق. وجرى إنشاء هيئة عامة، من الأميرال الكبير وقباطنته، بمن في ذلك ثلاثة مساعدين رئيسيين للأميرال الكبير، والقبودان (أميرال المؤخرة)، والباترونا (نائب الأميرال) والريال (أميرال الطاقم). وتحتهم رتبت

---

(26) Başvekâlet Arşivi, Mühimme 111, p. 617.

(27) Ibid., pp. 616, 682; 114, pp. 113, 172.

الخدمة البحرية في تسلسل هرمي للقيادة، مع وقف بيع المناصب وشغل جميع الوظائف الشاغرة وفقًا للقدرة والخبرة برجال يُختارون من الرتبة الأدنى التالية. وكان يتعين آنذاك دفع الأجور كاملة للبحارة والمسؤولين والسماح لهم بالتقاعد وتقاضي المعاش عندما لا يكون بإمكانهم الخدمة بسبب تقدم العمر أو الإصابة أثناء الخدمة. ثم أنشئ فيلق خاص بالمدفعية، لإنهاء اعتماد البحرية على مدفعية القابي قولو، وتمكينها من تطوير خدمة أكثر استجابة لاحتياجاتها[28].

أخيرًا قام الصدر الأعظم بإصلاحات في القصر والخدمة الكتابية. وأحيل الكتَبَة غير المؤهلين إلى معاش بنصف أجر، واستُبدلوا بشبّان عثمانيين مدرّبين في المدارس الكتابية. وجددت المحاولات لإنهاء الرشوة وإعادة فرض معايير الكفاءة التي سادت في القرن السادس عشر. ولزيادة الكفاءة، طُلب لأول مرة من جميع المسؤولين والكتَبَة إدخال التواريخ في الوثائق الرسمية والحفاظ عليها[29].

2-سقوط حسين باشا كوبريلي

لكن كما كانت الحال غالبًا في قرن الإصلاح العثماني التقليدي الأخير، فإن محاولات الصدر الأعظم تفعيل النظام القديم سرعان ما واجهت معارضة أولئك الذين لديهم مصلحة راسخة في الفساد، وأعضاء الطبقة الحاكمة الخاضعين آنذاك لقيادة شيخ الإسلام فيض الله أفندي، الذي ظل - بصفته كاتم سر السلطان - أقوى سلطة مُفْرَدة في الدولة. وكما كانت الحال في القرن السابع عشر، سمحت الطبقة الحاكمة بالإصلاح فقط حين كانت الحاجة تلح لإنقاذ الدولة من أعدائها، لكن بمجرد زوال الخطر، كانت تعمل على تقويض تلك الإصلاحات، ثم بمجرد انتهاء الآثار المباشرة لكارلوفيتز، بدأ فيض الله في التآمر على الصدر الأعظم. وقد وضع أقاربه وحلفاءه في مناصب رئيسية، وضمن تعيين ابنه فتح الله أفندي وريثًا

---

(28) Başvekâlet Arşivi, Mühimme 112, pp. 1-6, 16, 17, 442; Ismail Hakki Uzunçarşili, *Osmanli Devletinin Merkez ve Bahriye Teşkilati* (Ankara: 1948), pp. 432-436.

(29) Orhan Köprülü, "Hüseyin Paşa, Amca Zâde," *Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, Islam Ansiklopedisi* (Istanbul and Ankara: 1940 to date), vol. V, pp. 646-650; Silâhdar Mehmet Ağa, vol. II, pp. 615, 619.

واضحًا لمنصب شيخ الإسلام. هكذا كان إنشاء سلالة من القادة داخل فئة العلماء شيئًا لم يُسمع به من قبل في التاريخ الإسلامي أو العثماني[30]. بدأ فيض الله كذلك بالتدخل في شؤون الدولة، وغالبًا ما كان ينتهك أوامر الصدر الأعظم كلما أضرت بمصالحه. وحاول الأميرال حسين ميزو مورتو الوساطة بين الاثنين، لكن مع وفاته (تموز/ يوليو 1701) اختل التوازن. وقد أصاب حسين باشا الإحباط الشديد، إلى حد إصابته بالمرض وتقاعده أخيرًا في أيلول/ سبتمبر 1702، وسرعان ما توفي بعد مدة وجيزة. هكذا خرج الإصلاحي الأكثر أهمية في ذلك الوقت من منصبه.

3- حادثة أدرنة

مع خروج حسين باشا من المشهد، صار فيض الله أفندي يمتلك نفوذًا هو الأوسع من أي وقت مضى، حيث سيطر على الصدر الأعظم، وامتدت سلطته إلى جميع مجالات الحكومة. وجاءت الرشاوى له ولرجاله من معظم أعضاء الطبقة الحاكمة وأصحاب المزارع الضريبية والإقطاعيات؛ حتى أنه تمكن من تأمين جزء كبير من الأموال المخصصة لأجور الجيش وإمداداته. وقد رغب السلطان في أن يعتزل في قصره في أدرنة، وسمح لفيض الله بالقيام بما يرغب فيه من مناهضة الجنود وكذلك التجار والحرفيين الأقوياء في اسطنبول، الذين بدأوا يخشون من أن السلطان كان يخطط لنقل مركز سلطة الدولة إلى أدرنة، وهو ما من شأنه أن يضر بمصالحهم الاقتصادية. عظمت هذه المخاوف لدى صهر حسين باشا، أحمد باشا سهراب، وغيره من الأقارب، وسعوا إلى استغلال هذا الاستياء لاستعادة حظوظهم السياسية.

إضافة إلى هيمنة فيض الله وعجز السلطان وتهديد الخصوم، كانت هناك صعوبات مالية واقتصادية خطيرة. لقد أدت الحرب الطويلة وسلسلة توسعات قوات الإمبراطورية المقدسة إلى استنزاف الخزينة، إذ ارتفعت المستحقات المؤجلة آنذاك إلى ثلاث سنوات أو أربع، والمدفوعات التي جرى تحصيلها كانت بعملات جديدة متدنية القيمة. لقد تواصل التضخم. وتعطلت الأنظمة الاعتيادية لتحديد الضرائب وجمعها بالكامل تقريبًا. وحول العديد من مقاطعات الخزينة،

---

(30) Raşit, vol. II, p. 526.

وكل من المزارع الضريبية والإقطاعيات، إلى ممتلكات تجري حيازتها مدى الحياة، وتدعى مالكانة (حيازة)، لا يدفع في مقابلها سوى مبالغ رمزية للخزينة، بينما يمكن لأصحابها البيع أو التوريث للورثة، ولا يصاحب ذلك سوى تدخل قليل من الدولة. وقد قام أصحاب المالكانة بتجميع مئات من المقاطعات كونت حيازات شاسعة ذوات عوائد خاصة هائلة، وكثيرًا ما عملوا على تأجيرها من الباطن لضمان أقصى استغلال لها، وكل ذلك على حساب الحرفيين والمزارعين الذين يقومون بدفع الضرائب. لذلك بدأ الآلاف من الفلاحين يفرون من أراضيهم مرة أخرى، وتهاوت الزراعة أكثر، وأصبحت المدن مكتظة، وصارت البلدة والريف على حد سواء صناديق بارود، تنتظر شرارة فقط لتشتعل.

قدم الجنود الشرارة للتمرد، إذ رفضت أربع مجموعات من الإنكشارية، المقرر خروجهم في حملة جورجيا، المغادرة ما لم تدفع أجورهم بالكامل (18 تموز/ يوليو 1703). واشتكوا من أن السلطان وشيخ الإسلام كانوا يستمتعون في أدرنة في حين أن مشكلات السلطنة ظلت دون حل. وبينما كانوا يسيرون أمام مسجد السلطان أحمد في اسطنبول للتنفيس عن غضبهم، انضم إليهم الآلاف من الجنود والحرفيين والتجار وغيرهم، فما كان من فيض الله إلا أن أمر الصدر الأعظم بدفع رواتب عامين متأخرين للجند على أمل استرضائهم. لكن الأوان كان قد فات؛ إذ تبعت كل تنازل مطالب جديدة. سار المتمردون أمام أبواب القصر، وانضم إليهم العلماء بقيادة طلبة الدين (صوفته) الذين كانوا مستائين منذ زمن طويل من هيمنة شيخ الإسلام وسوء حكمه. ومع وجود السلطان وفيض الله في أدرنة، كان من السهل على المتمردين أن يستولوا على القصر. وفي غضون وقت قصير، سقطت اسطنبول بأكملها في أيديهم (21 تموز/ يوليو 1703). وجرى عزل أعضاء الحكومة في العاصمة واستبدال مُعينين من المتمردين بهم، أصدروا بعد ذلك مرسومًا يطالب بإعادة فيض الله ومعاونيه من أدرنة للمحاكمة.

ظل السلطان ومستشاره غافلين لبعض الوقت عن الأحداث في اسطنبول، حيث أمضوا وقتهم في الصيد في أدرنة. وعندما علم السلطان أخيرًا بالأمر، حاول إنقاذ نفسه بطرد فيض الله وأبنائه، وأمر بنفيهم إلى أرضروم (30 تموز/ يوليو). وعندما لم تؤد التضحية بفيض الله إلى إنهاء التمرد، حاول مصطفى

استدعاء الجيش الإقطاعي للدفاع عن أدرنة والتوجه إلى اسطنبول باعتبار أن هذا هو السبيل الوحيد لإنقاذ عرشه، لكن المتمردين توقعوا ذلك، وحصلوا على دعم معظم الجنود الإقطاعيين، ولم يتركوا للسلطان سوى بضعة آلاف فقط من الرجال. أمر السلطان قواته بالاستعداد للزحف إلى اسطنبول لقمع التمرد. لكن المتمردين ردوا بإرسال قواتهم إلى أدرنة، بما في ذلك عدة آلاف من العلماء وأعضاء نقابات اسطنبول (13 آب/أغسطس 1703). تقدم المتمردون ببطء، وحصلوا على دعم آلاف الرعايا من البلدات التي مرّوا منها، وحاول السلطان التفاوض على تسوية، معتبرًا أنه برحيل فيض الله قد انتهى سبب التمرد، وأن المتمردين يجب أن يعودوا إلى ديارهم. وفي 21 آب/أغسطس اقترب الجيشان من بابايسكي، وبدا من المؤكد وقوع اشتباك من شأنه أن يكون أول قتال كبير تخوضه القوات العثمانية بعضها مع بعض منذ القرن الخامس عشر، إلا أن جنود السلطان راجعوا المتمردين، وعلى إثر ذلك جرى خلع مصطفى، وإعلان أخيه أحمد الثالث سلطانًا (22 آب/أغسطس 1703). وهكذا انتهت الأزمة دون إراقة الكثير من الدماء، وقبض على فيض الله وحاشيته وقتلوا قبل وصولهم إلى فارنا مباشرة (3 أيلول/سبتمبر 1703)، وقضى مصطفى بقية حياته معزولًا داخل القصر.

4-أحمد الثالث (1703-1730)

نشأ السلطان الجديد مثل سلفه في القصر. لكنه كان يتمتع ببعض الحرية والتعليم، وكان مهتمًا بالشعر والرسم والخط. وقد أبدى أحمد اهتمامه بشؤون الدولة، حيث قام بتغيير منتظم لوزرائه ووزيره الأعظم للسيطرة عليهم وعلى مجموعاتهم، وحاول علاج بعض الصعوبات التي أدت إلى حادثة أدرنة. وقد استغرق الأمر نحو عقد من الزمان لتحرير نفسه من ضغوط أولئك الذين وضعوه على العرش.

بالنسبة إلى الجنود الذين أوصلوه إلى السلطة، أُجبر أحمد على أن يوزع عليهم أكبر ضريبة لتوليه العرش دفعت على الإطلاق، كانت بشكل رئيسي من حصيلة الممتلكات المصادرة من فيض الله أفندي وحاشيته. ثم بدأ بعد ذلك جنود آخرون لم يشاركوا في التمرد بالمطالبة بالمثل بمكآفات تولي العرش وبالسلطة؛ وقد اجتمعوا في سيليفري بنية الإطاحة بالعائلة العثمانية واستبدال أمير من بيت خان القرم بها، أو ربما من ذرية محمد الصقلّي وابنة سليم الثاني، تلك السلالة التي

استمرت حتى القرن الثامن عشر؛ وعندما وجدوا أنهم يفتقرون إلى الدعم الكافي، بدأوا بتخريب تراقيا الشرقية، وتطور أمرهم ليصبحوا فرقة إقليمية متمردة أخرى.

حصل السلطان تدريجيًا على القوة اللازمة من طريق استخدام السلاح السياسي القديم "فَرّق تَسُد"، إذ قام بتعيين أعضاء حزب ما ثم حزب آخر في مناصب رئيسية، وانتهى به المطاف إلى تنصيب رجاله صدرًا أعظم وآغا للإنكشارية. وقد أصبح هذا الأخير سلاح السلطان ضد خصومه السياسيين وكذلك متمردي الإقاليم، خاصة في تراقيا وغرب الأناضول. وبمجرد أن تم الاعتراف بسلطته، كان أحمد مقتنعًا بالانسحاب وترك شؤون الدولة في أيدي الوزراء المختارين.

أول هؤلاء، علي باشا التشورلوي (1670-1711)، كان مثالًا على أن قصة النجاح العثمانية القديمة عن صعود صبي ذي كفاءة من الطبقة الدنيا إلى القمة لا تزال ممكنة في القرن الثامن عشر. لقد صعد علي التشورلوي، الذي ينتمي إلى عائلة من الرعايا - إما مزارعين أو حلاقين وفقًا لمؤرخين مختلفين - من طريق مؤسسة القصر، إذ لفت في النهاية انتباه السلطان الجديد أثناء حادثة أدرنة. وقد شغل منصب والي الشام، وتزوج بابنة مصطفى، السلطانة أمينة (1708)، علامةً خاصةً على تفضيله، ثم خدم صدرًا أعظم حتى عام 1710. وقد تجنب علي التشورلوي هذا النوع من الحروب التي استنزفت موارد الدولة في القرن السابع عشر، وكرس اهتمامه لتحقيق التوازن في ميزانية الخزينة من خلال زيادة الإيرادات وخفض النفقات؛ وفي هذا الصدد، وصل به الأمر إلى الحد من الإسراف في مطابخ القصر، وكان أول "إصلاحي تقليدي" يتجرأ على الاقتراح بأن على السلطان وعائلته الإسهام في الجهود المبذولة. لقد دعم علي التشورلوي - عن طيب خاطر - جهود السلطان أحمد للتخلص من خصومه، وقام بإعدام الآلاف أثناء مصادرة ممتلكاتهم لزيادة إيرادات الخزينة، وحَول إقطاعات التيمار إلى مزارع ضريبية لتزويد الخزينة بإيرادات نقدية. وأعاد تنظيم فيلق الإنكشارية مرة أخرى، إذ عزل من كان له ولو شبه صلة بحادثة أدرنة. وتابع كذلك إصلاحات حسين ميزو مورتو البحرية، وزيادة عدد السفن الجديدة والمدافع ذات العيار الكبير، وتوسيع هرم الرتب البحرية الجديدة، والتخلص من الضباط والرجال غير المؤهلين، وملء مستودعات الإمداد والذخيرة البحرية

إلى أقصى طاقة استيعابية. وجرى تعزيز القوات الإقطاعية والقابي قولو، مع استعادة القوات المسلحة على الأقل كما كانت في مرحلة الذروة التي تحققت تحت حكم الأوائل من عائلة كوبريلي.

5-حملة بروت

أثناء إصلاح الحكومة والجيش، أبقى التشورلوي السلطنة بعيدة عن حرب الإرث الإسباني (1701-1714) والحرب الشمالية العظمى (1700-1721)، على الرغم من جهود فرنسا والسويد لكسب تعاون السلطان ضد النمسا وروسيا وإثارة خان القرم الجديد، دولت جيراي، الذي أراد الدعم لمقاومة التقدم الروسي في شمال البحر الأسود. منح هذا بطرس الكبير الحرية في هزيمة الملك السويدي كارل الثاني عشر في بولتافا (8 تموز/ يوليو 1709). وقد قلب في الواقع هذا الحدث ميزان القوى في أوروبا الشرقية لمصلحة روسيا، وأجبر عليًا على منح كارل وهتمان القوزاق مازيبا، حق اللجوء، عندما فرا عبر بولندا إلى الأراضي العثمانية في منتصف تموز/ يوليو 1709[31]، ثم أصبح البلاط العثماني مركزًا للتآمر، حيث كان أنصار خان القرم ومعارضو الصدر الأعظم يساندون كارل، الذي كان يُفَرق بكرمٍ حوافزه بمساعدة مالية من السفير الفرنسي، بينما أيد السفيران البريطاني والروسي الحزب الداعي إلى السلام[32]. لكن في النهاية، انتصر الحزب المؤيد للحرب، ما أدى إلى تعيين والي حلب، محمد باشا البلطجي، صدرًا أعظم (18 آب/ أغسطس 1710 - 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1711)[33].

ازدادت آنذاك الصراعات الحزبية والمؤامرات الخارجية؛ إذ انقسم أنصار الحرب بين مناصري التحالف مع السويد وبولندا ضد روسيا، وبين الذين أرادوا بدلًا من ذلك حملة جديدة لاستعادة المورة وغيرها من الخسائر التي ذهبت إلى البندقية في معاهدة كارلوفيتز. وقد استمر كارل في الحصول على الدعم من دولت جيراي، الذي حضر اجتماعات الديوان السلطاني، بصفته خانًا، وكذلك من

---

(31) Raşit, vol. III, pp. 295-296, 301; Başvekâlet Arşivi, Name Defteri, vol, VI, pp. 174, 183.

(32) Raşit, vol. III, pp. 303, 311-312, 314; Başvekâlet Arşivi, Name Defteri, vol. VI, p. 181; Mühimme 116, pp. 296, 328.

(33) Başvekâlet Arşivi, Mühimme 115, pp. 503, 508, 518, 535, 543, 551; 116, p. 261.

ستانيسلاس بونياتوفسكي، الذي مارس نفوذًا كبيرًا في الحرملك من طريق والدة السلطان والطبيب السويدي. حصل هذا الحزب أيضًا على دعم خليفة مازيبا، فيليب أورليك، بصفته هتمان القوزاق، الذي حاول استخدام الوضع في أوكرانيا لتأسيس مملكة مستقلة للقوزاق، ما أثار استياء كل من بولندا وروسيا. وقد أدت محاولات بطرس إثارة رعايا السلطان الأرثوذكس من أجل اندلاع ثورة عامة - فضلًا عن الأخبار الواردة عن بنائه حصونًا على طول نهر الدنيبر وفي آزوف - إلى تعزيز رأي الحزب المؤيد للحرب، وقد أشاعت الإصلاحات الأخيرة ثقةً لا أساس لها، وكان العلماء، الذين شعروا بعمق بخسارة أراضي المسلمين لمصلحة الكفار، على استعداد لقبول أي خطة لاستعادة هذه الخسائر على الفور، وبذلك رجحت كفة أولئك الذين يريدون التحرك مجددًا ضد روسيا. لكن بحلول هذا الوقت، لم يكن يهم كثيرًا مَن المسيطر في اسطنبول، أنصار الحرب أم السلام، فقد قرر بطرس أن الوقت مُؤاتٍ للهجوم. وبحصوله على وعود بالدعم من أمراء مولدافيا ووالاشيا، وتوقعه انتفاضة عامة لرعايا السلطان المسيحيين تجاوبًا معه، قرر بطرس الهجوم بحجة استمرار وجود كارل الثاني عشر على الأراضي العثمانية. وقد أدى وصول نبأ إنذار بطرس إلى فوز أنصار الحرب، إذ أعلن الديوان السلطاني الحرب في اليوم نفسه (20 كانون الأول/ ديسمبر 1710). وهكذا بدأ الصراع بين العثمانيين والروس، ليغدو العنصر الأساسي في المسألة الشرقية خلال القرنين التاليين.

مع ذلك، فإن خوف بطرس من أنه، من دون مساعدة آل هابسبورغ، قد يخسر كلًا من بولندا وأوكرانيا، فضلًا عن المكانة العامة التي اكتسبها بفوزه في بولتافا، قد دفعه إلى تأخير الحرب ومحاولة إقرار السلام. لكن بما أن العثمانيين تجاهلوا مبادراته، فقد جهز بطرس حملة إلى اسطنبول عبر مولدافيا وبلغاريا. وعلى الرغم من استعداده للزحف، فقد تعرض لهزيمة دبلوماسية كبيرة عندما جرى التوقيع على اتفاق بين التتار والقوزاق (5 شباط/ فبراير 1711) للعمل المشترك ضد الروس، ما أدى - مع الغارات الناتجة من ذلك - إلى زيادة إرباك خطط حملة بطرس، ومنعه من حشد جيشه بالسرعة التي كان من المفترض أن يكون عليها.

وبينما غادر العثمانيون اسطنبول في 24 أيار/ مايو، سار الروس عبر بولندا وهم يعانون فعليًا محنة شديدة نتيجة غارات القوزاق والتتار ونقص الإمدادات. وعبروا بروت إلى مولدافيا (1 تموز/ يوليو). لكنهم فوجئوا بما وجدوه من تردد شعبي في تقديم الدعم، الذي وعد به أميرهم، إلى جانب النقص الناجم عن المجاعة العامة وفرار آلاف القرويين إلى التلال. وبينما كانت المدفعية العثمانية تمطر معسكر القيصر، مسببةً خسائر فادحة، كان الروس يعانون أيضًا نقص المواد الغذائية والإمدادات الأخرى. ومع وقوع الروس تحت رحمته، بدا أن في إمكان الصدر الأعظم الحصول على استسلام غير مشروط وتنازلات إقليمية كبرى وغيرها من التنازلات. لكنه كان أيضًا يواجه مشكلات خطيرة؛ فقد كان جيشه يفتقر إلى الإمدادات الكافية للاستمرار لمدة أطول بكثير، وكان غير متأكد مما إذا كان التتار سيظلون على إخلاصهم، أو ما إذا كان الروس سيجلبون تعزيزات من الشمال. لذلك، عندما عرض بطرس السلام على أساس إعادة جميع الأراضي المأخوذة من العثمانيين، كان محمد باشا البلطجي أكثر مِن مستعد للاستماع، ملحا فقط على أن شرطه المسبق للمحادثات هو أن يسلم الروس مدافعهم وليس كل أسلحتهم.

كانت المفاوضات طويلة ومعقدة، إذ تخلى العثمانيون عن عدد من النقاط بسبب شعور الصدر الأعظم بأن جيشه سوف ينهار وسيخسر كل شيء إذا لم يتراجع الروس سريعًا. وقد نصت معاهدة بروت النهائية (23 تموز/ يوليو 1711)، على أن يعيد الروس جميع المناطق التي استولوا عليها إلى العثمانيين. وكان عليهم تدمير كل قلاعهم الحدودية، والتعهد بالامتناع عن المزيد من التدخل في الشؤون الداخلية العثمانية. ووافق السلطان في المقابل على السماح للتجار الروس بممارسة التجارة الحرة تحت سيادته، ومحاولة التوسط من أجل إقرار السلام بين روسيا والسويد[34].

كان هناك عدد من التداعيات المهمة للمعاهدة داخل السلطنة وخارجها. فقد أدت المساعدة التي وعد الأمراء المحليون في والاشيا ومولدافيا بتقديمها للروس،

---

(34) تمت دراسة حملة بروت وإقرار السلام ببراعة في:
Akdes Nimet Kurat, *Prut Seferi ve Batrışı*, 2 vols. (Ankara: 1951), summarized in "Der Pruthfeldzug und der Prutfrieden von 1711," *Jahrbücher für Geschichte Osteuropas*, 10 (1962), pp. 13-66.

إلى جعل العثمانيين يستبدلونهم بالحكام المُعَينين من بين العائلات التجارية للفناريين اليونانيين في اسطنبول، الذين كانوا قد جاؤوا في السابق لاحتكار مركز الترجمان الكبير لدى الباب العالي، الذي سيطر على علاقات السلطان الخارجية. وهكذا فقدت الإمارتان قيادتهما المحلية، بينما استاءت من الوجود المتزايد للغة والثقافة اليونانيتين في إدارتها السياسية والدينية. وكانت النتيجة المهمة الأخرى هي حدوث انقسام بين المسيحيين القوميين في البلقان وبين الروس، حيث خاب أمل هؤلاء بسبب فشل بطرس في تقديم مساعدة ملموسة، وكان الأخير غير راضٍ عن غياب الدعم الشعبي للغزو. وقد توانى الروس في محاولاتهم إثارة تمرد في البلقان على السلطان، وبذلك أخذت النمسا زمام المبادرة في محاولة إثارة الشعور القومي.

وفي اسطنبول، استُقبلَت أخبار النصر بحماسة، حيث بدا آنذاك أن تهديدات الهجوم الروسي وثورة البلقان كانت مجرد خرافات، وأن الجيش العثماني يمكنه التحول للانتقام من آل هابسبورغ. مع ذلك، كان هناك كثيرون ممن أرادوا تجديد الحرب مع روسيا، وعلى رأسهم كارل الثاني عشر وخان القرم وسفراء السويد وبولندا والبندقية. وعارضهم آخرون، بمن فيهم محمد باشا البلطجي والسلطانة الأم والفناريون، مؤيدين شن الحرب على البندقية لاستعادة المورة واليونان، فالحرب الأولى كانت ببساطة لاستعادة الخسائر في كارلوفيتز. أما الثانية فعلى الأقل لأنه كان هناك أمل في احتكار التجارة والضرائب في هذه المناطق. في البداية كانت الغلبة لدعاة الحرب على روسيا مرة أخرى، إلى حد بعيد بسبب انتشار شائعات تفيد بأن محمد باشا البلطجي قَبِلَ الرشاوى الروسية مقابل التسوية السلمية. هكذا ابتعد السلطان تدريجيًا عن دعم شخص متهم بخيانة الإسلام، وقام أخيرًا بعزله (20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1711) خوفًا من تمرد عسكري[35]. ذهب أحمد بعد ذلك إلى أدرنة لإعداد حملة جديدة ضد الروس. لكن السفير الروسي، الذي انضم إليه دعاة الحرب مع سفراء البندقية وإنكلترا وهولندا، دفع رشاوى كافية لتأمين تغيير الاتجاه السياسي وتوقيع اتفاقية عثمانية-روسية جديدة (17 نيسان/ أبريل 1712)، تضم العديد من البنود التي ظلت ملتبسة في

(35) Raşit, vol. III, pp. 368-369, 374.

معاهدة بروت، بما في ذلك الجلاء الروسي عن حصن آزوف[36]. وقد تدخل سفراء فرنسا والسويد وبولندا والبندقية لتجديد الحماسة العثمانية للحرب ضد الروس، مستغلين تواني بطرس في سحب قواته من بولندا لجعل السلطان يستأنف استعداداته للحرب؛ وكذلك بعد النجاح السويدي ضد الروس في الغرب، لإعلان الحرب مرة أخرى (30 نيسان/ أبريل 1713)[37]. مع ذلك كانت هناك دسائس أخرى لتأمين حملة فورية، ما أغضب السلطان من ضيفه الملك السويدي المشاكس المثير للفتن باستمرار، فضلًا عن مؤيده خان القرم دولت جيراي. هكذا جرى عزل الأخير ونفيه إلى خيوس، ووضع الأول قيد الإقامة الجبرية في أدرنة، وأبرمت معاهدة سلام جديدة ونهائية مع روسيا (5 حزيران/ يونيو 1713)، تنص على جلاء روسيا عن بولندا في الحال، والسماح لكارل الثاني عشر بالعودة إلى دياره، إضافة إلى التخلي عن جميع الأراضي على طول ساحل البحر الأسود[38]. هكذا حلت مشكلة الحدود الشمالية، على الرغم من أن بطرس كان حرًا في إعادة بناء جيشه.

6-الحرب مع البندقية والنمسا

يدل توقيع معاهدة السلام مع روسيا على انتصار جديد لدعاة الحرب مع البندقية في البلاط العثماني، مع تولي زعيمهم علي باشا السلحدار منصب الصدر الأعظم (27 آب/ أغسطس 1713 - 6 آب/ أغسطس 1716). لقد كان الضغط الداخلي على السلطان لمحاولة استعادة المورة مدعومًا ليس فقط بفعل الفناريين، بل أيضًا بمناشدات سكانها الأرثوذكس لمساعدتهم في مواجهة السيطرة الكاثوليكية في ظل حُكم البندقية. لقد أعلنت الحرب أخيرًا (8 كانون الأول/ ديسمبر 1714) عندما أثارت البندقية انتفاضة واسعة النطاق ضد العثمانيين في الجبل الأسود[39]، وأرسلت سفنها لمهاجمة سفن التجارة العثمانية وسفن الحج

---

(36) Başvekâlet Arşivi, Mühimme 119, p. 139.

(37) Ibid., pp. 139, 247, 269; Raşit, vol. IV, p. 3.

(38) Raşit, vol. IV, p. 8; Başvekâlet Arşivi, Mühimme 120, p. 5; Uzunçarşili, *Osmanli Tarihi*, vol. IV/2, 97n; Kurat, vol. II, p. 701.

(39) Başvekâlet Arşivi, Mühimme 119, p. 127; 122, p. 40.

التي تبحر بين مصر واسطنبول، كل ذلك في انتهاك لالتزاماتها بموجب معاهدة كارلوفيتز. تمكّن الصدر الأعظم من استعادة المورة دون صعوبة تذكر بواسطة حملة برية-بحرية (صيف 1715). وقد فرضت المصالح الإسبانية والغربية الأخرى استمرار آل هابسبورغ في السلام مع العثمانيين. لكن تهديد السلطان لدلماشيا وكرواتيا دفع النمساويين أخيرًا إلى تجديد تحالفهم مع البندقية (13 نيسان/ أبريل 1716)، والمطالبة بالانسحاب العثماني الكامل من الأراضي التي فتحوها مؤخرًا، فضلًا عن تقديم تعويض للبنادقة[40]. وقد حث عدد من الوزراء العثمانيين، متذكرين هزائمهم السابقة على يد يوجين سافويا، على توخي الحذر. لكن الصدر الأعظم أقنع السلطان بأن العثمانيين أصبحوا الآن أقوياء بما يكفي لهزيمة آل هابسبورغ واستعادة المجر[41]. وسرعان ما أدت الحرب إلى كوارث جديدة. وقد التحق فرنسيس راكوتشي الثاني، الذي فرّ إلى باريس عقب احتلال آل هابسبورغ للمجر وترانسيلفانيا، بالسلطان على أمل استعادة حكمه بعد النصر المتوخى (23 أيار/ مايو 1716). ويبدو أن الفوز السهل في المورة قد منح الصدر الأعظم ثقة مفرطة، ولأنه كان يتجه شمالًا، ترك تتار القرم في ديارهم للحماية من أي هجوم روسي محتمل، وأرسل قوات كبيرة إلى ألبانيا للاشتراك في هجوم متوقع على كورفو. وهذا قلل من عدد قواته إلى ما ينوف قليلًا عن 100 ألف رجل، هزمهم يوجين بسهولة في بتروفارادين على نهر الدانوب (5 آب/ أغسطس 1715). ومرة أخرى سقط المعسكر العثماني أمام قوات الإمبراطورية المقدسة، وصار من السهل غزو بلاد الصرب. وشهدت حملات عام 1717 الكارثة تلو الأخرى؛ فقد استولى النمساويون على تِمسفار ثم على بلغراد (20 آب/ أغسطس)، في عملية استطاعوا فيها الاستيلاء على جميع المدافع والذخيرة العثمانية وأسر الآلاف من الجنود أيضًا[42]. وقد صمدت قوات الدفاع البوسنية على طول نهري درينا وأونا. لكن البندقية، بدعم من سفن البابا وفرسان مالطة، هاجمت العمق العثماني من طريق الاستيلاء على

(40) Raşit, vol. IV, pp. 197,199, 201, 204.

(41) Ibid., vol. IV, pp. 195, 266, 268; Uzunçarşili, *Osmanli Tarihi*, vol. IV/1, pp. 111-113.

(42) Başvekâlet Arşivi, Mühimme 116, pp. 73, 93, 96, 111, 114; Uzunçarşili, *Osmanli Tarihi*, vol. IV/1, pp. 132-136.

بريفيزه وهبوطها في دلماشيا، مع ذلك فإن العثمانيين كانوا قادرين على هزيمة فرقة قبالة رأس ماتابان (Cape Matapan) (تموز/ يوليو 1717) وإحباط محاولة العدو لاستعادة المورة[43].

أدت الهزائم الرهيبة ناحية الشمال إلى انهيار الفريق المؤيد للحرب في السلطة، واستبدال الفريق المؤيد للسلام به بقيادة مولى السلطان ومستشاره المقرب، الداماد إبراهيم باشا النوشهري (26 آب/ أغسطس 1717)، الذي أصبح بصفته صدرًا أعظم، وكيل السلطان الرئيسي لإنهاء الحرب. حصل الداماد إبراهيم حتى على دعم العناصر المؤيدين للحرب الذين كانوا يخشون أن تستخدم روسيا الهزائم فرصة لاحتلال الإمارتين قَبل النمساويين. ودفع الإمبراطور نحو السلام بسبب خيبة الأمل التي سببها فشل البندقية في استخدام النجاحات النمساوية لتعويض خسائرها، فضلًا عن الهجمات الإسبانية ضد مركزه في إيطاليا. وهكذا بمساعدة سفيري بريطانيا وهولندا[44] تم التوصل إلى السلام في باساروفيتز (21 تموز/ يوليو 1718)، على أساس احتفاظ جميع الأطراف بما احتلوه من أراضٍ.

نتيجة لذلك، تُرِكَ آل هابسبورغ يسيطرون على بلغراد وسمندريا وكذلك على الأراضي الواقعة بين تيموك وأونا، حيث أصبح كل من سافا ودرينا يمثلان حدودًا جديدة، وصار جزء كبير من بلاد الصرب في أيدي النمساويين. وكان من شأن القساوسة الكاثوليك في الأراضي العثمانية استعادة امتيازاتهم القديمة، ما جعل من آل هابسبورغ مرة أخرى مناصرين لهم، قادرين على التدخل في الشؤون العثمانية لصالحهم. وقد أتاحت اتفاقية منفصلة ممارسة التجارة الحُرة للتجار التابعين للموقعين على الاتفاقية، مع السماح للنمسا كذلك بحماية التجار الأجانب الموجودين تحت سيادة السلطان، ووضع قناصلهم أينما أرادوا في جميع أنحاء السلطنة؛ وهو ما أتاح وسائل إضافية لإثارة رعايا السلطان. وقد تخلى آل هابسبورغ فعليًا عن البندقية التي من أجلها ظاهريًا دخلوا الحرب، ما سمح للعثمانيين بالبقاء في المورة بينما احتفظت البندقية بدلماشيا والجزر الأيونية فقط،

(43) Başvekâlet Arşivi, Mühimme 125, pp. 77-82; 126, pp. 189-190, 196, 216, 225, 249; 127, pp. 146-153, 179, 181, 184, 193.

(44) Raşit, vol. V, pp. 21-26.

وكذلك بالحصون التي استولت عليها في الهرسك وبريفيزه. لم تكن الهزيمة سيئة بالقدر الذي كان من الممكن أن تكون عليه، مع ذلك فقد كانت كبيرة، إذ لم يعانِ العثمانيون فقط من الخسارة في الأراضي والرجال، بل كذلك في المكانة والمعنويات. وقد أثبتت الهزائم لكل من العثمانيين والأوروبيين أنه مهما كان بإمكان الكثير من الإصلاحيين العثمانيين إحياء الجيش والحكومة، فلن يكون هناك تكافؤ مع المشاة والمدفعية الجديدة في أوروبا. ومن الآن فصاعدًا، صار العثمانيون أكثر حذرًا بشأن أي تورط جديد في الحروب الأوروبية، وكانوا أيضًا أكثر استعدادًا لقبول حقبة جديدة من السلام سيجري إقرارها خلال فترة حُكم الصدر الأعظم الداماد إبراهيم باشا، التي استمرت 12 عامًا (1718-1730).

7- إبراهيم باشا رجل السياسة

استخدم إبراهيم السلطة المتاحة له بوصفه صدرًا أعظم، أولًا لتأمين سلام باساروفيتز، ثم للحفاظ عليه لتوفير فترة راحة من ويلات النزاعات المستمرة منذ عام 1683. وقد أكد لبطرس الكبير أنه لن يتدخل قط في الحرب الروسية- السويدية المتجددة، ووافق على التعديلات في الاتفاقيات مع بولندا والنمسا لضمان إنهاء هجمات التتار على الأراضي البولندية[45]، وضغط على التتار لتجنب أي أعمال عدائية من شأنها أن تؤدي إلى حرب مع روسيا. كان إبراهيم أول وزير عثماني يؤمن بأهمية المعرفة الأوروبية للسياسة الخارجية العثمانية. ووفقًا لذلك، فإنه كان على اتصال دائم مع السفراء الأوروبيين في اسطنبول، وبدأ بإرسال السفراء العثمانيين إلى الخارج لأول مرة، على الأقل إلى باريس وفيينا، ليس فقط لتوقيع الاتفاقيات الدبلوماسية والتجارية واتخاذ التدابير للوفاء بالمعاهدات السابقة، لكن كذلك للحصول على معلومات حول الدبلوماسية والقوة العسكرية الأوروبية. وهكذا ذهب يرمسكيز محمد أفندي جلبي إلى باريس (1720-1721)، والأمين الثاني للخزينة إبراهيم باشا إلى فيينا (1719)، ونشلي محمد آغا إلى موسكو (1722 -1723)، ومصطفى أفندي إلى فيينا (1730)، ومحمد أفندي إلى بولندا (1730)؛ وقد قام كل منهم بإرسال تقارير إلى الصدر

---

(45) Ibid., vol. V, pp. 181-184.

الأعظم ليكون على علم بالتطورات. كان هذا هو الخرق الأول في الستار الحديدي العثماني، وهو الخضوع للأمر الواقع الذي يقضي بأن العثمانيين لم يعد بإمكانهم تجاهل التطورات الداخلية في أوروبا[46].

ظل إبراهيم في السلطة وحافظ على سياسة سلام راسخة لأنه حافظ على ثقة السلطان، وكان هو سيد السياسة في القصر. وخلال السنوات الأولى من وزارته العظمى، عارضه معظم رجال البلاط إضافة إلى أمين الخزينة، والبستانجي باشي، وغيرهم. لكنه بنى حزبه السياسي بالتحالف مع "رئيس الكُتّاب" لدى السلطان، الذي بمساعدته قام بتصفية خصومه، واستبدال رجاله بهم. وفضلًا عن هذا فقد كان رجل دولة بارعًا:

> لم يُملِ إبراهيم أوامره. لقد صرف انتباه أحمد الثالث، وجعله يركن إلى الخمول، ولم تكن أساليبه بسيطة ومباشرة ومتسقة، بل كانت مزيجًا من الخصائص المتناقضة. ففي بعض الأحيان كان يبدي حيوية هائلة، ويعقد مؤتمرات رسمية ومشاورات سرية مع بعض المسؤولين، ويعقد الدواوين، ويطلب الاستعداد للحرب، ويزور الترسانة، ويُطلق السفن، ويشرف على إنشاء المباني، وتخطيط الحدائق؛ ثم إذا كانت الفرصة تستدعي المماطلة، كان يصبح سلبيًا بقدر ما كان نشيطًا ولا يبدي اهتمامًا سوى باللهو. وكان يصبح دمثًا أو صعب المراس، وديًا أو فاترًا، دبلوماسيًا أو غير دبلوماسي، يعلن الأخبار أو يحجبها عن العامة، كما يراه مناسبًا. وكان بإمكانه أن يكون كريمًا بمعنى الكلمة، على الرغم من أنه حافظ على استقلاله. لقد استخدم الشائعات، والسرية، والإخفاء، والحيلة، والمؤامرات، ولَعِبَ بالفُرس ضد الروس وبالفُرس ضد الفُرس؛ مع ذلك فإنه مارس الانتظار اليقظ والحذَر والحصافة. لقد كان محبًا للسلطة والثروة، ولم يكن لديه أي منافسين، وقام بجمع ثروة ضخمة. ولا شك في أن هذه العوامل أثرت في تبنيه سياسة السلام، وجعلته غير مستعد للتخلي عن المعلوم في سبيل المجهول. وبذكاء أكثر من العادي، كان يعرف متى يفض مجلسًا لتجنب اتخاذ قرار متسرع، ومتى يستبدل الكرم بجشع فطري[47].

---

(46) Faik Reşit Unat, *Osmanlı Sefirleri ve Sefaretnâmeleri* (Ankara: 1968), pp. 52-70.

(47) تقرير قنصل البندقية، وقد تُرجم في:
Mary Lucille Shay, *The Ottoman Empire from 1720 to 1734 as Revealed in Despatches of the Venetian Baili* (Urbana, Ill.: 1944), pp. 17-18.

8- حقبة اللاله (الخزامى)

لقد خطط الصدر الأعظم لإلهاء سيده المحب للمتعة، فقام بوضع إيقاع حياة جديد للقصر وكذلك للطبقات العليا. ولتوفير مركز لمتع السلطان. أشرف إبراهيم شخصيًا على بناء قصر ترفيهي كبير جديد، أطلق عليه بشكل مناسب: سعد آباد (مكان السعادة). كان يقع بعيدًا عن القصر، في أحد أجمل الأماكن في اسطنبول (كاغد خانه/ Kâğıthane) على الطرف الأيمن من القرن الذهبي. واستُخدمت رسومات الفونتينبلو (Fontainebleau)، التي أحضرت من باريس بواسطة يرمسكيز محمد أفندي جلبي، نماذج، حيث كان المبنى الرئيسي محاطًا بأجنحة فاخرة فضلًا عن التماثيل والحمامات والحدائق والنوافير، كلها تهدف إلى محاكاة نمط حياة المَلِك الفرنسي ومن حوله نفسه[48]. وقد انسحب نموذج السلطان على الوزراء وأعضاء الطبقة الحاكمة الذين سعوا - كذلك بطرق أخرى - لمحاكاة سيدهم بوصف ذلك جزءًا من العملية التي جعلتهم يحتفظون بمراكزهم المميزة في المجتمع العثماني. وجرى تشييد قصور مماثلة ومساكن وحدائق ونوافير خاصة في جميع أنحاء العاصمة، تحاكي سعد آباد بشكل مباشر. وأُقيم قصر إبراهيم باشا في كانديلي، على شاطئ الأناضول من مضيق البوسفور. وقام السلطان بتوزيع الأراضي الواقعة على طول مضيق البوسفور والقرن الذهبي على الأقارب وأعضاء الطبقة الحاكمة، ما حول هذه المناطق إلى مراكز سكنية للأثرياء. وفي الحدائق المحيطة بالقصور والمساكن، تنافس العثمانيون آنذاك بعضهم مع بعض في تصميم حدائق تتميز بالبذخ والفخامة، ونوافير مُنَمّقة، وبخاصة في زراعة زهور الخزامى (Tulip). وكان الاهتمام بهذا النبات واسع الانتشار، إلى حد أن العصر أصبح يعرف باسم حقبة اللاله (Tulip Period/Lâle Devri). كانت السلالات النادرة من زهور اللاله من بين أكثر ما يُرغب في امتلاكه، واستُخدمت وسيلة للحصول على المناصب العليا. كانت الأسرار البستانية تُحرس بعناية فائقة. وقد شارك السلطان وأعضاء الطبقة الحاكمة والأثرياء والدبلوماسيون المقيمون والأجانب في هذا الاهتمام، وأنفقت ثروات على زهور اللاله وكذلك على حفلات الحدائق

(48) Raşit, vol. V, pp. 443-446; Yirmisekiz Çelebi Mehmet, *Sefaretname* (Paris: 1872), pp. 28-29; Gölpnarli (ed.), *Nedim Divanı*, p. 337; M. Münir Aktepe, *Patrona Isyanı* (1730) (Istanbul: 1958), pp. 50-54.

والمهرجانات، حيث يجري تقديم التسلية من جانب الشعراء والموسيقيين والراقصين. وفي الليل، كانت السلاحف حاملة الشموع على ظهورها تتجول حول أَسِرة اللاله. وكان تغريد الطيور والببغاوات يخلق مزيدًا من التسلية. وكان تنظم فيها عروض صيفية للألعاب النارية والمدافع، وعروض للحرب البحرية تقدمها البحرية السلطانية. وإلى جانب الاهتمام الجديد الذي حظي به الترفيه الخارجي، كانت تُلقى أعمال شاعر البلاط الشهير نديم، إذ كان هناك تأكيد صريح على البهجة التي يمكن أن تُستمد من الحواس ومن الطبيعة. وقد وجد الانحلال العام في سلوك الطبقة العليا نظيرًا له بين الطبقات الدنيا في العدد المتزايد من رواد المقاهي والحانات التي أصبحت مراكز للترفيه الشعبي[49].

إضافة إلى القصور والتسلية، مثلت حقبة اللاله فترة جنونية من البذخ لدى السلطان إضافة إلى أي شخص يملك المال للإنفاق. وعلى عكس الإحجام العثماني السابق عن التأثر بالعادات والأعراف الأوروبية، أصبح أسلوب الأثرياء، في ذلك الوقت، هو استيراد المواد التي تمثل الحياة الغربية. لقد استبدلت الدواوين المنخفضة التقليدية بالأرائك والكراسي، وكذلك سايرت السراويل والثياب الموضة؛ واستقدم الفنانون الغربيون لرسم اللوحات على الجدران، ليس فقط للقصور الجديدة، بل كذلك لتغطية الفسيفساء التي زينت قصر طوبقابي لقرون. ولأول مرة منذ عصر السلاجقة، يجري تجاهل التقليد القديم الذي يحظر رسم الشكل البشري، إذ قام الرسامون الغربيون بإنتاج صور شخصية لعثمانيين أثرياء بما يكفي لدفع تكاليف خدماتهم.

لم يقتصر الأمر فقط على تشييد قصور المتعة؛ فقد انخرط إبراهيم باشا في تجديد العاصمة القديمة، وإقامة القصور والأسبلة والقنوات المائية والحدائق. وقام بترميم العديد من المباني الحكومية والوزارية، التي أُهملت في أثناء القرن السابق، إلى جانب المساجد والمدارس التي عانت من قيام مديريها بتبديد إيراداتها الوقفية. وتنافس الوزراء كذلك بعضهم مع بعض ومع الصدر الأعظم

(49) Lady Mary Wortley Montagu, *Letters* (New York: 1906); Ahmet Refik, *Lâle Devri* (Istanbul: 1928); Raşit, vol. V, pp. 19, 29, 45, 88, 134, 177, 233, 247, 267, 366, 401, 424, 439, 527-528, 205-217, 420-444; Küçük Çelebizade Ismail Asım, *Divan* (Istanbul: 1851), pp. 377-378, 555-561, 610-611.

في بناء المساجد الجديدة والمدارس والأسبلة. وغالبًا ما قاموا بتزيين المناطق المحيطة بقصور المتعة، مع الاستفادة بشكل خاص من منطقة البوسفور في هذا الصدد[50].

شهدت حقبة اللاله كذلك بداية النهضة الفكرية العثمانية، التي من شأنها أن تزدهر بعد قرن من الزمان في حقبة التنظيمات، وذلك جزئيًا ضمن الإطار الكلاسيكي للأدب العثماني التقليدي. لكنه فتح كذلك إلى حد ما آفاقًا جديدة في الأسلوب والمضمون والاهتمام. وقد تنافس السلطان والصدر الأعظم وغيرهما في تشجيع أعمال الشعراء العثمانيين ودعمهم، وبالطبع كانت الأولوية لتزيين القصور والمتعة. وشكل الداماد إبراهيم مجموعات من العلماء لترجمة الأعمال العربية والفارسية العظيمة في الماضي إلى اللغة التركية العثمانية، وبذلك جعلها نموذجًا يحتذى به من قبل طلاب العلم. ونظرًا إلى أن البلاط وقصور المتعة كانت بمنزلة محاور الحياة، كان من المحتم أن يجري التركيز على رعاية شعراء البلاط إلى الحد الذي بلغ فيه هذا النوع الخاص من الأدب العثماني ذروته، فهناك أعمال لا تحصى تمجد الخمر والحب، فضلًا عن سخاء السلطان وعظمته هو ومن حوله. وقد أيدت الصبغة العلمانية للأفكار الرئيسية قبول الاهتمامات والملذات الدنيوية، ما مهد الطريق لقبول أساليب وأفكار جديدة. وكان استعداد الشعراء للخروج عن الأسلوب الفارسي، وتجربة أشكال جديدة، وزيادة المفردات التركية، قد جعل مساهماتهم أكثر قابلية للقراءة، ووسع نطاق الشعور بها مقارنة بما كانت عليه الحال في الماضي.

ويبدو أن مجموعات الترجمة التي شكّلها الصدر الأعظم قد ترجمت بعض الأعمال الغربية في التاريخ والفلسفة وعلم الفلك، وكذلك في موضوعات أكثر تقليدية مقبولة للأعراف الإسلامية المحافظة. وبالنسبة إلى العقل العثماني فإنه كان لا يزال مقتنعًا بالاعتقاد التقليدي في التفوق العثماني، وكانت ثمة حاجة إلى شيء ملموس أكثر من هذه الترجمات وأعمال شعراء البلاط، وقد جرى توفير ذلك بفضل هؤلاء العثمانيين الذين احتكوا بقوة أوروبا الجديدة في ساحة المعركة، أو أرسلوا إلى عواصمها سفراء أو وكلاء. لقد نقلوا انطباعاتهم على شكل تقارير

---

(50) Aktepe, pp. 48-50.

لا يمكن أن تفشل في التأثير على من يقرؤها. فعلى سبيل المثال، أُرسل محمد أفندي جلبي إلى باريس من قبل الداماد إبراهيم "لزيارة قلاع الحضارة الفرنسية ومصانعها وأعمالها عمومًا، وبيان ما يمكن تطبيقه منها" في الدولة العثمانية[51]. لم يكتب للصدر الأعظم عن هذه الأشياء فحسب، بل عما رآه في الطرقات والمتاجر والمشافي والحدائق وحدائق الحيوان، مع إيلاء اهتمام خاص للمدارس العسكرية الفرنسية ومناطق التدريب ومظاهر المجتمع الفرنسي وطرق قيامهم بالأشياء التي كانت تختلف بشكل ملحوظ عما هو متبع لدى العثمانيين، مثل وضع المرأة ومكانتها، والطريقة التي يمر بها المَلِك وغيره من كبار المسؤولين بهدوء في شوارع باريس، والأهم من ذلك، الاستخدام الواسع للطباعة.

جاءت تقارير أخرى من مبعوثي الداماد إبراهيم الآخرين، أقل تفصيلًا، لكنها أصلية ومفيدة. ومن المؤكد أن هذه التقارير كان لها بعض التأثير على الصدر الأعظم وغيره من حاشيته، لكن المختلف عليه: هل قرأها من العثمانيين سوى قليل منهم؟ ومن المرجح جدًا أن تكون التعليقات والأوصاف هي الأكثر غرابة بالقياس إلى أساليب الحياة العثمانية، وأن ما ورد ربما جرى تفسيره في إطار التعبيرات العثمانية إلى حد أن تأثيره كان محدودًا. وكان عمل محمد سعيد، نجل محمد أفندي جلبي، أكثر تأثيرًا بكثير؛ فقد دار في العاصمة الفرنسية على نطاق أوسع بكثير مما فعل والده، حيث كون الكثير من الصداقات، وذهب إلى العروض المسرحية والترفيهية والحفلات الساهرة، وأصبح أول تركي عثماني ملم إلى حد ما باللغة الفرنسية، وقد جلب إلى اسطنبول الكتب والأزياء والأثاث التي أججت الشغف بالأساليب الغربية وتركت تأثيرها في ذلك.

كان الأهم من ذلك هو الحماسة التي جلبها كل من الأب والابن لاستخدام المطبعة. وكانت قد طُبعت أعمال بالعبرية واليونانية والأرمنية واللاتينية في الدولة العثمانية. لكن الطباعة لم تُستخدم باللغة التركية العثمانية، ولإنشائها وتشغيلها اختاروا مجريًا اعتنق الإسلام يُدعى إبراهيم متفرقة (1674-1745)، كان ينتمي لأول مجموعة من "المرتدين" الأوروبيين الذين اعتنقوا الإسلام خلال القرن

---

(51) ترجمة:
Niyazi Berkes, *The Development of Secularization in Turkey* (Montreal: 1964), p. 33, from Çelebi Mehmet, *Sefaretname* (London: 1872).

الثامن عشر. لكنهم، بعكس المتحولين من الدڤشرمة، نقلوا العديد من النتاجات والأفكار الغربية إلى السلطنة ضمن العملية التي بواسطتها جرى خرق الستار الحديدي القديم الذي ينتمي إلى الماضي.

ولد متفرقة في كولوتسفار، ترانسيلفانيا، من عائلة مجرية كالفنية أو مُوحّدة؛ وقد عانى الشاب متفرقة وهو شاب (اسمه الأصلي غير معروف) الاضطهاد الديني الكاثوليكي الذي هيمن على وطنه بعد رجوع حُكم آل هابسبورغ، وشارك على ما يبدو في حركة استقلال إمري ثوكولي بينما كان يَحْضُر في مدرسة دينية. أَسرته فرقة عثمانية في أثناء غارة لها (عام 1692)، ودخل في الرق ثم اعتنق الإسلام، وتبيّن له بعدما تخلى عن نظام الدڤشرمة، أن عملية التوجيه والتحول القديمة إلى الإسلام تظل مبادرة شخصية. وبمجرد أن جرى قبوله عثمانيًا كاملًا، دخل إبراهيم فيلق المتفرقة، الذي اتخذ اسمه. وقد استخدم معرفته باللغات الأوروبية لمساعدة رئيس الكُتّاب في المفاوضات مع آل هابسبورغ في فيينا عام 1715، إذ لفت انتباه الداماد إبراهيم. واستمر في العمل ممثلًا عثمانيًا مع راكوتشي في سعي الأخير لإثارة تمرد المجريين ضد آل هابسبورغ. وعندما عاد محمد سعيد باشا من أوروبا، اشترك معه إبراهيم متفرقة في تشجيع إنشاء مطبعة تركية في اسطنبول.

كانت هناك معارضة كبيرة للمشروع من الكتبة، الذين كانوا يخشون فقدان وظائفهم ومراكزهم في الطبقة الحاكمة. لكن بتأثير من الصدر الأعظم، جرت الموافقة على المشروع بتسوية، حيث وافق شيخ الإسلام على السماح بطباعة الكتب في جميع الموضوعات باستثناء الموضوعات الدينية التقليدية، وبالتالي الحفاظ للكتبة على أكثر مصادر دخلهم ربحًا، وترك متفرقة حُرًا في طبع ما يريده في التاريخ واللغات والرياضيات والجغرافيا والعلوم.

نُصبت المطبعة نفسُها في منزل إبراهيم في حي السلطان سليم في اسطنبول، أسفل الباب العالي مباشرة باتجاه القرن الذهبي. وسرعان ما أدرك الداماد إبراهيم كيف يمكن استخدام الطباعة لمساعدة القوات المسلحة؛ ولدى إصراره كانت أولَ الأعمال المطبوعة خرائطُ لبحر مرمرة (Marmara Deniz Haritası) (1132هـ/ 1720) والبحر الأسود (Bahriye-i Bahr-ı Siyah) (1137هـ/ 1724-1725). وقد بدأ النشر بقاموس فان كولو (31 كانون الثاني/ يناير 1728)، حيث

نشر ما مجموعه 16 مؤلفًا (20 مجلدًا) حتى وفاة إبراهيم متفرقة عام 1745، مع انسحاب محمد سعيد باشا من العملية إلى حد بعيد لترقيه في سلك الوظائف العثمانية. كان ستة من الأعمال في العلوم البحتة، والبقية في التاريخ والجغرافيا. وقد أكد إبراهيم في إطار دعوته إلى إدخال الطباعة، على أنها ستفيد الإسلام بتمهيدها للنهضة التعليمية بين المسلمين، سواء بتوفير نسخ لجميع الراغبين في القراءة، أو بجعلها رخيصة بما يمكّن من شرائها، وذلك تمكين للعثمانيين من استعادة دورهم الريادي السابق في العِلم على المستوى العالمي.

لكن في النهاية لم تتحقق هذه الآمال. وقد وَرَدَ بطرق عدة في كتابه **أصول الحِكَم في نظام الأمم** (*Usul ul Hikam fi Nizam al-Umam*)، الذي كتبه ونشره بنفسه في عام 1731، أن إمكانيات الطباعة تُستخدم على النحو الأمثل بوصفها نوعًا من المرآة التي تُقَدم انعكاسًا للحاكم. وفي معرض وصفه لأنظمة الحُكم والنظُم العسكرية في أوروبا، أخبر متفرقة سلطانه أن العثمانيين لا يستطيعون البقاء إلا إذا استعاروا، ليس فقط العلوم العسكرية، بل كذلك المعرفة الجغرافية وتقنيات الحُكم المتطورة في العالم الحديث. ومع تأكيده أهمية الجغرافيا، قام بنشر عمل كاتب چلبي، **جهان نُما** (*Cihannumâ*)، مضيفًا وصفًا لاحقًا للأناضول والجزيرة العربية، كتبه أبو بكر بن بهرام الدمشقي، إضافة إلى قسم تمهيدي عن الهندسة الرياضية وعمل كوبرنيكوس؛ وكان ذلك بطريقة لا تُغضب العلماء، الذين لم يكن لديهم ميل إلى تقبل مثل هذه النظريات الحديثة. جرى كذلك تضمين خرائط ومعلومات جغرافية أخرى مفيدة في طبعته لعمل كاتب چلبي **تحفة الكِبار فى أسفار البحار** (*Tuhfat ul-Kibar fi Asfar al-Bihar*) (1141هـ/ 1728م) (جرت ترجمته ونشره في لندن عام 1831 تحت اسم: **تاريخ حروب الأتراك البحرية** (*History of the Maritime Wars of the Turks*))؛ وعمله **تاريخ الهند الغربية المعروفة بالعالم الجديد** (*Tarih al-Hind al-Garbi al musamma bi Hadis-I Nav*)، الذي يصف جغرافيا الأميركتين وتاريخهما، وهي معلومات لم تكن معروفة من قبل للعثمانيين الأكثر تعليمًا في ذلك الوقت.

كانت منشورات إبراهيم متفرقة في مجال التاريخ أكثر تقليدية في صبغتها ومحتواها، وهي مُعدة بحيث تتجنب أي اتهام محتمل للسلاطين والوزراء. وقد تناول أول تاريخ قام بنشره، **تاريخ تيمور غورغان** (*Tarih-I Timur Gurgan*)

(1142هـ/ 1729م)، سيرة الفاتح العالمي العظيم تيمورلنك. ثم جاءت الترجمة التركية لتاريخ مصر العربي قبل الفتح العثماني وبعده، **تاريخ مصر الجديد والقديم** (1142هـ/ 1729م)، لسهيلي أفندي. وفي عهد محمود الأول، نشر كتاب **تقويم التواريخ** (*Takvim al-Tevarih*) لكاتب چلبي، حيث التسلسل الزمني للسلالات الحاكمة الكبيرة في العالم، بمن في ذلك العثمانيون حتى عام 1648 (1146هـ/ 1733-1734م)، وسلسلة كبيرة من وقائع التاريخ العثماني في العهود السابقة التي كتبها مصطفى نعيمة، مؤرخًا للأعوام من 1591 حتى 1660 (1147هـ/ 1734-1735م)، ومحمد راشد من عام 1660 إلى 1722 (1153هـ/ 1740-1741م)، إسماعيل عاصم أفندي جلبي زاده، من عام 1722 إلى 1729. وأضاف متفرقة تاريخه الخاص بالفتح العثماني للبوسنة (1154هـ/ 1741). لكن بصرف النظر عن عمل نعيمة، الذي كان معنيًا إلى حد بعيد بالعهود المبكرة، لم يكن أي من الآخرين - في أي حال - ناقدًا أو مُقوّمًا للأحداث والشخصيات التي جرت معالجتها.

لعل أكثر منشوراته جُرأة وتثقيفًا تلك التي كانت في مجال العلوم، والتي ساهم فيها إبراهيم متفرقة بشكل وافر على مر الأعوام. لقد قام في **جهان نُما**، باستخدام العمل اللاتيني لإدموند بورشوت (1651-1734)، أساسًا لمناقشة نظريات ديكارت في الدوامات (vortexes) ونظريات غاليليو في الفيزياء والمغناطيسية والبوصلة. وقام في عام 1732 بجمع ترجمات للعديد من الأعمال الإنكليزية واللاتينية تحت عنوان **فيوضات مغناطيسية** (*Fuyuzat-i miknatisiye*)، مضيفًا معلومات حول استخدام البوصلة. وترجم عمل عالم الجغرافيا والفلك الهولندي في القرن السابع عشر أندريا كيلر، تحت عنوان **مجموعة الحياة القديمة والجديدة** (*Mecmua-i Heyet-i Kadime ve Cedide*)، الذي نُشر أصلًا في هولندا عام 1665، يتضمن جميع المعلومات الفلكية والكونية المتاحة. لكن هذا لم يُطبع وظل فقط لاطلاع القصر. وكانت هناك أيضًا أطروحة غير منشورة عن الإسلام، هي **رسالة إسلامية** (*Risâle-i Islamiye*)، تصف بحذر تجربته الدينية بأكملها واعتناقه الإسلام[52].

(52) ثمة تحليل مفصّل في:
Berkes, pp. 37-39.

لا يمكن قياس تأثير مطبعة متفرقة على فتح العيون العثمانية على العالم الحديث. لكن الحقيقة هي أن هذه الصحوة استمرت، وأن المطبعة نشرت في نهاية المطاف المزيد من الأعمال في وقت لاحق من ذلك القرن، وأن التنوير العثماني في الواقع استمر في البزوغ ليقودنا إلى استنتاج مفاده أن ما أنجزه متفرقة ربما كان الإرثَ الأكثر تميزًا من حقبة اللاله.

9-سياسات إبراهيم باشا المالية

كان الصدر الأعظم مسؤولًا عن تمويل بذخ السلطان. وقد جرى خفض عدد فيلق الإنكشارية والبيروقراطيين والكتبة، ظاهريًا لتحسين الانضباط والكفاءة لكن في الواقع للحد من استنزافهم للخزينة[53]. وجرى التلاعب بقيمة العملات من أجل ربح الخزينة، مع دفع الرواتب بقيمة مرتفعة غير واقعية، وهي ثلاث آقجات من الفضة لكل بارة من الراتب المدرجة في السجلات، بدلًا من القيمة السوقية المستخدمة سابقًا وهي أربع آقجات[54]. وبُذلت مساعٍ للقضاء على المُلكيات التي بددت الكثير من عائدات الخزينة التقليدية، وكَذلك التيمارات الداخلة في حيازة من لا يرغب في تأدية الخدمة في مقابلها. وقد خصصت آنذاك هذه المناطق للأمناء الذين يتقاضون رواتب، أو لملتزمي الضرائب الذين يقومون بتسليم ما يجمعونه إلى الخزينة[55]. ونظرًا إلى أن معظم الضرائب غير القانونية، التي فُرضت سابقًا لدعم الوسطاء الذين استخدمهم حائزوا المُلكيات وأصحاب التيمارات، قد دمجت آنذاك في الهيكل الضريبي الاعتيادي، فإن التغييرات كانت تهدف إلى مساعدة الخزينة بدلًا من التخفيف عن الرعايا المثقلين بالأعباء. ولأول مرة منذ أكثر من قرن من الزمان، أُجريَ مسح شامل لمصادر الإيرادات في المدينة والريف على حد سواء، بحيث يمكن فرض الضرائب قانونًا وبشكل كامل على من لم يشملهم المسح السابق[56]، ثم زيدت بشكل كبير المدفوعات السنوية المطلوبة ممن يحوز المراكز الرئيسية في الخزينة، وهو ما اضطرهم في المقابل

(53) Raşit, vol. IV, p. 53; vol. V, pp. 185-186.

(54) Ibid., vol. V, pp. 272-273.

(55) Ibid., vol. IV, p. 176.

(56) Ibid., vol. V, pp. 146, 177.

إلى رفع الرسوم التي يتقاضونها مقابل أداء واجباتهم الرسمية(57)، وفرضت ضريبة رأس مال سنوية على ممتلكات الحرفيين والتجار في المناطق الحضرية وأصولهم، وفُرضت ضريبة مساعدة الحملات الطارئة (imdad-ı seferiye) بشكل منتظم، واستخدمت مصدرًا رئيسًا للإيرادات. ثم بُذلت محاولات لتخفيض قيمة العملة، على الرغم من أنه قد جرى التخلي عن ذلك عندما قوبل باحتجاجات قوية من النقابات(58).

قام الذين تأثروا بالتدابير القمعية، من الجنود والبيروقراطيين وسكان الحضر والمزارعين على حد سواء، بمقارنة بؤسهم بترف السلطان ومن حوله. وبينما كان السلطان والطبقة الحاكمة في لهو، دخلت السلطنة حقبة جديدة تفشى فيها التضخم والمجاعة والطاعون، مع حكومة لا تفعل شيئًا لعلاج هذا الوضع. وبدأت ثورات مختلفة تزعج الدولة مرة أخرى؛ حيث بدأ قُطاع الطرق والفلاحون والمتمردون العسكريون، الذين عُرفوا آنذاك باسم "المغامرين"، بمداهمة مناطق واسعة من الأناضول وأجزاء من الروملي وتدميرها(59).

10-الحروب مع إيران (1)

على الرغم من تصاعد التوتر الاجتماعي والاقتصادي، فإن التورط العثماني في إيران هو الذي عَجل بنهاية حقبة اللاله. لقد أغرى ضعف إيران الداخلي إبراهيم باشا بالدخول في حرب كان يأمل من طريقها أن يحل مشكلات العثمانيين المالية ويقلل من العبء على رعايا السلطان. وفي الواقع، بدت إيران جاهزة للغزو في السنوات الأخيرة من فترة حكم الشاه حسين الطويلة الفاسدة (1694-1723)، الذي يُعَد آخر الصفويين. وقد قامت قبيلة أفغانية مقرها في قندهار أولًا بقتل الحاكم المحلي الصفوي (1712)، ثم غزت إيران واحتلتها (1723)، ما أجبر الشاه حسين على التنازل عن مقامه وألقابه للغزاة. وبينما استمر الأفغان في تخريب شمال البلاد وغربها، فإن ما تبقى من إيران كان قد فسد من الناحية

---

(57) Ibid., vol. V, pp. 311-315.

(58) Ibid., vol. V, pp. 172, 175-176.

(59) Başvekâlet Arşivi, Mühimme 125, pp. 110, 158.

السياسية. لقد هرب الشاه حسين بن طهماسب إلى تبريز، حيث أعلن نفسه الشاه طهماسب الثاني، وبدعم من المسلمين السنّة في القوقاز، الذين يتعرضون للاضطهاد على يد كل من الإيرانيين الشيعة والجورجيين المسيحيين، ناشد العثمانيين المساعدة. وقد استفاد بطرس الكبير من هذا الوضع بتحريك جيشه إلى القوقاز من الشمال، واحتلال دربند وباكو في خريف عام 1723. وكان العثمانيون يخشون من احتلال روسيا لإيران فضلًا عن القوقاز، وقد شعر الداماد إبراهيم أن عليه التحرك فورًا لضمان حصة للعثمانيين في الدولة الإيرانية المنهارة (نيسان/ أبريل 1723)[60]. أعقب ذلك غزو ثلاثي بين عامي 1723 و1725. في القوقاز، استولت فيه قوات من قارص وديار بكر على تفليس وكوري بسهولة نسبيًا، وبعد دخول الروس باكو، استولت القوات العثمانية على يريفان ونهجوان وكنجة (آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر 1725)[61]. وفي غرب إيران، استولت القوات العثمانية من بغداد وفان على كرمانشاه ولورستان بمساعدة السنّة المحليين[62]، ثم استولت على همدان ومراغة في الصيف التالي[63]، وجرى احتلال تبريز ومعظم أذربيجان خلال عامي 1724 و 1725 مع مدينة أردبيل الشيعية المقدسة[64]. وهكذا تحققت جميع الأهداف الرئيسية، وصارت اسطنبول في نشوة.

مع استخدام خان القرم نفوذه السياسي مجددًا لتحقيق غايته في استعادة أراضيه شمال البحر الأسود، أثار هذا بدوره احتمال نشوب صراع جديد مع روسيا. لكن قوبلت دسائسه بنجاح من خلال المساعي التي بذلها سفيرا روسيا وفرنسا، بدعم في الكواليس من السلطان والسلطانة الأم، اللذين كانا أكثر رغبة في استمرار السلام من الصدر الأعظم[65]. ونتيجة لذلك، نص اتفاق عثماني-روسي جديد (24 حزيران/ يونيو 1724) على السيطرة العثمانية على جورجيا وشروان وأذربيجان، وأقرّ

(60) Başvekâlet Arşivi, Mühimme 131, p. 17; 130, p. 396.

(61) Mühimme 131, p. 190.

(62) Küçükçelebizade Ismail Asim, *Tarih-i Çelebizade Asim, Raşit tarihine zeyil* (Istanbul: 1282/1865-6), pp. 79-81.

(63) Başvekâlet Arşivi, Mühimme 132, pp. 92, 117; Ibid., pp. 180-189.

(64) Başvekâlet Arşivi, Mühimme 132, p. 345.

(65) Aktepe, pp. 73-85.

السلطان بالوجود الروسي في ولايات منطقة بحر قزوين بالقوقاز، جيلان ومازاندران وإستر آباد. واعترف كلا الطرفين بطهماسب الثاني حاكمًا فارسيًا، وسمح العثمانيون بمساعدة روسية ضد الأفغان. لكن إذا هم قاموا بمهاجمة الأراضي العثمانية، فيمكن السلطان أن يشارك في هذا التحرك لطردهم من إيران تمامًا[66].

بدا كل من العثمانيين والروس راضين بتلك التسوية التي حققت طموحاتهم على حساب إيران. وفي اسطنبول، نسي السكان مشكلاتهم عندما وردت إليهم أخبار إنقاذ المسلمين السنّة في الشرق. لكن الأحداث في إيران سرعان ما أربكت تلك التسوية وأدت إلى سقوط السلطان والصدر الأعظم. لقد أثبت طهماسب الثاني أنه غير قادر على إيقاف الأفغان الذين سيطروا على جزء كبير من البلاد، فكان عليه أن يهرب إلى خراسان، وهناك انضم إليه عدد من القبائل البدوية التركمانية في مقدمتهم القاجاريون بقيادة فتح علي خان، والأفشار الذين سرعان ما سيقوم زعيمهم نادر خان بطرد الأفغان، ليس فقط من إيران، بل أيضًا من أفغانستان، وتنصيب طهماسب الثاني على العرش الفارسي تحت حمايته (1730). بعد ذلك طلب طهماسب من الروس والعثمانيين الجلاء عن الأراضي الفارسية. ولتفادي الحرب، وافق الصدر الأعظم على التخلي عن كرمانشاه وتبريز وهمدان ولورستان مقابل الاعتراف الفارسي باستمرار الحكم العثماني في تفليس ويريفان وشروان[67]، وقد استغل نادر خان الجلاء العثماني للاستيلاء على فراهان، وهزيمة الجيش العثماني بالقرب من تبريز. أمر الصدر الأعظم بحملة جديدة ردًا على ذلك، لكن حتى مع القيام بالاستعدادات، أدت الأخبار الواردة من الشرق في النهاية إلى إشعال الثورة الكامنة منذ مدة طويلة.

11- تمرد باترونا

مع وجود معظم معسكرات الجيش في إسكودار في إطار الاستعدادات لحملة على إيران، لم يكن لدى الداماد إبراهيم قوة تذكر لمقاومة أعدائه في العاصمة. أخذ باترونا خليل زمام القيادة في هذا التمرد، وهو ألباني من الإنكشارية كان

---

(66) Başvekâlet Arşivi, Name Defteri, VII, 78; Uzunçarşili, *Osmanli Tarihi*, vol. IV/1, pp. 193-194.

(67) Başvekâlet Arşivi, Mühimme 136, p. 189.

قد انضم إلى عصابات الليفنت [اللاوند] الأناضولية في أثناء الحرب الإيرانية، ثم قام في ذلك الوقت باستغلال تسليم الأراضي إلى إيران لإثارة تمرد. وفي 28 أيلول/ سبتمبر 1730، حضر هو وخمسة من أصدقائه أمام مسجد بايزيد، وأعلنوا أن السلطان والصدر الأعظم قد انتهكوا الشريعة بتسليمهم الأراضي السنّية للكفار. وبعد اجتذاب حشد من الناس، ذهبوا إلى ثكنات الإنكشارية الجديدة في إت ميدان وهم يهتفون بما يريدون، وانضم إليهم مئات المدنيين والجنود أينما ذهبوا. وقد أيد العلماء وغيرهم مِن الذين عزلهم الصدر الأعظم، التمرد وطالبوا برؤوس الداماد إبراهيم ورفاقه. قام السلطان، خوفًا على حياته، بعزل ذلك الأخير وشنقه لإنقاذهم من الغوغاء وربما لإنقاذ عرشه (29 أيلول/ سبتمبر 1730). لكن الأحداث أثرت عليه بشدة إلى حد أنه سرعان ما قبل برغبة قادة العلماء وتنازل عن العرش، بحيث تنتقل سلطته إلى أكبر الأمراء في القصر، وهو ابن مصطفى الثاني، الذي اعتلى العرش باسم محمود الأول (1 تشرين الأول/ أكتوبر 1730). ركض باترونا خليل ورجاله في شوارع المدينة، ودمروا وأحرقوا قصور الأثرياء وقتلوا الكثير، وأثاروا رعبًا جماعيًا لا مثيل له تقريبًا في التاريخ العثماني. ومُحِي بهاء حقبة اللاله إلى جانب ثمرات بذخها. لكن بالقصور واللاله أو دونهما، كانت النهضة العامة التي رافقت هذه الفترة أقوى من أن يتم القضاء عليها بالكامل.

12-محمود الأول (1730-1754)

جرى تنصيب محمود على العرش من جانب المتمردين التابعين لباترونا خليل. لكنه في الواقع لم يشاركهم رغبتهم في قمع الإصلاح والعودة إلى أساليب الماضي. لقد أمضى معظم عامه الأول في محاولة لإخماد لهيب ثورات الطبقة الدنيا الذي انتشر في اسطنبول والكثير من الأماكن في البلاد. وقد أثبت باترونا خليل أن كونه متمردًا أفضل من كونه رجل دولة منتصرًا، فدوام التمرد يعني تأمين الغنائم لرجاله. وفي نهاية المطاف، أرضى السلطان الجند المتمردين بطمأنتهم أنهم لن يعاقَبوا على جرائمهم، فانحسرت الثورة (تشرين الأول/ أكتوبر 1730)[68]. مع ذلك، فإنه لم يجرِ القضاء على أي من المشكلات التي أدت إلى التمرد، وواصل باترونا خليل حملته

(68) Mehmet Suphi, Mustafa Sami & Hüseyin Şakir, *Tarih-i Suphi, Sami ve Şakir* (Istanbul: 1783), vol. I, fol. 12.

في شوارع اسطنبول، حيث جمع أموال الحماية من المنازل وأصحاب المتاجر وحرق ممتلكات من قاوم منهم. وفي غضون فترة زمنية قصيرة، كان قادرًا على إجبار السلطان على منحه امتياز البت في شؤون الدولة، وخصوصًا في التعيينات الجديدة. هكذا تبوأ بعض رجاله مناصب حكومية واستخدموها لقمع الأغنياء والفقراء على حد سواء. ولم ينته هذا التمرد إلا في نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، عندما دعا السلطان باترونا خليل ورفاقه إلى القصر للتباحث في القيام بحملة جديدة على الفُرس، ثم قام بشنقهم (24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1731)، ما أدى إلى تشتيت أتباعهم، فعاد السلام إلى اسطنبول مرة أخرى.

13- إصلاحات عسكرية جديدة

بعد قمع تمرد باترونا، أصبح محمود مطلق اليد في الحُكم، محافظًا على سلطته من طريق اللعبة العثمانية القديمة المتمثلة في تحقيق التوازن بين أحزاب القصر والتغيير السريع في المناصب الرئيسية لضمان عدم خروج أحد عما قُرر له. ويبدو أن سياسة الإصلاح التقليدي التي تبناها محمود الأول تأثرت بإبراهيم متفرقة، الذي أكد في عمله "أصول الحِكَم في نظام الأمم" على أهمية نظام الحُكم الملكي الذي فيه "يمتثل الشعب للعاهل العادل الحكيم ويتبع آراءه وتدابيره في الشؤون كافة"، وحث على إجراء إصلاحات تقنية في العلوم العسكرية الجديدة[69]، ونظرًا إلى أنه لا يوجد بين العثمانيين من لديه ما يكفي من العلم بالأساليب العسكرية الأوروبية، قرر محمود تعيين مستشار أوروبي، هو الأول من بين العديد من الخبراء التقنيين الذين من شأنهم أن يربطوا العثمانيين بالعالم المعاصر في القرنين التاليين. كان المستشار هو النبيل الفرنسي كلود ألكسندر دو بونيفال (1675-1747)، الذي خدم ملكه بامتياز خلال حرب الإرث الإسباني. لكنه اختلف مع لويس الرابع عشر، فالتحق بيوجين من سافويا في العديد من الحملات ضد فرنسا والبابا وكذلك ضد العثمانيين في بتروفارادين.

وكونه شابًا مندفعًا، فإنه لم يستطع أيضًا الانسجام مع الأمير يوجين، لذلك تحول إلى مكان آخر. ولم يجد استجابة سريعة في البندقية، فسافر إلى سراييفو

---

(69) Berkes, pp. 42, 45.

ليضع نفسه تحت تصرف السلطان للانتقام من كل من ملك فرنسا والإمبراطور. لكن كان العثمانيون لا يزالون غير مستعدين لقبول خدمات مسيحي لم يعتنق الإسلام، خاصة في عصر الحماسة الدينية التي أعقب تمرد باترونا، فما كان من بونيفال إلا أن اعتنق الإسلام واتخذ لنفسه اسم أحمد. وذهب إلى اسطنبول، حيث لفت انتباه الصدر الأعظم طوبال عثمان باشا (10 أيلول/ سبتمبر 1731 - 12 آذار/ مارس 1732)، بعد عدة محاولات، وهو الذي كان بذاته رجلًا عسكريًا حاول فعليًا جذب اهتمام السلطان إلى نوع حديث من القوات التي تَستخدم البنادق بالاعتماد على النظام والأسلحة والتكتيكات الأوروبية. وجرى تعيين أحمد لإحياء فرقة البومباردية (Bombardier/Humbaracı) القديمة، التي أُهملت مع تراجع نظام التيمار. هكذا جرى تقديم نموذج آخر استُنسخ من جانب الإصلاحيين التقليديين في وقت لاحق، من طريق إدخال تنظيمات جديدة في هيئة المنظومة القديمة حتى لا تثير المعارضة المحافظة. وفي الحقيقة قدم بونيفال للسلطان خطة لإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية بأكملها على الطريقة الفرنسية والنمساوية، مؤكدًا ضرورة جعل الخدمة العسكرية مهنة حقيقية مرة أخرى وذلك بتوفير رواتب ومعاشات كافية ومنتظمة. وقد اقترح أن تصبح فرق الإنكشارية أكثر فاعلية وانضباطًا بتقسيمها إلى وحدات صغيرة يقودها ضباط شباب يقوم هو بتدريبهم. مع ذلك، منعت معارضة الإنكشارية تنفيذ هذا المشروع، بحيث صرف جهوده للتركيز على فرقة البومباردية، التي استقى منها اسمه آنذاك، ليصبح خمبارجي أحمد باشا.

في غضون مدة زمنية قصيرة، زوده الصدر الأعظم بأرض للتدريب وثكنات وورشة للفرقة الجديدة في آيازما سراي (Ayazma Sarayi)، بالقرب من إسكودار. وجاء للمساعدة ثلاثة ضباط فرنسيين شبان اعتنقوا الإسلام كذلك، إلى جانب مرتزقة إيرلنديين واسكتلنديين ورجال جندوا من بين صفوف جنود تيمار سابقين من البوسنة. وجرى تنظيم الفرقة وتدريبها وفقًا للطرق التي تعلمها بونيفال في الخدمة الفرنسية والنمساوية؛ وكان الزي الموحد يشبه ذلك الذي يرتدونه في المجر، مع غطاء الرأس البوسني بعد تعديله[70]، وحاول بونيفال تقديم المشورة

---

(70) Suphi, Sami & Şakir, 58b, 59a-b; Heinrich Benedikt, *Der Pascha-Graf Alexander von Bonneval 1675-1747* (Graz-Köln: 1959), pp. 114-115.

للسلطان في الشؤون الخارجية، وحثه على أن يبني دفاعه على القوة الاقتصادية والعسكرية للدولة. وقد كان نشطًا كذلك في مساعدة الباب العالي على تحديث مجالاته التقنية، من سبك المدافع، وتصنيع البارود والبنادق، ثم كان له أيضًا دور في إدخال أسلحة جديدة إلى فيلق المدافع والعربات.

لكن عندما سقط طوبال عثمان من منصب الصدر الأعظم (آذار/ مارس 1732)، تلاشى تأثير بونيفال في البلاط. ولم يجر عزله عن فيلقه. لكن لم يخصه الصدر الأعظم الجديد، علي باشا حكيم أوغلو (12 آذار/ مارس 1732 - 12 تموز/ يوليو 1735)، ذلك الإيطالي المعتنق الإسلام، سوى بالقليل من الاهتمام والمال. وفي أواخر عام 1734، سُمح لبونيفال بفتح ثكنات جديدة وميدان للتدريب من أجل الفيلق في طوبطاشي، وكذلك في إسكودار، إلى جانب مدرسة للهندسة العسكرية (Hendesehane) مخصصة للهندسة والعلوم الأخرى اللازمة بوصفها أساسًا لنجاح سلاح المدفعية الحديث[71]، وقد كلف سقوط حكيم أوغلو علي من منصبه بونيفال، مرة أخرى، معظم نفوذه لفترة من الوقت. لكن المدرسة استمرت في العمل؛ وقد جاء معظم طلابها من فيلق البستانجية الذي كان يحرس القصر، وبذلك تجنب الغضب الذي قد يُعَبر عنه الفيلق الأكبر إذا جرى أخذ رجاله. واصل بونيفال تدريب البومباردية خاصته، وألحقهم بالحملة العثمانية على النمسا في عام 1736. لكن الاحتجاجات القوية للإنكشارية، المدركين تخلفهم التكنولوجي، إلى جانب النزاع المرير بين بونيفال والصدر الأعظم محمد باشا السلحدار، جعلت الأخير يُبعد بونيفال إلى قسطموني ويقطع الأجور عن الفيلق والمدرسة. لاحقًا قام الصدر الأعظم باستدعاء بونيفال، وظل في منصبه حتى وفاته في عام 1747، مع استمرار الفيلق لفترة من الزمن تحت قيادة ابنه بالتبني (الذي اعتنق الإسلام وتسمى باسم سليمان آغا) قبل تسريحه في النهاية وإغلاق المدرسة (عام 1750) بسبب استمرار معارضة الإنكشارية.

لم تقتصر جهود محمود الإصلاحية العسكرية على فيلق البومباردية، وإن كانت تجربة فريدة من نوعها ومثيرة للاهتمام. لقد أدرك السلطان أنه يجب بذل

---

(71) Suphi, Sami & Şakir, fol. 58b; Tayyarzade Ahmet Ata, *Tarih-i Ata*, 5 vols. (Istanbul: 1291-3/1874-6), vol. I, p. 158; Osman Nuri Ergin, *Türkiye Maarif Tarihi*, 5 vols. (Istanbul: 1939-43), vol. I, pp. 49-50; Abdülhak Adnan-Adivar, *Osmanli Türklerinde Ilim* (Istanbul: 1943), pp. 161-162.

الجهود لإصلاح الفيلق الأكبر، الذي يشكل الجزء الأعظم من الجيش. وبعد وقت قصير من قمع تمرد باترونا خليل، صدرت قوانين جديدة لإعادة تنظيم نظام التيمار وترسيخه (29 كانون الثاني/ يناير 1732)[72]. وقد عَيّن السلطان رجله الخاص آغا للإنكشارية، وعلى الرغم من عدم بذل جهود إصلاح قوية هنا خوفًا من ثورة جديدة، فقد جرى تنظيم دفع الرواتب مقابل وعود بأن يقوم الفيلق على الأقل بواجباته التقليدية ويقبل التدريب التقليدي. وبنيت حصون جديدة على طول الحدود مع آل هابسبورغ وروسيا، وأُقيمت الحاميات الحدودية، على غرار مقاطعات الأوج في القرن الرابع عشر، مع وجود قادة يتمتعون بسلطة واسعة على الأراضي والبلدات المجاورة، وحامياتهم ملزمة بحفظ النظام وجمع الضرائب في الريف[73]. لكن على الرغم من أن هذه الإصلاحات التقليدية قد أعادت الجيش إلى ما كان عليه عام 1717، فإنها لم تفعل الكثير لإثارة روح التقدم.

14-تغييرات أخرى

لم يَجد محمود الأول أن من واجبه أو من مسؤوليته تعزيز رخاء شعبه. لكن نظرًا إلى أنه كان من واجب السلطان رعاية "قَطِيعِهِ" والحفاظ عليه آمنًا، فقد أرسل الجيش إلى الأناضول لقمع أسوأ عصابات الليفنت [اللاوند]، على الرغم من أن هذا، في ظل استمرار المجاعة والتضخم والأوبئة، لم يُقدم سوى القليل من المساعدة أو الراحة لعامة شعبه.

واصل محمود التطور الثقافي الذي بدأ خلال حقبة اللاله، حيث دعم مطبعة إبراهيم متفرقة وكذلك عمل الشعراء والكتاب، ثم بنى عددًا من المكتبات العامة في اسطنبول وأرسل وكلاء في أرجاء السلطنة لجمع مجموعات من الكتب والمخطوطات؛ ولتلبية الحاجة إلى الورق الذي اقتضته النهضة الفكرية في ذلك الوقت، قام ببناء أول مصنع عثماني للورق في يالوا، على الشاطئ الأناضولي لبحر مرمرة، وجلب خبراء من بولندا لتشغيل المصنع، واستكمل إنتاجه بزيادة الواردات من فرنسا والبندقية وبولندا.

---

(72) Uzunçarşili, *Osmanli Tarihi*, vol. IV/1, 325n.

(73) Başvekâlet Arşivi, Mühimme 116, p. 17; 132, p. 50.

أخيرًا، عمل على مواجهة مشكلة خطيرة هي إمداد اسطنبول بالمياه، بسبب النمو السريع في عدد السكان فضلًا عن تداعي القنوات والصهاريج البيزنطية القديمة. وقد كانت إمدادات المياه الطبيعية في اسطنبول دائمًا غير كافية، إذ كان البيزنطيون قد نظموا نقل المياه من أماكن بعيدة، وجمعها في خزانات خلال فصل الشتاء، ثم نقلها من طريق القنوات إلى اسطنبول، حيث كان يجري تخزينها في صهاريج كبيرة تحت الأرض وتوزيعها حسب الحاجة من محطات تقسيم المياه (taksim) إلى الأسبلة العامة والمساجد والحمامات وبعض المنازل الخاصة. ساد هذا النظام في المدينة القديمة، من طريق قناة بناها قسطنطين الكبير وطوّرها فالنس، تمر بالقرب من أسوار المدينة عند أدرنة قابي، وتجلب المياه من تراقيا وغابة بلغراد عبر الكاغد خانة إلى الجزء الغربي من المدينة؛ وكان نظام آخر يجلب المياه من غابة بلغراد إلى مرتفعات أيوب إلى تقسيم عند إغري قابي، ومن هناك يجري توزيعها في جميع أنحاء اسطنبول القديمة. ولم يكن لدى غَلَطة وبيرا والجانب الشمالي للقرن الذهبي أي نظام من هذا القبيل، فكان عليها الاعتماد على الآبار ومياه الأمطار حتى بداية القرن الثامن عشر. وقد بدأ أحمد الثالث في بناء نظام مائي جديد لجلب الإمدادات من بهچة كوي، بالقرب من بيوك داره على مضيق البوسفور. لكنه صرف اهتمامه عنها في السنوات اللاحقة، وأتمها محمود الأول، الذي قام ببناء قناة لنقل المياه إلى مركز أساسي جديد للتوزيع أنشئ على مرتفعات بي أوغلو (حاليًا تقسيم). ومن هناك كانت توزع المياه على المراكز السكانية الرئيسية على طول القرن الذهبي والبوسفور وكذلك غَلَطة وبي أوغلو، وبذلك اكتملت شبكة المياه (عام 1732) التي ظلت بلا تغيير حتى قام عبد الحميد الثاني بتحديثها في نهاية القرن التاسع عشر.

15 -الحروب مع إيران (2)

خُصص معظم ما تبقى من عهد محمود لسلسلة من الحروب مع إيران إضافة إلى مواجهة كارثية أخرى مع النمسا وروسيا. وبالطبع، لم يتم إنهاء الصراع مع جيش نادر خان بتمرد باترونا، إنما هو الرد العثماني الذي جرى تأجيله. وانتهت المرحلة الأولى من القتال باتفاقية سلام (كانون الثاني/ يناير 1732) تركت القوقاز تحت السيطرة العثمانية وغرب إيران وأذربيجان تحت سيطرة الفُرس، ما جعل نهر آراس

يمثل الحد الفاصل بين الدولتين في الشمال، بينما بقيت قصر شيرين تمثل الحد الجنوبي دون تغيير[74].

كان السلام ساريًا. لكن لم يكن أي من الطرفين راضيًا. لم يأذن السلطان لمبعوثه بتسليم أذربيجان، وكان الفُرس غير راضين بترك تلك الأراضي للسلطان. كان نادر في هِرات يقاتل الأفغان، لكن عندما سمع بتنازل الشاه، عاد ليعزل طهماسب وينصب مكانه ابنه عباس البالغ من العمر عامًا واحدًا، ليتولى نادر السلطة الحقيقية رئيسًا للوزراء (7 تموز/ يوليو 1732)، حيث أعلن أن هدفه الرئيسي استعادة المناطق التي خسروها لمصلحة العثمانيين[75]، وفي الصيف التالي، بينما كان العثمانيون يستعدون لحملة جديدة على إيران في العراق، فاجأهم بالهجوم على القوقاز، حيث استولى على شروان وداغستان بمساعدة روسية، وحصل على مساعدة جورجية في وضع تفليس تحت الحصار[76]، وهزم قوة المدد العثمانية في بوغافرد (14 حزيران/ يونيو 1735) وأخذ جورجيا وأرمينية في أثناء فصل الصيف مرة أخرى أمام مقاومة عثمانية محدودة[77]. وبحلول صيف عام 1735، أخذ نادر كل ما يريده، بما في ذلك كركوك، وداران، وشهرزور، وكذلك مناطق في القوقاز، ثم اقترح السلام الذي قبله العثمانيون بسبب اقتراب نشوب حرب جديدة مع روسيا. وقد مكّن النصر على العثمانيين نادرًا من الاستفادة من وفاة الفتى عباس الثالث (عام 1736) لجمع ممثلي العناصر الرئيسية للسكان الفُرس الذين أعلنوه شاهًا، مؤسسًا بذلك سلالة أفشار الجديدة مكان الصفويين (6 آذار/ مارس 1736). ثم طوّر سياسة دينية جديدة تقوم على تفضيل السنّة لتقويض قوة رجال الدين الشيعة. وبقدر ما كان ذلك الأمر يهم العثمانيين، كان يعني أن الإسلام السنّي قد وصل إلى إيران، ما يجعل من السهل على السلطان أن يوقع على اتفاقية للتنازل عن الأراضي أكثر مما كان عليه الأمر في الماضي. كان نادر كذلك حريصًا على السلام حتى يتمكّن من تنفيذ خططه لغزو الهند، حيث استطاع في النهاية أن يجد ثروة أعظم بكثير من أي شيء كان يمكن أن يكسبه من العثمانيين.

(74) Suphi, Sami & Şakir, vol. I, pp. 39-41.

(75) Başvekâlet Arşivi, Mühimme 138, pp. 258, 388, 410.

(76) Ibid., Mühimme 140, p. 300.

(77) Mühimme 140, pp. 410, 418-419, 422.

16-الحرب مع روسيا والنمسا (1736-1739)

في ما يتعلق بالدولة العثمانية، كان هدف روسيا المباشر هو تحويل البحر الأسود إلى بحيرة روسية وذلك بتوسيع سلطتها في القرم وأحواض الأنهار الرئيسية التي تصب في البحر الأسود، ما يؤدي إلى إنهاء هجمات التتار التي طالما أزعجت المجتمع الروسي. ومع هزيمة السويد آنذاك وتولي أغسطس الثالث الموالي لروسيا، العرش في بولندا في أعقاب حرب الإرث البولندي (1733-1735)، كانت الإمبراطورة الروسية الجديدة آنا (1730-1740) قادرة على مهاجمة العثمانيين دون خوف من الانشغال عن الهدف، ما يرسي أسلوبًا تبلور في نهاية القرن تحت قيادة كاترين الكبرى. وقد أدى تعاون روسيا والنمسا في بولندا إلى إبرام اتفاق سري، حيث وعد الإمبراطور بالانضمام إلى أي حرب روسية-عثمانية تُقَسم فيها الغنائم بالتساوي. ولم يكن العثمانيون خاصة مترددين في قبول التحدي، فقد كادوا يشنون الهجوم عند تنصيب أغسطس على العرش البولندي بدلًا من المرشح الفرنسي الذي دعموه (صيف 1734)[78]. لكنهم لم يفعلوا ذلك بسبب استمرار الحرب مع إيران. أما الآن فقد حثهم الفرنسيون على مهاجمة كل من النمسا وروسيا، في حين شجعت تقارير السفير الروسي عن الضعف العثماني، القيصرة على الاستعداد لهجوم مفاجئ. وجرى تمهيد الطريق للحرب من خلال اتفاقية إقليمية بين روسيا والنمسا، تحصل روسيا بموجبها على القرم وآزوف. أما النمسا فتحصل على البوسنة والهرسك في خطوة أولى نحو تقدم أكبر غرب البلقان. بعد ذلك، أرسلت روسيا إنذارًا إلى السلطان تستنكر فيه سلسلة طويلة من الانتهاكات لمعاهدة بروت - معظمها غارات التتار التي لم يستطع السيطرة عليها - وتطالب بنوع من الترضية التي كان من المؤكد أنه سيرفضها فتوفر بذلك ذريعة للحرب[79]. وبينما نصح البريطانيون والهولنديون بالسلام لأنه أفضل من الصراع الكارثي المحتمل، فإن نصيحة السفير الفرنسي التحريضية قد توافقت مع رغبة كل من السلطان والصدر الأعظم؛ وبناءً عليه أعلنت الحرب (2 أيار/ مايو 1736)[80].

(78) Başvekâlet Arşivi, Name Defteri, VII, 359.

(79) Ibid., p. 460.

(80) Suphi, Sami & Şakir, vol. II, fol. 79-80; Başvekâlet Arşivi, Name Defteri, VII, 428, 499.

في البداية عانى العثمانيون سلسلة من الكوارث، لأن الروس كانوا على استعداد للهجوم، في حين أن جيش السلطان لم تجرِ تعبئته، فأرسل السلطان وحدات كبيرة من التتار للدفاع عن نهر الدانوب إلى أن يتولى الجيش العثماني الأمر. لكن الروس، بقيادة المارشال مونيتش، غزوا القرم، حيث أعملوا فيها تخريبًا وتدميرًا وقتلًا أثناء ذهابهم للاستيلاء على آزوف بعد حصار دام ثلاثة أشهر (13 تموز/ يوليو 1736). لكن المساحة الكبيرة التي تحقق فيها انتصار الروس على الأرض هي التي أدت إلى هزيمتهم هنا، إذ إن تقدمهم بعيدًا عن مصادر إمدادهم وعدم قدرتهم على العيش من الأراضي المُدمرة، قد أدت إلى معاناتهم من المجاعة والمرض حتى اضطروا إلى إخلاء شبه الجزيرة بأكملها.

كان الروس يعتزمون عبور نهر الدنيستر إلى مولدافيا خلال صيف 1737. لكن التعزيزات العثمانية الكثيفة دفعتهم إلى الخلف لدى بندر، وأدى الارتباك في الجيش الروسي إلى منع المزيد من المحاولات. أما النمساويون فقاموا بهجوم أكثر تركيزًا، حيث زحفت قوتهم الرئيسية إلى أعلى نهر مورافا نحو نيش، بينما قامت وحدات أصغر بغزو البوسنة ووالاشيا. ومع الرجال والإمدادات التي قدمها السكان الصرب، استولى جيش الغزو على نيش (1 آب/ أغسطس 1737)، ثم انتشر في جنوب بلاد الصرب. واستغل النمساويون مساعدة الجبل الأسود للاستيلاء على جزء كبير من البوسنة، بما في ذلك سراييفو[81]. لكن في نهاية الصيف قام العثمانيون بالمقاومة بمجرد أن أعادوا تنظيمهم، واستردوا مدينة نيش (20 تشرين الأول/ أكتوبر 1737)، ومنعوا المزيد من تقدم العدو إلى مقدونيا أو بلغاريا، وهزموا النمساويين بالقرب من بوخارست، واضطروهم إلى التراجع مرة أخرى إلى ترانسيلفانيا بسبب فصل الشتاء. وفي البوسنة، قاتل التيماريوت المجريون السابقون بحماسة خاصة بسبب ذكرياتهم عما حدث لعائلاتهم شمال نهر الدانوب، وبذلك صمدت الحصون الرئيسية ضد الغزاة، وهُزم النمساويون بالقرب من بانيالوكا (آب/ أغسطس 1737). وقد شجعت هذه الانتصارات العثمانيين على رفض جهود الوساطة الفرنسية التي بُذلت خلال فصل الشتاء.

---

(81) Başvekâlet Arşivi, Mühimme 142, p. 275; Suphi, Sami & Şakir, 100b.

كانت الحملات العثمانية على النمساويين في أثناء صيفي 1738 و1739 ناجحة إلى حد بعيد. فقد استرجعت الحصون الرئيسية في بلغراد وسمندريا وإرسوفا، وبذلك أعيد تأسيس خط دفاع الدانوب على الرغم من نقاط الضعف الداخلية الناجمة من الخلافات بين الصدر الأعظم والقادة الرئيسيين[82]. ثم خشي النمساويون من أن استمرار الحرب من شأنه أن يساعد الروس على جبهتهم، ولذلك وُقعت معاهدة سلام في بلغراد (18 أيلول/ سبتمبر 1739) تنازل فيها النمساويون عن جميع مكاسبهم في باساروفيتز، وهكذا صار نهرا سافا والدانوب مرة أخرى بمنزلة الحدود بين الإمبراطوريتين. لكن التركيز على النمسا ترك الإمارتين غير محصنتين أمام الروس. وقد أهدر مونيتش صيف 1738 وهو يحاول إثارة تمرد بين مسيحيي البلقان لعل ذلك يساعد في تقدمه، ولم يتحرك إلى الأمام إلا في الصيف التالي. وبالاتفاق مع بولندا زحف عبر أراضيها لمهاجمة خوتين وبندر والاستيلاء عليهما، والتمكّن بذلك من تحطيم خط دفاع الدانوب هناك. وانتقل بعد ذلك إلى مولدافيا، وأخذ ياشي، واستعد للانتقال إلى والاشيا (أيلول/ سبتمبر 1739). وبناءً عليه بدا النصر الروسي مؤكدًا، عندما وصلت أخبار معاهدة بلغراد.

كان مونيتش يخشى آنذاك من هجوم عثماني مضاد واسع النطاق في الربيع التالي. ونظرًا إلى عدم وصول المساعدة المتوقعة من المولدافيين، بدأ الروس يعانون أيضًا من مشكلات الإمداد نفسها التي أدت إلى الكارثة في القرم، وبذلك قَبِلَ مونيتش عروض الوساطة الفرنسية لإقرار السلام (3 تشرين الأول/ أكتوبر 1739)، الذي بموجبه تخلى الروس بشكل أساسي عن طموحاتهم؛ إذ كان يجب عليهم أن يردوا آزوف ويسحبوا تجارتهم وسفنهم الحربية كلها من بحر آزوف والبحر الأسود. أما التتار فكان عليهم إنهاء غاراتهم على الأراضي الروسية فقط إذا توقف القوزاق عن شن هجماتهم. وسُمح للروس بالتجارة وزيارة الأماكن المقدسة المسيحية في الأراضي العثمانية لكن دون أي إعفاءات ضريبية أو غيرها من الامتيازات، مثل تلك المسموح بها للأجانب الآخرين تحت سيادة السلطان؛ وكان على الروس أن يشحنوا بضائعهم عبر البحر الأسود على متن

---

(82) Başvekâlet Arşivi, Mühimme 145, p. 198.

السفن العثمانية فقط، وأن يتخلوا عن كل فتوحاتهم في مولدافيا. هكذا استعاد العثمانيون حظوظهم في الشرق وكذلك في الغرب. لكن الروس برزوا أكثر مما يبدو على السطح؛ فعلى الرغم من أنهم فقدوا آزوف، فإنهم أجبروا السلطان على تحمل مسؤولية غارات التتار المستقبلية؛ إضافة إلى ذلك، فإن الروس الذين سُمح لهم بالتجارة والقيام بالحج سرعان ما سيتمكّنون من إثارة الرعايا المسيحيين كما كانوا يفعلون في الماضي. وقد تركت انتصاراتهم العسكرية سمعة كبيرة في أوروبا، ما يدل على أن التحديث الأولي للجيش الروسي الذي قام به بطرس قد أثمر بالفعل بشكل ناجح من جانب خلفائه، وبذلك جرى وضع الأساس لمزيد من التقدم لاحقًا أمام العثمانيين.

كان للانتصارات العثمانية واستئناف حُكمهم في البوسنة وبلاد الصرب كذلك، بشكل خاص، تداعيات داخلية مهمة. فقد بدأ أنصار الإصلاح التقليدي الادعاء بأن التجديد قد جعل من الممكن هزيمة روسيا والنمسا. وفي الريف، أدت ثلاث سنوات من الحملات مرة أخرى إلى رفع الضرائب وإجبار العديد من القرويين على الفرار من الأراضي، وهو ما شكل مرة أخرى عصابات اللصوص أو الازدحام في البلدات والمدن. واستخدم بعض الأعيان المحليين الطاقة البشرية المتاحة لتشكيل جيوش خاصة والسيطرة على مناطق بأكملها، ليصبحوا بذلك أول أعيان أو دره بكوات (أمراء السهل). وعانت اسطنبول المكتظة بالسكان نقصًا في الغذاء، واقتحم الرعاع المتاجر والمخازن لأخذ المؤن واقتسامها. ولم يجرِ إخضاع البلدان والمناطق الواسعة من الريف مرة أخرى للسيطرة إلا تحت سلطة أحمد باشا النيشانجي (23 حزيران/ يونيو 1740 - 21 نيسان/ أبريل 1742).

17-الحروب مع إيران (3)

انشغل نادر شاه في الهند لمدة أربع سنوات (1737-1741). لكنه لم يتخل عن طموحاته في الدولة العثمانية. أولًا، بذل محاولات فاشلة للحصول على دعم السنّة في داغستان (أيار/ مايو 1741)، ثم طالب بحصة مماثلة في حُكم المدن المقدسة ورعايتها (نيسان/ أبريل 1742)، وهو أمر لم يكن للعلماء السنّة أن يقبلوه ولا يمكن السلطان أن يمنحه؛ وما كان من محمود إلا أن أجاب بإعلان الحرب،

ودعم الأمير الصفوي شاه صافي شاه حاكمًا لإيران بدلًا من نادر شاه[83]. الحرب التي تلت ذلك كانت متقطعة ودموية. في البداية، هاجم نادر كركوك والموصل وبغداد. لكنه تعرض لهزيمة فادحة[84] (صيف 1743)، وكان أكثر نجاحًا في القوقاز، خاصة بعد أن عطلت عصابات الليفنت [اللاوند] الأناضولية والأعيان جهود السلطان في تعبئة جيشه[85]. وفي النهاية، أقنعت الطبيعة المتقطعة للحرب كلا الطرفين بأنه لا يمكنهما الفوز بنصر حاسم، وجرى التوصل إلى اتفاق (4 أيلول/ سبتمبر 1746) جرى بموجبه الرجوع إلى حدود قصر شيرين مرة أخرى.

18-فترة فاصلة من السلام (1747-1768)

السنوات الأواخر من عهد محمود الأول، وكذلك عهد عثمان الثالث ابن مصطفى الثاني، اللامنطقي (1754-1757)، وعهد مصطفى الثالث، ابن أحمد الثالث (1757-1774)، أمدت الدولة العثمانية بأطول فترة سلام مستمر في تاريخها. وقد حدث هذا السلام لأن أوروبا كانت قد انشغلت في حرب الإرث النمساوي (1740-1748) ثم في حرب السنوات السبع (1756-1763)، في حين أن السلاطين كل منهم هو ووزيره الأعظم عملوا على النأي بالسلطنة عن الدخول في الصراعات. ففي إيران، على سبيل المثال، رغم وجود العديد من الفرص لمغامرات جديدة في أعقاب اغتيال نادر شاه (عام 1747)، قاوم العثمانيون مناشدات حكام حدودهم لاستعادة الأراضي التي خسروها، وظلوا مخلصين لآخر اتفاق وقعوه مع نادر[86]، ثم تجنبوا المساعي المبذولة لتوريط السلطنة في الحروب الأوروبية، مع دعم السلطان لحزب السلام في البلاط بمساعدة السفير الإنكليزي. ومن بين جميع الدول المتحاربة، اقتربت بروسيا من الدخول في تحالف مع العثمانيين، لكنها في النهاية لم توقع أكثر من معاهدة للتجارة والصداقة (تموز/ يوليو 1761).

---

(83) Ibid., Mühimme 148, pp. 226, 243.

(84) Suphi, Sami & Şakir, vol. II, p. 235.

(85) Başvekâlet Arşivi, Mühimme 152, p. 66.

(86) Ibid., Mühimme 153, p. 278.

طوال هذه الفترة، احتفظ السلاطين بالسلطة من طريق التلاعب بخصومهم السياسيين وتغيير من يشغل المناصب الرئيسية بشكل سريع. مع ذلك، ودون خطر الهجوم الخارجي، فإن معظم الإصلاحات التي أجريت في غضون العقود الثلاثة الماضية اختفت تدريجيًا وبصمت، وعادت الانتهاكات القديمة إلى الظهور، حيث عادت تباع المناصب مجددًا، فضلًا عن ممارسة المحسوبية وطلب الرشوة. واختفت مطبعة إبراهيم متفرقة وفرقة بونيفال، واستقرت الطبقة الحاكمة في ثباتها بادعائها مرة أخرى أن تفوق الأساليب العثمانية هو الذي أبقى العدو تحت السيطرة. وسادت المشكلات القديمة من التضخم والطاعون ونقص الغذاء واكتظاظ المدن والبطالة وقطع الطرق، وتسيد الأعيان المتمردون في جميع أنحاء البلاد، بينما حازت القوات العسكرية المحلية في مصر والشام والعراق وشمال أفريقيا على السيطرة واستقلت في الأغلب، في حين واصل أعضاء الطبقة الحاكمة الاستفادة من الانتهاكات، بحيث عارضوا كل تغيير أو إصلاح قد يهدد مصالحهم الخاصة. أما الجهود المبذولة أحيانًا لحل المشكلات الحضرية بتحديد الأسعار وإرسال المهاجرين الجدد إلى الأراضي وما يرافقها من محاولات قمع أسوأ الأعيان في الأقاليم، فكانت متفرقة ومحدودة النجاح.

الوحيد الذي كان له شأن ممن تولى منصب الصدر الأعظم، في تلك الفترة، هو محمد باشا راغب (1699-1763)، وهو شاعر متميز ومثقف وإداري بارع، على الرغم من عدم قدرته على تحقيق نتائج دائمة. لقد عيَّنه صدرًا أعظم عثمان الثالث على أمل أن يتمكّن من إقرار النظام والأمن نفسه الذي أنجزه مِن قَبل وهو والٍ لبغداد ومصر ودمشق وحلب، في جميع أنحاء السلطنة. لكن بما أن عثمان كان معتادًا على السيطرة على وزرائه، فقد منح راغب القليل من القدرة على المبادرة، إذ لم يكن بإمكان الصدر الأعظم أن يعمل ببعض الحرية سوى في ظل مصطفى الثالث. وقد اشترك كل من مصطفى وراغب في وجهات نظر متماثلة حول الدولة، إذ أدركا أنها، على الرغم من المظاهر الخارجية، كانت تتسم بالضعف، فتجنبا العلاقات الخارجية التي قد تؤدي إلى انهيارها قبل أن تجري تقويتها. لقد حافَظ راغب على السلام بدعم من السلطان أمام الضغط المستمر من مختلف الأطراف المشتركة في الحرب، داخل البلاط وخارجه، بتشجيع ودعم من السفراء الأجانب المتمركزين في العاصمة. لقد اكتسب ثقة السلطان إلى حد

أنه تزوج شقيقته الأرملة، صالحة سلطان، التي منحته من المكانة والحماية ما لم يحظ به صدر أعظم إلا قليلًا طوال القرن الثامن عشر، بعد الداماد إبراهيم باشا.

بذل راغب باشا مساعيَ حديثة لتحسين أوضاع كثير من الناس، حيث أدخل عملية جرى بواسطتها توسيع مجال الحكومة العثمانية، إذ قام بإصدار قوانين العدالة من جديد، وأصبح القضاة المحليون هم الحماة الرئيسيين للناس أمام ابتزاز المسؤولين الحكوميين والليفنت [اللاوند] والأعيان، مستخدمين سلطتهم الروحية للتخفيف من الآثار السيئة لانعدام وجود تنظيم حكومي قوي. كان على حائزي التيمار والمقاطعات دفع التزاماتهم بالكامل في الوقت المحدد، ومُنعوا من فرض ضرائب غير قانونية على الرعايا، وأرسل المفتشون لفرض الطاعة، وكُرست ثروة السلطان والصدر الأعظم وغيره من كبار المسؤولين لبناء المكتبات والمساجد وغيرها من المؤسسات لجعل حياة الأشخاص أكثر تيسيرًا بعض الشيء، وجرى تعيين المشرفين (nazır) للتحقق من عمل مسؤولي الأوقاف الدينية لضمان إنفاق العائدات في محلها. وأرسلت القوات لقمع عصابات الليفنت الذين هاجموا المزارعين، والأعيان الذين أصبحوا أقوياء للغاية. لكن ذلك كان من دون حل المشكلات الاقتصادية الأساسية التي منحتهم القوة، لذا لم ينتج عن مساعيه سوى القليل من الفائدة، وكما سنرى في الحرب التي تلت مع روسيا، فقد اكتسب الأعيان أهمية كبرى.

وبقدر ما كَرس راغب حياته المبكرة في الخدمة الكتابية، فإنه لم يكن مستغرَبًا أن يبذل جهودًا كبيرة لضبط أموال الخزينة وتحقيق التوازن في ميزانيتها. وقد جرى تنظيم فرقة جديدة من الوكلاء لإنفاذ القوانين واللوائح المتعلقة بالفلاحين دافعي الضرائب وأصحاب التيمار، وأُجبر أصحاب التيمار على تجديد براءاتهم (berat) مع تنصيب كل سلطان جديد، وهو ما منح راغب الأموال اللازمة لدفع رسوم التنصيب التي تطالب بها القوات، وكذلك رواتب العديد من أعضاء الطبقة الحاكمة. وبُذلت المحاولات مرة أخرى لاستعادة قيمة العملة لتسهيل التجارة والتبادل التجاري، واستخدم الصدر الأعظم نفوذه للحد من نفقات القصر. ونجح راغب في مساعيه لزيادة الإيرادات وتحقيق التوازن في الميزانية، لكن مأثرته الباقية تمثلت في تطوير القوات البحرية. فقد أعيد تنظيم الترسانة وبناء عدد من السفن لمواصلة التحول

من التجديف إلى الإبحار الشراعي. لكن هدفه في حماية الرعايا لم يتحقق قط، إذ استمرت الضرائب غير القانونية وسوء الحُكم في معظم الولايات، واستمرت العملات السيئة في مزاحمة الجيدة. وبعد وفاة محمد باشا راغب أهملت حتى إنجازاته المحدودة، في ما يعتبر قصة نموذجية من عصر الإصلاح التقليدي.

19-صراعات جديدة مع روسيا والنمسا (1768-1774)

كانت الحرب الجديدة مع روسيا نتيجة مباشرة للسياسات الإمبريالية العدوانية التي اتبعتها كاترين الكبرى (1762-1796)، التي تبنت الطموحات القديمة لبطرس الكبير. وفي عام 1764، بعد وفاة أغسطس الثالث، أرسلت كاترين قواتها إلى بولندا ورتبت لانتخاب عشيقها السابق، ستانيسلاس بونياتوفسكي (1764-1795)، مَلِكًا. لقد أثبت بونياتوفسكي أنه حاكم مقتدر. لكن محاولاته لتوفير مساواة دينية لغير الكاثوليك حثت على تشكيل اتحاد للمقاومة الوطنية البولندية في بار الواقعة في بودوليا (عام 1768)، والتي التمست المساعدة العثمانية؛ إضافة إلى أنها أثارت خان القرم والفرنسيين للحرب ضد روسيا، وهو ما دفع السلطان أخيرًا إلى الدخول في الصراع (4 تشرين الأول/ أكتوبر 1768)[87]. وقد رفضت كاترين طلبه بالإخلاء الروسي الفوري لبولندا، وهو ما أدى إلى نشوب الحرب[88].

أثبتت الحرب أن نطاقها أوسع بكثير وأكثر تدميرًا بالنسبة إلى العثمانيين من الحرب السابقة، على الرغم من أن النمسا ظلت خارجها في البداية على أمل أن تقوم الهجمات العثمانية بمنع الروس من بناء إمبراطوريتهم في البلقان. لكن يبدو أن المشاركة العثمانية كانت سيئة للغاية منذ البداية؛ فعندما حاول الصدر الأعظم حشد جيش في أدرنة، لم يكن التتار قادرين على تقديم مساعدتهم المعتادة بسبب انقساماتهم الداخلية التي أثارها الروس، حيث رتبوا لاغتيال القائد الكفء كريم جيراي (كانون الثاني/ يناير 1769) واستبدلوه بدولت جيراي الرابع غير المؤهل، ما ترك التتار بالكاد قادرين على الدفاع عن أنفسهم، فضلًا عن مساعدة

---

(87) Ahmet Vasif Efendi, *Tarih-i Vasif*, 2 vols. (Cairo: 1830) (for years 1753-74 only; subsequent vols. only in ms. form: vol. I (1188/1774-I-198/1784). Topkapi Saray Museum and Archives, Istanbul, Hazine 1406, pp. 266, 281, 315.

(88) Başvekâlet Arşivi, Mühimme 166, p. 170; Cevdet Hariciye 5218, 5288, 6076.

السلطان[89]. إضافة إلى ذلك، فإن الصدر الأعظم محمد أمين باشا، الذي حصل على منصبه من طريق المؤامرات السياسية المعتادة، كان غير مؤهل من الناحية العسكرية، فلم يتمكّن من تنظيم جيشه أو ترتيب خطة معقولة لمواجهة الهجوم الروسي المتوقع. وكانت ترتيبات الإمداد الضعيفة قد تركت الجيش دون طعام كافٍ، ثم إن عدم دفع الأجور في الوقت المحدد سبَّب عدم الانضباط بين الصفوف. وكانت قدرة العثمانيين على الصمود متوقفة في الأغلب لا على قوتهم، بل على ضعف الجيش الروسي، الأمر الذي عرقله انقسام القيادة والتدخل السياسي من البلاط.

مع ذلك كان الروس أكثر استعدادًا بكثير من العثمانيين، مع وجود جيوش في أوكرانيا على شواطئ بحر آزوف وفي شمال القوقاز على استعداد لمهاجمة السلطان من ثلاث جهات. وكان العملاء الروس أيضًا ينظمون انتفاضات في الجبل الأسود وبلاد الصرب والإمارات، حيث دعم كبار ملاكي الأراضي من البويار الاحتلال الروسي على أمل الحصول على حكم أوليغاركي استبدادي أكثر مما كان ممكنًا في ظل العثمانيين، وعلى أمير محلي على رأسهم بدلًا من اليوناني. وعندما اندفع الروس عبر نهر الدانوب إلى مولدافيا في شتاء 1769-1770، لم تكن الحاميات العثمانية قادرة سوى على تقديم مقاومة رمزية، خاصة بعد أن ثار السكان دعمًا للغزاة، فقاموا بذبح آلاف المسلمين دون رحمة[90]. وانتقل الروس إلى والاشيا، واحتلوا بوخارست (2 شباط/ فبراير 1770) وانتشروا في أرجاء الإمارة. وعندما تمكّن الصدر الأعظم أخيرًا من إحضار جيش لمجابهة الغزاة، وقعت هزيمته وتدميره تمامًا في كارتال (1 آب/ أغسطس 1770)، مع القضاء على ثلث المدافعين في المعركة وغرق ثلث آخر في محاولة يائسة لعبور نهر الدانوب بعد الهزيمة. وقد مكّن ذلك الروس من إكمال احتلالهم للإمارات، وأخذ حصون الدانوب، والتمركز في موقع يمكنهم التقدم منه عبر بلغاريا نحو اسطنبول في الربيع التالي. وهكذا بدت السلطنة عاجزة عن إيقاف العدو.

---

(89) Ahmet Cevdet Paşa, *Tarih-i Cevdet*, 1st ed., 12 vols. (Istanbul: 1270-1301/1858-83), vol. 1, p. 81; Resmi Ahmet Efendi, *Hulasat ul-Itibar* (Istanbul: 1286), p. 3.

(90) Başvekâlet Arşivi, Mühimme 168, p. 3.

20-الحرب البحرية في البحر المتوسط

في غضون ذلك، لم تكن الأمور أفضل بالنسبة إلى السلطان في البحر المتوسط، فمع عدم وجود أسطول في البحر الأسود لمهاجمة العثمانيين، أرسلت كاترين سربًا من أسطولها في بحر البلطيق عبر المحيط الأطلسي إلى البحر المتوسط لمهاجمة السلطان في منطقته الضعيفة، وكانت تدعمها في ذلك إنكلترا، التي كانت بحاجة إلى مساعدتها في أوروبا، وكانت تأمل كذلك استخدام الروس لإنهاء التفوق الفرنسي الطويل في الشام. جرى تجهيز الأسطول وتزويده في بورتسموت، بعدد من الضباط الإنكليز يرافقونه في البحر المتوسط لمساعدة الأميرال ألكسيس أورلوف، الذي انضم إليه في ليفرنة. وذهب عملاء روس إلى المورة لتثويرها ضد السلطان تحسبًا لمساعدات واسعة النطاق من الأسطول عند وصوله. وقد انطلق التمرد في أوائل آذار/ مارس 1771.

بعد ذلك بمدة وجيزة، أنزل الروس بعض الزي الرسمي والأسلحة لمساعدة المتمردين، حيث قتل الآلاف من المسلمين في مانيا والمناطق المجاورة، وانضم اليونانيون كذلك في جزيرتي زانتا وكيفالونيا إلى التمرد بمهاجمة الحاميات العثمانية وكذلك السكان المسلمين المحليين. بدا التمرد في البداية مبشرًا لليونانيين والروس. لكن الروس فشلوا في تقديم مساعدة كبيرة فعلية بالرجال والأسلحة، وبذلك تمكّن العثمانيون من قمع معظم مظاهره بحلول الربيع، تاركين اليونانيين غير واثقين من الوعود الروسية، كما حدث مع الصرب والمولدافيين نتيجة للتجارب السابقة.

كان رد الأسطول العثماني على التوغل الروسي بطيئًا ومترددًا، وعندما تقابل الأسطولان بالقرب من خيوس، كان الأميرال الكبير وضباطه غير قادرين على مجاراة تكتيكات العدو إلى حد أن الأسطول العثماني بأكمله فر إلى ميناء چشمه، حيث جرى إشعال النار فيه وتدميره بواسطة سفينة معادية، مع حدوث خسائر هائلة في الأرواح (6 تموز/ يوليو 1770)، وتعرض شرق البحر المتوسط بأكمله للهجوم الروسي. وكانت الخلافات المستمرة بين أورلوف والإنكليز فقط هي التي أدت إلى إهدار هذه الفرصة؛ إذ لم يكن باستطاعة أورلوف أن يفعل أكثر من محاولة فاشلة للاستيلاء على جزيرتي رودس وإغريبوز، بما يعطل التجارة

العثمانية في بحر إيجة بشكل جزئي ويقدم بعض المساعدة للمتمردين المماليك ضد السلطان في مصر والشام، وكان من الصعب تنفيذ ذلك النوع من الهجوم الهائل الذي كان يدور في خلَد كاترين[91].

21-جبهة القرم

جاء النجاح الروسي الأكثر إثارة في الحرب في القرم، التي انفصلت تمامًا عن السيادة العثمانية. كان اجتياح كريم جيراي المدمر لجنوب روسيا في كانون الثاني/ يناير 1769 قد اجتذب كاترين إلى هذه الجبهة، وأدى التناوب السريع للخانات بين عامي 1769 و1770 ومشاركة قبلان جيراي في الحملات داخل الإمارات، إلى تعريض القرم للخطر خلال معظم الحرب. وقد مهدت كاترين الطريق للغزو من طريق إثارة النزاعات بين التتار والنوغاي، الذين قطنوا بين نهري الدانوب والدنيستر، وكذلك تحريض القرم للحصول على استقلالها الكامل عن السلطان. وبينما اكتسبت نفوذًا على النوغاي، قادتها مقاومة التتار في النهاية إلى شن غزو شامل خلال صيف 1771. ونظرًا إلى أن جيش التتار الرئيسي كان لا يزال في الإمارات، ولأن معظم أمراء القرم انضموا إلى الروس بمجرد أن رأوا حظوظهم في الفوز، فإنه لم تكن هناك مقاومة منظمة. وقام الروس بتنصيب رَجُلِهم، صاحب جيراي خانًا، لينشئ دولة التتار المتمتعة بالحكم الذاتي تحت السيادة الروسية. مع ذلك، فإن مطالبة القرم بالسيادة على النوغاي والقبائل التركية الأخرى شمال البحر الأسود، إلى جانب مقاومتهم المطالب الروسية بشأن إقامة حامية في القرم، والاستياء الشعبي بدفع من العلماء ضد أي تعامل مع الكفار، أدت إلى سلسلة من الثورات على المحتلين. وانتخب أعيان القرم الذين فروا إلى اسطنبول مرشحهم، مقصود جيراي، ليكون خانًا جديدًا في المنفى[92]. واستقروا هم ومؤيدوهم في رسجق تحت الحماية العثمانية لانتظار اليوم الذي يمكنهم فيه العودة إلى القرم تحت سيادة السلطان.

---

(91) Fevzu Kurdoğlu, *Rus Harbinde Akdeniz Harekatı* (Ankara: 1942); R. C. Anderson, *Naval Wars in the Levant* (Princeton: 1952), pp. 277-304.

(92) Alan Fisher, *The Russian Annexation of the Crimea, 1772-1783* (Cambridge: 1970), pp. 44-51; Vasif Efendi, vol. II (1197/1783-1202/1788), Istanbul Archaeological Museum, ms. 355, pp. 100, 114.

22- رياح الحرب تهدأ

على الرغم من استمرار الحرب سنتين أخريين، فإنها وصلت إلى ذروتها في عام 1772 مع الاحتلال الروسي للإمارات والقرم. ترددت كاترين في المضي قدمًا بسبب مقاومة كل من النمسا وبروسيا، وقد أدت مخاوفهم من الهيمنة الروسية في المنطقة إلى تقسيم بولندا الأول في عام 1772، حيث قام فريدريك بالحصول على بروسيا البولندية، باستثناء دانتزيغ وتورنا، تعويضًا عن الاستحواذ الروسي على روسيا البيضاء والأراضي الواقعة جنوب الدنيبر، بينما استولت النمسا على غاليسيا وبودوليا الغربية، بما في ذلك لفيف وكراكوف. ومن المفارقات أن الحرب التي بدأت بالتدخل العثماني لإنقاذ بولندا من الروس مكّنت الروس من إحراز الانتصارات على العثمانيين، لكن كان يتعين تعويض كل من بروسيا والنمسا على حساب بولندا بدلًا من الدولة العثمانية حتى يتم الحفاظ على توازن القوى.

وعلى الرغم من أن كاترين ربما كانت ترغب في الحصول على أراضٍ إضافية من العثمانيين، فإن النمسا وبروسيا لم تكن لديهما رغبة في تشجيع المزيد من التوسع الروسي. إضافة إلى ذلك، سرعان ما انغمست كاترين في صعوبات داخلية، كما ظهر من تمرد بوغاتشيف (1773-1775)، حيث تورط الفلاحون في أودية نهري الأورال والفولغا، إضافة إلى القوزاق، وهو ما جعل من الصعب متابعة الحملات ضد العثمانيين. وكان العثمانيون عمومًا على استعداد لقبول المطالب الروسية المتعلقة بالأراضي على البحر الأسود والحصول على حقوق جديدة للتجار والقناصل الروس في السلطنة مقابل الجلاء عن الإمارات. لكن المفاوضات انهارت بسبب إصرار السلطان على الحفاظ على سيادته على القرم، فما كان من كاترين إلا أن قررت إجبار العثمانيين على قبول شروطها من خلال استئناف الهجوم. هكذا تقدمت القوات الروسية مرة أخرى في الإمارات، وشنت هجمات جديدة في منطقة القوقاز خلال عام 1773. لكن لم يتحقق نجاح كبير إلا بعد أن منحت قيادة جيوشهم لواحد من العباقرة العسكريين العظماء في ذلك الوقت، ألا وهو ألكسندر سوفوروف، الذي زحف عام 1774 نحو شومنة، وقطع الطريق إلى فارنا، وهزم العثمانيين في قوزلوجة. فاضطر الصدر الأعظم إلى طلب التفاوض على السلام، الذي جرى في المعسكر

الروسي في كوجك قينارجه، الواقعة في بلغاريا على مسافة حوالى أربع ساعات جنوب نهر الدانوب.

23-معاهدة كوجك قينارجه

كان الاتفاق الموقع في 21 تموز/ يوليو 1774، أحد أكثر الوثائق المصيرية في التاريخ العثماني، على الرغم من أن بنوده الإقليمية كانت محدودة. لقد جرى الاعتراف باستقلال القرم من الجانبين. لكن الروس وافقوا على السماح للسلطان بأن يكون الزعيم الديني الأعلى لسكانها المسلمين، بلقب الخليفة الذي جرى إحياؤه بعد إهماله مدة طويلة ليعبر عن التسوية الجديدة. لكن سُمح في مقابل ذلك لروسيا باحتلال المنطقة الواقعة بين نهري الدنيبر والبوج إضافة إلى ميناءي آزوف وكلبورن، اللذين سيطرا على مصب نهر الدنيبر، ما منحها موطئ قدم أكثر رسوخًا على البحر الأسود من أي وقت مضى. وكان على روسيا أن تقوم بالجلاء عن الإمارات والقوقاز وبالتخلي كذلك عن مكتسبات أورلوف في جزر بحر إيجة. لكن في المقابل كان على السلطان أن يمنح القيصر الحق في بناء الكنيسة الأرثوذكسية في اسطنبول وحمايتها، وهو ما فهم في ما بعد على أنه يدل على الحماية الروسية لجميع المسيحيين الأرثوذكس في السلطنة وكذلك لسكان الإمارات، وعلى تمكين روسيا، بذلك، من التدخل في الشؤون الداخلية العثمانية لمصلحتها في أثناء القرن الذي تلا ذلك. وأخيرًا، وافق السلطان على دفع تعويض كبير عن الحرب قدره 7 ملايين ونصف المليون آقجة على مدار ثلاث سنوات، وهو في الواقع مبلغ كبير على الخزينة الفقيرة. ومع انتهاء المساعدة العسكرية، التي كانت تقدمها القرم منذ أمد بعيد، ومع وضع الروس في مركز يسمح لهم بتوسيع سلطتهم، بدا من المحتمل للغاية بالنسبة إلى الكثيرين، بمن فيهم النمساويون القلقون، أنه لن يمر وقت طويل حتى تستفيد كاترين أو خلفاؤها من مكاسبهم الجديدة للتقدم أكثر على حساب العثمانيين[93].

---

(93) J. C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Analysis*, 2 vols. (Princeton, N.J.: 1956), pp. 54-161; Fisher, pp. 51-56; Uzunçarşili, *Osmanli Tarihi*, vol. IV/1, pp. 422-425.

24-استئناف الإصلاحات
في عهد عبد الحميد الأول (1774-1789)

على الرغم من أنه قضى معظم سنواته الخمسين في عزلة القصر، خصوصًا في عهد شقيقه مصطفى الثالث، اعتلى عبد الحميد الأول العرش بفهم واضح لضرورة إصلاح الدولة في سبيل إنقاذها، وقد ترك بصمته بوصفه واحدًا من أقوى السلاطين الإصلاحيين في القرن الثامن عشر. وفي حين لجأ إلى اللعبة العثمانية القديمة المتمثلة في التلاعب بالأحزاب وتغيير الوزراء للحفاظ على السلطة في يديه، شجع الإصلاح التقليدي، وسعى إلى إدخال تلك التقنيات العسكرية الجديدة والأسلحة التي كانت ضرورية للغاية لمجابهة جيوش أوروبا. لكنه ذهب أبعد بكثير من سابقيه في جانب مهم، إذ كان أول سلطان يستقدم أعدادًا كبيرة من المستشارين العسكريين الأجانب ويستخدمهم دون اشتراط اعتناقهم الإسلام والسير على النهج العثماني، وبذلك بدأ الانتقال إلى الأسلوب الجديد للإصلاح الذي ساد بعد ذلك خلال القرن التاسع عشر. وبينما حافظ على التوجه الشخصي للإصلاح، فإنه عمل بواسطة صدرين أعظمين، هما محمد سيد باشا السلحدار (21 آب/ أغسطس 1779 - 20 شباط/ فبراير 1781) وخليل حامد باشا (31 كانون الثاني/ يناير 1782 - 31 آذار/ مارس 1785)، وقد أصبح مع الأخير خاصة أحد الإصلاحيين العثمانيين العظام في ولايته القصيرة نسبيًا.

25-بارون دي توت وفيلق المدفعية سريعة الإطلاق

كان البارون فرنسوا دي توت (1730-1793) أحد المستشارين الأجانب الأكثر تأثيرًا في الجيش العثماني في أواخر القرن الثامن عشر، وكان نبيلًا مجريًا وجنديًا فرّ إلى فرنسا في أثناء تمرد راكوتشي، وترقى في سلك المدفعية في الجيش الفرنسي. أُرسل إلى اسطنبول في عام 1755 مع السفير فرغينس لتعلم اللغة التركية، وهي مهمة أنجزها بشكل جيد إلى حد أنه طوال عقد تقريبًا عمل وكيلًا للسفارة الفرنسية ومراقبًا للمؤسسات التجارية الفرنسية في جميع أنحاء بلاد الشام. وكانت سفارته لدى خان القرم (1767) من أجل التصدي للنفوذ الروسي ناجحة إلى حد أنه لفت انتباه مصطفى الثالث، الذي عينه مستشارًا للإصلاحات العسكرية، حيث كلفه بإنشاء فيلق مدفعي حديث ومدرسة ملحقة للهندسة، وهو

ما شغله حتى عام 1776 عندما عاد إلى فرنسا ودخل في خدمة المَلِك، إلى أن أبعدته الثورة الفرنسية في عام 1790.

في أثناء الحرب مع روسيا، انشغل دي توت بدراسة المؤسسة العسكرية العثمانية القائمة والإدلاء بالنصائح والإرساء للتغييرات، وبنى دفاعات جديدة للدردنيل وصمم أنظمة عائمة لتمكين الجيش من عبور المجاري المائية دون كوارث كالتي حدثت أثناء العبور في الماضي. وفي عام 1774 أسّس الفيلق الجديد الخاص بالمدفعية سريعة الإطلاق (Süratçi) للسلطان في الكاغد خانة، بالقرب من قصر سعد آباد القديم، بـ 250 مجنّدًا وضابطًا. وبواسطة المال وبعض المدافع الخفيفة التي قدمتها السفارة الفرنسية، دَرب دي توت رجاله على تقنيات المدفعية الحديثة، بمساعدة ضابط اسكتلندي يدعى كامبل (الذي اعتنق الإسلام على عكس معظم زملائه وأخذ اسم مصطفى، وأصبح يعرف بمصطفى الإنكليزي، على نحو غير لائق) وفرنسي يدعى أوبير (Aubert)، قام دي توت أيضًا ببناء مسبك حديث للمدافع في هاسكوي، على القرن الذهبي، ومدرسة جديدة للرياضيات (هندسخانة) بجوار ثكنات سلاح المدفعية، تُماثلها بشكل أو بآخر مدرسة الهندسة في حقبة اللاله، وكانت سابقة لمدرسة الهندسة العسكرية التي أنشأها لاحقًا سليم الثالث. وبعد رحيل دي توت واصلت فرقة المدفعية السريعة الإطلاق والمدرسة العمل تحت رئاسة أوبير ثم كامبل، وبينما جرى حلّهما لفترة من الوقت تحت ضغط الإنكشارية، فقد أنقذتا واستمرتا في العمل أثناء تولي خليل حميد باشا منصب الصدر الأعظم، وتحت حماية حسن باشا الجزائري وتشجيعه، وهو الذي برز بوصفه رائد الإصلاح البحري في ذلك الوقت.

26- حسن باشا الجزائري وإحياء البحرية العثمانية

من بين الناجين من الكارثة التي عانت منها البحرية في چشمه، كان حسن باشا الجزائري الذي عين أميرالًا كبيرًا في تموز/ يوليو 1774. ومنذ أن حلت الهزيمة بالمؤسسة البحرية، كان قادرًا على المضي قدمًا في التحديث السريع للبحرية دون معارضة داخلية من النوع الذي أبطأ وأحبط محاولات إصلاح الجيش البري. لقد أدرك أنه على الرغم من الحاجة إلى السفن الحديثة، فإنها لن تكون كافية إلا إذا كانت تحت إشراف ضباط أكفاء ورجال مدربين على التقنيات الحديثة للحرب

البحرية؛ من هنا جاءت إصلاحاته على جبهتين: أولًا، أنشئت أحواض جديدة لبناء السفن في القرن الذهبي والبحر الأسود وبحر إيجة. وجاء اثنان من مهندسي البحرية الفرنسية، هما لوروا ودوريست، لمباشرة العمل إلى جانب عدد من الحرفيين الفرنسيين الذين دربوا العمال العثمانيين على التقنيات الجديدة. وبنيت السفن بتصميم السفن الخاصة بالبحرية البريطانية والفرنسية نفسه، وكانت أخف من تلك المستخدمة سابقًا في الباب العالي مع المزيد من الاهتمام بوضع المدافع لتحسين القدرة على المناورة. ثم بُذلت جهود لبناء سفن أصغر ذات قدرة أكبر على العمل في الخلجان والقنوات الضيقة لجزر إيجة وساحل الأناضول.

ثانيًا، عمل حسن باشا الجزائري كذلك على بناء خدمة بحرية مهنية. فقد أدرج في الخدمة البحارة من القرى الواقعة على طول سواحل بحر إيجة وشرق البحر المتوسط. لكن النظام القديم، الذي كان يتيح لهم العيش دون مراقبة في مساكن المجندين الجدد في قاسم باشا وغَلَطة، استبدل بثكنات في الترسانة البحرية نفسها، في سينوب على البحر الأسود، وفي جزيرة مِدِللي في بحر إيجة، حيث كانوا يخضعون للانضباط والتدريب المستمر. ومن أجل تزويد الأسطول بالضباط، قام بتطوير مدرسة دي توت للرياضيات لتصبح كلية متكاملة للهندسة البحرية (Mühendishane-i Bahri-i Hümayun)، مع تعليمات مقدمة من دي توت وكامبل ومتخصصين أجانب وعثمانيين في الهندسة والملاحة وما شابه.

كان حسن باشا الجزائري ناجحًا جدًا في تحديث الأسطول، فبحلول عام 1784، كان قد التحق بأسطول السلطان 22 سفينة خَطية جديدة و15 فرقاطة أصغر في الحجم. لكنه كان أقل نجاحًا في تحسين كفاءة ضباطه ورجاله. ولم يأت من مدرسته سوى عدد قليل من الضباط، حيث استمرت التعيينات بناء على الرشوة والسياسة، وفي كثير من الأحيان كانت تتجاهل الكفاءة بشكل كامل. وظلت الأوضاع على متن السفن فوضوية كما كانت من قبل، وأصيب عدد قليل من الضباط الأكفاء، الذين وضعوا في القيادة، بالإحباط بسبب عدم قدرتهم على تغيير الوضع. مع ذلك، استمرت جهود حسن باشا الجزائري وكونت نواةً لمزيد من الإصلاحات الجوهرية التي جرى تنفيذها إبان القرن التاسع عشر[94].

---

(94) S. J. Shaw, *Between Old and New: The Ottoman Empire under Sultan Selim III, 1789-1807* (Cambridge, Mass.: 1971), p. 154.

27-إصلاح الفيلق الأقدم

بالطبع بقيت قاعدة الجيش العثماني متمثلة في فيلق الإنكشارية والفرسان السباهية، خاصة بعد فقدان القرم. وإضافة إلى الإصلاحات التي أجريت في المدفعية والبحرية، شعر السلطان أنه بحاجة ماسة إلى إحياء جيشه النظامي، وكان ناجحًا في ذلك إلى حد مفاجئ. لقد عاد أصحاب التيمار إلى أراضيهم، وجرى إحياء فيلق الإنكشارية؛ وفي غضون فترة زمنية قصيرة، أصبح الفيلق كما كان قبل الحرب مع روسيا؛ ليس أفضل مما كان، لكنه على الأقل ليس أسوأ.

28-صعوبات إقليمية

غير أن عبد الحميد لم يكن لديه متنفس للتركيز على إصلاحاته العسكرية. لقد تمثلت مشكلته الداخلية الأساسية في أن الحكومة خسرت سلطة الأقاليم لمصلحة الأعيان؛ فقد استغلوا اعتماد الحكومة على مساعدتهم العسكرية في أثناء الحرب مع روسيا لإقامة خَزينات وجيوش وحكومات خاصة بهم، فاستقلوا بشكل فعلي لكنم ظلوا يعترفون باستمرار سيادة السلطان شكليًا.

في الأناضول، كان أقوى الأعيان هم: قره عثمان أوغلو، الذي سيطر على مناطق واسعة في الجنوب الغربي، وچابان أوغلو، الذي حكم معظم الهضبة الوسطى، وجانيكلي علي باشا أوغلو، الذي حكم الشمال الشرقي. وفي مصر والشام والعراق والجزيرة العربية، فإن ما ملئ به الفراغ السياسي الذي تركه العثمانيون من الأعيان المحليين المدعومين شعبيًا أقل مما ملئ به من المسؤولين العثمانيين أنفسهم الذين ساعدهم عبيدهم المماليك، وأحيانًا القبائل البدوية التي استغلت الوضع لتطوير قوتها المستقلة اللازمة لسلطة مركزية أو إقليمية؛ ولم يكن السكان الحضريون أكثر من مراقبين سلبيين للنزاع لم يشاركوا فيه ولم يستفيدوا منه، ففي مصر، شغل المماليك معظم المناصب الإدارية والعسكرية بعد عام 1681، إضافة إلى احتلال زعيم زمرتهم المسيطرة لمنصب شيخ البلد، الذي هو فوق القانون، وهو الحاكم الفعلي للبلاد، بينما قام الحاكم العثماني بما يستطيعه كي يتلاعب بهم بالأسلوب المقرر؛ وعندما كانت إحدى فصائل المماليك تتمكّن من السيطرة الكاملة والقضاء على المعارضة - كما حدث في ظل علي بك الكبير

(1760-1773)، ثم في ظل مراد بك وإبراهيم بك بعد عام 1783 - كان الحكم العثماني ينقطع تمامًا؛ وفي ظل هذه الظروف فقط كانت تحدث محاولة تدخل مباشر، مثل الحملة التي قادها حسن باشا الجزائري بنفسه عام 1786، والتي لم تتمكّن من إزاحة المماليك بسبب بدء حرب جديدة مع روسيا. لكنها على الأقل قسمتهم وأعادتهم إلى الطاعة[95].

في الشام، كان القائد المملوكي البارز في ذلك الوقت هو أحمد باشا الجزار (ت. 1804)، الذي كان في الأصل مملوكًا لعلي بك الكبير، وفر بعد ذلك إلى الخدمة العثمانية في اسطنبول. كان قد تولى منصب والي الشام وعكا، وقمع التمردات المحلية ومد سلطته عبر أنحاء واسعة من سوريا ولبنان وفلسطين، ولم يعارض سيطرتَه بشكل ناجح سوى الأعيان المتمتعين بالحكم الذاتي في جبل لبنان. وحافظ المماليك في العراق كذلك على استقلالهم تحت قيادة عُمر باشا (1764-1780) وسليمان باشا الكبير (1780-1802)، وكلاهما أبعد البدو وحكم دون معارضة، وأرسل عائدات قليلة إلى اسطنبول، وتحدى كل محاولات السلطان لإقالته.

وفي شبه الجزيرة العربية، كانت ظروف التمرد مختلفة، إذ لم تكن من جانب حكام عثمانيين أو عبيد، بل كانت تتمثل في الحركة الدينية الوهابية المحلية المتشددة وجيوش آل سعود، الذين انضموا إلى حركة دينية-سياسية سوف تسيطر على نجد وقسم كبير من الجزء الشمالي من شبه الجزيرة بحلول نهاية القرن، فضلًا عن قيامها بغارات مدمرة على العراق وكذلك على المدن المقدسة، وهو ما هدد بشكل خطير مكانة السلطان ونفوذه في بقية شبه الجزيرة.

أخيرًا، في البلقان، لم يكن على عبد الحميد الأول مواجهة هذا النوع من الأعيان الأقوياء الذين حكموا في الشرق آنذاك. لكنهم بدأوا بالانتشار بين الدانوب وسلسلة البلقان والبحر الأدرياتيكي وعلى طول نهر ماريتسا، ما وضع الأساس لثورات واسعة النطاق في وقت لاحق من هذا القرن. كان أقوى هؤلاء هم داغ دويرن أوغلو (Dağdevirenoğlu)، الذي سيطر على منطقة أدرنة،

(95) S. J. Shaw, *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798* (Princeton, N. J.: 1962).

واسماعيل آغا ترسنكلي أوغلو، الذي سيطر على مناطق نيقوبوليس وسيستوفا ورسجق على طول نهر الدانوب، وعلي باشا يانينا، الذي كان قد تولى لتوه السلطة في وسط ألبانيا، وعائلة بوشاتلي في شمال ألبانيا، وفلاديكا (أمير-أسقف) بطرس الأول نيغوس بتروفيتش في الجبل الأسود، الذي استغل مساعدة كل من النمسا وروسيا لتحقيق استقلاله[96].

في مواجهة هذا الانهيار العام للسلطة المركزية، كافح السلطان بلا جدوى لإبقاء الأعيان تحت السيطرة، بتعيينهم أحيانًا في مناصب رسمية أو بمجرد رشوتهم لكسب نوع من الولاء، أو إشغالهم أو إرسال حملات عسكرية ضدهم. لكن هذه الحملات لم تسفر سوى عن انضمام أعداد كبيرة من الجنود إلى هؤلاء الأعيان، الذين وفروا لهم رواتب وظروفًا أفضل. ومع سيطرة الأعيان على المناطق الأكثر إنتاجية في البلاد، انخفضت عائدات الخزينة بشكل مطرد، وحُرمت اسطنبول والمدن الكبرى من مصادر غذاء مهمة، وصارت ظروف الحياة من سيئ إلى أسوأ، ولم يتمكّن السلطان ومن حوله من فعل الكثير لعلاج هذا الوضع.

29-صعوبات مع إيران

لم يكن هناك سلام حقيقي في العلاقات الخارجية الإيرانية. لقد انتهت الفوضى التي أعقبت اغتيال نادر شاه (1747) على يد كريم خان، زعيم قبيلة زند، الذي وَحد البلاد تحت حكمه العسكري، وأسس سلالة زند الحاكمة القصيرة الأجل (1751-1794). وبمجرد أن سيطر على إيران، اتبع سياسة عدوانية ضد العثمانيين، وأغار على شرق الأناضول (آذار/ مارس 1774 - آذار/ مارس 1775) ثم حاول المشاركة في السياسة المملوكية القائمة على الصراع في العراق، من طريق الاستيلاء على البصرة (نيسان/ أبريل 1776)، وتنصيب مرشحه زعيمًا على المماليك في بغداد[97]. رد عبد الحميد بإرسال غزاة من العراق إلى إيران. لكنه فشل في طرد الفُرس من البصرة. ولم يحدث ذلك إلا عندما استعاد سليمان باشا حُكم المماليك في العراق، حيث استطاع القضاء عليهم وحَكَمَ

(96) Shaw, *Between Old and New*, pp. 211-237.

(97) Başvekâlet Arşivi, Name-i Hümayun IX, 90; Mühimme 166, pp. 371, 373, 427.

الإقليم بأكمله باسم السلطان، اسميًا على الأقل. هكذا انتهى الخطر الإيراني لقرن من الزمان، ما مكّنه هو وخلفاؤه من محاولة السيطرة على البدو. لكن هذه الجهود لم تكن ناجحة على الإطلاق، وزادت الغارات الوهابية الآتية من الجزيرة العربية من صعوبة الأمر. وفي النهاية، شَكّل سُكان الصحارى وليس الفُرس التهديد الرئيسي للحكم العثماني في العراق[98].

30-الضم الروسي للقِرم

أدت رغبة كاترين الواضحة في الاستيلاء على المزيد من الأراضي العثمانية، وتصميم القوى الأخرى على الحصول على تعويض عن أي تقدم روسي جديد، إلى توتر العلاقات مع أوروبا. في البداية، اقتصر تدخل كاترين المباشر على النوغاي، الذين جعلتهم تابعين لها، في الوقت الذي عملت فيه على تأمين خانية القرم لأولئك الواقعين تحت نفوذها. في هذا الوقت، بدأ مئات القرميين، من الطبقات العليا والسفلى، بالهجرة إلى الأناضول، وبالتالي بدأت حركة اللاجئين من الولايات التي خرجت عن سيطرة الدولة، تلك الحركة التي من شأنها أن تصل إلى الملايين في القرن التاسع عشر، ما سيخلق مشكلات اجتماعية واقتصادية كبيرة كانت الدولة غير مهيأة للتعامل معها. وجاءت المشكلة المباشرة من اللاجئين الأثرياء الذين مولوا تصاعد الحزب المؤيد للحرب في اسطنبول، مطالبين باستئناف النزاع مع روسيا من أجل إعادة القرم إلى سلطة السلطان. لكن رغم إحرازهم بعض النجاح السياسي، فإن الحرب مع إيران منعتهم من ترجمة نفوذهم إلى أفعال.

أدت نهاية تمرد بوغاتشيف إلى إطلاق يد كاترين للقيام بالمزيد من العمل العسكري المباشر لتحقيق غاياتها في القرم؛ كان هذا هو الوقت المناسب لها، حيث العثمانيون مشغولون في إيران، وفرنسا صديقتهم الرئيسية في أوروبا مشغولة في أميركا الشمالية. لقد وضع الغزاة الروس دميتهم، شاهين جيراي، على عرش القرم، في حين اضطر تابع السلطان دولت جيراي إلى الفرار إلى اسطنبول. لم يكن حُكم شاهين جيراي بوصفه خانًا، حُكمًا خانعًا بقدر ما توقع

(98) P. Holt, *Egypt and the Fertile Crescent, 1516-1922* (London and Ithaca: 1966), pp. 146-148.

الروس، نظرًا إلى أنه لم يعد قادرًا على الحُكم بالطريقة التقليدية، من طريق استخدام الإعانات العثمانية للتأثير في رؤساء عشائر التتار الرئيسية. فقد حاول إنشاء حكومة مركزية على النهج الروسي، والقضاء على تأثير العلماء وغيرهم باستثناء أهم العشائر، ووضع رجاله في المناصب الإدارية الرئيسية، وبناء جيش دائم للحلول محل الجيش الذي تهيمن عليه العشائر والقبائل. وقد أدى الاستياء من حُكم الشاه إلى ثورة، حيث أرسل العثمانيون سليم جيراي وأنصاره إلى القرم على أمل استغلال الوضع لاستعادة حكم السلطان (2 كانون الثاني/ يناير 1778). لكن الروس تحركوا في الوقت نفسه، وقتلوا المتمردين، واحتلوا معظم شبه الجزيرة قبل أن تصدر ردة فعل من العثمانيين. وجرى تنصيب شاهين جيراي مرة أخرى، لكن هذه المرة دون أي دعم محلي وباعتماد كامل على الجيش الروسي (شباط/ فبراير 1778). ونظرًا إلى ما أصاب العثمانيين من اليأس من طرد الروس، حاولوا التوصل إلى حل وسط، فاعترفوا بشاهين جيراي خانًا طوال حياته. أما تعيين الخانات مستقبلًا فيستلزم تصديقًا من السلطان بصفته خليفة، ونظير ذلك طلبوا من الروس الجلاء مجددًا. وافق الروس، واستعادت القرم استقلالها. لكن لم يتمكّن شاهين جيراي من الحفاظ على وضعه إلا بمساعدة مالية وعسكرية روسية؛ وبذلك، لم يمر وقت طويل حتى تحركت كاترين صوب الضم المباشر (كانون الثاني/ يناير 1779)[99].

أدى تورط فرنسا مع البريطانيين في أميركا الشمالية، إلى تثبيط ردة الفعل العثمانية على الهجوم الروسي. كان الصدر الأعظم خليل حميد، أحد الليبراليين الأقوياء، وكان قد وليَ للتو السلطة في اسطنبول، بقصد بدء إصلاحات كبرى، ولم يكن هو أو السلطان يرغبان في التورط في حرب روسية جديدة لا تؤدي سوى إلى المزيد من الخسائر قبل إحياء الجيش. حسن باشا الجزائري فقط هو الذي دعا إلى ردة فعل قوية على التقدم الروسي، مدركًا ما اكتسبته القيصرة من ميزة استراتيجية هائلة. لكن السلطان، الذي كان يفتقر إلى السلطة الفعالة، اعترف على مضض بالضم في اتفاقية موقعة في آينالي كافاك (9 كانون الثاني/

(99) Fisher, pp. 108-109; Cevdet Paşa, 1st ed., vol. I, pp. 179-180, 320-327; Noradounghian (ed.), vol. I, pp. 338-342; Uzunçarşili, *Osmanli Tarihi*, vol. IV/1, p. 451.

يناير 1784)، أكدت معاهدةَ كوجك قينارجه باستثناء تلك البنود المتعلقة بالقرم التي جرى إلغاؤها في ما عدا البنود التي تسمح للسلطان بالحق في التعامل بوصفه زعيمًا دينيًا للمسلمين(100). وقد حل آنذاك الحكم الروسي المباشر محل خانية القرم، وبدأ الآلاف من اللاجئين المسلمين في الفرار إلى الأراضي العثمانية؛ ولم يمض وقت طويل حتى قامت كاترين بتحويل القرم إلى قاعدة عسكرية رئيسية من أجل مزيد من التوسع على حساب العثمانيين(101).

31-سياسة الإصلاح العثماني التقليدي

حاز نمط الإصلاح الخاص بخليل حميد على تأييد كبير بين أعضاء الطبقة الحاكمة، وعلى رأسهم السلطان وأولئك الذين وجدوا أن مصلحتهم السياسية تكمن في دعمه أمام المحافظين؛ وحصل أيضًا على دعم من الضباط ورجال الفيلق في مدارس بونيفال ودي توت العسكرية، إضافة إلى القليل من العثمانيين الذين كانوا يدركون أهمية ما يفعلونه. كان كبار المحافظين، بالطبع، هم أولئك الذين تتعرض مصالحهم للتهديد المباشر بسبب الأفكار الجديدة، وكذلك أعضاء السلك العسكري القديم الذين هُددت عائداتهم ووظائفهم من أي تغيير قد يهمشهم أو يجعلهم عديمي الجدوى. ونظرًا إلى أن العديد من الأعضاء كانوا يكسبون رزقهم بوصفهم تجارًا وحرفيين، ويتمتعون بموارد كبيرة ومصالح عائلية، فقد استطاعوا إشراك نقاباتهم وعائلاتهم في دعم الاتجاهات القديمة. وكانوا مدعومين بقوة من جانب غالبية العلماء، الذين يفتقرون إلى القدرة والإرادة، على حد سواء، للحفاظ على المعايير القديمة أو لأداء وظائفهم. وانضم آخرون إلى أصحاب المصالح الخاصة لأسباب سياسية، المثال على ذلك، حسن باشا الجزائري وضباطه في البحرية الجديدة الذين عارضوا خليل حميد إلى حد بعيد لأنه كان منافسًا لانحيازات السلطان. ولعل أكبر قوة للمحافظين كانت قدرتهم على كسب تأييد الجماهير بواسطة جاذبية التقاليد الإسلامية والعثمانية، في حين

(100) Cevdet Paşa, 1st ed., vol. II, pp. 219-221; Uzunçarşili, *Osmanli Tarihi*, vol. IV/1, p. 494; Fisher, pp. 135-139.

(101) Fisher, pp. 139-150.

أن الإصلاحيين، بصفتهم نخبة، كانوا لا يزالون تقليديين بما يكفي لعدم إشراك الرعايا في عملية الحُكم، أو حتى تطوير الطبقة الوسطى التي قد تتوافق مصالحها مع مصالحهم. وكان لدى أعظم الداعمين للإصلاح أزمات تهدد وجود السلطنة، وهو ما أجبر حتى المحافظين الأكثر رجعية على السماح ببعض التغيير لإنقاذها. لكن عندما تنتهي هذه الأزمات، كانت لدى المحافظين المقدرة على الجمع بين الدعم الجماهيري وقوة الجيش لإبعاد الإصلاحيين والقضاء على إصلاحاتهم.

وقد امتزج في هذا الخليط المعقد الممثلون الأجانب في اسطنبول، فمن طريق عملهم في دعم سياسات حكوماتهم، قام أعداء السلطان، خصوصًا النمسا وروسيا، بتأييد معارضي الإصلاح على أمل زيادة تقويض النظام العثماني وجعله فريسة أسهل لجيوش حكامهم، بينما دعم البريطانيون والهولنديون والفرنسيون الإصلاحيين عمومًا، على أمل إنقاذ السلطنة وإنقاذ توازن القوى الأوروبي بذلك. هذا لا يعني حتى أن المساعدات الفرنسية جاءت من أي دعم متأصل في أوساط النبلاء الفرنسيين أو الإنتليجنسيا الفرنسية، فحتى على مدى السنوات الطويلة من الصداقة العثمانية–الفرنسية كانت المساعدة مبنية على المصالح التجارية الفرنسية في بلاد الشام، والمصالح الدينية في الأماكن المقدسة، بينما العقل الشعبي الفرنسي أسهم في العداء العنيف والدعاية المعادية للمسلمين، التي نشأت منذ الحروب الصليبية. ومما زاد من التعصب المسيحي التقليدي تجاه المسلمين، تلك الحماسة الجديدة لدى المثقفين الفرنسيين في القرن الثامن لـ"المستبدين المستنيرين" في روسيا، الذين كانوا ظاهريًا يحدثون الدولة والمجتمع الروسيين في مواجهة "بربرية المسلمين وجهلهم" المستمر. ودافع آخرون عن النزاهة العثمانية في مواجهة روسيا، لكن كان ذلك فقط لمنح فرنسا مهلةً للاضطلاع بالأمر عندما يحين الوقت. ومع مثل هذه النوايا التي كان يجري التعبير عنها علنًا في أوروبا، فإنه لم يكن من الصعب على المحافظين العثمانيين التعرف على الإصلاحيين من أمثال خليل حميد، الذين قبلوا المساعدة الفرنسية واعتمدوا عليها، في محاولة لإحلال الحُكم المسيحي محل العثماني في الشرق الأوسط، الأمر الذي استغله معارضو الإصلاح طوال معظم القرن التاسع عشر.

32- إصلاحات خليل حميد

كان خليل حميد، مثل محمد راغب، مسلمًا تركيًا تشكلت تجربته إلى حد بعيد عبر سنوات طويلة من الخدمة في المؤسسة الكتابية، ولا سيما في ديوان رئيس الكُتّاب المسؤول عن مراسلات السلطان مع السفراء والحكومات الأجنبية. لكنه لم يحصل على رؤية أشمل للنظام العثماني إلا بعد عام 1781، عندما جرى تعيينه مساعدًا (كتخدا) للصدر الأعظم[102].

وفي أثناء النزاع مع روسيا حول القرم، حاول خليل حميد تعزيز القوات العثمانية الموجودة استعدادًا للحرب التي اعتقد أنها ستتبع ذلك، وقام بتعبئة الجنود وإرسالهم بالعتاد والذخيرة إلى الحصون الحدودية الرئيسية التي جرى إصلاحها، أو في حالات قليلة أُعيد بناؤها بالكامل تحت إشرافه. وبُذلت جهود منظمة لإنشاء احتياطيات دائمة من الإمدادات والرجال في مراكز الحراسة المتأخرة الرئيسية في أدرنة وصوفيا وإساقچي لتوفير تعزيزات لأي جبهة قد تواجه هجوم العدو، وتمكين الجيش من إعادة التجمع في حالة اختراق العدو لمواقع الصفوف الأمامية[103].

مع ذلك، سرعان ما أدرك الصدر الأعظم أن هذه الجهود كان محكومًا عليها بالفشل طالما أنه لم يجر تحديث الجيش العثماني على وجه الإجمال وتقويته. لقد حاول وضع نظام ثنائي يجمع بين القديم والحديث، من خلال التنسيق بين الفريقين وتنظيم الفيلق الأكبر وتدريبه ومشاركة الأسلحة مع الفرق والمدارس الجديدة. وبالتأكيد، لم تكن جهوده الأولى في الإصلاح مختلفة عن جهود أسلافه من الإصلاحيين إلا في الامتداد والدرجة. فقد أعيد إحياء فرقة المدفعية السريعة الإطلاق، التي أسسها دي توت، وتقويتها إلى جانب مدرسة الرياضيات بمساعدة فنيين فرنسيين، وشاركت البحرية وحسن باشا الجزائري على الرغم من معارضته السياسية المريرة لواضع هذه الإصلاحات. ومد الفنيون الفرنسيون مدرسة

(102) Ismail Hakkı Uzunçarşılı, "Sadrazam Halil Hamid Paşa," *Türkiyat Mecmuasi*, 5 (1935), pp. 213-267; Ahmet Cevdet Paşa, *Tarih-i Cevdet: Tertib-i Cedit*, 2nd ed., 12 vols. (Istanbul: 1303/1885-6), vol. II, pp. 132-133, 158, 159, 355; vol. III, p. 134.

(103) Başvekâlet Arşivi, Mühimme 181, pp. 127, 135, 148, 252-253; Uzunçarşılı, "Sadrazam," pp. 223-224.

الهندسة بالرجال إلى حد بعيد، وقام خبراء تحصين فرنسيون بتحديث الحصون الحدودية الرئيسية، ونشروا ترجمات تركية للكتب المدرسية الفرنسية، وأقاموا مدارس للتحصين أصبحت أساسًا لمدرسة الهندسة العسكرية اللاحقة[104].

كما بُذلت جهود لاستعادة المؤسسات التقليدية؛ فقد أُرسل المفتشون إلى الولايات لإجبار حائزي التيمار على العيش في أراضيهم وعلى التدرب والالتحاق بالجيش فور استدعائهم[105]، ومن يتبين من ضباطهم أنه يتغاضى عن الانتهاكات أو يتكتم على ما شغر من الأراضي يكن عرضةً للإعدام الفوري[106]. وقد أقيل أعضاء سلاح الإنكشارية الذين رفضوا قبول التدريب والانضباط، ولم يُسمح لأبناء الأعضاء بالتسجيل في الفيلق إلا إذا ثبت أنهم يتمتعون بقدرات ومميزات خاصة بالخدمة[107]. وقام خليل حميد بفصل ما يناهز ثلثي الرجال المدرجين في قوائم الإنكشارية، ما رفع رواتب البقية لجعلهم يتعاونون في تحديث الفيلق؛ ثم أسس مجموعات من الإنكشارية والسباهية للتدريب على الأسلحة والتكتيكات الجديدة على الطراز الأوروبي في المشاة والمدفعية[108]. ووضعت لوائح جديدة لإضفاء الطابع المؤسسي على جميع التغييرات التي أجريت في تنظيم البحرية ومجموع العاملين والتكتيكات في ظل حسن باشا الجزائري.

لقد أبدى خليل حميد اهتمامًا كبيرًا بمشكلات السلطنة الاقتصادية. وعلى الرغم من أن الإجراءات التي اتبعها لاستعادة قيمة العملة والسيطرة على الأسعار كانت تقليدية، فقد شجع إحياء الصناعات الحرفية العثمانية، التي صارت مغمورة في خضم المنافسة الأوروبية في أثناء القرن السابق. ومن أجل تخفيف حدة الصراع بين الفئات الاجتماعية والدينية المختلفة، أمر جميع الرعايا بارتداء الملابس التقليدية المطلوبة وفقًا لطبقتهم ورتبتهم بدلًا من الرداء الهندي

---

(104) Uzunçarşılı, "Sadrazam," pp. 225-227, 233-238; Trabzoni Sadullah Enveri, *Tarih-i Enveri*, TKS ms. Hazine 5994, fol. 294-295, 304; Cevdet Paşa, 2nd ed., vol. II, pp. 261, 357; vol. III, p. 85; Auguste Boppe, "La France et le 'militaire turc' au XVIIIe siècle," *Feuilles d'Histoire* (1912), pp. 386-402, 490-501; Adnan-Adivar, pp. 183-185.

(105) Cevdet, vol. II, p. 84.

(106) Başvekâlet Arşivi, Mühimme 182, fol. 9.

(107) Ibid., Mühimme 181, p. 144.

(108) Uzunçarşılı, "Sadrazam," pp. 231-232; Başvekâlet Arşivi, Cevdet Askeri, 7834, 9081.

والأوروبي الذي صار شائعًا منذ حقبة اللاله؛ ثم شجع نقابات صناعة النسيج على زيادة إنتاجها من أجل تلبية الاحتياجات الراهنة[109]. واستؤنفت الطباعة بواسطة مطبعة إبراهيم متفرقة القديمة، التي ظلت مهجورة منذ مدة طويلة، واستخدمت أموال الخزينة للبدء بنشر الوقائع الرسمية التي كتبها صبحي وعزي، اللذان وصفا تطور السلطنة في العقدين التاليين لتمرد باترونا.

مع ذلك سقط في النهاية خليل حميد بمؤامرات أعدائه السياسيين، وعلى رأسهم آنذاك حسن باشا الجزائري، الذي كان مستاءً من المكانة التي اكتسبها الصدر الأعظم. لقد انتشرت إشاعة تورط الصدر الأعظم في مؤامرة لإزاحة عبد الحميد بالتعاون مع ابن أخيه الأمير الشاب سليم، الذي بدا أكثر تقبلًا للإصلاح الحديث وأقل عرضة للضغط السياسي؛ وبذلك أقيل خليل حميد ثم أعدم بعد ذلك بفترة قصيرة بأمر من السلطان (27 نيسان/ أبريل 1785). وهكذا، دون تشجيع خليل وتحفيزه فُقد الدافع إلى الإصلاح. وفي عام 1787 سُحِب الفنيون الفرنسيون بعد أن جرى التغرير بلويس السادس عشر بعيدًا عن صداقته للباب العالي من جانب حميه في فيينا. لكن كما كانت الحال مع جهود بونيفال ودي توت، ظل عدد أكبر من العثمانيين ممن لديهم المعرفة والرغبة في مواصلة الإصلاحات عندما تتيح الظروف السياسية ذلك[110].

33-خلفية الحرب

في غضون ذلك، كانت طموحات كاترين الثانية المتعلقة بالأراضي العثمانية مشحوذة فقط لضم القرم؛ ولأنها أدركت عدم استطاعتها الذهاب إلى أبعد من ذلك من دون تعويض القوى الأخرى، فقد طوّرت "مخططها اليوناني" الشهير، الذي يتجسد في اتفاقية سرية أبرمت مع إمبراطور النمسا. كان أساس الخطة هو طرد العثمانيين من أوروبا وتقسيم الغنائم بطريقة تحافظ على توازن القوى، حيث يجري توحيد الإمارات في دولة أرثوذكسية جديدة ومستقلة تدعى داشيا، مع تأكيد السلطة الروسية عليها بتعيين بوتمكن (Potemkin) أول أمير لها. والأهم من ذلك،

(109) Cevdet Paşa, 2nd ed., vol. II, p. 359; Enveri, fol. 296-297.

(110) Uzunçarşılı, "Sadrazam," pp. 239-258.

في نظر كاترين، أن تتحد اسطنبول مع تراقيا ومقدونيا وبلغاريا وشمال اليونان في الإمبراطورية البيزنطية التي سيجري إحياؤها، وعاصمتها اسطنبول، تحت حكم حفيد كاترين (مواليد 1779)، الذي مُنح اسم قسطنطين وجرى تدريبه خصيصًا لهذا الدور. وسيجري تعويض النمسا بحصولها على غرب البلقان، أي بلاد الصرب والبوسنة والهرسك وأجزاء من دلماشيا التي تحتفظ بها البندقية. والأخيرة ستحصل، في المقابل، على المورة والجزيرتين الاستراتيجيتين، كريت وقبرص. حتى فرنسا، التي اشتهرت منذ مدة طويلة بأنها المدافع الرئيسي عن الباب العالي في أوروبا، كانت مشاركة نتيجة ميلها نحو روسيا والنمسا منذ تولي لويس السادس عشر العرش هو وملكته النمساوية ماري أنطوانيت، وبذلك سيجري تعويضها بالشام ومصر، ما يمنحها السيطرة على تجارة الشرق الأدنى، التي ربما لن تشاركها فيها سوى إنكلترا إذا استمر هذا الأمر.

أمام هذه المواءمة، قامت دولة بروسيا الصاعدة، التي تنافس النمسا في ألمانيا، بالاقتراب من إنكلترا، التي بدأت تدرك أن سلامة الأراضي العثمانية كانت ضرورية لمصالحها، سواء بوصفها حاجزًا أمام روسيا أو سوقًا للبضائع الإنكليزية. وبذلك شجع السفراء الإنكليز والبروسيون السلطان على استئناف إصلاحاته ومقاومة التوسع الروسي قدر الإمكان.

في الواقع، صار الخطر الروسي أكثر تهديدًا. فقد قام بوتمكن بتحويل القِرم إلى قاعدة للتوسع في جميع أنحاء منطقة البحر الأسود، وجرى تهيئة سيفاستوبول في القرم، وخيرسون عند مصب الدنيبر، ليصيرا مقرًّا للأسطول الروسي الجديد في البحر الأسود، وبدأ الممثلون الروس، الذين جرى وضعهم في البلقان بموجب شروط معاهدة كوجك قينارجه، بتأجيج نيران الاستياء والتمرد، فضلًا عن تشجيع القراصنة اليونانيين في بحر إيجة على مهاجمة الملاحة العثمانية. كان رد الفعل العثماني كراهية عامة للكفار ورغبة في الانتقام، وتصميمًا على استعادة القرم بشكل خاص بالقوة إذا لزم الأمر. لم يقف أمام دعاة الحرب سوى حسن باشا الجزائري، الذي لفت الانتباه بأن بريطانيا وبروسيا لم تقدما سوى النصيحة، وليس الدعم المالي أو العسكري. لكن عندما أصبحت طموحات كاترين أكثر وضوحًا، فإن أنصار الحرب العاجلة – الذين يقودهم حاكم المورة، وهو جورجي

اعتنق الإسلام يدعى خوجة يوسف باشا - حازوا على الحظوة في بلاط السلطان، ما أدى إلى توليه منصب الصدر الأعظم لمدة ثلاث سنوات (24 كانون الثاني/ يناير 1786 - 7 حزيران/ يونيو 1789). لم تكن كل من روسيا والنمسا جاهزتين بعد للحرب بسبب السخط الداخلي في إمبراطوريتيهما، لكن عندما جرى إرسال حسن باشا الجزائري على رأس حملة لقمع بكوات المماليك المتمردين في مصر، بقي الباب العالي بالكامل في أيدي أولئك الذين يرغبون في الحرب. هكذا قام خوجه يوسف بدفع السلطان والديوان السلطاني إلى إعلان الحرب (14 آب/ أغسطس 1787)، وعدم العدول عن ذلك إلا إذا قامت روسيا بالجلاء عن كل من القرم والقوقاز. وعندما فشلت الوساطة، ردت روسيا بإعلان الحرب من جهتها بعد مدة وجيزة (15 أيلول/ سبتمبر)، تاركة النمسا لتدخل عند جاهزيتها في وقت محسوب لإجبار السلطان على القبول بالسلام وفقًا للشروط التي وضعها الحلفاء.

34-الحرب مع روسيا والنمسا (1787-1792)

مرت الحرب التي تلت ذلك بعدة مراحل مختلفة تمامًا، قبل دخول النمسا (19 شباط/ فبراير 1788) وبعده، وإلى حد بعيد في عهد سليم الثالث الذي اعتلى العرش في 6 آب/ أغسطس 1789. ولعدم استعداد أي من الطرفين للهجوم، كانت الحملات المبكرة قصيرة وغير حاسمة. لقد انشغل الجانبان عن العمل الهجومي حتى عام 1788: العثمانيون انشغلوا بعودة حسن باشا الجزائري من مصر ونزاعه المرير مع الصدر الأعظم على إدارة الحرب، والروس انشغلوا بسبب عدم كفاءة بوتمكن العسكرية في الإعداد لهجوم جديد، وكذلك بسبب النزاع على القيادة في البحر الأسود بين الأمير الألماني كارل من ناساو-زيغن وبطل الثورة الأميركية جون بول جونز، وكلاهما جرى إغواؤه للدخول في الخدمة الروسية باهتمام شخصي من جانب الإمبراطورة. إضافة إلى ذلك، كانت كل من روسيا والنمسا قد دُفعتا إلى الحذر بسبب تشكيل تحالف ثلاثي جديد بين بريطانيا العظمى وبروسيا وهولندا (13 حزيران/ يونيو 1788)، فضلًا عن محاولة السويد استغلال انشغال كاترين في الجنوب لاستعادة فنلندا. وقد أُحبط النمساويون الذين ينتظرون التحرك عبر نهري الدانوب وسافا ضد العثمانيين، بسبب فشل روسيا في إشغال العثمانيين في الشرق.

لذلك، كان لدى كل من الطرفين أكثر من عام من الهدوء النسبي للاستعداد لمراحل الحرب الأكثر نشاطًا. ولم يجرِ كسر الجمود إلا في ربيع 1788، عندما احتلت قوات الإمبراطورية المقدسة البوسنة وشمال مولدافيا، وكان احتلال مولدافيا بمساعدة من أميرها اليوناني ألكسندر إبسيلانتي، الذي تخلى عن الصدر الأعظم في لحظة حاسمة. وقد تعطلت حملات خوجه يوسف الناجحة عبر منطقة الكاربات إلى ترانسيلفانيا في ربيع 1789، بسبب وفاة عبد الحميد ومحاولة السلطان الجديد سليم الثالث إبعاد المعارضين الرئيسيين للإصلاح، خوجه يوسف وحسن باشا الجزائري؛ وهو ما أدى إلى إرباك الجيوش العثمانية ومكّن العدو من استعادة المبادرة. واصل الروس الهجوم، وانتقلوا عبر مولدافيا إلى والاشيا حيث هزموا العثمانيين. سبب هذا الخبر بدوره انفضاض الجيوش المدافعة في بلاد الصرب والبوسنة كذلك؛ وبذلك تمكّن النمساويون من الاستيلاء على بلغراد (8 تشرين الأول/ أكتوبر 1789)، والتحرك بسرعة عبر بلاد الصرب إلى نيش، بينما احتل بوتمكن بوخارست وبقية والاشيا؛ وهكذا انتهت إحدى أكثر الحملات الكارثية في التاريخ العثماني، حيث فُتحت الطريق أمام زحف مشترك نحو اسطنبول في الربيع التالي.

خلال شتاء 1789-1790، أرادت جميع الأطراف في أوروبا السلام، حيث انشغلت كاترين بالغزو السويدي لفنلندا، وانشغل جوزف الثاني النمساوي بالانتفاضات القومية في هولندا والمجر. إضافة إلى ذلك، سبب اندلاع الثورة الفرنسية دعوة التحالف الثلاثي إلى إنهاء الحرب في الشرق حتى تتمكّن النمسا من الوقوف أمام الثورة في أوروبا، بينما تجري استعادة بولندا لتكون حصنًا أمام مزيد من التقدم الروسي ناحية الغرب. إلا أن سليمًا، الذي صار يدعمه آنذاك حسن باشا الجزائري، رفض هذه المبادرات، وشعر بأنه يستطيع إجبار الروس والنمساويين على إعادة جميع ما قاموا باحتلاله مقابل السلام. قام حسن باشا الجزائري بإحياء الجيش العثماني مرة أخرى، ووضع نظامًا جديدًا للإمداد، وبدا أنه نجح في استعادة قوة الدولة العسكرية، عندما توفي فجأة من الحمى (29 آذار/ مارس 1790)، وترك الجيش ينهار مرة أخرى. وعلى الرغم من تصلب سليم، دفع التحالف الثلاثي النمسا إلى التوقيع على اتفاق منفصل في رايشنباخ (5 آب/ أغسطس 1790) وافقت النمسا بموجبه على التخلي عن جميع الأراضي العثمانية التي احتلتها في مقابل السلام. لم يكن السلطان في البداية سعيدًا على الإطلاق

بما اعتبره خيانةً من بروسيا للتفاوض بالنيابة عنه دون حضور ممثليه. لكنه قَبِلَ أخيرًا بهذه التسوية، ووقع اتفاقية سلام مع النمسا في سيستوفا (4 آب/ أغسطس 1791) أكدت على الاتفاقية السابقة. هكذا تنازلت النمسا عن غزواتها في البوسنة وبلاد الصرب والإمارات في مقابل وعود السلطان بمعاملة رعاياه المسيحيين بشكل جيد والسماح بحمايتهم من جانب النمساويين. وهكذا، تخلت النمسا مرة أخرى عن روسيا في خضم حملة مشتركة على اسطنبول.

قام سليم، في ذلك الوقت، بإعادة خوجه يوسف صدرًا أعظم (27 شباط/ فبراير 1791-4 أيار/مايو 1792) على أمل أن يتمكّن من تكرار نجاحاته السابقة، إلا أن الجيش العثماني آنذاك أبعد ما يكون من أن يستطيع فعل أي شيء. وعلى الرغم من أنه جمع عددًا كبيرًا من الرجال، فإنهم كانوا يفتقرون إلى الانضباط والروح المعنوية والتدريب. وبذلك، فإنه لم يكن من الصعب على الروس هزيمتهم والقضاء عليهم في ماچن، جنوب غرب إبرايل (4 نيسان/ أبريل 1791)، وهو ما جعل السلطنة مرة أخرى بلا حماية. لذلك، أُجبر سليم على قبول وساطة التحالف الثلاثي، نتج عنه اتفاق سلام مع روسيا جرى توقيعه في ياشي (8 كانون الثاني/ يناير 1792). وكانت معاهدة كوجك قينارجه أساس الاتفاق الجديد، بالصيغة المعدلة بموجب معاهدة 1784، حيث اعترف العثمانيون بضم روسيا للقرم إضافة إلى سيادتها على جورجيا، ووافقت كاترين على الجلاء عن الإمارات والموانئ الرئيسية عند مصب نهر الدانوب، وقَبِلَ سليم بأن يكون الدنيستر حدًا جديدًا بين السلطنة والإمبراطورية. وقد حصلت روسيا على ميناء أوزاكوف وكذلك على الأراضي الواقعة بين البوج والدنيستر، حيث سيبنى ميناء أوديسا قريبًا ليكون مركزًا جديدًا للقوة البحرية الروسية على البحر الأسود؛ وهكذا أصبحت روسيا في موقع يسمح لها بالسيطرة على الإمارات إضافة إلى البحر الأسود.

ثالثًا: نقطة التحول في الإصلاح العثماني: النظام الجديد لسليم الثالث (1789-1807)

تعرّف سليم إلى الإصلاح التقليدي من طريق والده مصطفى الثالث، الذي سمح له بمشاهدة متدربي فرق البنادق والمدفعية الجديدة تحت قيادة البارون دي توت

وغيره. وبعد تولي عمه العرش جرى حبسه في القصر. لكنه واصل التعرف إلى العالم من حوله من طريق عبيده وأصدقائه وكذلك طبيبه البندقاني الذي كان يتقاضى رواتب من السفارتين الفرنسية والنمساوية. وبفعل هذه التأثيرات، رأى أنه بحاجة إلى الإصلاح. لكن مفهومه كان تقليديًا في الأساس. وبقدر ما كان معنيًا بهذا الأمر، كانت الدولة العثمانية تعاني من صعوبات لأن المؤسسات التقليدية لم تكن تعمل كما ينبغي، إذ كان يجب إنهاء الانتهاكات وانعدام الكفاءة واستعادة الانضباط والخدمات. وعندما تتطلب الضرورة العسكرية يجب إدخال الأسلحة والتقنيات الحديثة. كان يمكن حينها فقط إنشاء وحدات عسكرية جديدة لاستخدامها، لكن يجب عزلها عن القديم لكي لا يحدث اختلال في توازن المجتمع العثماني.

حتى عندما كان أميرًا سجينًا في القصر، راسل سليم لويس السادس عشر، نموذج الملك المستنير الذي تمنى أن يكون مثله، وطلب المساعدة الفرنسية في إعادة بناء الجيش العثماني واستعادة الأراضي التي خسرتها الدولة لمصلحة روسيا في السابق. وبعد توليه العرش، أُعيق لمدة ثلاث سنوات عن إجراء أي إصلاحات مهمة بسبب حاجته إلى خوض حرب صعبة. لكنه رفع العديد من رفاق طفولته إلى مناصب ذات أهمية، وقام ببناء كادر جديد من الجنود والإداريين الإصلاحيين الذين كانوا في انتظار السلام فقط لوضع أفكارهم موضع التنفيذ. وكان هناك آخرون انضموا إلى حركة الإصلاح بناءً على مبادرة السلطان وأعدوا سلسلة من التقارير حول حالة الدولة وما ينبغي عمله لإنقاذها. وفي كثير من الحالات، تجاوز نطاق التقارير ما كان يريده السلطان؛ إذ نصح الكثير منها بأن الإصلاح يجب ألا يشمل التحديث العسكري فقط، بل أن يشمل أيضًا التغييرات الاجتماعية والاقتصادية، التي ينبغي إجراؤها بالتشاور مع الأشخاص الذين سيقعون تحت تأثيرها، وليس فقط مع الطبقة الحاكمة، وأنه ينبغي بذل الجهود لتطوير القاعدة الاقتصادية للسلطنة من أجل توفير الموارد اللازمة للإصلاحات الأخرى. مع ذلك، ركز معظم التقارير على الجيش، بتأكيد أن الإنكشارية وغيرهم من الفِرَق يجب أن يُعادوا إلى تشكيلاتهم وعملهم الأصلي، وأن يُزوَّدوا بالأسلحة والتقنيات الحديثة من أجل تمكينهم من هزيمة جيوش أوروبا، وأن يُعمل على إنشاء فيالق جديدة لسد احتياجات محددة. وذهب عدد قليل من هذه التقارير إلى التعبير عن

فكرة الإصلاح الأكثر حداثة والتي ما كان لها أن تتحقق في الواقع إلا بعد نصف قرن آخر، وهي أنه لا يمكن إصلاح المؤسسات العسكرية القديمة، ولذا ينبغي إلغاؤها والاستعاضة عنها بأخرى جديدة(111).

1- الإصلاحات العسكرية

تمكّن سليم وطاقمه الإصلاحي، حالما أتاح له اتفاق سلام ياشي المجال، من متابعة مهمة تنفيذ المقترحات التي أرادوا القيام بها. وفي حين أن جميع جوانب الحياة العثمانية قد تأثرت بطريقة أو بأخرى، فإن التركيز في الواقع كان على الجيش، لأن الحرب جعلت التدهور واضحًا أكثر، وجعلت العلاج أساسيًا أكثر. وقد صدرت مراسيم لإصلاح جميع الفرق العسكرية القائمة، بما في ذلك الإنكشارية، وكان المبدأ الأساسي للإصلاح التنظيمي هو الفصل بين المهمات الإدارية والعسكرية في كل فرقة، مع تعيين مشرف منفصل (ناظر) للمهمات الإدارية، بينما أُسندت مهمات عسكرية إلى القادة الأقوياء السابقين: الآغوات. وأقرّت تنظيمات ورتب جديدة لضمان أقصى قدر من الكفاءة لكل سلاح. وأخضع الضباط والرجال لاختبارات، واستبدل من وُجد منهم أنه يفتقر إلى القدرة أو الكفاءة أو الأمانة، وبذلت جهود لضمان ألا تكون التعيينات إلا وفقًا للكفاءة. أما الترقيات فيكون إجراؤها عمومًا وفق الأقدمية للتقليل من تأثير النفوذ والرشوة. وقد جرى تكوين مجموعات من الجنود المبتدئين، وهم عادة من أبناء الضباط والجنود الموجودين، لكن أيضًا من غير النظاميين الذين كان أداؤهم جيدًا في المعركة، ما يوفر مصدرًا للاحتياط عند حدوث شواغر في الرتب السفلى؛ وجرى توسيع ثكنات الفِرَق وتحديثها، وكان على جميع الأعضاء التدريب بانتظام؛ وجرى رفع الأجور ودفعها شهريًا، وأخذ الحيطة للتأكد من عدم الدفع إلا لأولئك الذين يؤدون واجباتهم.

إضافة إلى الإصلاحات العامة المُطَبّقة على جميع الفيالق، كانت هناك كذلك إصلاحات معينة للاحتياجات الخاصة بكل فيلق منها، ففي حالة السباهية الإقطاعيين، أنشئت مجالس تفتيش محلية للتخلص من الأعضاء غير النشطين أو

---

(111) Shaw, *Between Old and New*, pp. 72-75.

غير القادرين، مع تكوين مجموعات من المتدربين في كل ولاية لمساعدتهم في السلم والحرب ولتوفير جنود الاحتياط عند الحاجة. وقد سمح لحائزي التيمار بتوريث إقطاعاتهم للأقدر من أبنائهم، فقط إذا كانوا قادرين على أداء بواجباتهم. وبخلاف ذلك، فإنهم سينضمون إلى إخوانهم الأصغر سِنا في فرقة المبتدئين، بانتظار أن يكبروا ويصيروا أصحاب خبرة كافية، وبانتظار أن تكون الشواغر متوفرة. ولإنهاء النظام القديم الذي كان يؤدي بالجيش العثماني إلى التسريح كل شتاء ليتمكّن أصحاب التيمار من العودة لاستغلال مقاطعاتهم، وضع نظام تناوب جديد: حيث يجري إرسال واحد من كل عشرة من السباهية من أبناء الولاية نفسها إلى دياره لإدارة مقاطعات الآخرين الذين يظلون في الميدان، في قواعد متقدمة على طول الحدود، أو في خدمة حكام الأقاليم. وأخيرًا، جرى التخلي عن الممارسة القديمة المتمثلة في منح الإقطاعيات للمفضلين لدى القصر، وأخليَت ليشغلها المقاتلون فقط.

كانت الإصلاحات المطبقة على الفيالق الأخرى أكثر تشددًا؛ فقد قلّصت قوائم الإنكشارية إلى النصف، أي إلى حوالى 30 ألف رجل، لتحسين قدرتهم وانضباطهم. وأصدرت الأوامر لحكام الأقاليم بتدريب الشباب في حاشيتهم لتوفير بدائل عند اللزوم. ولم يُسمح لأبناء الأعضاء بالدخول إلى الفيلق إلا إذا كانت لديهم الكفاءة. وبُذلت محاولات لتزويد الإنكشارية ببنادق وذخيرة جديدة على الطراز الأوروبي، مع إعطاء كل فوج ثمانية مُدربين لتوفير القيادة وتعليمات استخدام البنادق. ومن أجل التوفيق بين الإنكشارية في مواجهة مثل هذه التغييرات، دفعت متأخراتهم وزيدت رواتبهم وغدت تدفع في الوقت المحدد. وأعيد بناء ثكناتهم وتوسيعها، واسترضاء ضباطهم بهدايا خاصة ومزارع ضريبية.

لم تكن الجهود المبذولة لإصلاح السباهية والإنكشارية ناجحة جدًا، كما قد يُتصوَّر؛ فقد كان المفتشون الذين أرسلوا إلى الأقاليم يميلون إلى الاعتماد على المعلومات المقدمة من ضباط الفيلق، الذين يستطيعون إخفاء معظم الانتهاكات. وبينما جرت مصادرة بعض الإقطاعات في الواقع، فإن معظمها بقي في أيدي أصحابها السابقين، وظلت قوة السباهية غير فعالة. لقد عورضت جميع الجهود المبذولة لتقليص حجم كلتا القوتين بشدة، وبحلول نهاية حكم

سليم، كانت القوتان تقريبًا على حالتهما المتردية نفسها التي كانتا عليها في بداية توليه السلطة.

أُجريت الإصلاحات الأكثر نجاحًا في فِرَق المدفعية القديمة (Topçu)، والمورتر (Humbaracı)، وزرع الألغام (Lağımcı)، وعربات المدافع (Top Arabacı)، التي تأثرت حقًا بأعمال دي توت وغيره. وقد أعيد تنظيمها بالكامل وتزويدها بالرجال، ووضعها تحت قيادة ضباط عثمانيين شباب تدربوا على يد دي توت، بمساعدة مستشارين فرنسيين جيء بهم بعد عام 1794. وأعيد الانضباط، ولم يُسمح للرجال بالزواج، وكان عليهم البقاء في ثكناتهم، وقدمت أجور عالية لجذب أفضل الشباب إلى الخدمة. وبحلول نهاية عهد سليم، كانت هذه الفرق هي الجزء الأكثر كفاءة من الجيش التقليدي.

لكن مع مقاومة الإنكشارية والسباهية للإصلاح، ظلت القوات القتالية الرئيسية لدى السلطنة على حالها السابقة من سوء الاستعداد للحرب الحديثة. وقد قام سليم أخيرًا بتطوير قوة مشاة جديدة تمامًا لإلحاقها بهذه القوات، هي نظامى جديد (Nizam-ı Cedit)، أي "النظام الجديد"، التي أنشئت بوصفها مؤسسة منفصلة تمامًا، لكي لا تقلق الفيلق الأقدم عمرًا أو تزعجه أكثر من اللازم. لقد جرى تنظيم الفيلق الجديد وتدريبه وإلباسه على الطريقة الأوروبية، مع استخدام التكتيكات وقواعد الانضباط والأسلحة الأوروبية، تحت إشراف الخبراء الذين جلبوا ليس من فرنسا فقط، بل من إنكلترا وألمانيا أيضًا. ولتمويل هذا الفيلق، أنشئت خزينة مستقلة، هي إيرادى جديد (Irad-ı Cedit)، أو "الإيراد الجديد" بأموال من مصادر جديدة مثل الأراضي التي حولت إلى الزراعة منذ عمل المسوحات القديمة، والإقطاعات المصادرة من أصحابها غير الأكفاء أو الغائبين، وما شابه ذلك. وهنا، مرةً أخرى، أنشئت المؤسسة الجديدة لتغذية العائدات الحكومية التي لم تُجمع مسبقًا بواسطة الخزينة، إلى ترك الخزينة على حالها بلا إصلاح.

جاء جنود الفيلق الجديد بشكل أساسي من بين أولاد الفلاحين الأتراك في الأناضول الذين أرسلهم حكام الأقاليم والأعيان؛ وجرى توفير ثكنات للفيلق خارج اسطنبول، في لفند چفتلك، المطلة على مضيق البوسفور، لإبعاده عن رؤية الفيلق الأقدم قدر الإمكان (أيلول/ سبتمبر 1794). ووضع لاحقًا فوجٌ ثانٍ في إسكودار،

في أثناء الحملة الفرنسية على مصر (تشرين الثاني/ نوفمبر 1799)، وفوجٌ ثالث بعد ذلك بوقت قصير في لفند چفتلك، بحيث توسع الفيلق من 2536 رجلًا و27 ضابطًا في أيار/ مايو 1797، إلى 9263 رجلًا، مع العدد ذاته من الضباط، في تموز/ يوليو 1801. وبدءًا من عام 1802 جرى إدخال نظام التجنيد الإلزامي في الأناضول، حيث طُلب من المسؤولين والأعيان إرسال رجال إلى إستاتبول للتدريب، عاد كثير منهم بعد ذلك لتشكيل ميليشيات مدربة محلية. ونتيجة لهذه الجهود أصبحت القوات الجديدة في نهاية عام 1806 تتألف من 22,685 رجلًا و1590 ضابطًا، نصفها تقريبًا في الأناضول والبقية في اسطنبول. لكن المحاولات المبذولة لإقامة نظام مماثل في البلقان أحبطت بسبب المعارضة القوية من الأعيان المحليين، الذين - كما سنرى - كانوا في ذلك الوقت أقوى بكثير من نظرائهم في الأناضول. وبنهاية عهد سليم، كان جيش النظام الجديد يضم عددًا كبيرًا من الرجال المسلحين بأسلحة حديثة، يقوم على تدريبهم وقيادتهم ضباط أوروبيون؛ وقد أشاد بفاعليتهم وحسن أدائهم تقريبًا جميع الأوروبيين الذين رأوهم. وجنبًا إلى جنب مع سلاح المدفعية الذي جرى إصلاحه، كان ينبغي أن تتوفر لدى السلطان قوة عسكرية فعالة بالمعايير نفسها قادرة على مواجهة العدو[112].

2-الإصلاحات التقنية

اعتمدت الدولة العثمانية إصلاحات تقنية لتزويد جيوش السلطان بالأسلحة الحديثة، حيث جرى تحديث مسابك المدافع وأعمال البنادق بأيدي ضباط استُقدموا من بريطانيا العظمى وفرنسا؛ على الرغم من أن التنافس بين الفِرَق الأجنبية، وعدم كفاءة العديد من أعضائها، والمؤامرات السياسية داخل الجيش العثماني والقصر، قد أحبطت في النهاية الكثير من أعمالهم.

كانت المدارس التقنية، التي أنشئت لتدريب الشباب العثماني على علوم الغرب وتقنياته، أكثر فائدة وأطول أمدًا. والمدارس الفنية القليلة التي ظلت باقية حتى إقرار السلام في ياشي، كانت مدرسة حسن باشا الجزائري للهندسة البحرية، ومهندسخانه سلطانى (Mühendishane-i Sultani)، الصغيرة التي أسسها سليم في أثناء الحرب

(112) Ibid., pp. 71-210.

لتدريب بعض مرافقيه وخدمه من الشباب في الحساب والهندسة، ليتمكّنوا من التقدم إلى المدارس الفنية العليا التي كان ينوي فتحها بمجرد انتهاء الحرب. لكن بعد عام 1792، كان سليم بطيئًا للغاية في توسيع هذه المدارس لأنه ركز على إصلاح الجيش وخصوصًا "النظام الجديد". وفي عام 1795 فقط قام بتأسيس المدرسة الجديدة مهندسخانه بَرى هُمايون (Mühendishane-i Berri-i Hümayun) (مدرسة الهندسة البَرية)، بعيدًا عن مدرسة المدفعية المتوقفة، باعتبارها موازية لكلية الهندسة البحرية، من أجل تدريب ضباط الجيش على الجوانب النظرية والعملية الخاصة بالمدفعية والتحصين وزرع الألغام والهندسة. ومن لم يبق من جميع الخريجين للتدريس أو المساعدة يجري تعيينهم ضباطًا في فرق المدفعية ومدافع المورتر والألغام، وكان على جميع ضباط هذه الفرق بدورهم، الذهاب إلى المدرسة على فترات منتظمة ليتلقوا دورات إضافية. ولم يُسمح لأي من معلميها الأجانب أو خريجيها الأتراك، قدر الإمكان، بالعمل في صفوف الإنكشارية. لكنهم شغلوا معظم مناصب جيش النظام الجديد والمدفعية والفرق المرتبطة بهما، ما وفر نواةً من الضباط المدربين تدريبًا جيدًا وحديثًا وإصلاحيًا لمساعدة سليم وخلفائه في جهودهم.

3 - الإصلاحات البحرية

كما رأينا، كان حسن باشا الجزائري قادرًا على بناء 22 سفينة خَطية حديثة مع ارتقاء سليم العرش، على الرغم من أنه كان أقل نجاحًا في إنشاء طاقم من الضباط والرجال المؤهلين. مع ذلك، فقد قدم الخطة والإطار اللازمين لإجراء مزيد من الإصلاحات التي اضطلع بها رفيق طفولة سليم، كچك حُسين باشا، الأميرال الكبير طوال معظم عهد السلطان (11 آذار/ مارس 1792 - 7 كانون الثاني/ يناير 1803). وقد جرى إقرار القوانين وتطبيقها لجذب ضباط أكفاء والاحتفاظ بهم، مع الترقيات القائمة على الكفاءة لا على الرشوة والتسلسل الوظيفي، لضمان صعود أفضل الرجال إلى القمة. وقد أرسل المفتشون لمنع القباطنة من استغلال الأغذية والمعدات والأموال المخصصة لسفنهم لتحقيق أرباح خاصة. وقد تولت البحرية مسؤولية إطعام رجالها على متن السفن، بدلًا من النظام القديم الذي كان يقتضي قيام مجموعات من الرجال باستخدام مطابخهم الخاصة وصيانتها. ولإمداد الأسطول بالرجال أعيد نوع من التجنيد الإلزامي إلى ولايات بحر إيجة الساحلية لتسهم بإمداد البحرية بالرجال بشكل تقليدي، واعتمدت لهم رواتب

عالية، وتدريب منتظم، ونظام من الانضباط والسيطرة لتشجيع تطوير البحارة وتحويلهم إلى محترفين وقوات دائمة. وجرى توسيع ترسانة البحرية السلطانية تحت إشراف المهندسين البحريين الفرنسيين، وافتتاح ترسانات إقليمية جديدة، وتحديث السفن القديمة في الأسطول، وبناء عدد كبير من السفن الحديثة وفقًا لأحدث معايير الهندسة البحرية، وتوسيع المدرسة البحرية في هاسكوي وتحديثها؛ وصارت الدروس في الهندسة والحساب مصحوبة آنذاك بموضوعات أكثر عملية في الإبحار والملاحة البحرية؛ وأنشئ قسم منفصل لتوفير التدريب على جغرافية المعمار البحري، ورسم الخرائط.

وقد انتهى الصراع القديم على السلطة بين الأميرال الكبير ورئيس الترسانة بإعادة التنظيم، حيث حل محل الأخير ناظر الشؤون البحرية (umur-u bahriye nasırı) ليكون مسؤولًا عن إدارة الأميرالية وخزينتها الخاصة (Tersane Hazinesi). وتحت إدارته، جرى تنظيم أقسام عسكرية وإدارية منفصلة، وتولى الأميرال الكبير المسؤولية عن التنظيم البحري والمعدات والتدريب والقيادة العسكرية، فضلًا عن تعيين الرجال وترقيتهم وتخفيض رتبهم، وصيانة السفن وإدارتها؛ وكان مدير الخزينة البحرية مسؤولًا عن جميع أمور الترسانة والأسطول المتعلقة بالمؤن والإمدادات والأسلحة. وقد أنشئت خدمة طبية بحرية مستقلة، مع مدرسة طبية لتدريب الأطباء، وعين الأطباء والجراحون لرعاية رجال كل سفينة. وجرت ترجمة الكتب الطبية الأوروبية إلى التركية من جانب هيئة التدريس، وشراء الأدوات والكتب من أوروبا. وكان مطلوبًا من كل طالب من طلاب الطب اكتساب خبرة عملية من طريق الخدمة بشكل دوري في مستشفى اسطنبول العام، وفي مستشفى الترسانة أيضًا، الذي بني في جزء معزول بحيث يكون مفيدًا لعلاج الأمراض المعدية، وخصوصًا الطاعون؛ وبذلك أدخلت فكرة الحجر الصحي إلى إمبراطورية كانت لا تزال حتى ذلك الحين تعاني من ويلات الطاعون دون أي محاولات منظمة لمقاومته. وهكذا تلقت السلطنة أول خدمة طبية حكومية منتظمة، بوصفها جزءًا من العملية التي جرى بواسطتها تحديث القوات البحرية، ما يُظهر مرة أخرى مدى ارتباط الإصلاح الحديث بالجيش[113].

---

(113) Ibid., pp. 71-210.

4-الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية

كان سليم وريثًا حقيقيًا للإصلاحيين العثمانيين في القرن الثامن عشر، في تكريسه معظم اهتمامه وطاقته للجيش. لم يدرك هو ولا مستشاروه كم كانت الإصلاحات التكنولوجية في أوروبا ناتجة عن الثورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدثت منذ حركة الإصلاح. ولم تكن هناك جهود عامة للتحديث الحكومي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، بل لم يكن هناك سوى محاولات مرحلية لمواجهة المشكلات القديمة بالطرق القديمة. وقد جاء معظم المشكلات المالية من الأنظمة التقليدية للخزينة، ومن تخصيص إيرادات محددة لنفقات محددة، وإصدار سندات لرعاية الالتزامات الإضافية، تُدفع من أول إيرادات متاحة. لم تكن هناك ميزانية عامة، وكانت النتيجة فوضى مالية متكررة. كان المسؤولون الحكوميون دائمًا مستقلين نسبيًا في مناصبهم ويُسمح لهم بالإنفاق بقدر ما يريدون دون إشراف إداري أو مالي. لقد تجاوب سليم مع هذه المشكلة، ليس بمحاولته إنشاء نظام للميزانية، بل ببساطة من طريق تفعيل النظام القديم، وإعادة تنظيم الخدمة الكتابية إلى قسم إداري موسع تابع للصدر الأعظم، يدعى باب آصفي، وإخضاع الكتبة لمعايير جديدة من الأمانة والكفاءة، وإقالة غير القادرين أو غير المستعدين للامتثال. انتهت المحسوبية والرشوة؛ وجرى تعيين الكتبة وترقيتهم مرة أخرى وفقًا للكفاءة؛ وجرى تكليف رئيس الكُتّاب، الذي صار المساعد الإداري للصدر الأعظم، بتفعيل هذا النظام. وتمثلت الإصلاحات الإدارية المهمة الوحيدة التي أجراها سليم، في خفض عدد العثمانيين الذين يحملون رتبة وزير إلى ما لا يزيد عن عدد المناصب المتاحة للأشخاص من تلك الرتبة، حتى لا يكون أي منهم بلا عمل ويغدو موضوعًا للدسائس السياسية في ذلك الحين؛ وفي محاولته للحد من هدايا التعيين المدفوعة للسلطان من العثمانيين المعينين في مناصب إدارية، على أمل ألا يضطروا بدورهم إلى طلب الرشاوى وقبولها وتحصيل الضرائب الخارجة عن القانون لاسترداد ما أنفقوا وللحفاظ على مناصبهم.

لم تكن إصلاحات سليم الاجتماعية والاقتصادية ابتكارًا كذلك. لقد جرت مواجهة المشكلات الحضرية والريفية بقوانين تحاول كبح أكثر نتائجها خطورة. لقد أُجبر الفلاحون الذين فروا من الريف على العودة إلى ديارهم، سواء أكان هناك

أرضٌ وأعمال تنتظرهم فيها أم لا. وصدرت مراسيم لإغلاق الخانات والحانات والمقاهي لمنع العابرين من العثور على سكن أو طعام في المدن، ما يجبرهم على المغادرة، والابتعاد كذلك عن "مراكز المعارضة"، كما لو أن إغلاق أماكن اجتماع الناس من شأنه أن يحل أسباب السخط. وجرى حل التوتر المتزايد بين المجموعات الدينية والاقتصادية المختلفة، الذي يرجع إلى الصعوبات الاقتصادية آنذاك إلى حد بعيد، بواسطة قوانين تُلزم الأشخاص بارتداء الملابس التقليدية المسموح لهم بها وفقًا لفئاتهم ورتبهم، بافتراض أنه إذا عرف الجميع مكانة كل شخص آخر ومكانه، فستكون ثمة صراعات أقل. ولكي يحصل على الأموال اللازمة للدفع للجنود والبيروقراطيين والمستشارين الأجانب، لجأ سليم إلى الأساليب الكارثية التقليدية المتمثلة في خفض قيمة العملة، ومصادرة ممتلكات التجار الأثرياء، وزيادة الضرائب. وجاء أهم نجاحاته الاقتصادية في جهوده لتنظيم توفير الحبوب والقهوة وغيرها من المواد الغذائية للمدن، ومواجهة أسوأ آثار الاكتظاظ السكاني والتضخم بذلك جزئيًا، على الرغم من أن هذه المشكلات ظلت مزمنةً حتى نهاية حكمه.

5-نافذة على الغرب

مع أن معظم إصلاحات سليم كانت ناجحة بشكل جزئي فقط، إلا أنها كانت تفتح أبوابًا لخلفائه وتدلهم على الطريق. ولعل الأكثر تأثيرًا على المدى الطويل هو مقدمة الوعي بالغرب بشكل متزامن بين جماهير العثمانيين، استمرارًا للعملية التي بدأت في حقبة اللاله لتحطيم الستار الحديدي القديم؛ الآن جرى اختراق العزلة القديمة، وإن لم تدمرْ بالكامل، وتدفق إلى داخل العالم العثماني، ليس منجزات أوروبا العسكرية والتقنية فقط، بل والعديد من الأفكار - أيضًا - التي جعلت تلك المنجزات ممكنة. ومن المؤكد أن مثل هذا الانفتاح، في مجتمع انطوائي قائم على دين يوفر ذريعة لصيقة لحماية تقاليد الماضي، لن يكون له سوى تأثير متواضع، مع ذلك فقد وضع الأساس لتغلغل أوسع نطاقًا وأكثر تأثيرًا أعقب ذلك في العقود اللاحقة عندما جرى وضع الأسس الحقيقية لتركيا الحديثة.

كانت القنوات، التي توغلت من خلالها معرفة الغرب وأساليبه في السلطنة كثيرة ومتنوعة، إذ تأثرت مستويات مختلفة من المجتمع العثماني بطرق مختلفة.

والأهم من ذلك بكثير هو العملية التي جرى بواسطتها تقديم التقنيات العسكرية والأسلحة لشباب العثمانيين في الفِرَق والمدارس الجديدة من جانب الضباط والفنيين الأوروبيين الذين شكلوا المجموعة الاجتماعية الغربية الأولى التي دخلت المجتمع العثماني دون ترتيبات خاصة للحد من اتصالهم بالعثمانيين. وبينما كان عملهم مقتصرًا على تقديم التعليمات الفنية، فإن من الحتمي أن الشباب العثماني قد تعرض، تحت وصايتهم، لأنماط الفكر والسلوك الأوروبية. وأثر هؤلاء المستشارون الفنيون أيضًا في شريحة أوسع من المجتمع العثماني. وهم، على عكس المستشارين الأوروبيين السابقين، لم يُعزلوا، بل تجولوا علنًا في الشوارع، وأقاموا حفلات دُعي إليها بعض العثمانيين فمكّنهم ذلك من معاينة منازلهم وطرق حياتهم. والتقى التجار والفنيون والجنود الغربيون برعايا السلطان في الشوارع والبازارات والمقاهي في العاصمة. ويقال إن سليمًا نفسه دعا ممثلين أوروبيين لأداء مشاهد تمثيلية في قصره، وحاول محاكاة الموسيقى والشعر الغربيين، واستورد لوحات غربية فيها تصاوير بشرية لاستخدامه الشخصي.

كان للأوروبيين من جميع الجنسيات دور فعال في إدخال أساليب جديدة. لكن الفرنسيين كان لهم تأثير خاص. كانت الدولة العثمانية في ذلك الوقت واحدة من الأماكن القليلة التي بقيت على الحياد في أوروبا؛ لذا، فقد وفرت مكانًا فريدًا يستطيع أصدقاء الثورة الفرنسية وأعداؤها الإقامة فيه بتجاور غير مريح، محاولين كسب الدعم العثماني. هكذا ذهب أنصار الثورة إلى المقاهي وقاموا بتوزيع منشورات باللغتين التركية والفرنسية تتحدث عن حقوق الإنسان والحرية والمساواة والإخاء؛ وبدعم من سفراء أعداء فرنسا في أوروبا نشرت رسائل معارضة بالقدر نفسه. من الصعب تقويم مدى فهم العثمانيين لهذه الأفكار. لقد اشتكى المترجمون من كلا الجانبين من افتقار اللغة التركية العثمانية إلى الكلمات التي يمكنهم من خلالها التعبير عن الأفكار الثورية الجديدة أو تفنيدها. إن حقيقة دعم سليم في بعض الأحيان لفرنسا الثائرة يجب أن تدل حتمًا على أنه لم يدرك آثار رسالتها على نظام الحكم الملكي أو النظام الاجتماعي العثماني. مع ذلك، كانت هذه وسيلة أخرى للتواصل، وصَدْعًا آخر في العزلة القديمة. وبحلول نهاية عهده، كان هناك بالفعل عدد كافٍ من العثمانيين الذين أدركوا الأهمية الحقيقية لانتقاد الثورة بقوة بصفتها معادية للنظام العثماني.

جاءت التأثيرات الأخرى من خلال الممثلين العثمانيين الذين تمركزوا بشكل دائم في عواصم أوروبا الكبرى لأول مرة، وخصوصًا عبر التقارير التي جرى حثهم على تقديمها حول جميع جوانب الحضارة الأوروبية. وبالنسبة إلى الجزء الأكبر من العوامل نفسها التي حَدث من تأثير الأوروبيين في اسطنبول، حَدث أيضًا من تأثير ممثلي سليم في الخارج؛ إذ كانوا عثمانيين نشأوا في إطار التقاليد العثمانية ومقيدين بالسلوك العثماني؛ ونظرًا إلى أن القليل منهم تدربوا على اللغات الغربية أو العلوم الجديدة التي تدرس في المدارس العسكرية، فإنهم في الواقع لم يستوعبوا ما رأوه. ولم يقرأ التقارير التي كانت تُرسَل سوى حفنة من العثمانيين في القصر؛ ولنا أن نتساءل عن مدى فهم القارئ لطبيعة المعلومات المحدودة التي احتوتها.

من الصعب إذن تحديد مدى امتداد جذور هذه التأثيرات والأفكار الغربية بين العثمانيين في عصر سليم. وعلى الرغم من أن السلطان ومن حوله قد حاولوا تقليد أوروبا في بعض النواحي، فإنه ينبغي عدم المبالغة في ذلك، إذ إن إصلاحات سليم كلها، وحتى "النظام الجديد"، قد اتبعت أنماط الإصلاح التي جرى تطويرها قبل إقامة اتصالات مستمرة ومنتظمة مع أوروبا. لقد كانت استجابات عثمانية تقليدية لاحتياجات العصر. ويبدو أن السهولة النسبية التي جرى بها خلع سليم وإلغاء إصلاحاته في عام 1807 تشير إلى أنه كان يفتقر إلى أي دعم راسخ بين أتباعه. وكان فشل ظهور مدرسة أدبية حديثة حقيقية في ذلك الوقت، يشير إلى أن التواصل في أفضل الأحوال لم يفعل سوى أنه فتح الطريق لإدراك أن الأفكار الأوروبية لم تضرب جذورها في ذلك الوقت، لكنها تركت البذور فقط ليحدث الإثمار الحقيقي في وقت لاحق[114].

6-تفكك السلطنة (1792-1798)

إضافة إلى أن إصلاحات سليم كانت محدودة، فإنها أُعيقت بمشكلات داخلية وخارجية خطيرة شغلت الكثير من اهتمامه. ولشيء واحد، انضم إلى أعيان الأناضول والعالم العربي آنذاك نظراء أكثر قوة في الولايات الأوروبية، ما كلف

(114) Ibid., pp. 180-199.

الحكومة المركزية الكثير من الإيرادات والمهابة، وأجبر السلطان على إرسال كل ما لديه من الجيوش في حملات عليهم. إن المتطلبات الهائلة لحرب أعوام 1787-1792 قد أجبرت الحكومة في الواقع على الاعتماد أكثر فأكثر على هؤلاء الأعيان عوضًا عن الرجال والجيوش، في مقابل منحهم مناصب رسمية مكّنتهم من تعزيز سلطتهم وتوسيع نطاقها. وهكذا بمجرد انتهاء الحرب، كان من المستحيل عمليًا للسلطان أن يحرز أي سيطرة حقيقية عليهم.

سيطر علي باشا اليانيني الآن على معظم وسط ألبانيا وجنوبها وشمال اليونان من إلباسان إلى خليج كورنثوس، ولم يحد من توسعه سوى جهود البنادقة المتمركزين في الجزر الأيونية لإثارة الثورات ضده وضد السلطان، ومحاولات الحكام العثمانيين استغلاله في مواجهة البوشاتليس في شمال ألبانيا. لقد خدم كل منهما السلطان أحيانًا في مواجهة الأعيان الآخرين وقطاع الطرق في البلقان. لكن هذه الحملات في النهاية زادت فقط المال والرجال الذين يدعمون حكمهم المستقل فعليًا. وكان عثمان باشا باسوان أوغلو كذلك قد برز حول فيدين ليكون واحدًا من أقوى الأعيان في ذلك الوقت، حيث فرض حكمه المباشر في معظم شمال غرب بلغاريا، وشن غارات على نطاق واسع في بلاد الصرب ووالاشيا، واجتذب إلى خدمته الآلاف من قطاع الطرق إضافة إلى الإنكشارية وغيرهم من الأعيان الذين يعارضون إصلاح سليم خوفًا من عواقبه. وعلى عكس علي باشا اليانيني والأعيان الآخرين، كان باسوان أوغلو في ثورة مفتوحة على السلطان بشكل معتاد، ورفض دفع الضرائب أو الاعتراف بسلطة الحكام التابعين لذلك الأخير. وكان رد الفعل تجاه ذلك عمومًا هو أن سليم حاول استمالة الصرب بعد سلام سيستوفا، ولم يعاقب أولئك الذين ساعدوا النمساويين، فضلًا عن محاولة إنهاء فساد الإنكشارية في الولاية وإنشاء نظام للأمن والتسامح والعدالة، ليكون نموذجًا - ربما - لإصلاحات لاحقة في أماكن أخرى من السلطنة. قاد باسوان أوغلو المعارضة لهذه الإصلاحات، واستقبل إنكشارية بلغراد بوصفهم لاجئين وتعاون مع نظرائهم في البوسنة لمنع انتشار تلك التدابير التي من شأنها أن تحد من قدرتهم على قمع السكان. ولبعض الوقت، تمكّن والي الروملي، حقي باشا (1796-1798)، من هزيمة باسوان أوغلو ومرافقيه واستعادة النظام والأمن في جزء كبير من الروملي. لكن جرى إحباط جهوده من جانب المعارضين السياسيين

للإصلاح في اسطنبول، هذا غير بداية الحرب الجديدة مع فرنسا عام 1798، التي أجبرت سليمًا على إقرار السلام مع الأعيان ومنحهم سلطة غير محدودة تقريبًا للحصول على دعمهم العسكري ضد أعداء السلطنة[115].

7-الأحلاف الدبلوماسية الأوروبية (1792-1798)

استفاد سليم من سنوات السلام الست مع أوروبا بعد سلام ياشي، مع انشغال القوى بالتقسيم الثاني والثالث لبولندا (عامي 1793 و1795 على التوالي)، وبداية الثورة الفرنسية. وكان الموقف العثماني تجاه الثورة مزيجًا غريبًا من المصلحة الذاتية والجهل بالظروف الأوروبية. لقد انزعج سليم من وفاة الملك الذي اعتبره صديقًا وقدوة. لكنه ومن معه لم يخشوا من المُثل العليا للثورة، لأنهم لم يفهموها. لقد رَحب سليم في الواقع بالثورة بسبب الصراعات التي وَلدتها. وتعاطف مع فرنسا في حربها مع أعدائها، روسيا والنمسا. لكنه فضل الوقوف على الحياد، وتجنب الانحياز إلى أحد الطرفين لضمان استمرار دعم إصلاحاته. وقد أخضعت بريطانيا مصالحها في الشرق الأوسط في ذلك الوقت لمصالح روسيا للتأكيد على تعاونها ضد فرنسا في أوروبا، تاركة الروس أحرارًا في العمل على إزعاج الدولة العثمانية في البلقان على وجه الخصوص، والتحريض على طرد المستشارين الفرنسيين من اسطنبول. وكانت العلاقات العثمانية مع النمسا فاترة نتيجة للاضطرابات على طول الحدود. لكن لأن الإمبراطور كان مشغولًا مع فرنسا ولانخراطه في أعمال قتالية مفتوحة فإن الغارات والغارات المضادة لم تؤد إلى الحرب.

لكن في تشرين الأول/ أكتوبر 1797، أُرغم هابسبورغ النمسا على توقيع اتفاق سلام منفصل مع فرنسا في كامبو فورميو، تخلى فيه الإمبراطور عن حلفائه واعترف بالفتوحات الفرنسية في أوروبا الغربية، مقابل مكاسب إقليمية في الشرق. هكذا تم القضاء على جمهورية البندقية، وتقسيم أراضيها لإرضاء طموحات الطرفين، إذ حصلت النمسا على شبه جزيرة ستيريا ودلماشيا، بينما حصلت فرنسا على الجزر الأيونية إضافة إلى موانئ بارجة وبريفيزة وبوترينتو

(115) Ibid., pp. 211-246.

على ساحل إبيروس، ما جعلها مجاورة للعثمانيين بشكل مباشر لأول مرة. وقد نفى بونابرت على الفور وجود أي طموحات تتعلق بالأراضي العثمانية. لكن موقف سليم تجاه فرنسا وخصومها تغير بالضرورة. وقد ساعد في هذا التغيير موت كاترين (تشرين الثاني/ نوفمبر 1796)، الذي بدد الكثير مما خَلفته حروبها من العداء لروسيا. وتخلى ابنها وخليفتها القيصر بول عن الموقف العدائي المُتخَذ في الماضي، وبدأ بالضغط من أجل التقارب مع الباب العالي على أساس المنفعة المتبادلة، على أمل الحصول على حق استخدام المضيق لمرور سفنه الحربية لمواجهة التقدم الفرنسي في البحر الأدرياتيكي وشرق البحر المتوسط. وعندما وردت تقارير عن وجود عملاء فرنسيين نشطين في البلقان، بدأ سليم مفاوضات من أجل تحالف جديد مع روسيا وبريطانيا. لكنه ظل يتراجع عن إتمام الترتيبات حتى أُجبر على ذلك بسبب أنباء الغزو الفرنسي لمصر.

8-الحملة الفرنسية على مصر وحرب التحالف الثلاثي

كان لمخاوف سليم في الحقيقة أساس من الصحة، فقد تخلى بونابرت عن أي أمل في أن يحافظ السلطان على إمبراطوريته، وصار يريد الآن ضمان حصول فرنسا على نصيبها فقط. وفي مرحلة ما، كان يأمل في أن يتولى علي باشا العرش العثماني. لكنه قرر في النهاية أن هذا الأخير جد مرتبط ببريطانيا، وبذلك حاول العمل بواسطة باسوان أوغلو، الذي كان سيجري تعيينه سلطانًا تحت الحماية والسيطرة الفرنسيتين. خطط بونابرت كذلك لضرب بريطانيا من طريق السيطرة على مصر، التي يمكن استخدامها بعد ذلك قاعدةً لمزيد من التغلغل في بلاد الشام، وأيضًا لشن حملة لطرد البريطانيين من الهند. وبعد تجنب أسطول بريطاني يقوده اللورد نلسون الذي أرسل لمشاهدة استعدادات فرنسا في تولون، قاد بونابرت حملته إلى شواطئ الإسكندرية (1 تموز/ يوليو 1798)، ما أدى إلى تغيير جذري في التحالفات الدبلوماسية للدولة العثمانية.

جرى تناول موضوع الحملة الفرنسية على مصر في العديد من الدراسات المسهبة، ولا نحتاج هنا سوى إلى إلقاء الضوء عليها إجمالًا. فالمماليك لم يجابهوا عمليات الإنزال الأصلية، إذ لم يكن لديهم أي فكرة عما يحدث في أوروبا، وكانوا في أي حال مفتقرين إلى الأسلحة الحديثة اللازمة لمواجهة الفرنسيين بشكل ندي.

لقد فر معظمهم إلى صعيد مصر دون إبداء أي مقاومة، بينما هزم من بقي منهم في معركة الرحمانية (13 تموز/ يوليو)، ثم هزموا مرة أخرى في معركة الجيزة (21 تموز/ يوليو). وقد احتل الفرنسيون القاهرة بلا مقاومة (25 تموز/ يوليو)، وعزز بونابرت سيطرته على الدلتا في غضون وقت قصير. لكنه لم يتمكّن من القبض على المماليك والقضاء عليهم قبل أن يتمكّنوا من الفرار إلى أعلى وادي النيل. هكذا نظموا مقاومة جديدة في الجنوب بالتعاون مع القبائل البدوية الرئيسية في المنطقة عمومًا. ونتيجة لذلك، ومع أن العديد من الحملات الفرنسية قد وصل إلى أسوان، فإن بونابرت لم يحرز سيطرة مطلقة على صعيد مصر، ولم يستطع إخضاع ساحل الصعيد على البحر الأحمر. وكانت محاولاته لتعزيز أجنحته من طريق غزو الشام قد بلغت ذروتها بفشله المُرَوع في الاستيلاء على عكا، التي دافع عنها أحمد باشا الجزار بكفاءة بمساعدة السفن العثمانية والبريطانية وفرقة كبيرة من جنود النظام الجديد أرسلوا من اسطنبول (23 آذار/ مارس – 21 أيار/ مايو 1799). وهكذا تم اجتثاث بونابرت من الشرق، وعزله عن فرنسا بتدمير نلسون لأسطوله قبالة أبي قير (1 آب/ أغسطس 1798). وهكذا، مع حملة حُكِمَ عليها بالفشل، تخلى بونابرت وكبار معاونيه عن الأمر للبحث عن مجد أكبر في فرنسا (22 آب/ أغسطس 1798)، تاركين تصفيتها النهائية للمرؤوسين. هكذا قام خليفته المباشر، الجنرال كليبر، بإبرام اتفاقية جلاء مع الصدر الأعظم في العريش (24 كانون الثاني/ يناير 1800). لكنها ألغيت من جانب بريطانيا وروسيا، اللتين فضلتا إنقاذ مصر من طريق جهودهما حتى يقرّ السلطان بجميل صنيعهما. وعلى الرغم من أن الفرنسيين هَزموا بعد ذلك الجيش العثماني في مصر الجديدة (20 آذار/ مارس 1800)، وتمكّنوا من السيطرة على صعيد مصر بالاتفاق مع الزعيم المملوكي مراد بك، وقد اغتيل كليبر (14 حزيران/ يونيو 1800)، وخليفته عبد الله جاك مينو، الذي اعتنق الإسلام وحاول إنشاء مستعمرة فرنسية دائمة في البلاد. مع ذلك، في نهاية المطاف، قامت حملة بريطانية عثمانية مشتركة بتأمين استسلامهم وإجلائهم (31 آب/ أغسطس 1801).

ما الذي حققه الفرنسيون خلال إقامتهم القصيرة في مصر؟ كانت سياستهم مزيجًا غريبًا من المحافظة الخجولة والابتكار والتغيير الجذري، واحترام مزعوم للتقاليد الإسلامية وتجاهلها التام في الممارسة. وقد أعلن بونابرت وخلفاؤه مرارًا

وتكرارًا أنه يجب احترام قوانين وعادات المصريين. لكن عندما تعارضت تلك القوانين والعادات مع الحاجة الأساسية لاستغلال مصر لدعم القوة الفرنسية، أهملوها وتخلوا عنها. لقد أحدث الفرنسيون - بشكل أساسي - ثورة في كل من الحكومة والمجتمع في مصر من خلال إزالة الطبقة الحاكمة القديمة واستبدال المسؤولين الفرنسيين والمحليين بالعثمانيين والمماليك. ولأول مرة منذ القرن السادس عشر، دعي المصريون للمشاركة المباشرة في حكم أنفسهم مساعدين للضباط العسكريين الفرنسيين. وجيء بعدد قليل من كبار التجار والزعماء الدينيين المحليين إلى المجالس الاستشارية، التي عملت على الوساطة بين المحتلين والسكان الأصليين. وبينما جرى الحفاظ على نظام الضرائب العثماني في البداية، أدى عدم نجاحه، فضلًا عن هروب المسؤولين الذين كانت لديهم المعرفة بإدارته، إلى دفع بونابرت لاستبدال نظام ضريبي جديد مباشر بالنظام القديم، يستخدم الأساليب الفرنسية في التقدير والتحصيل لتحل محل تلك المستخدمة في السابق. هكذا أدى تبديل المؤسسات البالية إلى وضع مصر في حالة تُمكّنها من التقدم بسرعة أكبر وخبرة أكثر بكثير بالمقارنة مع أجزاء أخرى من الدولة العثمانية.

كانت النتيجة المباشرة للحملة هي قطع العلاقات العثمانية-الفرنسية، وتوقيع سليم على تحالف مع أعداء فرنسا، بريطانيا وروسيا، في أيلول/ سبتمبر 1798. ورافق ذلك سجن الوزراء الموالين لفرنسا في المجلس، ومصادرة الممتلكات التجارية الفرنسية في أنحاء السلطنة، وحرمان فرنسا بذلك من موقعها الشرق أوسطي الذي بنته على مر القرون. وجرى السماح لأسطول البحر الأسود الروسي بالمرور عبر المضيق، وقام بالانضمام إلى الأسطول العثماني في حملات مشتركة ضد الفرنسيين في البحر الأدرياتيكي. وفي غضون مدة وجيزة طرد الفرنسيون من الجزر الأيونية، بتعاون على غير رغبة مِن علي باشا اليانيني، الذي أراد أن يحل محل الفرنسيين (تشرين الثاني/ نوفمبر 1798). مع ذلك، أدى النجاح إلى صراعات بين المتحالفين، حيث قاوم العثمانيون الرغبات الروسية لتثبيت أقدامهم في البحر الأدرياتيكي وخصوصًا في الجزر الأيونية. وفي النهاية، نظمت اتفاقية عثمانية روسية (21 آذار/ مارس 1800) هذه الجزر في جمهورية الجزر السبع الجديدة، التي أصبحت مستقلة تحت السيادة العثمانية، مع وجود حاميات عثمانية روسية مشتركة. وقد أعيدت الموانئ الساحلية إلى الحكم العثماني المباشر، لكن

في ظل إدارة خاصة لضمان الحقوق المحلية وحمايتها من دعاوى علي باشا، على أن يكون المسؤولون المحليون من السكان المسيحيين الأصليين. وجرى تعويض علي باشا بتعيينه حاكمًا للروملي، وتركه في وضع يسمح له بتوسيع سلطته باتجاهات أخرى في أقرب وقت ممكن.

9-مُحَصلة السلام

فَتحت نهاية الاحتلال الفرنسي للأراضي العثمانية، في مصر والبحر الأدرياتيكي، الطريق لتجديد التحالفات القديمة، حيث تَدَخل البريطانيون والروس بشكل يائس في محاولة لمنع السلام العثماني الفرنسي الذي قد يضر بمصالحهم. وكانت العقبة الرئيسية أمام السلام هي الوجود المستمر في مصر للقوات البريطانية التي ساعدت العثمانيين على طرد الفرنسيين، ومحاولتهم دعم أحد الفصائل المملوكية على أمل تأمين النفوذ البريطاني في دولة مملوكية مستقبلية. وكانت القوات العثمانية، التي سرعان ما سيقودها محمد علي، تكافح من أجل استعادة الحكم العثماني المباشر كما كان موجودًا قبل صعود المماليك. وداخل البلاط العثماني، قاد الأميرال الكبير كچك حسين فصيلًا أراد الانصراف عن بريطانيا بسبب أفعالها في مصر، وإقرار السلام والتحالف مع فرنسا ضد كل من روسيا وإنكلترا. ومن ناحية أخرى، قاد الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا أولئك الذين شعروا أنه يجب الحفاظ على الصداقة البريطانية بوصفها حصنًا في مقابل الطموحات الروسية والفرنسية.

أما سليم فقد تلاعب بالفصائل كالمعتاد للاحتفاظ بسلطته وحرية تصرفه. ومهما كان مقدار رغبته في الصداقة الفرنسية، فقد تردد في الانجرار إلى الحرب بتحالف مفتوح، حتى قاده استمرار الاحتلال البريطاني لمصر وتحريض العملاء الفرنسيين القوي في اسطنبول إلى توقيع اتفاق سلام أميان (25 حزيران/ يونيو 1802)، الذي نص على السلام والصداقة بين فرنسا والعثمانيين وكذلك على المساعدة المتبادلة في حالة الحرب. وقد جرى تجديد جميع المعاهدات والامتيازات في ما قبل الحرب، واستعيدت الممتلكات الفرنسية، وعادت الهيمنة الفرنسية في بلاد الشام. وهكذا انقلبت رأسًا على عقب تلك الثورة الدبلوماسية التي سببها الاحتلال الفرنسي للأراضي العثمانية، بعد مدة وجيزة من الجلاء

عن المنطقة. واستعاد سليم أراضيه التي خسرها وتجنب التورط في الحروب الأوروبية. ومرة أخرى، حصلت الدولة العثمانية على مهلة قصيرة كان من الممكن في أثنائها الشروع في الإصلاح، واتخاذ الإخفاقات التي شهدتها في أثناء الحرب دوافع جديدة للتغيير.

10-مزيد من التفكك الداخلي (1799-1806)

مع ذلك، كان السلام مجرد وهم؛ فقد تورط سليم في سلسلة من التعقيدات الداخلية والخارجية، إذ إن الأعيان الرئيسيين في غرب الأناضول ووسطه أيدوا النظام الجديد وقدموا له المساعدة، واستخدموا رجاله لتطوير جيوشهم والحفاظ على النظام في مناطقهم. لكن بعض الأعيان في الشرق خاصة عائلة جانيكلي، التي كان على رأسها آنذاك طيار باشا، خضعت لإغراء السلاح والمال الروسي وأنشأت أنظمة حكم مستقلة بين طرابزون وبورصة، وبذلك جعلت جزءًا كبيرًا من الأناضول منفصلًا عن سلطة اسطنبول وجامعي ضرائبها. وفي الأقاليم العربية، كان الأعيان المحليون أكثر قوة مما كانوا عليه قبل الحرب. لكن استمر الاعتراف بسيادة السلطان في كل مكان باستثناء الجزيرة العربية، حيث تخلص الوهابيون من كل مظاهر الولاء وشنوا سلسلة من الغارات على المدن المقدسة وفي داخل العراق، وهو ما هدد بشكل خطير ادعاء السلطان حماية الإسلام. وفي مصر، جرى خرق التوازن القَلِق بين القوات العثمانية والمملوكية والبريطانية بسبب جلاء الأخيرة (14 آذار/ مارس 1803)، لاستعادة العلاقات الجيدة مع الباب العالي، وصعود قائد القوات العثمانية محمد علي في وقت لاحق وسيطرته على البلاد بعد تأكيده آنذاك الاعتراف بسيادة السلطان ودفع الجزية. وفي الشام، دفع التهديد الوهابي سليمًا إلى تعيين أحمد باشا الجزار، المنتصر في عكا، حاكمًا لدمشق (تشرين الأول/ أكتوبر 1803)، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء دولة مملوكية كبيرة ذات إمكانات هائلة في إثارة المتاعب. لكن وفاته (23 نيسان/ أبريل 1804) عجلت بالصراعات على السلطة ما مكّن السلطان من استعادة سلطته.

السبب الرئيسي لفشل سليم في اتخاذ إجراءات أكثر حسمًا ضد الحركات الانفصالية في الأناضول والولايات العربية، يكمن في انشغاله بتهديدات مشابهة ظاهريًا في البلقان. لكنها في الواقع كانت أكثر خطورة. لقد استغل علي باشا

اليانيني حرب التحالف الثلاثي لبناء إمبراطورية ذات امتداد كبير، تمتد من شمال ألبانيا إلى خليج كورنثوس ومن أوخريد إلى البحر الأدرياتيكي، بعاصمة وبلاط فخم، وعلاقات دبلوماسية مباشرة مع القوى الأوروبية، وخبراء أجانب يقومون بتدريب جنوده على الطريقة الأوروبية. ثم مد باسوان أوغلو أيضًا سلطته من غرب بلغاريا إلى بلاد الصرب والإمارات. وقام إسماعيل آغا ترسنكلي أوغلو من سلستريا ورسجق، ومساعده وخليفته (بعد عام 1806) مصطفى باشا البيرقدار، باحتلال شرق بلغاريا، وتقدم عبر جبال البلقان، وحازوا نفوذًا كبيرًا على تراقيا. وكان الحاكم الوحيد القادر على السيطرة على الأعيان، وهو حقي محمد باشا، قد جرى إضعاف مكانته في النهاية مِن جانب السياسيين في اسطنبول، الذين كان الكثير منهم يتقاضى أموالًا من الأعيان. وأخيرًا، أدى فساد الإنكشارية في بلاد الصرب إلى اتحاد الزعماء المحليين خلف أحدهم، هو قره جورج، حيث قامت الحركة في البداية بدعم سيادة السلطان ضد تابعيه المتمردين. لكن لم يمض وقت طويل حتى تطورت إلى ثورة صربية واسعة النطاق على الحكم العثماني (1803-1805).

11-المسألة الشرقية (1802-1807)

كانت السمة الأكثر بروزًا للدبلوماسية العثمانية في هذه الفترة، هي الانقلاب على التحالفات التي تشكلت بسبب غزو بونابرت لمصر، والعودة إلى الروابط الأكثر تقليدية التي صاغتها اعتبارات طويلة الأمد تتعلق بالمصلحة الوطنية، خصوصًا بعد أن جددت بريطانيا وفرنسا حربهما (أيار/ مايو 1803) وانضمت روسيا والنمسا إلى بريطانيا في ائتلاف ثلاثي. ولم يحاول العملاء الفرنسيون بدورهم اكتساب الدعم العثماني فحسب، بل ونشر النفوذ الفرنسي كذلك بين رعايا السلطان الكاثوليك، ومد ذلك النفوذ من بلاد الشام إلى أوروبا الدانوبية. وقد امتلكت روسيا في ذلك الوقت قوة بحرية كبيرة في شرق البحر المتوسط نتيجة لحقها - الذي فازت به بصعوبة - في عبور سفنها من المضيق واستمرار حمايتها على الجزر الأيونية. وفي حين تجنبت المشاركة في الحرب الفرنسية-البريطانية في البداية، حاولت استخدام الوضع لتعزيز مركزها في الدولة العثمانية، مشجعة على التمرد بين رعايا السلطان في البلقان.

عملت بريطانيا على إحباط الطموحات الروسية، إدراكًا منها للخطر الذي يشكله التوسع الروسي في الشرق الأوسط، مع عدم قدرتها على التصرف بشكل علني ضد روسيا بسبب الحاجة إلى دعمها ضد فرنسا في أوروبا، بينما شجعت بريطانيا سليمًا على تقوية إمبراطوريته داخليًا. وقد كره سليم الاضطرار إلى قبول الحماية والمشورة الروسية، لأنه علم بطموحات القيصر وأنشطته في البلقان؛ مع ذلك فقد تجنب القطع الصريح للعلاقات، لأنه شعر بأن هذا سيعني تمزيق العلاقات مع بريطانيا، التي بدا أنها الحصن الرئيسي ضد الطموحات الفرنسية والروسية. وعمل بدلًا من ذلك على الحفاظ على توازن دقيق بين هذه المصالح، وتجنب الأعمال المتطرفة التي قد تؤدي إلى حرب مباشرة.

مع ذلك، كان من الصعب للغاية تجنب التطويق الروسي؛ فقد عزز اتفاق جديد أبرم في عام 1802 مركز القيصر في الإمارات، وأعطاه الحق في التدخل في اسطنبول نيابة عنها، ما أدى إلى تعيين أمراء روسوفيليا في كل من والاشيا ومولدافيا عام 1803. وجاء الاختبار الحقيقي في عام 1804، عندما كان على سليم أن يقرّر إن كان سيقبل بإعلان بونابرت نفسه إمبراطورًا أم لا. وفي النهاية عندما رفض سليم ذلك بسبب النفوذ البريطاني والنمساوي، قطع بونابرت العلاقات معه (22 كانون الأول/ ديسمبر 1805)، ما أجبر السلطان على قبول تحالف جديد مع روسيا زاد من نفوذ القيصر في أراضيه؛ حيث وافق سليم على التعاون في الحرب ضد فرنسا، وتسهيل مرور السفن الروسية عبر المضيق، والسماح للقيصر بالتدخل لدى اسطنبول في ما يتعلق بالحكم العثماني في ألبانيا، وبذلك فتح مجال جديد للتوسع الروسي. مع ذلك، فإن انتصارات بونابرت على جيوش النمسا وروسيا في أولم (17 تشرين الأول/ أكتوبر 1805) وأوسترليتز (2 كانون الأول/ ديسمبر 1805) جعلت سليمًا يشعر أن التحالف الثلاثي قد قضي عليه، وأنه يتعين عليه الانحياز إلى بونابرت إذا أراد الحفاظ على الدولة العثمانية، ثم اعترف ببونابرت إمبراطورًا (شباط/ فبراير 1806)؛ وبتشجيع ودعم فرنسي من دلماشيا خطط للتحرك ضد الصرب من الشرق والغرب. وقد رد الروس بحصار ساحل دلماشيا على البحر الأدرياتيكي وإرسال المساعدات إلى الصرب. وبينما أرسل الفرنسيون المساعدة إلى العثمانيين

من طريق البر من البندقية، ظل سليم مترددًا في الانضمام إلى تحالف صريح، ليس فقط بسبب مخاوفه من الطموحات الفرنسية في البلقان، بل أيضًا بسبب إدراكه أن بونابرت يفتقر إلى ما يكفي من الرجال والإمدادات في المنطقة لتقديم مساعدة كبيرة في أي حرب قد تندلع ضد روسيا. وهكذا، فمع الصرب الذين استقلوا تقريبًا تحت الحماية الروسية، ووجود الفرنسيين في دلماشيا، وسيطرة أعيان البلقان على جزء كبير من الريف، ومع التقاء البريطانيين والفرنسيين والروس في إظهار الصداقة والتهديد المبطن بالهجوم، بات سليم في مأزق.

12 –حادثة أدرنة

إضافة إلى الصعوبات التي يواجهها السلطان، ظهر تهديد جديد خطير داخل السلطنة في أثناء صيف 1806، ما جعل من المستحيل عليه التعامل بشكل ملائم مع أي من هذه المشكلات. في أوائل عام 1805 أصدر سليم أمرًا بإنشاء فرقة على "النظام الجديد" في أدرنة، حيث يجري تجنيد رجالها من طريق التجنيد الإلزامي العام في البلقان. وخوفًا من أن يفقد الأعيان أفضل رجالهم ومن أن يصبح الجيش العثماني قويًا كذلك بما يكفي لإنهاء استقلالهم، فإنهم ثاروا بقيادة إسماعيل باشا ترسنكلي. وقد دخل إسماعيل في تحالف مع المحافظين في اسطنبول بقيادة الصدر الأعظم إسماعيل آغا حافظ، ودبروا لسير إسماعيل إلى اسطنبول وقضائه على كل من السلطان و"النظام الجديد". وعندما أُرسلت قوة من "النظام الجديد" إلى أدرنة لتجنيد الرجال وتدريبهم (20 حزيران/ يونيو 1806)، قاطعها الأعيان ورفضوا توفير أي مؤن لها وهددوا بالزحف إلى اسطنبول ما لم يتم سحبها. وكما كان يحدث بشكل متكرر في العام الأخير من حكمه، استسلم سليم للضغط، وأمر قوة "النظام الجديد" بالعودة إلى اسطنبول، وعزل القادة الذين لم يقوموا في الواقع سوى بتنفيذ أوامره. ثم أدى استسلام السلطان إلى تشجيع الأعيان أكثر. وعندما توفي إسماعيل آغا، لم يتدخل سليم حتى في النزاع على السلطة بين مساعديه، ما سمح لأحدهم، وهو مصطفى باشا البيرقدار، باكتساب القوة نفسها التي حازها سيده. علاوة على ذلك، قام سليم، ردًا على تهديدات الأعيان، بوضع قيادة "النظام الجديد" في أيدي أعدائه، آملًا بذلك في إرضاء المحافظين، لكنه بهذه العملية حرم نفسه من وسائل الدفاع عن

نفسه. وبتشجيع من هذه التطورات، شرع خصوم السلطان في التخطيط لإسقاطه في نهاية المطاف[116].

13- حرب مع روسيا وبريطانيا

ما زاد الوضع تعقيدًا تلك الحرب الجديدة مع روسيا وحليفتها بريطانيا، التي اضطرت إلى التخلي عن موقفها المحايد تجاه الباب العالي بسبب القلق الروسي بشأن التقدم الفرنسي في البلقان. وأملًا في الحفاظ على السلام العثماني-الروسي، طالب السفير البريطاني السلطان بإنهاء النفوذ الفرنسي في بلاده والسماح للسفن الحربية الروسية بالمرور عبر المضيق لطرد الفرنسيين (22 أيلول/ سبتمبر 1806). وقد استسلم سليم في البداية لهذه المطالب. لكنه تراجع بعد فوز بونابرت على البروسيين في يينا (14 تشرين الأول/ أكتوبر 1806). وقد أدى ذلك إلى قيام الروس بغزو الإمارات وإرغام بريطانيا على دخول الحرب لدعم حليفتها. احتل الروس مولدافيا بسرعة (كانون الأول/ ديسمبر 1806)، معلنين أنهم لم يأتوا إلا لحماية صديقهم السلطان من بونابرت وأنهم سيغادرون بمجرد وفاء سليم بالتزاماته بموجب المعاهدة. جاءت المقاومة العثمانية الفعالة الوحيدة من مصطفى باشا البيرقدار، حيث استطاع إبقاء جنوب مولدافيا ودبروجه بعيدًا عن أيدي روسيا بمساعدة باسوان أوغلو، الذي تعرض مركزه المستقل أيضًا للتهديد بسبب التقدم الروسي. لكن لم يكن الأعيان يضاهون الروس في القتال المباشر، وبذلك فازت روسيا في نهاية الأمر، وواصلت الاستيلاء على والاشيا وبيسارابيا في حملة استمرت ستة أسابيع.

في غضون ذلك، أبحر الأسطول البريطاني المتوسطي عبر الدردنيل، ورسا قبالة اسطنبول على أمل إجبار السلطان على الاستسلام للمطالب الروسية، وتَجنب مزيدٍ من التقدم الروسي. وتحت تأثير ممثل بونابرت في اسطنبول، هوراس سيباستياني، تظاهر سليم فقط بالتفاوض بينما كان يقوم بحشد الناس والقوات في اسطنبول سرًا للقتال ضد البريطانيين حتى الرمق الأخير. وعندما صارت الدفاعات جاهزة، رفض سليم صراحة مقترحات الحلفاء، وطلب تحالفًا رسميًا مع فرنسا

---

(116) Ibid., pp. 345-351.

في أسرع وقت ممكن. ومع تحصين اسطنبول وانتهاء المفاوضات كان الأسطول البريطاني في وضع خطير. لذلك، أبحر عائدًا إلى البحر المتوسط قبل أن يتمكّن العثمانيون من حصاره في الدردنيل، وقام بالإنزال في مصر في محاولة أخيرة لتأمين حكم المماليك تحت النفوذ البريطاني (16 آذار/ مارس 1807). لكن في ذلك الوقت، جرت هزيمة المماليك والقضاء عليهم من جانب محمد علي باسم السلطان. ونظرًا إلى أن البريطانيين كانوا يفتقرون إلى العدد الكافي من الرجال والمؤن للتغلب على مصر، فقد أجلَوا قواتهم بهدوء من طريق التفاوض، مع عدم تحقيق أي شيء ربما باستثناء تسليم البلاد إلى رجل سرعان ما سيُنمي حكمه ويؤسس سلالته الخاصة (17 أيلول/ سبتمبر 1807).

واصل سليم - الذي كان لا يزال تحت التأثير الفرنسي - إعداد حملات لمقاومة كل من الروس والصرب بالتعاون مع بيرقدار وأعيان البلقان الآخرين. ومع ثورة الجبل الأسود لدعم الروس فقط، بدا الموقف العثماني أفضل بكثير مما كان عليه في الشتاء السابق.

14-سقوط سليم الثالث

لكن في هذه المرحلة، أطاحت ثورة في اسطنبول سليمًا وأربكت استعدادات الدفاع العثماني. كانت المعارضة للسلطان تتزايد منذ مدة طويلة، وكان الإنكشارية والآخرون ممن هددتهم إصلاحاته مستثارين منذ فترة مبكرة من عهده. وقد جاءت المعارضة أيضًا من العلماء، الذين اعتبر معظمهم أن أي تجديد يُعتبر بمنزلة انتهاك للشريعة والتقاليد الإسلامية. وكان هناك العديد من العثمانيين الآخرين، بما في ذلك بعض الإصلاحيين، الذين بدأوا آنذاك في إدراك مدى تدمير الأفكار العلمانية الجديدة للنظام العثماني، ولذا طالبوا بإسدال الستار الحديدي مرة أخرى قبل فوات الأوان. لم تؤد مصادرة التيمارات التي قام بها سليم وجهوده لإصلاح الفيلق القديم إلا إلى الاستياء. وقد جرى تنفيذ الإصلاحات دون أي سياسة مالية معقولة، مع تراجع قيمة العملة والنفقات الحكومية الهائلة، ما أدى إلى تضخم جديد، وهو ما جعل الناس مستائين بشدة من السلطان والإصلاحات التي رأوا أنها مسؤولة عن جميع الصعوبات التي يواجهونها. إن سياسة سليم المتمثلة في شق صف الإصلاحيين وتقسيمهم إلى فصائل متنافسة والتلاعب بهم وجعل بعضهم

ضد بعض وضد المحافظين، قد ضمنت له قوة مؤقتة. لكنها، في الوقت نفسه، حرمت أنصار الإصلاح من القوة السياسية اللازمة لدعم السلطان في الأزمات.

اندلعت الثورة في أواخر أيار/ مايو 1807 عندما قام مساعدو الإنكشارية (اليماك/ yamaks) الذين يحرسون حصون البوسفور في بيوك دره، بقيادة علي قباقچي مصطفى، باغتيال ضابط "النظام الجديد" الذي حاول حملهم على قبول الزي والتدريب الجديد (25 أيار/مايو 1807). وفي هذه المرحلة ربما كان من الممكن لسليم أن يُخمد الثورة. لكنه كان مقتنعًا برأي المحافظين من بين مستشاريه، بقيادة شيخ الإسلام الرجعي عطاء الله أفندي، بأنه سيكون من الأفضل التفاوض والاسترضاء. لذا، فقد أمر قوات "النظام الجديد" بالعودة إلى ثكناتها علامة على حسن النية عندما يقوم بإرسال المفاوضين إلى المتمردين. وقد منح هذا المحافظين في اسطنبول الوقت لاستغلال الحادث لإشعال حريق عام. وفي 27 أيار/ مايو، ترك اليماك التظاهر بالتفاوض وبدأوا بالسير على طول مضيق البوسفور إلى اسطنبول، حيث انضم إليهم حيثما ذهبوا الآلاف من الإنكشارية والعلماء وطلاب الدين وغيرهم ممن عارضوا السلطان. وعندما وصلوا إلى القصر، حاول سليم تهدئتهم من طريق حل "النظام الجديد"، وإرسال بعض مسؤوليه إلى الحشد الناقم، وتعيين المحافظين في المناصب الرئيسية (28 أيار/ مايو 1807). لكن كما حدث مرات عديدة من قبل، لم يفعل التنازل سوى أنه شجع المتمردين على المطالبة بالمزيد؛ وفي النهاية، حصلوا على فتوى تعلن أن إصلاحات سليم هي بمنزلة انتهاكات غير شرعية للدين والتقاليد وتسمح بخلعه. قَبِلَ سليم بهدوء مصيره وتقاعد في "قفص" القصر، بينما اعتلى ابن عمه مصطفى الرابع العرش بوصفه مرشحًا للمحافظين (29 أيار/ مايو 1807). وهكذا انتهى عهد أكثر الإصلاحيين التقليديين ليبرالية بهزيمةٍ وفشلٍ مطلقين، على الرغم من أن هذا الفشل كان ينطوي - كما سنرى - على العناصر التي سيجري بواسطتها إدخال إصلاحات أكثر أهمية في وقت لاحق من ذلك القرن.

15- مصطفى الرابع وردات الفعل العثمانية

كان السلطان الجديد مجرد دمية في يد من وضعوه على العرش. وخلال مدة وجيزة، صدرت مراسيم تقضي بإلغاء "النظام الجديد" وجميع المؤسسات

والمدارس والإصلاحات الأخرى المرتبطة به؛ معلنة أن الإصلاحات قد أنشئت من جانب مساعدي السلطان الفاسدين للحصول على السلطة والمال. وأعلن مصطفى أنهم دمروا النظام، وانتهكوا الشريعة والتقاليد، وسببوا كل الفوضى والهزائم التي مزقت السلطنة في عهد سليم. بعد ذلك، كان من شأن القوانين والمؤسسات التقليدية أن تسود. وألغيت جميع الضرائب التي أدخلت في عهد سليم واستُبدلت بالتي سبقتها، وأعيدت التيمارات المصادرة، ومنح جميع المفصولين من الفيلق عضوية جديدة، وجرت مطاردة ضباط ورجال النظام الجديد وقتلهم في جميع أنحاء البلاد؛ وتبع ذلك عهد عام من الإرهاب لأولئك الذين دعموا سليمًا وغيره بأي شكل من الأشكال، فضلًا عن قيام اليماك على وجه الخصوص بترويع العاصمة.

لكن لم يدم هذا النظام طويلًا، ففي البداية نسقت المجموعات المتمردة الرئيسية جهودها وحاولت تقاسم ثمار النصر بالتساوي، ووعد زعماء الإنكشارية بإنهاء تدخلهم في شؤون الدولة مقابل تأكيدات بالقضاء على الإصلاحات بشكل فعلي، وزيادة أجورهم. ولإبعاد اليماك عن العاصمة، مُنح قباقچي مصطفى قيادة حصون البوسفور في الروملي، وبذلك غادر هو ورجاله تاركين السلطة في أيدي الشخصيات الرئيسية في البلاط والعلماء ممن خططوا للثورة ونفذوها. لكن لم يمض وقت طويل قبل أن يتقاتل هؤلاء في ما بينهم وتحدث نزاعات بين شيخ الإسلام عطاء الله أفندي والصدر الأعظم، وهو ما جعل الحكومة عاجزة تقريبًا عن وضع أي سياسة. وإضافة إلى هذه المشكلات كان هناك الوضع في البلقان، فبمجرد أن أطيح بسليم، قُتل الصدر الأعظم ومسؤولوه الرئيسيون بأيدي أنصار الثورة من الإنكشارية، وسقط الجيش في حالة من الفوضى، وتحرك بعد ذلك مصطفى باشا البيرقدار لإبعاد المتمردين واستعادة الانضباط في الجيش (8 حزيران/ يونيو 1807)، منتظرًا أن يتولى منصب الصدر الأعظم في المقابل. لكن عندما قام المتمردون في اسطنبول بتعيين واحد منهم في هذا المنصب، رد مصطفى باشا البيرقدار بشكل عنيف، إذ غادر الجيش وأخذ رجاله وعاد إلى رسجق، التي جعلها آنذاك مركزًا لمعارضة هذا النظام، جاذبًا إليه جميع الذين فروا من اسطنبول.

16- معاهدة تِلسيت

مع ذلك أدت الأحداث في أوروبا إلى إنقاذ العثمانيين مرة أخرى من عواقب ضعفهم. لقد أنهى انتصار بونابرت على الروس في فريدلند (14 حزيران/ يونيو 1807) حاجته إلى تحالف عثماني ودفعه للتفاوض مع القيصر ألكسندر، الذي كان مستعدًا لهجر بريطانيا ليس فقط بسبب الهزيمة، بل أيضًا بسبب مشكلات الغذاء والمؤن في جيشه. تضمنت معاهدة تلسيت التي جرى التوصل إليها (7 تموز/ يوليو 1807) موافقة فرنسية على التخلي عن التحالف مع العثمانيين وإجبارهم على تسوية مُرضية مع القيصر، الذي بدوره سوف يتوسط في السلام بين فرنسا وبريطانيا. لكن بونابرت وافق أيضًا على أنه إذا فشلت المفاوضات، فسوف يشترك في الحرب على الباب العالي ويضع ترتيبات لتقسيم ممتلكات السلطان مع حليفه الجديد. في المقابل، اعترفت روسيا بجميع غزواته، ووافقت على إعادة المقاطعات، وترك الجزر الأيونية وكاتارو لفرنسا. لقد كان انتصارًا فرنسيًا كبيرًا جرى إحرازه بالتضحية بالعثمانيين. هكذا بقي الروس بعيدًا عن البلقان والمضائق، وسيطرت فرنسا على البحر الأدرياتيكي، بغض النظر عما يمكن أن يحدث في المفاوضات التي ستلي ذلك.

في البداية كان العثمانيون غاضبين عندما علموا أن بونابرت قد انتهك التزامات اتفاقه معهم بإقراره السلام من دون استشارتهم أو إشراكهم، لكن بعد التفكير، قررت اسطنبول قبول التسوية، حيث وافقت روسيا على التخلي عما قامت باحتلاله من الإمارات وإيقاف مساعدتها للمتمردين الصرب. ومن الناحية السياسية، كانت تلسيت كذلك بمنزلة كارثة جديدة لسليم، لأنه هو الذي افتتح سياسة الاعتماد على فرنسا قبل ذلك فقط بوقت قصير. وبذلك، دخل النظام الجديد في مفاوضات مع الروس في باريس، بوساطة فرنسية، مع توقيع هدنة في سلوبوسيا (21 آذار/ مارس 1808). وفي غضون شهر، كان على القوات الروسية أن تغادر مولدافيا ووالاشيا، بينما يتحرك العثمانيون جنوب نهر الدانوب ويكون لهم الحق في ترك حاميات فقط في إسماعيل وإبرايل وغالاتز لحفظ النظام في المنطقة، وأن يُسمح للسفن الروسية في البحر المتوسط بالعودة عبر المضيق إلى البحر الأسود.

لكن لم يلتزم ببنود المعاهدة سوى العثمانيين، إذ قطع الروس اتصالاتهم مع الصرب بشكل مؤقت. لكنهم بقوا في مولدافيا ورفضوا التحرك دون أوامر مباشرة من القيصر، والأوامر لم تأت قط بذريعة أن العثمانيين لم يحافظوا على الأمن في الأجزاء التي أعادوا احتلالها من والاشيا. وبمجرد أن عاد القيصر إلى بطرسبرغ من تلسيت، رفض التصديق على الهدنة على الإطلاق بحجة أن ممثله يفتقر إلى سلطة التوقيع عليها. ويبدو أنه اعتمد على وعد شفهي من بونابرت بأنه لن يعارض استمرار الاحتلال الروسي للإمارتين، فترك ألكسندر قواته هناك للضغط على الباب العالي لقبول شروطه المتعلقة بالصرب، والتجارة، وغيرها من الأمور في مفاوضات السلام الجارية آنذاك. لكن العثمانيين ردوا بإنهاء المفاوضات، فاستمرت الحرب - ولو بشكل متقطع - لمدة خمس سنوات أخرى، مع انشغال الجانبين بصعوبات داخلية وخارجية، حتى أنهتها معاهدة بوخارست (عام 1812) في نهاية المطاف.

17-لجنة رسجق وخلع مصطفى الرابع

على الجانب العثماني، جاء التحول الرئيسي من أنصار سليم الذين أرادوا إعادته إلى العرش. وقد تولى مصطفى باشا البيرقدار باشا قيادة الحركة، وهو بالكاد كان من أنصار الإصلاح في البداية. لكنه مدافع قوي عن الحُكم الذاتي للأعيان ضد أي ممن كانوا في السلطة في اسطنبول. وقد انضم سيده إسماعيل آغا إلى أعيان آخرين في معارضة إصلاحات سليم باعتبارها تهديدات لاستقلالهم وقوتهم. لكن كان الرجعيون آنذاك هم الذين يقبضون على الحُكم في اسطنبول، والذين ما إن تولوا السلطة حتى أبدوا النفور من تمرد الأعيان كما كان سليم. لذلك كان من الطبيعي بالنسبة إلى مصطفى باشا البيرقدار وأصدقائه أن يوفروا ملتجأً آمنًا لأنصار سليم ويشجعوا جهودهم لاستعادة السلطة، وتشكيل ما أصبح يعرف باسم لجنة رسجق. قرر أعضاء اللجنة في البداية أن الطريقة الوحيدة لاسترداد السلطة وإعادة سليم إلى العرش هي إحضار جيش بيرقدار إلى اسطنبول للتغلب على أعدائهم بالقوة. لكن سليمًا كان في يد خليفته في السلطة، وبذلك فقد تكلفه هذه المحاولة حياته وكذلك حياة الأمير محمود الذي كان معه في عزلة القصر، لذلك اتبعت اللجنة خطة أكثر مراوغة؛ إذ قاموا بالانفصال صراحة جراء حدوث خلافات، وعاد العديد

من الأعضاء إلى اسطنبول، وأعلنوا ولاءهم للسلطان الجديد، ودخلوا الخدمة في نظام كان بحاجة شديدة إلى إداريين ذوي خبرة يرغبون في خدمته. وبمجرد تحقيق ذلك، استغلوا مواقعهم لحراسة سليم من الاغتيال المحتمل، وفي الوقت نفسه استغلوا الانقسامات الكامنة بين الصدر الأعظم چلبي مصطفى باشا وشيخ الإسلام مصطفى قباقجي. وفي الواقع، كانت هناك منافسات تتنامى حول كيفية تقاسم ثمار النصر، يضاف إلى ذلك استياء السلطان من هيمنة من أوصلوه إلى السلطة. وفي صيف 1808، قام الأعضاء السريون للجنة رسجق بإقناع السلطان بأن مصطفى باشا البيرقدار كان تابعًا مخلصًا هدفه الوحيد إنقاذه هو والسلطنة من طغيان الإنكشارية واليماك. وكان الصدر الأعظم مقتنعًا بالقدر نفسه بأن انتصار السلطان سينهي تورط مصطفى قباقجي وعطاء الله أفندي في شؤون الدولة ليكون هو المتصدر، لذلك أُمر مصطفى باشا البيرقدار بإحضار جيشه إلى اسطنبول، بذريعة تهنئة السلطان على توليه. لكن ذلك في الواقع كان من أجل العمل ضد أعدائه (1 تموز/ يوليو 1808).

بعد مدة وجيزة من دخول بيرقدار إلى اسطنبول مع جيشه (19 تموز/ يوليو)، أرسل عملاء اغتالوا مصطفى قباقجي، بينما تعاون الصدر الأعظم بعزل عطاء الله ورجله الخاص؛ وجرى عزل معظم الذين كانت لهم أدوار مهمة في خلع سليم ونفيهم والقضاء على النظام الجديد. وذهب رجال مصطفى باشا البيرقدار عبر اسطنبول لقمع الإنكشارية واليماك، وفي غضون أسبوع انتهت جميع المعارضة (26 تموز/ يوليو 1808). عند هذه النقطة شعر كل من السلطان والصدر الأعظم أن جيش رسجق قد أدى ما عليه، فطُلب منه العودة إلى نهر الدانوب لحماية السلطنة من هجوم روسي محتمل، بينما كانوا منشغلين بالسيطرة داخليًا.

عند هذا، عندما قدم مصطفى باشا البيرقدار ذرائع مختلفة للبقاء هو وجيشه في اسطنبول، كان قد خرج السهم من القوس، بحيث تحولت الحركة التي كانت ظاهريًا تساعد السلطان إلى ثورة عليه. ونجح چلبي مصطفى في معرفة النية الحقيقية لمصطفى باشا البيرقدار، وحذّر السلطان، وعندما فشل الأخير في التصرف أرسل عملاء لاغتيال سليم وكذلك أعضاء لجنة رسجق (27 تموز/ يوليو). وعندما عَلِمَ مصطفى باشا البيرقدار بذلك من جواسيسه، قام بوضع جيشه

قبالة القصر، وحصل على موافقة العلماء لإعادة سليم إلى العرش، ثم طالب بتنازل مصطفى الرابع. كان هذا تأخيرًا قاتلًا، إذ منح السلطان المرتعد الوقت لإرسال عملائه لقتل كل من سليم ومحمود حتى يتركوه آمنًا في منصبه بصفته العضو الوحيد المتبقي من السلالة العثمانية. وبالفعل، جرى القبض على سليم في مسكنه وقتله بعد مقاومة قصيرة. لكن الأمير محمودًا تمكّن من الفرار من فوق أسطح القصر إلى مصطفى باشا البيرقدار، الذي وضعه على العرش فور عِلمه بمصير سليم (28 تموز/ يوليو 1808). وهكذا نجح المتمردون. لكن كان عليهم آنذاك العمل على استعادة النظام الجديد بواسطة أمير غير معروف وغير مجرب بدلًا من السلطان الذي ناصروه. وفي الحقيقة، لقد وضعوا على العرش عن غير قصد - كما سنرى - رجلًا أقوى بكثير مما كانوا يظنون، هو الذي نجح في النهاية في القضاء على سلطتهم ووضع الإصلاح العثماني على الطريق نحو التحديث الذي كان يميزه خلال القرن السابق من وجود الدولة العثمانية. هكذا انتهى عصر الإصلاح التقليدي، وكان يجب اتباع أساليب جديدة بشكل جذري في محاولة إنقاذ الدولة.

الفصل الثامن

المجتمع العثماني والإدارة والثقافة في عصر اللامركزية والإصلاح التقليدي (1566-1808)

قَبل النظر في العملية التي غَير بها الإصلاح الحديث النظام العثماني، يجب علينا أولًا أن نختتم دراستنا لعصر اللامركزية والإصلاح التقليدي، بدراسة الوسائل التي تَكَيف من خلالها المجتمع مع المشكلات التي واجهتها الدولة العثمانية من عهد سليمان العظيم إلى مستهل القرن التاسع عشر.

أولًا: الإدارة والمجتمع

على الرغم من سوء الإدارة الاقتصادية، وعدم الكفاءة الإدارية، والفساد السياسي، والسياسات القائمة على الفئوية بدلًا من مصلحة الدولة، بقيت الدولة والمجتمع قائمين باختلال أقل بكثير مما قد يتصوره المرء. فكيف تحقق ذلك؟

تميزت عملية تنظيم المركز بزيادة أعداد الموظفين والوظائف في سِلك الكَتبة (الكُتّاب)، الذين بسطوا سلطتهم على جميع فروع الطبقة الحاكمة، ليشكلوا بنية أساسية دائمة من بيروقراطيي المهن الذين استمروا في تطبيق القانون والقيام بوظائف الإدارة، تقريبًا دون وعي منهم بالتحولات وكذلك بانعدام الكفاءة والفساد لدى من يعلونهم اسميًا في المرتبة. كان تنسيق عملياتهم

ونفوذهم هو النقابة ذاتها، التي تقوم بتدريبهم والإنفاق عليهم وتجهيزهم، وتقوم بالإشراف على الكُتاب الذين يؤدون كل وظيفة وفقًا لتقاليدهم وأنظمتهم، مع إعطاء المرجعية الاسمية فقط للمسؤولين الذين يفترض أنهم يوجهونهم. وهكذا كان رئيس الكُتّاب رئيسًا رسميًا فقط لقلم الديوان السلطاني تحت إمرة الصدر الأعظم ومساويًا لرئيس الخزينة وآغوات الفيلق العسكري، وكان في الواقع يفوقهم سلطة بسبب منصبه الموازي للصدر الأعظم بوصفه رئيسًا للمؤسسة الكتابية. لقد شُكلت في تسلسل وظيفي مُعقد من الأوامر والخدمات تحت إدارته، وهي موازية للتسلسلات الوظيفية الإدارية في مكاتب الديوان السلطاني والخزينة والدوائر الحكومية الأخرى. وفي الوظائف الكتابية التدريبية، كان يجري تعيين أعضاء جدد بوصفهم مبتدئين لا يتلقون أجورًا أو طلابًا أو مساعدين لذوي المناصب الدنيا (mülasim) في الحكومة. وكان يجري الإنفاق عليهم من جانب الحكومة أثناء مساعدة الكُتاب، الذين قاموا - بوصفهم أعضاء كاملين في النقابة - بتدريبهم على الخَط والإنشاء والعَد والمحاسبة وأعمال وظائفهم الخاصة أيضًا. وكان يجري تخريج الطلاب والمتدربين في صفوف الكُتاب، وبذلك كان يحق لهم شَغل المناصب الكتابية في الحكومة بمجرد حصولهم على التدريب والكفاءة اللازمة، كما دلت على ذلك مراسم التخرج التي تقوم بها النقابة كلما كانت هناك وظائف شاغرة. كان من الممكن أن يترقى الأعضاء فوق رتبة الكاتب عندما تكون هناك وظائف شاغرة متاحة، إلى الوظائف مدفوعة الأجر؛ كاتب (خليفة/ halife)، وباش كاتب (سر خليفة/ ser halife)، وقَيّم على الخزينة (كيسدار/ kisedar)، وأخيرًا، رئيس دائرة (خاجه/ hâce)؛ وقد كان هذا المنصب الأخير واحدًا من بين كبار أعضاء النقابة، ويدعون خاجه غان (hâcegân)، الذين جرى منحهم أعلى المناصب الكتابية وأمانة السر الدائمة، مايجعلهم متساوين أو أعلى من رئيس الكُتّاب في تسلسل الرتب الوظيفية الرسمية عندما يشاركونه السلطة والنفوذ في النقابة[(1)].

(1) Joel Shinder, "Career Line Formation in the Ottoman Bureaucracy, 1648-1750; A New Perspective," *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 16 (1973), pp. 217-237; N. Itzkowitz, "Eighteenth Century Ottoman Realities," *Studia Islamica*, 16 (1962), pp. 73-94; L. V. Thomas, *A Study of Naima* (New York: 1972), pp. 22-24; Ismail Hakki Uzunçarşili, *Osmanli Devletinin Merkez ve Bahriye Teşkilati* (Ankara: 1948), pp. 63-69, 260-265.

مارست نقابة الكُتّاب السلطة عبر المناصب التي يشغلها الأعضاء في جميع أنحاء الطبقة الحاكمة تحت إشراف رئيس الكُتّاب، الذي - رغم خضوعه اسميًا لسلطة رئيسه الصدر الأعظم - كان يسيطر على الدوائر الحكومية التي لها تقرار التعيين والفصل. وكانت تنعكس واجباته وسلطاته المتنوعة على الوظائف المختلفة التي خضعت لتوجيهه الشخصي؛ وأقدمها منصبه الأصلي مديرًا لقلم الديوان السلطاني (Divan-ı Hümayun Kalemi)، الذي ينقسم إلى ثلاث وظائف: (1) قلم البايلك (Beylik)، الذي يُصدر المراسيم والوثائق الأخرى المتعلقة بأنشطة الحكومة غير المالية ويقيدها، بما في ذلك العلاقات مع الدول الأجنبية وسجلات المهمة (Mühimme) الخاصة بما يقرّره الديوان؛ (2) قلم التحويل (Tahvil) الذي يُصدر وثائق التعيين في الوظائف الأكثر أهمية ويُقيدها وبذلك يضبطها (berat)؛ وقسم الرؤوس، الذي يفعل الشيء نفسه بالنسبة إلى الوظائف الأدنى مرتبة. (3) قلم آمدي (المراسلات)، الذي يعمل أمانة خاصة لرئيس الكُتّاب، حيث تعامل مع مراسلاته الشخصية، بما في ذلك المراسلات مع الدول الأجنبية، وبذلك فهو أقرب إلى نظيره الأجنبي.

إضافة إلى ذلك، فإن مكتب الصدر الأعظم، الذي كان في الأصل لا يهتم إلا بتنفيذ أوامر الديوان السلطاني ومعالجة الأمور الصغيرة التي لم يكن لدى المجلس وقت لها، قد توسع في نهاية المطاف بمثل هذه الوظائف التنفيذية الخاصة بدءًا من عام 1654 عندما صارت لديه مبانيه الخاصة في مواقع مختلفة خارج القصر حتى أواخر القرن الثامن عشر، حيث جرى تزويده بِمُجمع خاص للمكاتب، أُطلق عليه الباب العالي أو باب آصفي (Bab-i Âsafi). وخلال عصر التراجع، حاز المزيد والمزيد من القوة والمهمات بعيدًا عن الديوان السلطاني والخزينة. وتُوّج هذا في عام 1794 عندما جرى نقل رئيس الكُتّاب من الديوان لمباشرة الأعمال في الباب العالي، ومعه قلم البايلك وقلم الآمدي، بينما احتفظ الديوان السلطاني بمسؤولية حفظ سجلات المهمة فقط. ومن أجل التعامل مع مهماته الجديدة في الباب العالي، أنشأ رئيس الكُتّاب قلمًا جديدًا تحت إشرافه، خاصًا بكاتب رسائل الصدر الأعظم (Mektubi-i Sadaret Odası)، الذي كان مسؤولًا عن مراسلات الصدر الأعظم مع جميع الإدارات الحكومية الأخرى، وعلى هذا النحو ساعد رئيس الكُتّاب في كل من وظائفه الكتابية والإدارية. وقام قلم

آمدي، الذي كان لا يزال يمثل الأمانة الشخصية للصدر الأعظم، بإعداد جميع تقاريره واتصالاته مع السلطان، واحتفظ بسجلات الاجتماعات والمفاوضات مع الممثلين الأجانب، وجمع الرسوم التي كانت تدفع لرئيس الكُتّاب من جميع من يجري تعيينهم. وهكذا أصبح الباب العالي الإدارة التنفيذية والإدارية الرئيسية للحكومة، حيث يمارس الصدر الأعظم الإشراف العام، في حين أن رئيس الكُتّاب، الذي يمثل المؤسسة الكتابية، كان يُمسك بالسلطة الحقيقية في يده. وأصبح قلم المكتوبي على وجه الخصوص الأكثر قيمة من بين جميع الأقسام المفتوحة للكُتّاب.

كان آخر قلم مهم تحت إدارة رئيس الكُتّاب - اسميًا يتبع الديوان السلطاني، لكنه في الواقع مستقل تمامًا عنه - هو ذلك الخاص بمترجم الديوان السلطاني (Divan-I Humayun Tercumani)، الذي كان مشكَّلًا، حتى وقته، بالكامل من غير المسلمين، وخصوصًا اليونانيين، وقد ظل هذا القلم خارج نطاق المؤسسة الكتابية على الرغم من أنه كان يمارس تأثيرًا كبيرًا على السياسة الخارجية، وفي الشؤون الداخلية كذلك من خلال دوره في الوساطة عن الممثلين الأجانب. وقد اكتسب أهمية أكبر بكثير في شؤون الكتابات بعد عام 1826، عندما جرى تطهيره من أعضائه غير المسلمين نتيجة للثورة اليونانية، وتدريب فرقة جديدة من الكتبة والمترجمين المسلمين على الخدمة في قلم جديد أنشئ خصيصًا لتوجيه عملهم ومباشرته، هو "ترجمه أوده سي" (Tercüme Odası)[(2)].

وقد وَسعت المؤسسة الكتابية نفوذها إلى حد بعيد داخل مؤسسات الطبقة الحاكمة الأخرى، أكثر من الباب العالي والديوان السلطاني، حيث كان يجري التحكم بدوائرها مباشرة من طريق رئيس الكُتّاب بصفته الرسمية. وقد خسرت الخزينة السلطانية (Hasine-i Âmire) العديد من وظائفها لمصلحة منصب الصدر الأعظم، وصارت تسمى باب دفتري (Bab-ı Defteri) (السجل)، إشارة إلى وظيفتها

(2) Uzunçarşili, pp. 1-110; Halil Inalcık, "Reis ül-Küttâb," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi* (Istanbul and Ankara: 1940 to date), vol. IX, pp. 671-683; Bernard A. Lalor, "Promotion Patterns of Ottoman Bureaucratic Statesmen from the Lale Devri Until the Tanzimat," *Güney-Doğu Avrupa Araştırmalaı Dergisi*, vol. I, pp. 77-92; C. V. Findley, "The Legacy of Tradition to Reform: Origins of the Ottoman Foreign Ministry," *International Journal of Middle East Studies*, S. J. Shaw (ed.), 1970 to date, vol. I (1970), pp. 334-357.

الرئيسية، حيث صار يشغل معظم وظائفها الكتابية أعضاء من نقابة الكُتاب. وامتد نفوذ الكَتَبة أيضًا إلى المؤسسة العسكرية من خلال الأعضاء الذين يعملون أمناء وأمناء خزينة للفرق العسكرية، والتحكم في توزيع الأجور والمُؤن، وحَصْر عمل الآغوات أكثر فأكثر في الوظائف العسكرية البحتة. وغالبًا ما كان الكَتبة الآخرون ينتقلون إلى مؤسسة الحُكم، ليترقوا إلى منصب والٍ ووزير، وحتى صدر أعظم، في حين وقع جميعهم تحت تأثير الفئة التي نَشَّأتهم وعززتهم.

هذا لا يعني أن مؤسسات الطبقة الحاكمة الأخرى كانت دون قوة ونفوذ. فقد استمر وزراء المؤسسة الحاكمة في حُكم الدولة. لكن أصابهم الضعف بشكل خطير بسبب الصراعات السياسية والفئوية فضلًا عن فترات خدمتهم القصيرة نسبيًا. وحافظت المؤسسة العسكرية على مركز قوي من طريق الترهيب والبطش إضافة إلى وضع العديد من أعضائها في مناصب رفيعة. لكنها فقدت بعض القوة كذلك نتيجة لفوضاها الداخلية وضَعْف فِرَقها التي تمثل أداة عسكرية مهمة. وكانت المؤسسة الوحيدة على الإطلاق للطبقة الحاكمة القادرة على التنافس مع الكُتاب هي المؤسسة العِلمية، تلك المنظومة الدينية والثقافية الخاصة بالعلماء. كان التوجيه الديني بالطبع، جزءًا أساسيًا من تعليم كل عثماني بغض النظر عن مؤسسته، واستمر أعضاء فئة العلماء في التأثير على المؤسسات الأخرى بوصفهم معلمين ومربين ومستشارين لكبار المسؤولين. وكان حق العلماء في إبطال أي أمر أو إجراء إداري قد أعطاهم سلطة وتأثيرًا كبيرين في سياق الأمور اليومية. واحتكارهم للتعليم داخل المِلة الإسلامية قد مكّنهم من السيطرة على عقول الجماهير، وكذلك على العديد من أعضاء الطبقة الحاكمة. وكانت قدرة العلماء على إخراج آلاف الطلبة إلى الشوارع، قد منحهتم أداة قوة تضعهم في المرتبة الثانية بعد سلاح الإنكشارية. وكانت سيطرتهم على أكثر من نصف ثروة الدولة من خلال المؤسسات الدينية قد أعطتهم قوة مالية هائلة، وأموالًا وفيرة لم تقتصر على مَنْح المكافآت لأعضاء فئتهم أو الحفاظ عليهم، بل تتعدى ذلك إلى الآخرين الذين تبنوا رغباتهم وأهدافهم.

لكن العلماء، مثلهم مثل الجيش، جرى إضعافهم إلى حد بعيد أكثر من الكُتاب بسبب التدهور الداخلي. ومنذ السنوات الأولى من القرن السابع عشر، انتصر

التعصب والظلامية على العقل، وفُقدت سبل التفكير والمنطق الذي أعطى العلماء المقدرة على التفاعل مع ما يجد من ظروف في الأزمنة السابقة. وانخفضت إلى حد بعيد معايير التعليم والتدريب والكفاءة التي اعتُمِدت في عصر الازدهار، لأن التعيينات والترقيات كانت تجري نتيجة الرشوة والعلاقات الشخصية وسياسات التحزب. ونتيجة لذلك، فإن العلماء ظلوا مؤثرين، بينما فقدوا التماسك والقدرة على العمل لتحقيق الأهداف والسياسات المشتركة التي مكّنتهم من أن يمثلوا عنصر القوة والتوازن في ما مضى. حتى أن قوتهم المالية المستمدة من سيطرتهم على المؤسسات الدينية جرى تبديدها إلى حد بعيد، إذ استخدم العلماء هذه الموارد للمصالح الفردية أو الحزبية بدلًا من الفائدة السياسية أو الدينية للجماعة. وفي الواقع قام عدد قليل من العلماء بدعم إصلاحات القرن الثامن عشر على أمل إحياء مؤسستهم، لكن لم يتجرأ سوى القليل من الإصلاحيين على الاقتراب من مؤسسة تتحصن بقدسية الدين مهما كانت فاسدة. وبالنسبة إلى الجزء الأكبر آنذاك، فإنه لم يتغير كثيرًا حتى القرن العشرين، وهو منافس قوي. لكنه مُشّتت بالنسبة إلى قدرة الكُتاب على التغلغل في معظم مؤسسات الحكومة العثمانية.

كيف كيف كانت ردة فعل المجتمع في الأقاليم عندما انتقلت السلطة من ممثلي الحكومة إلى الأعيان وأصحاب المُمتلكات الخاصة؟ لقد جرى توفير الأمن في أقاليم المزارع الإقطاعية والضريبية على حد سواء بواسطة جيوش عناصر السلطة الجديدة، أولئك الذين لديهم اليد الطولى في الحفاظ على الموارد، وأصحاب المُمتلكات الكبار، والأعيان، والمحافظين. وقد كان هناك آنذاك أربعة عوامل رئيسية قَدمت بعض الحماية لجموع الرعايا: الأول، المصلحة الذاتية للحُكام وأصحاب المُمتلكات، فلا يمكن أن يكونوا جائرين إلى حد طرد جميع منتجي الدخل، إذ كان لأولئك الذين لم يجر اعتراضهم في مقاطعاتهم مصلحة مترسخة في استمرار المزارعين في الإنتاج، فأقاموا حُكمًا جيدًا إلى حد بعيد كان في كثير من الحالات أفضل بكثير من ذلك الخاص بالمسؤولين العثمانيين النظاميين أنفسهم؛ وقد جاءت الصعوبة عندما كان تنافس بين الأعيان ونزاع بين أصحاب ممتلكات مع عدم وجود من لديه القوة الكافية للتغلب على البقية. وقد شجع الولاة مثل هذه الأوضاع، التي تمكّنهم من التلاعب بهم لضمان استمرار تحصيل الإيرادات لأنفسهم وللخزينة. لكن في مثل هذه الحالات، لم يكن لدى

القوى المتنافسة وقت كافٍ للقلق بشأن الإنتاجية بعيدة المدى؛ إذ فَرض كل منها نفسه على البلدات والقرى التمنازع عليها، وكان القمع في أسوأ حالاته.

العنصر الثاني للاستقرار والحماية في السلطنة في عصر الانحطاط، وفرته حاميات الإنكشارية التي امتد نفوذها من أقاليم المزارع الضريبية إلى الأقاليم الإقطاعية حين تراجعت قوات التيمار. وبينما كانت هذه الحاميات تقع اسميًا تحت سيطرة حُكام الأقاليم، كانت في الواقع عناصر مستقلة نسبيًا عن السلطة، إذ كان قادتها يعادلون حكام الأقاليم واستخدموا منافسين لهم من جانب الباب العالي لتأمين خدمات الحاميات في عصر كانت فيه قدرة الحكومة على فرض الطاعة محدودة للغاية. وغالبًا ما كان هؤلاء الإنكشارية استغلاليين للغاية، حيث فرضوا حمايتهم على السكان البائسين في المدن والمناطق التي تمركزوا فيها. لكن في العديد من الأماكن، كانت لهم كذلك مصالح خاصة ترتبط بالممتلكات والمجتمع المحلي. وكما هي الحال في العديد من المدن، فقد تزوجوا من بين السكان المحليين، وأصبحوا تجارًا وحرفيين ذوي دخل مستقل، وبدأوا باستخدام الفيلق لدعم المؤسسات المحلية. ومع مرور الوقت، غالبًا ما أصبح الإنكشارية أدوات حماية عسكرية للسكان المحليين أمام ابتزاز الأعيان وعصابات الليفنت [اللاوند].

كان صعود العلماء بوصفهم رجال الإدارة الرئيسيين في الدولة على المستوى المحلي مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بهبوط الحكومة العثمانية، إذ إن العلماء فقط هم الذين كان لديهم تنظيم، على مستوى السلطنة، يتكون من دوائر قضائية (أقضية/ kazas) يديرها قضاة ونواب قادرون على تحمل مهمات ممثلي الطبقتين الحاكمة والمالية. وهكذا في عصر التحلل، أصبحت الوظائف التي اضطلع بها القضاة في القرن السادس عشر لا غنى عنها. لقد أصبحوا الممثلين الرئيسيين للسلطة، الذين يعملون على حماية جموع الناس من أسوأ آثار انحلال الحكومة العثمانية، والعمل أيضًا على تنظيم جميع الخدمات المطلوبة وتوفيرها لأعضاء المِلة الإسلامية، بينما تقوم بتوفيرها لغير المسلمين مِلَلهم الخاصة.

في الواقع، كانت هذه البنية للمجتمع التقليدي في الشرق الأوسط هي التي قامت مع القضاة لتسد الفجوة التي خلفها تراجع النظام العثماني وتشكل العامل

الرابع للاستقرار في الدولة المتدهورة. كان المجال الحكومي دائمًا يترك الكثير للمِلَل، التي استمرت في توفير المدارس والعدالة والخدمات الاجتماعية وما شابه ذلك. لكنها في هذا فعلت ما كانت تفعله دائمًا، والفارق الوحيد هو أنها أولت أهمية زائدة للعمل من أجل رفاهية الرعايا. كان المجال الذي توسع أكثر هو ذلك الخاص بالنقابات؛ وكان هذا طبيعيًا تمامًا، نظرًا إلى أنها كانت دائمًا تضم العديد من أعضاء الطبقة الحاكمة وكانت تتعاون مع الحكومة في المجال الاقتصادي. وقد لعبت النقابات آنذاك دور الحلقة الإدارية التي تربط بين الحكومة وسكان الحَضَر، حيث فرضت اللوائح الحكومية الضرائب وقَوّمتها وحَصّلتها وتعاونت مع الحكومة في إطار جهودها لفرض الأسعار والأجور في محاولات عقيمة للسيطرة على التضخم، فضلًا عن تزويد الحكومة بالخدمات اللازمة. هكذا شكلت النقابات، في حد ذاتها، بالتعاون مع المِلل نواة للحُكم المحلي المستقل الذي كان يفتقر إليه المجتمع العثماني المتأخر[3].

بالطبع، أضعف التراجع التدريجي للتجارة والصناعة العثمانيتين قُدرة النقابات على أداء وظائفها. وقد انتقلت السيطرة على البحار الشرقية من أيدي البرتغاليين إلى القوات البحرية الأقوى التابعة لكل من إنكلترا وهولندا؛ وبمساعدة الصفويين، لم يمض وقت طويل حتى صارت تمر سلع الهند والصين عبر إيران والقوقاز وعبر أراضي موسكوفيا إلى أوروبا، أو الطريق الذي يدور حول الجنوب الأفريقي، لتنتهي بذلك تمامًا التجارة بين الشرق والغرب عبر الشرق الأوسط. وقد هيمنت كذلك الأساطيل التجارية الأوروبية آنذاك على البحر المتوسط، حيث تحكمت بالتجارة العثمانية من أوروبا وإليها، ما قلل من الاتصالات العثمانية مع مصر والشمال الأفريقي، إلى حد أنها أصبحت مستقلة تقريبًا. وتولّت روسيا - التي كانت تسيطر في ذلك الوقت على حوض الفولغا وشمال القوقاز - القيام بالدور الذي كان يمارسه في السابق التجار العثمانيون بصفتهم وسيطًا للتجارة بين أوروبا وآسيا الوسطى. هكذا صارت الدولة العثمانية في عزلة اقتصادية شبه

(3) G. Baer, "The Structure of Turkish Guilds and Its Significance for Ottoman Social History," *Proceedings of the Israel Academy of Sciences and Humanities*, vol. IV/10, pp. 176-196; G. Baer, "The Administrative, Economic and Social Functions of Turkish Guilds," *International Journal of Middle East Studies*, S. J. Shaw (ed.), 1970 to date, vol. I (1970), pp. 28-50.

كاملة، خاضعة لقوة أوروبا التجارية المتزايدة، التي استَخدم تُجارها الامتيازات لابتزاز التجار العثمانيين واستنزاف المواد الخام الأساسية للمُصَنّعين. لكن رد النقابات العثمانية كان متمثلًا في أنها أصبحت أكثر تقييدًا في قوانينها، مستخدمة صلتها بالحكومة للحفاظ على ما تبقى من التجارة والصناعة المحليتين لأعضائها وأبنائهم، ومنع تدفق العمالة والتقنيات الجديدة التي قد تجعلهم يتنافسون مع المصنوعات الأوروبية ويكافحونها. وهكذا، فبينما ساعدوا في تنظيم المجتمع الحضَري وحمايته، فإنهم ثبطوا نمو الروح التنافسية ومنعوا الدولة العثمانية من اللحاق بأوروبا في التكيف مع الظروف الاقتصادية الدولية الجديدة في ذلك الوقت.

ثانيًا: التطورات الثقافية

لم يواكب التفكك السياسي والاقتصادي تراجع في معظم مجالات الثقافة، بل على العكس من ذلك، فمع تركيز اهتمام السلاطين آنذاك على الأمور التي يمكنهم ممارستها في قصورهم دون الانشغال بالأنشطة العسكرية والسياسية، ومع سعي الوزراء والولاة، كما يحدث دائمًا، لمحاكاة أسيادهم، ظهر العديد من الشخصيات الثقافية الرائدة إبان قرون الانحطاط الطويلة، على الرغم من أن الحيوية ربما كانت أقل بالمقارنة مع العصر الكلاسيكي، حيث أثر الاضطراب المتزايد على جميع طبقات المجتمع.

1- القرن السابع عشر

وفّرت الرعاية العظيمة والقوية وفرة من شعر البلاط ونثره. وقد استمرت المدارس، التي أسسها باقي وفضولي قبل قرن من الزمان في الهيمنة طوال القرن السابع عشر، مؤكدة مع مرور الوقت على التقاليد البارزة القائمة على التأثير الفارسي والتركي، مع غلبة الأخير بشكل تدريجي على الأول. ونتيجة لذلك، حدث تراجع في أسلوب المثنوي الرومانسي، الذي كان يقتصر بشكل أساسي على الأعمال الأكثر اقتضابًا من حيث المحتوى الذي يتضمن نواحي أخلاقية وتعليمية وقصصية، بينما أصبحت القصيدة التركية هي وسيلة التعبير الشعري.

كان الشاعر المهيمن في القرن السابع عشر هو نفعي (1582-1636)، الذي مع استمراره في اتباع التقاليد ذات التأثير الفارسي، حَسن من نمط القصيدة. ولا نعرف سوى القليل عن نشأته وعن أنه وُلد بالقرب من أرضروم لعائلة سُنّية، مع أنها كانت في منطقة شيعية في ذلك الوقت. وأنه دخل في خدمة مراد باشا القويوجي خلال حملته ضد الجلالية، وعاد مع راعيه إلى اسطنبول، حيث خدم مُحاسبًا بينما كان يسعى جاهدًا بلا جدوى ليجد من يرعى شعره لدى ثلاثة سلاطين متتالين: أحمد الأول، عثمان الثاني، ومراد الرابع. وأخيرًا، قَبِلَ هذا الأخير أعماله ودعمها، في المقابل قام بمدح السلطان بسلسلة من القصائد الرائعة. كان نفعي كذلك هَجّاءً، وعرض العديد من الشخصيات العظيمة في عصره للسخرية اللاذعة والتهكم الحاد، وكشف الفساد السائد والمحسوبية. ونتيجة لذلك، تعرض للنفي والعزل عدة مرات متعاقبة حتى جرى شنقه في النهاية بأوامر من الصدر الأعظم بيرم باشا.

كان على رأس المناهضين لمدرسة نفعي شيخ الإسلام يحيى أفندي زكريا زاده (1552-1644)، الذي تولى المنصب لثلاث فترات (1622-1623، 1625-1632، 1634-1644)، وحاول إبعاد الشعر العثماني عن القيود والأشكال التي فرضتها المدرسة الفارسية وتطوير الموضوع والعاطفة بشكل أصيل، في حين شارك في محاولة تطوير القصيدة بصفتها وسيلة رئيسية للتعبير الشعري العثماني. وكان هو نفسه ابنًا لشيخ الإسلام زكريا أفندي (المتوفى عام 1593)، الذي كان "مستقيمًا في عصر كان فيه الفساد هو القاعدة، ويتحلى بالموهبة مع الحكمة والبصيرة، وكان فقيهًا مثقفًا، وعالمًا وشاعرًا بارعًا، ومتكلمًا بأسلوب جذاب لا يقاوم"(4). أثناء مصاحبته مرادًا الرابع في حملته على بغداد، كتب بعضًا من أجمل أبياته الشعرية للترفيه عن السلطان، وبذلك اكتسب الرعاية التي من شأنها أن تستمر لبقية حياته. لقد احتوى شعره على صور مستوحاة من ملاحظاته عن الحياة والطبيعة بدلًا من الاستعارات التقليدية التي استخدمها أسلافه ومعاصروه، وبذلك فإنه شكل حلقة وصل مع الكتاب اللاحقين، ولا سيما في تطويره الغزل إلى صيغة ذاتية رشيقة مرهفة.

(4) E. J. W. Gibb, *A History of Ottoman Poetry*, 6 vols. (London: 1900-1909), vol. III, p. 273.

كان الكاتب، الذي أدخل التأثير الفارسي في شعر البلاط العثماني وصولًا إلى ذروته وختامه، هو يوسف نبي (1642-1712)، الذي ترقى في الخدمة الكتابية لدى واحد من وزراء محمد الرابع المفضلين، هو مصاحب مصطفى أفندي. تعلم يوسف نبي بعمقٍ الأدب العربي والفارسي وكذلك العلوم الدينية، وأظهر تبحرًا غير عادي في العِلم عبر قصائده التي كانت تمثل نماذج للبراعة الفنية وكذلك للأسلوب بغض النظر عن الشكل الذي استخدمه. وقد تناول جميع الموضوعات التقليدية من الدين والفلسفة والرومانسية والحب والخمر والتصوف؛ وامتد كذلك إلى السيرة الذاتية، والتاريخ (*Tarih-i Kaminça*) (وهو وقائع استيلاء أحمد كوبريلي على بودوليا في عام 1672)، والنثر (*Munşeat*، وهو رسائله مجمعةً)، والجغرافيا، وأدب الرحلات (**تحفة الحرمين** (*Tuhfet ul-Harameyn*))، وهو وقائع حَجّه إلى الديار المقدسة في عام 1683)، وقد اكتسب سمعة بوصفه رائدًا في حرفته.

وفي مجال الأدب النثري، أنتجت الدولة العثمانية في القرن السابع عشر اثنين من أعظم كتابها، كاتب چلبي وأوليا چلبي. ولعل أعظم الكتاب العثمانيين في إطار العلوم الدنيوية، على الأقل في تنوع اهتماماته وعمق معرفته وبحثه، كان الموسوعي مصطفى بن عبد الله، المعروف باسم كاتب چلبي أو حاجي خليفة (1609-1657). وبينما يعتقد بعضٌ أن اسم والده، عبد الله، يشير إلى أنه غير مسلم، فإن هناك أدلة تاريخية مؤكدة أن الأب كان في الواقع جنديًا مسلمًا في جيش مراد الرابع. وقد تلقى الشاب مصطفى الكثير من تعليمه المبكر وخبرته في رفقة والده، حيث ذهب معه في حملات إلى بغداد وأرضروم، وخبر الشؤون العسكرية، وكذلك السفر والجغرافيا التي ظهرت في العديد من أعماله اللاحقة. وبعد وفاة والده، ترقى في خدمة مراد الرابع إلى كاتب، ثم إلى رتبة قالفه (kalfa) (خليفة/ halife)، ومن ثم اكتسب الألقاب التي عُرفت بها أعماله. ولكونه محبًّا للكتب، فقد راجع جميع الكتب والمخطوطات التي استطاع أن يصل إليها أثناء رحلاته، وجمع مقدارًا من المعلومات تجعله أكثر الناس ثقافة في عصره. وقد تجلى حبه للكتب في أعظم أعماله **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، وهو عبارة عن عرض لأهم الكُتاب في العالم الشرقي آنذاك، إلى جانب قوائم ووصف لأكثر من 1500 كِتَاب أنتجها هؤلاء بالتركية والفارسية والعربية؛ وهو ما يُعَد بالتأكيد سجلًا شاملًا للإنجازات الثقافية الإسلامية.

كان عمله **جهان نُما** كذلك مؤلفًا شاملًا للمعارف الجغرافية في زمانه، حصلها ليس فقط من الرحالة والجغرافيين المسلمين، بل كذلك من أعمال الكتاب الأوروبيين مثل: ج. مركاتور ول. هونديوس، ومن أعمال أورتيليوس وكلوفيريوس. وفي حقل التاريخ، يُقدم عمل كاتب چلبي **فزلكه** (*Fezleke*)، سردًا مفصلًا للتاريخ العثماني من عام 1591 إلى عام 1655، بما في ذلك السير الذاتية للشخصيات البارزة، استنادًا إلى المعرفة والخبرة الشخصية في الأغلب. ويصف كتابه **تحفة الكبار في أسفار البحار**، البحر المتوسط والجزر الواقعة تحت الحكم العثماني، وكذلك الحملات البحرية العثمانية الرئيسية حتى عام 1651، ويحتوي على سيرٍ لأبطال البحرية العثمانية العظماء ووصفٍ للأسطول العثماني والترسانات في عصره. ويقدم عمله **تقويم التواريخ** قائمة بأعماله الأخرى، ويحتوي على تسلسل زمني للأحداث الرئيسية في تاريخ العالم من بدء الخليقة إلى زمن النبي [محمد] ثم إلى عام 1648، مضيفًا أسماء السلالات الحاكمة الرئيسية في العالم وتواريخها، والسلاطين العظماء والوزراء الأعظمين، وغيرهم من أصحاب المناصب الرئيسية في الدولة العثمانية وصولًا إلى عهد محمد الرابع. كان كاتب چلبي من أوائل الكتاب العثمانيين الذين امتلكوا معرفة كبيرة بأوروبا، وعلى عكس معاصريه، كان يبدو أن تلقيه هذه المعرفة كان يصاحبه احترام وتقدير، ما يشير إلى رغبته في أن يُدخل إلى عالمه من عِلم الآخرين وتقدمهم كل ما هو أفضل.

أنتج القرن السابع عشر أيضًا أكبر عمل إسلامي تقريبًا في أدب الرحلات، هو **سياحت نامه** (*Seyahatname*) الذي صنّفه أوليا چلبي (1614-1682). ولد أوليا في اسطنبول عام 1614، وقد قال لاحقًا إن عائلته استقرت في كوتاهية حتى قبل العصر العثماني، وانتقلت إلى اسطنبول ضمن جهود محمد الثاني في إعادة إعمار المدينة بعد فتحها. لكنهم كانوا دائمًا يحتفظون بثروات كبيرة لامتلاكهم أراضي في الأناضول. كان والده، درويش محمد ظِلي أفندي رئيس صاغة (قيومجى باشى/ Kuyumcu başı) في قصر طوبقابي، ورئيس نقابة الصيّاغ، التي كانت بروابطها الصوفية تُعَد مركزًا للحرفيين القادمين إلى اسطنبول من جميع أنحاء العالم الإسلامي. هكذا تَوَلد لدى الفتى الصغير أوليا شغف بالبحث عن المجهول، ذلك الشغف الذي سيطر على حياته. كانت والدته امرأة أباظية

أحضرها أحمد الأول إلى القصر ومنحها لرئيس الصاغة مكافأة له على خدماته. ويبدو أنها كانت على صِلة بالصدر الأعظم مَلَك أحمد باشا ومصطفى باشا إبشير، اللذين ترقى الفتى أوليا في خدمتهما لاحقًا، وباشر العديد من الرحلات. وقد حصل على تعليم مدرسي إسلامي تقليدي، وأصبح شاعرًا ومُنْشِدًا ممتازًا، ودخل خدمة السلطان غلامًا بوساطة أقاربه. لكن يبدو أنه شعر بالتقييد والإحباط من خدمة القصر، فحصل بعد أربع سنوات على إذن من مراد الرابع بالانضمام إلى السباهية قبل وقت قصير من حملة السلطان على بغداد، وبذلك أتيحت له الفرصة في النهاية للانطلاق إلى العالم الذي لطالما حلم به.

وبرفقة أوليا چلبي، فإن المرء يشاركه ليس في رحلاته فقط، بل في تقلبات عصره أيضًا. وابتداءً من عام 1639، قام السباهي الشاب بعدة رحلات إلى الأناضول في مهمات رسمية، وقام برحلات قصيرة إلى أماكن مثل كوتاهية ومانيسا وبورصة وإزميد. وكانت رحلته الكبيرة الأولى في حاشية نجل راعي والده عمر باشا كتنجي، الذي رافقه إلى طرابزون، حيث جرى تعيين عمر حاكمًا؛ وقد أبحر عبر البحر الأسود ثم تجول كثيرًا في شرق الأناضول؛ وفي بعض الأحيان كان أوليا يترك سيده ويذهب بمفرده إلى أنابا (ظاهريًا لجمع الضرائب)، ثم ذهب إلى حصن آزوف، حيث شارك في الحصار العثماني (نيسان/ أبريل 1641) ضد الروس؛ وعاد مع الجيش إلى القرم، وشارك في الحصار الثاني لآزوف مع خان القرم، وقضى فصل الشتاء معه في بهچة سراي قبل أن يعود إلى اسطنبول من طريق البحر، حيث عانى كثيرًا من جراء العواصف إلى حد أنه عندما جرى تكليفه لاحقًا بمرافقة يوسف باشا في الحملة على كريت (عام 1645)، تذرع بذرائع مختلفة للبقاء في دياره، ووصف بعد ذلك الحملة في [كتاب] **سياحت نامه** على أساس المعلومات التي استقاها من الآخرين. ورافق أوليا قريبه الدفتردار زادة محمد باشا، عندما جرى تعيين الأخير حاكمًا لأرضروم، حيث عمل لديه مؤذنًا ثم في ما بعد جامعًا للرسوم في أرضروم نفسها؛ ومرة أخرى استغل الفرصة للسفر على نطاق واسع، هذه المرة عبر وسط الأناضول وهو في طريقه إلى أرضروم، ثم ذهب مع سيده في العديد من المهمات في شرق الأناضول، وانضم إلى العديد من الحملات على الجلالية ووقع في يد أحدهم، هو قره حيدر أوغلو، قبل أن يعود إلى اسطنبول في عام 1648.

بقي أوليا في اسطنبول لمدة عامين، بسبب الالتزامات العائلية بعد وفاة والده على ما يبدو. لكنه استمر في السفر والترحال، وعندما جرى تعيين مرتضى باشا حاكمًا لدمشق، التحق أوليا بحاشيته محصلًا للضرائب ومبعوثًا، وبذلك فإنه سافر كثيرًا عبر سوريا وفلسطين وأجزاء من وسط الأناضول كذلك، قبل عودته إلى اسطنبول عندما عزل مرتضى. وقد أمضى السنوات العشرين التالية في خدمة قريبٍ آخر له، هو مَلَك أحمد باشا، عندما كان الأخير حاكمًا في أوزاكوف (أوزي)، والروملي، وفان، وديار بكر، ثم مرة أخرى في أوزاكوف، ثم خلال الفترة القصيرة التي أصبح فيها صدرًا أعظم (1650–1651). وقد سافر مرة أخرى عبر البلقان على نطاق واسع، وكذلك الأناضول لرؤية الأماكن التي لم يرها من قبل، وشارك أيضًا في جولة محمد الرابع عبر بورصة وغاليبولي وجنق قلعة. وفي عام 1668، رافق أمير مولدافيا الجديد من اسطنبول إلى ياشي، وشهد معركته مع أمير والاشيا، وركب مع تتار القرم الذين كانوا يدعمون أمير والاشيا باسم السلطان. وفي عامي 1669 و1670 سافر عبر البوسنة حين كان مَلَك أحمد حاكمها، ثم رافق فاضل أحمد باشا في حملته النمساوية، حيث ذهب مع قره محمد باشا، الذي جرى إرساله سفيرًا إلى فيينا بعد معاهدة فاسفار. ويذكر أوليا أنه التقى في فيينا بمونتكوكولي وبالإمبراطور ليوبولد الأول أيضًا، وحصل منهما على جواز سفر مكّنه من السفر إلى إسبانيا وهولندا وبراندنبرغ والدنمارك وأماكن أخرى. لكنه لم يقدم أي معلومات عن هذه الرحلة، ما يدفع المرء إلى التعامل ببعض الشك مع هذا الادعاء. وقد سافر عبر المجر على نطاق واسع بصفة موظف في الإحصاء السكاني، وعبر الإمارات إلى القرم ليشهد صراع محمد جيراي مع القوزاق، وعبر القوقاز إلى شواطئ بحر قزوين في داغستان، ثم عاد نزولًا مع نهر الفولغا إلى القرم، حيث قضى بعض الوقت قبل أن يعود إلى اسطنبول.

أمضى أوليا سنوات عمره الأخيرة في مشاهدة الأجزاء التي فاتته رؤيتها، قبل ذلك، من السلطنة. فقد ارتحل في أواخر عام 1669 في تراقيا ومقدونيا، ثم في تِساليا والمورة، ومن هناك أبحر إلى كريت وشهد حصار كانديا وفتحها قبل أن يعود إلى اسطنبول عبر ألبانيا وسواحل البحر الأدرياتيكي (كانون الثاني/ يناير 1670). وأخيرًا، ذهب في رحلة حجه الأولى والأخيرة إلى الديار المقدسة، مرورًا بغرب الأناضول ثم مبحرًا عبر شرق بحر إيجة وشرق البحر المتوسط،

حيث زار صاقز وسيسام (ساموس) وإستانكوي ورودس، وهبط في قيليقية، ومرّ عبر أضنة ومرعش وعنتاب وكلس في طريقه إلى الشام؛ وانضم إلى قافلة الحج الشامية الذاهبة إلى مكة، وعاد مع قافلة الحجاج المصريين إلى القاهرة، حيث قضى ثماني سنوات زار خلالها كلًا من السودان والحبشة بشكل موسع وكذلك أنحاء مصر كافة، ثم عاد إلى اسطنبول في عام 1680 حيث أمضى السنوات الثلاث الأخيرة من حياته في جمع كل مسوداته وملاحظاته.

وصل إلينا كتاب **سياحت نامه** في عشرة مجلدات كاملة (نُشرت في اسطنبول بين عامي 1897 و1938)، تقدم بالتفصيل ملاحظات أوليا عن الناس والعمران والمدن والأحداث في الأراضي التي زارها طوال حياته. وتعد رواياته عن التنظيم والحياة الحضرية والآثار العثمانية التي تهدمت منذ مدة طويلة، بمنزلة سجلات فريدة لحضارة لم تُسَجل تقاليدها وأساليب حياتها كما يجب. وقد اتهِمَ أوليا أحيانًا بتلفيق رحلات لم يقم بها على الإطلاق، تحديدًا تلك الخاصة بالبلقان وأوروبا الغربية، إذ استخدم العديد من الأعمال العربية والتركية إضافة إلى ملاحظات الأصدقاء والأقارب لاستكمال ملاحظاته الخاصة. لكن بصرف النظر عن الحالات المذكورة، فإن المقارنة الدقيقة للتفاصيل الواردة في **سياحت نامه** مع مصادر أخرى، والكثير منها لا يوجد سوى في أرشيف الدولة العثمانية، يشير إلى نوع من العمق والدقة لا يمكن بلوغها إلا من طريق الحضور والمشاركة الشخصية[5].

أظهر علم التأريخ العثماني ثلاثة جوانب متميزة إبان القرن السابع عشر. يتألف الجانب الأول أو التقليدي، من التواريخ التي صنفها المسؤولون العثمانيون أو الكُتاب الخصوصيون تحت رعاية المسؤولين، الذين جمعوا أحداث عصرهم على قدر استطاعتهم، بالاستعانة أحيانًا بمعلومات شفهية ووثائق ومصادر أخرى؛ وهو تقليد بدأه في القرن السابق خوجة سعد الدين وإدريس البدليسي. قام إبراهيم

(5) توجد أفضل الدراسات المونوغرافية عن أوليا چلبي في:
Meşkure Eren, *Evliya Çelebi Seyahatnâmesi Birinci Cildinin Kaynakları üzerinde bir Araştırma* (A Study of the Sources of the First Volume of the Book of Travels of Evliya Çelebi) (Istanbul: 1960); M. Cavid Baysun, "Evliya Çelebi," *Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, Islam Ansiklopedisi* (Istanbul and Ankara: 1940 to date), vol. IV, pp. 400-412; F. Taeschner, "Osmanlılarda Cografya," *Türkiyat Mecmuası*, 2 (1928), pp. 301-306.

بچوي (1574-1650) - أحد أفضل المؤرخين في هذا الجانب، وأحد أقرباء محمد الصقلّي، والذي عمل كاتبًا في أجزاء مختلفة من البلقان - بتأليف عمل مفصل عن تاريخ الدولة العثمانية منذ تولي سليمان العظيم العرش إلى تولي محمد الرابع (1520-1648)، مع تقديمه معلومات مهمة مستمدة من تجربته الخاصة في اسطنبول والبلقان. أما عبدالعزيز أفندي قره چلبي زاده (1591-1653)، قاضي عسكر الروملي (1648-1650) وشيخ الإسلام لمدة قصيرة (1650)، فقد ترك عملًا كبيرًا عن تاريخ الإسلام قبل أن يقضي سنوات عديدة في المنفى بسبب انتقاده السلطان في ما يتعلق بمشكلات الدولة، هو **روضة الأبرار** (*Ravzat ul-Abrar*)، يضم معلومات واسعة عن عصره منذ تولي محمد الرابع العرش حتى العام الذي سبق وفاته (1648-1657)، بما في ذلك تاريخ حملة مراد الرابع على بغداد. وكان له العديد من الأعمال الأخرى ذات الاهتمام العام والخاص فضلًا عن تراجم لأعضاء الطبقة الحاكمة العثمانية.

أُثريَ علم التأريخ العثماني في القرن السابع عشر بإنشاء منصب مؤرخ البلاط الرسمي (وقعة نويسلك/ vakanüvislik)، الذي بدأه الصدر الأعظم حسين باشا كوبريلي، الذي تولى منصبه بين عامي 1697 و1702. في الواقع، لم يكن مؤرخ البلاط، من حيث المفهوم، مؤرخًا حقيقيًا ينتقي المعلومات ويقومها، بل كان ببساطة بمنزلة مُدون لأنشطة السلطان والأحداث التي تهمه وتهم من حوله بشكل "يوميات" أو ملاحظات (ceride-i yevmiye)، لتكون دليلًا جيدًا يشتمل على الأحداث الماضية لمن يتولى السلطة[6]. لقد أنشئ منصب "وقعة نويسلك" بصفته قسمًا منفصلًا عن محفوظات الديوان السلطاني، حتى يتمكّن مؤرخ البلاط من الوصول المباشر والفوري والمستمر إلى سجلات المهمة الخاصة بقرارات الديوان، إضافة إلى أوراق الدولة المهمة الأخرى، ويكون بإمكانه أن يقيدها أو يلخصها قبل أن تُفقَد أو تتناثر[7].

لكن هذا المفهوم المحدود جدًا للمنصب سرعان ما جرى تجاوزه. كان أول من شغل هذا المنصب هو مصطفى نعيمة أفندي (1665-1716)، أحد

---

(6) Mehmet Raşit, *Raşit Tarihi*, 5 vols. (Istanbul: 1867), vol. III, p. 7; vol. V, p. 449.

(7) Thomas, pp. 36-42.

أعظم مؤرخي البلاط في سلسلتهم التي ستستمر مع بعض الانقطاع حتى القرن العشرين. وُلد مصطفى في حلب لوالد كان قائدًا لحامية الإنكشارية المحلية وشخصيةً سياسيةً وعسكريةً قوية في المنطقة. قضى الشاب مصطفى سنواته الأولى في ترف، وتلقى تعليمًا جيدًا قبل الذهاب إلى اسطنبول عندما أصبح شابًا بالغًا (1688). لقد استخدم نفوذ والده لدخول خدمة القصر، إذ عمل واحدًا من الأمناء لدى كبير الخصيان، حيث ساعده على إدارة إيرادات المؤسسات الوقفية للمدن المقدسة، والمشاركة كذلك في التحالفات والنزعات الحزبية في ذلك الوقت. عمل مصطفى كذلك كاتبًا تحت التدريب وواصل دراساته الإسلامية في مسجد بايزيد القريب، حيث تخصص في الأدب والتنجيم والتاريخ، حتى تمكّن أخيرًا من دخول المؤسسة القلمية، ليصبح كاتبًا في محفوظات الديوان السلطاني. وقد ارتقى في كنف حسين باشا كوبريلي، الذي كان يحافظ على مكانته من طريق أمور من بينها ترقية رجال العِلم. وكان من بين هؤلاء الشاعر الشهير رئيس الكُتّاب رامي أفندي (باشا لاحقًا)، وقاضي عسكر الروملي يحيى چلبي. كان أعضاء هذه الأسر يعتني بعضهم ببعض من طريق أحكام "الانتساب"، فسرعان ما مكّن نفوذ رامي أفندي، نعيمة من الترقي في المؤسسة الكتابية، حيث حاز مناصب كتابية مهمة، وفي النهاية جرى تعيينه أول مؤرخ للبلاط. وبعد سقوط حسين باشا من منصب الصدر الأعظم، احتفظ نعيمة بمنصبه لبعض الوقت، نظرًا إلى أن الوزيرين الأعظمين التاليين كانت لهما صلة بالأسرة نفسها. لكن حين ترقي محمد باشا البلطجي إلى صدر أعظم في بدايات عهد أحمد الثالث (1704-1706)، جاءت أسرة جديدة إلى السلطة. هكذا جرى تعيين محمد راشد مؤرخًا للبلاط. أما نعيمة فمثله كمثل زملائه في بيت حسين باشا، خرجوا من الخدمة وجرى نفيهم إلى بورصة لبعض الوقت. لكنه نجح في الحفاظ على منصبه في المؤسسة الكتابية بسبب نفوذ أصدقائه وزملائه الآخرين؛ وهكذا خلال السنوات الاثنتي عشرة الأواخر من حياته، حصل على رتبة خاجة غان، وشغل العديد من المناصب المهمة التي أُتيحت له، في حين تخلى عن النشاط التاريخي الذي أكسبه الشهرة الأبدية.

كان عمله **روضة الحُسين في خلاصة أخبار الخافقين** (*Ravzat al-Hüseyin fi Hulasat Ahbar al-Hafikayn*) مَعْلَمًا بارزًا من معالم التأريخ العثماني، ربما

لأن نعيمة عمل في أثناء تنفيذ رغبة سيده في تسجيل الأحداث اليومية على كتابة الأحداث السابقة لعصره كذلك، من عام 1591 إلى عام 1660. لم تعقه حساسية وضعه من أن يقوم بعمله في تحليل الأحداث المهمة وشرحها على أساس المعلومات التي يجري الحصول عليها من جميع المصادر المتاحة لديه، سواء أكانت سجلات أحداث مكتوبة سابقًا، أو أرشيفات الدولة، أو من تجربته وملاحظاته هو وأصدقائه. وهذا ليس مجرد عرضٍ يَظهر فيه تفسيره التفصيلي لعلم التاريخ ودور المؤرخ:

> يجب أن يكونوا موثوقين في ما يصرحون به وألا يقوموا بالإدلاء بكلام فارغ أو كتابة روايات زائفة. وإذا لم يحيطوا علمًا بمسألة ما، فيجب عليهم أن يلجأوا إلى من سبر أغوارها، وعندها فقط يقومون بتسجيل ما تحققوا منه... يجب عليهم تجاهل الشائعات المزعجة التي تنتشر بين عامة الناس. وبدلًا من ذلك، أن يعطوا الأولوية للتصريحات الموثوقة والمُوَثِّقة لمن لديه عِلم بكيفية تسجيل ما حدث فعليًا من الناس... يجب على المؤرخين أولًا أن يستقوا معلوماتهم من مصادر صحيحة عن القضية المُتَناوَلة، أو عن الأوضاع في أي عصر من عصور التاريخ، وما كان يعتقده الناس، والطريقة التي يؤمنون بأنها الأفضل في إدارة الحرب والتصالح مع العدو، والأسباب ونقاط الضعف التي أدت في ذلك الحين إلى الانتصار أو الهزيمة... يجب على المؤرخين التحدث بصراحة وإنصاف... ولا ينبغي لهم المبالغة... وإذا أرادوا أن يكونوا منصفين وأن يبلغوا هدفهم، فيجب عليهم أن يوجهوا انتقاداتهم للرجال العظام أصحاب الأعمال الجديرة بالثناء. وفي أي حال، يجب أن يهتموا بتقديم الحقيقة المجردة للأمر، بغض النظر عما قد تكون[8].

اعتمد نعيمة بشكل صريح على كاتب چلبي في تحليل أسباب التدهور العثماني وعرض طرق الإصلاح وأساليبه، وخلص إلى أن البنية العثمانية يمكن الحفاظ عليها بتوازن بين رجال السيف وفئة القلم التي ينتمي إليها، مؤكدًا أنه يجب على الإداريين العمل على منع النفقات من تجاوز الإيرادات، وإعادة الجيش والدولة إلى كفاءتهما الأصلية[9]. ولطالما شدد نعيمة على إيمانه بالحاجة

---

(8) Ibid., pp. 110-115, from Naima, I, pp. 4-8.

(9) Thomas, pp. 73-83.

إلى قيادة قوية وفعالة مثل تلك التي تقدمها عائلة كوبريلي، وذلك لممارسة التأثير على السلطان لمصلحة الدولة بدلًا من المصالح الشخصية والحزبية، ومن أجل السلطان نفسه وحمايته من تأثير أولئك الذين يعملون لمصلحتهم الخاصة. وتحدث نعيمة بأمانة عن تأثير العديد من الرواتب والمعاشات التقاعدية التي تدفع مقابل عدم تقديم أي خدمة للدولة، وأشار في الوقت نفسه إلى استحالة إلغائها جميعًا بشكل فعلي، الأمر الذي سيؤدي إلى إلقاء جزء كبير من الطبقة الحاكمة على قارعة الطريق؛ وبدلًا من ذلك، نصح بمصادرتها عند حدوث شغور بسبب الوفاة وتجنب مثل هذه الممارسات مستقبلًا(10).

ومن الأعمال وثيقة الصلة بتحليلات نعيمة، والشبيهة أسلوبيًا بـ"مرآة الأمراء" في الغرب، كان **نصيحت نامه** (*Nasihatname*)، أو **كتاب النصائح**، الذي جرى تقديمه إلى الحكام والوزراء العثمانيين بدءًا من القرن السادس عشر وفي القرن السابع عشر. وكان أولها **آصف نامه** (*Asafname*) (كتاب آصف، وهو الوزير الحكيم لدى المَلِك سليمان)، الذي كتبه لسليمان العظيم صدره الأعظم لطفي باشا (1488-1563)، في محاولة منه لتطبيق سنوات خبرته ودراسته التاريخية الطويلة على مشكلات الدولة. ووفقًا للطفي باشا، كان على الوزير الحكيم ألا يكون صاحب طمع أو مصلحة شخصية، وأن يقنع السلطان بأهمية حماية حقوق الملكية الخاصة للرعايا. ونصح لطفي بأنه يجب على الصدر الأعظم أن يكون صريحًا في تعاملاته مع السلطان، بغض النظر عن العواقب، وأنه ينبغي قبل كل شيء أن يتجنب الهدايا من أي نوع. وألا يقوم بالتعيينات إلا على أساس الكفاءة بغض النظر عن السياسة أو العلاقات الشخصية، ويجب عليه التحقيق بعناية في الشكاوى التي تُقَدم ضد المسؤولين والتعامل معها بإنصاف للحفاظ على سلامة الدولة. وخص النظام المالي بوصفه أساسًا للدولة، وقال إنه يجب الحفاظ عليه إذا أرادت الدولة البقاء، ويجب أن تقتصر النفقات على الإيرادات المتاحة، ويجب جمع الضرائب بواسطة وكلاء يتقاضون رواتب (أمناء) بدلًا من ملتزمي الضرائب الذين يحتفظون بمعظم ما يجمعونه لأنفسهم، ويجب اتخاذ خطوات لإلغاء أكبر عدد ممكن من الضرائب الإضافية المرهقة قدر الإمكان حتى يبقى المزارعون في أراضيهم.

---

(10) Ibid., p. 104.

طرأ المزيد من التطور على **نصيحت نامه**، على يد مصطفى عالي أفندي الجاليبولي (1541–1599)، وهو أيضًا مؤرخ بارز، قَدم عمله **موائد النفائس في قواعد المجالس** (*Mevâ'id un-Nefâis fi Kava'id il-Mecâlis*) إلى مراد الثالث، حيث وصف المجتمع والحكومة العثمانية، وكيف عاش الناس ومارسوا أعمالهم، وكيف أدار أعضاء الطبقة الحاكمة شؤونهم، وأوصى بشكل أساسي بأن يلزم كل موقعه ويتبع الطرق التقليدية. وقدم عين علي أفندي، كاتب الخزينة وأمين الخزينة الإقليمية (مصر)، إلى أحمد الأول في بدايات القرن السابع عشر، مجموعة من الدراسات حول الجوانب المختلفة لمؤسسات الطبقة الحاكمة، فكان: **قوانين آل عثمان در خلاصة مضامين دفتر الديوان** (*Kavanin-i Âl-i Osman der hulâsa-ı mazâmin-i defter-i Divan*)، يصف مؤسسات الحكومة والجيش، مع إيلاء اهتمام خاص بنظم الرواتب والأجور؛ وكان كتاب **رسالة عن عسكر عثمان** (*Risâle-i Asâkir-i Osman*)، يناقش تنظيم جيش القابي قولو وحالته. وكان كتاب **القانون العثماني** (*Kanun-u Osmaniye*) يلخص القانون الجنائي العثماني التقليدي، والنظام الضريبي، وحالة الرعايا ومشكلاتهم؛ وأخيرًا، كان عمله **القانون المالي في مصر** (*Kanun-u Mali-i Mısır*)، يصف عمل النظام المالي في مصر خلال فترة ولايته هناك بوصفه أمين خزينة، وكل ذلك بتشجيع من الصدر الأعظم الإصلاحي مراد باشا القويوجي (1606–1611).

ربما كانت الرسالة الأكثر شهرة وتميزًا من هذا النوع، هي التي قُدمت إلى مراد الرابع في عام 1631 من جانب مستشاره المقرب مصطفى قوچي بك، وهو ألباني من الدقشرمة اعتنق الإسلام، وقدم كذلك رسالة مشابهة لخليفة مراد. كان قوچي بك في الأصل مؤسس أيديولوجيا الإصلاح العثماني التقليدي، حيث أكد على قوة الدولة العثمانية وعظمتها في زمن سليمان، ثم وصف أسباب التراجع ومظاهره منذ ذلك الوقت. ووفقًا لقوچي بك، أسهمت أربعة متغيرات مرتبط بعضها ببعض في التراجع: (1) انقطاع السلاطين عن المشاركة الشخصية في الشؤون الحكومية والعسكرية؛ (2) تضاؤل سلطة منصب الصدر الأعظم؛ (3) صعود القصر والفصائل والأحزاب الوزارية؛ (4) ما يترتب على ذلك من انتشار الفساد في كل جزء من أجزاء النظام العثماني. كان الفساد في القصر قبل أي شيء، قد لوث بقية النظام. وقد أدى تراجع نظام التيمار، الذي تجلى من خلال تمرير العديد من التيمارات إلى أيدي النساء والأطفال وغيرهم من غير المؤهلين

للخدمة، إلى انهيار الجيش والنظام الزراعي، وكذلك نظام الحُكم الإقليمي. ثم تدهورت كفاءة القابي قولو، حيث صار الفيلق مملوءًا بالمتطفلين الذين لا يقومون بالخدمة، ما أدى إلى الهزيمة وفقدان الأراضي. حتى العلماء بدأوا بالتراجع إذ لم تعد التعيينات تجري وفقًا للكفاءة أو المعرفة أو الأقدمية، وبذلك كان العديد من القضاة يستخدمون مناصبهم لصالحهم الشخصي بدلًا من صالح الرعايا. وفُقدت العائدات التي كانت الخزينة تحصل عليها سابقًا من ملتزمي الضرائب، في حين أنه كان يجري باستمرار تحويل أراضي السلطنة إلى مؤسسات أو ممتلكات خاصة، لمصلحة أعضاء الطبقة الحاكمة إلى حد بعيد. وقد قوبل الانخفاض الناتج في الإيرادات بالنسبة إلى النفقات بزيادة الضرائب على الفلاحين، الذين فروا من الأرض في مواجهة هذا الاضطهاد، ما سبب المزيد من الخسائر في الغذاء والمال للسلطنة. وفي مواجهة كل هذا، كان بالإمكان استرجاع السلطنة ومؤسساتها فقط إذا تصرف السلطان بحزم وحسم.

تكررت تحذيرات قوچي بك في **دستور العمل في إصلاح الخلل** (*Düstur ül-Amel fi Islah al-Halal*)، الذي كتبه كاتب چلبي في عام 1656، استجابة لطلب محمد الرابع بسبب استمرار العجز في مالية الدولة. ووفقًا لكاتب چلبي، خضعت الدولة العثمانية، مثلها كمثل الدول الأخرى، لعملية تطور نشط طبيعية بلغت من خلالها الذروة الثابتة، ولتشهد بعدها انحدارًا بطيئًا. لكن الوقت الفعلي لكل مرحلة اختلف وفقًا لحِكمة زعمائها وتصرفهم. لقد كانت الدولة العثمانية في المرحلة الثانية، ويبدو أنها كانت مستعدة للدخول في المرحلة الثالثة. لكن بسبب قوتها التأسيسية، فإن النظام العثماني كان لا يزال قويًّا، وكان بالإمكان العثور على العلاج المناسب لتجنب الدخول في المرحلة الأخيرة لقرون عدة قادمة.

كانت قوة النظام العثماني تكمن في ثلاث فئات: المزارعين والجيش والخزينة، كل منها تعكس المراحل المختلفة لتطور الدولة. في المرحلة الأولى، كان الفلاحون محميين من التعسف، بحيث كانت الزراعة والضرائب الناتجة عالية والجميع في ازدهار. وقد بدأت المرحلة الثانية عندما أدت الضرائب الزائدة والاضطرابات إلى فرار العديد من الفلاحين من أراضيهم إلى المدن، تاركين الريف قاحلًا لتصير المدن مكتظة. وقد نجم ذلك أساسًا عن نظام الدفع

(بخشيش) لكبار المسؤولين مقابل تعيينهم؛ أي إن كل صاحب منصب اضطر إلى ابتزاز ضرائب إضافية وجبايات أخرى من الفلاحين لاسترداد ما دفعه وتحقيق ربح، بينما كانت المناصب تدار من وجهة النظر هذه بدلًا من أن تدار لمصلحة الدولة ورعاياها. وكانت النتيجة انخفاض عائدات الخزينة، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الجيش، فكان الحل هو إنهاء بيع المناصب، وإعادة فرض ضرائب عادلة ومنصفة، واستعادة الخضوع للقانون، ثم استعادة كفاءة الجيش؛ وكان ينبغي تخفيض عدد الرجال في الجيش لتحقيق التوازن في الميزانية. لكن لم يكن من الممكن القيام بهذا سوى من طريق رجال السيف، لأن أعضاء المؤسسات الثلاث الأخرى من الطبقة الحاكمة كانوا جد مهتمين بمصالحهم الخاصة وكانوا أكثر ضعفًا من أن يفعلوا اللازم. وكان من شأن إصلاحي على هذا النمط أن ينهي بيع المناصب، ويصلح النظام المالي، ويقلل النفقات، ويعيد إحياء الجيش والريف.

أخيرًا، كان هناك صاري محمد باشا، وهو كاتب صعد إلى الطبقة الحاكمة في أواخر القرن السابع عشر؛ وبعد كتابة تاريخ كبير لربع قرن من الأحداث التي أدت إلى كارلوفيتز، وضع استنتاجاته في رسالة مستقلة، هي **نصائح الوزارة والإمارة** (*Nesayih ul-vüzera vel-ümera*)، أضاف إليها المعرفة التي اكتسبها من الخدمة في الخزينة لتوضيح ظروف التراجع التي وضعها أسلافه. هكذا جاءت نهاية قرن من النقد التقليدي الذي وُصفت فيه مظاهر التراجع وليس أسبابه. لكن النُقاد، في إطار رغبتهم في دراسة النظام واستنطاقه واقتراح العلاج، قاموا بالتقدم خطوة كبيرة إلى الأمام على أولئك الذين يقدسون النظام كما هو ويعارضون أي محاولة لمعالجة مشكلاته[11].

كان القرن السابع عشر أيضًا عصرًا ذهبيًا للأدب الشعبي التركي، حيث نشط ظهور الشعر والقصص بشكل خاص. وقد استمر ظهور شعراء التكية الصوفيين، وظهر كذلك عدد من الشعراء الجدد الذين يكتبون وينشدون بأسلوب يونس إمره، وكان من أشهرهم محمد نيازي المصري (المتوفى عام 1693)، الذي كان عضوًا في الطريقة الخلوتية التي جرى نفيُها عدة مرات في إطار الجهود الحكومية

(11) نوقشت الأعمال المسماة **نصيحت نامه** بالتفصيل في المقالة الرائعة:
Bernard Lewis, "Ottoman Observers of Ottoman Decline," *Islamic Studies*, 1 (1962), pp. 71-87.

المستمرة لقمع طُرق الدراويش. لكنها كانت لا تزال تحظى بشعبية واسعة. كانوا غالبًا ما يعيشون بين الإنكشارية والسباهية، وحتى بين أفراد الليفنت [اللاوند] الذين غالبًا ما كانوا يجوبون الريف؛ وقد عكس هؤلاء الشعراء صورة هذه المجموعات، واختلطوا مع السكان المحليين، وأنشدوا قصائدهم في معسكرات الجيش والمقاهي والأسواق وأماكن أخرى حيث تحتشد جموع العامة. لقد سَد الشعراء الشعبيون الحاجة إلى المعلومات إضافة إلى التسلية في عصر ساد فيه المجهول واليأس أحيانًا. كان النموذج الرئيسي المستخدم هو الماني (mani)، وهو عبارة عن مقطع شعري قصير من أربعة أسطر، يتكون كل منها من سبعة مقاطع، السطر الأول والثاني والرابع تكون مقفاه بينما الثالث حُرًّا. وكانت منافسات سرد الماني شائعة، حيث غالبًا ما يَرُد الأشخاص بأبيات من الماني يؤلفونها حول الموضوعات نفسها أو حول موضوعات ذات صلة، وغالبًا ما يلعبون على كلمات متشابهة الصوت لتحقيق تأثيرات معينة. أما الأكثر تحررًا من حيث الشكل، فهو الكوشما (koşma)، الذي كان تكوينه حرًا إلى حد بعيد، ويتألف من 6 + 5 أو 4 + 4 + 3 وزن لكل منهما. وكان الداستان (destan) (ملحمة) آنذاك مؤلفًا من أبيات الكوشما، وقد استمر لمدة طويلة، يروي حكايات بطولية عن أمجاد الماضي أو التقاليد أو الأوضاع السائدة، مُشَكلًا تراثًا مهما للتاريخ الشفهي يعكس لغة الناس. وكان التوركو (türkü) (الأغنية الشعبية) كذلك يأخذ قالب الكوشما، لكن مع إضافة سطر خامس أو حتى سادس إلى الوحدة الأساسية المكونة من أربعة سطور؛ وكان يُستخدم لسرد قصص الحب، وما يختص بالطبيعة، أو الأحداث اليومية في الحياة العادية في القرية أو بين البدو؛ وكان المستمعون يضيفون سطورًا خاصة بهم للتعبير عن تجاربهم واهتماماتهم الخاصة. وكانت أشعار السمَاعي (semai) تُلقى مِن جانب المُنْشِدين أثناء إنشادهم، محاكاةً على ما يبدو لإيقاع رقص الدراويش الدوار، سَمَاع (sema)، الذي يقدم أثناء الطقوس الصوفية للمولوية.

هناك العديد ممن مارسوا الفنون الشعبية. لكن أكثرهم شهرة كان: عاشق، الذي رافق الجيش العثماني في العديد من حملاته في القرن السابع عشر، خصوصًا في كريت؛ وعاشق عمر (ت. 1707)، الذي زار القلاع الحدودية وكان حاضرًا في العديد من المعارك التي خيضت مع الروس والنمساويين والبنادقة في عهد محمد الرابع، وترك حكايات عن حياة عامة الناس، وكذلك عن المعارك

ومسيرات الزحف الطويلة؛ وأخيرًا، كان أشهر الشعراء الشعبيين الأتراك هو قره جه أوغلان، الذي وصف البيئة الاجتماعية والطبيعية في الأناضول بإدراك وتفاصيل لا يضارعها كاتب آخر، حيث عَرَض عادات الناس بشكل حماسي مفعم بالحيوية حافظ فيه على روح الأبيات عبر العصور، ويعكس بوضوح وحيويةٍ اللغةَ الشعبيةَ التي دعمت تطوير لغة الأدب التركي الحديث.

2-القرن الثامن عشر

استمرت أوجه الانفتاح على الأشكال والموضوعات الطبيعية والوطنية، التي طورت في أثناء القرن السابع عشر، في بسط تأثيرها وفي التسلل إلى أدب البلاط العثماني في القرن الثامن عشر. وفي حين أن التأثير الإيراني لم يكن قد نُسيَ بشكلٍ كامل، وأن استخدام الغزل والقصيد والمثنوي قد استمر، فإن موضوعاتها أصبحت الآن أكثر تركيةً وأقل فارسيةً، وأكثر عمليةً ومباشرةً وأقل شاعريةً وصوفيةً، وهو ما عكس بشكل أفضل الحياة المحلية والعادات والأساليب، مع بدء استخدام المفردات التركية بوتيرة أكبر، وتنحية الكلمات والتعبيرات الفارسية التي سادت لمدة طويلة. لقد استخدم الشكل التركي النموذجي للأغنية "شرقي" (şarkı)، بنمطه الإيقاعي الذي يتكون من 13 طرقة، لتوفير قصائد للأغاني التي تُعبر عن المشاعر والحالات المزاجية والمفردات اللغوية للأشخاص الذين تخاطبهم. لقد كان القرن الثامن عشر من نَواحٍ عدة هو الأكثر تركيةً من بين مراحل الأدب العثماني كلها، فبينما جرى التحرر من التأثير الشرقي إلى حد بعيد، فإن هيمنة الأساليب الأوروبية، التي ميزت فترة التحديث في القرنين التاسع عشر والعشرين، لم تكن قد بدأت. لقد كان هذا بالفعل أدبًا تركيًا، يقوم على التقدير الجمالي التركي، ويعكس الأفكار التركية، والأساليب التركية في فعل الأشياء، والأزياء والعادات التركية، مع شعور بأن اللون المحلي لم يصل إلى هذا الحد من التكامل، لا من قَبل ولا من بعد، إلا في أدب شعبي كهذا.

جاء التحول في أعمال علاء الدين ثابت (ت. 1713)، وهو عضو من فئة العلماء، تميز عن أسلافه باستخدام المفردات التركية الخالصة وروح الدعابة، وترك نموذجًا واضحًا لخلفائه. أدخل ثابت الدعابة في نوع أدبي كان في السابق شديد

الوقار والرسمية بالنسبة إلى مثل هذه المحاولات، فأدخل بهذه الطريقة المفردات التركية والموضوعات التي سادت في نهاية المطاف. لقد دخلت الأمثال التركية آنذاك الأدب الديواني. وسادت كتاباته التورية والدعابة والمزاح بالكلمات التركية، حتى عند استخدامه الأشكال والموضوعات الكلاسيكية. مع ذلك، استمر ثابت في إنتاج العديد من الأعمال بالطريقة التقليدية حتى وصف كليًا بأنه المؤلف الحقيقي في العصر الجديد.

كان أحمد نديم (1681–1730)، رفيق أحمد الثالث إبان أكثر أنشطة حقبة اللاله عبثًا، قد برز بصفته أحد أعظم شعراء الديوان العثمانيين. لقد وُلد أحمد في اسطنبول في عائلة من العلماء، وتلقى تعليمًا مدرسيًا من بعض أفضل العلماء في عصره، وارتقى إلى أن صار مُدرِّسًا، ونتيجة لقصائده المبكرة حصل على رعاية الصدر الأعظم علي باشا السلحدار (1713–1716)، ثم الداماد إبراهيم باشا. وقد عينه هذا الأخير أمين مكتبة، ثم أرسله لتسلية السلطان في قصري سعد آباد وچراغان، وحثه على تسجيل أحداث العصر في أبيات وأغانٍ. وقد برز عمله في الأدب العثماني الكلاسيكي، ليس فقط بوصفه نموذجًا فريدًا في نوعه، بل كذلك بوصفه نموذجًا في الشكل والمضمون للأجيال اللاحقة.

لم يكن هناك شاعر بلاط عَكَسَ حياة البلاط في عصره، والشغف بالمتعة والجمال في حقبة اللاله بشكل أفضل منه، في أبيات تمتاز بالبهجة والحيوية المطلقة، وتمتاز، في الوقت نفسه، بالطلاوة والرقة التي استطاع القليل تحقيقها في أي لغة. لقد كتب نديم قصائده بصورة عامة مدفوعًا بدافع اللحظة للترفيه عمن حوله في البلاط، حيث حافظ على انسجام اللغة المنطوقة وتجنب الإنشاءات المُحرجة التي تمليها تعقيدات وزن العروض. وقد أنشد عن ملذات الخمر والحب، وعكس المشاعر الإنسانية الطبيعية للبهجة بدلًا من الشاعرية الصوفية لدى الكُتّاب الكلاسيكيين في ما يتعلق بهذا الموضوع. وأكثر من كونه مجرد شاعر في البلاط، كان نديم بمنزلة ابن حقيقي لمدينة اسطنبول العظيمة و"الناس الجميلة" في حقبة اللاله. لقد ظهرت في قصائده بشكل حي كل تلك القصور والحدائق والقوارب المضاءة وعروض الألعاب النارية وزهور اللاله (التوليب) والآلات الموسيقية، وخلاصة البهجة التي كانت سمة من سمات حياة الطبقة العليا في ذلك الوقت.

هذا لا يعني أن التقاليد القديمة كانت قد فارقت الحياة تمامًا. كان أعظم كُتاب المثنوي العثمانيين في القرن الثامن عشر هو نوعي زاده عَطائي (1683-1734)، نجل الشاعر نوعي (Nevi)، الذي عمل قاضيًا في أنحاء عدة من السلطنة في أثناء حياته القصيرة. كان ماهرًا أيضًا في العلوم الدينية والسيَر، وتجلت مهارته كأفضل ما يكون في المثنوي من ديوانه. من بين هذا، تحتوي خماسيته (Hamsa) أبياتًا عاطفية رقيقة مع الثلاثية، وكانت **ساقي نامه** (*Sâkinâme*) **(أنشودة الساقي)** هي الأكثر شعبية من بين ما عاصرها. وقد كان نوعي آخِر كاتب عثماني يتحدى الكتاب الفارسيين العظماء في أسلوبهم الخاص وأبياتهم. وبعده انتهى المثنوي العثماني. ثم إنه مَثل انتقالًا بين الجديد والقديم، وأدخل الأمثال والأقوال التركية الشعبية، وبذلك حاول بطريقته الخاصة التوفيق بين التكوين ومزاج العصر.

من الشعراء الآخرين الذين واصلوا تقاليد نوعي في بداية القرن، كان مصطفى سامي بك (ت. 1734)، وهو كاتب ومؤرخ للبلاط في فترة حُكم محمود الأول، وقد طور الصيغ الكلاسيكية فاتحًا آفاقًا جديدة من حيث الشكل والأسلوب، حتى مع تجنبه اللون المحلي والمفردات الخاصة بالشعراء من الطراز الجديد بشكلٍ كامل، وتأكيده على تأملات الماضي الفلسفية التقليدية، لكن بطريقة صادقة للغايةً وذات مغزى. وترك مؤرخ آخر للبلاط، هو محمد أفندي راشد (ت. 1735) الذي يُعد عمله التاريخي أهم تأريخ لحقبة اللاله، مجموعة من الغزل التربوي. وخَلَفَ راشدًا مباشرة، إسماعيل عاصم أفندي، وهو كاتب تولى منصب شيخ الإسلام قبل وفاته مباشرة عام 1760، وكان الشاعر التقليدي الأساسي في حقبة اللاله، حيث ترك غزلًا وقصائد متطورة بشكل جيد تعكس العصر الماضي. وكان الكاتب المثنوي البارز، سليمان نحيفي (ت. 1739)، المتخصص في الخط والمحاسبة، قد ترك بصمته من خلال ترجمة تركية رائعة ومثيرة لمثنوي جلال الدين الرومي، مع الحفاظ على الكثير في الوزن والأسلوب الأصلي، أكثر مما كان يُعتقد أنه ممكن باللغة التركية. وكان آخر أتباع يوسف نبي وأعظمهم هو محمد باشا راغب (1699-1763)، الصدر الأعظم لدى كل من عثمان الثالث ومصطفى الثالث، الذي كان رائدًا ومؤسسًا لمدرسة كبيرة في الكتابة. وقد تدرب راغب ليكون كاتبًا وعضوًا في فئة العلماء، وتعلم بالطرق القديمة، لكنه كان منفتحًا في الوقت نفسه على الأفكار الجديدة بأفضل عقلية عثمانية. كان راغب نفسه هو سيد الصيَغ والموضوعات

الفارسية التقليدية، وكان كذلك مثقفًا وذكيًا إلى حد بعيد بحيث تجاهل تمامًا الطرق الجديدة التي طورها نديم، بينما كان يحافظ على الصيغ القديمة ويهدف إلى إتقان الحِرفة كما فعل نبي. كان مباشرًا وقويًّا في لغته، يستخدم مفردات تركية وأسلوبًا أقرب بكثير إلى نديم منه إلى نبي، متضمنًا التقاليد والحكايات المحلية والمعاصرة لتوضيح نقاطه الفلسفية. وقد سادت أبياته النزاهة والمنطق السليم، ما جعله المُوحد الحقيقي للمدارس، حيث شكل الطريق لمن سيظل متمسكًا بالتقاليد، لوضع أعمالهم في سياق تركي بدلًا من السياق الفارسي.

كانت مدرسة نديم الطبيعية الجديدة هي التي سادت طوال الفترة المتبقية من القرن الثامن عشر. وعلى الرغم من عدم تحقيق أي من خلفائه تميزًا من سيدهم من حيث الشكل، حذا كثيرون حذوه في توسيع الموضوعات الشعرية لتشمل جوانب مختلفة من الحياة، وتعالج حياة عامة الناس وأساليبهم وكذلك حياة البلاط، ولتوفر بذلك نماذج مباشرة للأدب التركي الجديد في القرن التاسع عشر. وقد قام سيد حسين وهبي (ت. 1737)، الذي كان مُلّا وشاعرًا لبلاط السلطان أحمد الثالث، بكتابة غزل وقصائد على شرف السلطان وحاشيته المقربين، وكذلك احتفالًا بالعديد من الأبنية التي شيدها السلطان خلال فترة حكمه الطويلة. وكان هناك محمد أمين بليغ (ت. 1758)، الذي كان قاضيًا في الأقاليم، ولهذا كان بعيدًا إلى حد ما عن توجهات البلاط عند معظم زملائه، وكَرس أسلوبه لعامة الناس من حوله. وقد طور بليغ لغة مرهفة ومباشرة لوصف موضوعات شعبية، مثل الحانة ومرتاديها، والحمام العام، ومحلات الحرفيين مثل صانع الأحذية والخياط والحلاق؛ وزار البازارات العامة ووصفها حيث يحتشد الناس في أغلب الأحيان في حياتهم اليومية، وقدم الدراما الإنسانية للأفراد الذين رآهم نماذج منها.

كان الأخير من بين شعراء الديوان العظام في القرن الثامن عشر، محمد عزت أفندي، المعروف باسم غالب دده أو الشيخ غالب (1757-1799)؛ وفي الواقع كان آخر شاعر ديواني من ذوي الجدارة الحقيقية. ترقى خلال حياته القصيرة نسبيًا ليصل إلى منصب رئيس التكية المولوية في غَلَطة خلال السنوات الأولى من حُكم سليم الثالث، فقام بإحيائها وجعلها أحد أهم المراكز الدينية والثقافية في عصره.

حتى أثناء وجوده في قونية قبل أن يذهب إلى اسطنبول، جذبت قصائد الشيخ غالب انتباه سليم وهو لا يزال بعد أميرًا، وبعد مدة وجيزة من توليه العرش، قرر رعاية الشاعر الدرويش، ربما ليكون وسيلة لتأمين قبول العلماء لإصلاحاته من خلال المساهمة الشخصية في إحياء هذه التكية إضافة إلى التكايا المولوية الأخرى في أنحاء السلطنة، وكذلك نَسْخ قصائد الشيخ راغب وتوزيعها على نطاق واسع، ما جعل من تكية غَلَطة مركزًا ثقافيًا ودينيًا حقيقيًا. وكان الشيخ غالب يأتي بانتظام إلى القصر لقول الشعر والإنشاد للسلطان ووالدته وأخواته، الذين كتب لهم بعضًا من أفضل قصائده. وقد كتب العديد من قصائده عندما كان صغيرًا، قبل مجيئه إلى اسطنبول، لكن كتابه **حُسن العِشق** (*Hüsn ü Aşk*)، الذي كُتب في إطار بيئة البلاط الخاص بسليم، هو العمل الذي منحه مكانة في تاريخ الشعر التركي الحديث، فضلًا عن الحياة الثقافية النابضة بالحياة في عصره، كونه مثالًا وذروة لأسلوب المثنوي في شكله التركي الحديث. وبواسطة تطوير مجازات وتشبيهات حديثة، جعل الشيخ غالب المثنوي وسيلة حية لنقل الأفكار والموضوعات الدينية والصوفية.

تجدر الإشارة إلى أنه يمكن القول إن سليمًا قام بالتحديث بطريقة ما - تمامًا مثلما أن نظامه الجديد لم يكن أكثر من تتويج للأنماط التقليدية من الإصلاح - وفي الوقت نفسه كانت رعايته الأدبية مكرسة إلى حد بعيد للحفاظ على ما كان - في أفضل الأحوال - شكلًا حديثًا من الصيغ والموضوعات التقليدية. وعلى الرغم من العدد المتزايد من الأوروبيين في السلطنة، فإن الاتجاهات الأدبية الغربية لم يكن لها تأثير في الأدب العثماني في القرن الثامن عشر.

ومن الذين اتبعوا طريق نديم، وربما كان الأكثر أصالة من بينهم، فاضل بك (ت. 1810)، حفيد الشامي البارز عَيْن أعيان عكا وصفد، ظاهر العُمَر. فبعد مقتل الأخير على يد حسن باشا الجزائري (1776)، جرى إرسال فاضل إلى اسطنبول لتدريبه في خدمة قصر عبد الحميد الأول، حيث ظل حتى عام 1783 غلامًا يتعلم فنون الكتابة، ما سيمكّنه من مغادرة القصر ودخول النقابة القلمية، والعمل كاتبًا في أنحاء مختلفة من البلاد خلال الفترة المتبقية من حياته، والتَرَقي إلى رتبة خاجه غان في سنواته الأخيرة. وقد شكلت ملاحظاته عن حياة عامة الناس أساس العديد من قصائده، ولا تزال أعماله تزخر برؤىً لمجتمع ذلك العصر، وتغطي أخلاق

شعوب الإمبراطورية وعاداتها قبل تأثير الأساليب والأفكار الغربية، وكذلك تُقَدم بيانات عن حياة البلاط العثماني في أواخر القرن الثامن عشر التي شاهدها في سنواته الأولى في القصر.

تأرجح علم التأريخ العثماني، خلال القرن الثامن عشر، بين الطريقة التقليدية في التأريخ وطريقة التفسير والتقويم التي شجعها نعيمة. لقد انحرفت مؤسسة مؤرخ البلاط لتصير كما تصور مُنشِئُها في الأصل إلى حد بعيد بمنزلة "سجل لليوميات" مع تقلبات الحياة السياسية في القرن الثامن عشر، والتغيير السريع من صدر أعظم إلى آخر، وصعود مؤرخي البلاط السريع نسبيًا وسقوطهم، تاركين منصبهم بلا أي نوع من القوة والاستقلالية التي ربما كانت ستمكّنهم من تطوير عملهم على غرار أسلوب نعيمة. وقد منع ذلك أيضًا بالتوجه إلى حصر مهمتهم في تسجيل أحداث عصرهم، ما جعل من المستحيل عليهم تقريبًا تضمين آرائهم وانطباعاتهم تحت أنظار أسيادهم فضلًا عن أعدائهم السياسيين.

لقد وُضّحت صعوبات المنصب بشكل جيد للغاية في السيرة المهنية لخليفة نعيمة المباشر، محمد أفندي راشد (ت. 1735)، الذي كان هو نفسه عضوًا في فئة العلماء وليس كاتبًا، وبذلك فإن ذلك ربما يزيد من الاختلاف في المقاربة بين الكاتبين. وقد احتفظ الداماد إبراهيم براشد في هذا المنصب لمدة عِقد من الزمان (1714-1724)، ثم عمل بعد ذلك خوجة ومستشارًا دينيًا للصدر الأعظم خلال حملاته على المورة وبتروفارادين (1715-1716)، ثم مدرّسًا في اسطنبول قبل أن يترك منصب مؤرخ البلاط تمامًا ليصبح قاضي حلب. وقد واصل راشد نهج نعيمة إبان خدمته في جميع هذه المناصب، حيث بدأ عمله بأحداث عام 1660، واستمر حتى عصره وصولًا إلى عام 1722. وكان خليفة راشد، إسماعيل عاصم أفندي جلبي زاده (ت. 1759)، آخر عضو في فئة العلماء يشغل هذا المنصب، حيث عمل مدرّسًا وكذلك مؤرخًا للبلاط مثل راشد بين عامي 1723 و1730، وكتب وقائع أكملت رواية من سبقه عن حقبة اللاله، قبل تركه خدمة الدولة بسبب الاضطراب السياسي بعد الإطاحة بأحمد الثالث. لقد كان راشد وعاصم آخر مؤرخي البلاط الذين تمتعوا بنوع من الاستقلالية داخل البلاط أو خارجه، إذ إن المنصب قد تهاوى إلى وضع أدنى في ما تبقى من القرن، حيث جرى تخصيصه - لفترات قصيرة نسبيًا - للكُتّاب

من ذوي الرتب المنخفضة، الذين لم يتمكّنوا من القيام بأكثر من تسجيل الأحداث دون تحليل، على الرغم من أن أعمالهم قد قَدمت معلومات لأولئك الذين بذلوا جهودًا حقيقية من مؤرخي البلاط العظام في القرن التاسع عشر[12].

امتدت فترة خدمة أحمد واصف أفندي (1739-1807) مؤرخًا للبلاط، من عام 1783 حتى وفاته عام 1807. كان واصف عضوًا في فئة الكُتاب وخَدَمَ كذلك رئيسًا للكُتاب. وقد جمع واصف أعمال أسلافه المباشرين وأضاف رؤيته الخاصة في عمله **محاسن الآثار وحقائق الأخبار** (*Mahasin al-Âsâr ve Hakayık al-Ahbar*)، الذي يغطي الفترة منذ تولي عبد الحميد الأول العرش في عام 1774 حتى أوائل عام 1805، قبل نهاية عهد سليم بقليل، حيث أعطى تحليلًا وتقويمًا عظيمين للمصادر المتباينة، خاصة في ما يتعلق بالأعوام التي سبقت عهد سليم. وقد اتبع واصف ثلاث شخصيات رئيسية طورت مهنة مؤرخ البلاط لتصير منصبًا رئيسًا، إذ قام ثلاثتهم بكتابة التاريخ بدلًا من مجرد تسجيل الأحداث. أولها، كان أحمد عاصم أفندي (1755-1819)، الذي ارتقى في الأصل بصفته مترجمًا، إذ قام بترجمة القاموس العربي الشهير **البرهان القاطع** إلى التركية. وعمل مؤرخًا بين عامي 1807 و1808،

---

(12) بعد عاصم جاء مصطفى سامي أفندي (ت. 1733)، الذي أرخ السنوات الثلاث من عام 1730 حتى وفاته. وحسين شاكر أفندي، الذي خدم بين عامي 1733 و1740، لكن لم يجرِ تجميع ما دونه في عصره. ومحمد صوفي أفندي (ت. 1769)، مؤرخ البلاط بين عامي 1739 و1744، الذي كتب وقائع السنوات من تمرد باترونا (1739) إلى عام 1743، وبذلك قام باستخدام المواد التي تركها سلفه. وسليمان عزي أفندي (ت. 1754)، الذي خدم مرتين مؤرخًا للبلاط، بين عامي 1743 و1745 ومرة أخرى بين عامي 1746 و1753، وكتب عملًا يغطي السنوات من 1744 إلى 1752. ومحمد حكيم أفندي (ت. 1770)، مؤرخ من عام 1753 إلى عام 1770، شغل خلالها عددًا من المناصب الرفيعة في الخدمة الكتابية للخزينة، وسجل الأحداث بين عامي 1747 و1766. وچشمي زاده مصطفى رشيد أفندي (ت. 1770)، خليفة حكيم بين عامي 1766 و1768. وموسى زاده محمد عبد الله أفندي (1718-1782)، مؤرخ البلاط بين عامي 1770 و1775. وحافظ سليمان أفندي، عامي 1775 و1776. وسعد الله أنوري أفندي (ت. 1794)، وهو مسؤول كتابي رفيع خدم مؤرخًا للبلاط مرات عدة مع استمراره في العمل في الخزينة وفي اسطنبول قائمقام المؤرخين النظاميين الذين رافقوا الجيش إلى المعارك بين عامي 1768 و1774، وفي عام 1777، وبين عامي 1779 و1794، وقد كتب وقائع السنوات من عام 1769 إلى سلام ياشي عام 1792. وأديب أفندي (ت. 1798)، كذلك في الخدمة الكتابية للخزينة، الذي عمل قائمقام أنوري في اسطنبول خلال سنوات الحرب (1787-1792). وخليل نوري أفندي (ت. 1799)، خلفًا لأنوري في الخزينة وكذلك مؤرخًا للبلاط بين عامي 1792 و1798، مع ذلك غطت وقائعه المكتوبة الفترة بين عامي 1794 و1799 فقط.

حيث كتب وقائع تغطي السنوات من عام 1791 حتى تولي محمود الثاني العرش في عام 1808، بما فيها معلومات كثيرة عن الأحداث الداخلية المهمة التي وقَعَت بعد خلع سليم وإنهاء النظام الجديد. لم يقم عاصم فقط بقراءة المصادر المكتوبة والشفهية المتاحة له باللغة التركية العثمانية ومقارنتها وتقويمها، لكن يبدو أنه كان يعرف بعض الفرنسية كذلك. وقد كان أول مؤرخ عثماني يُدْرِج بعض المنهجية والمعلومات الموجودة في أعمال المؤرخين الغربيين ضمن سرده الخاص، وبذلك فقد فتح اتجاهًا جديدًا من حيث الأسلوب والمضمون.

ولنواصل إلى القرن التاسع عشر لنكمل قصتنا عن المؤرخين الرسميين بإيجاز. خَلَفَ عاصمًا، محمد عطاء الله شانيزاده (المتوفى عام 1827)، وهو العضو من فئة العلماء، الذي غطى عمله الفترة بين عامي 1808 و1822، ووضع انتقادات وتفسيرات مهمة حتى لأحداث عصره، على الرغم من اتباع نهج أكثر تحفظًا من عاصم. واستمر محمد عزت أفندي (1789–1848) في سرد الأحداث لمدة 20 عامًا (1826–1848)، بعد أن أحرز شهرة راسخة من خلال وصفه وتبريره القضاء على الإنكشارية في عام 1826. أخيرًا، جمعت كل أعمال المؤرخين في نصف القرن السابق في التاريخ الضخم لأحمد جودت باشا (1822–1894)، الذي غطى الفترة بين عامي 1774 و1825، واستحضر الأسلوب النقدي لنعيمة ووصل به إلى ذروته المنطقية.

وبينما وصل الشعر والأدب النثري إلى آفاق جديدة في مجالات معينة، عانت العلوم الإسلامية التقليدية جنبًا إلى جنب مع المؤسسات التي أخرجتها، تاركة بعض الأعمال الثانوية التي لا تهمنا كثيرًا هنا. وهكذا نترك الدولة العثمانية في منتصف الطريق، حيث لا تزال مهددة بشكل خطير من الداخل والخارج، لكنها تتجه نحو تطوير نظام جديد للإصلاح من أجل إحيائها وإعادة تقويتها في القرن التالي، بدءًا من عهد محمود الثاني. ولهذه الفترة الإصلاحية وفترة الجمهورية التركية، سنتحول إلى المجلد الثاني والختامي من هذا العمل: الإصلاح والثورة والجمهورية: قيام تركيا الحديثة (1808–1975).

انحدار الدولة العثمانية وصعود الجمهورية التركية (1683-1975)



10 °E
15 °E
20 °E
25 °E
50 °N
45 °N
40 °N
35 °N

الدانوب
الحدود عام 1683
فيينا
1683
النمسا
بودابست
المجر
إلى النمسا 1699
غروسفارداين
ترانسيلفانيا
إلى النمسا 1966
دراڤا
موهاج
ساڤا
تمسفار
بانات
إلى النمسا 1718
كارلوفيتز
بلغراد
باساروفيتز
بلاد الصرب
إلى النمسا 1739-1718
1817
1878
أغرام
كرواتيا
البوسنة
إلى النمسا-المجر 1878
سراييفو
دلماشيا
إلى البندقية 1797-1699
إلى النمسا 1816-1797
إلى إيطاليا 1809-1805
إلى فرنسا 1810-1809
الهرسك
راغوصة 1817
كاتارو 1878
ميلان
البندقية
تريسته
بو
إيطاليا
روما
فينيتسا
بودوليا
الدنيستر
تشرنوفتسي
إلى بولندا 1699
بوكوفينا إلى النمسا 1775
ياسي
مولداڤيا
1829
بيسارابيا إلى روسيا 1812
إبرايل
رومانيا
إلى النمسا 1739-1718
1829
بخارست
1858
1878
كونستانزا
سلستريا
فيدين
نيش
بلغاريا
1908
1878
صوفيا
الروملي الشرقية
1878
فليه
جك قينارجه
فارنا
بورغاس
إلى بلغاريا 1913
أدرنة
إلى اليونان 1922-1920
إسطنبول
البوسفور
أسكودار
بحر مرمرة
مودانيا
اسكوب
أشقودرة
إلى الصرب 1913
ألبانيا
1913
مقدونيا
إلى اليونان 1913
كاڤالا
إلى بلغاريا 1913
سالونيك
تاسوس
غاليبولي
الدردنيل
ليمنوس
إبيروس
يانينة
تسالية
إلى اليونان 1880
لاريسا
كورفو
الجزر الأيونية
إلى البندقية حتى 1797
إلى فرنسا 1797-1799 & 1807-1815
حماية بريطانية 1815-1863
إلى اليونان 1863
اليونان
1830
أثينا
المورة
إلى البندقية 1685-1699
1715-1718
نافارين
كيثيرا
متيليني
خيوس
إزمير
ساموس
إلى اليونان 1922-1920
مندريس
موغلة
رودس
كانديا
سبينالونغا
كريت
تركيا 1718
إلى اليونان 1908
تركيا 1718
البحر المتوسط
تونس
تونس
تابعة اسميًا للعثمانيين حتى 1881
طرابلس
طرابلس
تابعة للعثمانيين حتى 1835
ولاية عثمانية (1835-1912)
إلى إيطاليا 1912
بنغازي
برقة
تابعة للعثمانيين 1835
ولاية عثمانية (1835-1912)
الإسكندرية
مصر
1811
1882 الاحتلال البريطاني
1914 الحماية البريطانية
1922

خسائر 1683-1699 (معاهدة كارلوفيتز)	تركيا في عام 1923
خسائر 1700-1718 (معاهدة باساروفيتز)	1878 تاريخ الحكم الذاتي
خسائر 1719-1774 (معاهدة كوجك قينارجه)	1830 تاريخ الاستقلال
خسائر 1775-1812 (معاهدة بوخارست)	حدود مناطق النفوذ في الأناضول بعد الحرب العالمية الأولى
خسائر 1813-1829/ 1830 (معاهدة أدرنة)	الحدود بعد معاهدة سيفر 1920
خسائر 1830-1878 (معاهدة برلين)	الحدود بعد معاهدة لوزان 1923
خسائر 1879-1915 (معاهدتا لندن وبوخارست)	0 miles 300
خسائر 1916-1923 (معاهدة لوزان)	0 km 500

ببيليوغرافيا
التاريخ العثماني حتى عام 1808

أولاً: التاريخ العام

العمل الأكثر موثوقية، مع أنه مقتضب إلى حد ما ومقتصر بشكل أساسي على التاريخ المؤسسي والاجتماعي والاقتصادي هو كتاب:

Halil Inalcık, *The Ottoman Empire: The Classical Age 1300-1600* (London and New York: 1973).

أما كتاب:

L. S. Stavrianos, *The Balkans Since 1453* (New York: 1958).

فهو ممتاز في ما يخص الفتوحات العثمانية والحُكم في جنوب شرق أوروبا. لكن عفى عليه الزمن في ما يخص التاريخ العثماني الداخلي، وهو يخصص مساحة كبيرة لدول البلقان بعد أن حصلت على استقلالها من العثمانيين. وإلى حد بعيد، فإن أفضل عمل بالتركية هو:

Mustafa Cezar et al., *Resimli Haritali Mufassal Osmanlı Tarihi* (Detailed Ottoman History, with Illustrations and Maps), 6 vols. (Istanbul: 1957-1963).

الذي يَستخدم المصادر العثمانية والغربية بشكل حكيم. ثم إن سلسلة المجلدات التي نشرتها الجمعية التاريخية التركية مفيدة أيضًا، وتستند بالكامل تقريبًا إلى حوليات التاريخ العثماني ومصادر أرشيفية، وجمعية التاريخ التركي، تحت إشراف إسماعيل حقي أوزونچارشلي:

Ismail Hakkı Uzunçarşılı, *Osmanh Tarihi* (Ottoman History): vol. I: *Anadolu Selçukluları ve Anadolu Beylikleri hakkında bir mukaddime ile Osmanlı Devletinin kuruluşundan İstanbul'un fethine kadar* (Ankara: 1947); 2nd ed. (1961).

(مع مقدمة عن سلاجقة الأناضول وإمارات الأناضول منذ تأسيس الدولة العثمانية حتى فتح اسطنبول)،

vol. II: *İstanbul'Un Fethinden Kanuni Sultan Süleyman'In Ölümüne Kadar* (Ankara: 1949); vol. III/l, II.

(من فتح اسطنبول حتى وفاة السلطان سليمان القانوني)،

Selim'in Tahta Çıkışından 1699 Karlofça Andlaşmasına Kadar (Ankara: 1951), vol. III/2, XVI.

(من تولي سليم الثاني إلى اتفاقية كارلوفيتز لعام 1699)

Yüzyıl ortalarından XVII. Yüzyıl Sonuna Kadar (Ankara: 1954), vol. IV/I.

(من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن السابع عشر)

Karlofça Antlaşmasından XVIII. Yüzyılın Sonlarına Kadar (Ankara: 1956), vol. IV/2, XVIII.

(من معاهدة كارلوفيتز حتى نهاية القرن الثامن عشر)

Yüzyıl (Ankara: 1959).

أما عمل: (سرد زمني مطول للتاريخ العثماني)

İsmail Hami Danişmend, *Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi*, 4 vols. (Istanbul: 1947-1955); 2nd ed., 5 vols., (Istanbul: 1971-1972).

فهو جيد بشكل خاص في تسوية التواريخ المختلف عليها وتقديم سرد زمني للتاريخ العثماني. وأما عمل:

Joseph von Hammer-Purgstall, *Geschichte des Osmanischen Reiches*, 10 vols. (Pest: 1827-1835), repr. Graz: 1963.

فعلى الرغم من أنه غير نقدي، فإنه لا يزال مفيدًا للغاية بمعلوماته المستمدة من مصادر التاريخ العثماني. وأما عمل:

Johann Wilhelm Zinkeisen, *Geschichte des Osmanischen Reiches in Europa*, 7 vols., (Hamburg: 1840; Gotha: 1854-1863) (repr. Darmstadt: 1963)

فهو عمل تحليلي أكثر، ويستخدم التقارير الدبلوماسية الأوروبية وكذلك المصادر العثمانية. لكنه يركز بشكل أساسي على الشؤون الدبلوماسية والعسكرية والجزء الأوروبي من السلطنة. أما:

N. Iorga, *Geschichte des Osmanischen Reiches*, 5 vols. (Gotha: 1908-1913) (repr. 1963).

فهو أكثر عمومية وأكثر تحيزًا وأقل نقدًا.

ثانيًا: أعمال الببليوغرافيا

الببليوغرافيا الأكثر شمولًا للتاريخ العثماني، هي:

Hans-Jürgen Kornrumpf, *Osmanische Bibliographie mit besonderer Berücksichtigung der Türkei in Europa* (Leiden; Köln: 1973).

وأفضل قائمة متاحة للأعمال المنشورة باللغة التركية، هي (ببليوغرافيا منشورات التاريخ التركي):

Enver Koray, *Turkiye Tarih Yayınları Bibliyografyası*, 2 vols. (Istanbul: 1959-1971).

ومن الأعمال المفيدة أيضًا: (مكتبة جامعة اسطنبول التركية، المطبوعات التركية. فهرس أبجدي. منذ إنشاء أول مطبعة تركية في بلادنا حتى دخول الحروف الجديدة، 1729-1928)

Fehmi Edhem Karatay, *İstanbul Üniversitesi Kütüphanesi. Türkçe basmalar. alfabe kataloğu: Memleketimizde ilk Türk matbasının kuruluşundan yeni harflerin kabulüne kadar*, 2 vols. (Istanbul: 1956).

وللأعمال المنشورة حاليًا، ينظر:

J. D. Pearson, *Index Islamicus, 1906-1955* (Cambridge: 1958), and supplements.

وينظر العمل:

Türkiye Bibliyografyası (Ankara: Milli Kütüphane, 1949 to date); N. V. Mihov (Michoff), *Sources bibliographiques sur l'histoire de la Turquie et de la Bulgarie*, 4 vols. (Sofia: 1914-1934).

فهو مجموعة مفيدة من روايات المتخصصين والرحالة الغربيين في ما يتعلق بالأجزاء الأوروبية من السلطنة، ولا سيما بلغاريا. ومؤلف العمل:

La Population de la Turquie et de la Bulgarie au XVIIIe et au XIXe siècles, 4 vols. (Sofia: 1915-1935).

هو نفسه يمنحنا تلك الأعمال التي تتناول بشكل خاص الوضعين الاجتماعي والديموغرافي للدولة العثمانية. وقد ترك ميهوف أيضًا عمله:

A Bibliographie des Articles de Periodiques Allemands, Anglais, et Italiens sur la Turquie et la Bulgarie (Sofia: 1938).

أما القاموس الأكثر فائدة للمصطلحات العثمانية المتخصصة فهو: (قاموس التعبيرات والمصطلحات التاريخية العثمانية):

Mehmet Zeki Pakalın, *Osmanlı Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlüğü*, 3 vols. (Istanbul: 1946-1956).

ينظر أيضًا: (الموسوعة المصورة للتاريخ العثماني):

Midhat Sertoğlu, *Resimli Osmanlı Tarihi Ansiklopedisi* (Istanbul: 1958).

و(القاموس التاريخي)

Kamil Kepeci, *Tarih Lügati* (Istanbul: 1952).

وعن الرحلة والرحالة في الدولة العثمانية، ينظر:

S. H. Weber, *Voyages and Travels in Greece, the Near East and Adjacent Regions Made Previous to the Year 1801* (Princeton: 1953); Carl Göllner, *Turcica, Die europäischen Turkendrucke des XVI Jahrhunderts*, vol. I: *1501-1550* (Bucharest-Berlin: 1961); vol. II: *1551-1600* (Bucharest-Baden: 1968).

و(بيبليوغرافيا عامة للمصنفات الجغرافية المكتوبة عن تركيا):

Selçuk Trak, *Türkiye Hakkında Yazılan Coğrafya Eserleri genel Bibliyografyası* (Ankara: 1942).

و(بيبليوغرافيا المخطوطات والمصنفات المطبوعة المتعلقة بالعهد العثماني في مكتبات اسطنبول).

T. C. Maarif Vekâleti, *İstanbul Kütüphanelerinde Osmanlı devrine ait Türkçe-Arapça-Farsça Yazma Ve basma Coğrafya eserleri bibliyografyası* (Istanbul: 1958).

ينظر أيضًا:

Berna Moran, *A Bibliography of the Publications in English Concerning the Turks, XV-XVIIIth Centuries* (Istanbul: 1964).

ثالثًا: الأعمال المرجعية العامة

أفضل قاموس متاح لتراجم الجنود والإداريين والكتاب العثمانيين هو (السجل العثماني):

Mehmed Süreyya, *Sicill-i Osmani*, 4 vols. (Istanbul: 1890-1893).

وقد أكمله هذا العمل: (من يوجد في الدولة العثمانية؟ المجلد الأول، السلالة العثمانية):

Gültekin Oransay, *Osmanlı Devletinde kim kimdi*? I: *Osmanoğulları* (Ankara:1969).

توجد تراجم وفهارس لمعظم المؤلفين العثمانيين (المؤلفون العثمانيون):

Bursalı Mehmed Tahir, *Osmanlı Müellifleri*, 3 vols. (Istanbul: 1915-1928).

وفهرس (مفتاح الكُتب وفهرس أسماء المؤلفين):

Ahmet Ramzi, *Miftah ul-kütüb ve Esami-i Müellifin fihristi* (Istanbul: 1928).

أعيد نشره بالأحرف اللاتينية بعنوان (المؤلفون العثمانيون):

A. Fikri Yavuz & Ismail Özen, *Osmanlı Müellifleri*, 2 vols. (Istanbul: 1972).

وتوجد أكثر التراجم شمولًا للمؤرخين العثمانيين إلى جانب قوائم بمخطوطاتهم وأعمالهم المنشورة ومناصبهم (فهرس مخطوطات التاريخ والجغرافيا في مكتبات اسطنبول، المجلد الأول، المخطوطات التاريخية التركية):

T. C. Maarif Vekâleti, *Istanbul Kütüphaneleri Tarih-Coğrafya Yazmaları Kataloğu, I, Türkçe Tarih Yazmaları*, 10 parts (Istanbul: 1943-1951).

و(فهرس المخطوطات التركية في مكتبة متحف قصر طوبقابي):

Fehmi Edhem Karatay, *Topkapı Sarayı Müzesi Kütüphanesi Türkçe Yazmaları Kataloğu*, 2 vols. (Istanbul: 1961).

و(فهرس المخطوطات الفارسية في مكتبة متحف قصر طوبقابي):

Topkapı Sarayı Müzesi Kütüphanesi, Farsça Yazmaları Kataloğu (Istanbul: 1961).

وأشمل عمل عن المواد الأرشيفية العثمانية في اسطنبول هو (محتويات أرشيف رئاسة مجلس الوزراء):

Midhat Sertoğlu, *Muhteva bakımından Başvekâlet Arşivi* (Ankara: 1955).

ينظر أيضًا:

S. J. Shaw, "Archival Sources for Ottoman History: The Archives of Turkey," *Journal of the American Oriental Society*, 80 (1960), pp. 1-12.

وينظر (قاموس المحفوظات):

Tahsin Öz, *Arşiv Kılavuzu*, 2 vols. (Istanbul: 1938-1940).

وهو فهرس للوثائق الموجودة في أرشيف قصر طوبقابي؛ ويُنظر أعمال:

Bernard Lewis, "The Ottoman Archives, A Source for European History," *Report on Current Research*, Washington, D.C., 1956, pp. 17-25; Bernard Lewis, "The Ottoman Archives as a Source of History for the Arab Lands," *Journal of the Royal Asiatic Society* (1951), pp. 139-155; S. J. Shaw, "Cairo's Archives and the History of Ottoman Egypt," in: *Report on Current Research, Spring, 1956* (Washington: 1956), pp. 59-72; Jean Deny, *Sommaire des Archives Turques du Caire* (Cairo: 1930); S. J. Shaw, "Turkish Source Materials for Egyptian History," in: P. J. Holt (ed.), *Political and Social Change in Modern Egypt* (London: 1968), pp. 28-48.

عن المواد الأرشيفية العثمانية في المجموعات الأوروبية، ينظر:

J. Reychman & A. Zajaczkowski, *Handbook of Ottoman-Turkish Diplomatics*, Tibor Halasi-Kun (ed.), A. S. Ehrenkreutz (trans.) (The Hague, Paris: 1968).

أفضل عمل متاح يخص الجغرافيا العثمانية:

Franz Taeschner, *Das Anatolische Wegenetz nach osmanischen Quellen*, 2 vols. (Leipzig: 1924-1926).

يوجد عرض لأسماء الأماكن وما يعادلها بلغات مختلفة إلى حد ما في:

C. Mostras, *Dictionnaire géographique de l'Empire Ottoman* (Saint Petersbourg: 1873).

وفي فهارس:

İsmail Hami Danişmend, *Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi*, 4 vols. (Istanbul: 1947-1955); 2nd ed., 5 vols., (Istanbul: 1971-1972).

ينظر أيضًا:

D. E. Pitcher, *An Historical Geography of the Ottoman Empire* (Leiden: 1972).

وعمل كاتب چلبي:

Kâtip Çelebi, *Cihannüma* (Istanbul: 1732).

(ويتضمن أقسامًا في الأناضول من وصف أبي بكر الدمشقي)؛ وكتاب:

C. Jirecek, *Die Heerstrasse von Belgrad nach Constantinopel und die Balkanpasse* (Prague: 1877).

ويحتوي عمل (التاريخ العام والأطلس العثماني) 139 خريطة للسلطنة:

Mehmed Eşref (Albatı), *Tarih-i Umumi ve Osmanlı Atlası*, 2nd ed. (Istanbul: 1329; 1911).

وعمل (خرائط التاريخ العثماني) يقدم مجموعة مفصلة:

Ibn ul-Cevat Efdaluddin (Tekiner), *Tarih-i Osmani Haritaları* (Istanbul: 1329; 1911).

أما (أطلس التاريخ) والمطبوعات اللاحقة، فأكثر عمومية:

Faik Reşit Unat, *Tarih Atlası* (Istanbul: 1952).

وأما عمل:

W. M. Ramsay, *Historical Geography of Asia Minor* (London: 1890).

فيتعلق بالأناضول في العصر البيزنطي. وأما كتاب:

G. Le Strange, *The Lands of the Eastern Caliphate* (Cambridge, England: 1930).

فهو مفيد لقرون ما قبل العثمانية. ينظر أيضًا:

F. Taeschner, "Anadolu," in: *Encyclopaedia of Islam: New Edition*, H.A.R. Gibb & B. Lewis et al. (eds.) (Leiden: 1960 to date), vol. I, pp. 461-480; V. Cuinet, *La Turquie d'Asie*, 4 vols. (Paris: 1892-1894).

رابعًا: الأتراك في التاريخ حتى عام 1280

أفضل عمل عام يتناول تاريخ آسيا الوسطى، هو:

R. Grousset, *The Empire of the Steppes* (New York: 1970).

والأكثر موثوقية. لكنه أيضًا أكثر تفصيلًا:

W. Barthold, *Turkestan down to the Mongol Invasion*, translated from the original Russian and revised by the author with the assistance of H. A. R. Gibb, 3rd ed., with an additional chapter, Mrs. T. Minorsky (trans.), C. E. Bosworth (ed.) (London: 1968).

ينظر أيضًا: (مقدمة في التاريخ التركي العام، المجلد 1، من أقدم العصور إلى القرن السادس عشر):

Zeki Velidi Togan, *Umumi Türk Tarihine Giriş, Cild I. En Eski Devirlerden 16. Asra Kadar* (Istanbul: 1946).

عن أقدم الشعوب التركية، ينظر: (تركمان الأوغوز):

Faruk Sumer, *Oğuzlar* (*Türkmenler*) (Ankara: 1967); "Oğuzlar," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi* (Istanbul and Ankara: 1940 to date), vol. IX, pp. 378-386.

حول استيعاب الحضارة الإسلامية للأتراك ودخولهم إلى الشرق الأوسط:

Claude Cahen, "The Turkish Invasion: The Selchükides," in: K. M. Setton (ed.), *History of the Crusades* (Philadelphia, Pa.: 1955); 2nd ed. (Madison, Wis.: 1967), vol. I: *The First Hundred Years*, pp. 135-176; C. E. Bosworth, "The Political and Dynastic History of the Iranian World (A.D. 1000-1217)," in: J. A. Boyle (ed.), *Cambridge History of Iran*, vol. V: *The Saljuq and Mongol Periods* (Cambridge, England: 1968), pp. 1-202; B. Spuler, "The Disintegration of the Caliphate in the East," in: P. Holt, A. K. S. Lambton & B. Lewis (eds.), *Cambridge History of Islam*, vol. I: *The Central Islamic Lands* (Cambridge: 1970), pp. 143-174.

عن السلالات الحاكمة التركية المسلمة، ينظر:

Omeljan Pritsak, "Die Karachaniden," *Der Islam*, XXXI (1953), pp. 17-68 (tr. as "Kara-Hanlılar," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VI, pp. 251-273); C. E. Bosworth, *The Ghaznevids: Their Empire in Afghanistan and Eastern Iran* (Edinburgh: 1963); Ibrahim Kafesoğlu, *Harezmşahlar Devleti Tarihi* (Ankara: 1956); Heribert Horst, *Die Staatsverwaltung der Grosselğugen und Horazmsahs, 1039-1231* (Wiesbaden: 1964).

جرى تناول دولة السلاجقة العظام وكذلك سلاجقة الأناضول بشكل موسع في: (التاريخ السلجوقي والحضارة التركية الإسلامية):

Osman Turan, *Selçuklular Tarihi ve Türk Islâm Medeniyeti* (Ankara: 1965); Claude Cahen, "The Turks in Iran and Anatolia Before the Mongol Invasions," in: K. M. Setton (ed.), *History of the Crusades*, vol. II: *The Later Crusades 1189-1311*, R. L. Wolff (ed.) (Philadelphia, Pa.: 1962); 2nd ed. (Madison, Wis.: 1967), pp. 661-692.

و(التاريخ التركي في العصر السلجوقي):

Mehmed Altay Köymen, *Selçuklu Devri Türk Tarihi* (Ankara: 1963); Ibrahim Kafesoğlu, "Selçuklular," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. X, pp. 353-416.

وكذلك (إمبراطورية السلاجقة العظام في عهد السلطان ملكشاه):

Ibrahim Kafesoğlu, *Sultan Melikşah Devrinde Büyük Selçuklu İmparatorluğu* (Ankara: 1953).

و(تاريخ السلاجقة العظام، عصر الإمبراطورية الثانية):

M. A. Köymen, *Büyük Selçuk İmparatorluğu tarihi, I kinci imparatorluk devri* (Ankara: 1954); F. Sanaullah, *The Decline of the Saljuqid Empire* (London: 1938),

الذي يناقش تراجع السلاجقة.

عن الإمبراطورية المغولية (الإيلخانية) في الشرق الأوسط، ينظر:

Bertold Spuler, *History of the Mongols* (Berkeley and Los Angeles: 1972); Bertold Spuler, *Die Mongolen in Iran: Politik, Verwaltung und Kultur der Ilchanzeit, 1220-1335*, 3rd ed. (Berlin: 1968); Claude Cahen, "The Mongols and the Near East," in: K. M. Setton (ed.), *History of the Crusades*, vol. II: *The Later Crusades 1189-1311*, R. L. Wolff (ed.,) (Philadelphia, Pa.: 1962); 2nd ed. (Madison, Wis.: 1967), pp. 715-734; J. A. Boyle, "Dynastic and Political History of the Il-Khans," in: J. A. Boyle (ed.), *Cambridge History of Iran*, vol. V: *The Saljuq and Mongol Periods* (Cambridge, England: 1968), pp. 303-421; I. P. Petrushevsky, "The Socio-Economic Condition of Iran Under the Il-Khans," in: Boyle (ed.), *Cambridge History of Iran*, vol. V, pp. 483-537.

جرى تناول الأناضول في القرنين الثالث عشر والرابع عشر في ثلاث دراسات رئيسية:

Claude Cahen, *Pre-Ottoman Turkey* (London and New York: 1968); Speros Vryonis, Jr., *The Decline of Medieval Hellenism in Asia Minor and the Process of Islamization from the Eleventh Through the Fifteenth Century* (Berkeley and Los Angeles: 1971).

و(تركيا في العصر السلجوقي):

Osman Turan, *Selçuklular Zamanında Türkiye* (Istanbul: 1971).

والعمل الأكثر فائدة في التاريخ البيزنطي العام:

G. Ostrogorsky, *History of the Byzantine State* (London: 1956).

هناك عدد من الدراسات المهمة عن المجتمع التركي المبكر في الأناضول، من بينها:

Claude Cahen, "La première pénétration turque en Asie Mineure," *Byzantion* (1948).

و(تاريخ تركيا، العصر السلجوقي):

Mukrimin Halil Yinanç, *Türkiye Tarihi, Selçuk Devri* (Istanbul: 1944); P. Wittek, "Von der byzantinischen zur türkischen Toponymie," *Byzantion* (1935); Barbara Flemming, *Landschaftsgeschichte von Pamphylien, Pisidien und Lydien im Spätmittelalter* (Wiesbaden: 1964); W. C. Bryce, "The Turkish Colonization of Anatolia," *Bulletin of the John Rylands Library*, 38 (1955), pp. 18-44; Paul Wittek, *Das Fürstentum Mentesche. Studien zur Geschichte Westkleinasiens im 13.-15. Jh* (Istanbul: 1934) (repr. Amsterdam: 1967).

و(إمارات الأناضول وعصر تركمان الخرفان البيض والخرفان السود):

Ismail Hakkı Uzunçarşılı, *Anadolu Beylikleri ve Akkoyunlu, Karakoyunlu devirleri*, (Istanbul: 1937), 2nd ed. (Ankara: 1969); Paul Lemerle, *L'Emirat d'Aydin: Byzance et l'Occident. Recherches sur 'La Geste d'Umur Pacha'* (Paris: 1953).

و(تاريخ تركيا الاقتصادي والاجتماعي)

Mustafa Akdağ, *Türkiye'nin İktisadi ve İçtimai Tarihi, vol. I: 1243-1453* (Ankara: 1959); Osman Turan, "Le Droit terrien sous les Seldjoukides de Turquie," *Revue des Études Islamiques* (1948); Claude Cahen, "Le Régime de la terre et l'occupation turque en Anatolie," *Cahiers d'Histoire Mondiale*, 2 (1955), pp. 347-362; Franz Taeschner, "Beiträge zur Geschichte der Achis in Anatolien, 14-15. Jahrhundert," *Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft*, 12 (1933), pp. 6-49; Franz Taeschner, "Akhi," in: *Encyclopaedia of Islam: New Edition*, H.A.R. Gibb & B. Lewis et al. (eds.) (Leiden: 1960 to date), vol. I, pp. 321-323; Franz Taeschner, "Futuwwa," in: *Encyclopaedia of Islam*, vol. II, pp. 961-969.

خامسًا: الأصول العثمانية حتى عام 1324

الدراستان الكلاسيكيتان عن الأصول العثمانية، هما دراسة فيتيك:

Paul Wittek, *The Rise of the Ottoman Empire* (London: 1938).

التي تؤكد صلاتهم بالغزاة؛ ودراسة كوبريلي:

Fuat Köprülü, *Les Origines de I'Empire Ottoman* (Paris: 1935).

التي تؤكد الأصول التركية للمؤسسات العثمانية، وقد تُرجمت إلى التركية ونُشرت بعنوان (تأسيس الدولة العثمانية):

Osmanlı Devleti'nin kuruluşu (Ankara: 1959).

مع مقدمة وتعليقات على دراسات لاحقة حول هذا الموضوع من جانب المؤلف. أما هذا العمل:

Ernst Werner, *Die Geburt einer grossmacht-Die Osmanen, 1300-1481* (Berlin: 1966).

فيقدم دراسة شاملة لكنها بالأحرى ماركسية المنحى عن تلك الحقبة. و(المتصوفة الأوائل في الأدب التركي):

Fuad Köprülü, *Türk Edebiyatında Ilk Mutasavvıflar*, 2nd ed. (Ankara: 1966).

يناقش دور زعماء المتصوفة في تطوير الثقافة والحضارة التركية في الأناضول، ويقدم:

Mükrimin Halil Yinanç, "Ertuğrul Gazi," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi* (Istanbul and Ankara: 1940 to date), vol. IV, pp. 328-337.

دراسة شاملة عن والد عثمان، أرطغرل. أما:

M. Tayyib Gökbilgin, "Osman I," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. IX, pp. 431-443.

فيجمع كل المعلومات المتوفرة عن عثمان الأول نفسه. ينظر أيضًا: (مشكلات الأصول العرقية للدولة العثمانية)،

Fuad Köprülü, "Osmanlı İmparatorluğu'nun Etnik Menşei Meseleleri," *Belleten*, 7 (1944), pp. 219-313.

جرت مناقشة المشكلات المرتبطة بقبيلة القايي التي نشأ العثمانيون منها، في: (ملاحظات جديدة حول قبيلة القايي).

Fuad Köprülü, "Kayı kabilesi hakkında yeni notlar," *Belleten*, 8 (1944), pp. 421-452; Faruk Sumer, "Kayi," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VI, pp. 459-462.

و(القايي في عصر العثمانيين):

Faruk Sumer, "Osmanlı Devletinde Kayılar," *Belleten*, 12 (1948), pp. 576-615.

و(هل الأتراك البدو فقط هم من جاؤوا إلى الأناضول؟)

Faruk Sumer, "anadolu'ya yalnız Göçebe türkler mi geldi?," *Belleten*, 24 (1960), pp. 567-594.

و(القايي في الأناضول في عصر العثمانيين)

F. Demirdaş, "Osmanlı devrinde Anadoluda Kayılar," *Belleten*, 12 (1948), pp. 576-615; Paul Wittek, "Deux Chapitres de l'Histoire des Turcs de Roum," *Byzantion*, 11 (1936), pp. 85-319.

و(تصحيح بعض أخطاء العصور الأولى من التاريخ العثماني):

Ismail Hakkı Uzunçarşılı, "Osmanlı Tarihi'nin İlk Devreleri'ne Âid Bazı Yanlışlıkların Tāshihi," *Belleten*, 21 (1957), pp. 173-188.

سادسًا: الدولة العثمانية الأولى (1324-1413)

جرت دراسة عهد الغازي أورخان بشكل شامل في:

M. Tayyip Gökbilgin, "Orhan," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi* (Istanbul and Ankara: 1940 to date), 9 (1962), pp. 399-408; Irene Beldiceanu-Steinherr, *Recherches sur les actes des règnes des Sultans Osman Orkhan et Murad I* (Monachii: 1967).

عن التمييز بين دور شقيق أورخان علاء الدين ودور وزيره علاء الدين، ينظر:

Ismail Hakkı Uzunçarşılı, "Alauddin Paşa," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. I, pp. 282-285.

حول بداية العلاقات العثمانية مع البيزنطيين، ينظر: (الفتوحات الأولى للعثمانيين في الروملي: قلعة تشمبي).

M. Münir Aktepe, "Osmanlıların Rumelide Ilk Fetihleri: Çimpe Kalesi," *Tarih Dergisi*, 2 (1950), pp. 283-307; G. G. Arnakis, "Gregory Palamas Among the Turks and Documents of His Captivity as Historical Sources," *Speculum*, 25 (1951), pp. 104-118; "Gregory Palamas, the Khiones and the Fall of Gallipoli," *Byzantion*, 22 (1952), pp. 305-312.

و(معركة بليكانون بين أورخان بك والإمبراطور البيزنطي أندرونيقوس الثالث):

V. Mirmiroğlu, "Orhan Bey ile Bizans Imparatoru III. Andronikos arasındaki Palekanon Muharebesi," *Belleten*, 13 (1949), pp. 309-320; Johannes Dräseke, *Der übergang der Osmanen nach Europa im XIV. Jahrhundert* (Berlin: 1913); M. M. Alexandrescu-Dersca, "L'Expédition d'Umur Beg d'Aydin aux bouches du Danube (1337 ou 1338)," *Studia et Acta Orientalia*, 2 (1959), pp. 3-23.

حول مشكلة تولي أورخان العرش، ينظر: (التاريخ الذي بدأ فيه حُكم الغازي أورخان بك وعُملته الأولى):

Ismail Hakkı Uzunçarşılı, "Gazi Orhan Beyin Hükümdar olduğu tarih ve ilk sikkesi," *Belleten*, 8 (1945), pp. 207-211.

جرى تناول التدخل الأوروبي في الشؤون العثمانية والبيزنطية في النصف الأول من القرن الرابع عشر، في:

J. Gay, *Le Pape clément VI et les affaires d'Orient, 1342-1352* (Paris: 1904); W. Miller, *The Latins in the Levant: A History of Frankish Greece, 1204-1566* (London: 1908); J. Delaville le Roulx, *La France en Orient au XIV siècle*, 2 vols. (Paris: 1908).

أما:

H. A. Gibbons, *The Foundation of the Ottoman Empire* (New York: 1916).

فقد عفى عليه الزمن. و(العثمانيون الأوائل: مساهمة في مشكلة سقوط الهيلينية في آسيا الصغرى 1282-1337):

G. G. Arnakis, *Hoi Protoi Othomanoi: Symbole Eis to Problema tes Ptoseos ou Hellenisme tes Mikras Asias, 1282-1337* (Athens: 1947).

فهو عمل مفيد، لكنه يبالغ في حجم الدور اليوناني في تطوير المؤسسات العثمانية.

جرى تناول حكم مراد الأول (1360-1389) عمومًا، في:

Ismail Hakkı Uzunçarşılı, "Murad I," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, 8 (1960), pp. 587-598.

ويرى المؤلف نفسُه أيضًا صعود النبلاء الأتراك، بقيادة عائلة چاندرلي، في الخدمة العثمانية، في عمله (عائلة چاندرلي الوزارية):

Çandarlı Vezir Ailesi (Ankara: 1974).

وجرى تناول الموضوع نفسه في:

Franz Taeschner & Paul Wittek, "Die Vezirfamilie der Gandarlyzade (14.15 Jh.) und ihre Denkmäler," *Der Islam*, 18 (1929).

وعن علاقة مراد بالطرق الآخية، ينظر:

F. Taeschner, "War Murad I. Grossmeister oder Mitglied des Achibundes?," *Oriens*, 6 (1953), pp. 23-31.

وقد استُعرضت فتوحاته في الروملي، في:

Apostolos E. Vacalopoulos, *Origins of the Greek Nation, 1204-1461* (New Brunswick, N.J.: 1970).

وفي: (متى استولى الأتراك على أدرنة؟)

Alexandre Burmov, "Türkler Edirne'yi ne vakit aldilar?," *Belleten*, 13 (1949), pp. 97-106.

وفي: (حول استيطان الأتراك للروملي في القرنين الرابع عشر والخامس عشر):

M. Münir Aktepe, "XIV ve XV asirlarda Rumeli'nin Türkler tarafindan iskânına dair," *Türkiyat Mecmuası*, 10 (1953), pp. 299-313; P. Charanis, "On the Date of the Occupation of Gallipoli by the Turks," *Byzantinoslavica*, 16 (1955), pp. 113-117; Halil Inalcık, "Edirne'nin Fethi (1361)," in: *Edirne* (Ankara: 1965), pp. 137-159;

ترجمة إنكليزية في:

Archivum Ottomanicum (1971); P. Charanis, "The Strife Among the Palaeologi and the Ottoman Turks, 1370- 1402," *Byzantion*, 16 (1942-1943), pp. 286-314; 17 (1949), pp. 104-118.

أفضل دراسة إلى حد بعيد للفتوحات العثمانية، هي:

Halil Inalcık, "Ottoman Methods of Conquest," *Studia Islamica*, II, pp. 103-129.

ينظر أيضًا:

D. Angelov, "Certains aspects de la conquête des peuples balkaniques par les Turcs," *Byzantinoslavica*, 17 (1956), pp. 220-275.

ثمة تحليل لمعركة قوصوة، في:

M. Braun, *Kosovo* (Leipzig: 1937); A. d'Avril, *La Bataille de Kossovo*, *Rhapsodie Serbe* (Paris: 1968).

وفي: (معركة قوصوة):

Ali Haydar, *Kosova Meydan Muharebesi* (The Battle of Kosova) (Istanbul: 1328/1910); Mukerrem, *Kosova, 1389* (Istanbul: 1931).

الدراسة الأكثر شمولًا وفائدة إلى حد بعيد لعهد بايزيد الأول (1389-1402) هي:

Mukrimin Halil Yinanç, "Bâyezid I," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. II, pp. 369-392.

وتلك الخاصة بخليل إنالجيك:

Halil Inalcık, "Bayezid I," in: *Encyclopaedia of Islam: New Edition*, H.A.R. Gibb & B. Lewis et al. (eds.) (Leiden: 1960 to date), vol. I, pp. 1117-1119.

قصيرة لكنها موثوقة. وقد جرى استعراض علاقات بايزيد مع البيزنطيين، في:

P. Charanis, "The Strife among the Palaeologi and the Ottoman Turks, 1370-1402," *Bysantion*, 16 (1942), pp. 286-314.

كانت معركة نيقوبوليس موضوع العديد من الدراسات التي كانت أكثرها إفادة:

Aziz Suryal Atiya, *The Crusade of Nicopolis* (London: 1934); E. Gling, *Die Schlacht bei Nicopolis in 1396* (Berlin: 1906).

وقد جرى تناول فتوحات بايزيد الأوروبية الأخرى، في:

R. J. Loenertz, "Pour l'histoire du Péloponèse au XIVe siècle," *REB*, vol. I, pp. 152-186; A. Zakythinos, *Le despotat Grec de morée* (Paris: 1932); A. Gegaj, *Albanie et l'invasion turque* (Paris: 1937); Max Silberschmidt, *Das Orientalische Problem zur Zeit der Entstehung des Türkischen Reiches nach Venezianischen Quellen* (Leipzig: 1923); Franz Babinger, *Beiträge zur Frühgeschichte der Türkenherrschaft in Rumelien* (Munich: 1944); G. Beckmann, *Der Kampf Kaiser Sigmunds gegen die werdende Weltmacht der Osmanen, 1392-1437* (Gotha: 1902).

وجرى تناول غزو بايزيد للأناضول، في: (العلاقات العثمانية مع إمارة جاندار حتى الفتح الأول لقسطموني)

M. Yaşar Yüçel, "Kastamonu'nun ilk fethine kadar Osmanlı-Candar Münasebetleri, 1361-1392," *Tarih Araştirmaları Dergisi*, I (1963), pp. 133-144; B. P. Saxena, *Memoirs of Bayezid* (Allahabad: 1939).

ويمكن تتبع نتائج غزو تيمور، في:

M. M. Alexandrescu-Dersca, *La Campagne de Timur en Anatolie* (Bucharest: 1942).

وعن علاقاته مع أعداء العثمانيين في أوروبا الشرقية، ينظر:

Zeki Velidi Togan, "Timur's Osteuropapolitik," *Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft*, 108 (1959), pp. 279-298.

وعن معركة أنقرة (1402)، ينظر: (معركة أنقرة 1402)

T. Yilmaz Öztuna, *1402 Ankara Muharebesi* (Istanbul: 1946); Gustav Roloff, "Die Schlacht bei Angora," *Historische Zeitschrift*, 161 (1943), pp. 244-262.

حل المشكلات المتعلقة بأسر بايزيد ووفاته اللاحقة، في: (أسر بايزيد الصاعقة وانتحاره):

Fuad Köprülü, "Yıldırım Bâyezid'in Esâreti ve Intihârı," *Belleten*, 1 (1937), pp. 591-603.

وللمؤلف نفسه (مشكلة انتحار بايزيد):

"Yıldırım Bâyezid'in Intihârı Meselesi," *Belleten*, 7 (1943), pp. 591-599.

ينظر أيضًا:

Jean Aubin, "Comment Tamerlan prenait les villes," *Studia Islamica*, 19 (1963), pp. 83-122.

العمل المستوفي حول فترة خلو العرش (1402-1413)، هو مقالة:

Paul Wittek, "De la défaite D'Ankara à la prise de prise de Constantinople," *Revue des Études Islamiques*, 12 (1938), pp. 1-34.

ثمة المزيد من الأبحاث الحديثة التي شملت دراسات عن المتنافسين العثمانيين:

M. C. Şehâbeddin Tekindağ, "Mûsâ Çelebi," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VIII, pp. 661-666; Ismail Hakkı Uzunçarşılı, "Mehmed I," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VII, pp. 496-506; M. C. Şehâbeddin Tekindağ, "Mustafa Çelebi," Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VIII, pp. 687-689; M. Tayyib Gökbilgin, "Süleyman Çelebi," Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. XI, pp. 179-182.

إضافة إلى ذلك، حول عهد محمد الأول (1413-1420) اللاحق، ينظر:

Ismail Hakkı Uzunçarşılı, "Çelebi Sultan Mehmed'in kızı Selçuk Hatun," *Belleten,* 21 (1957), pp. 253-260; Franz Babinger, "Schejch Bedr ed-Din, der Sohn des Richtern von Simâvs...," *Der Islam*, 11 (1921), pp. 1-106; Mehmed Şerefeddin, *Simavna Kadısı-Oğlu Şeyh Bedreddin* (Istanbul: 1340; 1924); Hans J. Kissling, "Badr al-Din b. Kâdi Samâwnâ," in: *Encyclopaedia of Islam: New Edition*, H.A.R. Gibb & B. Lewis et al. (eds.) (Leiden: 1960 to date), vol. 1, p. 869; Şerif Baştav, "Les Sources d'une Histoire de l'Empire Ottomane rédigée par an auteur anonyme Grec," *Belleten*, 21 (1957), pp. 161-172; J. W. Barker, *Manuel II Palaeologus, 1391-1425* (New Brunswick, N.J.: 1969); H. J. Kissling, "Das Menâqybnâme Scheich Bedr ed-dîns, des Sohnes des Richters von Samavna," *Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft*, 100 (1950), pp. 112-176.

سابعًا: استعادة الدولة (1413-1451)

جرت دراسة عهد مراد الثاني (1421-1451) ببراعة، في:

Halil Inalcık, "Murad II," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi* (Istanbul and Ankara: 1940 to date), vol. VIII, pp. 598-615.

ينظر أيضًا:

Ducas, *Istoria Turco-Bizantina (1341-1462)*, Vasile Grecu (ed.) (Bucharest: 1958); G. Beckmann, *Der Kampf Kaiser Sigmunds gegen die werdende Weltmacht der Osmanen, 1392-1437* (Gotha: 1902); Mehmed Cemil, *Çandarlı Halil Paşa* (Istanbul: 1933); Ismail Hakkı Uzunçarşılı, "Çandarlı," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. III, pp. 351-357.

وللمؤلف نفسه: (عائلة چاندرلي الوزارية)

Çandarlı Vezir Ailesi (Istanbul: 1974),

الذي وصف السلطة التي يمارسها النبلاء من خلال عائلة چاندرلي. ونجد علاقات مراد مع مماليك مصر والشام، في:

A. Darag, *L'Egypte sous le Règne de Barsbay, 1422-1438* (Damascus: 1961).

حول العلاقات الأوروبية التي أدت إلى صليبية فارنا، ينظر: خليل إنالجيك (أزمة عام 1444):

Halil Inalcık, "1444 Buhranı," in: *Fatih Devri Üzerinde Tetkikler ve Vesikalar*, I (Ankara: 1954), pp. 1-53.

(عمله دراسات ووثائق عن فترة محمد الثاني الفاتح). وفي:

David Angyal, "Le Traité de paix de Szeged avec les Turcs (1444)," *Revue de Hongrie* (1911), pp. 233-268, 374-392.

حول صليبية فارنا نفسها والنصر العثماني (1444)، ينظر:

Nicholas Iorga, *Notices et extraits pour servir à l'histoire des croisades au XV[e] Siècle*, 6 vols. (Bucharest: 1899-1915),

وللمؤلف نفسه:

Nicholas Iorga, *La Campagne des Croisés sur le Danube* (Paris: 1927).

وأيضًا:

Oskar Halecki, *The Crusade of Varna: A Discussion of Controversial Problems* (New York: 1943).

لاستخدامه مع مراجعة:

J. Bromberg, *Speculum*, 20 (1945).

وينظر:

Franz Babinger, "Von Amurath zu Amurath. Vor-und Nachspiel der Schlacht bei Varna (1444)," *Oriens*, vol. 3 (1950), pp. 229-265; vol. 4 (1951), p. 80; J. Dabroski, "La Pologne et l'expédition de Varna en 1444," *Revue des Études Slaves*, 10 (1930), pp. 37-75; Huber, "Die Kriege zwischen Ungarn und die Türken (1440-1444)," *Archiv für Osterreichen Geschichte*, 68 (1886), pp. 159-207.

و(من بين المعارك القديمة للجيش التركي، معركة فارنا الحاسمة، 1444):

Necâti Salim (Tacan), "*Türk Ordusu'nun Eski Seferleri'nden bir Imhâ Muhârebesi, Varna 1444*" (Istanbul: 1931).

و(بيان انتصار مراد الثاني المتعلق بمعركة فارنا):

Adnan Erzi, "II Murad'in Varna muharebesi hakkında fethnamesi," *Belleten*, 14 (1950), pp. 595-647.

نجد الجهود العثمانية لفتح ألبانيا، والمقاومة بقيادة إسكندر بك، في:

A. Gégaj, *L'Albanie et l'invasion Turque au XVe Siècle* (Paris: 1937); Halil Inalcik, "Timariotes Chrétiens en Albanie au XVe Siècle," *Mitteilungen des Österreichischen Staatsarchiv*, 4 (1952).

(إرساء الحُكم العثماني في ألبانيا، وأصول ثورة إسكندر بك)

"Arnavutlukta Osmanlı Hâkimiyeti'nin Yerleşmesi ve Iskender Bey Isyânı'nın Menşei," *Fatih ve Istanbul Mecmuası*, I, pp. 153-191; "Iskender Bey," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. V, pp. 1079-1082.

ينظر أيضًا:

F. S. Noli, *George Castrioti Scanderbeg, 1405-1468* (New York: 1947); C. Marinesco, *Alphonse V, Roi d'Aragon et de Naples et de I'Albanie de Scanderbeg* (Paris: 1923).

عن معركة قوصوة الثانية، ينظر:

Necati Sâlim (Tacan), *Ikinci Kosova Meydan Muharebesi* (1448) (Istanbul: 1932).

حول جهود مراد اللاحقة لمحاصرة القسطنطينية، ينظر: (عمل مراد الثاني لحصار اسطنبول):

Zafer Taşlıklıoğlu, "II Murad'ın Istanbul Muhasarası Hakkında Bir Eser," *Tarih Dergisi*, VIII, pp. 209-226.

جهوده الأولية لإقامة اتصالات مع خانات القرم التتار، ينظر: (رسائل خانات القرم الأوائل):

Fevzi Kurtoğlu, "Ilk Kırım Hanlarının Mektupları," *Belleten*, 1 (1937), pp. 641-655.

جرت مناقشة ردة فعل أوروبا على المسألة التركية، في:

Hans J. Kissling, "Die Türkenfrage als europaisches Problem," *Südostdeutsches Archiv*, 7 (1964), pp. 39-57;

والمؤلف نفسه:

Hans J. Kissling, "Militärische-politische Problematiken zur Türkenfrage im 15. Jahrhundert," *Bohemia: Jahrbuch des Collegium Carolinum*, 5 (1964), pp. 108-136.

ثامنًا: ذروة القوة العثمانية (1451-1566)

أُجريت الدراسات الفاصلة لعهد محمد الثاني الفاتح من جانب خليل إنالجيك، في:

Halil Inalcık, "Mehmed II," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi* (Istanbul and Ankara: 1940 to date), vol. VII, pp. 506-535.

و(دراسات ووثائق عن فترة الفاتح):

Fatih Devri Üzerinde Tetkikler ve Vesikalar (Ankara: 1954).

وهناك أيضًا: (الأنشطة السياسية والعسكرية للسلطان محمد الفاتح حسب المصادر العثمانية):

Salahaddin Tansel, *Osmanlı Kaynaklarına Göre Fatih Sultan Mehmed'in Siyasi ve Askeri Faaliyeti* (Ankara: 1953) (repr. Istanbul: 1971),

الذي يقدم معلومات مفصلة عن أنشطته العسكرية. أما:

Franz Babinger's immense work, *Mehmed II. der Eroberer und Seine Zeit. Weltenstürmer einer Zeitenwende* (Munich: 1953) (2nd ed., Munich: 1959) (transalted into French as: *Mahomet Le Conquérant et son Temps. Une peur du Monde an tournant de L'Histoire* (Paris: 1954), and into Italian as: *Maometto il Conquistatore e il suo Tempo* (Turin: 1957); English tr. by W. Hickman in preparation),

فيجب توخي الحذر منه بسبب اعتماد المؤلف المفرط على المصادر الأوروبية وعدم استخدام المعلومات الواردة في بعض المصادر العثمانية. (ينظر مراجعة خليل إنالجيك):

Halil Inalcik, "Mehmed the Conqueror and his Time," *Speculum*, 25 (1960), pp. 408-427.

للعثور على قائمة كاملة من المراجعات لهذا العمل في:

F. Babinger, *Aufsätze und Abhandlungen zur Geschichte Südosteuropas und der Levante*, 2 vols. (Munich: 1962-1966), vol. I, pp. 37-39 and *passim.*

هناك دراسة مفصلة ومرتبة زمنيًا لذلك العهد هي: (حياة الفاتح وتقويم الفتح)

Ismail Hami Dânişmend, *Fâtih'in Hayâtı ve Fetih Takvimi*, 2 parts (Istanbul: 1953-1955).

وجرى تناول فتوحاته في البحر المتوسط وبحر إيجة والبحر الأسود، في: (الفاتح وفتوحاته)

I. H. Ertaylan, *Fâtih ve Fütuhatı*, 2 vols. (Istanbul: 1953; Ankara: 1966).

واستعرض فتح القسطنطينية، في:

Sir Stephen Runciman, *The Fall of Constantinople* (Cambridge: 1965); B. Lewis, R. Betts, N. Rubenstein & P. Wittek, *The Fall of Constantinople* (London: 1955); A. D. Mordtmann, *Belagerung und Eroberung Constantinoples durch die Türken in Jahre 1453 nach Originalquellen Bearbeitet* (Stuttgart: 1858).

وفي: (فتح اسطنبول)

Feridun Dirimtekin, *Istanbul'un Fethi* (Istanbul: 1949).

وأيضًا:

G. Schlumberger, *La siège, la prise et le sac de constantinople par les Turcs en 1453* (Paris: 1914).

والمطبوعات اللاحقة، و:

Sir Edwin Pears, *The Destruction of the Greek Empire and the Story of the Capture of Constantinople by the Turks* (London: 1903).

لكن هذه تتسم بالتحيز وترى من جانب واحد. ينظر للوصف المعاصر:

Kritovoulos, *History of Mehmed the Conqueror*, Charles Riggs (trad.) (Princeton: 1964).

وعن جهود محمد لإعادة بناء المدينة وإعادة توطينها، ينظر:

Halil Inalcık, "The Policy of Mehmed II toward the Greek Population of Istanbul and the Byzantine Buildings of the City," *Dumbarton Oaks Papers*, no. 23 (1970), pp. 213-249; A. M. Schneider, "Die Bevölkerung Konstantinopels im XV Jahrhundert," *Nachr. der Akad. der Wiss. in Göttingen* (1949).

جرى تناول التطور الثقافي والعلمي في السلطنة في عهد محمد الثاني، في: (الفاتح، كليته، والحياة العلمية في عصره):

Süheyl Ünver, *Fatih Külliyesi ve Zamanı İlim Hayatı* (Istanbul: 1946); Emil Jacobs, "Mehemmed II. der Eroberer, Seine Beziehungen Renaissance und Seine Büchersammling," *Oriens*, 2 (1949), pp. 6-30; L. Thuasne, *Gentile Bellini et le Sultan Mohammed II* (Paris: 1888); Ahmed Refik, *Fatih Sultan Mehmet ve Ressam Bellini, 1470-1480* (Istanbul: 1325; 1909); J. von Karabacek, "Abendländische Künstler zu Konstantinople im XV, und XVI. Jahrhundert. 1. Italienische Künstler am Hofe Muhammeds II des Eroberers," *Denkschriften der Akad. der Wissenschaften in Wien, Philos.-Hist. Klasse*, 92 (1918).

جرى استعراض سياسات الفاتح الإدارية والاقتصادية، في:

Ömer Lütfi Barkan, "Les déportations comme méthode de peuplement et de colonisation dans l'Empire Ottoman," *Revue de la Faculté des Sciences Economiques de I'Université d'Istanbul*, 9 (1949-1950), pp. 67-131.

وفي: (مصادر حول تاريخ تركيا الاقتصادي والاجتماعي في القرن الخامس عشر):

Halil Inalcık, "15. Asır Türkiye iktisadi ve içtimai tarih kaynakları," Istanbul University, *Iktisat Fakültesi Mecmuası*, 15 (1955), pp. 51-75; N. Beldiceanu, "Recherches sur la réforme foncière de Mehmed II," *Acta Historica*, 4 (1965), pp. 27-39; Bistra A. Cvetkova, "Sur certaines réformes du régime foncier au temps de Mehmet II," *Journal*

of the Economic and Social History of the Orient, 6 (1963), pp. 104-120; Mustafa A. Mehmet, "De certains aspects de la société Ottomane à la lumière de la législation (Kanunname) de Sultan Mahomet II (1451-1481)," *Studia et Acta Orientalia*, 2 (1959), pp. 127-160.

مجموعات مصدرية متعلقة بتشريعاته:

Franz Babinger, *Sultanische Urkunden zur Geschichte der Osmanischen Wirtschaft und Staatsverwaltung am Ausgang der Herrschaft Mehmeds II., des Eroberers. I. Teil, Das Qânûn- nâme-i Sultanî ber Müdscheb-i Örf-i Osmanî* (Munich: 1955); N. Beldiceanu (éd.), *Les actes des premiers sultans conservés dans les Manuscrits Turcs de la bibliothèque nationale à Paris*, vol. I: *Actes de Mehmed II et de Bayezid II du MS. fonds Turc Ancien 39* (The Hague, Paris: 1960); vol. II: *Réglements miniers 1390-1512* (The Hague, Paris: 1964).

(لوائح وقوانين الحظر في عهدي محمد الثاني وبايزيد الثاني):

Halil Inalcık & Robert Anhegger (eds.), *Kânûnnâme-i Sultânî ber Mûceb-i Örf-i Osmânî: II. Mehmed ve II. Bayezid Devirlerine ait yasakname ve Kanunnameler* (Ankara: 1956).

(الأسس القانونية والمالية للاقتصاد الزراعي للدولة العثمانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. قوانين نامه):

Ömer Lütfi Barkan, *XV ve XVIinci asırlarda Osmanlı Imparatorluğunda zirâî ekonominin hukukî ve malî esasları. Kanunnameler,* I (Istanbul: 1945); Nicoara Beldiceanu, *Code de lois coutumières de Mehmed II. Kitab-i Qavanîn-i Örfiyye-i Osmani* (Paris: 1967).

العلاقات العثمانية مع تركمان الخرفان البيض والخرفان السود، في: (الخرفان البيض):

Mukrimin Halil Yinanç, "Akkoyunlular," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. I, pp. 251-270.

و(الخرفان السود):

Faruk Sümer, "Kara Koyunlular," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VI, pp. 292-305; V. Minorsky, *La perse au XV siècle entre la Turquie et Venise* (Paris: 1933); Walther Hinz, *Irans Aufsteig zum Nationalstaat im XV Jahrhundert* (Leipzig: 1936).

و(الخرفان السود):

Faruk Sümer, *Kara Koyunlular* (Ankara: 1967).

حول العلاقات مع أوزون حسن والبندقية، ينظر: (الصراع بين محمد الفاتح وأوزون حسن والبندقية):

Şerafeddin Turan, "Fatih Mehmed-Uzun Hasan mücadelesi ve Venedik," Ankara Universitesi, *Tarih Araştırmalar Dergisi*, 3 (1966), pp. 63-138.

حول الصراعات السياسية التي سبقت وفاة الفاتح، والمشكلات التي رافقت وفاته، ينظر: (لماذا حدث النزاع بين الصدر الأعظم لدى السلطان محمد الفاتح، محمود باشا، والأمير مصطفى؟):

Ismail Hakkı Uzunçarşılı, "Fatih Sultan Mehmed›in Veziri Âzamlarından Mahmud. Paşa ile Şehzade Mustafa'nın araları neden açılmıştı," *Belleten*, 28 (1964), pp. 719-728.

و(مشكلة وفاة الفاتح):

Şehafeddin Tekindag, "Fatih'in Ölümü Meselesi," *Tarih Dergisi*, 16 (1966), pp. 95-108.

و(وفاة السلطان محمد الفاتح):

Ismail Hakkı Uzunçarşılı, "Fatih Sultan Mehmed'in Ölümü," *Belleten*, 34 (1970), pp. 231-234.

الدراسة الفاصلة للجانبين السياسي والعسكري في عهد السلطان بايزيد الثاني، هي: (الحياة السياسية للسلطان بايزيد الثاني):

Selâhattin Tansel, *Sultan II. Bayezid'in. Siyasî. Hayatı* (Istanbul: 1966).

وجرت مناقشة عهده عمومًا في:

V. J. Parry, "Bayezid II," in: *Encyclopaedia of Islam: New Edition*, H.A.R. Gibb & B. Lewis et al. (eds.) (Leiden: 1960 to date), vol. I, pp. 1119-1121; Ismail Hakkı Uzunçarşılı, "II Bayezid," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. II, pp. 392-398.

بخصوص تمرد جم سلطان، ينظر:

E. H. Ertaylan, *Sultan Cem* (Istanbul: 1951); L. Thuasne, *Djem Sultan* (Paris: 1892); M. Cavid Baysun, "Cem," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. III, pp. 69-81.

(الأحداث التي وقعت في اسطنبول عندما تولى بايزيد الثاني العرش):

C. S. Tekindağ, "II. Bayezid'in Tahta çıkışı sırasında istanbul'da vukua gelen hadiseler," *Tarih Dergisi*, 14 (1959), pp. 85-96.

(بايزيد الثاني في ضوء الوثائق القديمة):

S. Tansel, "Yeni Vesikalar karşısında Sultan II. Bayezid," *Belleten*, 27 (1963), pp. 195-236; Sidney N. Fisher, "Civil Strife in the Ottoman Empire, 1481-1503," *Journal of Modern History*, 13 (1941), pp. 448-466.

(إرسال براق ريس إلى سافوي بخصوص مشكلة السلطان جم):

Şerafeddin Turan, "Barak Reis'in Şehzade Cem Meselesi ile Ilgili olarak Savoi'ya gönderilmesi," *Belleten*, 26 (1962), pp. 529-555.

و(خمس وثائق أصلية تخص جم سلطان):

Ismail Hakkı Uzunçarşılı, "Cem Sultan'a dair beş orijinal vesika," *Belleten*, 24 (1960), pp. 457-483.

عن علاقات بايزيد مع أوروبا والمماليك، ينظر:

Sidney N. Fisher, *The Foreign Relations of Turkey, 1481-1512*, Urbana, Ill.: 1948; R. S. Schwoebel, *The Shadow of the Crescent: The Renaissance Image of the Turk, 1453-1517* (New York: 1967); H. Pfefferman, *Die Zusammenarbeit der Renaissancepäpste mit den Turken* (Winterthur: 1946); Hans S. Kissling, *Sultan Bayezid II's Beziehungen zu Markgraf Francesco von Gonzaga* (Munich: 1965); V. J. Parry, "The Ottoman Empire (1481-1520)," *New Cambridge Modern History*, 1 (1957), pp. 395-410.

و(ترجمة الرسائل بين ماتياس كورفينوس وبايزيد الثاني، والنص التركي للمعاهدة التركية-المجرية لعام 1503)

Tayyip Gökbilgin, "Korvin Mathias (Mátyás) in Bayezid Ile Mektupları. Tercümeleri ve 1503 (909) Osmanlı-Macar Muahedesinin Türkçe Metni," *Belleten*, 22 (1958), pp. 369-390; V. Coroviç, "Der Friedensvertrag zwischen dem Sultan Bayazid II und dem König Ladislasi," *Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft*, 90 (1936, N.F. 15), pp. 52-59; C. Cogo, *La Guerra di Venezia contro i Turchi (1499-1501)* (Venice: 1888); Victor Ménage, "The Mission of an Ottoman Secret Agent in France in 1486," *Journal of the Royal Asiatic Society* (1965), pp. 112-132.

و(صراع النفوذ في قيليقية في زمن بايزيد الثاني بين العثمانيين والمماليك 1485-1491):

M. C. Şehabeddin Tekindağ, "II. Bayezid Devrinde çukurova'da Nüfuz Mücadelesi, Ilk Osmanlı Memlûklu Savaşları, 1485-1491," *Belleten*, 21 (1967), pp. 345-373.

و(سلطنة المماليك في زمن برقوق):

Berkuk Devrinde Memluk Sultanlık (Istanbul: 1961).

و(العلاقات الأخيرة بين العثمانيين وقرمان):

"Son Osmanlı-Karaman Münasebetleri," *Tarih Dergisi*, 17-18 (1963); H. A. von Burski, *Kemâl Re'is: Ein Beitrag zur Geschichte des Türkischen Flotte* (Bonn: 1928); Ali Rızâ Seyfi, *Kemal Reis ve Baba Oruç* (Istanbul: 1326; 1907).

و(تاريخ غاليبولي وضواحيها):

F. Kurdoğlu, *Gelibolu ve Yöresi Tarihi* (Istanbul: 1938).

يدرس التطور البحري العثماني في عهد بايزيد.

دراسة عهد سليم الأول (1512-1520) بالتفصيل، في: (السلطان سليم الصارم):

Selâhattin Tansel, *Yavuz Sultan Selim* (Ankara: 1969); Şinasi Altındağ, "Selim I," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. X, pp. 423-434.

جرى تناول الأحداث المحيطة بتوليه العرش، في: (كيف تولى السلطان سليم الصارم الحُكم؟)

M. Çağatay Uluçay, "Yavuz Sultan Selim Nasıl Padişah Oldu?," *Tarih Dergisi*, 6 (1954), pp. 53-90; 7 (1954), pp. 117-142; 8 (1955), pp. 185-200.

لأفضل وصف عام لعلاقاته الشرقية، ينظر:

G. W. F. Stripling, *The Ottoman Turks and the Arabs, 1511-1574* (Urbana, Ill.: 1942) (repr. 1968).

وعن وصف علاقاته وصراعاته مع الصفويين:

E. Eberhard, *Osmanische Polemik gegen die Safeviden im 16. Jahr. nach arabischen Handschriften* (Freiburg: 1970); H. Sohrweide, "Der Sieg der Safeviden in Persien und seine Rückwirkungen auf die Schiiten Anatoliens im 16. Jahrhundert," *Der Islam*, 41 (1965), pp. 95-223; V. Minorsky, *La perse au XV^e siècle entre la Turquie et Venise* (Paris: 1933); R. M. Savory, "The Principal Offices of the Safewid State during the Reign of Ismail I (1501-1524)," *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, 23 (1960), pp. 91-105; Tahsin Yazıcı, "Şah Ismail," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. XI, pp. 275-279; Jean Aubin, "Études Safavides, I. Sâh Ismâ'il et les notables de l'Iraq persan," *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, II (1959), pp. 37-81; L. Lockhart, "The Persian Army in the Safavi Period," *Der Islam*, 24 (1959), pp. 89-98; Zeki Velidi Togan, "Sur l'origine des Safavides," *Mélanges Louis Massignon*, 3 (1957), pp. 345-357; A. J. Toynbee, "The Schism in the Iranic World and the Incorporation of the Arabic Society into the Iranic," *A Study of History*, I (1934), pp. 347-402; W. Hinz, "Das Steuerwesen Ostanatoliens im 15. und 16. Jahrhundert," *Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft*, 100 (1950), pp. 177-204

العلاقات مع دولة دُلغادر في:

J. H. Mordtmann & M. H. Yinanç, "Dulkadırlılar," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. III, pp. 654-662.

عن معركة چالديران ونتائجها، ينظر:

M. Tayyip Gökbilgin, "Çaldiran," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. III, pp. 329-331; J. R. Walsh, "Çâldirân," in: Th. Houtsma et al. (eds.), *Encyclopaedia of Islam*, 4 vols. and Supplement (Leiden: 1931-38), vol. II, pp. 7-8; Tahsin Yazıcı, "Safevîler," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. IX, pp. 53-59.

حول فتح سليم للعالم العربي، ينظر:

H. Jansky, "Beitrage zur Osmanische Geschichtschreibung über Agypten," *Der Islam*, 21 (1933), pp. 269-278;

والمؤلف نفسه:

H. Jansky, "Die Eroberung Syrien durch Sultan Selim I," *Mitteilungen zur Osmanischen Geschichte,* 2 (1926), pp. 173-231; H. Jansky, "Die Chronik des Ibn Tulun als Geschichtesquelle über den Feldzüg Sultan Selim's I gegen die Mamluken," *Der Islam*, 18 (1929), pp. 24-33; W. H. Salmon, *An Account of the Ottoman Conquest of Egypt* (London: 1939); Marie-Therese Speiser, *Das Selimnâme des Sa'di b. 'Abd al-Mute'âl* (Zürich: 1946); H. Massé, "Selîm Ier en Syrie, d'après le Sélim Nâme," *Mélanges René Dussaud*, 2 (1939), pp. 779-782; Halil Edhem, *Sultan Selim's aegyptischer Feldzug* (Weimar: 1916); Stanford J. Shaw, *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517- 1798* (Princeton, N.J.: 1962); Stanford J. Shaw, "The Land Law of Ottoman Egypt (960/1553): A Contribution to the Study of Landholding in the Early Years of Ottoman Rule in Egypt," *Der Islam*, 38 (1962), pp. 106-137.

في ما يتعلق بمسألة انتقال الخلافة إلى السلطان، ينظر:

C. A. Nallino, *Notes sur la nature du 'Califat' en général et sur la prétendu 'Califat Ottoman'* (Rome: 1919); Carl H. Becker, "Barthold's Studien über Kalif und Sultan," *Der Islam*, 6 (1915), pp. 386-412.

الدراسة الأكثر موثوقية عن عهد سليمان الأول العظيم، هي:

M. Tayyip Gökbilgin, "Süleyman I," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. XI, pp. 99-155.

ويمكن استكمالها في ما يخص الشؤون السياسية والعسكرية بـ:

V. J. Parry, "The Ottoman Empire, 1520-1566," *New Cambridge Modern History*, 2 (1958), pp. 510-533; Halil Inalcık, "The Heyday and Decline of the Ottoman Empire," in: P. Holt, A. K. S. Lambton & B. Lewis (eds.), *Cambridge History of Islam*, vol. I: *The Central Islamic Lands* (Cambridge: 1970), pp. 324-353.

لسوء الحظ، السير القديمة لسليمان:

R. B. Merriman, *Suleiman the Magnificent* (Cambridge, Mass.: 1944); Harold Lamb, *Suleiman the Magnificent* (New York: 1951); F. Downy, *The Grande Turke* (New York, 1929),

وصدره الأعظم،

H. D. Jenkins, *Ibrahim Pasha: Grand Vizir of Suleiman the Magnificent* (New York: 1911).

غير دقيقة بالمرة وأهميتها ضئيلة.
جمع عدد من المقالات حول سليمان، في:

Kanuni Armağanı (Ankara: 1970).

جرى تناول حملات سليمان المبكرة بالتفصيل، في: (تولي سليمان العرش وحملاته الأولى):

Hüseyin G. Yurdaydın, *Kanûnî'nin cülûsu ve ilk seferleri* (Ankara: 1961).

وجرى وصف بعض حملاته الأوروبية، في:

L. Forrer, *Die osmanische Chronik des Rüstem Pascha* (Leipzig: 1923); F. Tauer, *Histoire de la campagne du Sultan Suleyman I^er^ contre Belgrade en 1521* (Prague: 1924); J. H. Mordtmann, *Zur Kapitulation vom Buda im Jahre 1526* (Budapest-Istanbul: 1918); M. Pavet de Courteille, *Histoire de la compagne de Mohacz par Kemal Pacha Zâdeh* (Paris: 1859); Ettori Rossi, *Assedio e Conquiste Turca di Rodi nel 1522 secondo le Relazioni edite e inedite del Turchi, con un cenno sulla Bibliotheca Hâfiz di Rodi* (Rome: 1927).

وفي: (موقعة موهاج، 1526):

Binbaşi Eşref, *Mohac Meydan Muharebesi, 1526* (Istanbul: 1930); E. Brockman, *The Two Sieges of Rhodes, 1480- 1522* (London: 1969).

يشتمل الحصار العثماني الأول لفيينا والحملة على النمسا (1529) على قائمة طويلة من المراجع، ينظر:

W. Sturminger, *Bibliographie und Ikonographie der Türkenbelagerungen Wiens 1529 und 1683* (Graz-Köln: 1955).

وعلى وجه الخصوص، ينظر:

Felix Tauer, "Solimans Wiener Feldzug," *Archiv Orientalni*, 24 (1956), pp. 507-563.

حول النتائج الأوروبية، ينظر:

Dorothy Vaughan, *Europe and the Turk: A Pattern of Alliances, 1350- 1700* (Liverpool: 1954); S. Fischer-Galati, *Ottoman Imperialism and German Protestantism, 1521-1555* (Cambridge, Mass.: 1959); Kenneth Setton, "Lutheranism and the Turkish Peril," *Balkan Studies*, 3 (1962), pp. 133-168.

دراسة نظام دفاع هابسبورغ ضد الأتراك، في:

G. E. Rothenberg, *The Austrian Military Border in Croatia, 1522- 1747* (Urbana, Ill.: 1960).

وذلك الخاص بالعثمانيين، في: (تشكيلات حراس المعابر الحدودية في الدولة العثمانية):

Cengiz Orhonlu, *Osmanlı İmparatorluğunda Derbend Teşkilâtı* (Istanbul: 1967).

وعن العلاقات العثمانية مع هابسبورغ في المجر:

A. Géray, *Urkunden Und Aktenstücke Zur Geschichte Der Verhältnisse Zwischen Österreich, Ungarn und der Pforte im XVI. und XVII. Jahrhundert*, 3 vols. (Vienna: 1840-1842); L. Kupelwieser, *Die Kämpfe Oesterreichs mit den Osmanen vom Jahre 1526 bis 1537* (Vienna: 1899); F. Salamon, *Ungarn im Zeitalter der Türkenherrschaft* (Leipzig: 1887).

العلاقات العثمانية مع فرنسا في ذلك الوقت مجملة في:

J. Ursu, *La Politique Orientate de François I* (Paris: 1908); E. Charière, *Négociations de la France dans le Levant, 1515-1580*, 2 vols. (Paris: 1848-1853); G. Tongas, *Les Relations de la France avec l'Empire Ottoman* (Toulouse: 1942); C. D. Rouillard, *The Turk in French History, Thought and Literature, 1520-1660* (Paris: 1938).

وفي (الفترة الأولى من العلاقات الدبلوماسية العثمانية-الفرنسية):

Ismail Soysal, "Türk-Fransız Diplomasi münasebetleri'nin Ilk Devresi," *Tarih Dergisi*, 3 (1953), pp. 63-94,

ينظر أيضًا:

M. Mignet, *Rivalité de Francois Ier et de Charles-Quint*, 2 vols. (Paris: 1875); Lajos Tölgyes, *Ungarn, Bollwerk der Christienheit zur Zeit der Europaeischen Türkenkriege, 1360-1790* (Cologne: 1957).

عن سلام عام 1540 مع البندقية، ينظر:

L. Bonelli, "II trattatto turco-veneto del 1540," *Centenario della nascitá di Michele Amari*, 2 (1910), pp. 332-363; W. Lehmann, *Der Friedensvertrag zwischen Venedig und der Türkei am 2 Okt. 1540* (Bohn: 1936);

أيضًا:

Alessio Bombaci, "Ancora sul trattato turco-veneto del 2 ottobre 1540," *Rivista dei Studi Orientali*, 20 (1943), pp. 373-383,

و(مصادر حول عهد السلطان سليمان القانوني في مجموعة أرشيف دولة البندقية):

M. Tayyip Gökbilgin, "Venedik Devlet Arşivindeki Vesikalar Külliyatında Kanuni Sultan Süleyman Devri Belgeler," *Belgeler*, I/2 (1965), pp. 119-220.

جرت دراسة الحروب البحرية في القرن السادس عشر، في:

J. de la Gravière, *Doria et Barberousse* (Paris: 1886); Enver Ziya Karal, "Barbaros Hayreddin Paşa," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. II, pp. 311-315; Ali Riza Seyfi, *Barbaros Hayreddin* (Istanbul: 1910); Fevzi Kurtoğlu, *Turgut Paşa*, (Istanbul: 1935); Şerafeddin Turan, "Piyâle Paşa," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. IX, pp. 566-569; R. C. Anderson, *Naval Wars in the Levant, 1558-1853* (Princeton, N.J.: 1952).

و(الأتراك في شمال أفريقيا):

Aziz Samih Iliter, *Şimali Afrika›da Türkler*, 2 vols. (Istanbul: 1935); Ekkehard Eickoff, *Seekreig und Seepolitik zwischen Islam und Abendland* (Berlin: 1966); E. Rossi, *L'Assedio di Malta nel 1565 secondo gli Storici Ottomani* (Malta: 1926).

و(حصار مالطة):

Fevzi Kurtoğlu, *Malta Muhâsarası* (Istanbul: 1936); Jaime Salva, *La Orden de Malta y les Acciones navales Espanoles contra Turcos y Berberiscos en los Sigalos XVI y XVII* (Madrid: 1944).

عن الحملات البحرية في البحار الشرقية، ينظر:

M. Longworth Dames, "The Portugese and Turks in the Sixteenth Century," *Journal of the Royal Asiatic Society*, 1 (1921), pp. 1-28; R. B. Serjeant, *The Portugese off the South Arabian Coast* (Oxford: 1963).

و(العثمانيون على طول شواطئ البحر الأحمر في النصف الأول من القرن السادس عشر):

Cengiz Orhonlu, "XVI Asrın Ilk Yarısında Kızıldeniz Sahillerinde Osmanlılar," *Tarihi Dergisi,* 12 (1962), pp. 1-24.

و(حملة سليمان باشا الخادم إلى الهند):

H. Melzig, *Hadım Süleyman Paşa'nın Hind Seferi* (Istanbul: 1943).

و(حياة الأميرال التركي بيري ريس وأعماله):

Afet Inan, *Türk Amirali Piri Reis'in Hayat ve Eserleri* (Ankara: 1954); F. Ezgu, "Piri Reis," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. IX, pp. 561-565.

و(قبطنة الهند وبيري ريس):

Cengiz Orhonlu, "Hint Kaptanlığı ve Piri Reis," *Belleten*, 34 (1970), pp. 235-254; Z. P. Pachi, "The Shifting of International Trade Routes in the 15th-17th Centuries," *Acta Historica*, 14 (1968), pp. 287-321; A. Hess, "The Evolution of the Ottoman Seaborne Empire in the Age of the Oceanic Discoveries," *American Historical Review*,

75 (1970), pp. 1892-1919; "The Battle of Lepanto and its Place in Mediterranean History," *Past and Present*, 52 (1972), pp. 53-73.

عن دراسة وضع الدولة العثمانية الاقتصادي والمالي في القرن السادس عشر:

F. Braudel, *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II*, 2 vols. (New York and London: 1972); Ömer Lütfi Barkan, "Quelques observations sur l'organisation économique et sociale des villes ottomanes, des XVI[e] siècles," *Recueil Soc. Jean Bodin*, 7 (1955), pp. 289-311; N. Beldiceanu, "La crise monétaire ottomane au XVI siècle et son influence sur les principautés roumaines," *Südost-Forschungen*, 15 (1957), pp. 70-86;

و(الوضع الاقتصادي لتركيا في عصر تأسيس الدولة العثمانية وتوسعها):

Mustafa Akdağ, "Osmanlı İmparatorluğunun Kuruluş ve Inkişafı Devrinde Türkiye'nin Iktisadi Vaziyeti," *Belleten*, 13 (1949), pp. 497-571, 14 (1950), pp. 319-418;

و(بخصوص دراسة الوضع الاقتصادي لتركيا في عصر تأسيس الدولة العثمانية وتوسعها):

Halil Inalcık, "Osmanlı Imparatorluğunun Kuruluş ve Inkişafı Devrinde Türkiye'nin Iktisadi Vaziyeti Üzerinde bir Tetkik Münasebetiyle," *Belleten*, 15 (1951), pp. 629-690; Lütfi Güçer, "Le commerce interieur des céreals dans l'Empire Ottoman pendant la second moitié du XVIème siècle," *Revue de la Faculté des Sciences Économiques de I'Université d'Istanbul*, 11 (1953), pp. 1-26; W. Heyd, *Histoire du Commerce du Levant*, 2 vols. (Leipzig: 1936) (repr. Amsterdam: 1959); Gino Luzzatto, *Storia Economica di Venezia dall'XI al XVI secolo* (Venice: 1961).

صعود حريم السلطان إلى السلطة بقيادة خُرم سلطان (روكسيلانا) في:

M. Tayyib Gökbilgin, "Hürrem Sultan," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. V, pp. 593-596; Michel Sokolnicki, "La Sultane Ruthène: Roksolanes," *Belleten*, 23 (1959), pp. 229-239;

و(سلطنة الحريم):

Ahmed Refik, *Kadınlar saltanatı* (Istanbul: 1332).

عن السياسة الداخلية وإعدام الأمير مصطفى، ينظر:

J. von Karabacek, *Geschichte Suleimans des Grossen, Verfasst und Eigenhändig Geschrieben von seinem Sohne Mustafa* (Vienna: 1917);

و(إعدام الأمير مصطفى في أرغلي):

Yarbay Tahsin Ünal, "Şehzade Mustafa'nin Eregli'de Idam Edilmesi," *Anıt*, no. 28 (1961), pp. 9-22; Çağatay Uluçay, "Mustafa Sultan," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VIII, pp. 690-692;

عن الصراع بين الأميرين سليم وبايزيد وانتصار الأول، ينظر: (وقعة الأمير بايزيد بن القانوني):

Şerafettin Turan, *Kanuni'nin oğlu Şehzade Bayezid vakası* (Ankara: 1961);

و(فرار الأمير بايزيد إلى إيران بعد معركة قونية):

Ahmed Refik, "Konya Muharebesinden sonra Şehzade Sultan Bayezid'in Irana fırarı," *Tarih-i Osmani Encümeni Mecmuası*, no. 36 (1331), pp. 705-727;

و(رسائل بعث بها الأمير بايزيد إلى أبيه سليمان العظيم):

Şerafettin Turan, "Şehzâde Bayezid'in Babası Kanunî Sultan Süleyman'a Gönderdiği mektuplar," *Tarih Vesikaları*, I (1955), pp. 118-127;

وللمؤلف نفسه: (ملاحظات ووثائق حول لاله مصطفى باشا):

Şerafettin Turan, "Lala mustafa paşa hakkında Notlar ve Vesikalar," *Belleten*, 22 (1958), pp. 551-593;

و(استسلام الأمير بايزيد، الذي التجأ إلى شاه إيران):

Ismail Hakkı Uzunçarşılı, "Iran Şahi'na iltica Etmiş Olan Şehzâde Bâyezid'in Teslimi," *Belleten*, 25 (1960), pp. 103-110.

حول الشخصيات السياسية الرئيسية في عصر سليمان، ينظر:

M. Tayyib Gökbilgin, "Ibrahim Paşa," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. V, pp. 908-915; M. Tayyib Gökbilgin, "Lütfi Paşa," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VII, pp. 96-101; H. A. R. Gibb, "Lütfi Paşa on the Ottoman Empire," *Oriens*, 15 (1962), pp. 287-295; Şinasi Altındağ & Şerafettin Turan, "Rüstem Paşa," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. IX, pp. 800-802; Cavid Baysun, "Ahmad Paşa," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. I, p. 193; Cavid Baysun, "Cemâli Ali Efendi," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. III, pp. 85-88; Ismet Parmaksızoğlu, "Kemal Paşa zâde," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VI, pp. 561-566; Cavid Baysun, "Ebussuud Efendi," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. IV, pp. 92-99; Faruk Sümer, "Kasim Paşa," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VI, pp. 386-388.

عن الثورات الداخلية في السلطنة التي بدأت في وقت متأخر من عهد سليمان، ينظر: (الثورات الجلالية، 1550-1603):

Mustafa Akdağ, *Celâlî Isyanları, 1550-1603* (Ankara: 1963).

وللمؤلف نفسه: (بداية الإضرابات الجلالية الكبرى):

Mustafa Akdağ, *Büyük Celâlî karışıklıklarının başlaması* (Erzurum: 1963).

تاسعًا: ديناميات المجتمع والإدارة العثمانية

أكثر الدراسات العامة المفيدة عن المجتمع والإدارة العثمانيين، هي:

H. A. R. Gibb & Harold Bowen, *Islamic Society and the West*, vol. I. *Islamic Society in the Eighteenth Century*, 2 parts (London and New York: 1950-1957);

و(التنظيم المركزي والبحري للدولة العثمانية):

Ismail Hakkı Uzunçarşılı, *Osmanlı Devletinin Merkez ve Bahriye Teşkilâtı* (Ankara: 1948),

يعتمد على بحث شامل في الأرشيف العثماني، وكذلك:

Joseph von Hammer-Purgstall, *Das Osmanischen Reichs Staatsverfassung und Stattsverwaltung*, 2 vols. (Vienna: 1815).

ينظر أيضًا:

S. J. Shaw, "The Ottoman View of the Balkans," in: *The Balkans in Transition*, G. & B. Jelavich (eds.) (Berkeley and Los Angeles: 1963), pp. 56-80; Halil Inalcık, *The Ottoman Empire: The Classical Age, 1300-1600* (New York and London: 1973), pp. 55-202; P. Rycaut, *Present State of the Ottoman Empire* (London: 1670); M. A. Grassi, *Charte Turque on organization religieuse, civile et militaire de l'Empire Ottoman*, 2 vols. (Paris: 1925); Mouradgea d'Ohsson, *Tableau général de l'Empire Ottoman*, 7 vols. (Paris: 1788-1824).

عن التنظيمات الإقليمية والعسكرية، وإقطاعات التيمار، والمزارع الضريبية، وما إلى ذلك، ينظر:

Gibb & Bowen, I/1, pp. 45-173, 314-362;

و(فيلق قابي قولو ضمن تشكيلات الدولة العثمانية):

Ismail Hakkı Uzunçarşılı, *Osmanlı Devleti Teşkilâtından Kapukulu Ocakları*, 2 vols. (Ankara: 1943-1944); F. A. Belin, *Du régime des fiefs militaires dans l'islamisme et principalement en Turquie* (Paris: 1870);

وأيضًا:

Ömer Lütfi Barkan, "Timar," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi* (Istanbul and Ankara: 1940 to date), vol. XII, pp. 287-333;

وللمؤلف نفسه: (الأشكال التي اتخذتها قوانين الأراضي التركية الإسلامية داخل الدولة العثمانية - نظام مالكانه ديواني):

"Türk-Islam Toprak Hukuku Tatbikatının Osmanlı Imparatorluğunda Aldığı Şekiller: I. Malikâne-Divâni Sistemi," *Türk Hukuk ve Iktisat Tarihi Mecmuası*, no. 2 (1939), pp. 119-137;

وينظر:

V. P. Mutafchieva & Str. A. Dimitrov, *Sur l'État du système des Timar des XVII^e-XVIII^e* (Sofia: 1968); Halil Sahillioğlu, "Bir Mültezim Zimem Defterine Göre XV. Yüzyıl Sonunda Osmanlı Darphane Mukataaları," *Istanbul Üniversitesi İktisat Fakültesi Mecmuası*, 23 (1963), pp. 145-218; V. P. Mutafcieva, "Les catégories de population dépendante dans les terres bulgares sous domination Turque au XV^e-XVI^e siècle," *Izvestia na Instituta za Istoriya*, 9 (1960), pp. 57-93;

و(تشكيلات حرس المعابر الحدودية في الدولة العثمانية):

Cengiz Orhonlu, *Osmanlı Imparatorluğunda Derbend Teşkilatı* (Istanbul: 1967);

و(تاريخ القوات المسلحة التركية):

T. C. Genkur. Bak. Harb Tarihi Dairesi, *Türk Silahlı Kuvvetleri Tarihi* (Ankara: 1964); N. Filipovic, "A Study of Some Questions of the Earlier History of the Ottoman Timar," *Radovi*, 1 (1963), pp. 61-118; Bistra Cvetkova, "Recherches sur le système d'affermage (Iltizam) dans l'Empire Ottoman au cours du XVI^e-XVIII^e siècles par rapport aux countrées Bulgares," *Revista Orientalni*, 21 (1964), pp. 111-132; Halil Inalcık, "Eyâlet," in: *Encyclopaedia of Islam: New Edition*, H.A.R. Gibb & B. Lewis et al. (eds.) (Leiden: 1960 to date), vol. II, pp. 721-724.

وعن البحرية العثمانية، ينظر:

Uzunçarşılı, *Osmanlı Devletinin Merkez*, pp. 389-528; Gibb & Bowen, I/1, pp. 88-107.

عن الأنظمة التي جرى من خلالها تجنيد العثمانيين وتدريبهم لخدمة السلطان:

Victor Ménage, "Devshirme," in: *Encyclopaedia of Islam*, vol. II, pp. 210-213; Basilike D. Papoulia, *Ursprung und Wesen der 'Knabenlese' im osmanischen Reich* (Munich: 1963); Barnette Miller, *The Palace School of Mohammad the Conqueror* (Cambridge, Mass.: 1941); J. A. B. Palmer, "The Origins of the Janissaries," *Bulletin of the John Rylands Library*, 25 (1953), pp. 448- 481; S. Vryonis, "Isidore Glabas and the Turkish Devshirme," *Speculum*, 21 (1956), pp. 433-443; Halil Inalcık, "Ghulam," in: *Encyclopaedia of Islam*, vol. II, pp. 1085-1091.

دراسة مؤسسة القصر بشكل شامل، على أساس المواد الأرشيفية، في: (تنظيم قصر الدولة العثمانية):

Ismail Hakkı Uzunçarşılı, *Osmanlı Devletinin Saray Teşkilâtı* (Ankara: 1945).

ينظر أيضًا:

A. D. Alderson, *The Structure of the Ottoman Dynasty* (Oxford: 1956); N. M. Penzer, *The Harem: An Account of the Institution as it Existed in the Palace of the Turkish*

Sultans with a History of the Grand Seraglio from its Foundation to the Present Time (Philadelphia and London: 1936); Gibb & Bowen, I/1, pp. 29-63;

و(من يوجد في الدولة العثمانية؟ السلالة العثمانية):

Gültekin Oransay, *Osmanlı Devletinde kim kimdi? Osmanoğulları* (Ankara: 1969).

و(نظام وراثة العرش ومفهوم الحُكم بين العثمانيين):

Halil Inalcık, "Osmanlılarda Saltanat Veraseti Usulu ve Türk Hakimiyet Telakkisi ile Ilgisi," *Siyasal Bilgiler Fakültesi Dergisi*, 14 (1959), pp. 69-94,

و(السلطان العثماني):

"Osmanlı Padişahi," *Siyasal Bilgiler Mecmuası*, 13 (1958), pp. 68-71.

عن الرسميات في البلاط، ينظر:

Konrad Dilger, *Untersuchungen zur Geschichte dcs Osmanischen Hofzeremoniells im 15. and 16. Jahrhundert* (Munich: 1967); Serif Baştav, *Ordo Portoe. Description grecque de la porte et de I'armée du Sultan Mehmed II* (Budapest: 1947); J. Ebersolt, *Le grand palais de Constantinople et le livre des cérémonies* (Paris: 1910); F. Giese, "Das Seniorat im osmanischen Herrscherhaus," *Mitteilungen zur osmanischen Geschichte*, 2 (1923-1926), pp. 248-256; Barnette Miller, *Beyond the Sublime Porte: The Grand Seraglio of Stambul* (New Haven, Conn.: 1941).

عن النظام الكتابي والخزينة والهياكل المالية والضريبية، ينظر:

Uzunçarşılı, *Osmanlı Devletinin Merkez*, pp. 325-388; S. J. Shaw, *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798* (Princeton, N.J.: 1962);

و(ملاحظات حول ميزانيات الدولة العثمانية):

Ömer Lütfi Barkan, "Osmanlı İmparatorluğu Bütçelerine Dair Notlar," İstanbul Üniversitesi, *İktisat Fakültesi Mecmuası*, 18 (1955-1956), pp. 193-224; "Kanunname," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VI, pp. 185-196; S. J. Shaw, *The Budget of Ottoman Egypt, 1005-1006/1596-1597* (The Hague, Paris: 1968); *Ottoman Egypt in the Eighteenth Century* (Cambridge, Mass.: 1962); *Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution* (Cambridge, Mass.: 1966); R. Mantran & J. Sauvaget, *Règlements fiscaux ottomans* (Beirut: 1951); Walther Hinz, "Das Steuerwesen Ostanatoliens im. 15. und 16. Jh.," *Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft*, 100 (1950), pp. 177-204; Halil Inalcık, "Ḍarîba" (3) Ottoman Empire," in: *Encyclopaedia of Islam*, vol. II, pp. 146-148; "Osmanlılarda Raiyyet Rüsûmu," *Belleten*, 17 (1959), pp. 575-610; Gibb & Bowen, I/2, pp. 1-49.

عن المؤسسة العِلمية، ينظر: (المؤسسة العلمية للدولة العثمانية):

Ismail Hakkı Uzunçarşılı, *Osmanlı Devletinin İlmiye Teşkilâtı* (Ankara: 1965).

النظام القانوني في:

Uriel Heyd, *Studies in Old Ottoman Criminal Law*, V. L. Ménage (ed.) (Oxford: 1973).

و(القانون العرفي):

Halil Inalcık, "Örf," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. IX, p. 480;

و(المحاكم في الدولة العثمانية):

"Mahkeme: Osmanlılarda," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VII, pp. 149-151; "Süleyman the Lawgiver and Ottoman Law," *Archivum Ottomanicum*, 1 (1969), pp. 105-138;

و(مقدمة في القانون العثماني):

"Osmanlı Hukukuna Giriş," *Siyasal Bilgiler Fakültesi Dergisi*, 13 (1958), pp. 102-126;

و(مراسيم العدالة):

"Adâletnâmeler," *Belgeler*, 2 (1965), pp. 49-145.

ينظر أيضًا:

Ebul Ula Mardin, "Kadi," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VI, pp. 42-46; Ömer Lütfi Barkan, "Kanunname," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VI, pp. 185-195; Abdulkadir Altunsu, *Osmanlı Şeyhülislâmları* (Ankara: 1972); Gibb & Bowen, I/2, pp. 70-206; Halil Inalcik, "Kadi," in: *Encyclopaedia of Islam*, vol. IV, pp. 373-375.

عن تنظيمات المِلل الخاصة بفئات الرعايا العثمانيين، ينظر:

Gibb & Bowen, I/2, pp. 179-261;

و(الحياة في اسطنبول في القرن السادس عشر):

Ahmet Refik Altınay, *16 Asırda İstanbul Hayatı*, 2nd ed. (Istanbul: 1935).

و(الأوقاف والتمَلك بوصفهما أسلوبًا للاستيطان والاستعمار في الدولة العثمانية):

Ömer Lütfi Barkan, "Osmanlı İmparatorluğunda bir iskan ve kolonizasyon metodu olarak vakıflar ve temlikler," *Vakıflar Dergisi*, 2 (1942), pp. 279-386; Avram Galante, *Histoire des juifs d'Istanbul*, 2 vols. (Istanbul: 1941-1942); Avram Galanté, *Histoire des Juifs d'Anatolie* (Istanbul: 1939); U. Heyd, "The Jewish Communities of Istanbul in the XVIIth Century," *Oriens*, 6 (1953), pp. 299-314;

و(الأرمن في التاريخ والمشكلة الأرمنية):

Esat Uras, *Tarihte Ermeniler ve Ermeni meselesi* (Ankara: 1950); A. E. Vacalopoulos, *Origins of the Greek Nation, 1204-1461* (New Brunswick, N. J.: 1970); Sir S. Runciman, *The Great Church in Captivity* (Cambridge: 1971); N. J. Pantazopoulos, *Church and Law in the Balkan Peninsula during the Ottoman Rule* (Salonica: 1967); L. Arpée, *A History of Armenian Christianity from the Beginning to our Own Time* (New York: 1946); L. Hadrovics, *Le peuple serbe et son église sous la domination turque* (Paris: 1947); B. Homsy, *Les capitulations et la protection des chrétiens au Proche-Orient aux XVle, XVIIe et XVIIIe ss* (Paris: 1956); J. Mécérian, *Histoire et institutions de l'église Arménienne* (Beirut: 1965); Stavro Skendi, "Religion in Albania during the Ottoman Rule," *Sudost Forschungen*, 15 (1956), pp. 311-327; T. Ware, *Eustratius Argenti: A Study of the Greek Church under Turkish Rule* (Oxford: 1964).

عن الحياة الحضرية والاجتماعية والاقتصادية، ينظر:

Robert Mantran, *Istanbul dans la seconde moitié du XVII^{e} siècle* (Paris: 1962); Halil Inalcık, "Capital formation in the Ottoman Empire," *Journal of Economic History*, 29 (1969), pp. 97-140; Robert Mantran, *La vie quotidienne à Constantinople au temps de Soliman le magnifique et de ses successeurs* (Paris: 1965).

وهناك دراسة شاملة وواعية للغاية، هي:

Raphaela Lewis, *Everyday Life in Ottoman Turkey* (London and New York: 1971).

ينظر أيضًا:

N. Todorov (ed.), *La ville balkanique, XV^{e} -XIX^{e} siècles* (Sofia: 1970); Gabriel Baer, "The Administrative, Economic and Social Functions of Turkish Guilds," *International Journal of Middle East Studies,* S. J. Shaw (ed.), 1970 to date, vol. I (1970), pp. 28-50; Bernard Lewis, *Istanbul and the Civilization of the Ottoman Empire* (Norman, Okla.: 1963); Halil Inalcık, "Bursa and the Commerce of the Levant," *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 3 (1960), pp. 131-147; "Imtiyâzât: Ottoman," in: *Encyclopaedia of Islam*, vol. IV; W. Behrnauer, "Mémoire sur les institutions de police chez les Arabes, les Persans et les Turcs," *Journal Asiatique*, V^{e} Serie, 15 (1861), pp. 347-392; Franz Taeschner, *Alt-Stambuler Hof und Volksleben* (Hanover: 1925).

و(مجلة الأمور البلدية):

Osman Nuri (Ergin), *Mecelle-i Umur-u Belediye*, vol. I (Istanbul: 1338; 1922).

و(وثائق تتعلق بتاريخ الصناعة والتجارة في بورصة القرن الخامس عشر):

Halil Inalcık, "Bursa: XV. Asir sanayi ve ticaret tarihine dair vesikalar," *Belleten*, 24 (1960), pp. 45-102.

الوصف الأكثر بروزًا لتنظيم الدولة العثمانية والحياة والثقافة الشعبية هو ما قام به رحالة القرن السابع عشر أوليا چلبي في عمله **سياحت نامه:**

Evliyâ Çelebi, *Seyahatnâme* (Travels), 10 vols. (Istanbul: 1896-1938).

الجزءان المتعلقان باسطنبول تُرجما جزئيًا بواسطة جوزيف فون هامر:

Joseph von Hammer, *Narrative of Travels in Europe, Asia and Africa* (London: 1834).

وهذا بدوره جرى استخدامه مصدرًا لـ:

A. A. Pallis, *In the Days of the Janissaries* (London: 1951).

وهناك دراسة ممتازة لممارسات المِهن في السلطنة:

Ronald C. Jennings, "Loans and Credit in Early 17th Century Ottoman Judicial Records: The Sharia Court of Anatolian Kayseri," *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 16 (1973), pp. 168-216.

يمكن العثور على معلومات عن الأدب العثماني الكلاسيكي، في:

E. J. W. Gibb, *History of Ottoman Poetry*, 6 vols. (London: 1900-1909).

و(التاريخ المصور للأدب التركي):

Nihat Sâmi Banarlı, *Resimli Türk Edebiyatı Tarihi* (Istanbul: 1950); Alessio Bombaci, *Storia della letteratura turca* (Milan: 1956) (Kathleen Burrill (trad.), Leiden: 1975).

و(شعر البلاط في القرنين الخامس عشر والسادس عشر):

Abdül baki Gölpınarlı, *Divan Şiiri, XV-XVI yüzyillar* (Istanbul: 1954);

و(شعر البلاط في القرن السابع عشر):

Divan Şiiri, XVII yüzyili (Istanbul: 1955);

و(شعر البلاط في القرن الثامن عشر):

Divan Şiiri, XVIII yüzyılı (Istanbul: 1955); J. von Hammer-Purgstall, *Geschichte der osmanischen Dichtkunst bis auf unsere Zeit*, 4 vols. (Pesth: 1836-1838);

و(تاريخ الأدب التركي):

Fuat Köprülü, *Türk Edebiyati Tarihi* (Istanbul: 1926-1928); J. H. Kramers, "Historiography among the Osmanli Turks," *Analecta Orientalia*, 1 (1954), pp. 3-21; Franz Babinger, *Die Geschichts-Schreiber der Osmanen und ihre Werke* (Leipzig: 1927); Franz Taeschner, "Die geographische Literatur der Osmanen," *Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft*, 77 (1923), pp. 31-80;

و(المؤلفون العثمانيون):

Bursali Mehmed Tahir, *Osmanlı Muellifleri*, 3 vols. (Istanbul: 1919-1927); Walther Björkman, "Die Altosmanische Literatur," in: *Philologiae Turcicae Fundamenta*, vol. II (Wiesbaden: 1964), pp. 403-465.

العمل الأكثر اكتمالًا في التطور العلمي العثماني، هو:

Abdulhak Adnan Adıvar, *La science chez les Turcs Ottomanes* (Paris: 1939).

جرت زيادته في ما بعد وترجمته إلى التركية بعنوان: (العِلم عند الأتراك العثمانيين):

Osmanlı Türklerinde İlim (Istanbul: 1943).

عن رسم المنمنمات العثمانية، ينظر:

E. Esin, *Turkish Miniature Painting* (Tokyo, Japan: 1960); I. Stchoukine, *La peinture turque d'après les manuscrits illustrées. Ière partie, de Sülayman I à Osman II, 1520-1622* (Paris: 1966); C. E. Arseven, *L'art turque depuis son origine jusqu' à nos jours* (Istanbul: 1939); F. Öğütmen, *Miniature Art from the XIIth to the XVIIth Century* (Istanbul: 1966).

عن العمارة العثمانية، ينظر:

Godfrey Goodwin, *History of Turkish Architecture* (London: 1972); Oktay Aslanapa, *Turkish Art and Architecture* (London and New York: 1971); Kurt Erdman, *Zur türkischen Baukunst seldschukischer und osmanischer Zeit* (Istanbul: 1958); Abdullah Kuran, *The Mosque in Early Ottoman Architecture* (Chicago and London: [n. d.]); Metin And, *A History of Theater and Popular Entertainment in Turkey* (Ankara: 1972).

حول الأدب الشعبي التركي والحركات الدينية، ينظر:

Hellmut Ritter, *Karagöz, türkische Schattenspiele*, 3 vols. (Hanover, Istanbul and Wiesbaden: 1924-1953); John Kingsley Birge, *The Bektashi Order of Dervishes* (London: 1937); F. W. Hasluck, *Christianity and Islam Under the Sultans*, 2 vols. (Oxford: 1929).

عاشرًا: اللامركزية والإصلاح التقليدي (1566-1683)

أفضل الأطروحات العامة لعصر اللامركزية، هي:

Halil Inalcık, "The Heyday and Decline of the Ottoman Empire," in: P. Holt, A. K. S. Lambton & B. Lewis (eds.), *Cambridge History of Islam*, vol. I: *The Central Islamic Lands* (Cambridge: 1970), pp. 324-353; Bernard Lewis, "The Decline of the Ottoman Empire," *Emergence of Modern Turkey*, pp. 21-39; "Ottoman Observers of Ottoman Decline," *Islamic Studies*, 1 (1962), pp. 71-87.

وعن مظاهرها السياسية، ينظر: (سلطنة الحريم):

Ahmed Refik, *Kadınlar saltanatı*, 3 vols. (Istanbul: 1923).

وللمؤلف نفسه: (قادة الفيلق):

Ahmed Refik, *Ocak Ağaları* (Istanbul: 1931).

وعن جوانبها المالية، ينظر: (وضع تركيا الاقتصادي في عصر تأسيس الدولة العثمانية وتوسعها):

Mustafa Akdağ, "Osmanlı İmparatorluğunun Kuruluş ve İnkişafı Devrinde Türkiye'nin İktisadi," *Belleten*, 13 (1949), pp. 497-571; 14 (1950), pp. 319-418,

والذي بدوره جرى تحليله ونقده في:

Halil Inalcık, *Belleten*, 15 (1951), pp. 629-690.

وعن دراسة وضع السكان العام، ينظر:

Fernand Braudel, *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II*, 2 vols. (London and New York: 1972).

عن الثورات الإقليمية، ينظر: (الثورات الجلالية، 1550-1603):

Mustafa Akdağ, *Celâli isyanları, 1550-1603* (Ankara: 1963); Mustafa Cezar, *Osmanlı Tarihinde Levendler* (Istanbul: 1965).

و(اللصوصية والحركات الشعبية في ساروخان: القرن السابع عشر):

M. Çağatay Uluçay, *Saruhan'da Eşkiyalık ve Halk Hareketleri: XVII. Asırda* (Istanbul: 1944).

و(سنجق ماردين في القرن السادس عشر):

Nejat Göyünç, *XVI. Yüzyilda Mardin Sancağı* (Istanbul: 1969).

و(الهروب الكبير في التمردات الجلالية):

Mustafa Akdağ, "Celâli İsyanlarından Büyük Kaçgunluk (1603-1606)," *Tarih Araştırmalar Dergisi*, 2 (1966), pp. 1-49;

و(جهود توطين القبائل في الدولة العثمانية، 1691-1696):

Cengiz Orhonlu, *Osmanli imparatorluğunda aşiretleri iskân teşebbüsü, 1691-1696* (Istanbul: 1963);

و(التقسيم الإداري للدولة العثمانية في القرن السابع عشر):

Şerafeddin Turan, "XVII. Yüzyılda Osmanlı İmparatorluğunun İdari Taksimatı," in: *Atatürk Universitesi 1961 yıllığı* (Erzurum: 1962), pp. 201-232.

عن مشكلات السكان العثمانيين، ينظر:

Ömer Lütfi Barkan, "Contribution à l'étude démographique des villes balkaniques au cours des XV^{e}-XVI^{e} siècles," dans: N. Todorov (ed.), *La ville balkanique, XV^{e} -XIX^{e} siècles* (Sofia: 1970), pp. 181-207; "Essai sur les données statistiques des régistres

de recensement dans l'Empire ottoman aux XV[e] et XVI[e] siècles," *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 1 (1958), pp. 9-36;

و(التعداد السكاني الكبير ومسوحات الأراضي في الدولة العثمانية والسجلات الإحصائية المُعَدة للحاكم):

"Osmanlı İmparatorluğunda büyük Nüfus ve arazi tahrirleri ve hakana mahsus istatistik defterleri," *İstanbul Üniversitesi İktisat Fakültesi Mecmuası*, 2 (1940), pp. 20-59, 214-257.

دراسة التدهور التدريجي في الأنظمة الإدارية والضريبية العثمانية، في: (الإعدامات السياسية في الدولة العثمانية)

Ahmet Mumcu, *Osmanlı Devletinde Siyaseten Katl* (Ankara: 1963).

وللمؤلف نفسه: (الرشوة في الدولة العثمانية):

Ahmet Mumcu, *Osmanlı Devletinde Rüşvet* (Ankara: 1969).

الوثائق التي توضح بالتفصيل هذه المشكلات معروضة في: (الحياة في اسطنبول في القرن السادس عشر، 1553-1591):

Ahmet Refik, *On Altıncı Asırda İstanbul Hayatı, 1553-1591* (Istanbul: 1935);

و(تاريخ شعبي غير معروف سابقًا في القرنين السابع عشر والثامن عشر في أفيون قره حصار، وفقًا لسجلات المحاكم الدينية):

Edip Âli Baki, *Şer'iye Sicillerine Göre: Afyonkarahisar'da XVII, XVIIIinci Asırlarda Meçhul Halk Tarihinden* (Afyon: 1951); Ali Faik Bey, *Volkswirtschaftspolitik der Türkei im 16. und 17. Jahrhundert, Agrarverfassung, Lehnsystem, Finanzpolitik unter dem Lehnsystem und Geldpolitik*, Ph.D. dissertation, Kiel, 1920;

و(مشكلة الحبوب في الدولة العثمانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر والضرائب المأخوذة على الحبوب):

Lütfi Güçer, *XVI-XVII asirlarda Osmanli Imparatorluğunda Hububat Meselesi ve Hububattan Alinan Vergiler* (Istanbul: 1964).

عن عهد سليم الثاني (1566-1574)، ينظر:

Şerafeddin Turan, "Selim II," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi* (Istanbul and Ankara: 1940 to date), vol. X, pp. 434-441.

وعن سياساته وسياسات صدره الأعظم محمد الصقلّي، ينظر:

M. Tayyib Gökbilgin, "Mehmet Paşa Sokullu," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VII, pp. 595-605; M. Brosch, *Geschichte aus den Leben dreier Grosswesire* (Gotha: 1899); Ahmed Refik (Altınay), *Sokullu* (Istanbul: 1924); T. Y. Öztuna, *Sokullu Mehmed Paşa, Tarihten Sesler* (Istanbul: 1945).

عن تأثير دون جوزيف من ناكسوس، ينظر:

Cecil Roth, *The House of Nasi: Dona Gracia* (London: 1947);

والمؤلف نفسه:

Cecil Roth, *The House of Nasi: The Duke of Naxos* (London: 1948).

ينظر أيضًا:

Avram Galante, *Don Joseph Nassi* (Istanbul: [n. d.]);

و(دوقية ناكسوس وجزر كيكلاد):

Miralayı Safvet Bey, "Nakşa Dukalığı ve Kiklad Adaları," *Tarih-i Osmani Encümeni Mecmuası*, 4 (1329), pp. 1444-1457,

وللمؤلف نفسه:

Miralayı Safvet Bey, "Yasef Nasi," *Tarih-i Osmani Encümeni Mecmuası*, 3 (1328), pp. 982-993; C. Sathas, *Joseph Nassy* (Athens: 1867).

عن الحرب في قبرص، ينظر:

P. Herre, *Europaeische Politik in Cyprischen Krieg (1570-1573)* (Leipzig: 1902); Jurien de la Gravière, *La guerre de Chypre et la bataille de Lépante*, 2 vols. (Paris: 1888); R. C. Anderson, *Naval Wars in the Levant, 1559-1853* (Princeton, N.J.: 1952);

و(بعض الوثائق الأرشيفية الخاصة بأنشطة دولة تركيا والبندقية وحلفائها أثناء احتلال قبرص ومعركة ليبانتو):

Ismail Hakki Uzunçarşılı, "Kıbrıs Fethi ile Lepant (İnebahtı) Muharebesi sırasında Türk devletile Venedik ve Müttefiklerinin faaliyetine dâir bazi Hazine-i Evrak Kayıtlar," *Türkiyat Mecmuası*, III, pp. 257- 292;

و(تاريخ قبرص والأعمال التركية في قبرص):

Halil Fikret Alasya, *Kıbrıs Tarihi ve Kıbrısta Türk Eserleri* (Ankara: 1964).

عن معركة ليبانتو، ينظر:

E. von Normann-Griedenfels, *Don Juan de Austria als Admiral der Heiligen Liga und die Schlacht bei Lepanto* (Pola: 1902); Henri Cambon, *Don Juan d'Autriche le vainqueur de Lépante* (Paris: 1952); Angelo Tomborra, *Gli Stati Italiani l'Europa e il Problema Turco dopo Lepanto* (Florence: 1961); Ali Haydar Emir (Alpagut), *Kılıç Ali ve Lepanto* (Istanbul: 1931); L. Serrano, *La Liga de Lepanto entre Espana, Venecia y la Santa Sedo (1570- 1573)* (Madrid: 1918-1920).

كان الجهد العثماني لبناء قناة بين نهري الدون والفولغا موضوع نقاش أكاديمي قوي بين خليل إنالجيك في:

"Osmanli-Rus Rekabetinin Menşei ve Don-Volga Kanalı Teşebbüsü (1569)," *Belleten*, 12 (1948), pp. 349-402.

الذي تُرجم إلى:

"The Origins of the Ottoman-Russian Rivalry and the DonVolga Canal," *Annals of the University of Ankara*, 1 (1946-1947), pp. 47-106.

(أصول التنافس العثماني-الروسي وقناة الدون-الفولغا)،

في: (تركيا وضفاف نهر الفولغا. حملة أستراخان عام 1569. قناة الدون-الفولغا والعلاقات الروسية العثمانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر):

Akdes Nimet Kurat, Türkiye *ve Idil Boyu. 1569 Astarhan seferi, Ten-Idil Kanalı ve XVI-XVII yüzyıl Osmanlı Rus münasebetleri* (Ankara: 1966),

ملخص في عمل المؤلف نفسه:

Akdes Nimet Kurat, "The Turkish Expedition to Astrakhan in 1569 and the Problem of the Don-Volga Canal," *Slavonic and East European Review*, 40 (1961), pp. 7-23.

ينظر أيضًا:

C. Max Kortepeter, *Ottoman Imperialism during the Reformation. Europe and the Caucasus* (New York: 1972); W. E. D. Allen, *Problems of Turkish power in the Sixteenth Century* (London: 1963); W. H. McNeill, *Europe's Steppe Frontier, 1500-1800* (Chicago: 1964); A. Benningsen, "L'expédition Turque contre Astrakhan en 1569 d'après les registres des 'affaires importantes' des archives ottomanes," *Cahiers du Monde Russe et Sovietique*, 8 (1967), pp. 427-446.

عن فتح اليمن والحملات البحرية العثمانية إلى الهند وسومطرة، ينظر: (ملاحظات ووثائق بخصوص لاله مصطفى باشا):

Şerafeddin Turan, "Lala Mustafa Paşa hakkında notlar ve vesikalar," *Belleten*, 22 (1958), pp. 551-593;

و(حملة أسطول عثماني إلى سومطرة)

Miralayı Safvet Bey, "Bir Osmanlı filosunun Sumatra Seferi," *Tarih-i Osmani Encümeni Mecmuası*, 1 (1327), pp. 604-614, 678-683;

و(ملاحو الشرق: وثائق عن حملة أسطول البحر الأحمر العثماني إلى سومطرة):

Miralayı Safvet Bey, "Şark Levendleri-Osmanlı Bahr-i Ahmer Filosunun Sumatra Seferi Üzerine Vesikalar," *Tarih-i Osmani Encümeni Mecmuası*, 4 (1329), pp. 1521-1540; Şerafettin Turan, "Süleyman Paşa (Hadim)," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. XII, pp. 194-197; Anon., *Viaggio et impresa che fece Solyman Bassa del 1538 Contra Portoghesi pe aracgui la città del Diu in India* (Venice: 1545), tr. as:

"Particular Relation of the Expedition of Solymen Pacha from Suez to India against the Portugese at Diu"; R. Kerr & F. A. S. Eden, *A General History and Collection of Voyages and Travels*, vol. VI (1812), pp. 258-287; I. Longworth Dames, "The Portugese and Turks in the Sixteenth Century," *Journal of the Royal Asiatic Society* (1921), pp. 1-28;

و(رسائل سليمان باشا الخادم ومخطط حصار بلغراد):

Fevzi Kurtoğlu, "Hadım Süleyman Paşa'nın Mektupları ve Belgradın Muhasara Planı," *Belleten*, 4 (1940), pp. 53-56;

و(العثمانيون على طول شواطئ البحر الأحمر في النصف الأول من القرن السادس عشر):

Cengiz Orhonlu, "XVI Asrın İlk Yarısında Kızıldeniz Sahillerinde Osmanlılar," *Tarih Dergisi*, XII/16, pp. 1-24; Herbert Melziğ, *Büyük Türk Hindistan kapılarında, Kanuni Sultan Süleyman devrinde amiral Hadım Süleyman Paşa'nın Hint seferi* (Istanbul: 1943); A. Hess, "The Evolution of the Ottoman Seaborne Empire in the Age of the Oceanic Discoveries, 1453-1525," *American Historical Review*, 75 (1970), pp. 1892-1919.

حول التقدم التركي على حساب بولندا والعلاقات مع تتار القرم، ينظر:

C. Max Kortepeter, *Ottoman Imperialism during the Reformation: Europe and the Caucasus* (New York and London: 1972);

و(الدور التركي في بولندا):

Ahmed Refik (Altınay), "Lehistanda Türk Hakimiyeti," *Türk Tarih Encümeni Mecmuası*, 14 (1340), pp. 227-243; Jonuzs Pajewski, *Projekt Przymierza Polsko-Tureckiego za Zygmunta Augusta* (Warsaw: 1935).

عن مجمل عهد مراد الثالث (1574-1595)، ينظر:

Bekir Kütükoğlu, "III Murad," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VIII, pp. 615-625.

العلاقات العثمانية-الصفوية خلال هذا الوقت كانت موضوع دراسة مفصلة من قبل المؤلف نفسه: (العلاقات السياسية العثمانية-الصفوية):

Osmanli-Safevi Siyasi Münasebetleri (Istanbul: 1962).

حول بدايات العلاقات العثمانية-الإنكليزية، ينظر:

G. H. Rosedale, *Queen Elizabeth and the Levant Company* (London: 1904); J. J. Podea, "A Contribution to the Study of Queen Elizabeth's Eastern Policy," dans: *Mélanges d'histoire Générale*, II (Cluj: 1938), pp. 423-476; Arthur Leon Horniker,

"Anglo-French Rivalry in the Levant from 1583 to 1612," *Journal of Modern History*, 18 (1946), pp. 289-305; Arthur Leon Horniker, "William Harborne and the Beginning of Anglo-Turkish Diplomatic and Commercial Relations," *Journal of Modern History*, 14 (1942), pp. 189-316;

ينظر أيضًا: (الأتراك والإنكليز في عصر الملكة إليزابيث)

Hamid Dereli, *Kiraliçe Elizabeth devrinde Türkler ve Ingilizler* (Istanbul: 1932).

و(بدايات العلاقات التركية-الإنكليزية وتوسعها، 1553-1610):

Akdes Nimet Kurat, *Türk-İngiliz Münasebetlerinin Başlangıcı ve Gelişmesi, 1553-1610* (Ankara: 1953);

و(أربعة تقارير سفر إنكليزية عن تركيا):

Orhan Burian, "Türkiye hakkında dört ingiliz seyahatnamesi," *Belleten*, 15 (1951), pp. 223-245; A. C. Wood, *A History of the Levant Company* (London: 1935).

ينظر أيضًا:

N. H. Biegman, *The Turco-Ragusan Relationship According to the Firmans of Murad III (1575-1595)* (Istanbul: 1968).

حول التدهور الداخلي وسياسة البلاط، ينظر: (تفكك تنظيم فيلق الإنكشارية):

Mustafa Akdağ, "Yeniçeri Ocak Nizâmının Bozulması," Ankara University, *Dil ve Tarih-Coğrafya Fakültesi Dergisi*, 5 (1947), pp. 291-313; Ettore Rossi, "La Sultana Nûr Bânû Maglie di Selim II et Madri di Murad III," *Oriente Moderno*, 33 (1953), pp. 433-441.

عن عهد محمد الثالث (1595-1603)، ينظر:

M. Tayyip Gökbilgin, "III Mehmet," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VII, pp. 535-547; Mehmed Celâl, *Sultan Mehmed-i Salis* (Istanbul: 1308; 1891).

وحول سياسة البلاط، ينظر: (وفاة الأمير محمود بن محمد الثالث):

Ismail Hakki Uzunçarşılı, "III Mehmed'in oğlu şehzâde Mahmûd'un ölümü," *Belleten*, 24 (1960), pp. 264-267.

إضافة إلى الأعمال التي سبق ذكرها عن الثورات الداخلية، ينظر: (ثورة قره يازجي وحسن باشا الدالاتي في تركيا):

A. Tveritinova, *Vosstaniye Kara Yazıdjı-Deli Chasana ve Turtsii, 1599-1603* (Moscow: 1946).

حول الشخصيات السياسية البارزة في تلك الفترة، ينظر:

Şerafeddin Turan, "Sâdeddin Efendi," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. IX, pp. 27-32; Ismet Parmaksizoğlu, "Ibrahim Paşa, Damad," Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VII, pp. 915-919; Şerafeddin Turan, "Sinan Paşa," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. IX, pp. 670-675; M. Tayyip Gökbilgin, "Hasan Paşa, Sokullu zâde," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VI, pp. 325-329; Şerafeddin Tekindağ, "Mehmed Paşa Lala," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VI, pp. 591-594.

أهم مصدر تأريخي لهذه الفترة هو تاريخ مصطفى نعيمة (1655-1716)، الذي ترجمه تشارلز فريزر جزئيًا تحت اسم:

Annals of the Turkish Empire from 1591 to 1659, 2 vols. (London: 1832-1836).

ينظر أيضًا:

L. V. Thomas, *A Study of Naima* (New York: 1972).

حول الحرب العثمانية-النمساوية، ينظر:

Alfred Loebl, *Zur Geschichte des Türkenkriegen von 1593-1606*, 2 vols. (Prague: 1899-1904).

عن الانحدار العثماني في القرن السابع عشر، ينظر: (الخطوط العامة للتاريخ التركي في القرن السابع عشر):

Mustafa Akdağ, "Genel Çizgileriyle XVII yüzyil Türkiye Tarihi," *Tarih Araştırmaları Dergisi,* 4 (1966), pp. 201-247.

ينظر أيضًا التحليلات المعاصرة، في:

Mustafa Koçi Bey, *Risale* (Istanbul: 1277;1860 and 1303; 1886); Ayn-i Ali Efendi, *Kevanin-i âl-i Osman der hulâsa-i defter-i Divan* (Istanbul: 1280; 1863-4); Gelibolulu Mustafa Âli, *Mevâ'idü'n Nefâ'is fi Kavâ'ii'l-Mecâlis* (Istanbul: 1956).

عن عهد أحمد الأول (1603-1617)، ينظر:

M. Cavit Baysun, "Ahmed I," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. I, pp. 161-164; Cengiz Orhonlu, "Murad Paşa Kuyucu," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VIII, pp. 651-654; Şinasi Tekindağ, "Mehmed Paşa Damad Öküz," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VII, pp. 581-583; Orhan Burian, *The Report of Lello, Third English Ambassador to the Sublime Porte* (Ankara: 1952);

و(تقرير سفر الرحالة الأرمني سميون البولندي 1608-1619):

Hrand D. Andreasyan, "Ermeni Seyyahi Polonyalı Simeon'un seyahatnamesi (1608-1619)," *Türkiyat Mecmuası*, X, pp. 269-276.

عن العهدين القصيرين لمصطفى الأول (1617-1618)، وعثمان الثاني (1618-1622)، ينظر:

Münir Aktepe, "Mustafa I," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VIII, pp. 692-695; Şinasi Altındağ, "Osman II," in:Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. IX, pp. 443-448; A. Danon, "Contributions à l'histoire des sultans Osman II et Mouctafâ I," *Journal Asiatique*, 11th ser., 14 (1919), pp. 69-139, 243-310; Madame de Gomez (Madaleine Angélique Poisson), *Histoire d'Osman*, 2 vols. (Paris: 1734), tr. by J. Williams as: *The Life of Osman the Great*, 2 vols. (London: 1735).

وعن الشؤون الخارجية أيضًا، ينظر:

Tayyip Gökbilgin, "Dilâver Paşa," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. III, pp. 587-588; Fahri Derin, "Mehmed Paşa Gürcü," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VII, pp. 585-587; Münir Aktepe, "Esad Efendi," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. IV, pp. 358-359; Cavid Baysun, "Hasan Beyzâde Ahmed Paşa," *Türkiyat Mecmuası*, X, pp. 321-340.

عن ثورات الأناضول خلال هذين العهدين، ينظر:

William J. Griswold, "Political Unrest and Rebellion in Anatolia, 1605-1609," Unpublished Ph.D. dissertation, University of California, Los Angeles, 1966.

وكذلك أعمال مصطفى أكداغ المذكورة سابقًا حول الجلالية.

عن عهد مراد الرابع (1623-1640) الحافل بالأحداث، ينظر:

M. Cavid Baysun, "Murad IV," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VIII, pp. 625-647; Sir Paul Rycaut, *The History of the Turkish Empire from the Year 1623 to the year 1677*, 2 vols. (London: 1680); D. Cantemir, *The History of the Growth and Decay of the Othman Empire* (London: 1756).

ينظر أيضًا:

The Negotiations of Sir Thomas Roe in His Embassy to the Ottoman Porte from the Year 1621 to 1628 Inclusive (London: 1740); Gerard Tongas, *Les relations de la France avec l'Empire Ottoman durant la première moitié du XVIIe siècle* (Toulouse: 1942).

عن حملاته الشرقية، ينظر: (كتاب منزل حملة مراد الرابع على بغداد):

Halil Sahillioğlu, "Dördüncü Murad'in Bağdad Seferi Menzilnamesi- Bağdad seferi Harptunali," *Belgeler*, 2 (1965), pp. 1-36;

و(تأريخ حملة مراد الرابع على يريفان):

Süheyl Ünver, "Dordüncü Sultan Murad'in Revan seferi Kronolojisi," (Chronology of Murat IV's Expedition to Erivan), *Belleten*, 6 (1942), pp. 547-576.

ينظر أيضًا:

F. Marich, *Aufstandsversuche der Christlichen Voelker der Türkei im den Jahren 1625-1648* (Innsbruck: 1882); Halil Inalcık, "Hüsrev Paşa," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VI, pp. 606-609; Hayriye Aydınalp, "Filibeli Hâfız Ahmed Paşa," unpublished thesis, Istanbul University Edebiyat Fakültesi library, no. 398 (1947); Ahmed Refık, "Sultan Murad-i Rabihin Hatt-ı Hümayunları," *Tarih-i Osmani Encümeni Mecmuası*, 3 (1332), pp. 129-141.

حول ردود الفعل على إصلاحات مراد الرابع في عهد السلطان إبراهيم (1640-1648)، ينظر:

Tayyip Gökbilgin, "Ibrahim I," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. V, pp. 880-885.

حول تأثير الحريم خلال هذه الفترة بقيادة السلطانة قوسم، ينظر:

Cavid Baysun, "Kösem Sultan," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VI, pp. 915-923.

و(فترة الفِراء):

Ahmed Refik (Altınay), *Samur Devri, 1049-1059* (Istanbul: 1927).

حول موضوع الصحة العقلية للسلطان، ينظر: (هل كان السلطان إبراهيم مجنونًا أو مريضًا؟):

Çağatay Uluçay, "Sultan Ibrahim Deli mi, Hasta mi idi?," *Tarih Dünyası*, no. 6/24.

حول الشخصيات السياسية في عهده، ينظر:

Ismet Parmaksızoğlu, "Hüseyin Paşa Deli," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VI, pp. 650-654; Münir Aktepe, "Mehmed Paşa Civankapıcıbaşı," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VII, pp. 605-607; Münir Aktepe, "Mustafa Paşa Kemankeş," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VIII, pp. 730-732.

عن العهد الطويل لمحمد الرابع (1648-1687)، ينظر:

Cavid Baysun, "Mehmed IV," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VII, pp. 547-557.

وحول سياسات وزراء عائلة كوبريلي وبرامجهم، ينظر:

Tayyip Gökbilgin, "köprülüler," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VI, pp. 892-908; Ahmed Refık Altınay, *köprülüler*, 2 vols. (Istanbul: 1331; 1913); Franz Babinger, "köprülü," in: *Encyclopaedia of Islam*, Th. Houtsma et al. (eds.), 4 vols., and Supplement (Leiden: 1931-38), vol. II, pp. 1059-1062; M. Kunt, "The köprülü

Years, 1656-1661," unpublished Ph.D. dissertation, Princeton University, 1972; M. Brosch, *Geschichte aus dem Leben dreier Grossvesire* (Gotha: 1899).

عن حالة السلطنة أواخر القرن السابع عشر، ينظر:

Sieur de la Croix, *Mémoires, contenans diverses relations très curieuses de l'Empire Othoman* (Paris: 1684); Pétis de la Croix, *État général de l'Empire Othoman* (Paris: 1695); P. Rycaut, *The Present State of the Ottoman Empire* (London: 1686); Heidrun Wurm, *Der osmanische Historiker Huseyn b. Ga'fer, genannt Hezârfean, und die Istanbuler Gesellschaft in der zweiten Hälfte des 17. Jahrhunderts* (Freiburg: 1971).

و(سنوات الكارثة):

Ahmed Refik, *Felâket seneleri* (Istanbul: 1332); A. Galland, *Journal d'Antoine Galland, Orientaliste 1646-1715, pendant son sejour a Constantinople, 1672-1673*, C. Shefer (éd.), 2 vols. (1881) (repr. 1971).

التأريخ الرئيسي لأواخر القرن السابع عشر هو تاريخ محمد راشد:

Tarih (History) of Mehmet Raşit, 5 vols. (Istanbul: 1865).

حول ترانسيلفانيا، ينظر: (بعض الوثائق الأصلية عن ملكية باركساي في ترانسيلفانيا):

Ismail Hakkı Uzunçarşılı, "Barcsay Akos-un Erdel Kırallığına Ait Bazı Orijinal Vesikalar," *Tarih Dergisi*, V (1953), pp. 51-68,

وللمؤلف نفسه: (بعض الوثائق حول تعيين باركساي ملكًا على ترانسيلفانيا):

"Ekos Barçkay'in Erdel Kralliğına tayini hakkında bir kaç Vesika," *Belleten*, 7 (1943), pp. 361-377.

عن حملة كريت، ينظر: (حملة كريت، 1645-1669):

Kur. Yzb. Ziya & Kur. Yazb. Rahmi, *Girit Seferi, 1645-1669* (Istanbul: 1933); W. Bigge, *Der Kampf von Candia in den Jahren 1667-1669* (Berlin: 1899).

وعن معركة سان غوتهارد، ينظر: (الجيش العثماني في سان غوتهارد):

Ferik Ahmed Muhtar Paşa, *Sengotarda Osmanlı Ordusu* (Istanbul: 1326; 1908).

و(حملة سان غوتهارد 1662-1664):

Kur. Yzb. Raif & Kur. Yzb. Ekren, *Sengotar Seferi, 1662-1664* (Istanbul: 1934).

وعن الخلفية الدبلوماسية للحصار العثماني لفيينا (1683) والحصار نفسه، ينظر:

Thomas M. Barker, *Double Eagle and Crescent: Vienna's Second Turkish Siege and Its Historical Setting* (Albany, New York: 1967).

ينظر أيضًا:

Gerit, "The Warning of Ibrahim Pasha of Buda," *Journal of the Royal Central Asian Society*, 21 (1934), pp. 621-670; C. B. O'Brien, "Russia and Turkey, 1677-1681: The Treaty of Bakhchisaray," *Russian Review*, 11 (1953), pp. 259-268; Kurt Koehler, *Die orientalische Politik Ludwigs XIV., ihr Verhältnis zum Türkenkrieg von 1683* (Leipzig: 1907).

و(حملة فيينا الثانية، 1683):

Kur. Alb. Necati Salim Tacan, *Ikinci Viyana Seferi, 1683* (Istanbul: 1945); Richard F. Kreutel, *Kara Mustafa vor Wien* (Vienna: 1955; Cologne: 1959); John Stoye, *Siege of Vienna* (London: 1964).

عهد سليمان الثاني (1687-1691)، ينظر:

Bekir Kütükoğlu, "Süleyman II," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. XI, pp. 155-170.

عن حرب التحالف المقدس بين العثمانيين وجزء كبير من أوروبا، ينظر:

J. B. Wolf, *The Emergence of the Great Powers, 1685-1715* (New York: 1951); Akdes Nimet Kurat, "The Retreat of the Turks 1683-1730," *The New Cambridge Modern History*, 6 (1970), pp. 608-647; V. L. Tapié, *Les Relations entre la France et l'Europe Centrale de 1661 à 1715*, 2 vols. (Paris: 1958); P. Argenti (ed.), *The Occupation of Chios by the Venetians, 1694* (London: 1953); M. Braubach, *Prinz Eugen von Savoyen, Eine Biographie*, 5 vols. (Vienna: 1963-1965).

ينظر أيضًا:

Bruzzo, *Francesco Morosini e la Conquesta della Morea* (Venice: 1890);

و(كمائن ومعارك نيش وبلغراد وسلانكمن وبتروفارادين ولوجوس وتمسفار):

Necati Salim Tacan, *Niş-Belgrad-Salankamen-Petrovaradin-Lugo-Timişvar Kuşatma ve Meydan Muharebeleri, 1690-1696* (Istanbul: 1939);

أما هذان العملان:

Cavid Baysun, "Ahmed II," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. I, pp. 164-165; Cengiz Orhonlu, "I Mustafa," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VIII, pp. 695-700,

فيتناولان عهدي سلطاني تلك الفترة، أحمد الثاني (1691-1695)، ومصطفى الثاني (1695-1703). عن الجهود المبذولة لتوطين القبائل في شرق الأناضول خلال الفترة نفسها، ينظر:

Cengiz Orhonlu, *Osmanlı İmparatorluğunda Aşiretleri Iskân Tesebbüsü, 1691-1696* (Istanbul: 1963).

عن سلام كارلوفيتز، ينظر:

Ismet Parmaksızoğlu, "Karlofça," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VI, pp. 346-350; Rifat A. Abou El-Haj, "Ottoman Diplomacy at Karlowitz," *Journal of the American Oriental Society*, 87 (1967), pp. 498-512; M. R. Popovic, *Der Friede von Carlowitz* (Leipzig: 1893).

عن بعض الشخصيات السياسية في تلك الفترة، ينظر:

Cengiz Orhonlu, "Mezomorta Hüseyin Paşa," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VIII, pp. 205-208; Orhon Köprülü, "Hüseyin Paşa Amca zâde," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. V, pp. 646-650; Cengiz Orhonlu, "Mehmed Paşa Elmas," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VII, pp. 583-585; Sâdeddin Nüzhet Ergun, *Râmî Paşa . Hayatı ve Eserleri* (Istanbul: 1934); Fahri Perin, "Şeyhulislâm Feyzullah Efendi'nin Nesebi," *Tarih Dergisi*, 4 (1959), pp. 97-104.

و(فيض الله أفندي، عائلته، وأولاده، وأقاربه):

Huriye Gerçek, "Feyzullah Efendi, Ailesi, Evlâda, Akrabâsı," Istanbul University, Edebiyat Fakültesi, history thesis no. 1970 (1950); Orhon Köprülü, "Feyzullah Efendi," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. IV, pp. 592-600.

حادي عشر: التحديات الجديدة والاستجابات (1683-1808)

عن حادثة أدرنة، التي أوصلت أحمد الثالث إلى العرش، ينظر: أطروحة تاريخ غير منشورة في جامعة اسطنبول:

Ömer Aziz, "Edirne Vakası," Istanbul Universitesi, Edebiyat Fakültesi tarih tezi 193.

عن عهد أحمد الثالث عمومًا، ينظر:

Enver Ziya Karal, "Ahmed III," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, *Islam Ansiklopedisi* (Istanbul and Ankara: 1940 to date), vol. I, pp. 165-168; Harold Bowen, "Ahmad III," in: *Encyclopaedia of Islam: New Edition*, H.A.R. Gibb & B. Lewis et al. (eds.) (Leiden: 1960 to date), I, pp. 268-271.

حول الحرب الروسية وحملة بروت، ينظر: (حملة بروت والسلام):

Akdes Nimet Kurat, *Prut Seferi ve Barışı, 1123/1711*, 2 vols. (Ankara: 1951); B. H. Sumner, *Peter the Great and the Ottoman Empire* (Oxford: 1949); Akdes Nimet Kurat (ed.), *The Dispatches of Sir Robert Sutton, Ambassador in Constantinople (1710-1714)* (London: 1953).

عن إقامة كارل الثاني عشر في الدولة العثمانية وضغطه على الباب العالي، ينظر: (إقامة العاهل السويدي كارل الثاني عشر في تركيا والدولة العثمانية في ذلك الوقت):

Akdes Nimet Kurat, *İsveç Kiralı XII Karl'ın Türkiyede Kalışı ve bu sıralarda Osmanlı İmparatorluğu* (Istanbul: 1943); R. M. Hatton, "Charles XII in Turkey. 'Narrative of the King of Sweden's Movements, 1709-1714," *Tarih Araştırmaları*, 1 (1957), pp. 83-142.

حول العلاقات الدبلوماسية اللاحقة والحروب في أوروبا، ينظر:

Lavender Cassels, *The Struggle for the Ottoman Empire, 1717-1740* (London: 1966); A. Vandal, *Une ambassade Française en Orient sous Louis XV* (Paris: 1887); M. le Comte de Saint-Priest, *Mémoires sur l'ambassade de France en Turquie et sur le commerce les Francais dans le Levant* (Paris: 1877); Marquis de Bonnac, *Mémoire historique sur l'ambassade de France à Constantinople* (Paris: 1884); P. Masson, *Histoire du commerce Français dans le Levant au dix huitième Siècle* (Paris: 1911); Ilse Jacob, *Beziehungen Englands zu Russland und zur Türkei in den Jahren 1718-1727* (Basel: 1945); C. Lemercier-Quelquejay, "Les Kalmuks de la Volga entre l'Empire Russe et l'Empire Ottoman dans le règne de Pierre le Grand," *Cahiers du Monde Russe et Sovietique,* 7 (1966), pp. 63-76.

عن حقبة اللاله (1717-1730)، ينظر:

Ismet Parmaksizoğlu, "Ibrâhim Paşa, Dâmâd," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. V, pp. 915-919; Ahmet Refik, *Lâle Devri* (Istanbul: 1928);

و(زهرة اللاله في عهد الداماد إبراهيم باشا):

M. Münir Aktepe, "Damad Ibrahim Paşa Devrinde Lâle," *Tarih Dergisi*, 4 (1952), pp. 85-106; 5 (1953), pp. 85-104; 6 (1954), pp. 23-38;

و(حدائق اسطنبول في العصر العثماني):

Muzaffer Erdoğan, "Osmanli devrinde Istanbul bahçeleri," *Vakıflar Dergisi*, 4 (1958), pp. 149-192;

و(الحياة العثمانية في القرن الثاني عشر من الهجرة):

Ahmed Refik, *On Ikinci Asri Hicride Osmanlı Hayatı* (Istanbul: 1930); M. L. Shay, *The Ottoman Empire from 1720 to 1734 as Revealed in Despatches of the Venetian Baili* (Urbana, Ill.: 1944); Lady Mary Wortley Montagu, *Letters*, Robert Halshand (ed.), 2 vols. (Oxford: 1965-1966).

عن الطباعة والتطورات الثقافية، ينظر:

G. Toderini, *Letteratura turchesca*, 3 vols. (Venice: 1787); Franz Babinger, *Stambuler Buchwesen im 18 Jahrhundert* (Leipzig: 1919); Tibor Halasi-Kun, "Ibrahim Müteferrika," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. V, pp. 896-900; E. J. W. Gibb, *A History of Ottoman Poetry*, vol. IV (London: 1905), pp. 3-57;

و(الشخصية الدينية والفلسفية لمؤسس أول مطبعة تركية):

Niyazi Berkes, "Ilk Türk Matbaası Kurucusunun Dini ve Fikri Kimliği," *Belleten*, 26 (1962), pp. 716-737;

و(دخول الصحافة إلى تركيا وأول أعمال منشورة):

Osman Erensoy, *Türkiyeye matbaanın girişi ve ilk basılan eserler* (Istanbul: 1959).

عن الحروب الإيرانية وحملات القوقاز، ينظر: (العلاقات العثمانية-الإيرانية، 1720-1724، وبيان فتح يريفان للسلاح شور مصطفى آغا كماني):

M. Münir Aktepe, *1720-1724 Osmanlı İran Münâsebetleri ve Şilâhşör Kemânî Mustafa Ağa'nın Revân Fetihnamesi* (Istanbul: 1970); Mohammad Ali Hekmat, *Essai sur l'histoire des relations politiques Irano-Ottomanes de 1722 à 1747* (Paris: 1937); André de Claustre, *Histoire de Tomas Kuli Kan Roi de Perse,* publié à: Paris: 1743.

و(السفارة الإيرانية لدوري أحمد أفندي):

M. Münir Aktepe, "Dürri Ahmed Efendi'nin Iran Sefâreti," *Belgelerle Türk Tarihi Dargisi*, no. 1-6 (1967-1968); *Relation de Dourry Efendy, Ambassadeur de la porte Othomane aupres du roi de Pers* (Paris: 1910).

عن الثورة التي أطاحت أحمد الثالث وأنهت حقبة اللاله، ينظر: (تمرد باترونا [1730]):

M. Münir Aktepe, *Patrona Isyanı (1730)* (Istanbul: 1958).

الذي يوفر أيضًا معلومات شاملة عن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للثورة. ينظر أيضًا: (عمل حول تمرد باترونا 1730):

Abdi, *1730 Patrona ihtilalı hakkinda bir eser* (Ankara: 1943); De Crouzenac, *Histoire de la dernière revolution arrivée dans l'Empire Ottoman* (Paris: 1740).

عن عهد محمود الأول (1730-1754) بشيء من التفصيل، ينظر:

M. Münir Aktepe, "Mahmud I," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VII, pp. 154-165.

عن أعمال بونيفال، ينظر:

Heinrich Benedikt, *Der Pascha-Graf Alexander von Bonneval, 1675-1747* (Graz-Cologne: 1959); Comte de Bonneval, *Mémoires sur M. Le Comte de Bonneval* (Paris: 1802); Albert Vandal, *Le Pacha Bonneval* (Paris: 1885); Septima Gorceix, *Bonneval Pacha* (Paris: 1953); "Bonneval und Prinz Eugen," *Mitteilungen des Instituts für österreichische Geschichts-forschung*, 18 (1950), pp. 470-502.

الدراسة الأكثر موثوقية عن يوجين سافوي، هي:

M. Braubach, *Prinz Eugen von Savoyen, Eine Biographie*, 5 vols. (Vienna: 1963-1965),

رغم أن الدراسة القديمة:

A. Arneth, *Prinz Eugen von Savoyen*, 3 vols. (Vienna: 1858),

لا تزال مفيدة في حملاته ضد العثمانيين. عن الانتصارات العثمانية بعد وفاته:

M. E. von Angeli, *Der Krieg mit der Pforte, 1736-1739* (Vienna: 1880); Albert Vandal, *Une ambassade française en Orient sous Louis XV. La mission du Marquis de Villeneuve, 1728-1741* (Paris: 1887);

و(حول العلاقات العثمانية البروسية في عهد فريدريك الكبير):

Salahuddin Tansel, "Büyük friedrich devrinde osmanlı prusya münasebetleri hakkında," *Belleten*, X, pp. 133-165; Theodor Tupetz, "Der Turkenfeldzug von 1739 und der Friede von Belgrade," *Historische Zeitschrift*, 40 (1878).

عن عهد عثمان الثالث القصير، ينظر:

Şinasi Altındağ, "Osman III," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, pp. 448-450.

عن عهد مصطفى الثالث (1757-1774)، ينظر:

Bekir Sidki Baykal, "Mustafa III," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. VII, pp. 700-708,

والمؤلف نفسه:

Bekir Sidki Baykal, "Ragib Paşa," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. IX, pp. 594-596.

هذا الأخير كان موضوعًا لأطروحة دكتوراه غير منشورة في جامعة برنستون:

Norman Itzkowitz, "Mehmed Raghib Pasha: The Making of an Ottoman Grand Vezir" (1959), summarized in: Itzkowitz, "Eighteenth Century Ottoman Realities," *Studia Islamica*, 16 (1962), pp. 73-94.

وعن حرب 1768-1774، ينظر:

Iu. R. Klokman, *Feldmarshal Rumiantsev v period russkoturetskoi voiny 1768-1774 gg* (Moscow: 1951);

و(دراسة عن حملة 1768):

Selaheddin Tansel, "1768 Seferi Hakkında Bir Araştırma," Ankara Universitesi, *Dil ve Tarih Coğrafya Fakültesi Bulteni*, VII, pp. 477-537; M. S. Anderson, "Great Britain and the Russo Turkish War of 1768-1774," *English Historical Review*, 64 (1954), pp. 39-58; G. S. Thomson, *Catherine the Great and the Expansion of Russia*

(New York: 1950); Boris Nolde, *La formation de l'empire russe*, 2 vols. (Paris: 1953); Alan W. Fisher, *The Prussian Annexation of the Crimea, 1772-1783* (Cambridge: 1970).

عن الإصلاحات العسكرية في ذلك العهد:

Baron de Tott, *Mémoires sur les Turcs et Tartares*, 3 vols. (Amsterdam: 1784).

وعن العلاقات مع إيران:

Lawrence Lockhart, *Nadir Shah: A Critical Study Based Mainly upon Contemporary Sources* (London: 1938).

الدراسة الأكثر موثوقية عن العلاقات الدبلوماسية الأوروبية المتعلقة بالدولة العثمانية من هذا الوقت فصاعدًا، هي:

M. S. Anderson, *The Eastern Question, 1774-1923* (London and New York: 1966).

أما هذا العمل:

A. Sorel, *La question d'Orient au XVIIIe siècle. Le partage de la Pologne et le traité de Kainardji* (Paris: 1889), tr. as: *The Eastern Question in the Eighteenth Century* (London: 1898).

فلا يزال مفيدًا لعرض وجهة النظر الفرنسية. لكن لا يُعد أي من العملين دقيقًا بشأن الشؤون الداخلية العثمانية والسياسات الدبلوماسية. وهناك وصف عام مفيد للوضع الداخلي للسلطنة وجهود الإصلاح في القرن الثامن عشر: (وضع تركيا الداخلي حسب الأوامر العدلية الصادرة في القرن الثامن عشر):

Yücel Özkaya, "XVIIIinci Yüzyılda Çıkarılan Adalet-nâmelere göre Türkiye'nin İç durumu," *Belleten*, 38 (1974), pp. 445-491.

لم تجرِ معالجة عهد عبد الحميد الأول (1774-1789) كما يجب حتى الآن. تعتبر الملخصات التي أعدها جاويد بايسون:

Cavid Baysun, "Abdülhamid I," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. I, pp. 73-76; "'Abd al-Hamid I," in: *Encyclopaedia of Islam: New Edition*, pp. 62-63.

غير كافية. المعلومات الأكثر فائدة حول الإصلاحات الداخلية والتحديث، توجد في: (الصدر الأعظم خليل حامد باشا):

Ismail Hakkı Uzunçarşılı, "Sadrazam Halil Hamid Paşa," *Türkiyat Mecmuası*, 5 (1936), pp. 213-267.

وللمؤلف نفسه: (حول حسن باشا الجزائري):

Ismail Hakkı Uzunçarşılı, "Cezayirli Gazi Hasan Paşa'ya dair," *Türkiyat Mecmuası*, VII-VIII, pp. 17-40,

هذا الأخير يشدد على الإصلاحات البحرية بعد معركة چشمه، ينظر أيضًا:

Abdulhak Adnan (Adıvar), *Osmanlı Türklerinde Ilim* (Istanbul: 1943); Auguste Boppe, "La France et le 'militaire turc' au XVIIIe siècle," dans: *Feuilles d'Histoire* (1912), pp. 386-402, 390-501;

و(تاريخ حكيم، من مصادر المؤرخ واصف):

Bekir Kütükoğlu, "Müverrih Vâsıfın Kaynaklarından Hâkim Tarihi," *Tarih Dergisi*, V (1953), pp. 69-76; VI (1954), pp. 91-122; VII (1954), pp. 79-192; Baron de Tott, *Mémoires du Baron de Tott sur les Turcs*, 4 vols. (Amsterdam: 1785).

عن حرب 1787-1792، ينظر:

S. J. Shaw, *Between Old and New: The Ottoman Empire under Sultan Selim III, 1789-1807* (Cambridge, Mass.: 1971), pp. 21-68;

وأيضًا:

A. Beer, *Die orientalische Politik Oesterreichs seit 1774* (Prague: 1883); Jean Lemoine, "The Reversal of Alliances and the Family Compact," *Cambridge Modern History*, vol. VI, pp. 329-360; Allen Fisher, *The Russian Annexation of the Crimea, 1772-1783* (Cambridge, England: 1970); Anderson, *The Eastern Question*, pp. 1-27.

تجد دراسة عهد سليم الثالث باستفاضة، في:

Shaw, *Between Old and New*; A. Cevat Eren, "Selim III," in: Türkiye Cumhuriyeti, Maarif Vekâleti, vol. X, pp. 441-457,

كلاهما يحتوي على بيبليوغرافيات شاملة. ينظر أيضًا:

Uriel Heyd, "The Ottoman 'Ulema and Westernization in the Time of Selim III and Mahmud II," *Studies in Islamic History and Civilization. Scripta Hierosolymitana*, 9 (1961), pp. 63-96; J. C. Hurowitz, "Russia and the Turkish Straits: A Revaluation of the Origins of the Problem," *World Politics*, 14 (1962), pp. 606-632;

والمؤلف نفسه:

J. C. Hurowitz, "The Background of Russia's Claims to the Turkish Straits: A Reassessment," *Belleten*, 28 (1964), pp. 459-503; Bernard Lewis, "The Impact of the French Revolution on Turkey," *Journal of World History*, 1 (1953), pp. 105-125; and the following articles and books by: S. J. Shaw: "The Established Ottoman Army Corps under Selim III (1789-1807)," *Der Islam*, 40 (1965), pp. 142-184; "The Origins of Ottoman Military Reform: The Nizam-i Cedid Army of Sultan Selim III," *Journal of Modern History*, 37 (1965), pp. 291-306; "Selim III and the Ottoman Navy," *Turcica: Revue d'études Turques*, 1 (1969), pp. 212-241; *Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution* (Cambridge, Mass.: 1964); *Ottoman Egypt in the Eighteenth Century* (Cambridge, Mass.: 1962).

جرى نقل يوميات لعهد سليم إلى الحروف اللاتينية:

Fahri Ç. Derin, "Tüfengçi-başi Arif Efendi Tarihçesi," *Belleten*, 38 (1974), pp. 379-443;

بينما جرى وصف إحدى أهم العائلات البارزة في الأناضول في:

Ismail Hakkı Uzunçarşılı, "Çapan oğulları," *Belleten*, 38 (1974), pp. 215-261.

عن صعود مصطفى باشا البيرقدار ودوره في خلع سليم، ينظر:

A. F. Miller, *Mustafa Pasha Bayraktar* (Moscow-Leningrad: 1947);

و(بعض أعيان الروملي المشهورين، إسماعيل ترسنكلي وآغوات يليك أوغلو سليمان والعلمدار مصطفى باشا):

Ismail Hakkı Uzunçarşılı, *Meşhur Rumeli Ayanlarından Tirsinikli Ismail, Yılık Oğlu Süleyman Ağalar ve Alemdar Mustafa Paşa* (Istanbul: 1942).

فهرس عام

ب

ـــــ ث ـــــ

ش

غ

ف

ك

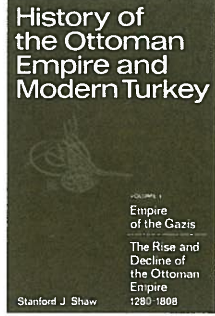
م

هـ

و

ي

هذا الكتاب



هو الجزء الأول من كتاب **تاريخ الدولة العثمانية وتركيا الحديثة**، المكوّن من جزئين، وهو بعنوان **إمبراطورية الغازي: صعود الدولة العثمانية وانحدارها (1280-1808)**، يصف كيف تمكّن الأتراك العثمانيون، وهم مجموعة صغيرة من البدو الرحّل، من توسيع سيطرتهم انطلاقًا من إمارة صغيرة في شمال غرب الأناضول على حدود الإمبراطورية البيزنطية، ليصبحوا إحدى أعظم الإمبراطوريات في أوروبا وآسيا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. يطرح الكتاب جانبًا الأحكام المسبقة المتراكمة طوال قرون، ويصف إمبراطورية السلاطين بأنها مجتمع حيّ ومتغير ينشد الإصلاح والتطور، تهيمن عليه طبقة حاكمة صغيرة متعددة الأعراق يقودها السلطان، مع نطاق حوكمة ضيق ترك الهامش للرعايا، مسلمين وغير مسلمين، ليمارسوا معتقداتهم وتقاليدهم بحرية مع القليل من التدخل.

المؤلف

ستانفورد ج. شو، مؤرخ أميركي اشتهر بأعماله عن أواخر عهد الدولة العثمانية واليهود الأتراك والجمهورية التركية المبكرة، وُصِف بأنه "أحد أكثر المؤرخين العثمانيين إنتاجًا في الولايات المتحدة". عمل أستاذًا مساعدًا وأستاذًا مشاركًا في اللغة التركية والتاريخ في قسم لغات الشرق الأدنى وقسم التاريخ في جامعة هارفرد (1958-1968)، وأستاذ التاريخ التركي في جامعة كاليفورنيا (1968-1997). وكان آخر منصب له في جامعة بيلكنت بأنقرة أستاذًا للتاريخ العثماني والتركي (1999-2006). وكان المؤسس وأول رئيس تحرير **للمجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط**، التي نشرتها مطبعة جامعة كامبردج لجمعية دراسات الشرق الأوسط (1970-1980). ألّف العديد من الكتب، من بينها كتابا **يهود الدولة العثمانية والجمهورية التركية** (*The Jews of the Ottoman Republic*)، **وتركيا والهولوكوست** (*Turkey and the Holocaust*).

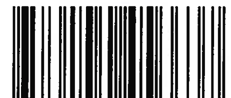
المترجم

أحمد سالم سالم، كاتب وباحث ومترجم في مجال التاريخ والحضارة. حائز البكالوريوس في الآداب من جامعة الإسكندرية عام 2002، والدكتوراه من الجامعة نفسها عام 2015. من أبرز مؤلفاته: **استراتيجية الفتح العثماني** (2012)، **والعثمانيون وشرق المتوسط: دراسة في أصول الصراعات الدولية على منطقة الشرق الأوسط** (2021)، فضلًا عن ترجمته عددًا من الكتب في التاريخ ونشره أبحاثًا ومقالات وترجمات في الدوريات المتخصصة وغير المتخصصة.

فلسفة وفكر
اقتصاد وتنمية
لسانيات
آداب وفنون
تاريخ
علم اجتماع وأنثروبولوجيا
أديان ودراسات إسلامية
علوم سياسية وعلاقات دولية

السعر: 22 دولارًا

ISBN 978-614-445-663-7





المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies